

زِيَاةُ الْجُوفِ

بَيْنَ التَّيْدِ وَالْمَنَعِ

وَأَسْرَارِهَا الْبَلَاغِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

علا

خال

الدكتورة رهيّفا عثمان عباس فدا

أه

البناء

البناء

دار الفاهرة

١١٦ شارع محمد فريد
ت/٣٩٢٩١٩٢

زِيَادَةُ الْحُرُوفِ

بَيْنَ التَّأْيِيدِ وَالْمَنْعِ
وَأَسْرَارِهَا الْبَلَاغِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

الدكتورة رهيّفاً عثمان عبّاس فدا

بيكته زهراء الشرق
ت / ٣١٢٩١٩٢ القاهرة
١١٦ شارع محمد فريد

دار القاهرة
١١٦ شارع محمد فريد
ت / ٣٩٢٩١٩٢

اسم الكتاب :	زيادة الحروف بين التأييد والمنح
اسم المؤلف :	واسرارها البلاغية في القرآن الكريم
رقم الإيداع :	الدكتورة / هيفاء عثمان عباس فدا
الترقيم الدولي :	١٤٥٦٩
	I. S. B. N.
	977 - 314 - 093 - 8
سنة النشر :	١٤٢١م - ٢٠٠٠م
الطبعة :	الأولى
الناشر :	مكتبة القاهرة للكتاب
العنوان :	١١٦ شارع محمد فريد - القاهرة
البلد :	القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون :	٣٩٢٩١٩٢
فاكس :	٣٩٣٣٩٠٩ - ٣٩٢٩١٩٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وخاتم النبيين ، أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين ، هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وبعد :

فقد كنت استشرف دائماً منذ بواكير دراستي العليا إلى القرآن الكريم ، وكنت أتهدى ذلك ، وقد جعلت بحثي في درجة الماجستير في اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وتكلم بها النبي -صلي الله عليه وسلم- فأعددت « نسق الكلام في شعر زهير » : لأتعرّف على طرائق بيان العربية ، ومذاهب شعرائها ، وكيف يضعون الكلام ، وكيف يتفاضل كلامهم ، ويكون منه المختار وما هو بونه ، بل وكيف تتفاضل مراتب المختار ، وأي شيء يودعه المتكلم المبين في لغته حتى تكون جيدة تلفظ وتحفظ ، وكنت أتوخى في ذلك تدريب نفسي ، وإعداد عقلي ، وثناء علمي باللغة على قدر طاقتي حتى أدخل ميدان القرآن الكريم ؛ لأنه هو الميدان الذي بلغ فيه لسان العربية مبلغاً ظهر فوق القوى والقدر ، وقطع الأطماع ، واستوت الأقدام عنده في العجز كما يقول الأئمة الكملة رضوان الله عليهم . فكان أن يعمت صوب القرآن الكريم وخضت غمار التجربة في مرحلة الدكتوراه، وقد تملكني شعور بالرهبة والمحاجة والعجز ، ولكنني أجمعت نفسي وأقدمت وقلت : إن الله قد جعل لأهل العلم فسحة ليعينهم على شعور الرهبة والمحاجة والعجز ، وذلك حين علّق أجرهم بمقاصدهم ونواياهم ، وليس بنتائجهم وحساب خطواتهم ، والمهم أن يتوافر الاجتهاد ، وأن تتجرد النفس لطلب الصواب ؛ فمن اجتهد وأصاب فله أجران ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد فليس ثمة حرمان من المثوبة ما دامت توافرت العزائم وتوافر الجد ، فضلاً عن أن يخامرني شعور بالذنب إذا قلت في كلام الله تعالى ما لا يرضي ، وبهذا الشعور مضيت وتوقفت عند موضوعات كثيرة ، ولكن الذي غلبني على نفسي هو موضوع : « زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم » وهو موضوع متسع متراحب ، وهو محاولة لاكتناه سر من أسرار القرآن الكريم . وقضية الزيادة

تراثية خالصة شغلت حيزاً من تفكير العلماء على مر العصور ، وطرحت على بساط البحث في علوم الإسلام منذ القرن الثاني الهجري . وقد قرأت في هذا الموضوع ، وظهر لي أن الكثير من الأئمة الكملة رضوان الله عليهم يقولون بزيادة الحروف في القرآن الكريم لفائدة ، كما اطلعت على بعض البحوث المتأخرة الموجزة المقدمة بهذا الصدد كالمبحث القيم الذي كتبه الدكتور محمد عبدالله تراز في كتابه « النبأ العظيم » ، والبحوث التي قدمها كل من الدكتور عبد الرحمن تاج ، والدكتور علي العماري في « مجلة الأزهر » ، وما ذكرته بنت الشاطيء في كتابها « الإعجاز البياني للقرآن » - فلما لم أجد بحثاً مستوفياً يلم بأطراف القضية ، ويجعل الآراء كلها في بحث واحد ، يجمع شاردتها ، ويفصل مجملها ، ويبين مبهمها في القرآن كله استعنت بالله تعالى لتحقيق القول وتفصيل المسألة رغم ما يكتنف أمثال هذه المباحث عادة من صعوبة وغموض ، ولا أعرف أحداً أفرد هذا الموضوع بالبحث كما أفردته وهذا أهم ما فيه . والمادة العلمية التي يعالجها البحث يحتاج إدراكها إلى قدر من التنوق والشفافية ، وهذا هو الشأن في حقل العلوم البلاغية عموماً والقرآنية خصوصاً . وقد أشار الشيخ محمود محمد شاكر في تصديره للقسم الأول من كتاب الشيخ عزيمة : « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » إلى أن : « حروف المعاني التي يتناولها هذا القسم الأول من جمهرة علم القرآن العظيم ، أصعب أبواب هذه الجمهرة ؛ لكثرتها وتداخل معانيها . فقل أن تخلو آية من القرآن العظيم من حرف من حروف المعاني . أما المشقة العظيمة فهي في وجوه اختلاف مواقع هذه الحروف من الجمل ، ثم اختلاف معانيها باختلاف مواقعها ، ثم ملاحظة الفروق الدقيقة التي يقتضيها هذا الاختلاف في دلالة المؤثرة في معاني الآيات . وهذا وحده أساس علم جليل من علوم القرآن العظيم » (١) .

وهذا يجعلنا نتوقف كثيراً ونراجع أقوال العلماء الذين يقولون بزيادة الحروف حتى نتفهم مخارجها ودلالاتها ومتوجهاتها .

ومادة هذا البحث مبنوثة في طوايا كتب اللغة والنحو والقراءات وحروف المعاني ، كما يتناثر كثير منها في كتب التفسير والمتشابه وإعجاز القرآن الكريم وأصول الفقه ؛ فهي مادة غزيرة وكلها محتاج إلى مداورة ومراجعة وتنظيم وتصنيف على ما تمتاز به من قيمة سوى ما اطلعت عليه ، وقد كانت هذه الكتب مفاتيح لما دق وغمض عليّ .

وليسست القضية عندنا إثبات القول بالزيادة وإجازته أو نفيه ومنعه فقط ، وإنما بيان ما أثارته من جدل ونقاش ، وتحليل كلام العلماء ومراجعته ومطابقته ، والبحث عن القيمة البلاغية التي يطويها كل حرف من هذه الحروف .

وفصول البحث متسلسلة وتشكل وجوهاً لقضية واحدة ، تستكمل اتجاهاً محدداً هو موضوع بحثنا في مفاهيمه النظرية عرضاً ومناقشة ، ثم في تطبيق المنهج على الآيات بطريقة تجسد أهم خصائص أو طرائق التعبير القرآني ، وأكثرها تميزاً . وقد سقت نصوصاً طويلة كثيرة من كلام القدماء والمحدثين ؛ لأدل على الآثار البالغة والتفاعلات الفكرية التي أحدثتها قضية الأصالة والزيادة في مصنفات العلماء والباحثين ؛ ولأظهر مدى تأثر بعضهم ببعض نقلاً أو رداً أو تمييزاً في الرأي .

وحاولت الدراسة أن تكون شديدة العناية بالأمانة في النقل ، ورد الأقوال إلى قائلها ، والرجوع بالفكرة إلى جنورها الأولى ، واستقصاء جميع ما قيل في الحرف الذي حكم زيادته ، وترجيح ما يؤيده الدليل وما يقويه النظر ، كما اجتهدت في عقد الموازنات بين الآيات المتشابهة للوقوف على دقائق الفروق المعنوية في ذكر الحرف أو إسقاطه ، والالتكاء على دلالة المقام الحاسمة في تعيين المراد من الحرف . ويُلتمس العذر من القاريء الكريم إن وقع على خطوة عائرة أو فكرة صائفة فما في هذا البحث من صواب فمن

فضل الله تعالى وتوفيقه ، وما كان فيه من الزلل والخلل فمن نفسي وقصوري
وعجزني .

وقد استقام البحث في تمهيد وبابين وخاتمة ؛ فأما التمهيد ففيه حديث
عن معيار الأصالة والزيادة وتحديد لمفهوميهما ، وارتباط ذلك عند النحاة
بفكرة أصل المعنى ، وتفسير ذلك في ضوء نظرية النظم عند شيخ البلاغيين
عبد القاهر الجرجاني ، وما يذكرونه من معنى التوكيد ومناقشته .

وأما الباب الأول فهو : « الحروف بين الأصالة والزيادة » وقد قسمته
فصلين :

الفصل الأول : « القائلون بالزيادة » وهم طوائف ، الطائفة الأولى :
اللغويون والنحاة ، وجعلت سببويه مدخلاً لهم . ولما كانت هناك كتب ذات
اهتمامات أكثر بموضوعات معينة فقد أثرت تصنيفها في البحث مراعاة لهذه
الاهتمامات فمنها مؤلفات معاني القرآن وأعاريبه ؛ لأبي عبيدة ، والفراء ،
والأخفش الأوسط ، والزجاج ، والنحاس ، والقيسي ، وابن الأنباري ،
والعكبري . ومنها مؤلفات حروف المعاني ؛ للزجاجي ، والرماني ، وابن جنبي ،
والهروي ، والمالقي ، والإربلي ، والمرادي ، وابن هشام . والطائفة الثانية :
المفسرون ؛ وهم الزمخشري ، وابن عطية ، وأبو حيان . والطائفة الثالثة : علماء
البلاغة والإعجاز ، وهم : ابن قتيبة ، والخطابي ، وعبد القاهر . وقد عرضت
آراءهم عرضاً يبين عن مفهوم الزيادة لديهم ، ومدى ارتباطها بالفائدة ،
وخلوها عنها ، ومناهجهم في النظر في الحرف ، وحججهم في ذلك إلى آخر
ما قد يظهر في كل مؤلف من رؤى ومناقشات تستقيم مع نظرة العالم
أو المفسر الكلية ، ومحاولة بيان ما قد أثارته من نقاش وجدل ، وما تبلر
خلالها من صور وطرائق .

والفصل الثاني : « القائلون بالأصالة » ، وقد قسمتهم طائفتين ؛
المفسرون ؛ وهم : الطبري والرازي ، وألحقت بهما العلاني وهو محدث . وعلماء

البلاغة والإعجاز ؛ وهم : ابن الأثير ، والرافعي ، ودران . وقد عرضت حججهم ، وأصول تفكيرهم في رد الزيادة في القرآن الكريم ، وبيّنت ما قد يظهر لنا من وجهٍ آخر في كلامهم وما يترجح به .

وأما الباب الثاني فهو : « الأسرار البلاغية في الحروف التي قالوا إنها زائدة » ، وأتى في فصلين : الفصل الأول : « الحروف الأكثر استعمالاً » وتضمن على التوالي : « مواقع « الباء » وأسرارها » ، و « مواقع « الواو » وأسرارها » ، و « مواقع « الفاء » وأسرارها » ، و « مواقع « من » وأسرارها » ، و « مواقع « أن » وأسرارها » ، و « مواقع « لا » وأسرارها » ، و « مواقع « ما » وأسرارها » ، و « مواقع « اللام » وأسرارها » .

والفصل الثاني : « الحروف الأقل استعمالاً » ، وتضمن على التوالي : « مواقع « في » وأسرارها » ، و « مواقع « الكاف » وأسرارها » ، و « مواقع « ثم » وأسرارها » ، و « مواقع « إن » و « إلى » و « عن » وأسرارها .

ووقف البحث في هذا الباب بفصليه إزاء المقامات الخاصة التي أتي فيها الحرف وجمع اللفق إلى لفته ، مع عرض آراء العلماء ، واختيار الأليق بالمقام والمناسب للغرض القرآني ، وما يومض به السياق ، مع بيان ما قد يظهر من أنماط تركيبية متشابهة في الحرف .

وأما الخاتمة ففيها مجمل لنتائج البحث .

وأخيراً ؛ فإنّه لما كان من حق أهل العلم والفضل علينا أن ينسب الفضل لهم ، فإنني أتقدم لجامعة أم القرى عموماً ، ولكلية اللغة العربية وأدائها خصوصاً لما تبذله من جهد مثمر لمنسوبيها ومنسوباتها .

وأتقدم بعظيم العرفان للمشرف الأستاذ الدكتور صباح عبيد دران الذي كان البحث فكرة من عنده مع أفكار عدة أخرى مقترحة ، والذي أهدت من علمه الغزير : فقد أكد ما تأصل في نفسي من إجلال للغة القرآن الكريم وبلاغته .

وأشكر الأستاذ الدكتور الشحات أبو ستيت لما بذله من جهد في
البحث توجيهاً سديداً وقراءة ناقدة .

وأقدم بشكر عميق أزجيه لشيخي الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو
موسى الذي لن تفيه الكلمات حقه ؛ فقد كان لي شرف التلقي على يديه منذ
بواكير دراستي العليا في السنة المنهجية والإشراف على بحث الماجستير ،
ولعل من فضل الله عليّ أن أتمّ بحث الدكتوراة عليه بإشرافه ولا أملك له
- وقد غرس في قلبي وعقلي حب اللغة العربية وحب بلاغتها وعطفتني نحوها
عطفاً - لا أملك له إلا دعوات ضارعات إلى العليّ القدير أن يسبغ عليه نعمه
ظاهرة وباطنة ، وأن يلبسه حلل العافية ، وأن يعينني على أداء حقوق أساتذتي
بالإخلاص في طلب العلم وتعليمه . وحسبي وحسبهم ما رواه ابن ماجه في
سننه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العالم والمتعلم شريكان في
الأجر ، ولا خير في سائر الناس » ^(١) .

وأشكر أمي - أمد الله في عمرها - التي نشأتني على حب العلم
وتعلمه ، فضحت بكل راحة في سبيل هذه الغاية النبيلة ، وكم بكت ألماً كلما
تعثرت ، وكم بكت فرحاً كلما أقال الله عثرتي . ولا أملك لها ولأبي الذي ورثنا
حب العلم ثم لقي ربه - أسكنه الله فسيح جناته - لا أملك لهما إلا أن أصدق
في برهما ، وأن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، وأن ألهج إلى الله تعالى
لهجاً لا ينقطع أن يرحمهما كما ربياني صغيراً .
وأشكر الاستاذين المناقشين لتكرمهما بقبول فحص ومناقشة هذا
البحث ، وأدعو الله أن ينفعني بتوجيهاتهما ، وأن يتولى عني جزاءهما ، إنه
سميع مجيب .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

(١) (سنن ابن ماجه) ١ : ٨٢ . باب « فضل العلماء والحث على طلب العلم » ،
تعليق : محمد فؤاد هيد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

تَمْهِيدٌ

شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيزاً من تفكير العلماء قدامى ومحدثين ، وكانت موضع مناقشة عند مختلف طوائفهم ، لغويين ونحويين ومفسرين وعلماء إعجاز وبلاغة وأصوليين . وقد أشار الزركشي إلى أن الأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله ، ويسمون التأكيد ، ومنهم من يسميه بالصلة . ومنهم من يسميه المقحم ، كما أشار إلى أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين ، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين^(١) . كما نبه إلى خلافهم حول وقوع الزائد في القرآن الكريم بقوله : « فمنهم من أنكره ، قال الطرطوسي في « العمدة » : « زعم المبرد وتعلب ألا صلة في القرآن ، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلّات في القرآن ، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره فذكر كثيراً ، وقال ابن الضبان في التوجيه : وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد ، لأنه تكلم بغير فائدة ، وما جاء منه حمّله على التوكيد . ومنهم من جوزّه وجعل وجوده كالعدم ، وهو أفسد الطرق^(٢) . »

ومؤدى ما سبق أن هناك ما يشبه الإجماع على أنه ليس في القرآن حرف زائد لغير فائدة : لأنه ما من حرف إلا وله قيمة ، والقول بأنه لا قيمة له حشو يفسد به الكلام يتنزه القرآن الكريم عنه ، لأنه يسم القرآن بما ليس فيه من ضعف في أسلوبه ولغته ، وعليه فلا وجه لإعجازه . وهكذا فقد كان مراد أكثر القائلين بالزيادة ما أفادت معنى ، يقول الزركشي : « ومعنى كونه زائداً أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد ؛ فبوجوده حصل فائدة التأكيد ، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة^(٣) . »

(١) انظر : (البرهان في علوم القرآن) ٣ : ٧٠ - ٧٢ . تحقيق : محمد أبو

الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، القاهرة .

(٢) (المصدر السابق) ٣ : ٧٢ - ٧٣ .

(٣) (المصدر السابق) ٣ : ٧٤ .

وعليه فقد ارتبطت فكرة الزيادة عند النحاة بمسألة أصل المعنى ، وهي ما اتكأ عليه القائلون بالزيادة ، فحينما نقول : ما رأيت أحداً ، كان أصل المعنى فيه نفي رؤية أحد ، أما حينما نقول : ما رأيت من أحدٍ ، فما زاد إلا التوكيد ؛ لأن نفس أصل المعنى وهو نفي الرؤية متحقق في المثالين ، وعلى هذا قاس النحاة فكرة أصل المعنى وحكموا بزيادة كثير من الحروف ، وهم لا يتجرأون على القول بالزيادة مطلقاً ؛ بل يقولون إنها تقييد أيضاً ، ولكنها تقييد التوكيد بمعنى أن الحرف قد خرج عن معناه الوضعي ليفيد معنى آخر هو التوكيد .

كما اتكأ القائلون بالزيادة على مسألة أخرى ، وهي التعلق وعدمه ، فالحرف الأصلي له متعلق أما الحرف الزائد فليس له متعلق ، مثل قولنا : خرجت من البيت ، الجار والمجرور فيه متعلقان بالفعل ، أما قولنا : ما رأيت من أحد ، فالجار والمجرور ليس له متعلق لأن « من » زائدة .

ويمكن الرد على مسألتني أصل المعنى والتوكيد من نواحٍ ، هي : أن مسألة أصل المعنى أبطلها التراث ، فقد ذكر شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني في قضية النظم ما معناه أن كل حرف في العبارة له مقابل عقلي أو شعوري في النفس ، بمعنى أن العمل الفني عند البشر يتنقل في ثلاث مراحل ، أولها : مرحلة الخواطر النفسية ، وثانيها : مرحلة التنظيم العقلي ، وثالثها : مرحلة التعبير متوخى فيه معاني النحو ، أي توظيف معاني النحو توظيفاً بلاغياً مقصوداً مناسباً . هذه خلاصة فكرة النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني بمعنى أن كل حرف لا يمكن أن يؤتى به في العبارة إلا إذا كان له مقابل نفسي وعقلي ، أي أن له رصيماً في الطاقات الإنسانية . وهذا يبطل فكرة الزيادة ، وإن كان الشيخ عبد القاهر قد جرت في تعبيراته على لسانه نحوياً كلمة الزيادة أو الحرف الزائد فإنه لم يكن يعني هذه المسألة . ثم إن

القضية عندنا ليست قضية إجازة أو منع فقط كما سبق وقلنا ، وإنما يعيننا البحث عن القيم البلاغية التي يطويها الحرف .

ولقد أكدت الدراسات النقدية الحديثة نظرية الشيخ عبد القاهر في النظم ، بمعنى أنه لا يوجد شيء في العبارة يسمى زيادة ، فكل لفظة فيها تؤدي دوراً هاماً .

وهناك منحنى آخر لنفي فكرة الزيادة كلها من خلال مسألتني الإطناب والإيجاز ، ومؤداها أن القرآن كله إيجاز ، وهو مصطلح جديد خالف به الدكتور دراز مصطلح القوم ، وقد ذكر ذلك في حاشية في « النبأ العظيم » ، ردّ فيها على علماء البلاغة قسمتهم الكلام إلى مساوٍ وموجز ومطنب ، ومنهم السكاكي الذي بنى ذلك على القسمة العقلية فجعلت المساواة فاصلاً بين الإيجاز والإطناب ، وأرجعت المساواة إلى المتعارف الذي يختلف باختلاف البيئات والأعراف ، فهو مبنيٌّ على الجهالة ، فجعل حد المساواة هو المقدار الذي يؤدي المعاني الأولية بالوضع من غير رعاية للمناسبات الزائدة على أصل المعنى ، وقد نتج عن ذلك أن ظن أن العبارة التي تؤدي بها المعاني الأولية على لسان العوام تقع دائماً بين الإطالة والاختصار ، وهذا مما لا دليل عليه في العرف ولا في الوضع ، لأن كلاً من الإجمال والتفصيل يتفاوتان في النفس تفاوتاً كبيراً فلا ينضبط منهما قدر يرجع إليه معرفة الإيجاز والإطناب ؛ وعليه فلا تصلح المعاني الأولية ولا العبارات العامة مقياساً للوسط المفروض . ومع ذلك فإن الآيات التي استدل بها البلاغيون على المساواة ، مثل قوله تعالى :

(وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ)^(١)

(١) فاطر : من آية ٤٣ .

مبنية على الإيجاز بالحذف على اصطلاحهم نفسه ؛ إذ المعنى لا يحيق ضرر المكر وعاقبته^(١) . ونضيف إلى كلام الدكتور دراز - عليه رحمة الله - أن القصر أيضاً فيه إيجاز ؛ لأنه في قوة جملتين مثبتة ومنفية . وقد رأى وضع التقسيم موضعاً آخر ترد فيه الفضيلة إلى نصابها من الحد الوسط ، ويرجع فيه النظم إلى الطرفين ، وذلك بجعل المقياس هو المقدار الذي يؤدي به المعنى بأكمله ، بأصله وحليته على حسب ما يدعو إليه المقام من إجمال أو تفصيل ، وهو الإيجاز بمعناه الصحيح الوسط المعتدل ، وهو السرعة والتخفيف في بلوغ الحاجة بالقدر الممكن ، فلا إسراع فوق طاقة فتكون مجحفاً مخلأً ، ولا إبطاء حيث تمكن السرعة فتكون مسرفاً مملأً^(٢) . وبناء على كلامه فليس في القرآن الكريم إطناب ، وبالتالي ليس فيه ما يسمى بالزيادة .

وأما مسألة التوكيد فليس كل مقام للزيادة يحتمل التوكيد .

وأما مسألة التعلق ، فنقول فيها : إن حروف التوكيد تنقسم قسمين أصلية وزائدة ، ولام التوكيد المزلقة مثلاً من الحروف الأصلية ، وهم يقولون : إن الزائد ليس له متعلق ، و«اللام» في مثل : إن زيدا لقائم ليس لها متعلق ، ومع ذلك ذكروا أنها أصلية ، ويمثل هذا تنهاوى فكرة الزيادة .

وأخيراً : فإننا لو قلنا بالزيادة فحذفنا حرفاً جاء في القرآن الكريم - لأن الزائد يجوز حذفه وإن أفاد - لترتب عليه ضياع شيء مهم غير مجرد المعنى ؛ وهو انكسار الجرس القرآني وتوالي أصواته توالياً غير منضبط مما يفسد المعنى ويفسد البلاغة ، وحاشا كلام الله تعالى أن يكون كذلك ، ففرق بين قول الله تعالى : ما من إله إلا الله ، وقولنا : ما إله إلا الله ففي الثانية انكسر البناء

(١) و (٢) انظر : حاشية دراز في (النبأ العظيم - نظرات جديدة في القرآن)

الصوتي لتحدّر الكلام وتسلسله وتوالي أصواته انكساراً يذهب برونقه وجمال أدائه . وأكثر من هذا فالأولى : ما من إله إلا الله قرآن وكلام الله تعالى ، والثانية ليست قرآناً ، ولا يجوز أن نتصور أن القائلين بالزيادة يطرحون من القرآن هذه الحروف التي قالوا إنها زائدة ، فهو فرق لم يقل به أحد ؛ لأنهم يعلمون أن كلماته وحركاته ومداته وسكناته كل ذلك من قرآنه ، أعني من قراءته ، وأنه مأخوذ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تحريف ولا تبديل ولا تغيير في كثير ولا في قليل .

ونوه أن كلامنا في رد القول بالزيادة سيظل مجرد تنظير لا تقوم له قائمة ما لم يدعم بالبراهين المسوقة ، والمتمثلة في الدرس للمواطن التي قيل فيها بزيادة الحرف دراسة تقوم على استقراء معظم المواضع وتتبع السياقات والمقامات ، وبيان ما يحتمله المعنى في ضوء هذا السياق وذاك المقام ، مرجحين في ذلك وجهاً من آراء العلماء في الحرف ، وهكذا .

ولما كانت مادة البحث متناثرة في طوايا الكتب ذات الاتجاهات المتعددة ، فقد وقفنا إزاء كتب أئمة اللغة والنحو كـ « الكتاب » لسيبويه ، و « معاني القرآن » للفرّاء ، و « مجاز القرآن » لأبي عبيدة ، و « معاني القرآن » للأخفش ، و « معاني القرآن وإعرابه » للزجاج ، و « إعراب القرآن » للنحاس ، و « سر صناعة الإعراب » لابن جنّي ، و « البيان » لابن الأنباري ، و « التبيان » للعكبري ، و « شرح المفصل » لابن يعيش ، و « شرح الرضي » ، وغيرها كثير جداً .

كما عنيت بالوقوف إزاء كتب حروف المعاني خصوصاً بدءاً بكتاب « كتاب معاني الحروف » للرماني ، و « كتاب الأزهية في علم الحروف » للهروي ، و « رصف المباني » للمالقي ، و « جواهر الأدب » للإربلي ، و « الجنى الداني » للمراذي ، و « مغني اللبيب » لابن هشام .

كما وقفت الدراسة إزاء كتب التفسير بدءاً بكتاب "جامع البيان" للطبري، و"الكشاف" للزمخشري، و"المحرر الوجيز" لابن عطية، و"التفسير الكبير" للرازي، و"تفسير البحر المحيط" لأبي حيان، و"نظم الدرر" للبقاعي، و"تفسير أبي السعود" و"حاشية الشهاب"، و"روح المعاني" للأوسمي، و"تفسير التحرير والتنوير" لابن عاشور، وغيرها أيضاً .

ومما وقفت عليه من كتب البلاغة وإعجاز القرآن الكريم كتاب "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة، ورسالة «البيان في إعجاز القرآن» للخطابي المنشورة ضمن كتاب «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن»، وكتاب «أسرار البلاغة» للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، وكتاب «المثل السائر» لابن الأثير، وكتاب "البرهان" للزركشي... وغيرهم .

وكتب علماء المتشابه، ككتاب الأسكافي "درة التنزيل"، وكتاب الكرمانلي "أسرار التكرار"، وكتاب الفرناطي "ملاك التأويل"، وكتاب ابن جماعة "كشف المعاني"، وكتاب الفيروزآبادي "بصائر نوي التمييز".

وبعض كتب علماء الأصول: ك"المحصول" للرازي، و"أحكام القرآن" لابن العربي .

كما أفدت من مجموعة طيبة من المعاجم ك"المفردات" للراغب، و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، و"لسان العرب" لابن منظور، وغيرها .

ومن الدراسات حول القرآن الكريم وأبرزها دراسات الشيخ عزيمة الإحصائية: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"، و"معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم" لاسماعيل عمایره وعبد الحميد السيد .

ومما اطلعت عليه وقادني لدراسة المسألة كتاب " بدائع الفوائد " لابن قيم الجوزية ، و " النبأ العظيم " لدراز ، و " إعجاز القرآن " للرافعي .
مع مجموعة من الرسائل الجامعية تناولت الظاهرة نحواً ، والمقالات للشيخ العماري ، والشيخ تاج في "مجلة الأزهر" .

أضف إلى ذلك مجموعة من مصادر البلاغة العربية وعلومها اختزنت أصولها في عقلي ، وأخذت اقتبس منها أشياء أخرى مفيدة منها في التحليل والدرس وبيان طرائق الكلام .

الباب الأول الحروف بين الأصالة والزيادة

الفصل الأول

القائلون بالزيادة

- ١ - اللغويون والنحاة .
- ٢ - المفسرون .
- ٣ - علماء البلاغة والإعجاز .

سأتناول في هذا الفصل عرض آراء القائلين بالزيادة في القرآن الكريم ، وقد قسمتهم طوائف ، وهم :

١ - اللغويون والنجاة :

وسأعرض آراءهم بناء على ما عرف لديهم من مقاييس لغوية ونحوية عرضاً يمحّص أقوالهم ويناقش حججهم ويبين مذاهبهم ، وسأجعل سيبويه مدخلاً لهذه الدراسة ؛ لأنه المصدر الأساسي لكل من جاء بعده ، وإليه يرجع الدارسون في كل ما يكتبون عن النحو وأصوله وعن الأساليب العربية .

سيبويه :

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر « ت : ١٨٠ هـ » عالم العربية ، ومصنفه : « الكتاب » أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو ، جمع فيه جُلَّ علوم العربية ؛ كالأصوات اللغوية والصرف والنحو والقراءات ، وقيمته أنه أهم مصدر في دراسة النحو العربي وأصوله .

وقد اهتم سيبويه بقضية زيادة الحروف ، وأثبتها في القرآن الكريم بمفهومه ، وكان مما أشار إليه زيادة « ما » ، و « لا » ، و « الباء » ، و « من » ، و « إن » ، و « أن » ، و « اللام » . بيد أنه لم يستخدم مصطلح الزيادة في كل ما وقعت عليه ، وإنما يقول : توكيد لغو ، وهذا هو المصطلح الذي تكرر في كتابه ، وقد ذكره عند حديثه عن « ما » فقال : « وتكون توكيداً لغوياً ، وذلك قولك : متى ما تأتني أتك ، وقولك : غضبت من غير ما جُرم . وقال الله عز وجل :

(فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) (١)

(١) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

وهي لغوٌ في أنها لم تُحدِّث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيدٌ للكلام» (١) . فاللغو عنده - عليه رحمة الله - ليس لغو المعنى ، وإنما هو لغو الإعراب والصنعة الإعرابية : لأنه جعل هذا اللغو الإعرابي مفيداً لتوكيد الكلام . وتأمل قوله : إنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو ظاهرٌ في بيان مراده بكلمة لغو ، يعني : ليس لها أثر في الإعراب لا غير ، ووجودها كعدم وجودها من هذه الجهة ، وهذا هو اللغو عند الشيخ الإمام .

كما ذكره عند حديثه عن « لا » فقال : « وأما « لا » فتكون كـ « ما » في التوكيد واللغو . قال الله عز وجل :

(لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ) (٢)

أي : لأن يعلم « (٣) . مقدراً إسقاطها من الكلام على إفادتها .

ومما ذكر فيه مصطلح التوكيد ما قاله بعد حديثه عن إفادة « من » ابتداء الغاية في الأماكن ، وأنها تكون للتبعيض : « وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة « ما » ، إلا أنها لم تجر لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجلٍ ، وما رأيت من أحدٍ . ولو أخرجت « من » كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بـ « من » لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال والناس» (٤) . وكلام سيبويه هنا

(١) (الكتاب - كتاب سيبويه) ٤ : ٢٢١ . تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ،

عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

(٢) الحديد : من آية ٢٩ .

(٣) (الكتاب) ٤ : ٢٢٢ .

(٤) (المصدر السابق) ٤ : ٢٢٥ ، وانظر كذا : ٢ : ٣١٦ .

واضح في أن الحرف الزائد مفيد لمعنى توكيد النفي ، واستقامة الكلام مع عدمه لا يعني به استقامة الدلالة وبقاها ، وإنما يعني الاستقامة النحوية ، فقولك : ما جاني من أحدٍ عربي فصيح ، وقولك ما جاني أحد عربي فصيح ، ويلحظ أنه هنا لم يذكر كلمة لغو ؛ لأن الأداة عملاً إعرابياً .

وما قاله عند حديثه عن « باء » الإضافة بعد « من » : « وقد تكون « باء » الإضافة بمنزلتها في التوكيد ، وذلك قولك : ما زيد بمنطلق ، واستبذاهب ، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفى الإنطلاق والذهاب ، وكذلك : « كفى بالشيب » لو ألقى « الباء » استقام الكلام ^(١) . فأشار إلى إفادة « الباء » التوكيد .

وما قاله عند حديثه عن « أن » وأنها تأتي توكيداً بمنزلة لام القسم في قوله : أما والله أن لو فعلت لفعلت ، وفي قولك : لماً أن فعل ، كما كانت توكيداً في القسم ، وكما كانت « إن » مع « ما » ^(٢) . فأشار إلى إفادتها التوكيد مع القسم وبعد لماً وهما موطن زيادة عند العلماء . ولم ينظر بأية قرآنية .

ومما نكر فيه مصطلح اللغوفقط ، ما سأل فيه الخليل عن « مهما » فقال : « هي » ما « أدخلت معها » ما « لغواً ، بمنزلتها مع متى إذا قلت متى ما تاتني أتك ، وبمنزلتها مع « إن » إذا قلت إن ما تاتني أتك ، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى :

(أَيَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) ^(٣)

وبمنزلتها مع « أي » إذا قلت :

(١) (الكتاب) ٤ : ٢٢٥ . وانظر كذا : ٢ : ٢٦ ، و ١٧٥ ، و ٣١٦ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٤ : ٢٢٢ ، وانظر كذا : ٣ : ١٠٧ .

(٣) النساء : من آية ٧٨ .

(أَيْمَاتُ دَعَرُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (١)

ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : ماماً ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى . وقد يجوز أن يكون مَ كإذ ضمَّ إليها « ما » (٢) . فـ « مهما » إما هي « ما » أدخلت عليها « ما » لغواً ، وجوزَ وجهاً آخر أن تكون مـ ضممت إليها ما . وقد نفى في « حيث » و « إذ » إذا أريد الجزاء بهما بضم « ما » إليهما - أن تكون لغواً ، ولكن كل واحدة منهما مع « ما » بمنزلة حرف واحد (٣) . وهذا الوجه يسوغ عندنا مع مهما ، وأن « ما » وإن ضمت فإنها تمثل تركيباً بمنزلة حرف واحد .

ومنه ما قاله عند حديثه عن تخفيف « إن » ومجيء اللام الفارقة « لئلا تلتبس بـ » إن « التي هي بمنزلة « ما » التي تنفي بها ، ومثل ذلك :

(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٤)

إنما هي لعلها حافظ .

وقال تعالى :

(وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) (٥)

إنما هي : لجميع ، و « ما » لغواً (٦) . في قراءة التخفيف لـ « لَمَّا » .

وما قاله من كون « إن » لغواً في قولك : ما إن يفعل .

(١) الإسراء : من آية ١١٠ .

(٢) (الكتاب) ٥٩ : ٣ - ٦٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٥٦ : ٣ - ٥٧ .

(٤) الطارق : ٤ .

(٥) يس : ٣٢ .

(٦) (الكتاب) ٢ : ١٣٩ .

* وما إن طَبْنَا جُبْنَ * (١)

ولم يذكر لذلك شواهد من القرآن الكريم .

وقد نكر كلمة الحشو وأراد بها صلة الموصول ، وذلك حين عرض لباب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة ، حيث قال : « إذا بُني على ما قبله وبمنزلة في الاحتياج إلى الحشو ، ويكون نكرة بمنزلة رجل . وذلك قولك : هذا مَنْ أعرف منطلقاً ، وهذا من لا أعرف منطلقاً ، أي هذا الذي قد علمت أنني لا أعرفه منطلقاً . وهذا ما عندي مهيناً ، وأعرف ولا أعرف وعندي حشوٌ لهما يتمان به ، فيصيران اسماً كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه » (٢) .

وإذا كان ما مضى يحدد موقف شيخ النحاة سببويه من الزيادة في القرآن الكريم لبعض الحروف ، فقد وجدناه من جانب آخر مع حروف أخرى قيل بزيادتها إما أن ينصرف إلى بيان معناها ويسوغ لمجيئها كما صنع في « الفاء » ، ثم « الواو » حيث عرض سؤالاً على الخليل « عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لم جاز دخول « الفاء » ها هنا ، والذي يأتيني بمنزلة عبدالله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول:عبدالله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت « الفاء » ها هنا ، كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتيني فله درهمان . وإن شاء قال : الذي يأتيني له درهمان ، كما تقول : عبدالله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل « الفاء » لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قال : له درهمان ، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل « الفاء » فإنما

(١) انظر: (المصدر السابق) ٤: ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) (المصدر السابق) ٢: ١٠٥ .

يجعل الإتيان سبب ذلك . فهذا جزاءه ، وإن لم يُجزم ، لأنه صلة . ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتينا فله درهمان . ولو قال : كلُّ رجل فله درهمان كان محالاً ؛ لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب . ومثل ذلك :

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ

أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١)

وقال تعالى جده :

(قُلْ إِنْ أَمُوتَ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَكٌ مُنْقَرٌ) (٢)

ومثل ذلك :

(إِنْ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا لَرَيتُوهَا

فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ لَوْ لَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ] (٣)

وسألت الخليل عن قوله جل ذكره :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَانفُتِحَتْ أَبْوَابُهُمَا) (٤)

أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا :

(وَلَوْ رِئَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ) (٥)

(وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ) (٦)

(١) البقرة: من آية ٢٧٤ .

(٢) الجمعة : من آية ٨ .

(٣) البروج : ١٠ .

(٤) الزُّمَر : من آية ٧٣ .

(٥) البقرة : من آية ١٦٥ .

(٦) الأنعام : من آية ٢٧ .

فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم :
 لعلم المخبر لأي شيء، وُضع هذا الكلام « (١) . وقد تأثر معظم العلماء من
 بعده بكلامه هنا في « الفاء » ، و « الواو » وأخذوا به ، وكان الحجة في إثبات
 أصالة الحرفين .

وإما أن يعرض لقراءة على غير المشهور من طرائق التعبير ، فيسأل
 عنها الخليل الذي يُخرِّجها تخريجاً يتفق والمعنى المراد ، ويكون الحرف الذي
 قيل بزيادته بها أصلياً ، حيث قال : « وسألته عن قوله عز وجل :

(وَمَا شِعْرُكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَّا يُؤْمِنُونَ) (٢)

ما منعها أن تكون كهولك : ما يدريك أنه لا يفعل ؟ فقال : لا يحسن ذا
 في ذا الموضع ، وإنما قال : وما يشعركم ، ثم ابتداءً فأوجب [فقال] : إنها إذا
 جاءت لا يؤمنون ، ولو قال : وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، كان ذلك
 عذراً لهم . وأهل المدينة يقولون (أنها) . فقال الخليل : هي بمنزلة قول
 العرب : إنك السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك ، فكأنه قال : لعلها
 إذا جاءت لا يؤمنون « (٣) .

وعلى قلة شواهد الشيخ - رحمه الله - القرآنية في مسألة الزيادة
 والأصالة للحروف التي قيل بزيادتها في القرآن الكريم ، فالظن أنه قد تبين
 موقفه منها ، ولعل أهم ما فيه أنه لم تتردد في كلامه كلمة « الزيادة » ، وإنما
 تردد عنده مصطلح التوكيد واللغو ، وهو يعني الإفادة الكائنة في الحرف الذي
 يجوز اعتباره لغوياً من حيث عمله الإعرابي ، وهو مما وسم بعض حروف

(١) (الكتاب) ١٠٢ : ٣ - ١٠٣ .

(٢) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٣) (الكتاب) ١٢٣ : ٣ .

القرآن الكريم به . كما ردد كلمة الإلقاء والإخراج للحرف واستقامة الكلام مع ذلك ، إلا أنه ذكرها مع ألوان من التعبير العربي . وذكر مصطلح الحشو غير أنه يعني به جملة الصلة ، أو صلة الموصول ، وعلى إشارات لغو الحرف أو توكيده فقد برز أكثر من اتجاه في الأصالة عنده ؛ إما ببيان الأثر المعنوي للحرف من غير إشارة لزيادته ، وقد كان كلامه في ذلك حجة عند معظم من أتى بعده . وإمّا بعرض قراءة يخرجها الخليل على وجه يكون بها الحرف أصلياً .

وعلى الرغم من أن قدرًا مشتركًا من المعرفة كان شائعًا في كتب علمائنا فقد كانت هناك كتب ذات اهتمام أكثر بموضوعات معينة ، ومراعاة لهذه الاهتمامات أكثر سيكون تصنيفنا لهؤلاء العلماء الأجلاء في البحث ، فمنهم علماء معاني القرآن وأعاريبه ، ومنهم علماء حروف المعاني ، وقد جعلنا سيبويه مدخلًا أو مقدمة لكل هؤلاء ؛ لأنه هو النبع الأول الذي أفاد منه جميع من أتى بعده ، ولأنه ركز في كتابه علم من سبقوه من النحاة من أمثال الخليل بن أحمد وغيره . ونبداً بـ :

١ - علماء معاني القرآن وأعاريبه :

وقد اتخذ التأليف في هذا الاتجاه أشكالاً مختلفة ، فمنهم من كانت عنايته الأكثر بالمعاني ، ومنهم من كانت عنايته الأكثر بالإعراب ، ومنهم من كتب في المعاني والإعراب معاً ، ومنهم من كتب في مشكل الإعراب أو غريبه فقط ، وذلك على النحو التالي :

أبو عبيدة :

معمر بن المثنى « ت : ٢١٠ هـ » ، وهو من أقدم اللغويين حديثاً عن الزيادة ، حيث ألف كتابه « مجاز القرآن » الذي يعد أول كتاب يصلنا بعد سيبويه وفيه تعرض لهذا الموضوع . وهو يقصد بالمجاز طريقة التعبير التي يجري عليها القرآن الكريم ، وقد لاحظ ابن تيمية هذا المعنى فقال : وأول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه ، ولكنه لم يعن بالمجاز ما هو تقسيم الحقيقة ، وإنما عني بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية (١) .
وضمن أبو عبيدة كتابه إشارات بلاغية جيدة كانت مادة علمية في تاريخ الدراسات البلاغية .

وبيّن في مقدمة كتابه : أن في القرآن الكريم مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب ومن الغريب والمعاني ، وذكر وجوهاً من مجاز الآيات وطرقها في التعبير عن المعنى (٢) . ومن هذه الوجوه « مجاز ما يزداد في الكلام من حروف الزوائد ، قال الله :

(١) انظر : (كتاب الإيمان) ٧: ٨٨ . ضمن (مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية) طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .
(٢) انظر : (مجاز القرآن) ١ : ٨ - ١٦ . تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي، أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) (١).

وقال :

(فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزِينَ) (٢).

وقال :

(وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبِغٍ لِلآكِلِينَ) (٣).

وقال :

(وَإِذَا قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ) (٤).

وقال :

(مَا مَنَعَكَ آلَتَسْجُدَ) (٥).

مجاز هذا أجمع إلقاؤه (٦) . فلم يبين ما في هذه الآيات من حروف الزيادة وإنما علق عليها فقط بأن مجازها إلقاؤه . وقد عرض لهذه الآيات في مواضعها خلال تتبعه لسور القرآن ما عدا الآية الثانية . ومن حديثه عن هذه الآيات نجد حروف الزيادة التي يعينها «ما» في الآية الأولى ، و « مِنْ » في الآية الثانية ، و «الباء» في الآية الثالثة ، و « إذْ » في الآية الرابعة، و «لا» في الآية الخامسة .

-
- (١) البقرة : من آية ٢٦ .
 (٢) العنق : ٤٧ .
 (٣) المؤمنون : ٢٠ .
 (٤) البقرة : من آية ٣٠ .
 (٥) الأعراف : من آية ١٢ .
 (٦) مجاز القرآن (١ : ١١) .

ولم يستعمل أبو عبيدة من الألفاظ المعبرة عن الزيادة سوى لفظ « زائد » أو « زوائد » ، وإن كان قد ذكر كلمة « حشو » عقيب بيت شعري جعله شاهداً على زيادة « ما » في قوله تعالى : (مثلاً ما بعوضة) ومثلها كلمة « فضل » (١)

ومن استقصائي لحروف الزيادة التي أشار إليها في كتابه تبين لي أنه يشير كثيراً إلى : « من » تليها على التوالي : « ما » ، و « الباء » ، و « لا » ، و « إذ » ، و « عن » ، و « اللام » و « إن » . ولم يشير إلى حروف أخرى عدّها النحاة من الزوائد ، كما لم يتحدث عن الزيادة في مواطن كثيرة مشهورة عن النحاة من بعده .

ومن جهة أخرى رأيته يشير إلى زيادة أدوات لم تعد ضمن الزوائد ، من ذلك « كان » ففي قوله تعالى :

(مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ) (٢)

يقول : « مجازه ما يكون لنا ، و « كان » من حروف الزوائد هاهنا » (٣) . وما يلحظ أنه بينما يشير إلى زيادة « كان » في الآية يفسرها بها ، فكيف يتسنى ذلك ؟ ! وكان الأحرى أن يكون التفسير : ما ينبغي لنا ، على اعتبار زيادة « كان » وإنما حذفها ، وفسر (ينبغي) بـ « يكون » ، أي : جعل مجاز : « ما ينبغي لنا » « ما يكون لنا » .

ومن ذلك إشارته إلى زيادة « ألا » ففي قوله تعالى :

(أَلَا إِنَّمَا طَرَاهُمُ عِنْدَ اللَّهِ) (٤)

(١) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣٥ ، و ٢١١ .

(٢) الفرقان : من آية ١٨ .

(٣) (مجاز القرآن) ٢ : ٧١ ، وانظر ٢ : ١٤٠ .

(٤) الاعراف : من آية ١٣١ .

يقول : « مجازه : إنما طائرهم ، وتزاد « ألا » للتنبيه والتوكيد » (١) .
وما يلحظ هنا أنه ذكر للزيادة فائدة ، وهو خلاف ما ذكره في الآيات الخمس
السابقة بقوله : ومجاز هذا أجمع إلقاؤن ، أي أن دخول الحروف كخروجها
بدليل إلقائهن . وكان الزيادة عنده لوانان : زيادة لا تعني العراء من الفائدة ،
وزيادة من غير ما فائدة .

وقد اتخذ البحث لديه في مسألة الزيادة محورين :

أحدهما : إثباتها صراحة منصوصاً على ذلك بلفظة معبرة عنها
ومنظراً بآية أخرى ، أو بشاهد شعري أو أكثر ، أو بهما معاً ، أو محيلاً
على كلام العرب . وهذا هو الغالب . ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى :
(مَا مَنَعَكَ آلَتَسْجِدَ) (٢) .

إذ قال : « مجازه : أن تسجد ، والعرب تضع « لا » في موضع
الإيجاب ، وهي من حروف الزوائد ، قال أبو النجم :
فما أُلوم البيضَ ألا تَسْخِرا مِمَّا رأينَ الشَّمْطَ القَفْنَدِرا
أي : ما أُلوم البيض أن يسخرن ، والقفندر : القبيح السُمج . وقال
الأحوص :

وَيَلْحِينَنِي فِي اللُّهُوِ أَلَا أَحِبُّهُ وَلِلُّهُودَاعِ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ

أراد : في اللهُو أن أحبه ، قال العجاج :

* فِي بَثْرِ لَا حَوْرٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ *

الحور: الهلكة ، وقوله لا حور أي في بثر حور ، و« لا » في هذا
الموضع فضل (٣) . فهو قد صرَّح بأن « لا » من حروف الزوائد ، ولم يبين

(١) (مجاز القرآن) ١ : ٢٢٦ . وانظر : ١ : ٢٨٥ ، و ٢٩٨ .

(٢) الأعراف : من آية ١٢ .

(٣) (مجاز القرآن) ١ : ٢١١ .

وجهاً لزيادتها هنا .

وما ذكره في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَىٰ (١))

حيث قال : « مجازه : وقال الله يا عيسى ، و « إذ » من حروف

الزوائد ، وكذلك :

(وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ (٢))

أي : علمتك « (٣) . وهو هنا نصٌّ على الحكم للحرف بالزيادة ولم يبين

فائدتها .

وما ذكره في قوله تعالى :

(إِنَّكَ لَنَا لَأَجْرًا (٤))

حيث قال : « ثواباً وجزاء ، و « اللام » المفتوحة تزداد توكيداً « (٥)

فنجسٌ على زيادة « اللام » ، وجعل لها معنى وهو التوكيد .

والآخر : تفسير الآيات تفسيراً يستفاد منه زيادة الحرف ، وهو دون

سابقه في الكثرة . ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى :

(وَإِنَّمَا تَخَافُكَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانذِرْهُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ (٦))

(١) المائدة : من آية ١١٦ .

(٢) المائدة : من آية ١١٠ .

(٣) (مجاز القرآن) ١ : ١٨٣ .

(٤) الأعراف : من آية ١١٣ .

(٥) (مجاز القرآن) ١ : ٢٢٥ .

(٦) الأنفال : من آية ٥٨ .

إذ قال : « مجاز » وإمّا « وإن ، ومعناها ، وإمّا توقنُ منهم خيانة ، أي غدراً وخلفاً وغشاً ، ونحو ذلك » (١) . فدل على الزيادة وإن لم يصرح بها- إسقاطه تقدير « ما » عند بيانه مجاز « وإمّا » بأنه : وإن فقط . وهو موطن ذكر بعض العلماء زيادة « ما » فيه .

ومثله ما ذكره في قوله تعالى :

(فَأَمَّا نَذَهَبَنَّ بِكَ) (٢) .

قال : « مجازها فإن نذهبن بك » (٣) بإسقاط ذكر « ما » .

وفي قوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضِهِمْ) (٤) .

قال : « فبنقضهم » (٥) فقط مسقطاً ذكر « ما » . وهو موطن قال بعض

النحاة بزيادة الحرف فيه .

وفي قوله تعالى :

(أَقِيلًا مَا تَشْكُرُونَ) (٦) .

حيث قال : « تشكرون قليلاً » (٧) . فلم يذكر « ما » عند تفسير المعنى .

(١) مجاز القرآن (١ : ٢٤٩) .

(٢) الزخرف : من آية ٤١ .

(٣) مجاز القرآن (٢ : ٢٠٤) .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ .

(٥) مجاز القرآن (١ : ١٤٢) .

(٦) الملك : من آية ٢٣ .

(٧) مجاز القرآن (٢ : ٢٦٢) .

ولم يبين أبو عبيدة سر الزيادة في كثير من المواضع ، وأشار في بعض المواطن إلى أنها للتأكيد ، وأردفه بالتثبيت في بعض المواضع ، وبالتثبيت والتنبيه عند حديثه عن زيادة «ألا» (١). كما نكر أن الزيادة تفيد تتميم الكلام في حديثه عن زيادة « لا » في آية الفاتحة : (ولا الضالين) ، وهو يقصد بالتتميم توكيد الكلام ، حيث نكر عقيب ذلك أنها لتوكيد النفي ، وتفصيل ذلك في قوله تعالى :

(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (٢) .

« مجازها : غير المغضوب والضالين ، و« لا » من حروف الزوائد لتتميم الكلام ، والمعنى : إلغازها ، وقال العجاج :

* في بئر لا حور سرى وما شعر *

أي في بئر حور أي هلكت ، وقال أبو النجم :

فما ألوم البيض ألا تسخرًا لِمَا رَأَيْنَ الشُّمَطَ القَقْنَدْرَا

الققندر : القبيح الفاحش ، أي : فما ألوم البيض أن يسخرن ، وقال :

وَلِحَيْنِي فِي اللّهُوْ أَلَا أَحْبَهُ وَلِلْهُودَاعِ دَائِبُ غَيْرِ غَافِلِ

والمعنى : ولحيني في اللهو أن أحبه . وفي القرآن آية أخرى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٣) .

مجازها : ما منعك أن تسجد . (ولا الضالين) : «لا» تأكيد لأنه نفي ،

(١) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣١٨ ، ٢٩٨ .

(٢) الفاتحة : من آية ٧ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

فأدخلت « لا » لتوكيد النفي ، تقول : جئت بلا خير ولا بركة ، وليس عندك نفع ولا دفع (١) .

وهذه المعاني التي أشار إليها للزيادة ضرورية في أداء الأغراض المقصودة، وليس من السهل طرح الأنوات التي حققتها وإلقاؤها من الأسلوب ، كما عبر بقوله والمعنى : إلقاؤها . وبعبارة أخرى : كيف يكون الحرف زائداً ، والمعنى إلقاؤه ، ويؤتى به في الوقت ذاته تسميماً للكلام ؟ وهل يتم الكلام بدون الأداة التي تتممه ؟ ثم كيف يكون الحرف لتوكيد النفي والمعنى إلقاؤه وطرحه ؟ إن معنى مقصوداً يذهب بذهابه ولا يمكن أن يكون المعنى مع وجوده كالمعنى مع طرحه .

ونجده في بعض المواطن يسلك مسلكاً مبايناً لما عهدناه منه ، ففي قوله تعالى :

(وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِنَ عَمَلِهِمْ شَوْءٌ) (٢) .

يقول : « مجازها ما ألتناهم شيئاً ، والعرب تفعل هذا تزيد « من » ، قال أبو نؤيب :

جزيتك ضِعْفَ الحَبِّ لِمَا اسْتَبْتِهِ وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضَّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي
معناها : أحد قبلي لأن « من » لا تنفع ولا تضر (٣) . فسلب بذلك عن حرف الجر قيمته المعنوية ودلالته اللغوية . وهذا مخالف لمسلكه المعتاد من جعل الزيادة للتوكيد والتثييت . ولا يستقيم في العقل كون الحرف لا ينفع ولا يضر مع وجود أثره الإعرابي في عمل الجر، وأثره المعنوي في إفادة تأكيد العموم

(١) (مجاز القرآن) ١ : ٢٥ - ٢٦ .

(٢) الطور : من آية ٢١ .

(٣) (مجاز القرآن) ٢ : ٢٣٢ .

والاستغراق . ثم إن قوله « لا تنفع ولا تضر » مما يدفع بعضه بعضاً ؛ لأن الحروف إذا لم تنفع فهي ضارة لا محالة فوجودها من غير فائدة حشو يفسد الكلام ، ونفي النفع عنها يعني لا محالة وبالضرورة إثبات الضرر لها ، فلا يقال في بناء الكلام إن هذا الحرف لا ينفع ولا يضر ، ولماذا إذن شغلنا القائل بسمعه ونطقه ؟ ولماذا سبكه في كلامه وأقامه في نظمه ؟ وعليه فإن من الغريب أن يقول أبو عبيدة هذا ، ولم نعرف لقوله وجهاً يستقيم به الكلام .

ولئن اتفق النحاة على وضع حدود تُعرف بها الزيادة في بعض الأحرف كـ « مِنْ » مثلاً والتي ترد بعد نفي أو شبهه .. الخ ما قالوا في ذلك ، فإبتنا نرى أبا عبيده يحكم بزيادتها في المثبت ، ثم يعود فينقضه في ذات النص ، وهو غريب جداً ، يقول في قوله تعالى :

(وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ) (١) .

« مجازه : ومن يعمل الصالحات ، و « من » من حروف الزوائد ، وفي آية أخرى :

(فَأَمَّا كَرِيمٌ مِنْ أَلِدِعْتَهُ حَجْرِينَ) (٢) .

وقال الشاعر :

جَزَيْتَكَ ضِعْفَ الْحَبِّ لَمَّا اسْتَشْبَيْتَهُ

وما إن جَزَاكَ الضَّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

زاد « مِنْ » لكان النفي ، ولا تَزَادُ « مِنْ » في أمرٍ واجبٍ ، يقال : ما

(١) طه : من آية ١١٢ .

(٢) الحاقة : ٤٧ .

عندي من شيء ، وما عندك من خير ، وهل عندك من طعام ، فإذا كان واجباً لم يجز شيء من هذا ، فلا تقول : عندي من خير ، ولا عندي من درهم ، وأنت تريد : عندي درهم « (١) . فبيّن أن « من » لا تزداد في الإثبات ، ثم خرّج الآية على زيادتها وهي مثبتة ونظر لها بآية منفية .

هذا مجمل ما ذكره أبو عبيدة في تحرير مسألة الزيادة ، ولئن كان المتعارف عنه إثباتها ، وكما أقرها هو في القرآن الكريم واتخذها مذهباً ثابتاً له ، فإن الجلي لدينا أن دعم ذلك القول لديه قد اضطرب من جوانب عدة كما ألمحنا سابقاً ، وأبرز ما فيه جعله الزيادة إما رديفاً لإلقاء الكلام وطرحه وأن الحرف لا ينفع ولا يضر ، وإما لمعنى هو التوكيد نفيّاً أو إثباتاً ، وإما للوجهين معاً في كلام واحد وهو متدافع . وحكمه في أول الكلام بزيادة الحرف ثم عودته عنه في آخره بنفي الزيادة .

(١) (مجاز القرآن) ٢: ٣١ .

الفـرأء :

يحيى بن زياد « ت : ٢٠٧ هـ » ، أحد أعلام النحويين واللغويين ، ويمثل كتابه « معاني القرآن » حلقة مهمة من حلقات الفكر العربي لغة ونحواً وبلاغة ؛ فهو متضمن لتفسير مشكل إعراب القرآن الكريم ووجوه القراءات ، وارتباطهما بالمعنى ، ولذا كان عمدتنا وأحد مصادرنا الهامة في الدرس والمعالجة .

ولئن عدُّ الفراء أحد القائلين بالزيادة في القرآن الكريم فإن هذا الرأي ليس على إطلاقه ، إذ أن ثمة تخرجات جيدة ، وإشارات موفقة ، ونظرات وضيفة وقفنا عليها لاح منها قوياً القول بأصالة الحرف ، وحمله على من يقول بزيادته ، وستتناول بعضاً منها في هذا العرض .

والمصطلح الذي شاع استعماله عند الفراء تعبيراً عن الزيادة هو « الصلة » (١) ، وهذا هو المسلك الغالب عند الكوفيين . وإن كان هذا لم يمنعه من التعبير عن الزيادة بأوصاف تفيدها كالإلقاء (٢) ، والنزع (٣) ، والسقوط (٤) ، والاستغناء (٥) . كما فسّر الصلة بأن معناها السقوط من الكلام (٦) . ولحظت أنه استعمل مصطلح الزيادة تفسيراً لوجه عند بعض العلماء ، ففي قوله تعالى :

(١) انظر على سبيل المثال : (معاني القرآن) ١ : ٢٤٤ ، ٣٥٠ ، ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ ،

١٨٩ . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وآخرون ، ط ٢ ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ١٨٦ ، ١٩٧ - ١٩٨ ، ٢ : ١٣٩ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣٨٢ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٣ : ١٢٨ ، ١٤٧ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢٢٦ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ١٣٨ .

(وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ (١))

يقول : « ومن نصب « اللام » في (لما) - أي فتحها - جعل « اللام » لاماً زائدة : إذ أوقعت على جزاء صيّر على جهة فعل وصيّر جواب الجزاء به « اللام » .. فكان « اللام » يمين ، إذ صارت تُلقى بجواب اليمين « (٢) » . وهو يريد أن « ما » في « لما » شرطية ، و « اللام » موطنة للقسم ، ولذلك أُجيب بما يجاب به القسم في قوله تعالى : (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) (٣) . وطالما أن « اللام » في « لما » هي « اللام » الموطنة للقسم فلا وجه لإطلاق الزيادة عليها نظراً لأنها تفيد معنى أصلياً في التعبير كما صرح بذلك .

كما استعمل مصطلح « لغو » مرة واحدة تعبيراً عن الزيادة ، وإن جاء ذلك عقيب قول الشاعر :

ما إن رأينا مثلهن لمعشرٍ سود الرؤوسِ فوالجِ وقُيُولِ

حيث جمع فيه بين « ما » و « إن » وهما يفيدان الجحد ، وذلك لاختلاف اللفظين فيجعل أحدهما لغواً (٤) . ولا نتوهم أن الإمام جهل الفرق بين مجيء « إن » وعدمه ، ولعله أراد أن العرب تزيد في كلامها حرف جحد على حرف جحد ، وأن هذا من طرائقهم في بناء كلامهم .

وعلى كلٍ ففي تعبيره عن الزيادة لون من مراعاة الأدب مع كلام الله تعالى ، ولا أدل على ذلك من تعقيبه الحكم بزيادة الحرف في كثير من المواطن

(١) آل عمران : من آية ٨١ .

(٢) (معاني القرآن) ١ : ٢٢٥ .

(٣) آل عمران : من آية ٨١ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١٧٥ - ١٧٦ .

بقوله : « والله أعلم » (١) .

ولم يفرد الفراء بحثاً خاصاً للحديث عن الزيادة كما صنع ابن قتيبة من بعده ، وإنما تناولها خلال عرضه للمسائل الإعرابية المشكلة ، وأوجه القراءات المختلفة في الآيات التي تناولها بالشرح ، ولقد اتكأ على الأخيرة كثيراً في تخريج الحرف على الأصالة أو الزيادة ، كصنيعه في قوله تعالى :

(لَمَّا عَلَيْنَا حَافِظٌ) (٢) .

حيث قال : « قرأها العوام » لَمَّا « وخففها بعضهم . الكسائي كان يخففها ، ولا نعرف جهة التثقيب ، ونرى أنها لغة في هذيل ، يجعلون « إلا » مع « إن » المخففة « لَمَّا » . ولا يجاوزون ذلك كأنه قال : ما كل نفس إلا عليها حافظ . ومن خفف قال : إنما هي لام جواب لـ (إن) ، و « ما » التي بعدها صلة... فلا يكون في « ما » وهي صلة تشديد » (٣) .

وفي قوله تعالى :

(مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ عَيْرُهُ) (٤) .

إذ قال : تجعل (غير) نعتاً للإله ، وقد يرفع فيجعل تابعاً للتأويل في (إله) ، ألا ترى أن الإله لو نزعته منه « من » كان رفعاً ، وقد قرئ بالوجهين (٥) .

(١) انظر (معاني القرآن) ١ : ٢٦ ، ٢٤٤ ، و ٣ : ٢٥٠ .

(٢) الطارق : من آية ٤ .

(٣) (معاني القرآن) ٢ : ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٤) الأعراف : من آية ٥٩ .

(٥) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٨٢ ، وانظر : ١ : ٣٥ ، و ٢ : ٧٨ ، ٣٠٥ .

ولقد وقف الفراء كثيراً أمام حرف « الواو » حيث كان أكثر الحروف
أخذاً ورداً وإحالة عنده ، ولم يسلم تناوله في بعض المواطن من خلل في
المعالجة فيما بدا لنا؛ فعند حديثه عن قوله تعالى :

(وَلَيْسَ كَمِثْلِهَا الْعِدَّةُ) (١).

يذكر أن « لام كي » لو ألقيت كان صواباً ، وأن العرب تدخلها على
إضمار فعل بعدها ، وأنها لا تكون شرطاً - أي علة - للفعل الذي قبلها وفيها
"الواو" ، ونظّر بقوله تعالى :

(وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكَاتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْكُمْ

مِنَ الْمُوقِنِينَ) (٢).

لو لم تكن فيه "الواو" كان شرطاً على تقدير : أريناه ملكوت السماوات
ليكون . فإذا وجدت "الواو" فيها فلها فعل مضمّر بعدها (وليكون من الموقنين)
أريناه . وذكر أن مثل هذا الأسلوب في القرآن كثير (٣) ، ومنه قوله تعالى :

(وَلِأَجْلِكُمْ) (٤).

وقوله تعالى :

(وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ) (٥).

(١) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٢) الأنعام : ٧٥ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١١٣ .

(٤) آل عمران : من آية ٥٠ ، وانظر : (معاني القرآن) ١ : ٢١٦ .

(٥) البقرة : من آية ٢٥٩ . وانظر : (معاني القرآن) ١ : ١٧٣ .

ثم نراه عند حديثه عن قوله تعالى :

(وَأَوْ أَتَدَّىٰ) (١)

يذكر أن « الواو » قد يستغنى عنها ، فلو قيل : ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً ، وهو بمنزلة قوله (وليكون من الموقنين) ف « الواو » كأن لها فعلاً مضمراً بعدها (٢). وهو يقول هذا مع تأكيده فيما سبق في قوله تعالى (وليكون من الموقنين) أن « الواو » إنما دخلت لنية فعل مضمرة ، وعدم إشارته إلى أن « الواو » قد يستغنى عنها . وقد يقال كيف يستغنى عن « الواو » هنا وهي تشير إلى وجود فعل مضمرة ؟ ولو استغنى عنها ما وجدت إشارة إليه .

ومثل هذا أنه جرى على أن يذكر « الواو » ويسقطها في جواب « حتى إذا » و « لما » ، ويجعل كلا الوجهين صواباً ، ففي قوله تعالى :

(فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَا بَرهَيْمُ ﴿٣﴾)

يقول : « ويقال أين جواب قوله (فلما أسلما) ؟ . وجوابها في قوله (وناديناها) والعرب تدخل « الواو » في جواب « فلما » و « حتى إذا » وتلقيها ، فمن ذلك قول الله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحْتِ) (٤)

وفي موضع آخر (وَفَتَحْتِ) (٥) وكل صواب . وفي قراءة عبدالله :

(١) آل عمران : من آية ٩١ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٢٦ .

(٣) الصافات : ١٠٣ - ١٠٤ .

(٤) و(٥) الزمر : من آية ٧١ ، ٧٣ .

فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ (١)

وفي قراعتنا بغير واو (٢) . وكرر هذا في موضع آخر وقال : وكل عربي حسن (٣) . وإذا كانت العرب تنخل « الولو » وتلقيها وكل حسن وكل صواب ، فإن له الواو ، في القرآن الكريم حنفاً ونكراً معنى مستجداً ترادف العلماء على بيانه واستجلاء مغزاه بوجود الحرف في موطن وعدم ذكره في موطن آخر في آيتي الزمر ، وكذا آية الصافات .

بينما نراه في موضع آخر يحكم بسقوط الحرف دون أن يصرح بالوجه الآخر ، ففي قوله تعالى :

(حَتَّىٰ ٣ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ) (٤)

يقول : « يقال إنه مقدم ومؤخر ، معناه : حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم . فهذه " الواو " معناها السقوط ، كما يقال :

(فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لُجَيْنٌ مُّبِينٌ ٥ وَتَدَيَّنُهُ) (٥)

معناه : ناديناها . وهو في « حتى إذا » و « فلماً أن » مقول ، لم يأت في غير هذين « (٦) ، وبهذا خالف منهجه السابق بسكوته عن الوجه الآخر . وقوله « الواو » معناها السقوط ، حكم للحرف بالزيادة بلا فائدة .

وما يلوح لنا أنه حين لا يظهر له وجه ما للحرف فإنه يحكم بسقوطه ،

(١) يوسف : من آية ٧ .

(٢) (معاني القرآن) ٢ : ٢٩٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٠٨ .

(٤) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٥) الصافات : ١٠٢ - ومن آية ١٠٤ .

(٦) (معاني القرآن) ١ : ٢٣٨ ، وانظر : ٢ : ٢١١ .

ويؤكد ذلك رده لما ذكره بعض المفسرين من أن جواب (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) قوله :

(وَأُذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُتَّتْ) (١) .

لأنه لم يسمع جواباً بـ «الواو» في « إذا » و « إذا » مبتدأة ولا قبلها كلام ، وإنما تجيب العرب بـ «الواو» في قوله : حتى إذا كان ، وقلماً أن كان ، لم يجاوزوا ذلك . وجواب « إذا » كالمتروك ، أو الجواب : يا أيها الإنسان ، أو كأن المعنى : ترى الثواب والعقاب إذا انشقت السماء (٢) . أو جوابها محذوف يفهم من السياق كأنه قيل : فيومئذ يلاقي حسابه (٣) .

وحين يخرج الحرف على الأصالة فإنه يشير إلى وجهه ، ويعلل لوجوده غالباً ، ومثال ذلك في قوله تعالى :

(لَتَرَكِبُوهَا وَزِينَةً) (٤) .

يقول : « ننصبها : ونجعلها زينة على فعل مضمر ، مثل :

(وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ) (٥) .

أي جعلناها . ولو لم يكن في الزينة ولا في (وحفظاً) واو لنصبها بالفعل الذي قبلها لا بالإضمار ، ومثله أعطيتك درهماً ورغبة في الأجر ، المعنى : أعطيتك رغبة . فلو ألقيت « الواو » لم تحتج إلى ضمير؛ لأنه متصل

(١) الانشقاق : ١ - ٢ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢٣٨ .

(٤) النحل : ٨ .

(٥) الصافات : من آية ٧ .

بالفعل الذي قبله «(١)» .

وفي قوله تعالى :

(فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ) (٢)

يفسر « ما » بالذي لم نمكنكم فيه ، و « إن » بمنزلة « ما » في الجحد (٣) .

وفي قوله تعالى :

(وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ) (٤) .

يقول : « فقال (من دابة) لأن (ما) وإن كانت قد تكون على مذهب « الذي » فإنها غير مؤقتة ، وإذا أبهت غير مؤقتة ، أشبهت الجزاء ، والجزاء تدخل (من) فيما جاء من اسم بعده من النكرة فيقال : من ضربه من رجل فاضربوه ، ولا تسقط (من) في هذا الموضع ، وهو كثير في كتاب الله عز وجل ... «(٥)»

ففي كل ما سقناه من أمثلة نرى أنه علل وجود الحرف في التعبير ، وهذا مما يؤيد ما ذكرناه .

(١) (معاني القرآن) ٢ : ٩٧ .

(٢) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٥٦ .

(٤) النحل : من آية ٤٩ .

(٥) (معاني القرآن) ٢ : ١٠٣ ، وانظر أمثلة أخرى في : ١٠٥ ، ١١٩ ، ١٤٠ .

١٨٦ ، ٢٢٢ ، و ٤١٤ : ١ .

ويرد الفراء القول بالزيادة إن بدا له وجه أصالة في الحرف ، ففي قوله تعالى :

(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (١) .

يرد رأي من يقول بزيادة « لا » ويبين أصالتها فيقول : وقد قال بعض من لا يعرف العربية أن معنى « غير » هنا - معنى « سوى » وأن « لا » صلة في الكلام ، واحتج بقول الشاعر :

* في بنز لا حود سرى وما شَعَرُ *

وهذا غير جائز ؛ لأن المعنى وقع على ما لا يتبين فيه عمله ، فهو جحد محض ، وإنما يجوز أن تجعل « لا » صلة إذا اتصلت بجحد قبلها مثل قوله :

ما كان يرضى رسول الله دينهم

والطيبان أبو بكر ولا عمر

فجعل « لا » صلة لمكان الجحد الذي في أول الكلام (٢) ... فرد كلام أبي عبيدة في زيادة « لا » ورماه بعدم معرفته العربية ، وخرج الحرف على الأصالة .

وكذا رد رأي القائلين بزيادة « لا » في قوله تعالى :

(لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٣) .

(١) الفاتحة : من آية ٧ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٨:١ . وانظر : (مجاز القرآن) ٢٥:١ .

(٣) القيامة : ١ .

فقد نقل عن كثير من النحويين القول بأن « لا » صلة ، ورده رداً حاسماً ، من حيث إنه لا يبدأ بجحد ، ثم يجعل صلة يُراد به الطرح ؛ لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه (١) . وهذا يؤيد ما ذكرناه آنفاً من أنه يحكم على الحرف بالزيادة حين لا يظهر له وجه قوي يخرجُه على الأصالة ، ويرد القول بالزيادة حين يتجلى له وجه الأصالة في الحرف . وقوله : « يُجعل صلة يُراد به الطرح » تفسير لمعنى الصلة عنده وأنها بمعنى الطرح ، أي خلو من الفائدة ، فالطرح إلقاء الشيء وإبعاده ، وكأنه شيء لا قيمة له ولا وزن ، وكذا لو جعل الحرف صلة أي لا معنى له .

ولحظت أن الفراء كثيراً ما يخرج الحرف على الأصالة والزيادة معاً دون أن يرجح أحد الوجهين ، وهذا يرجح ما نختاره في رفض الزيادة ؛ إذ يكفي وجود خلاف في الرأي حول زيادة الحرف وأصالته ، فذلك يرشح الحكم بأصالته لأنه هو الأمر الواقع في النظم ، ولا يحتاج إلى تأويل أو تقدير .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في قوله تعالى :

(وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطُكُمْ فِي يُوسُفَ) (٢) .

حيث قال : « (ما) التي مع (فرطتم) في موضع رفع كأنه قال : ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف . فإن شئت جعلتها نصباً ، أي ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبل تفريطكم في يوسف ؟ . وإن شئت جعلت « ما » صلة

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٠٧ .

(٢) يوسف : من آية ٨٠ .

كانه قال : ومن قبل فرطتم في يوسف « (١) .

فذكر للحرف وجهين يكون باعتبارهما أصلياً ، ووجهاً يكون عليه زائداً ، ولم يرجح وجهاً من هذه الوجوه وترك الاختيار للمشيتة .
وفي قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ لَكُنَّا مِنَ الْمُخَلَّفِينَ وَنَحْنُ بِمَا نَأْمُرُ مُبْتَلِئِينَ) (٢) .

يقول : « العرب تجعل « ما » صلة في المعرفة والنكرة والابتداء .
قال الله :

(فِيمَا نَقُضُوا مِنْهُمْ يَشْتَقُونَ) (٣) .

والمعنى : فبنقضهم ، و :

(عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ مِنْكُمْ قَلِيلٌ) (٤) .

والمعنى : عن قليل . والله أعلم . وربما جعلوه اسماً وهي في مذهب الصلة ، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة . والخفض على إبتاع الصلة لما قبلها « (٥) .

فبيّن مسلك العرب في « ما » حيث يجعلونها صلة ، كما يجعلونها اسماً موصولاً . ولم يصرح بترجيح أحد الرأيين . ومثل هذا نعثر عليه كثيراً

(١) (معاني القرآن) ٥٣:٢ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) النساء : ١٥٥ . والمائدة من آية ١٣ .

(٤) المؤمنون من آية ٤٠ .

(٥) (معاني القرآن) ١ : ٢٤٤ - ٢٤٥ .

في كتابه(١) . ولعل هذا وأمثاله يفسر في ضوء غاية المؤلفات في تلك المرحلة وهي وصف وبيان وشرح طرائق العرب في الإبانة عن كلامهم دونما ترجيح ، وهو غير ما صنعه المتأخرون الذين عكفوا على هذه الطرائق فحللوها وناقشوا ما فيها ورجحوا واختاروا ورفضوا .

وقد يخالف الفراء هذا المسلك ويرجح وجهاً من الوجوه الجائزة ؛ ففي قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)(٢)

يرجح وجهاً يخرج « ما » على الأصالة ، اعتماداً على المعنى والأمثلة المتعددة . فنراه يقول : وأما نصبهم (بعوضة) فيكون من ثلاثة أوجه ؛ أولها : أن توقع الضرب على البعوضة ، وتجعل « ما » صلة . والوجه الآخر : أن تجعل « ما » اسماً والبعوضة صلة ، فتعريبها بتعريب « ما » . والوجه الثالث : وهو أحبها إلي ، فإن تجعل المعنى على : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها . والعرب إذا أقلت « بين » من كلام تصلح «إلى» في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ « بين » والآخر بـ « إلى » وضرب لذلك أمثلة ، منها : هي أحسن الناس ما قرناً فقدماً . يراد به ما بين قرنها إلى قدمها(٣) .

فـ « ما » على الوجه الأول زائدة ، وعلى الوجهين التاليين أصلية ، وقد اختار أحدهما وهو الوجه الثالث بناء على ما ساقه من أقوال العرب .

(١) انظر : (المصدر السابق) ١٣٣:٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٨٤ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢١ - ٢٢ .

ويوازن الفراء في بعض المواضع بين وجود الحرف في آية وإلقائه في أخرى ، ويعلل كلا منهما . ومن ذلك موازنته بين وجود « أن » في قوله تعالى :

(وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ) (١) .

وإلقائها في قوله تعالى :

(وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ) (٢) .

فبين أن من « ألقى » أن « فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها ... وأما إذا قال « أن » فإنه مما ذهب إلى المعنى الذي يحتمل دخول « أن » : ألا ترى أن قولك للرجل : مالك لا تصلي في الجماعة ؟ بمعنى ما يمنعك أن تصلي ، فأدخلت « أن » في (مالك) إذ وافق معناها معنى المنع . والدليل على ذلك قول الله عز وجل :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٣) .

وفي موضع آخر :

(مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ) (٤) .

وقصة إبليس واحدة ، فقال فيها بلفظين ومعناها واحد وإن

اختلفا « (٥) .

(١) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٢) الحديد : من آية ٨ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) الحجر : من آية ٢٢ .

(٥) (معاني القرآن) ١ : ١٦٣ - ١٦٤ .

وبهذا لفت الأنظار إلى الموازنات بين النظم القرآني ، وهو مسلك ينبغي أن ينال اهتمام الدارسين في ميدان البلاغة القرآنية .

وفي بعض المواطن نراه يهتم بذكر زيادة الحرف ، ويغفل ذكر الوجه الذي يجعله أصلياً ، مع أنه أشار إليه في موضع آخر ، ففي قوله تعالى :

(جُنْدٌ مَاهُنَالِكَ مَهْرُومٌ مِنَ الْأَحْرَابِ) (١) .

يقول : « و (ما) ها هنا صلة ، والعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء فهذا من ذلك . وقوله :

(عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) (٢)

من ذلك ، وقوله :

(فِيمَا نَقَضَهُمْ مَبِثَّةَهُمْ) (٣)

من ذلك ؛ لأن دخولها وخروجها لا يغير المعنى « (٤) .

فنراه يركز على أن « ما » صلة ، ودخولها كخروجها لا يغير المعنى ، وينظر بأيتين يجعلهما من هذا القبيل ، علماً بأنه ذكر فيهما قبل ذلك أن « ما » قد تكون اسماً موصولاً (٥) ، ولم يشر إلى ذلك الوجه مما قد يوهم أن « ما »

(١) ص : ١١ .

(٢) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٣) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٢ .

(٤) معاني القرآن (٢ : ٢٩٩ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢٤٤ .

لا يجوز فيها غير وجه الزيادة ، وهو خلاف ما أقره هناك ، وربما كان من قبيل الاعتماد على ما ذكر سابقاً ، وقد كان الاختصار من عادات العلماء .

ثم إنه أتى بآية أخرى بعد الآيات السابقة قال فيها: «وأما قوله :

(إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ) (١) .

فإنه قد يكون على هذا المعنى . ويكون أن تجعل «ما» اسماً وتجعل (هم) صلة لـ «ما» ؛ ويكون المعنى : وقليل ما تجدنهم فتوجه «ما» والاسم إلى المصدر «(٢)» .

فكونه يخص «ما» في هذه الآية بجواز أن تكون اسماً ، وعدم إشارته إلى هذا فيما سبقها من آيات قد يضاعف من توهم أن «ما» في الآيات السابقة عليها ليست إلا زائدة . هذا ما نفهمه من النص الذي أمامنا ، والله أعلم .

ونقرر في نهاية حديثنا عن الفراء أن مسألة إطلاق القول بالزيادة قولاً واحداً عنده لم يكن مطرداً ، فقد وجدناه في مواطن يصرح بأن الحرف صلة وأن دخوله كخروجه لا يغير المعنى ، ويصرح في مواطن أخرى بأصالة الحرف وإن ذكرت آراء أخرى بالزيادة ، ويرد على بعض النحاة قولهم بالزيادة ، ويستعين بوجوه القراءات لتأكيد هذه المسألة ، ويعلل لوجود الحرف في مواطن كثيرة جداً حملاً على صنيع العرب أو لأسباب أخرى كالحمل على المعنى أو متابعة للصنعة النحوية ، ويوازن بين الحرف وعدمه ، ويحكم للحرف الواحد في السياق الواحد بكونه صلة ثم يعود فيقول بأصالة

(١) ص : من آية ٢٤ .

(٢) (معاني القرآن) ٢ : ٤٠٠ .

فيه إن بدا له وجه في ذلك ، وهذا يعني أن الفرق بين القول بأصالة الحرف أو زيادته عنده ليس فرقاً كبيراً ، وأن المسألة كانت مسألة احتمالات ، وفي ضوء هذا يكون اختيارنا وترجيحنا للقول بالأصالة ونفي الزيادة ليس فيه كبير مخالفة لهؤلاء الأئمة الكملة .

الْخَفْشُ الْاَوْسَطُ :

أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي : « ت : ٢١٥ هـ » ، أحد أئمة اللغة والنحو والصرف والعروض ، بصريّ المذهب ، له مصنفات كثيرة ، لم يصلنا منها سوى : « القوافي » و « معاني القرآن » الذي يعد تفسيراً لغويّاً نحويّاً لمعاني القرآن الكريم .

ولهذا الكتاب أثر كبير في الدراسات القرآنية ؛ فقد شاعت عباراته عند من أتى بعده لما تميز به أسلوبه من وضوح ويُعد عن الإغراق . ولعل مما يزيد من هذا الأثر بُعداً - فيما يخص موضوع البحث - موقفه من قضية الزيادة والذي يقوم مذهبه فيها على التوسع في إطلاقها ، وكان مما أشار إليه زيادة « ما » ، و « الباء » ، و « مِنْ » ، و « لا » ، و « الفاء » ، و « الكاف » ، و « الواو » ، و « اللام » ، و « إن » ، و « إلى » ، والذي أتى عرضاً خلال تفسيره للآيات ؛ إذ لم يفرد له مبحثاً خاصاً . إلا أن مما يطامن من بُعد هذا الأثر أنه كان يقف غالباً من الحرف موقفين ، وقد نبّه إلى ذلك أبو علي الفارسي بقوله : « مذاهب أبي الحسن كثيرة » (١) ، حين عقد باباً في اللفظين على المعنى الواحد يردان متضادين عن العالم .

وقد رأيتُه - رحمه الله - شديد الاحتراز في نسبة الحروف إلى الزيادة في مواطن كثيرة مستعيناً بلفظ ذات دلالات تحتل الزيادة ؛ كقوله والله أعلم (٢) ،

(١) (الخصائص) ٢٠٥:١ . تحقيق : محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الهدى

للطباعة والنشر ، بيروت .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢: ٢٢٢، ٤٥٨ ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط٢ ،

١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

أو : زعموا^(١) ، أو : كأنه قال^(٢) ، أو : فظننتها^(٣) ، أو : فيشبهه^(٤) ، أو كأنه يلغي^(٥) ، أو : ويجوز أن يكون^(٦) ، أو : وإن شئت^(٧) . إلا أنه في مواطن أخرى قليلة يُصرِّح بالزيادة مختاراً لها غير ذاك سواها ، كما كان عند حديثه عن زيادة « ما » في جميع المواضع التي نكرها ، ومنها : تفسيره قوله تعالى :

(فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ)^(٨)

» وتفسيره : قليلاً يؤمنون ، و « ما » زائدة ، كما قال :

(فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ)^(٩)

يقول : فبرحمة من الله ، وقال :

(إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْكُرْتُمْ نَطْقُونَ)^(١٠)

أي : لحق مثل أنكم تنطقون .

وزيادة « ما » في القرآن والكلام نحوذا كثير^(١١) .

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٣٧٧ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٣٩٢ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٤٣١ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٤٤٧ ، ٤٥٧ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٤٥٧ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٤٠٢ .

(٧) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٥٣ ، ٩٨ ، ١٤١ ، ٢٠٩ ، و ٢ : ٣٦٣ ، ٣٧٨ ، ٤٦٧ .

(٨) البقرة : من آية ٨٨ .

(٩) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(١٠) الذاريات : من آية ٢٣ .

(١١) (معاني القرآن) ١ : ١٣٥ - ١٣٦ .

وتفسيره قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ) (١)

« يقول : فبرحمة ، و « ما » زائدة » (٢) .

وتفسيره قوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ) (٣)

« ف « ما » زائدة ، كأنه قال : « فبنقضهم » (٤) .

عدا مرة واحدة أشار في « ما » إلى احتمال وجه آخر غير الزيادة ،

في قوله تعالى :

(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ) (٥)

« لأن « ما » زائدة في الكلام ، وإنما هو : « إن الله لا يستحي أن

يضرب بعوضة مثلاً » . وناس من بني تميم يقولون : « مثلاً ما بعوضة » ،

يجعلون « ما » بمنزلة « الذي » ، ويضمرون « هو » ، كأنهم قالوا : لا يستحي

أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة ، يقول : لا يستحي أن يضرب الذي هو

بعوضة مثلاً (٦) . وإن كان هذا الوجه على قراءة الضم ، مع ملاحظة أنه لم

يشر إلى إفادة الزيادة ، لا هنا ، ولا في أكثر ما وقعت عليه .

(١) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٢) (معاني القرآن) ١ : ٢٢٠ .

(٣) النساء : من آية ١٥٥ .

(٤) (معاني القرآن) ١ : ٢٤٨ .

(٥) البقرة : من آية ٢٦ .

(٦) (معاني القرآن) ١ : ٥٣ .

ومما صرَّح فيه بالزيادة غير مختار سواها ما ذكره عند حديثه عن زيادة « الباء » في الكلام الموجب خروجاً على إجماع إثبات زيادتها في الكلام المنفي ، كما في قوله تعالى :

(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَاكِمِ) (١)

قال : « معناه : ومن يرد إلحاداً ، وزاد « الباء » » (٢) كما تزداد في قوله :

(تَنْبِتُ بِالذَّنَنِ) (٣)

وقوله تعالى :

(جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٤)

قال : « وزيدت « الباء » كما زيدت في قولك : « بحسبك قول السوء » » (٥) . وقوله تعالى :

(يُسُورُهُمْ بِالْبَابِ) (٦)

قال : « معناه : وضرب بينهم سور » (٧) .

وقوله تعالى :

(يَا أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ) (٨)

(١) الحج : من آية ٢٥ .

(٢) (معاني القرآن) ٤١٤ : ٢ .

(٣) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٤) يونس : من آية ٢٧ .

(٥) (معاني القرآن) ٣٤٣ : ٢ .

(٦) الحديد : من آية ١٣ .

(٧) (معاني القرآن) ٤٩٥ : ٢ .

قال : « يريد : أيكم المفتون » (١) .

عدا مرة واحدة أشار فيها إلى احتمال « الباء » وجهاً آخر على الأصالة ، كما في قوله تعالى :

(وَهَزِيءَ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ) (٢)

قال : « لأن « الباء » تزداد في كثير من الكلام ، نحو قوله :

(تَثْبِثُ بِالذُّهْنِ) (٣)

أي : « تثبت الذهن » ... ، ويجوز أن يكون على معنى : « هزى رطباً بجذع النخلة » (٤) . ولعل مما يدفع القول بالزيادة في الآيات السابقة ارتضاء النحاة وجوهاً أخرى في الحرف يخرج معها على الأصالة كما سيأتي بعد .

وما ذكره من زيادة « الباء » في الكلام المنفي وهو قوله تعالى :

(وَلَّا يَمَيَّ بِمُخَلِّفِينَ بِقَلْبِهِ) (٥)

حيث قال (٦) : « فهو بـ « الباء » ، كـ « الباء » في قوله :

(كَفَى بِاللَّهِ) (٧) ، وهي مثل : (تَثْبِثُ بِالذُّهْنِ) (٨) .

(١) (معاني القرآن) ٥٠٥:٢ .

(٢) مريم : من آية ٢٥ .

(٣) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٤) (معاني القرآن) ٤٠٢:٢ .

(٥) الأحقاف : من آية ٢٣ .

(٦) (معاني القرآن) ٤٧٨:٢ .

(٧) الرعد : من آية ٤٣ .

(٨) المؤمنون : من آية ٢٠ .

ولا نعلم وجهاً لقياس الأخفش زيادة « الباء » في النفي على زيادتها في الإثبات إذا سلمنا بالزيادة التي يذهب إليها ؛ لأن لكل وجهاً . وإن كان مثل هذا القياس وغيره يشير من وجه آخر إلى أنه - رحمه الله - كان شديد العناية بتقوية مذهبه من حيث اتبّاع القاعدة أو المذهب الذي يذهب إليه في الزيادة بآيات أو كلام يدعم اتجاهه .

ومما صرح فيه بالزيادة ، واتسع مذهبه فيه حتى سرى بين العلماء من بعده ونُسب إليه - ما ذكره من زيادة « من » في الواجب خروجاً على شروط البصريين في ذلك ؛ ومنه قوله تعالى :

(فَكُلُوا مِنَّمَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) (١)

« أدخل « من » كما أدخله في قوله : كان من حديث ، و : قد كان من مطرٍ ، وقوله :

(وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ) (٢)

و : (وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَن جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) (٣)

وهو فيما فسّر : ينزل من السماء جبلاً فيها بردٌ ، وقال بعضهم : « وينزل من السماء من جبال فيها من برد » ، أي : في السماء جبال من برد ، أي : يجعل الجبال من برد في السماء ، ويجعل الإنزال منها (٤) .

(١) المائدة : من آية ٤ .

(٢) البقرة : من آية ٢٧١ .

(٣) النور : من آية ٤٢ .

(٤) (معاني القرآن) ١ : ٢٥٤ .

وقوله تعالى :

(وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأُمْرَلِينَ) (١)

« كما تقول : قد أصابنا من مطر ، و : قد كان من حديث » (٢)

وقوله تعالى :

(وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ) (٣)

« ف » من « أدخلت هاهنا توكيداً - والله أعلم - ، نحو قولك : ما جاعي من أحد » (٤) . وهو كما ترى قد قاس المثبت على المنفي .

وما ذكره من زيادة « من » في النفي ، كما في قوله تعالى :

(مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ) (٥)

« أي : ما يريد الله ليجعل عليكم حرجاً » (٦) بإسقاط « من » .

وقوله تعالى :

(مِنْ قُلُوبَيْنِ فِي جَوْفِهِ) (٧)

« إنما هو : ما جعل الله لرجل قلبين في جوفه ، وجاءت « من » توكيداً » (٨) .

(١) الأنعام : من آية ٣٤ .

(٢) (معاني القرآن) ٢ : ٢٧٤ .

(٣) الزمر : من آية ٧٥ .

(٤) (معاني القرآن) ٢ : ٤٥٨ .

(٥) المائدة : من آية ٦ .

(٦) (معاني القرآن) ١ : ٢٥٥ .

(٧) الأحزاب : من آية ٤ .

(٨) (معاني القرآن) ٢ : ٤٤١ .

ولا يخفى ما في إشارته مع « من » خصوصاً إفادة الزيادة التوكيد
خلافاً لما سبق مع « ما » ، و « الباء » .

وقد يُحسَّن زيادة « من » ، كما في قوله تعالى :

(أَيْ لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِ) (١)

« أي : فاستجاب بآتي لا أضيع عمل عامل منكم ، أدخل فيه « من »
زائدة ، كما تقول : قد كان من حديث ، و « من » هاهنا أحسن ، لأن حرف
النفي قد دخل في قوله : « لا أضيع » (٢) .

وقوله تعالى :

(وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) (٣)

« وأدخل « من » على السيئة لأن « ما » نفي ، و « من » تحسن في
النفي ، مثل قولك : ما جاغني من أحد » (٤) .

وهكذا يجعل الحرف زائداً من وجه ، ويشير إلى أن وجوده حسنٌ من
وجه آخر .

وثمة ملحظ في كلام الأخفش - رحمه الله - فقد وقفت إزاء بعض
النصوص وظهر فيها ترده وربما كان تدافعا . ومن ذلك حديثه عن إمكان
إعمال الزائد في مواطن ، كما في قوله تعالى :

(وَمَا لَهُمْ إِلَّا يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ) (٥) .

(١) آل عمران : من آية ١٩٥ .

(٢) (معاني القرآن) ١ : ٢٢٣ .

(٣) النساء : من آية ٧٩ .

(٤) (معاني القرآن) ١ : ٢٤٢ .

(٥) الأنفال : من آية ٣٤ .

« ف » أن « هاهنا زائدة - والله أعلم - وقد عملت » (١) .

وقوله تعالى :

(وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٢)

« ف » أن « هاهنا زائدة ، كما زيدت بعد « فلماً » ، و « لمأ » و « لو » ، فهي تزداد في هذا المعنى كثيراً ، ومعناه : ما لنا لا نقاتل ، فأعمل « أن » وهي زائدة ، كما قال : ما أتاني من أحد ، فأعمل « من » وهي زائدة» (٣) . ففاس إعمال « أن » على إعمال « من » ، وهما زائدتان .

ثم حديثه عن إهمال الزائد ورفض الزيادة والعمل . كما في قوله تعالى :

(وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ) (٤)

« يقول - والله أعلم - : وأي شيء لكم في ألا تأكلوا ؟ وكذلك : (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ) (٥) ، يقول : أي شيء لنا في ترك القتال ؟ ولو كانت « أن » زائدة لارتفع لارتفع الفعل ، ولو كانت في معنى : وما لنا وكذا ؟ لكانت : وما لنا وألا نقاتل ؟ » (٦) . وفيه ما ترى من تدافع مع ما مضى تجاه الآية الواحدة والحرف الواحد .

وما ذكر فيه إهمال الإعمال والزيادة قوله تعالى :

(١) (معاني القرآن) ٢: ٣٢٢.

(٢) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٣) (معاني القرآن) ١: ١٨٠ .

(٤) الأنعام : من آية ١١٩ .

(٥) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٦) (معاني القرآن) ٢: ٢٨٦ .

(مَمْنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ) (١)

« ومعناه : ما منعك أن تسجد ، و « لا » ها هنا زائدة » (٢) . غير عاملة فاصلة بين العامل ومعموله .

ونذكر أخيراً ميله إلى عدم زيادة حرف « الواو » خصوصاً ، فعند قوله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَمَا أُفْتِحَتْ بِهِنَّ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُنَّ) (٣)

يقول : « فيقال إن قوله : (وقال لهم خزنتها) ، في معنى : « قال لهم » ، كأنه يُلقَى « الواو » . وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون « الواو » زائدة فيه » (٤) . وينقل تفسير الحسن للآية على حذف « الواو » ، وقوله : « معناها : قال لهم خزنتها ، ف « الواو » في هذا زائدة ... ، أو جعل خبره مضمراً ، ونحو هذا مما خبره مضمراً كثير » (٥) .

إن ما سبق يظهر لنا أن الأخفش من العلماء الذين اتسع القول لديهم بالزيادة ، وخاصة زيادة الحرفين « من » و « الباء » في الكلام المثبت ، وقد شاع ما ذكره فيهما عند من بعده ورأيناه ماثلاً في تصانيف كتب القوم على وجه ظاهر . وإن كنا نشير إلى أنه كان ينحو بالحرف في بعض المواطن مناحي تخرجه من الزيادة إلى الأصالة ، وتظل الزيادة عنده في مواطن كثيرة جداً غير مقترنة بفائدة على حد ما بينا .

(١) الأعراف : من آية ١٢ .

(٢) (معاني القرآن) ٢ : ٢٩٤ .

(٣) الزمر : من آية ٧٣ .

(٤) (معاني القرآن) ٢ : ٤٥٧ .

(٥) (معاني القرآن) ١ : ١٢٥ .

الزجاج :

أبو إسحاق إبراهيم بن السُّري « ت : ٣١١ هـ » ، واحد من أشهر النحاة البصريين . وإن عدَّ بغدادياً أدنى إلى مذهب البصريين^(١) ، ألف عديداً من الكتب في اللغة والنحو والعروض والأدب ، ولعل أبرزها مصنفه « معاني القرآن وإعرابه » الذي وسمه بأنه « كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه »^(٢) ، وقد التزم هذه السمة فيه إلى حد بعيد .

وقد أفضت مطالعتنا لأرائه في قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم إلى أنه كان ثمة تنوع في النظر تجاهها ؛ فقد وجدته في مواطن يرفض الزيادة ويردها ، ووجدته في مواطن أخرى يتسع القول لديه بالزيادة ، ومع « ما » ، و « لا » خصوصاً .

فأمّا المواطن التي يرفض فيها الزيادة ويردها ؛ فمنها ما تتبع فيه التراث النحوي قبله ، وأخذ فيه مأخذ على نفر منه ، كأبي عبيدة ، وقد عرض له حين تحدث عن قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (٣) .

« قال أبو عبيدة » إذ « ههنا زائدة ، وهذا إقدام من أبي عبيدة ؛ لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق و « إذ » معناها الوقت ، وهي اسم فكيف يكون لغواً ، ومعناها الوقت ؟ والحجة في « إذ » أن الله تعالى ذكر خلق الناس وغيرهم ، فكأنه قال ابتداء خلقكم إذ قال

(١) انظر : مقدمة محقق (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٢٢ . شرح وتحقيق : د .

عبدالجليل عبده شلبي ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٣٩ .

(٣) البقرة : من آية ٣٠ .

ريك للملائكة ، (١) .

كما عرض له حين تحدث عن قوله تعالى :

(إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) (٢) .

« قال أبو عبيدة : معناه قالت امرأة عمران و « إذ » لغو ، وكذلك :

(وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَا مَرْيَمُ) (٣)

قال معناه : وقالت ، ولم يصنع أبو عبيدة في هذا شيئاً . قال جميع

النحويين : إن (إذ) يدل على ما مضى من الوقت فكيف يكون الدليل على ما

مضى من الوقت لغواً ، وهي اسم مع ما بعدها . وقال غير أبي عبيدة منهم أبو

الحسن الأخفش ، وأبو العباس محمد بن يزيد : المعنى اذكروا إذ قالت امرأة

عمران . والمعنى عندي - واللّه أعلم - غير ما ذهبت إليه هذه الجماعة وإنما

العامل في (إذ قالت) معنى الاصطفاء - المعنى - واللّه أعلم - واصطفى آل

عمران (إذ قالت امرأة عمران رب إنني نذرت لك ما في بطني محرراً) ،

واصطفاهم (إذ قالت الملائكة يا مريم إن اللّه اصطفاك) « (٤) .

ففي النصين ردُّ على أبي عبيدة قوله بزيادة « إذ » ، وتأصيل لمنهج

قوامه درء الجراءة والإقدام على كتاب اللّه تعالى والقول بما ليس فيه ، وتنزيهه

من اللغو .

ومنه أخذ على الأخفش حين عرض لقوله تعالى :

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ١٠٨ .

(٢) . آل عمران : من آية ٢٥ .

(٣) آل عمران : من آية ٤٢ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٤٠٠ .

(قَالَ وَأَمَّا لَنَا الْأَنْفُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (١) .

« زعم - أبو الحسن الأخفش أن « أن » ههنا زائدة - قال : المعنى وما لنا لا نقاتل في سبيل الله . وقال غيره : وما لنا في ألا نقاتل في سبيل الله ، وأسقط « في » . وقال بعض النحويين إنما دخلت « أن » لأن (ما) معناه ما يمنعنا فلذلك دخلت « أن » ؛ لأن الكلام مالك تفعل كذا وكذا . والقول الصحيح عندي أن « أن » لا تلغى ههنا ، وأن المعنى : وأي شيء لنا في أن لا نقاتل في سبيل الله ، أي : أي شيء لنا في ترك القتال » (٢) .

فقد رد قول الأخفش بزيادة « أن » ، ورأى أنها لا تلغى هنا .

ومنه أخذ على بعض النحويين حين عرض لقوله تعالى :

(فَلَنْ يُبْعَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ) (٣)

« وقال بعض النحويين إن « الواو » مسقطة - قال : المعنى فلن يقبل من أحدهم ملاء الأرض ذهباً لو افتدى به - وهذا غلط ؛ لأن الفائدة في « الواو » بيّنة ، وليست « الواو » مما يلغى » (٤) .

فقد رد القول بإسقاط « الواو » وغلّطه ، وقال : إن الفائدة منها بيّنة ، إلا أنه لم يبينها .

ومنه أخذ على بعضهم حين عرض لقوله تعالى :

(١) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٣٢٧ .

(٣) آل عمران : من آية ٩١ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٤٤١ .

(قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ
لَا يُؤْمِنُونَ) (١) .

« أي : وما يدريك ، أي لستم تعلمون الغيب ، فلا تدرون أنهم يؤمنون ، كما تقول للرجل إذا قال لك : اعمل بي كذا وكذا حتى أفعل كذا وكذا مما لا تعلم أنه يفعله لا محالة : ما يدريك . ثم استأنف فقال : (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) هذه هي القراءة ، وقرئت أيضاً (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) . وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وهي قراءة أهل المدينة ، وقال الخليل : إنها كقولهم إيت السوق أنك تشتري شيئاً ، أي لعلك ، وقد قال بعضهم إنها « (أن) التي على أصل الباب ، وجعل « لا » لغواً ، قال : والمعنى : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، كما قال عز وجل :

(وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرِيَّةٍ أَهْلِهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (٢) .

والقول الأول أقوى وأجود في العربية ، والكسر أحسنها وأجودها . والذي ذكر أن « لا » لغو غلط ، لأن ما كان لغواً لا يكون غير لغو . من قرأ : (إنها إذا جاءت) - بكسر (إن) - فالإجماع أن « لا » غير لغو ، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب . وقد أجمعوا أن معنى « أن » ههنا إذا فتحت معنى لعل ، والإجماع أولى بالإتباع . وقد بينت الحجة في دفع ما قاله من زعم أن « لا » لغو (٣) .

فقد رد القول بأن « لا » لغو ، ووسم قائل ذلك بأنه غلط زاعم ، وأقام

(١) الإنعام : من آية ١٠٩ .

(٢) الأنبياء : ٩٥ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٢٨٢ - ٢٨٣ .

الحجة على ما دفعه من حيث المعنى ومن حيث القراءة .

ومن المواطن التي يرفض فيها الزيادة ويردها ما وقف فيه بمذهب البصري إزاء المذهب الكوفي يفند آراءه ويرد عليه ، ومن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى :

(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ)^(١)

« جاء عن ابن عباس أنه لا يرى حذف « الواو » . وقال بعض النحويين : معناه ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً . وعند البصريين أن « الواو » لا تزداد ولا تأتي إلا بمعنى العطف »^(٢) .

وما ذكره عند قوله تعالى :

(وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَإِنَّا لَنَدَّبُنَاكَ نَفِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَل كُنَّا ظَالِمِينَ)^(٣)

« قال بعضهم : معنى « الواو » الطرح . والجواب عند البصريين قوله :

(يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا)

وهنا قول محذوف ، المعنى : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج واقترب

الوعد الحق قالوا :

(يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا بل كنا ظالمين) «^(٤) .

وما ذكره عند قوله تعالى :

(١) الأنبياء : ٤٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣ : ٣٩٤ .

(٣) الأنبياء : ٩٧ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٣ : ٤٠٥ .

(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَاكِ يُظْلَمُ) (١)

« وقال أهل اللغة إن معنى « الباء » الطرح . المعنى : ومن يرد فيه إلحاداً بظلم ... ، والذي يذهب إليه أصحابنا أن « الباء » ليست بملغاة ، المعنى عندهم : ومن إرادته فيه بأن يلحد بظلم » (٢) .

وما نكره عند قوله تعالى :

(وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (٣)

« اختلف الناس في الجواب لقوله : (حتى إذا جاؤوها) : فقال قوم : « الواو » مسقطة . المعنى : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها .

قال أبو اسحق : سمعت محمد بن يزيد يذكر أن الجواب محذوف ، وأن المعنى : حتى إذا جاؤوها إلى آخر الآية سعوا . قال فالمعنى في الجواب : حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة .

وقال قوم : حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها ، فالمعنى عندهم أن « جاؤوها » محذوف . وعلى معنى قول هؤلاء أنه اجتمع المجيء مع الدخول في حال ، المعنى : حتى إذا جاؤوها وقع مجيئهم مع فتح أبوابها .

قال أبو اسحاق : والذي قلته أنا - وهو القول إن شاء الله - أن المعنى (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم

(١) الحج : من آية ٢٥ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٢٦ .

(٣) الزمر : ٧٣ .

فادخلوها خالدين) دخلوها ، فالجواب « دخلوها » ، وحذف لأن في الكلام دليلاً عليه « (١) .

فقد رد القول بالزيادة في النصوص الثلاثة السابقة الأول متبوعاً النهج الذي عليه أصحابه من البصريين ، وما اختاره هو في الشاهد الرابع والذي يوافق المذهب البصري الذي لا يلغي « الواو » خصوصاً . ولعل من تمام الفائدة أن أنكر أنه توقف مرة واحدة عن الاختيار في « الواو » وقد عرض القول فيها عند قوله تعالى : (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٢﴾ وَتَنذَيْتَهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ بِهِمْ ﴿١٠٣﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ) (٢)

« فأما جواب (فلما أسلما وتله للجبين) أي صرعه ، فقد اختلف الناس فيه ؛ فقال قوم جوابه : وناديناه ، و « الواو » زائدة ، وقال قوم : إن الجواب محذوف بأن في الكلام دليلاً عليه . المعنى : فلما فعل ذلك سعد وأتاه الله نبوة ولده وأجزل له الثواب في الآخرة « (٣) .

إلا أن الحمل على مذهبه البصري في « الواو » يرجح القول بأصالتها هنا .

وأشير إلى موطن واحد نقل فيه الزيادة مضعفاً ، وردّه - محيلاً إلى علم الله - على وجه يكون به الحرف أصلياً ، كما في قوله تعالى :

(تَلْقَوْنَ آلَهُمْ بِالْمِوَدَّةِ) (٤)

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٢) الصافات ١٠٣ - ١٠٥ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣١١ .

(٤) المتحنة من آية ١

« قيل : المعنى : تلقون إليهم المودة ، والمعنى - والله أعلم -
يلقون إليهم أخبار النبي عليه السلام وسرّه بالمودة التي بينكم وبينهم ، ودليل
هذا القول : تُسْرُونَ إليهم ما يستره النبي عليه السلام بالمودة » (١) . يريد
السببية في « الباء » .

وأما المواطن التي يتسع القول ليه فيها بالزيادة فكثيرة ، وكان
مما أشار إليه زيادة « ما » ، و « لا » ، و « الباء » ، و « من » ، و « الكاف » ،
إلا أن هذه الزيادة قد ارتبطت بالفائدة إلى حد كبير ، وهي التوكيد على حد
ما سيظهر .

وقد تباينت طريقة تناوله لزيادة الحرفين « ما » و « لا » خصوصاً ،
فأما « ما » : فقد يذكر الزيادة رأياً واحداً وأنها مفيدة التوكيد كما صنع في
قوله تعالى : (أَيَّمَا الْأَجَلِينَ) (٢)

حيث قال : « و « ما » زائدة مؤكدة ، والمعنى : أي الأجلين قضيت » (٣) ،
وقوله تعالى :

(قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) (٤)

حيث قال : « معناه : عن قليل ، و « ما » زائدة بمعنى التوكيد ، كأن
معناه : عن قليل ليصبحن نادمين » (٥) .

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ١٥٥ .

(٢) القصص : من آية ٢٨ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ١٤٢ .

(٤) المؤمنون : ٤٠ .

(٥) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ١٣ .

وقوله تعالى : (قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) (١) .

حيث قال : « ما » زائدة مؤكدة ، المعنى : قليلاً تذكرون » (٢) .

وقد يذكر الصلة المفيدة التوكيد مع إهمال عملها ، كما صنع في قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمْتَنَ اللَّهُ لِنْتَ لَهُمْ) (٣)

حيث قال : « ما » بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع (الباء) من عملها فيما عملت . المعنى : فبرحمة من الله لنت لهم . إلا أن « ما » قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى ، ولو قرئت : فيما رحمة من الله جاز ، المعنى : فيما هو رحمة كما أجازوا ... (مثلاً ما بعبوضة) ، ولا تقرأن بها ، فإن القراءة سنة ولا يجوز أن يقرأ قاريء بما لم يقرأ به الصحابة أو التابعون أو من كان من قرأء الأمصار المشهورين في القراءة » (٤) . وإن ذكر وجهاً من القراءة يكون معها الحرف أصلياً إلا أنه نهى عن القراءة بها لأنها قراءة تخرج عن إجماع السنة ، وكان القول بالزيادة عنده أولى من الخروج عن هذا الإجماع ، ونضيف أن للحرف هنا وجهاً من الأصالة يتفق وقراءة السنة ، وهو أن « ما » صفة من (مثلاً) ، و (بعبوضة) بدل من « ما » . والله أعلم .

وقد يذكر مصطلح اللغو توكيداً إن في اللفظ، كما قال عند قوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضْتُم مِّيثَاقَهُمْ) (٥)

(١) الأعراف : من آية ٣ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٣١٦ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٤٨٢ .

(٥) النساء : من آية ١٥٥ .

« ما » لغو في اللفظ ، المعنى : فبنقضهم ميثاقهم حقاً ، فكما أن حقاً لتوكيد الأمر فكذا « ما » دخلت للتوكيد ، (١) .

وإن في الإعراب ، كما قال عند قوله تعالى :

(قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ) (٢) و (قَلِيلًا مَا نَذْكُرُونَ) (٣)

« ما » مؤكدة ، وهي لغو في باب الإعراب ، والمعنى قليلاً يؤمنون وقليلًا ينكرون ، (٤) .

وإن في العمل ، كما قال عند قوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ) (٥)

« ما » لغو ، المعنى : فبنقضهم ميثاقهم ، ومعنى « ما » اللغاة في العمل توكيد القصة ، (٦) .

وهكذا فاللغو عنده في النصوص الثلاثة السابقة لغو اللفظ والإعراب والعمل ، لا لغو المعنى ؛ لأنه حاشا كلام الله تعالى ذلك ، وهو لغو ليس كلغو أبي عبيدة الذي رفضه ؛ لأنه لغو لا فائدة تحته .

وقد يجود اللغويون أن يذكر فائدة له كما صنع في قوله تعالى :

(وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ .) (٧)

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٢٧ .

(٢) الحاقة : من آية ٤١ .

(٣) الحاقة : من آية ٤٢ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢١٨ .

(٥) المائدة : من آية ١٣ .

(٦) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٥٩ .

(٧) يوسف : من آية ٨٠ .

« أجود الأوجه أن يكون » ما « لغواً ، فيكون المعنى : ومن قبل فرطتم في يوسف . ويجوز أن يكون « ما » في موضع رفع ، فيكون المعنى : ومن قبل تفريطكم في يوسف ، أي : وقع تفريطكم في يوسف . ويجوز أن يكون « ما » في موضع نصب نسق على أن المعنى : ألم تعلموا أن أباكم ، وتعلموا تفريطكم في يوسف « (١) .

وقد يجود كون « ما » زائدة مؤكدة لغواً ويختاره على آراء أخرى ، كما صنع في قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٢)

« فأنما إعراب (بعوضة) فالنصب من جهتين في قولنا ، وذكر بعض النحويين جهة ثالثة ، فأنما أجود هذه الجهات فإن تكون « ما » زائدة مؤكدة ، كأنه قال : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ، ومثلاً بعوضة ، و « ما » زائدة مؤكدة ، نحو قوله :

(فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِكُمْ نَصْرُ اللَّهِ وَالْآيَاتُ لَتُنزِلَنَّ اللَّهُ الْوَيْلَ لَكُمْ) (٣)

المعنى : فبرحمة من الله حقاً ، ف « ما » في التوكيد بمنزلة حق إلا أنه لا إعراب لها ، والخافض والناصب يتخطأها إلى ما بعدها ، فمعناها التوكيد . ومثلها في التوكيد « لا » في قوله :

(لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ سَأَلْتَهُ الظَّالِمِينَ) (٤)

معناه : لأن يعلم أهل الكتاب ، ويجوز أن يكون « ما » نكرة فيكون

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٤) الحديد : من آية ٢٩ .

المعنى : « إن الله لا يستحي أن يضرب شيئاً مثلاً » وكان (بعوضة) في موضع وصف شيء ، كائنه قال : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً شيئاً من الأشياء ، بعوضة فما فوقها . وقال بعض النحويين : يجوز أن يكون معناه ما بين بعوضة إلى ما فوقها ، والقولان الأولان قول النحويين القدماء . والاختيار عند جمع البصريين أن يكون « ما » لغوياً ، والرفع في (بعوضة) جائز في الإعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا ؟ فالرفع على إضمار هو كائنه قال مثلاً الذي هو بعوضة وهذا عند سيبويه ضعيف ، وعنه مندوحة (١) . والأقوال الثلاثة ذكرها الفراء ، وإن عدَّ الأحبَّ إليه الثالث وهو ما عبر عنه الزجاج بـ « قال بعض النحويين » .

وقد يذكر الوجهين اللغو أو الصلة في مقابل الأصالة دون ترجيح أو اختيار كما صنع في قوله تعالى :

(كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُرُونَ ،) (٢)

وقوله تعالى :

(فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ) (٣)

وأما « لا » ؛ فقد يختار أصالتها ويجعل ذلك الأقوى والأجود في

العربية ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٤)

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) الذاريات : ١٧ . وانظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٥٣ .

(٣) الانفطار : ٨ . وانظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٤) الانعام : من آية ١٠٩ . وانظر : نصه في ذلك ص ٦٦ من البحث .

وإن نقل عن بعضهم فيها : أنها لغو ، كما قال عز وجل :

(وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (١)

ويبدو أنه اختار أصالة « لا » في الآية السابقة أيضاً خلافاً لما نقله عن بعضهم ؛ فقد قال : « وظاهر « حرام عليهم أنهم لا يرجعون » يحتاج إلى أن يبيّن ولا أعلم أحداً من أهل اللغة ولا من أهل التفسير بيّنه . وهو - والله أعلم - أنه لما قال :

(فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ وَإِنَّا لَهُ كَنُتِبُونَ) (٢)

اعلمنا أن الله عز وجل قد حرّم قبول أعمال الكافرين، وبيّن ذلك بقوله:

(الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَلُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ) (٣)

فالمعنى : حرام على قرية أهلكتها أن نتقبل منهم عملاً لأنهم لا يرجعون ، أي لا يتوبون ، وحرّم وحرّم في معنى حرام ، إلا أن حراماً اسم ، وحرّم وحرّم فعل « (٤) .

وقد يذكر إلغاعها ، وهي مؤكدة ، كما في قوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ آلَ تَسْجُدٍ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٥)

حيث قال : « ومعنى (ما منعك ألا تسجد) إلغاء « لا » ، وهي مؤكدة.

المعنى : ما منعك أن تسجد . فمسألته عن هذا والله قد علم ما منعه، توبيخ له

(١) الأنبياء : ٩٥ .

(٢) الأنبياء : من آية ٩٤ .

(٣) محمد : ١ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٥) الأعراف : من آية ١٢ .

وليظهر أنه معاند ، وأنه ركب المعصية خلافاً لله ... ومثل « ألا » في قوله : (ألا تسجد) قوله :

(إِيَّاكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ) (١)

أي : لأن يعلم أهل الكتاب ، (٢) .

وكنت أحسب الشيخ - رحمه الله - في هاتين الآيتين يخرجهما على الأصالة بفقهاء المعنى كصنيعه في آيتي الأنعام والأنبياء .

وقد يصرح مع « لا » في أسلوب القسم بأنها توكيد ، كما في قوله تعالى :

(فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ) (٣)

« معناه : أقسم ، وبخلت « لا » توكيداً ، كما قال عز وجل :

(إِيَّاكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ) (٤)

معناه : لأن يعلم أهل الكتاب ، (٥) .

وقد ينقل الخلاف حول تفسير « لا » دون أن يختار خلافاً لما سبق ، كما في قوله تعالى :

(١) الحديد : من آية ٢٩ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٢٢٢-٢٢٣ . وانظر كذا : ٥ : ١٣١ .

(٣) الواقعة : ٧٥ .

(٤) الحديد : من آية ٢٩ .

(٥) (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ١١٥ . وانظر كذا : ٥ : ٢٢٣ . و ٢٩١ .

و ٢٢٧ .

(لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ۖ وَلَا أَلْقِمُ النَّفْسَ الْوَأْمَةَ) (١)

« لا اختلاف بين الناس أن معناه : أقسم بيوم القيامة ، واختلفوا في تفسير « لا » فقال بعضهم « لا » لغروان كانت في أول السورة : لأن القرآن كله كالسورة الواحدة : لأنه متصلٌ بعبءه ببعضٍ فجعلت « لا » ههنا بمنزلتها في قوله :

(لِتَلْبِئَكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ) (٢).

وقال بعض النحويين : « لا » ردًا لكلامهم كأنهم أنكروا البعث ، فقيل : لا ليس الأمر كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة « (٣) . وبعض النحويين أراد به الفراء لأنه هو الذي قال هذا (٤) .

وقد يقوده الحديث عن إضمار الحرف « لا » أو ذكره في قوله تعالى :

(يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) (٥)

إلى الحديث عن « لا » في قوله تعالى :

(لِتَلْبِئَكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ) (٦)

وأنها دخلت في الكلام مؤكدة ، ومثل لدخولها تأكيداً (٧) ، بقوله

عز وجل :

(١) القيامة : ١ - ٢ .

(٢) الحديد : من آية ٢٩ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢٥٦ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٠٧ .

(٥) النساء : من آية ١٧٦ .

(٦) الحديد : من آية ٢٩ .

(٧) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(لَأَقِيمَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (١) و (لَأَقِيمَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٢)

« فإن قال قائل : أفيجوز أن تقول : لا أحلف عليك ، تريد أحلف عليك؟
قيل لا : لأن « لا » إنما تُلغى إذا مضى صدر الكلام على غير النفي ، فإذا
بنيت الكلام على النفي فقد نقضت الإيجاب ، وإنما جاز أن تُلغى « لا » في أول
السورة : لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ، ألا ترى أن جواب الشيء قد يقع
وبينهما سور » (٣) .

ومما أشار إليه من الحروف زيادة « الباء » وخاصة في أسلوب :
« كفى بـ ... » ، كما في قوله تعالى :

(وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا) (٤)

حيث ذكر أن معنى « الباء » التوكيد ، وأنها دخلت في اسم الفاعل وأن
معنى الكلام الأمر ، اكتفوا بالله (٥) . وما نستصوبه في هذا الأسلوب القرآني
الكريم أن تكون « الباء » أصلية ، وأنها دخلت على المفعول في المعنى لا الفاعل كما
ذكر ، بدليل تقديره : اكتفوا بالله .

وإذا كان الشيخ يصرح بالزيادة ولا يرضى بغيرها في مواطن هي
موضع نقاش عند العلماء ، فقد رأيت في مواطن أخرى وهي موضع نقاش
عند العلماء أيضاً - ينصرف إلى إثبات معنى الحرف دون إشارة إلى زيادة

(١) القيامة : ١ .

(٢) البلد : ١ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٤) النساء : ٤٥ .

(٥) انظر (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٥٧ . وانظر كذا : ٣ : ٣٩٤ ، و ٤ : ٢١٣ .

أو نقاش ، وكأنه يرتضي أصالة الحرف ، كصنيعه في قوله تعالى :

(تَنْبَتُ بِالذُّهْنِ) (١)

قال : « أي : تنبت وفيها دهن ومعها دهن كما تقول : جاغني زيد بالسيف ، تريد جاغني ومعه السيف » (٢) . يريد المعية والمصاحبة .
وقوله تعالى : (وَلَا الضَّالِّينَ) (٣) .

قال : « فإنما عطف بـ(الضالين) على (المغضوب عليهم) ، وإنما جاز أن يقع « لا » في قوله تعالى : (ولا الضالين) لأن معنى (غير) متضمن معنى النفي » (٤) .

ولعل العرض السابق يفي ببيان مواقف الزجاج تجاه قضية الزيادة :
فقد رأيت في مواطن يرفض الزيادة رفضاً قاطعاً متتبعاً التراث النحوي قبله
أخذاً فيه مأخذ على نفرٍ منه قالوا بالزيادة ، أو واقفاً بمذهبه البصري إزاء
المذهب الكوفي يرد الزيادة . ورأيت في مواطن أخرى يتسع القول لديه
بالزيادة ، وخصوصاً مع « ما » و « لا » ، وقد أبنت عن تردد مصطلح اللغو
في كتابه وأنه لغو اللفظ والإعراب والعمل لا لغو المعنى ، وهذا يؤكد لنا أن ما
استقر عند معظم هؤلاء العلماء هو اللغو المفيد أو الزيادة المفيدة قطعاً ، خاصة
إذا علمنا أنه يكرر مصطلح التوكيد كثيراً ويجعله رديفاً للزيادة أو الصلة .

(١) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ١٠ .

(٣) الفاتحة : من آية ٧ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٥٤ . وانظر على سبيل المثال كذا : ١ : ١٨١ ،

و ٢٥٤ ، و ٢ : ٢٦٥ .

النحاس :

أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل « ت : ٢٢٨ هـ » ، من كبار علماء العربية في مصر ، مصنفاته عديدة ، وأشهرها : « إعراب القرآن » ، الذي يعد - كما ذكر في مقدمته - إعراباً للقرآن ، والقراءات التي تحتاج أن يُبيّن إعرابها والعلل فيها ، ولا يخلو من اختلاف النحويين ، وما يُحتاج إليه من المعاني وما أجازها بعضهم ومنعه بعضهم ، وزيادات في المعاني وشرح لها^(١) .

وتأتي أهمية الكتاب - كما يقول محققه - أنه أول كتاب وصل إلينا خالصاً في هذا العلم - علم الإعراب - فقد وصل إلينا كتاب « معاني القرآن » للفراء ، و « معاني القرآن » للزجاج ، غير أنهما جمعاً بين الإعراب والمعاني ، أما النحاس فقد أفرد لكل جانب كتاباً فلإعراب هذا الكتاب ، وللمعاني كتاب آخر هو « معاني القرآن » ... فأعرابه أقدم كتاب وصل إلينا بهذه السعة وبهذا الجمع والتأليف . ثم عاد فنذكر أن النحاس كان يربط فيه بين المعنى والإعراب^(٢) . واستصوب الرأي الأخير ؛ لأن المصنف - رحمه الله - قد أشار في مقدمته - السالفة الذكر - إلى أن قصده من الكتاب : الإعراب وما يُحتاج إليه من المعاني بل وحتى الزيادات فيها والشرح لها ، خروجاً على مذهبه في الإيجاز . وقد امتد أثر ريبه بين الإعراب والمعنى إلى ما نحن فيه من قضية الزيادة والأصالة ، فنراه يخرج الحرف على الأصالة إتكاء على الإعراب والمعنى ، كما في قوله تعالى :

(وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)^(٣) .

(١) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ١٦٥ . تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، ط ٢ ،

مالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٩٧ .

(٣) البقرة : ٥٣ .

« (والفرقان) عطف على الكتاب . قال الفراء وقطرب : يكون (وإذا أتينا موسى الكتاب) أي : التوراة ، ومحمداً الفرقان . قال أبو جعفر : هذا خطأ في الإعراب والمعنى ، أما الإعراب فإن المعطوف على الشيء مثله ، وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشيء ، وأما المعنى فقد قال فيه جل وعز :

(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ) (١)

قال أبو اسحاق : يكون الفرقان هذا الكتاب أعيد ذكره وهذا أيضاً بعيد إنما يجيء في الشعر كما قال :

* وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا *

وأحسن ما قيل في هذا قول مجاهد : فرقاناً بين الحق والباطل الذي علمه إياه» (٢) .

حيث جعل « الواو » في (والفرقان) أصلية عاطفة على الكتاب ؛ لأن بعض العلماء قال بزيادتها وإن لم يشر إلى ذلك ، وخطأ كون المراد بالفرقان القرآن لمحمد صلى الله عليه وسلم من حيث الإعراب والمعنى ، وكلامه مقبول ، والله أعلم بالصواب .

ومنه قوله تعالى :

(قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٣)

« قال الأخفش : « أن » زائدة ، وقال الفراء : هو محمول على المعنى

(١) الأنبياء : من آية ٤٨ .

(٢) (إعراب القرآن) ١ : ٢٢٥ .

(٣) البقرة : من آية ٢٤٦ .

أي : وما منعنا كما تقول : مالك ألا تصلي ، أي : ما منعك ؟ ، وقيل : المعنى وأي شيء لنا في ألا نقاتل في سبيل الله ؟ وهذا أجودها . و « أن » في موضع نصب ، (١) .

فنقل عن الأخفش زيادة « أن » ، واختار كونها أصلية في موضع نصب ، وجعل الأجود في معناها : وأي شيء لنا في ألا نقاتل ؟ ، هو رأي الزجاج (٢) . وكون « أن » في موضع نصب على نزع الخافض معناه أنها عاملة أصلية .

ومنه قوله تعالى :

(وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرِيْبِهِ أَهْلَ كِنَانِهِ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (٣)

« والآية مشككة ، وقد ذكرنا فيها أقوالاً : فمن أحسن ما قيل فيها وأجله ما رواه ابن عيينة ... عن ابن عباس رحمه الله في قوله جل وعز : (وحرام على قرية أهلكتها) قال : وجب (أنهم لا يرجعون) قال : لا يتوبون . قال أبو جعفر : واشتقاق هذا بين من اللغة . وشرحه أن معنى حُرْم الشيء حُظْرٌ ومُنْع منه ، كما أن معنى أَهْلٌ أُبِيح ولم يمنع منه . فإذا كان حراماً وحُرْمٌ بمعنى واحد فمعناه أنه قد ضيَّقَ الخُرُوجُ منه ومُنْعٌ فقد دخل في باب المحظور بهذا . فأما قول أبي عبيدة : إن « لا » زائدة فقد رده عليه جماعة : لأنها لا تزداد في مثل هذا الموضع ، ولا فيما يقع فيه إشكال ، ولو كانت زائدة لكان التثويل بعيداً أيضاً ؛ لأنه إن أراد : وحرام على قرية أهلكتها أنهم يرجعون إلى الدنيا . فهذا ما لا فائدة فيه . وإن أراد التوبة فالتوبة لا تُحْرَمُ (٤) .

(١) (إعراب القرآن) ١ : ٣٢٥ .

(٢) انظر : ص ٦٥ من البحث .

(٣) الأنبياء : ٩٥ .

(٤) (إعراب القرآن) ٣ : ٧٩ - ٨٠ .

فنقل عن أبي عبيدة زيادة « لا » ، ورد جماعةٍ عليه ذلك ، وإنما هي أصلية نافية ، والقول بزيادتها لا فائدة منه لأنه يذهب بتأويلها ومعناها .
على أن موقف النحاس من الزيادة والأصالة قد تبلّر في توجهات أخرى غير ما مضى ؛ فقد يعرض الرأي الكوفي ثم البصري ، ثم يذكر رأياً غير منسوب لعالم ما وإنما تكلم به بعض أهل العلم يقوِّي به الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَقَّقْ إِذَا جَاءَهَا فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا) (١)

وقوله تعالى :

(حَقَّقْ إِذَا جَاءَهَا وَهِيَ مَغْلُوقَةٌ فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا) (٢)

« فالكوفيون يقولون : « الواو » زائدة ، وهذا خطأ عند البصريين لأنها تفيد معنى وهي العطف ههنا ، والجواب محذوف ، قال محمد بن يزيد : أي سعدوا ، وحذف الجواب بليغ في كلام العرب ... فأما الحكمة في إثبات « الواو » في الثاني وحذفها من الأول فقد تكلم فيه بعض أهل العلم ، يقول : لا أعلم أنه سبقه إليه أحد ، وهو أنه قال : لما قال الله جل وعز في أهل النار (حتى إذا جاوزها فتحت أبوابها) دل بهذا على أنها كانت مغلقة ، ولما قال في أهل الجنة (حتى إذا جاوزها وفتحت أبوابها) دل بهذا على أنها كانت مفتحة قبل أن يجيئوها . والله جل وعز أعلم » (٣) .

وقد يعرض رأي العالم بالزيادة ، ويرده برأي عالم آخر ، ثم يعلل للقول بالزيادة ، مختاراً الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْتَبِئُ بِهَا الْأَرْضُ) (٤)

(١) الزُّمَرُ : من آية ٧١ .

(٢) الزُّمَرُ : من آية ٧٣ .

(٣) (إعراب القرآن) ٤ : ٢٢ - ٢٣ .

(٤) البقرة : من آية ٦١ .

« قال الأخفش : « من » زائدة . قال أبو جعفر : هذا خطأ على قول سيبويه ؛ لأن « مِنْ » لا تزداد عنده في الواجب ، وإنما دعا الأخفش إلى هذا أنه لم يجد مفعولاً له (يُخْرِجُ) فأراد أن يجعل « ما » مفعولاً . والأولى أن يكون المفعول محنوقاً دل عليه سائر الكلام ، والتقدير : يخرج لنا مما تُنبت الأرض مأكولاً » (١) .

وقد يعرض آراء العالم في حرف « ما » ، ثم يعقب بكلام للعالم نفسه يرد به الزيادة من غير اختيار منه أو تخطئة ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (٢) .

« قدر أبو إسحاق « ما » تقديرين : أحدهما : أن تكون في موضع نصب بمعنى ساء شيئاً يحكمون . والتقدير الآخر : أن يكون « ما » في موضع رفع بمعنى ساء الشيء حكمهم . وقدرها أبو الحسن بن كيسان تقديرين آخرين سوى ذينك : أحدهما أن يكون « ما » مع (يحكمون) بمنزلة شيء واحد . كما تقول : أعجبني ما صنعت ، أي صنيعك ، قال : وإن قلت : ساء صنيعك لم يجز . والتقدير الآخر أن يكون « ما » لا موضع لها من الإعراب ، وقد قامت مقام الاسم لـ (ساء) ، وكذا نعم وبئس . قال أبو الحسن بن كيسان : وأنا أختار أن جعل لـ « مَا » موضعاً في كل ما أقرر عليه . نحو قول الله عز وجل : (فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ) (٣) .

وكذا : (فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ) (٤) .

(١) (إعراب القرآن) ١ : ٢٣٦ .

(٢) العنكبوت : ٤ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ .

وكذا : (أَيْمًا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ) (١)

« ما » في موضع خفض في هذا كله ، وما بعدها تابع لها ، وكذا :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٢)

« ما » في موضع نصب ، وبعوضة تابعة لها « (٣) .

وقد ينقل عن المذهب البصري القول بزيادة الحرف للتوكيد ، ثم ينقل عن المذهب الكوفي القول بالصلة ، و « معناها السقوط من الكلام » (٤) أي التي لا تقيده ، ثم يعرض رجوعهم إلى الحق بأن الصلة مفيدة في بعض المواضع ، فيستحسن ذلك من وجه ويرده من آخر ، كما صنع في قوله تعالى :

(مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا) (٥)

« ما » زائدة للتوكيد ، ولا يجوز عند البصريين غير ذلك ، والكوفيون يقولون : صلة ، ثم يرجعون في بعض المواضع إلى الحق وهذا منها . زعم الفراء أن « ما » ههنا تقيده ؛ لأن المعنى من أجل خطيئاتهم أغرقوا . واحتج بأن « ما » تدل على المجازاة ، وذكر : حيثما تَكُنْ أَكُنْ ، وذكر كيف وأين هذا في كتابه « في معاني القرآن » ومذهبه في هذا حسن لولا ما فيه من التخطيط (٦) . ذكر « حيثما » وهي لا يجازى بها إلا ومعها « ما » ، وذكر « كيف » وهي لا يجازى بها ألبتة ، وذكر « أين » وهي يجازى بها مع « ما » وبغير « ما » ،

(١) القصص : من آية ٢٨ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) (إعراب القرآن) ٢ : ٢٤٨ .

(٤) الفراء (معاني القرآن) ٢ : ١٢٨ .

(٥) نوح : من آية ٢٥ .

(٦) لعل الصواب : التخطيط .

فجمع بين ثلاثة أشياء مختلفة « (١).

وقد يعرض آراء النحويين المختلفة في الحرف ، ويحسن وجهاً على الأصالة ، وهو مما تكاثر عنده ، ومنه ما ذكره عند قوله تعالى :

(وَلِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ) (٢)

« فيه خمسة أقوال ؛ قال الأخفش : هو معطوف ، أي ويريد وتكملوا العدة ، كما قال :

(يُرِيدُونَ لِيُطْفِعُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ) (٣)

وقال غيره : يريد الله هذا التخفيف لتكملوا العدة . وقيل : «الواو» مقحمة . وقال الفراء : المعنى : وتكملوا العدة فعل هذا . قال أبو جعفر : وهذا قول حسن ، ومثله :

(وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) (٤)

أي : وليكون من الموقنين فعلنا ذلك . والقول الخامس ذكره أبو إسحاق إبراهيم بن السري : هو محمول على المعنى والتقدير : فعل الله ذلك ليسهل عليكم وتكملوا العدة « (٥).

وقد يخالف ما مضى فيعرض الآراء المختلفة ومنها الزيادة ،

(١) (إعراب القرآن) ٥ : ٤٢ .

(٢) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٣) الصف : من آية ٨ .

(٤) الأنعام : ٧٥ .

(٥) (إعراب القرآن) ١ : ٢٨٨ وانظر كذا : ٣ : ٨٠ ، و ٤٣٣ ، و ٥ : ٧ .

دون اختيار كما صنع في قوله تعالى :

(مَثَلًا مَبْعُوضَةً) (١)

وقوله تعالى :

(وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا) (٢)

وهو مما تكاثر عنده أيضاً (٣) .

وقد يعرض الرأيين البصري والكوفي دون أن يخطيء أو يختار

أحدهما ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَا الضَّالِّينَ) (٤)

« لا » زائدة عند البصريين ، وبمعنى غير عند الكوفيين « (٥) :

وقوله تعالى :

(وَمَأْتِهِم بِمُؤْمِنِينَ) (٦)

« (بمؤمنين) خفض بالباء ، وهي توكيد عند البصريين ، وجواب لمن

قال : إن زيدا لمنطلق عند الكوفيين « (٧) . وعليه فـ « الباء » زائدة لتوكيد النفي

عند البصريين ، وهي بحذاء « اللام » في الإثبات عند الكوفيين .

(١) البقرة : من آية ٢٦ . وانظر : (إعراب القرآن) ٢: ٣٠١ - ٢٠٤ .

(٢) الحج : من آية ٢٦ . وانظر (إعراب القرآن) ٣ : ٩٤ .

(٣) انظر على سبيل المثال : (إعراب القرآن) ١ : ٢٩٢ ، و ٤ : ٣٦٩ ، و ٥ : ٢٢٧ .

(٤) الفاتحة : من آية ٧ .

(٥) (إعراب القرآن) ١ : ١٧٦ .

(٦) البقرة : من آية ٨ .

(٧) (إعراب القرآن) ١ : ١٨٧ .

وقوله تعالى :

(أَوْلَتْرَبْرًا أَنْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ
يَعَى بِمَخْلَقِهِنَّ بِعَدْرِ عَلَى أَنْ يُحْسِيَ الْمَوْقِ) (١)

« قال أبو جعفر : فإن قال القائل : لم صارت « الباء » في النفي ولا تكون في الإيجاب ؟ فالجواب عند البصريين أنها دخلت توكيداً للنفي ؛ لأنه قد يجوز ألا يسمع المخاطب « ما » أو يتوهم الغلط فإذا جئت بـ « الباء » علم أنه نفي . وأما قول الكوفيين « الباء » في النفي حذاء اللام في الإيجاب » (٢) .

وقد يختار الزيادة ويجوز وجوهاً أخرى على الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ) (٣)

ونشير إلى أنه قد فسّر مصطلح الزيادة عنده مرة واحدة ، وجعله الذي لا موضع له من الإعراب ، وذلك عند قوله تعالى :

(وَمِنْ قَبْلِ مَا فَرَطْتُمْ فِي يُوسُفَ) (٤)

فقال : « ما » زائدة لا موضع لها من الإعراب » (٥) . وأنه لم تخل الزيادة عنده من فائدة التوكيد مع بعض الحروف كـ « من » (٦) ، و « أن » بعد

(١) الأحقاف : من آية ٣٣ .

(٢) (إعراب القرآن) ٤ : ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ . وانظر : (إعراب القرآن) ١ : ٤١٥ .

(٤) يوسف : من آية ٨ .

(٥) (إعراب القرآن) ٢ : ٣٤٠ .

(٦) انظر على سبيل المثال : (إعراب القرآن) ١ : ٤٦٧ : ١ : ٣ : ١٠٦ ، و ٣٠٢ .

و ٣٠٦ ، و ٣٤٤ : ٤ : ٩٠ ، و ٢٥١ .

«لماً»^(١)، و« لا » في أسلوب القسم^(٢). كما أنه كان مهتماً بتحديد مصطلح الزيادة عند الكوفيين وأنه يقابل الصلة عندهم ، وعند البصريين وأنه الذي فيه معنى التوكيد^(٣). كما تكررت منه الإشارة إلى زيادة « اللام » وأن الاسم بعدها مخفوض به اللام «الزائدة في مواطن لم يشر العلماء إلى زيادتها»^(٤)، ولم أعرف لذلك وجهاً عنده. وكذا الإشارة إلى زيادة «لام» التوكيد^(٥)، وهذا غريب .

وبعد فقد فرض علينا النحاس بمنهجه في التأليف من حيث بيان أوجه الإعراب ، والرجوع إلى اختلاف النحويين ، وبيان ما يحتاج إليه من المعاني - أن نبين طرائق تفكيره من قضية الزيادة والأصالة في الحروف ، وأن هذه الطرائق قد تباينت تباين الآراء التي عرضها : فقد يقوي القول بالأصالة في مواطن من حيث الإعراب والمعنى ، ويجعله الأجود ، وقد يعرض الرأي الكوفي ثم البصري ثم يذكر رأياً لعالم ما يقوي به الأصالة ، وقد يعرض رأي العالم في الزيادة ويرده برأي عالم آخر مؤيداً لذلك أو غير مختار أو مخطيء ، وقد يعرض آراء النحويين المختلفة ثم يُحسِّن وجهاً على الأصالة وإن لم يكن متفرداً به أو خاصاً به ، وقد يخالف ما مضى فيعرض الآراء بون اختيار . وقد أثر نهجه هذا على آرائه فلم أجده -في الغالب- يتفرد برأي خاص به إلا ما ندر ، وحسبه - رحمه الله - جمع الآراء وضبطها وتصنيفها بما يخدم قارئها ، وحسبه إشارته إلى أن الزائد هو في الإعراب لا المعنى بدليل اقتران الزيادة بالتوكيد عنده كثيراً .

(١) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٣٤٥ ، و ٢ : ٢٣٣ .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ٥ : ٢٤ ، و ٢٤ ، و ٧٧ ، و ١٦٠ .

(٣) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٢١٦ ، و ٥ : ٤٢ .

(٤) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ١٧٠ ، و ١٨٠ ، و ٢١٢ .

(٥) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٣٢٤ .

القيسي :

مكي بن أبي طالب « ت : ٤٣٧ هـ » ، من المشهورين في علم القراءات ،
 ووضع مصنفه : « كتاب مشكل إعراب القرآن » قصداً « إلى تفسير مُشكَل
 الإعراب ، وذكر علله ، وصعبه ، ونادره » (١) .

وقد نبه في مقدمة كتابه إلى أنه بمعرفة حقائق الإعراب تعرف
 أكثر المعاني (٢) . وكان لهذا القول أثر غير منكر فيما عرض له من بعض
 معاني الحروف التي قيل بزيادتها فذكر أنها مفيدة على وجه ، كما صنع في
 قوله تعالى :

(بَلِ اللّٰهُ فَاَعْبُدْ) (٣)

« اسم الله تعالى نصب بقوله : « فاعبد » . وقال الكسائي والفراء :
 هو نصب بإضمار فعلٍ تقديره : بل اعبد الله فاعبد . والفاء للمجازاة عند أبي
 اسحاق ، وزائدة عند الأخفش » (٤) .

وقوله تعالى :

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ
 بِأَيْدِي وَإِنَّهَارٍ مِّسْرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ
 رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٥)

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ٢ . تحقيق : ياسين محمد السواس ،

ط ٢ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢ .

(٣) الزمر : من آية ٦٦ .

(٤) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٥) البقرة : ٢٧٤ .

« ودخلت « الفاء » في (فلهم) لما في (الذي) من الإبهام ، فشابه بإبهامه الإبهام الذي في الشرط ، فدخلت « الفاء » في خبره على المشابهة بالشرط ، (١) .

وقوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ

الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ

إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) (٢)

حيث سوَّغ لدخول « الفاء » في خبر (إن) لما في (الذي) - وهو نعت اسم (إن) والنعت هو المنعوت - من الإبهام الذي هو من حدود الشرط ، وحسنٌ لذلك بأن (الذي) قد وصل بالفعل . وجوزَ وجهاً آخر أن يكون (إن الموت الذي تفرون منه) ابتداءً وخبر ، و (الموت) ابتداءً ، و (الذي تفرون منه) الخبر ، وتكون « الفاء » في (فإنه ملاقيكم) جواباً للجملة ، كما تقول : زيد منطلق فقم إليه (٣) . و « الفاء » على الوجهين أصلية مفيدة . وما ذكره في الآيتين الأخيرتين مستنبط من كلام سيبويه عن الخليل (٤) .

بل ووجدناه يشير إلى معاني أو مصطلحات تميز بها فلم نجد لها شائعة عند من قبله في كتب المعاني والأعاريب ، وهي غير مألوفة لنا اليوم وإن

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ١١٥ . وانظر كذا : ٢ : ٣٠٨ .

(٢) الجمعة : ٨ .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٣٧٧ .

(٤) انظر : ص ٢٣ - ٢٤ من البحث .

كان لها مرادف ، وذلك في مواطن قال بعض العلماء بزيادة الحرف فيها ، كما في قوله تعالى :

(أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) (١)

« دخلت « الباء » في (باسم) لتدل على الملازمة والتكرير ، ومثله : أخذت بِالخِطَامِ . فإن قلت : اقرأ اسمَ ربك ، وأخذتُ الخِطَامَ . لم يكن في الكلام ما يدلُّ على لزوم الفعل وتكريره « (٢) . فذكر إفادة « الباء » الملازمة والتكرير . وذكر هذا المعنى عند حديثه عن قوله تعالى :

(تَبَّتْ وَالِدَهُنَّ) (٣)

بعد أن نقل القول بزيادة « الباء » « لكن قيل : إن « الباء » دخلت لتدل على لزوم الإنبات ومداومته « (٤) . وأحال على آية العلق ، وعليه فالملازمة والتكرير والمداومة عنده إنما هي الملابس والاستصحاب عند غيره ، و « الباء » أصلية .

وقوله تعالى :

(هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) (٥)

(١) العلق : ١ .

(٢) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٤٨٤ .

(٣) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٤) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ١٠٥ - ١٠٦ .

(٥) ص : ٥٧ .

« دخلت « الفاء » للتنبيه الذي في (هذا) » (١) . وقد فسّر المالمقي بعدُ- التنبيه الكائن في (هذا) بأنه في معنى الطلب الذي هو تنبيه ، فكان « الفاء » في جواب معنى الأمر (٢) . وعليه فهي أصلية ، ومجبتها للتنبيه الذي في (هذا) .

ومن جانب آخر فقد اتسع القول لديه بالزيادة ، التي لا تخلو من فائدة التوكيد . وكان مما أشار إليه زيادة « ما » في جميع ما عرض له من آيات . وقد يضيف وجهاً آخر أو وجوهاً على الأصالة فيقول : ويجوز أو وقيل أو وإن شئت (٣) . وممن اعتمد عليهم في بيان وجه الأصالة ، ابن كيسان النحوي فقد تكرر نقله عنه بل وأشار إلى تلاففه في ألا يجعل في القرآن زائداً ، كما في قوله تعالى :

(أَيْمًا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ) (٤)

« و » ما « زائدة للتوكيد ، وخفضت (الأجلين) بإضافة (أي) إليهما . وقال ابن كيسان : « ما » في موضع خفض بإضافة (أي) إليها ، وهي نكرة ، و (الأجلين) بدل من « ما » ، كذلك قال في قوله :

(فِيمَا رَحِمْتَنَ اللَّهُ) (٥)

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٥٢ .

(٢) انظر : (رصف المياني في شرح حروف المعاني) ٤٤٩ . تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، ط ٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) على سبيل المثال : ١ : ٣١ - ٣٢ ، و ٢١١ ، و ٢ : ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٤) القصص : من آية ٢٨ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ . وانظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ١٦٥ .

أن (رحمة) بدل من « ما » ، وكان يتلطف في ألا يجعل شيئاً زائداً في القرآن ، ويخرج له وجهاً يخرج من الزيادة «^(١) . وقد ألمح النحاس إلى شيء من موقف ابن كيسان هذا فيما نقل عنه^(٢) .

وقد يختار الزيادة ، ويرد الأصالة لأنها لا تستقيم نحواً ، كما في قوله تعالى :

(قَلِيلًا مَّا تُوْمِنُونَ)^(٣) و (قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ)^(٤)

« انتصب (قليلاً) في هذا الموضع بـ (تؤمنون) و (تذكرون) ، و « ما » زائدة للتوكيد . وحقيقته أنه نعت لمصدرٍ محنوف ، أو لظرفٍ محنوف ، تقديره : وقتاً قليلاً تذكرون ، أو تذكر أقل قليلاً تذكرون . وكذلك (قليلاً ما تؤمنون) . ولا يجوز أن تجعل « ما » والفعل مصدرًا ، وتنصب « قليلاً » بما بعد « ما » ؛ لأن فيه تقديم الصلة على الموصول ؛ لأن ما عمل فيه المصدر ، في صلة المصدر أبداً فلا يتقدم عليه^(٥) .

وقد ينقل رأي المذهب البصري والكوفي بون اختيار ، متابعاً للنحاس في ذلك ، عند قوله تعالى .

(وَلَا الصَّالِينَ)^(٦) و (وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)^(٧)

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ١٥٩ .

(٢) انظر . ص ٨٤ من البحث .

(٣) العاقبة : من آية ٤١ .

(٤) العاقبة : من آية ٤٢ .

(٥) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٤٠٤ ، وانظر ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٤٣٧ .

(٦) الفاتحة : من آية ٧ . وانظر (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ١٤٠ .

(٧) البقرة . من آية ٨ .

وإن أضاف هنا : « ف » ما « بإزاء » إن ، و « الباء » بإزاء « اللام »
 إذ « اللام » لتأكيد الإيجاب ، ف « الباء » لتأكيد النفي « (١) .
 وخلافاً لكل ما سبق فقد ينقل جميع الآراء مضعوفة غير مختار ، كما
 صنع في « واو » :

(وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) (٢)

على الزيادة والأصالة (٣) .

هذه مجمل آراء القيسي في الأصالة والزيادة ، وأؤكد - أيضاً - أنه
 من العلماء الذين اتسع لديهم القول بالزيادة المفيدة التوكيد ، وقد رأيتهم يحرص
 في بعض المواطن على أن يكون للحرف وجه من المعنى يخرج به على الأصالة ،
 ولحظت تكرار بعض مفردات في بعض معاني الحروف لم تشع عند من قبله
 في كتب معاني القرآن والأعريب ، وأنه كان كثير الأخذ عن النحاس ، وقد نقل
 عن ابن كيسان أكثر من قول على الأصالة مشيراً في ذات الوقت إلى تطفه في
 نسبة الزيادة إلى القرآن ما ظهر له في الحرف وجه .

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ٢٢ .

(٢) الزمر : من آية ٧٣ .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٣٦١ .

ابن الأنباري

أبو البركات عبدالرحمن بن محمد : « ت : ٥٧٧ هـ ، بصريّ المذهب ، مصنفاته كثيرة جداً ؛ أشهرها : « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » ، و « البيان في غريب إعراب القرآن » الذي ذكر في مقدمته أنه لخص « في هذا المختصر غريب إعراب القرآن ، على غاية من البيان ، توكيهاً للتفهيم » (١) .

وعلى الرغم من هذا الاختصار فقد أوفى ببيان مذهبه في زيادة الحروف وأصالتها ، حيث وجدته يعتمد على الزيادة كثيراً في تخريج الحرف ، ووجدته يُعرّف الزائد بأنه ما كان دخوله كخروجه واحد ، وقد ذكر ذلك حين عرض لقوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ) (٢)

فقال : « ما » زائدة للتوكيد ، وزعم بعضهم أنها اسم نكرة . و (نقضهم) بدل منه ، وليس بشيء ؛ لأن إدخال « ما » وإخراجها واحد ، ولو كانت اسماً لوجب أن يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها ، وإذا كان دخولها كخروجها فالأولى أن تكون حرفاً زائداً على ما ذهب إليه الأكترون (٣) . وهو هنا ينفي أن تكون « ما » نكرة ، وحجته أنها لو كانت نكرة لكانت اسماً ، والاسم ما دل على معنى في نفسه ، والحرف ما دل على معنى في غيره ، وهي هنا ليس لها معنى في نفسها ؛ لأن المعنى في الجملة - من

(١) (البيان في غريب إعراب القرآن) ١ : ٢٩ . تحقيق : د . طه عبد الحميد

طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٢) النساء : من آية ١٥٥ .

(٣) (البيان) ١ : ٢٧٣ .

وجهة نظره - يبقى بعد إسقاطها ، وهذا دليل أنها حرف ، وعليه فهو ينفي
المعنى الذي من شأن الأسماء أن تدل عليه ، ويثبت أن « ما » حرف دخوله
كخروجه واحد .

ولعل مما يؤكد هذا المعنى لديه أنه قد يذكر في الحرف وجهين ، فيقول
زائد ، ويقابله بمعنى للحرف ما ، وكأن الزائد على هذه القسمة التي يضعها
دخوله كخروجه لا يفيد معنى ، ويقابله غير الزائد الأصلي المفيد ، وهو مما
تكرر لديه ، على غرار ما صنع في قوله تعالى :

(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) (١)

حيث قال : « الكاف » في (كالذي) فيها وجهان : أحدهما :
أن تكون زائدة ، وتقديره : أو الذي مر على قرية على عروشها وهي خاوية .
و (الذي) في موضع جر لأنه معطوف على قوله : إلى الذي حاج إبراهيم .
والثاني : أن تكون « الكاف » للتشبيه ، ويكون معطوفاً على معنى ما تقدمه من
الكلام ؛ لأن معنى قوله تعالى : ألم تر إلى الذي حاج وألم تر كالذي حاج ،
واحد ، معطوف بقوله : أو كالذي مر ، على معنى ما تقدمه « (٢) . فنذكره أن
تكون « الكاف » زائدة أحد وجهين ، والثاني : أن تكون للتشبيه ، بهذه المقابلة
في الكلام بينهما يقوي ما فهم من كلامه .

وقوله تعالى :

(وَمَا نَسْفُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا أَلَّاعَلُّهَا) (٣)

حيث قال : « من » زائدة من وجه ، وغير زائدة من وجه ؛ لأنها قد

(١) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٢) (البيان) ١ : ١٧٠ .

(٣) الأنعام : من آية ٥٩ .

أفادت معنى العموم . و (ورقة) في موضع رفع لأنه فاعل (تسقط) « (١) .
فجعل الحرف زائداً من وجه أن دخوله كخروجه لا يفيد معنى ، وغير زائد من
وجه أنه قد أفاد العموم

وقوله تعالى .

(وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ) (٢)

حيث قال : « تحتمل » إن « وجهين : أحدهما : أن تكون بمعنى « ما » .
والثاني : أن تكون « إن » زائدة » (٣) . فجعل ما أفاد معنى يقابل الزيادة

وقوله تعالى :

(إِنَّا لَنَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلا يَفْقِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمِن فَضْلِ اللَّهِ) (٤)

حيث قال في « لا » « ألا » « وجهان : أحدهما : أن تكون زائدة .
والثاني : أن تكون غير زائدة : لأن قوله تعالى . (يُونِزُكُمْ كَقَلْبَيْنِ مِنْ

رَحْمَتِهِ ، وَيَجْعَلُ لَكُمْ فُورًا تَمْشُونَ بِهِ ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ) (٥)

لئلا يعلم أهل الكتاب أن يفعل بكم هذه الأشياء ليبين جهل أهل
الكتاب ، وأن ما يؤتيكم الله من فضله لا يقدرُونَ على إزالته وتغييره « (٦) .

(١) (البيان) ١ : ٣٢٤

(٢) الأحقاف من آية ٢٦

(٣) (البيان) ٢ : ٣٧٢

(٤) الحديد من آية ٢٩

(٥) الحديد من آية ٢٨

(٦) (البيان) ٢ : ٤٢٥

فجعل «لا» زائدة لأنها لم تغد من وجه ، وغير زائدة من وجه ثانٍ لأنها أفادت نفي قدرة أهل الكتاب على إزالة وتغيير فضل الله .

ومن طرائقه في القول بالزيادة أنه قد يردُّ القول بالأصالة ؛ لأنه خلاف قول الأكثرين ؛ ولأن الحرف يزداد في كلامهم كثيراً ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَمَارْحَمَةً مِنَ اللَّهِ) (١)

حيث قال : « ما » زائدة مؤكدة ، والتقدير : فبرحمة من الله . وقول من قال : إن « ما » ليست زائدة ، وإنما هي نكرة في موضع جر ، و (رحمة) بدل من « ما » وتقديره : فبشيء رحمة ، فليس بشيء وهو خلاف قول الأكثرين ؛ لأن زيادة « ما » كثير في كلامهم ، والقرآن نزل بلغتهم (٢) . والزيادة هنا عنده ترتبط بفائدة التوكيد . إلا أن القول بزيادة « ما » - فيما أظن - بعيد ما دام للحرف وجه من الإعراب يستقيم به على الأصالة ، فضلاً عن أن كون « ما » نكرة مما يزيد في المعنى تنكير (رحمة) فيزيدها إبهاماً على إبهام .

وكذا قوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٣)

حيث قال : « و لا » زائدة ، وتقديره : ما منعك أن تسجد ، كقوله

تعالى في موضع آخر :

(مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ) (٤)

(١) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٢) البيان (١ : ٢٢٩) .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) ص : من آية ٧٥ .

وتزاد كثيراً في كلامهم « (١) . والذي دفع إلى القول بزيادة « لا » موازنتها بأية لم ترد فيها « لا » ، وإن كان لكل وجه ، ولكل سياق .

أو أن يسوِّغ لزيادة الحرف أكثر من زيادة الاسم ، كما في قوله تعالى :

(فَإِنِ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) (٢)

حيث قال : « الباء » في (بمثل) زائدة ، وزيادة « الباء » كقوله تعالى :

(جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٣)

أي مثلها ، كقوله تعالى في الآية الأخرى :

(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) (٤)

ويجوز أن تكون (مثل) زيادة ، وتقديره : فإن آمنوا بما آمنتم به . وزيادة الحروف أحسن من زيادة الاسم « (٥) ، و « الباء » وجه في العربية تكون به أصلية لولا ما خايل من آية الشورى ، ولكل مقام . وليس أدل على تداعي الفكرة النحوية من التردد في المزيد « الباء » أو (مثل) .

أو أن يحسِّن الزيادة في التقديم أكثر من غيره ، كقوله تعالى :

(إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْثَةِ يَا تَعْبُرُونَ) (٦)

(١) (البيان) ١ : ٣٥٥ .

(٢) البقرة : من آية ١٣٧ .

(٣) يونس : من آية ٢٧ .

(٤) الشورى : من آية ٤٠ .

(٥) (البيان) ١ : ١٢٥ .

(٦) يوسف : من آية ٤٣ .

حيث قال : « اللام » في (للرؤيا) زائدة ، كقوله تعالى :

(الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ) (١)

لأنها تزداد في المفعول به إذا تقدم على الفعل ، وقد جاء أيضاً زيادتها معه وليس بمتقدّم ، كقوله تعالى :

(عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) (٢)

إلا أن زيادتها مع التقديم أحسنُ « (٣) . وقدّم هذا القول من غير تعليل .

أو أن يسوغ للزيادة في الفاعل أكثر من المفعول ، كما في قوله تعالى :

(مَا كَانَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ مَبْحَثَةً) (٤)

حيث قال : « من » زائدة ، وتقديره : ما كان لله أن يتخذ ولداً . وزيدت ههنا في المفعول ، وزيادتها في الفاعل أكثر ، كقولهم : ما جاغي من أحد ، أي : ما جاغي أحد . ونظائره كثيرة « (٥) .

وقد يخالف فيرشح الأصالة على الزيادة ، فيذكر أن حذف الخبر أكثر من زيادة الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلِكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (٦)

(١) الأعراف : من آية ١٥٤ .

(٢) النمل : من آية ٧٧ .

(٣) (البيان) ٤٢:٢ .

(٤) مريم : من آية ٣٥ .

(٥) (البيان) ١٢٦: ٢ .

(٦) الأنبياء : ٩٥ .

حيث قال « في » لا « وجهان . أحدهما أن تكون زائدة ، وتقديره
 وحرام على قرية أهلكتها أنهم يرجعون ، أي إلى الدنيا فـ « أن » واسمها
 وخبرها في موضع رفع . لأنه خبر المبتدأ الذي هو (حرامٌ) . والثاني : أن
 تكون غير زائدة ، ويكون (حرام) مبتدأ ، وخبره مقدرٌ ، وتقديره : وحرامٌ على
 قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون كائنٌ أو محكومٌ عليه ، فحذف الخبر ، وحذف
 الخبر أكثر من زيادة « لا » ، وهو أوجه الوجهين عند أبي علي الفارسي (١) .
 فما أن وجد مسوِّغٌ نحويٌّ لحكمٍ للحرف بالأصالة

أو يقول بأنه لا يمكن دعوى زيادة الحرف موطن الشاهد ، كما في

قوله تعالى :

(أَفَأَيْنَمَتْ فَهُمُ الْخَالِدُونَ) (٢)

حيث قال « ولا يمكن دعوى زيادة « الفاء » : لأنها نظيرة « ثم »

في قوله .

(أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) (٣)

وكما أن « ثم » ليست زيادة ، فكذلك « الفاء » (٤) .

أو لا يحسن أن يزداد الحرف في مثل هذا الموضع ، كما في قوله تعالى

(وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ نِصْفَهُ) (٥) .

فقد : « قيل : إن « أن » مؤكدة للأولى ، وهذا فاسد : لأنه كان يؤدي

إلى أن ننفي (أن) الأولى بلا خبر . ولأن (الفاء) تحول بين المؤكِّد والمؤكِّد ،

ولا يحسن أن تزداد في مثل هذا الموضع » (٦)

(١) (البيان) ٢ ١٦٥

(٢) الأنبياء من آية ٣٤

(٣) يونس من آية ٥١

(٤) (البيان) ٢ ١٦١

(٥) الأنفال من آية ٤١

(٦) (البيان) ١ ٣٨٧

أو يعلل لدخول الحرف الذي قيل بزيادته ، كما في قوله تعالى :

(أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) (١)

حيث قال : « وأدخلت « الباء » فيه لتفرق بينه وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب » (٢) .

وقوله تعالى :

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ) (٣)

حيث قال : « تقديره : فلا يؤمنون وربك لا يؤمنون ؛ فأخبر أولاً وكرره بالقسم ثانياً فاستغنى بذكر الفعل في الثاني عن ذكره في الأول » (٤) . فعمل لوجود « لا » الأولى التي قيل بزيادتها .

أو يجعل الأوجه كون الحرف أصلياً ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوَاهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ

الَّذِينَ آمَنُوا) (٥)

حيث قال : « في « الواو » وجهان ؛ أحدهما : أن تكون عاطفة على فعل مقدر ، والتقدير : وتلك الأيام نداولها بين الناس لئلا يغترون وليعلم الله الذين آمنوا . والثاني : أن تكون زائدة ، وتقديره : وتلك الأيام نداولها بين

(١) الكهف : من آية ٢٦ .

(٢) (البيان) ٢ : ١٠٦ .

(٣) النساء : من آية ٦٥ .

(٤) (البيان) ١ : ٢٥٨ .

(٥) آل عمران : من آية ١٤٠ .

الناس ليعلم الله . والوجه الأول أوجه الوجهين « (١) ويرجع ما يذهب إليه في « الواو » في نظائر هذا الأسلوب القرآني الكريم من أصالة أنه كان يذكرها في مواطن أخرى غير مشير إلى الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) (٢)

حيث قال : « الواو » عاطفة (لتكملوا العدة) على محذوف مقدر ، والتقدير : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ليسهل عليكم وتكملوا العدة ، فحذف المعطوف عليه ، وهو كثير في كلامهم « (٣) . أو يذكرها مشيراً إلى الزيادة مضعفاً ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) (٤)

حيث قال : « (ولاحل لكم) معطوف على فعل مقدر ، وتقديره : لا بين لكم ولاحل . وقيل : « الواو » زائدة . وأجاز زيادة « الواو » الكوفيون ، وأباه البصريون « (٥) .

وقد يضيف إلى ذلك الإحالة على كتابه « الإنصاف » كما صنع في قوله تعالى :

(وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) (٦)

حيث عرض فيه عند المسألة « ٦٤ » لخلاف الكوفيين والبصريين حول

(١) (البيان) ١: ٢٢٢. وانظر كذا: ١: ٢٨٦ - ٢٨٧ و ٢: ٢٢٧.

(٢) البقرة: من آية ١٨٥.

(٣) (البيان) ١: ١٤٥. وانظر كذا: ١: ٣٢٣.

(٤) آل عمران: من آية ٥٠.

(٥) (البيان) ١: ٢٠٥.

(٦) الانعام: من آية ٧٥. وانظر: (البيان) ١: ٣٢٨.

جواز أن تجيء « واو » العطف زائدة ، وبين حجج كل ، وكان مما احتج به الكوفيون على زيادة « الواو » قوله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَهِيَ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) (١)

لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : (حتى إذا جاؤها) .

وقوله تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ

يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿٦٦﴾
وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ) (٢)

لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : (حتى إذا فتحت) .

وقوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ أُنشِقَّتْ ﴿١﴾ وَأُذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُفَّتْ ﴿٢﴾

وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَكُلَّتْ ﴿٤﴾

وَأُذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُفَّتْ) (٣)

والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إذا » . وكان رد البصريين عليهم في ذلك من حيث إن « الواو » حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته ، وخرجوا جميع شواهد الكوفيين على زيادة « الواو » بأنها أصلية عاطفة ، والجواب محنوف^(٤) . وقد اختار ابن الأنباري في « البيان » أن يكون الجواب

(١) الزمر : من آية ٧٣ .

(٢) الأنبياء : ٩٦ ، ومن آية ٩٧ .

(٣) الانشقاق : ١ - ٥ .

(٤) انظر : (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)

٢ : ٤٥٦ - ٤٦٠ . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .

محنوفاً في آية الزمر وفاقاً للبصريين وجعله أوجه الأوجه^(١) . فيما اكتفى بعرض الآراء في آية الأنبياء بون اختيار^(٢) ، وكذا في آية الانشقاق^(٣) .

ونشير أخيراً إلى أنه عرض في « الإنصاف » لخلاف الكوفيين والبصريين في المسألة « ٨٩ » حول القول في « إن » الواقعة بعد « ما » أنافية مؤكدة أم زائدة ؟^(٤) . وكذا عرض لما نكره البصريون من زيادة « اللام » و « الباء » في بعض الآيات لأنهما لا تتعلقان بشيء^(٥) .

وهكذا ، فإن ابن الأنباري يمثل حلقة في دائرة القائلين بالزيادة ، إلا أن الزائد عنده - حسب كلامه - ما كان دخوله كخروجه ، ورجح هذا التعريف عندي بما كان يتخذه من نظر في بعض الآيات ؛ إذ يذكر الزيادة في مقابل وضعه للحرف معني ، وكأن الزيادة عنده تعني عدم الإفادة . وكان من طرائقه في القول بالزيادة ؛ رده القول بأصالة حرف ما لأنه خلاف قول الأكثرين ولأن الحرف يزداد في كلامهم كثيراً ، أو قوله : إن زيادة الحرف أكثر من زيادة الاسم ، أو تحسينه الزيادة في التقديم أكثر من غيره ، أو في الفاعل أكثر من المفعول ، وقد يخالف فيرشح الأصالة على الزيادة ؛ فيذكر أن حذف الخبر أكثر من زيادة الحرف ، أو يقول بأنه لا يمكن دعوى زيادة الحرف موطن الشاهد ، أو لا يحسن أن يزداد الحرف في مثل هذا الموضع ، أو يعطل لدخول الحرف الذي قيل بزيادته ، أو يجعل الأوجه كون الحرف أصلياً . إلى آخر ما عرضنا من أصول كان يعتبرها - رحمه الله - في القول بالزيادة أو خلافها .

(١) انظر : ٢ : ٢٢٧ .

(٢) انظر : ٢ : ١٦٦ .

(٣) انظر : ٢ : ٥٠٣ .

(٤) انظر : ٢ : ٦٣٦ - ٦٤٠ .

(٥) انظر : ١ : ٢٨٣ .

العُكْبَرِيُّ :

أبو البقاء عبد الله بن الحسين « ت : ٦١٦ هـ » ، له مؤلفات في النحو والقراءات واللغة والأدب ، أبرزها مؤلفه : « التبيان في إعراب القرآن » وقد اقتصر فيه - كما ذكر في مقدمته - « على نكر الإعراب ، ووجوه القراءات » (١)

والعكبري من العلماء الذين اتسع القول لديهم بالزيادة على نحو كبير ، والزائد عنده - كما فهم من كلامه - غير متعلق بشيء ، أي ليس له محل من الإعراب ، كما ذكر في قوله تعالى :

(وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) (٢)

« و « الباء » في الخبر زائدة للتوكيد غير متعلقة بشيء ؛ وهكذا كل حرف جر زائد في المبتدأ أو الخبر ، أو الفاعل » (٣)

وقد ترامت كلمة الزيادة في مؤلفه بصورة لافتة للنظر من غير بيان الفائدة (٤) إلا في مواطن قليلة جداً جعلها مفيدة التوكيد (٥) . ومنها الآية السابقة . وقد تابع الأخفش في اتساع القول لديه بزيادة « مِنْ » في الواجب ، فنجده يذكر كثيراً أن « مِنْ » زائدة على رأي الأخفش . وإن ذكر

(١) (التبيان في إعراب القرآن) ٢:١ ، تحقيق : علي محمد الجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٢) البقرة : من آية ٨ .

(٣) (التبيان) ٢٥:١ .

(٤) انظر على سبيل المثال : ٤٦٤:١ ، ٤٨٠ ، ٤٩٢ ، ٥٠٦ ، ٥١٧ ، ٥٤٦ ،

و ٦٧٩ : ٢ ، ١٠٣٠ .

(٥) انظر على سبيل المثال : ١٠ : ١ ، ٤٣ ، ٨٣٦ : ٢ .

وجهاً أو وجوداً للحرف على الاصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَأَخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ^ط) (١)

حيث قال : « يجوز أن يكون « مِنْ » للتبعيض ؛ أي بعض مقام إبراهيم صلى . ويجوز أن تكون « مِنْ » بمعنى « في » . ويجوز أن تكون زائدة على قول الأخفش ، (٢) .

وقوله تعالى :

(وَلَنْبَلُوَنَكُمْ يَتَىٰٓ ۖ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ
وَالْأَنْفُسِ وَالشَّرَابِ) (٣)

حيث قال : « (من الاموال) : في موضع نصب صفة لحنوف تقديره : ونقص شيئاً من الاموال ؛ لأن النقص مصدر نَقَصْتُ ، وهو متعدٍ إلى مفعول وقد حُذِفَ المفعول . ويجوز عند الأخفش أن تكون « مِنْ » زائدة . ويجوز أن تكون « مِنْ » صفة لـ (نقص) ، وتكون لابتداء الغاية ؛ أي : نقص ناشيء من الاموال ، (٤) . وغيره كثير (٥) .

وأشير إلى آية أشكل عندي موقف الشيخ منها ، وهو قوله تعالى :

(وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) (٦)

(١) البقرة : من آية ١٢٥ .

(٢) (التبيان) ١ : ١١٣ .

(٣) البقرة : من آية ١٥٥ .

(٤) (التبيان) ١ : ١٢٩ .

(٥) انظر على سبيل المثال : ١ : ١٣٣ ، و ١٣٨ ، و ١٤٠ ، و ٢٨٦ ، و ٣٩٢ ، و ٦٩٧ : ٢ .

٦٩٨ - ٧٦٤ - ٧٦٥ ، و ٨٤٦ ، و ٩٠٥ ، و ١٠٤٥ ، و ١٠٨٢ .

(٦) المائدة : من آية ٦ .

حيث قال : « الباء » زائدة . وقال من لا خبرة له بالعربية : « الباء » في مثل هذا للتبعيض ؛ وليس بشيء يعرفه أهل النحو . ووجه دخولها أنها تدل على إصاق المسح بالرأس ^(١) .

ومؤدى هذا : أن « الباء » زائدة ، أي ليس لها متعلق وليس لها محل من الإعراب ، والزائد معناه التوكيد بإجماع القائلين بالزيادة ، فكيف يكون معناها هنا إصاق المسح بالرأس ؟ ، والإصاق معنى أصلي في « الباء » بل وإليه يرجع جميع معاني « الباء » ، ولا يكون هذا الوجه عندنا إلا على أن الحرف أصلي مفيد للإصاق . والله أعلم .

وقد كان من نهج الشيخ عرض الآراء بالأصالة والزيادة دون اختيار ، وهو مما تكاثر في مؤلفه ^(٢) ، ولم أجد تفسيراً لذلك سوى أن يكون غرضه - رحمه الله - عرض الآراء وبيان ما أثارته من نقاش واختلاف . وقد يضيف إلى ذلك فيذكر أن لكلا الوجهين الأصالة والزيادة معنى ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَكَيْلًا تَحْزَنُوا) (٣)

« قيل : « لا » زائدة ؛ لأن المعنى أنه غمهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم مواقعهم . وقيل : ليست زائدة ؛ والمعنى على نفي الحزن عنهم بالتوبة ^(٤) .

(١) (التبيان) ١ : ٤٢٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال : (التبيان) ١ : ٣٤٩ ، و ٣٦٩ ، و ٥٣٠ ، و ٦٧٢ ، و ٦٨٤ ، و ١٠٠٧ ، و ١٢٥٣ ، و ١٢٧٨ ، و ١٢٩٥ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٣ .

(٤) (التبيان) ١ : ٣٠٢ .

وقوله تعالى :

(اِنَّا لَنَعْلَمُ اَهْلَ الْكِتَابِ) (١)

« لا » زائدة ، والمعنى : ليعلم أهل الكتاب عجزهم . وقيل : ليست زائدة ، والمعنى : لنلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين . والله أعلم « (٢) . وإن بدا ميله هنا إلى الأصالة لأنه نقل الرأي الآخر مضعوفاً قائلاً والله أعلم . ومن طرائقه في إثبات الأصالة للحرف ، أنه لا يجوز الزيادة ، لأنها تغير المعنى ، ثم يسوغ للزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) (٣)

حيث قال : « في الكلام حذف ، تقديره : له فيها رزقٌ من كل ، أو ثمراتٌ من كل أنواع الثمرات . ولا يجوز أن يكون « مِنْ » مبتدأ وما قبله الخبر : لأنَّ المبتدأ لا يكون جاراً ومجروراً إلا إذا كان حرف الجر زائداً ، ولا فاعلاً : لأنَّ حرف الجر لا يكون فاعلاً ، ولكن يجوز أن يكون صفة لمحذوف ولا يجوز أن تكون « مِنْ » زائدة على قول سيبويه ، ولا على قول الأخفش : لأن المعنى يصير : له فيها كل الثمرات ، وليس الأمر على هذا إلا أن يراد به ها هنا الكثرة لا الاستيعاب فيجوز عند الأخفش ، لأنه يجوز زيادة « مِنْ » في الواجب « (٤) .

أو أنه يضعف الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (٥)

(١) الحديد : من آية ٢٩ .

(٢) التبيان ٢ : ١٢١١ .

(٣) البقرة : من آية ٢٦٦ .

(٤) التبيان (١ : ٢١٧) .

(٥) آل عمران : من آية ١٧٩ .

حيث قال : « خبر كان محنوف تقديره : ما كان الله مُريداً لأن يذر . ولا يجوز أن يكون الخبر (ليذر) : لأن الفعل بعد « اللام » ينتصب بأن ، فيصير التقدير : ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه ، وخبر كان هو اسمها في المعنى ، وليس الترك هو الله تعالى . وقال الكوفيون : « اللام » زائدة ، والخبر هو الفعل ؛ وهذا ضعيف ، لأن ما بعدها قد انتصب ؛ فإن كان النصب به اللام نفسها فليست زائدة ، وإن كان النصب بـ « أن » فسد لما ذكرنا « (١) .
وقوله تعالى :

(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ) (٢)

حيث قال : « (إنهم لا يعجزون) : أي لا تحسبوا ذلك لهذا . والثاني : أنه متعلق بتحسب ، إما مفعول ، أو بدل من (سبقوا) ، وعلى كلا الوجهين تكون « لا » زائدة ، وهو ضعيف لوجهين : أحدهما : زيادة « لا » والثاني : أن مفعول حسبت إذا كان جملة وكان مفعولاً ثانياً كانت فيه (إن) مكسورة ؛ لأنه موضع مبتدأ وخبر « (٣) .

أو أنه يذكر وجهاً للإصالة ، ويجعله أقوى في المعنى ، ثم يضعفه شيئاً من حيث الإعراب ، كما صنع في قوله تعالى :

(بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (٤)

حيث قال : « (فقليلاً) : منصوب صفة لمصدر محنوف ، و « ما » زائدة ، أي : فإيماناً قليلاً يؤمنون . وقيل : صفة لظرف ؛ أي : فرماناً قليلاً

(١) (التبيان) ١ : ٢١٤ .

(٢) (الأنفال) : ٥٩ .

(٣) (التبيان) ٢ : ٦٣٠ .

(٤) البقرة : من آية ٨٨ .

يؤمنون : ولا يجوز أن تكون « ما » مصدرية . لأن (قليلاً) لا يبقى له ناصب
وقيل : « ما » نافية : أي : فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً ، ومثله :

(قَلِيلًا مَا تَسْكُرُونَ) (١) و (قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ) (٢)

وهذا أقوى في المعنى : وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدّم معمول ما
في حيز « ما » عليها (٣)

أو أنه يذكر للحرف وجهاً من الأصالة حملاً على المعنى ، كما صنع في
قوله تعالى :

(وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أذَاعُوا بِهِ) (٤)

حيث قال : « يقال : ذاع الأمر يذيع ، و « الباء » زائدة ، أي :
أذاعوه . وقيل : حُمِلَ على معنى : تحدثوا به » (٥) . يريد التضمين

وقوله تعالى :

(وَهَزِيءٌ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ) (٦)

حيث قال : « « الباء » زائدة : أي أميلي إليك . وقيل : هي محمولة
على المعنى ، والتقدير : هزِيءُ الثمرة بالجذع ، أي انفضي . وقيل : التقدير :
وهزِيءُ إليك رطباً جنيئاً كائنًا بجذع النخلة : فـ « الباء » على هذا حال » (٧)

(١) الأعراف : من آية ١٠ .

(٢) الأعراف : من آية ٣ .

(٣) (التبيان) ١ ٩٠ .

(٤) النساء : من آية ٨٣ .

(٥) (التبيان) ١ ٣٧٦ .

(٦) مريم : من آية ٢٥ .

(٧) (التبيان) ٢ ٨٧١ .

وقوله تعالى :

(قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَوْفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) (١)

حيث قال : « و اللام « زائدة : أي رَدِّفكم . ويجوز ألا تكون زائدة ، ويحمل الفعل على معنى : بنا لكم ، أو قَرَّب من أجلكم ، والفاعل (بَعْضُ) » (٢).

وقوله تعالى :

(عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا) (٣)

حيث قال : « قيل « الباء « زائدة . وقيل : هي بمعنى « مِنْ » . وقيل : هو حال : أي يشرب ممزوجاً بها . والأولى أن يكون محمولاً على المعنى : والمعنى : يلتذُّ بها » (٤) .

هذه مجمل آراء العكبري الذي اتسع القول لديه بالزيادة ، والتي لم ترتبط عنده بفائدة إلى حد كبير حسب إشارات ، وهو من العلماء الذين تأثروا بمقولة الأخفش بزيادة « مِنْ » في الواجب فكان كثير الإشارة إلى ذلك ، وإن ذكر وجوهاً أخرى على الأصالة ، إلا أن الغالب على نهجه في الأصالة والزيادة عرض الآراء بون اختيار . وقد تميَّز بطرائق معينة في إثبات أصالة الحرف منها : بيان الأثر المعنوي للحرف ، أو تضعيف زيادته نحواً ، أو الحمل على المعنى .

(١) النمل : ٧٢ .

(٢) (التبيان) ٢ : ١٠١٣ .

(٣) الإنسان : ٦ .

(٤) (التبيان) ٢ : ١٢٥٨ .

ب - علماء حروف المعاني :

وقد اتخذ التأليف في هذا الاتجاه عدة طرائق ؛ فمنها ما أتى فيه ذكر الحروف في طوايا حديثهم عن أصول النحو عموماً إذ لم يفرد مبحث خاص لكل أداة وإنما أتت الحروف متفرقة ككتاب سيبويه - مثلاً - والذي جعلته مدخلاً لدراسة طائفة اللغويين والنحاة . ومنها ما ذهب فيه النحاة إلى دراسة الحروف على صورة جزئية ؛ أي تناول حرف واحد فقط . ومنها ما ذهبوا فيه إلى دراسة الحروف على صورة كلية عامة سواء أكانت مفردة بسيطة أم كانت مركبة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية .. الخ . وسنعرض لما وقع تحت أيدينا من مؤلفات بما يمثل هذه الطرائق .

الزجاجي :

أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق : « ت : ٢٢٧ هـ » من أفضل أهل النحو واللغة والأدب ، له مصنفات هامة ؛ منها : « الجمل » ، و « الأمالي » ، و « الإيضاح فسي علل النحو » ، و « كتاب حروف المعاني والصفات » ، و « كتاب اللامات » . وساقف إزاء هذين الأخيرين باعتبار أنهما يمثلان طريقتين في دراسة حروف المعاني كلية وجزئية .

وأبدأ بـ « كتاب حروف المعاني والصفات » الذي ذكر في مقدمته أنه وضعه جواباً لسؤال سائل أن يضع كتاباً يشرح فيه جميع معاني الحروف^(١) وكان مما أشار إليه زيادة « لا » ، و « ما » ، و « الكاف » ، و « أن » . وفسر الزيادة بالطرح ، وذلك عندما عرض لمعنى « لا » وأنها نفي للمستقبل والحال ،

(١) انظر : (كتاب حروف المعاني والصفات) ١٧ . تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

ونكر أنها تزداد مع اليمين وتطرح^(١) ، كقوله تعالى :

(لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٢)

كما ذكر مصطلح اللغو فيما نقله عن الخليل عندما عرض لـ « مهما » ،
وأنها بمنزلة « ما » في الجزاء ، وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا)^(٣)

على أن « مهما » هي « ما » أدخلت على « ما » لغواً ، كقوله تعالى :

(أَيَا مَا تَدْعُوا)^(٤)

معناه : أيّاً تدعوا ... ونقل تجويز سيبويه أن يكون مةً فضم
إليها « ما »^(٥) .

ونكر مصطلح الحشو والصلة عند حديثه عن « لا » فقال : إن لها
أربعة مواضع : تكون جحداً وعطفاً ونهياً وحشواً وصلة . ومثل لكل بمثل عدا
الحشو ، ولم يعرض له بكلمة واحدة . وقال عن كونها صلة : فقولك : ما رأيت
زيداً ولا عمراً ، وإنما تريد : زيداً وعمراً^(٦) . فلم يُعرفها وإنما أسقط « لا »
عند تقدير المعنى ، ولعل هذا يفسر في ضوء طرحها وإلقائها ، مع ملاحظة أنه
لم ينظر بآية قرآنية هنا . ولعل الحشو والصلة عنده واحد بدليل أنه لم يمثل
للحشو ، وبدليل أنه ذكر لـ « لا » أربعة مواضع وفسرها بخمس .

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢٣ .

(٢) القيامة : ١ .

(٣) الأعراف : من آية ١٣٢ .

(٤) الإسراء : من آية ١١٠ .

(٥) انظر (كتاب حروف المعاني والصفات) ٢٤ .

(٦) انظر (المصدر السابق) ٤٣ .

كما ذكر مصطلح الزيادة عند حديثه عن « الكاف » ، وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (١)

على أن المعنى : ليس مثله شيء (٢) . بإسقاط « الكاف » .

وكذا عند حديثه عن « ما » وأنها « تكون زائدة في موضعين : أحد الموضعين لا يخل فيه بإعراب ولا معنى ، كقوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ) (٣)

وقوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ) (٤)

والموضع الآخر تغيير الإعراب ، كقولك : إن زيدا قائمٌ ، ثم تقول : إنما زيدٌ قائمٌ ، فتغير الإعراب بدخولها (٥) . وعليه فالزائد عنده هنا نوعان : نوع منه ليس له أثر في الإعراب ولا المعنى . ونوع آخر له أثر في الإعراب فقط .

كما أشار إلى الزيادة عند حديثه عن « أن » ، وضرب مثلاً بقولك : لما أن جاء زيد أحسنت إليه (٦) من غير ذكر أية قرآنية .

وقد ذكر في « كتاب اللامات » مقدمة أشار فيها إلى أنه « كتاب

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) انظر : (كتاب حروف المعاني والصفات) ٤٨ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ .

(٥) (كتاب حروف المعاني والصفات) ٦٠ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٦٣ .

مختصر في نكر اللامات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل ومعانيها وتصرفها والاحتجاج لكل موقع من مواقعها ، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف « (١) .

ولم نجده يفرد مبحثاً أو باباً خاصاً للام المسماة زائدة ، وإنما وجدنا بعض إشارات تسوغ لوجود « اللام » أو ما يقابلها دونما لح إلى زيادة ، كصنيعه عندما تحدث في باب عن : « اللام » التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعولها ، وقد يجوز حذفها ، وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) (٢)

فقال : « تقديره : رديكم ، والمعنى واحد ، وأهل التفسير يقولون معناه : دنا لكم . وهذا ليس بمقيس ، أعني إدخال هذه « اللام » بين المفعول والفعل ، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها . ألا ترى أنه غير جائز أن يقال : ضربت لزيد ، وأكرمت لعمر ، وأنت تريد : ضربت زيدا ، وأكرمت عمراً . ومهما ثبتت به رواية صحيحة ألحق به « (٣) . ومؤدى كلامه أن « اللام » يجوز حذفها بدليل قوله : والمعنى واحد ، إلا أن ميله إلى عدم حذفها وبالتالي أصالتها يرجح عندها دليل ما نقله عن المفسرين من أن الفعل على التضمين ، وأن إدخال « اللام » إنما مما سمع وحفظ لا ما قيس عليه ، فحذفها مما سمع وليس بلازم .

وكصنيعه عند حديثه في باب لام إن ، وأنها تدخل مؤكدة للخبر ،

(١) (كتاب اللامات) ٣١ . تحقيق : مازن المبارك ، ط ٢ ، دار الفكر للطباعة

والتوزيع والنشر ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٢) النمل : من آية ٧٢ .

(٣) (كتاب اللامات) ١٤٧ .

كما تدخل إن مؤكدة للجملة على مذهب سيبويه . وقد قاده هذا للحديث عن « الباء » في خبر « ما » و « ليس » وهي موضع زيادة عند بعض العلماء ، ونقل قول الفراء في ذلك ، وخلصته أن « إن » بإزاء « ما » ، و « اللام » بإزاء « الباء » . ثم نقل ما اعترض في هذا الموضع « فقيل : وأي فائدة في إدخال « الباء » في خبر « ما » و « ليس » في قولك : ما زيد بقائم ، وما عبدالله بقائم ؟ ونحو قوله :

(أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (١)

(وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا) (٢)

و (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي) (٣)

وما الفائدة في إدخال « الباء » ها هنا ؟ فكان جواب النحويين كلهم في ذلك أن قالوا : أُدْخِلْتَ « الباء » في الخبر مُشَدِّدَةً لِلنَّفْيِ مُؤَكِّدَةً لَهُ . وقال الزجاج : هذا قولٌ جيد ، والذي عندي فيه أن « الباء » تُؤَدِّنُ بِالنَّفْيِ ، وَتُعَلِّمُ أَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ مَنْفِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ السَّمَاعُ إِذَا قِيلَ لَهُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، آخَرَ الْكَلَامِ بُونَ أَوَّلِهِ لِإِعْقَالِهِ عَنْهُ وَشُغْلِ قَلْبِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يظنَّ مُحَقَّقًا مِنْ قَوْلِهِمْ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَأَمْسَى زَيْدٌ قَائِمًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قِيلَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، فَسَمِعَ بِقَائِمٍ ، عَلِمَ أَنَّ الْكَلَامَ مَنْفِيٌّ لَا مُحَالَةَ ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ « الْبَاءِ » ، وَجُعِلَتْ « اللَّامُ » بِإِزَائِهَا فِي التَّحْقِيقِ (٤) . وقد شاعت عبارته وما رآه من تعليل عند من بعده ، والمهم أن « الباء » التي قيل بزيادتها هنا أصلية عند النحويين ومعناها

(١) الزمر : من آية ٣٦ .

(٢) يوسف : من آية ١٧ .

(٣) إبراهيم : من آية ٢٢ .

(٤) (كتاب اللامات) ٧٢ - ٧٣ .

تشديد النفي والتأكيد له وأنها بإزاء « اللام » ، « واللام » أصلية ولا يقاس زائد على أصلي وإنما أصلي على أصلي . وقد كرر هذا المعنى بعد فإشار إلى مذهب سيبويه والبصريين من جواز دخول « اللام » في الخبر وخروجها ، وأنها زيادة في التوكيد ، والزيادة في التوكيد جائز أن يؤتى بها وجائز ألا يؤتى بها ، فإذا أتى بها كان أشد للتوكيد وأبلغ ، وإذا لم يؤت بها كان في « إن » كفاية^(١) . وهذا متسق مع ما يذهب إليه البلاغيون في أضرب الخبر . ثم نقل مذهب الفراء في ذلك « وهو مولدٌ من هذا المذهب ، فليس دخولها وخروجها سواءً ؛ لأن الكلام عنده ، يقع جواباً للنفي ؛ فقولك : إن زيدا قائمٌ ، جواب من قال : ما زيد قائماً ، وقولك : إن زيدا لقائم ، جواب من قال : ما زيد بقائم ، وقد مضى شرح هذا فيما مضى من الباب . وإنما قلنا إن هذا المذهب مأخوذٌ من مذهب سيبويه ؛ لأن قولك : ما زيد بقائم أشدُّ توكيداً للنفي من قولك : ما زيد قائماً ، فكذاك دخول « اللام » في الجواب وخروجها^(٢) . ونقله هذا عن سيبويه والبصريين والفراء يثبت أصالة « الباء » في خبر « ما » و « ليس » قياساً على أصالة « اللام » في خبر إن . وعدم مجيء « الباء » ، أو « اللام » خاضعٌ لرغبة المتكلم في تأكيد كلامه أكثر أو العكس .

وقد أشار إلى زيادة « إن » عند حديثه عن اللام التي تلزم « إن » فبين أنواعها ؛ ومنها : أن « تكون زائدة . كما تقول : لما إن جاء زيدٌ أحسنن إليه ، والمعنى : لما جاء زيد ، و « إن » زائدة^(٣) . وقد استصوب المحقق أن تكون « أن » لا « إن » ؛ لأن « أن » المفتوحة هي التي ذكر العلماء زيادتها بعد « لما » ، ولعله سهو من المصنف .

(١) انظر : (المصدر السابق) ٧٦ .

(٢) (المصدر السابق) ٧٦ .

(٣) (المصدر السابق) ١١٢ .

هذا مجمل قول الزّجاجي في الزيادة والأصالة في كتابيه « كتاب حروف المعاني والصفات » و « كتاب اللامات » ، و خلاصته أنه ذكر في الأول الزيادة وفسرها بالطرح أو عدم الإخلال بالإعراب والمعنى ، أو تغيير الإعراب ، ومعناه أن دخول الحرف كخروجه لا يؤثر إعراباً ولا معنىً أو يغير الإعراب فقط ولا يؤثر معنىً ، كما ذكر مصطلح اللغو فيما نقل عن الخليل ، والحشو من غير تعريف له أو تنظير بمثال . والصلة من غير تعريف أيضاً وإن ذكر مثلاً أسقط الحرف منه عند بيان المعنى فيما سوّغ في الثاني لهلام قال بعض العلماء بزيادتها حملاً على التضمنين ، وعلى أن المسألة خاضعة للسمع في ذلك ، كما سوّغ لمجيء « الباء » في خبر « ما » و « ليس » وأنها بحذاء « اللام » في خبر « إن » ، ومعناه أنها أصلية خلافاً لما نقله بعض العلماء فيها من زيادة ، وكانت حجة في ذلك كلام سيويوه والبصريين والزّجاج والفراء

الرهائسي :

أبو الحسن علي بن عيسى « ت : ٢٨٤ هـ » ، له آثار عديدة في التفسير والبلاغة وعلوم العربية ، منها مصنفه : « كتاب معاني الحروف » الذي بدأه بالحروف الأحادية ، ثم الثنائية ، ثم الثلاثية فالرباعية ، ومنهجه فيه أنه يعرض لذكر الحرف أعامل هو أم هامل ؟ ثم يبين استعمالاته المختلفة بناء على ما ذكره النحاة في ذلك . ومما أشار إليه زيادة « الباء » ، و « الفاء » ، و « الكاف » ، و « الواو » ، و « إن » ، و « لا » ، و « ما » ، و « من » ، و « أن » . والمصطلح الذي تردد عنده الزيادة ، وهي ترتبط بالتوكيد في مواطن محدودة ، كما في قوله تعالى :

(وَكُنْ بِاللهِ شَهِيداً) (١)

قال : « والمعنى : كفى الله ، ولكن « الباء » دخلت للتوكيد » (٢) .
وقوله تعالى :

(إِنَّمَا أَمْرٌ أَهْلِ الْكِتَابِ) (٣)

قال : « وقد زيدت توكيداً » (٤) يريد « لا » .
وقوله تعالى :

(وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا) (٥)

(١) النساء : من آية ٧٩ .

(٢) (كتاب معاني الحروف) ٢٧ ، تحقيق : د . عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ط ٢ ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(٣) الحديد : من آية ٢٩ .

(٤) (كتاب معاني الحروف) ٨٤ .

(٥) العنكبوت : من آية ٢٣ .

قال : « أَنْ » الزائدة نحو : لما أن جئتني أكرمتك . المعنى : لما جئتني أكرمتك ، إلا أنك أتيت بأن للتوكيد ، ونظراً بالآية ، وقال : إنها بمعنى : لما جاءت رسلنا (١) . مقدراً إسقاط « أن » ، إلا أنها مفيدة التوكيد . وقد عجبت لأنه ذكر الآية في موطن آخر وجعل « أن » بعد « لما » زائدة فقط (٢) ، وفي موطن ثالث زائدة دخولها كخروجها (٣) . وكأن الزائد هنا دخوله كخروجه .

وقد تكرر هذا المصطلح عنده مرة أخرى عند حديثه عن « اللام » الزائدة التي دخولها كخروجها ، نحو قوله :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنَعَنِي

فكيف ومن عطائكِ جُلُّ مالي ؟

أراد : ما أغفلت شكرك ، فزاد « اللام » (٤) . وإن لم ينظر بآية قرآنية .

كما ذكر مصطلح اللغو عند حديثه عن زيادة « ما » ، « وذلك نحو

قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمْتَهُم مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ) (٥)

أي : فبرحمة . ومثله :

(فِيمَا نَقَضْتَهُمْ مِّتَقَهُمْ) (٦) .

(١) انظر : (كتاب معاني الحروف) ١٦٣ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٧٣ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١٣٣ .

(٤) (المصدر السابق) ١٤١ - ١٤٢ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٦) النساء : من آية ١٥٥ .

أي : فبنقضهم (١) . ولعله متابع سيبويه في المصطلح ، ولعل اللغو عنده معناه عدم الأثر الإعرابي ، لأنه ذكر بعد ذلك أن قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٢)

« ففيه قولان : أحدهما : أن « ما » لغو ، والتقدير : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً بعوضة . والثاني : أن « ما » نكرة ، و (بعوضة) بدلاً منها يسد مسد الوصف » (٣) . ثم ذكر وجهين على رفع (بعوضة) . وهذه المقابلة في جعل « ما » في الوجه الثاني لها محل أو موقع من الإعراب في مقابل اللغو الذي ذكره في الوجه الأول يقوي أن المراد باللغو عنده الإعراب لا المعنى . ثم إن الحرف لما كان له موقع من الإعراب دخل في نسيج العلاقات وارتبط بما قبله وبما بعده وتأثر بهذه العلاقات وتفاعل مع البناء اللغوي ، وهذا بخلاف الحرف الذي ليس كذلك والذي لم يدخل في نسيج التركيب ولم يرتبط بما قبله ولا بما بعده ، وإنما وقف في عمله جامداً لا يتشرب شيئاً مما قبله ولا مما بعده ، وهذا ما يوصف باللغو أو بالطرح أو بالمقحم ، أو كما عبروا . وقد عبر عن هذا اللغو الذي ذكره في آيتي آل عمران والنساء في موطن آخر بأنه صلة ، وقال : أي : بنقضهم ، وفبرحمة من الله (٤) . وكان الصلة عنده تعادل اللغو على ما فهم من كلامه .

ومن منهجه في إثبات الزيادة أنه قد يعرضها قولاً واحداً ، كما صنع

في قوله تعالى :

(١) (كتاب معاني الحروف) ٩٠ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) (كتاب معاني الحروف) ٩٠ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ١٥٥ .

(وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (١)

حيث قال : « والمعنى : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة (٢) » . بإسقاط
« الباء » مع المفعول .

وقوله تعالى :

(مَلَأَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ) (٣)

و (قَدْ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ) (٤)

حيث قال : إن « مِنْ » تكون زائدة في النفي ، أي : ما لكم إله غيره ،
وفما أوجفتم عليه خيلاً (٥) .

أو ينكر الزيادة ، ويعرض وجهاً آخر على الأصالة ثم يجعل فيه بعداً
ولا يرده قاطعاً ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (٦)

حيث نقل عن ابن السراج أن « الباء » « ليست بزائدة ، والتقدير :
كفى والاكْتِفَاءُ بِاللَّهِ ، وهذا التثوير فيه بُعدٌ لقبح حذف الفاعل ؛ ولأن
الاستعمال يدل على خلافه ، قال عبد بنى الحساس :

(١) البقرة : من آية ١٩٥ .

(٢) (كتاب معاني الحروف) ٢٨ .

(٣) الأعراف : من الآيات ٥٩ ، و ٦٥ ، و ٧٣ ، و ٨٥ ؛ وهود : من الآيات ٥٠ ، و
٦١ ، و ٨٤ .

(٤) الحشر : من آية ٦

(٥) انظر . (كتاب معاني الحروف) ٩٧ .

(٦) النساء من آية ٧٩

عميرة ودّع إن تجهزت غادياً

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

فهذا كما تقول : كفى الله ^(١) . ولعل الصواب في تقدير ابن السراج كفى الاكتفاء بالله ، على أن الفعل « كفى » دل على الاكتفاء المحذوف والذي هو فاعل . وعليه فـ « الباء » أصلية وليست داخلة على الفاعل ، وأما رد الرماني لهذا الوجه فيبعد عندنا لأن الحذف مقصد من مقاصد البلاغيين إيجازاً . وأما الاستعمال فإنها طرائق في الإبانة والقياس عليها بعيد ؛ لأن (كفى) في الشعر فعل ماضٍ مراد به الإخبار ، أما الآية فلفظه الخبر ومعناه الأمر .

وقوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (٢)

حيث قال : « والمعنى : ليس مثله شيء . ولا يجوز أن تكون غير زائدة ، لأنه يصير كفراً ، وذلك أنه يكون إثبات مثل ، ونفي التشبيه عن ذلك المثل ، ويصير كأنه قال : ليس مثل مثله شيء . وأجاز محمد بن جرير الطبري أن تكون غير زائدة ، ولكن يكون (مثل) بمعنى ذات على حدّ قولك : مثلك لا يفعل كذا ، أي أنت لا تفعل كذا ، وعلى هذا قوله تعالى :

(فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) (٣)

على قراءة من أضاف ؛ لأنه إنما يجب عليه جزاء نفس ما قتل ، لا

(١) (كتاب معاني الحروف) ٣٧ .

(٢) الشورى : من آية ١١ .

(٣) المائدة : من آية ٩٥ .

جزاء مثل ما قتل ، والمِثْلُ كالمِثْلِ في هذا . ومنه قوله تعالى :

(كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ) (١)

إنما يريد : كمن هو في الظلمات والله أعلم ، فكان التقدير عنده : ليس كذاته شيء ، أي ليس مثل ذاته شيء . وهذا التويل فيه بُعد ؛ لأن المِثْلُ إِنَّمَا يُكْنَى به عن ذات الشيء في الأناسي ؛ لأنَّ بعضهم مثلُ لبعض في بعض الأحوال ، والله تعالى لا مثل له « (٢) . ولم أجد هذا الرأي عند الطبري في تفسيره . ونقول : وإن كُنِّي عن ذات الله بمثل فإن الكلام على النفي : نفي ان يكون كذات الله شيء .

أو يذكر الزيادة ، ثم يعرض وجوهاً أخرى على الأصالة ناقلًا لها مضعفًا ، كما صنع في قوله تعالى :

(جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٣)

حيث قال : « والمعنى : فجزاء سيئة مثلها . وهو قول أبي الحسن . وقد قيل : الخبر محذوف ، و«الباء» في موضع الحال ، وهي متعلقة بمحذوف ، والتقدير : فجزاء سيئة كائنًا بمثلها واجب . وقيل « الباء » تتعلق بنفس (جزاء) ، والخبر محذوف أيضًا « (٤) . ويبيِّن هنا أثر اتساع مذهب الأخفش في القول بزيادة « الباء »

أو يذكر الزيادة على أنها الظاهر من الكلام ، ثم يجوز وجهًا آخر على

(١) الأنعام : من آية ١٢٢

(٢) (كتاب معاني الحروف) ٤٨ - ٤٩

(٣) يونس : من آية ٢٧

(٤) (كتاب معاني الحروف) ٢٨

الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقَبٌ بِكُفْرٍ) (١)

حيث قال : « والمعنى : إن الموت الذي تفرون منه إنه ملاقيكم ؛ لأن الكلام لا وجه للجزاء فيه ؛ لأن الموت فروا منه أو لم يفروا يلاقيهم ، هذا هو الظاهر . ويجوز أن يكون في الكلام معنى الشرط ، كأنهم ظنوا أن الفرار من الموت ينجيهم » (٢) . وكلامه الأخير مستتب من كلام سيبويه عن الخليل في الآية (٣) .

وقد يخالف مسلكه في إثبات الزيادة بعرض آراء العلماء ، وترجيح وجه على الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَا أَقْسِمُ بِبَوْمِ الْقِيَامَةِ) (٤)

حيث قال : « ففيه ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن « لا » زائدة ، كأنه قال : أقسم بيوم القيامة . وهذا القول فيه نظر أيضاً ؛ لأن « لا » لا تزداد أولاً . والثاني : أنها بمعنى ألا ، وفيه نظر أيضاً لأنه لا يعرف له نظير . والثالث : وهو الوجه أن « لا » رد لكلامهم ، وذلك أن القرآن كالشيء الواحد والسورة الواحدة ؛ فيأتي الجواب عما في سورة أخرى ، فكان « لا » رد لما تكرر من إنكار البعث ، ثم قال : (أقسم بيوم القيامة) .

فأعلم الله تعالى أنه يقسم بيوم القيامة ، ولا يقسم بالنفس اللوامة (٥) . والقول الثالث قاله الفراء وارتضاه ولم ينسبه الرمانى له ،

(١) الجمعة : من آية ٨ .

(٢) (كتاب معاني الحروف) ٤٥ .

(٣) انظر : ص ٢٣ - ٢٤ من البحث .

(٤) القيامة : ١ .

(٥) (كتاب معاني الحروف) ٨٤ .

وكذا القول الأول نقله الفراء إلا أنه لم يرتضه^(١) . وكذا لم ينسبه الرماني له .

أو عرض الآراء دون اختيار أو ترجيح ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) (٢)

حيث نقل خلاف العلماء في « واو » (وفتحت) « فذهب المبرد إلى أن

« الواو » زائدة ، والتقدير : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها ، وأنشد :

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى

بنا بطن خبت ذي قفافٍ عققل

قال : والمعنى : فلما أجزنا ساحة الحي انتحى ، و « الواو » زائدة ،

واعتفى الخليل من الآية والقول فيها ، وتكلم على البيت فقال : جواب « لما »

محذوف ، والتقدير : فلما اجتزنا ساحة الحي خلونا ونعمنا ، ويجيء على قوله

أن الجواب في الآية محذوف ، والتقدير : حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها

فازوا ونعموا . وذهب بعض المفسرين إلى أن « الواو » ها هنا تدل على أن

للجنة ثمانية أبواب ، قال : لأن العرب تستعمل « الواو » فيما بعد السبعة ،

واحتج على ذلك بقوله تعالى :

(وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَّخَذُوا لَهُمْ سَبِيلًا) (٣)

وكان علي بن عيسى يصحح هذا القول « (٤) . وما ذكره عن اعتفاء

الخليل من الآية والقول فيها ، وتكلمه على البيت فقط يخالف ما نقله سيبويه

(١) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٠٧ .

(٢) الزمر : من آية ٧٣ .

(٣) الكهف : من آية ٢٢ .

(٤) (كتاب معاني العروف) ٦٣ - ٦٤ . ويريد علي بن عيسى الربيعي .

عن الخليل في الآية من أن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم ، لعلم المخبر لأي شيء وُضع هذا الكلام ^(١) . وأما كونها واو الثمانية فموطن خلاف ؛ لأن « الواو » لم تدخل على العدد ثمانية ، بل وليس في الآية ذكر لعدد .

وبعد فإن الرماني من العلماء الذين اتسع القول لديهم بالزيادة جداً ، والتي ارتبطت بفائدة التوكيد في مواطن محدودة ، وقد تكرر منه تعريف الزائد بأنه ما كان دخوله كخروجه ، وكذا اللغو والذي يعني ضياع لحمة الإعراب فيما نظن ، كما ذكر الصلة والتي تعادل اللغو كما فهم من كلامه . وكان من منهجه في إثبات الزيادة عرضها قولاً واحداً ، أو نكرها وعرض وجه آخر بالأصالة ثم جعله بعيداً أو نقله مضعفاً ، أو ذكر الزيادة على أنها الظاهر من الكلام ، ثم تجويز وجه آخر على الأصالة . وقد خالف ما مضى فرجع الأصالة في موطن واحد فقط فيما وقعت عليه ، أو عرض الآراء نون ترجيح بين الأصالة والزيادة .

(١) انظر : (الكتاب) ٢: ١٠٢ ، وكذا ص ٢٤ من البحث .

ابن جنِّي :

أبو الفتح عثمان بن جنِّي « ت : ٣٩٢ هـ » ، إمام العربية ، له مؤلفات عديدة أهمها : « الخصائص » ، و « سر صناعة الإعراب » ، و « المنصف في شرح تصريف المازني » ، و « المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات » .

وكتابه : « سر صناعة الإعراب » غني بدراسة حروف المباني مما يتصل بعلم التصريف إعلالاً وإبدالاً وزيادة وحذفاً ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه حيث قال : « وليس غرضنا في هذا الكتاب ذكر هذه الحروف مؤلفة ، لأن ذلك كان يقود إلى استيعاب جميع اللغة ، وهذا مما يطول جداً ، وليس عليه عقدنا هذا الكتاب ، وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردة ، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها » (١) . غير أنه عرض - مع ذلك - لحروف المعاني المفردة ، كما سنرى . وقد أخذ عليه ذلك ، وعدُّ من باب الاستطراد ؛ لأنه لا يدخل في موضوع الكتاب ، كحديثه عن « فاء » العطف والإتباع ، و « فاء » العطف بون الاتباع ، و « الفاء » الزائدة ، و « الفاء » في قولهم « خرجت فإذا زيد » ... الخ ، وهذه كلها من موضوعات علم الإعراب ، وعُلِّلَ لمثل هذا الاستطراد على أنه إنما دَرَسَ هذه الأدوات ؛ لأن كلاً منها يتكون من حرف واحد (٢) .

وعليه فإن حديث ابن جنِّي عن حروف المعاني أتى عرضاً خلال بيانه لخواص الحرف المفرد ، وكان مما أشار إليه زيادة « الباء » ، و « الفاء » ، و « الكاف » ، و « اللام » ، و « الواو » حسب ترتيب المعجم . فأما « الباء »

(١) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٥ . دراسة وتحقيق : د. حسن هندايي ، ط ١ ،

دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٢) انظر : مقدمة محقق (سر صناعة الإعراب) ٤٣ - ٤٤ .

فقد عرض فيها ابتداء لمعنى الزيادة ، وأنها ما جيء فيها بالحرف توكيداً للكلام ولم تحدث معنى ، حيث قال : « ومعنى قولي » زيدت « أنها إنما جيء بها توكيداً للكلام ، ولم تحدث معنى ، كما أن « ما » من قول عز اسمه :

(فِيمَا نَقُضِيهِمْ) (١)

و (عَمَّا قَلِيلٍ) (٢)

و (تِمَّا خَطَبْتَهُمْ) (٣)

إنما تقديره : فبنقضهم ، وعن قليل ، ومن خطيئاتهم - وذلك نحو قوله تعالى :

(أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (٤) تقديره : كافياً عبده . وقوله :

(أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) (٥) أي : ألسنت ربكم ؟

(وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا) (٦) أي : مؤمناً لنا .

(وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ) (٧) ، (٨) .

ثم عرض لقوله تعالى :

(١) النساء : من آية ١٥٥ .

(٢) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٣) نوح : من آية ٢٥ .

(٤) الزمر : من آية ٣٦ .

(٥) الأعراف : من آية ١٧٢ .

(٦) يوسف : من آية ١٧ .

(٧) الشعراء : ١١٤ .

(٨) (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٣٣ .

(تَنْبَتُ بِالذُّهْنِ) (١)

فذكر ما ذهب إليه كثير من الناس أن «الباء» فيه زائدة ، وأن تقديره :
تَنْبَتُ الذُّهْنَ . وهو عند حذاق أصحابه على غير وجه الزيادة وأن تأويله عندهم
- والله أعلم - تَنْبَتُ ما تنبته والذُّهْنَ فيها ، كما تقول : خرج زيد بثيابه ، أي
وثيابه عليه ، وركب الأمير بسيفه ، أي : وسيفه معه (٢) . يريد المصاحبة
والملازمة . ثم عرض لقوله تعالى :

(وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (٣)

وأن تقديره - والله أعلم - ولا تلقوا أيديكم . وأن هذا واسع عنهم
جداً (٤) . ويبدو ميله هنا إلى أصلاتها . ثم عَقَّبَ بأنَّ ما مضى فيه زيادة
«الباء» مع الفضلة أي : المفعول ، وفيه معظم زيادة «الباء» (٥) . ثم أشار إلى
زيادتها مع أحد جزأي الجملة التي لا تنعقد مستقلة إلا به ، وذلك على ثلاثة
أضرب ؛ أحدها : المبتدأ ، والآخر الخبر ، والآخر الفاعل . وضرب لزيادتها في
خبر المبتدأ بقوله تعالى :

(جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَاتٍ مِثْلَهَا) (٦)

ونقل ما ذكره أبو الحسن من زيادتها ، وأن التقدير عنده : جزاء سيئة
مثلها ، مستدلاً بقوله تعالى :

(١) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٢) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٣٤ .

(٣) البقرة : من آية ١٩٥ .

(٤) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٣٦ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٣٧ .

(٦) يونس : من آية ٢٧ .

(وَحَزْرًا وَسَيِّئَةً مِّثْلَهَا) (١)

وعقب على ذلك بأنه مذهب حسنٌ واستدلالٌ صحيحٌ ، إلا أن الآية قد تحتمل ، مع صحة هذا القول ، تأويلين آخرين تكون بهما « الباء » أصلية ؛ أحدها : أن تكون « الباء » مع ما بعدها هو الخبر ، فكأنه قال : جزاء سيئة كائن بمثلها . والآخر : أن تكون « الباء » متعلقة بنفس الجزاء ، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، كأنه قال : (جزاء سيئة بمثلها) كائن أو واقع (٢) . ولعل فيما ذكره من تأويلين آخرين يرجع قوله بأصالتها على صحة استدلال أبي الحسن فيما يراه . وضرب لزيادتها في الفاعل بقوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِنَا حَسِينٍ) (٣)

وأنه إنما هو : كفى الله ، وذكر إجازة أبي بكر محمد بن السري أن كفى بالله ، تقديره : كفى اكتفاؤك بالله ، وضعفه لأن « الباء » على هذا متعلقة بمصدر محذوف ، وهو الاكتفاء ، ومحال حذف الموصول وتبقيته صلته ، وإنما حسنه عنده أنه قد ذكر « كفى » فدل على « الاكتفاء » لأنه من لفظه ، فكان بعض الاسم مضمراً وبعضه مظهراً . واختار أن يكون القول في ذلك قول سيبويه : إنه يريد : كفى الله (٤) .

وأما « الفاء » فنذكر أنها « إذا وقعت في أوائل الكلام غير مبنية من أصلها ، فإنها في الكلام على ثلاثة أضرب : ضرب تكون فيه للعطف والإتباع جميعاً ، وضرب تكون فيه للإتباع مجرداً من العطف ، وضرب تكون فيه زائدة

(١) الشورى : من آية ٤٠ .

(٢) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٤٠ .

(٣) الأنبياء : من آية ٤٧ .

(٤) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٤١ - ١٤٢ .

دخولها كخروجها ، إلا أن المعنى الذي تختص به وتنسب إليه هو معنى الإتياع ، وما سوى ذلك فعارض غير ملازم لها (١) . وعليه فهو يقرر أن المعنى في « الفاء » هو الإتياع وكل معنى غير ذلك إنما هو راجع إليه بما فيه الزيادة . وقد افترض سؤالاً من قائل : « فإذا كانت « الفاء » في قولنا : « خرجت فإذا زيد » زائدة ، فأجز : « خرجت إذا زيد » ؛ لأن الزائد حكمه أن يمكن طرحه ولا يختل الكلام بذلك ؛ ألا ترى إلى قوله عز اسمه :

(فِيمَا رَحِمْتُم مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ) (٢)

لما كانت « ما » زائدة جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن ، فبرحمة من الله لنت لهم ، وكذلك :

(عَمَّا قَلِيلٍ) (٣)

يجوز في الكلام أن تقول : عن قليل . فالجواب : أن « الفاء » وإن كانت هنا زائدة ، فإنها لازمة لا يسوغ حذفها ، وذلك أن من الزوائد ما يلزم البتة ، وذلك قولهم : « افعله أثراً ما » أي : أول شيء ، فـ « ما » زيادة لا يجوز حذفها ؛ لأن معناه : افعله أثراً مختاراً له معنياً به ، من قولهم : أثرت أن أفعل كذا وكذا (٤) . وكان الزيادة عند الشيخ نوعان ؛ زيادة غير لازمة يسوغ معها حذف الحرف ، وزيادة لازمة لا يسوغ معها حذف الحرف . ثم عرض لبعض آيات ذكر فيها زيادة « الفاء » ، وهي قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَوِّبٌ كَذِبٌ) (٥)

(١) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٥٦ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٤) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦١ .

(٥) الجمعة : من آية ٨ .

ورده بأن « الفاء » إنما دخلت لما في الكلام من معنى الشرط .

وقوله تعالى :

(فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ سُورُوهٗٓ وُبَابٌ) (١)

ونسب زيادة « الفاء » فيها إلى أبي الحسن ، وكذا قوله تعالى :

(أَفَكَمَا جَاءَ كُرْسُوهٗٓ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ) (٢)

وكذا نسب إليه جواز أن تكون حرف عطف . واختار أن تكون غير زائدة ، وأن تكون للإتباع لتعلق ما قبلها بما بعدها . والإتباع عنده - كما فهم من كلامه ، هو الربط . وأخيراً عرض لقوله تعالى : (لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ

يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَغَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) (٣)

ونسب زيادة « فاء » (فلا) إلى أبي الحسن ، وأنه قياس مذهب في كثرة زيادة « الفاء » (٤) . وعلى نهجه في الاستطراد كتب فصلاً وسمه بأنه اعترض الكلام ، وهو فصل قيّم فلسف فيه لنظرية الزيادة والحذف ، ونقله - على طوله - لدقته ولأنه يؤسس أصلاً من أصول العربية في إحكام بناء الكلام ، حيث قال : « اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف ، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة . فأما وجه القياس في امتناع حذفها فمن قبل أن الغرض في الحروف إنما هو الاختصار ؛ ألا ترى

(١) الحديد : من آية ١٣ .

(٢) البقرة : من آية ٨٧ .

(٣) آل عمران : من آية ١٨٨ .

(٤) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦٧ - ٢٦٨ .

أنتك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد نابت « ما » عن « أنفي » ، وإذا قلت : هل قام زيد ؟ فقد نابت « هل » عن « أستفهم » ، ففوق الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار ، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفاً لأفرطت في الإيجاز؛ لأنَّ اختصار المختصر إجحاف به . فهذا وجه . وأما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أن الغرض في الحروف الاختصار كما قدمنا ، فلو ذهبت تزيدها لتقضت الغرض الذي قصدته ؛ لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار ، فاعرف هذا ؛ فإن أبا علي حكاه عن الشيخ أبي بكر (١) رحمهما الله ، وهو نهاية في معناه . ولولا أن في الحرف إذا زيد ضرباً من التوكيد لما جازت زيادته البتة ، كما أنه لولا قوة العلم بمكانه لما جاز حذفه البتة . فإنما جاز فيه الحذف والزيادة من حيث أريتك على ما به من ضعف القياس . وإذا كان الأمر كذلك ، فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زابوا الحرف فقد أرابوا غاية التوكيد ، كما أننا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفاً فقد أرابوا غاية الاختصار ، ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز ، ولا حذف ما وضعه على نهاية الاختصار ، فقد استغني عن حذفه بقوة اختصاره (٢) . وقد كرر هذا المعنى في كتابه : « الخصائص » (٣) . وأبرز ما فيه إجازته زيادة الحرف لضرب من التوكيد .

وأما « الكاف » فقد ذكر أنها قد تكون زائدة مؤكدة ، بمنزلة « الباء » في خبر ليس ، و « ما » ، و « من » وغير ذلك من حروف الجر ، وذلك نحو قوله عز وجل :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٤)

(١) هو : ابن السراج .

(٢) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٣) انظر : ٢ : ٢٧٣ - ٢٨٤ .

(٤) الشورى : من آية ١١ .

حيث قال : « تقديره - واللّه أعلم - ليس مثله شيء ، فلا بدّ من زيادة « الكاف » ليصح المعنى : لأنك إن لم تعتقد ذلك أثبت له - عزّ اسمه - مثلاً فرزعت أنه ليس كالذي هو مثله شيء ، فيفسد هذا من وجهين : أحدهما : ما فيه من إثبات المثل له عزّ اسمه وعلا علواً عظيماً . والآخر : أن الشيء إذا أثبت له مثلاً فهو مثلٌ مثله ؛ لأن الشيء إذا ماثله شيء فهو أيضاً معادل لما ماثله ، ولو كان ذلك كذلك - على فساد اعتقاد معتقده - لما جاز أن يقال : (ليس كمثل شيء) لأنه تعالى مثلٌ مثله ، وهو شيء ؛ لأنه تبارك وتعالى قد سمى نفسه شيئاً بقوله تعالى :

(قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) (١)

وذلك أن « أيّاً » إذا كانت استفهاماً ، فلا يجوز أن يكون جوابها إلا من جنس ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنك لو قال لك قائل : أيّ الطعام أحبُّ إليك ؟ لم يجز أن تقول له : الركوب ، ولا المشي ، ولا نحو ذلك مما ليس من جنس الطعام . فهذا كله يؤكد عندك أن « الكاف » في (كمثل) لا بدّ أن تكون زائدة (٢) . كما أشار إلى زيادة « الكاف » في قوله تعالى :

(أَوْ كَأَلَيْكَ مَرَّةً عَلَى قَرْيَةٍ) (٣)

على ما ذهب إليه أبو الحسن ، وهطف (الذي) على (الذي) من قوله عزّ اسمه :

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ بِرَبِّهِمْ فِي رَبِّهِمْ) (٤)

(١) الأنعام : من آية ١٩ .

(٢) (سر صناعة الإعراب) ٢٩١:١ .

(٣) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٤) البقرة : من آية ٢٥٨ .

وقد نقل فيها وجهاً آخر على الأصالة لا تكون به زائدة وعده وجهاً حسناً ؛ وهو ما أجازهُ أبو علي أن يكون الكلام معطوفاً على المعنى ، وذلك أن معنى قوله : (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه) : أ رأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه ، أو كالذي مرُّ على قرية^(١) . وعليه فـ « الكاف » للتشبيه لا زائدة . وهذا يدل على أنه إن ظهر وجه آخر يكون به الحرف أصلياً أخذ به وحسنه خلاف ما قاله في آية الشورى .

وأما « اللام » فقد أشار إلى زيادتها في قوله تعالى :

(وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ)^(٢)

حيث قال : « ليست « اللام » في (لئن) بجواب القسم ، إنما الجواب (لنذْهَبَنَّ) ، وعليه وقع الحلف ، و « اللام » في (لئن) إنما هي زائدة مؤكدة^(٣) . كما أشار إلى احتمال زيادتها في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْتٍ)^(٤)

حيث قال : « فـ « اللام » في (لقد علموا) لام قسم محذوف مقدر ، ومعناه : والله لقد علموا ، واللام في (لمن اشتراه) لام الابتداء ، و (مَنْ) بمنزلة الذي وتقديره - والله أعلم - والله لقد علموا للذي اشتراه ما له في الآخرة من خلاق .. وهو مذهب سيبويه . وفيه وجه ثانٍ ذهب إليه غيره ، وهو أن تجعل (مَنْ) شرطاً وتجعل « اللام » فيه كالتي تعترض زائدة بين القسم

(١) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٢) الإسراء : من آية ٨٦ .

(٣) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٣٩٦ .

(٤) البقرة : من آية ١٠٢ .

والمقسم عليه ... فيصير التقدير : « والله لقد علموا لنن أحد اشتراه ما له في الآخرة من خلاق » (١).

وأما « الواو » فقد ذكر فيها إجازة البغداديين - يريد الكوفيين - زيادتها في مواضع ، وعقب بما يراه أصحابه من عدم إجازة زيادتها ، وأن أجوبة ما ذكروا من مواضع محنوفة للعلم بها والاعتیاد في مثلها (٢) .

هذه آراء ابن جنى في زيادة الحروف معنى لا مبنئى ، وقد أتى حديثه عنها عرضاً خلال بيانه لخواص الحرف المفرد ، وكان مما أشار إليه زيادة « الباء » ، و « الفاء » ، و « الكاف » ، و « اللام » ، و « الواو » حسب ترتيب المعجم . وأتى حديثه عن زيادة « ما » خلال عرضه لزيادة « الباء » . فأما « الباء » فزيادتها عنده نابعة لما لها من فائدة التوكيد ، ورأيته معها يذكر زيادتها في مواطن ، ثم يرده على ما عليه حدائق أصحابه من غير وجه زيادتها ، أو قوله إن زيادة « الباء » واسع عندهم ، أو تأويله وجوهاً أخرى للحرف على الأصالة ، عدا ما اختاره في أسلوب كفى بالله من أنها زائدة وفقاً لسيبويه . وأما « الفاء » فقد اختار زيادتها وأنها لازمة لا يسوغ حذفها ، وعلل لدخولها في آيات قيل بزيادتها فيها ؛ إما لما في الكلام من معنى الشرط ، أو لأنها للإتباع ، أو قياساً على مذهب الأخفش في كثرة زيادة « الفاء » . ثم قدم تنظيراً لقضية الزيادة والحذف ، وموداها : أن أعدل أحوال الحروف استعمالها غير مزيدة ولا محنوفة ؛ فأما عدم الحذف فلأنها وضعت أصلاً اختصاراً . ولو حذفت لاجتمع اختصار على اختصار ، وأما عدم زيادتها فلأن الغرض من الحروف الاختصار فإذا زدتها فقد ذهب إلى النقيض .

(١) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٣٩٨ - ٣٩٩

(٢) انظر . (المصدر السابق) ٢ : ٦٤٥ - ٦٤٧ .

والمسلك الوسط في ذلك أن الحرف إنما زيد لضرب من التوكيد ، كما حُذِفَ
للغاية في الاختصار . وأما « الكاف » فقد نقل زيادتها في آية الشورى وقوَاه
من حيث المعنى ، فيما رجَّح الأصالة في آية البقرة لاحتمال الحرف وجهاً آخر
من المعنى . وأما « اللام » فأنشأ إلى زيادتها في آيتين ، وإن كانت الزيادة
في الثانية أحد احتمالين . وأما « الواو » فقد نقل خلاف البغداديين
والبصريين حول زيادتها ، وإن بدا ميله إلى اتجاه أصحابه البصريين من
أصالتها . والله أعلم .

الهرودي :

أبو الحسن علي بن محمد « ت : ٤١٥ هـ » ، شهر بمصنفه : « كتاب الأهمية في علم الحروف » الذي تناول فيه كثيراً من الحروف في اللغة العربية . وقد ذكر في مقدمته أنه جمع فيه أبواباً من النحو قد ذكرها متفرقة في كتابه الملقب بالبخائر^(١) .

وكتاب الأهمية على أنه من الكتب الأولى في حروف المعاني ، فقد واكب حركة التأليف في ذلك العصر ، بل وتميز فيها بوقوفه إزاء تعريف المصطلحات التي تتعلق بقضية الزيادة والأصالة - على الأقل - في القرآن الكريم ، وبيان مواقف العلماء في ذلك وتعليل كل ، كما تميز بذلك التنوع الشديد في عرض الشواهد القرآنية المتصلة بموضوعنا والوقوف إزاء ما يبدو من خلاف فيها ، مع ملاحظة أنه لم يتقيد بمذهب كوفي أو بصري فنكر مصطلحات المذهبين . كما وقفت منه على نظرات وفهم دقيق لخصائص العربية في الإبانة وتمييز الأساليب بعضها عن بعض ، وكل ذلك مشير - في ظني - إلى ما تميزت به عقليته من استيعاب التراث النحوي وتصنيفه تصنيفاً دقيقاً ، ولعل ذلك يعود إلى بعض مما أوما إليه في مقدمته .

وهو يُصنّف مع العلماء القائلين بالزيادة في القرآن الكريم لاتساع مذهبه في ذلك ؛ فقد ذكر زيادة « ما » ، و « لا » ، و « أن » ، و « مِن » ، و « الواو » ، و « الفاء » . كما ذكر جميع المصطلحات التي تتعلق بالزيادة ، إلا أنه كرر كثيراً مصطلح الصلة ، كما في قوله تعالى :

(١) انظر (كتاب الأهمية في علم الحروف) ١٩ . تحقيق : عبدالمعين الملوحي ،

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(ثَلَاثَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ) (١)

حيث قال : « معناه : لأن يعلم ، و « لا » صلة ... وإنما جاز الفصل في « لا » ؛ لأنها قد تزداد في الكلام توكيداً ، كقوله عز وجل :

(مَانَعَكَ الْأَتْسَجِدُ) (٢)

والمعنى : ما منعك أن تسجد « (٣) . وعليه فالصلة تقابل الزيادة توكيداً . كما كرر مصطلح الصلة عند بيانه أقسام « ما » : ومنها الصلة ، ومنه قوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ) (٤) ،

(فِيمَا رَحِمْتُمْ مَنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْ لَّهُمْ) (٥) ،

المعنى : فبما نقضتم ميثاقهم ، وبرحمة . و « ما » صلة . وكذلك قوله تعالى :

(مما خطاياهم) (٦) و (أَيَّامًا تَدْعُوا) (٧) ،

(أَيَّامًا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ) (٨) ،

(١) الحديد : من آية ٢٩ .

(٢) الأعراف : من آية ١٢ .

(٣) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٦٦ .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٦) نوح : من آية ٢٥ ، وأشار المحقق إلى أنه أثبتتها هكذا كما جاءت في كلا

المخطوطين ، وأنها قراءة أبي عمرو . انظر : (كتاب الأزهية في علم

الحروف) ٧٨ : حاشية « ٧ » .

(٧) الإسراء : من آية ١١٠ .

(٨) القصص : من آية ٢٨ .

- (۱) . جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ (١) .
 (۲) . قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ (٢) .
 (۳) . وَقَلِيلٌ مَا هُمْ (٣) .
 (۴) . عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصِيبُنَّ نَارًا (٤) .
 (۵) . وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيبَانَةٌ (٥) .
 (۶) . وَمِنْ قَبْلُ مَا قَرَّبْتُمْ فِي يُوسُفَ (٦) .
 (۷) . أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ (٧) .

« ما » صلة في ذلك ، والمعنى : مِنْ خطاياهم ، وأيضاً تدعوا ، وأيُّ الأجلين قضيت ، وقليلٌ هم ، وإن تخافن من قوم خيانة ، ويسمى بعضُ النحويين : « ما » الصلة زائدة ولفوا ، وبعضهم يسميها توكيداً للكلام ، ولا يسميها صلة ولا زائدة ، لئلا يظن ظانٌ أنها دخلت لغير معنى البتة ، وإنما يُعرف أن الحرف صلة زائدة في الكلام بأن حذفه لا يخل بالمعنى ، (٨) . ولم أعرف وجهاً يستقيم به ما ذكره عن بعض النحاة من أن الحرف مفيد توكيد الكلام من وجه ، وأن حذفه لا يخل بالمعنى من وجه آخر ، في ذات الوقت . وإذا

(١) ص : من آية ١١ .

(٢) الحاقة : من آية ٤١ .

(٣) ص : من آية ٢٤ .

(٤) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٥) الأنفال : من آية ٥٨ .

(٦) يوسف : من آية ٨٠ .

(٧) البقرة : من آية ٢٦ .

(٨) (كتاب الأزهية في علم العروف) ٧٨ - ٧٩ .

كان الحرف قد دخل لمعنى ، فكيف لا يكون حذفه مخرلاً بالمعنى الذي دخل لأجله ؟ . والصلة عند الهروي عملها ملغي ، حسيماً قال : « واعلم أن « ما » إذا كانت صلة لم تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها ، كقوله تعالى :

(فِيمَا نَقُضِيهِمْ مَيِّتَةً) (١) .

(فِيمَا رَحِمْتَنَّا مِنَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ) (٢)

خُفِضَ ما بعدها بـ « الباء » الزائدة ؛ لأن « ما » صلة ملغاة (٣) . وعجبت من قوله بـ « الباء » الزائدة ، فكيف يجتمع زائدان متجاوران في لفظة واحدة ، إن صح اجتماعهما ؟

وكرر مصطلح الصلة -أيضاً- عند حديثه عن مواضع « لا » ، ومنها : أن تكون صلة ، ويقال زائدة (٤) . وضرب أمثلة لذلك بقوله « عز وجل :

(مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ) (٥)

معناه : ما منعك أن تسجد ، و« لا » صلة زائدة . وقال :

(وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ) (٦)

معناه : لا تستوي الحسنة والسيئة . وقال :

(إِثْلَاعَهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ) (٧) .

(١) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) (كتاب الألفية في علم الحروف) ٨٢ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ١٤٩ .

(٥) الأعراف : من آية ١٢ .

(٦) فصلت : من آية ٣٤ .

(٧) الحديد : من آية ٢٩ .

معناه : لأن يعلم أهل الكتاب ، و « لا » زائدة ^(١) . وتقديره إسقاط الحرف ، يضيع معه جزء كبير من المعنى ؛ لأنه فسر الصلة الزائدة بأن حذف الحرف لا يخل بالمعنى ، ولا نعلم حرفاً وضع ولم يفد وكان دخوله كخروجه لا يذهب بالمعنى ؟ !

ونكر مصطلح : زائد للتوكيد ، عند حديثه عن مواضع « أن » المفتوحة الخفيفة ، ومنها : « أن تكون زائدة للتوكيد ... وقال الله تعالى :

(وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا) (٢)

قال في موضع آخر : (وَلَمَّا جَاءَتْ) (٣)

وقال : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) (٤)

والمعنى : فلما جاء البشير ^(٥) . والذي أغراه على القول بالزيادة عدم مجيء الحرف « أن » في آية أخرى في نفس السورة ، وإن كان لكل مقام . وكرره عند حديثه عن باب « إمأ » وأنها تكون جزاء بمعنى « إن » وتكون « ما » زائدة للتوكيد ، وضرب لذلك أمثلة بآيات من القرآن الكريم أربع مقدراً إسقاط الحرف عند بيان المعنى ^(٦) . وكئن الزائد للتوكيد دخوله كخروجه يجوز حذفه .

(١) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ١٥١ .

(٢) العنكبوت : من آية ٣٣ .

(٣) العنكبوت : من آية ٣١ .

(٤) يوسف : من آية ٩٦ .

(٥) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٦٨ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ١٤٢ - ١٤٣ .

كما كرر هذا المصطلح عند حديثه عن مواضع « مِنْ » ، وأنها تكون زائدة للتوكيد ، ونظراً بآيات من القرآن الكريم (١)؛ ومما ذكره من الأمثلة الموضوعية : « ما جاعني من رجل » ، والمعنى عنده : أي : رجلٌ . ثُمَّ عاد وحلّ تحليلًا دقيقًا الفرق بين مجيء « مِنْ » ، وعدم مجيئها في مثل هذا الأسلوب - بما ينم عن بصره بفقهِ أساليبِ العربية في الإبانة حيث قال : « واعلم أنك إذا قلت : « ما جاعني مِنْ رجلٍ » فإن فيه فائدة ومعنى زائداً على قولك : « ما جاعني رجلٌ » : وذلك أنك إذا قلت : « ما جاعني رجلٌ » احتمل أن يكون نافيًا لرجلٍ واحدٍ ، وقد جاعك أكثرُ من رجلٍ واحدٍ ، واحتمل أن يكون نافيًا لجميع جنس الرجالِ ، وإذا أدخلت « مِنْ » فقلت : « ما جاعني من رجلٍ » كنتَ نافيًا لجميع الجنس ، فـ « مِنْ » ها هنا توجب استغراق الجنسِ ، وكذلك ما أشبهه » (٢). ويمكن أن يتوجه بكلامه هذا لإثبات أصالة « مِنْ » وأنها أفادت استغراق الجنس لا مجرد التوكيد بزيادتها ، فالفرق في المعنى بين وجودها وجواز سقوطها . كما كرر هذا المصطلح عند حديثه عن مواضع « الفاء » وأنها تكون زائدة للتوكيد في خبر كل شيءٍ يحتاج إلى صلة . وضرب لذلك شواهد بآيات من القرآن الكريم على أن « الفاء » للتوكيد ، ونسب هذا القول لأبي عمر الجرمي وكثيرٍ من النحويين ، ثم نقل عن بعضهم أنها إنما دخلت في خبر « الذي » لشبه الجزاء (٣) . وهذا الأخير مستنبط من كلام سيبويه فراجع .

وذكر مصطلح الإقحام عند حديثه عن مواضع « الواو » ، بقوله : «وتكون مقحمةً - أي زائدةً في الكلام - لو لم تجيء بها لكان الكلام تاماً ،

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢٢٦ .

(٢) (المصدر السابق) ٢٣٠ .

(٣) انظر (المصدر السابق) ٢٤٦ - ٢٤٧ .

كقوله عز وجل :

(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِمْ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ آلِ الْحَبِيبِ)

وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ (١)

المعنى : أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ . فتكون (أوحينا) جواب (فلما) وكذلك قوله :

(فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٥٧﴾ وَتَلَدَيْتَهُ) (٢)

المعنى : ناديناها ، و « الواو » فيه مقحمة . ومثله قوله :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ وَهَبُوا نَسُوا حَتَّىٰ تَوَلَّوْا) (٣)

المعنى : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها ، فتكون : (فتحت) جواب (حتى) ... واعلم أن « الواو » لا تُقَحَّمُ إِلَّا مَعَ « لَمَّا » و « حَتَّىٰ » ولا تُقَحَّمُ مَعَ غيرهما إلا في الشاذ ، كقولهم : « ربنا ولك الحمد » .

المعنى : ربنا لك الحمد ، و « الواو » مقحمة . وقال قتادة : إن جواب الجزاء في قوله عز وجل :

(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٤)

قوله : (أَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَفَّتْ) (٥)

يعني أن « الواو » في قوله : (وأذنت لربها) مقحمة . ومعنى المقحمة أن يكون الحرفُ مذكوراً على نية السقوطِ « (٦) . والحق أن في كلامه هذا جراءة

(١) يوسف : من آية ١٥ .

(٢) الصافات : ١٠٣ ، ومن آية ١٠٤ .

(٣) الزمر : من آية ٧٣ .

(٤) الإنشقاق : ١ .

(٥) الإنشقاق : ٢ ، والأصل مع « الواو » .

(٦) كتاب الأزهية في علم العروف (٢٣٤ ، ٢٣٦ .

ما كانت ينبغي أن تنسب لكلام الله تعالى من حيث وصف حرف فيه بأنه مقحم ، ثم تعريف هذا المقحم بأنه زائد في الكلام لو لم يجيء لكان الكلام تاماً ، وأنه ذكر على نية السقوط .

ويبدو أن هذا الإقحام يقابل الزيادة للتوكيد : لأنه جعل - بعد - من مواضع « الواو » : أن تكون زائدة للتوكيد^(١) ، وساق لذلك شاهداً هو قوله تعالى :

(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) (٢)

ولعل الذي دفعه لجعل الحرف زائداً للتوكيد ، أنه حمله على قوله تعالى في موضع آخر :

(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) (٣)

بدون « الواو » ؛ والهروي يرتضي الصلة ويرتضي الزيادة للتوكيد ، ويرتضي الإقحام ، وينبئ إلى الفائدة حتى لا يظن ظان أنها دخلت لغير معنى البتة . وما فسّر به الصلة الزائدة بأن حذف الحرف لا يخل بالمعنى ، ثم ما فسّر به الإقحام بأنه لو لم يجيء لكان الكلام تاماً - يعني أن الصلة الزائدة تقابل - أيضاً - الإقحام عنده .

وذكر مصطلح زائدة ملغاة عقيب تعليقه على « لا » في بيت شعري^(٤) .
و« كان » في كلام نثري^(٥) ولم ينسب الإلغاء إلى القرآن الكريم إلا مرة واحدة^(٦) .

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) المجر : ٤ .

(٣) الشعراء : ٢٠٨ .

(٤) انظر : (كتاب الأزهية في علم الحروف) ١٥٥ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١٨٧ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٨٢ .

هذا نهج الهروي في تناول الزيادة وإطلاقها قولاً واحداً ، غير أنني وقفت معه على مواطن قد تحتمل ترده في إطلاقها قولاً واحداً ؛ لأنه يذكر في الحروف وجوهاً أخرى ؛ ومنها :

أنه قد يعرض الرأي البصري والكوفي في الحرف دون اختيار ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَأَقِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (١) ،

و (لَأَقِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٢) ،

و (فَلَأَقِمْ بِالشَّقْوَى) (٣) ،

و (فَلَأَقِمْ رَبِّيَ الشَّرْقَ وَالْمَرْبَ) (٤) .

« وما أشبه ذلك ، فقال البصريون والكسائي وعامة المفسرين : إنَّ معناه : أقسم ، و « لا » زائدة . وأنكر الفراء هذا القول وقال : لا تكون « لا » زائدة في أول الكلام ، وقال : إن « لا » في قوله : (لا أقسم بيوم القيامة) ردُّ لكلام من المشركين مستخدم ، كأنهم أنكروا البحث فقيل لهم : لا ، ليس الأمر كما تقولون ، ثم قال : (أقسم بيوم القيامة) . قال أبو بكر بن الأنباري : فعلى مذهبه يحسن الوقف على « لا » ... وقد قرأ بعضهم : لا أقسم ، فجعلها لأمأ دخلت على (أقسم) ، مثل : « لأحلف بالله ليكون كذا وكذا » (٥) .
وقوله تعالى :

(١) القيامة : ١ .

(٢) البلد : ١ .

(٣) الانتشاق : ١٦ .

(٤) المعارج : من أية ٤٠ .

(٥) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ١٥٢ - ١٥٤ ، ١٥٧ .

(۱) يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (۱)

« فقال الكسائي وهشام وغيرهما : « مِنْ » في هذا الموضع زائدة للتوكيد ، والمعنى : يغفر لكم ذنوبكم . قالوا : وهو بمنزلة قوله :

(۲) وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ (۲)

المعنى : ولهم فيها كل الثمرات ، وقوله :

(۳) قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ (۳)

والمعنى : يفيضوا أبصارهم ، وقوله :

(۴) وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً

وَأَجْرًا عَظِيمًا (۴)

قالوا : فـ « مِنْ » ها هنا ليست مبعوضة ، إنما المعنى : وعدمهم الله كلهم مغفرة وأجراً عظيماً ، فدخلت « مِنْ » ها هنا للتوكيد . وكذلك قوله :

(۵) وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ (۵)

وقال الفراء : معنى قوله :

(۶) يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (۶)

(۱) الأحقاف : من آية ۳۱ ، ونوح : من آية ۴ .

(۲) محمد ، من آية ۱۵ .

(۳) النور : من آية ۲۰ .

(۴) الفتح : من آية ۲۹ .

(۵) آل عمران : من آية ۱۰۴ .

(۶) الأحقاف : من آية ۳۱ ، ونوح : من آية ۴ .

أي : يغفر لكم من أجل وقوع الذنب منكم ، كما تقول : « قد اشتكيتُ من نواءٍ شربته » ، أي من أجلِ الدواءِ الذي شربته ، وقال أبو اسحاق الزجاج : معناه : يغفر لكم ذنوبكم ، ودخلت « من » لتختص الذنوب من سائر الأشياء ، ولم تدخل لتبعض الذنوب « (١) .

أو أنه قد يعرض بعد نقل القول بالزيادة تغليطاً بعض النحاة لها غير مرجح لذلك ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَنَ عَلَيْكُمْ) (٢)

« فقد قال بعض النحويين إن « من » ها هنا زائدة ، والمعنى : فكلوا ما أمسكن عليكم . وهذا غلطٌ عند سيبويه ؛ لأن « من » إنما تزداد في غير الواجب خاصة ، نحو النقي والاستفهام ، وهي على مذهبه ها هنا للتبعض ، أي كلوا منه اللحم دون الفرث والدم ؛ فإنه محرمٌ عليكم « (٣) .

أمّا نهجه في إثبات الأصالة ، فلم أجد عنده - فيما وقفت عليه - نصّاً صريحاً ينفي فيه الزيادة ويكون مذهباً واتجهاً ، وإنما وجدته في بعض مواطن قيل بزيادة الحرف فيها يخرجها على الأصالة من غير إشارة إلى زيادة ، إمّا ببيان معنى للحرف أصلي ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ) (٤)

« أي : في الذي ما مكناكم فيه » (٥) فـ « إن » ها هنا جحدٌ على رأيه

(١) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) المائة : من آية ٤ .

(٣) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٢٧ .

(٤) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٥) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٥٣ .

وهي موطن زيادة عند بعض العلماء . وكذا قوله تعالى :

(وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِزَابًا مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) (١)

« فإن سأل سائل فقال : قد ذُكرت « مِنْ » في ثلاثة مواضع فما معناها في كل موضع ؟ فالجواب : أن الأولى لابتداء الغاية ، والثانية : للتبعية على معنى أن الجبال بردٌ يُنزلُ بعضها ، وأما الثالثة فعلى وجهين : التبعية والتبيين ؛ أما التبعية فعلى معنى يُنزلُ بعضُ البرد ، وأما التبيين فعلى معنى أن الجبال من بردٍ ؛ كما تقول : « الثيابُ من خزٍّ » (٢) . فجعل الثانية للتبعية وهي موطن زيادة عند بعض العلماء ، وكذا الثالثة وإن نقل فيها وجهين إلا أنهما على غير الزيادة .

وكذا قوله تعالى :

(وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ) (٣)

« فـ مِنْ - ما هنا للتبعية ، والفاعلُ محنوفٌ . والمعنى - والله أعلم - ولقد جاءكَ قصصٌ من نبيِّ المرسلين ، فاختصرِ لعلمِ المخاطبِ » (٤) . وهو هنا لا يكتفي ببيان كون الحرف مفيداً التبعية ، بل يعقبه ببيان سر حذف الفاعل ، وفي ذلك لمحٌ بلاغي كما ترى . ثم إن النموذجين السابقين قد يفيان بمذهبه من « مِنْ » في الواجب ، وأنه لا يميل إلى زيادتها .

وأما بحمل الحرف على التناوب أو ما عبر عنه بدخول حروف الخفض

بعضها مكان بعض ؛ ومنها قوله تعالى :

(١) النور . من آية ٤٢

(٢) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٢٧ - ٢٢٨

(٣) الأنعام . من آية ٢٤

(٤) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٢٠

(يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا) (١)

حيث جعل « الباء » بمعنى « مِنْ » أي : يشرب منها (٢) . مخرجاً حرف « الباء » على الأصالة في موطن قال بعض العلماء فيه زيادته .

وبعد ، فلئن عدُّ الهروي من العلماء الذين اتسع القول لديهم بزيادة بعض الحروف في القرآن الكريم على نحو ما لمسناه في كتابه ، فقد تميَّز تناوله على ذلك للمساواة بجوانب ؛ منها : وقوفه إزاء مصطلحات الزيادة كالصلة واللغو والتوكيد للكلام والإقحام والإلغاء وتقديمه تسويغاً لذلك . كما تميَّز بسوقه الكثير من الشواهد القرآنية دعماً لمذهبه وإن كان لنا فيها نظر^(٣) . ولا نغفل ما له من بعض إشارات يظهر فيها القول بأصالة الحرف من غير إشارة إلى زيادة بجعله للحرف معنى أصلياً أو حملة على التضمنين .

(١) الإنسان : من آية ٦ .

(٢) (كتاب الأزهية في علم العروف) ٢٨٣ .

(٣) انظر : ص ١٤٣ - ١٤٨ من البحث .

المالقي :

أبو جعفر أحمد بن عبد النور ، « ت : ٧٠٢ هـ » ، من علماء الأندلس ،
شُهر بمصنفه : « رصف المبانى في شرح حروف المعاني » الذي نظمته على
ترتيب حروف المعجم ، وعرض فيه بالشرح لحروف المعاني واستعمالاتها .

وقد أشار إلى زيادة « الباء » ، و « وإن » ، و « أن » ، و « الكاف » ،
و « اللام » ، و « لا » ، و « ما » ، و « من » ، و « الفاء » ، و « الواو » .

وتكرر مصطلح الزائد عنده كثيراً ، وفسره بالذي « دخوله كخروجه :
لأنَّ التحويين جرتْ عادتهم أن يُسمُوا « الباءَ » و « الكافَ » و « اللامَ » زوائد ،
وإنْ كانت لا يجوز أن يستقلَّ الكلام بونها ، لئلا يُظنَّ أنها من نفس الكلمة
لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمة كالباء من بيت ، والكاف من كلام ، واللام
من لُبْد ، والتاء من تميم ، فهذا إطلاق . ويطلقون الزائد على ما يستقيمُ الكلام
بونه كما في قوله تعالى :

(فِيمَا نَقُضِيهِمْ) (١)

و (فِيمَا رَحِمْتَهُ) (٢)

ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك ،
وإن كان معنى لا يصحُّ الكلام بونه ، وذلك كـ « لا » في نحو قوله تعالى :

(وَحَسِبُوا أَن لَّنكُونَ قِتْنَةً) (٣)

بنصب (تكون) ، و كـ « لا » الواقعة بين الجارِّ والمجرور في نحو

(١) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) المائدة : من آية ٧١ .

قولهم : « جنتُ بلا زادٍ » ، فالزائد الذي عنيت هو الأول الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطلاقين الأخيرين « (١) » .

وتكرر هذا التفسير للزائد عند حديثه عن مواضع « الكاف » الزائدة فقال : « أن يكون دخولها كخروجها ، نحو قوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) ،

وقول الشاعر :

* فصُيروا مِثْلَ كعصفٍ مأْكُولٍ *

وقول الآخر :

* وصالِياتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِيْسُنْ *

و« الكاف » في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد ، لأن معناها معنى « مثل » وهي لا تتعلق بشيء ، وإنما خفضت بالتشبيه لغير الزائدة كما نكر في « الباء » في بابها . ولا يجوز أن تحمّل هنا على أنها اسمٌ لفساد المعنى ، لأن التقدير يكون : « ليس مثل مثله » ، فيثبت لله تعالى مثلٌ ، وينفى عنه مثلٌ آخر ، وهذا ظاهر « (٣) » . وعليه فـ « الكاف » عنده زائدة دخولها كخروجها يستغني الكلام عنها للتأكيد . ونفى جواز أن تكون اسماً يريد التشبيه لعدم استقامة المعنى من حيث إثبات المثل لله تعالى ، وعليه فالأولى أن تكون زائدة على ما يرى .

(١) (رصف المبانى في شرح حروف المعاني) . ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) الشورى : من آية ١١ .

(٣) (رصف المبانى) ٢٧٧ - ٢٧٨ .

كما تكرر عند حديثه عن « الواو » ، ومنها الزائدة وهي التي دخولها كخروجها (١) . وكذا عند حديثه عن « الفاء » والتي تكون زائدة دخولها كخروجها (٢) .

ثم عاد وفسّر الزائد بأنه ينقسم قسمين عند حديثه عن « لا » : « قسمٌ تكون باقيةً على معناها فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناها بها كمعناه دونها وقسمٌ يكون دخولها وخروجها واحداً » (٣) . وجعل من القسم الأول ما تزداد فيه بمعنى « غير » بين المعطوف والمعطوف عليه ، ومنه قوله تعالى :

(أَنْفَكْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (٤)

والمعنى في ذلك : غير ، وهي زائدة ، « إلا أنه لا يجوز إخراجها من الكلام لئلا يصير النفي إثباتاً ، والمعنى على النفي ، لكن يقال فيها زائدة من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة كما يقولون في الألف واللام من الذي والتي والآن واللات والعزى ، وأن الزيادة فيها كائنة ، ولكن لا يُستغنى عنها ، وأكثرهم يصطّلع بالزيادة على ما دخولها كخروجها ، وكلُّ صحيح » (٥) . وهو هناك في النصوص السابقة اختار أن يكون الزائد دخوله كخروجه بمعنى أن الكلام يستقيم مع عدمه كاستقامته معه ، وهو هنا يقول الزائد من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، على اصطلاح النحويين في الزيادة ، ويصحّ المعنيين هنا وإن اختار هناك . وهذا دالٌّ - في ظني - على ترده إزاء تعريف الزائد ؛ فإن لمس حاجة المعنى إلى

(١) انظر : (المصدر السابق) ٤٨٦

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٤٤٩

(٣) (المصدر السابق) ٢٤١

(٤) الفاتحة : من آية ٧

(٥) (رصف المباني) ٣٤٢

الحرف وإن حُكِمَ بزيادته قال : زيادة لا يُستغنى بها عن الحرف . وإن لم يظهر له حاجة المعنى إلى الحرف قال : دخول الحرف كخروجه . وكان الزيادة عنده : زيادة لازمة ، وزيادة غير لازمة ، بدليل أنه ذكر القسم الثاني الذي يكون فيه دخول « لا » وخروجها واحداً كأن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك : ما قام زيد ولا عمرو ، والمعنى : ما قام زيد وعمرو ، لأن « الواو » تُشرك بين الاسمين والفعلين في النفي فلا يحتاج إلى « لا » النافية ، ولكنها زيدت لضرب من التأكيد (١) . ولا أرى فرقاً بين القسمين : فالقسم الأول على رأيه وجود « لا » فيه لازم ، لأنه يفيد معنى ، وكذا القسم الثاني وجود « لا » فيه لازم ، لأنه يفيد معنى لا يكون بعدم وجوده .

كما تكرر منه هذا التشعب في أنواع الزائد عند حديثه عن « ما » فقال : « أن تكون زائدة ، وأنواعها في هذا الموضع تتشعب ، لكن تنحصر في أربعة أقسام : قسم يكون دخولها كخروجها ، وقسم يلزم في اللفظ ، وقسم تكف عن عمل ما تدخل معه ، وقسم توطئاً لدخول ما تتصل به للدخول على ما لم يكن له دخول عليه » (٢) . وجعل من القسم الأول زيادتها بعد « إن » الشرطية ، كما في قوله تعالى :

(فَلَمَّا تَقَفْنَا فِي الْغَرْبِ فَشَرِدَّ مِنْهُمْ مَنْ خَلْفَهُمْ) (٣)

أي : فإن تنقفنهم ، وبين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ) (٤)

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣٤٤ .

(٢) (المصدر السابق) ٣٨٢ .

(٣) الأنفال : من آية ٥٧ .

(٤) آل عمران : من آية ١٥٩ .

و (فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْتَنَّهُمْ) (١)

أي : فبرحمةٍ وينقضهم ، ففي هذا الموضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد (٢). وهو هناك - قبل - جعل هاتين الآيتين من الزائد الذي يستقيم الكلام بدونه ، وهنا مع الذي دخوله كخروجه أي الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه على حد قوله .

وجعل من القسم الثاني قولهم : ضربته ضرباً ما ، وصحح كونها حرفاً يفيد التوكيد لا اسماً في معنى الصفة للتعظيم ، وعلل للزيادة اللازمة الذكر هنا: تصلاح اللفظ ؛ إذ هي زائدة في الأصل على الكلمة ، وأفادت فيها معها معنى يزول بزوالها . وجعل من القسم الثالث اللاحقة لـ « إنَّ وأنَّ وكانَّ وليت ولعلَّ وربُّ وبين » فتكفها عن العمل . وجعل من القسم الرابع الداخلة على « إنَّ وأنَّ وكانَّ ولكنَّ ولعلَّ وربُّ » فتوطنها للدخول على الفعل (٣). والقسم الثالث والرابع واحد ؛ لأن « ما » كافة موطنة على قولهم .

وتكرر عنده مصطلح الإقحام عند حديثه عن « اللام » الزائدة العاملة ، وأنها تكون مقحمة توكيداً بين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل والمفعول (٤) نحو قوله تعالى :

(قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) (٥)

واستعمل مصطلح الزائد ، وجعله مفيداً فائدتين غير التوكيد ؛ هما : نفي الجنس واستغراق نفيه عند حديثه عن « من » الزائدة ، المسبوقة بنفي أو

(١) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

(٢) انظر : (رصف المباني) ٣٨٢ - ٣٨٤ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٣٨٢ - ٣٨٤ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٣١٨ - ٣١٩ .

(٥) النمل ٧٢ .

استفهام أو نهي ، كقولك ما قام من رجلٍ : فهذا لنفي الجنس ، والمعنى : ما قام رجلٌ ، وقولك : ما جاء من أحد ، فهذا لاستفراقه ، والمعنى : ما جاء أحدٌ ، والفرق بين نفي الجنس واستفراق نفيه أن الأولى يحتمل ما بعدها أن ينفي مفردة اللفظي أو جنسه المعنوي ، فيحتمل أن تريد جنس الرجال ، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد . وأمّا الثانية فلا تنفي إلا الجنس بكلّيته ولا تبقي منه شيئاً^(١) .

هذه مصطلحات المالقي في إثبات الزيادة ، وقد كان من نهجه في إثباتها غير ما ظهر سابقاً من إطلاقها قولاً واحداً ، أنه قد يذكر الأصالة عن عالم ، ثم يسوغ للزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَوْلَرَّوْا أَنْ أَلَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمَيِّجْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ)^(٢) .

حيث قال : « فذكر أبو الحسن ابن عصفور الإشبيلي أن ذلك من الشاذ ، وفيه عندي تسويغ لبخول « الباء » الزائدة لتصدير الكلام بالنفي ، و« الباء » في تمام فائدته ، فكانت كأنها في خبر « ما » إذ « ألم » نفي ، كما أن « ما » نفي »^(٣) .

وقد يذكر احتمال الوجهين الأصالة والزيادة دون اختيار ، كما صنع في قوله :

(تَبَّتْ بِالذُّهْنِ)^(٤) .

(١) انظر: (رصف المبانى) ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٢) الأحقاف : من آية ٢٣ .

(٣) (رصف المبانى) ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤) المؤمنون : من آية ٢٠ .

« فيحتمل أن تكون « الباء » زائدة ، ويكون التقدير : تَنَبَّتُ الدهنَ ، أي : تُخْرِجُهُ . ويُحتمل أن تكون « الباء » بَاءَ الحال كائنه قال : تَنَبَّتُ شَجْرَهَا وَالنُّهْنُ فِيهَا ، (١) .

وعلى موقفه في إثبات الزيادة ، فقد رأيت في مواطن كثيرة جداً يثبت الأصالة للحرف الذي قيل بزيادته ، وأخذ ذلك أنماطاً شتى : منها :

إشارته إلى إفادة الحرف معنى أصلياً ، ثم نفي تصحيح الزيادة معللاً لذلك ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (٢)

و (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) (٣)

فذكر أن معنى « الباء » التعجب ، على أن هؤلاء ممن يُتَعَجَّبُ منهم أو هذا ممأ يُتَعَجَّبُ منه ؛ إذ لا يَصِحُّ التَعَجُّبُ من الله تعالى لإحاطة علمه بالكلية والجزئي على ما هو عليه سبحانه ، والتعجب لا يكون إلا مما خفي سببه . ثم نفي صحة كون هذه « الباء » زائدة ؛ لأنها يَفْسُدُ معناها ويخرج الكلام عن التعجب ، وإن كان ما بعدها في موضع فاعل عند قوم وفي موضع مفعول عند آخرين (٤) .

أو إشارته إلى إفادة الحرف معنى ، ثم جعل الأصالة أولى من الزيادة درماً للتناقض ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٥) .

(١) (رصف المبانى) ٢٢٨ .

(٢) مريم : من آية ٢٨ .

(٣) الكهف : من آية ٢٦ .

(٤) انظر (رصف المبانى) ٢٢٢ .

(٥) القيامة : ١ .

و (لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) (١)

فـ « لا » النافية هنا نابت مناب كلام متقدم عليها تقتضي نفيه مقدرًا لدلالة ما بعده عليه ، كقولك : لا أقوم ، في جواب مَنْ قَدَّرَ قَدَّ يَقُولُ لك : تقوم فهي جوابُ وردُ ، ومنه « لا » في الآيتين ، كأنها ردُّ لمن قال : لا تجتمع عظامُ الإنسان ولا تُخلَقُ مرةً ثانيةً ، ولمن قال : لا يُخلَقُ الإنسان في كبد ، وكئن المعنى : ليس كما تقولون ، ثم أقسم بعد ذلك . وجعل هذا القول بالأصالة أولى من أن تجعل « لا » زائدة في أول الكلام : إذ الزيادة مع التقسيم متناقضان ؛ إذ لا يُقدِّمُ لفظُ بابِه التأخير إلاَّ اعتناءً به واعتماداً عليه ، ولا خفاءً بتناقض هذا مع إرادة زواله (٢) .

أو إشارته إلى إفادة الحرف معنًى ، وجعل الزيادة موضعاً آخر من مواضع الحرف مقابلاً لهذا المعنى الذي ذكره في الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَنْتَهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنْتُمْ فِيهِ) (٣)

فجعل « إِنْ » حرفاً للنفي كـ « ما » و « ليس » (٤) . وجعل الزيادة موضعاً مقابلاً لهذا المعنى بعد « ما » النافية مثل قولهم : ما إِنْ زيد منطلق (٥) .

أو إشارته إلى إفادة الحرف معنًى على حذف المفعول ، كما في

(١) البلد : ١ .

(٢) انظر : (رصف المباتي) ٣٣٢ .

(٣) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٤) انظر : (رصف المباتي) ١٨٩ - ١٩٠ .

(٥) انظر : (المصدر السليق) ١٩١ .

قوله تعالى :

(مَا يُرِيدُ اللَّهُ)

لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ (١)

فهـ اللام « للسببية التي بمعنى « كي » ، والمفعول محنوف ، تقديره :
« ما يريد الله ذلك كي يجعل ، ولكن يريد ذلك كي يطهركم » ، وإنما حذف
للعلم به (٢) .

أو تسويغه أصالة الحرف مستدلاً على أن أصل الفعل أن يكون
متعدياً بالحرف ، كما في قوله تعالى .

(وَأَنْصَحُ لَكُمْ) (٣)

فهـ اللام « حرف جر غير زائد ، ومن قال : أنصحكم حذف حرف
الجر ، والدليل على أن أصل (أنصح) أن يكون متعدياً بحرف الجر نحو قولك :
هذا منصوح له ، كما تقول هذا مقصود إليه ومجرود به (٤) .

أو تسويغه أصالة الحرف تقوية للمعمول ، كما في قوله تعالى :

(إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (٥)

فقد أدخل حرف الجر في (الرؤيا) ، و (تعبرون) لا يتعدى به لكونه
قد قُدم عليه فضعف عن العمل فيه ، فلذلك دخل حرف الجر في مفعوله (٦)

(١) المائة : من آية ٦

(٢) انظر (رصف المباني) ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٣) الأعراف : من آية ٦٢

(٤) انظر : (رصف المباني) ٣٢٠ .

(٥) يوسف : من آية ٤٣ .

(٦) انظر : (رصف المباني) ٣٢٠ .

أو حكمه للحرف بالزيادة ، ثم جعله هذه الزيادة راجعة إلى المعاني التي ذكرها في الحرف غير الزيادة ، وقد صنع ذلك بعد حديثه عن « الفاء » الزائدة التي دخولها كخروجها أو اللازمة ؛ فقال : « وفي التحقيق هي في هذا الموضع راجعة إلى أحد البابين - العطف والسببية - ، ولوقوعها في مواضع الزيادة تأويل يخرجها عنه حيث وقعت ، فلا ينبغي أن تجعل الزيادة معني خاصة بها للاحتتمال الداخل في مواضع وقوعها ، فينبغي أن تحمّل على أحد الموضوعين المتقدمين قبل هذا . ولكن جعلت لها مواضع الزيادة لذكر الناس لها ، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع » (١) . ولا أدل على تهاافت القول بزيادة « الفاء » مما ذكره المألقي ها هنا .

وقد صنع هذا أيضاً عند حديثه عن « الواو » التي دخولها كخروجها وواوات أخرى ، قال : « وهذه الواوات إذا حُققت رجعت لما ذكرنا في مواضعها » (٢) . والمواضع : أن تكون للعطف ، أو حرف ابتداء ، أو للحال ، أو للقسم ، أو بمعنى « مع » ، أو ناصبة للفعل المضارع بعدها (٣) .

ولم يكف بهذا مع « الواو » قاعدة عامة ، وإنما عرض لخلاف البصريين والكوفيين حول زيادتها وأصالتها في بعض الآيات (٤) . وبدا جلياً ميله إلى أصالتها وفاقاً للقاعدة العامة التي ذكرها من زيادة « الواو » .

أوردّه القول بالزيادة لأنه قليل لا يقاس عليه ، كما صنع عندما عرض لزيادة « من » في الواجب عند الكوفيين ، ومنه : « قد كان من مطر » وأنه عند البصريين غير الأخفش مؤولاً ؛ أي حادث من مطر ، أو كائن من مطر ، وبعد

(١) (رصف المياني) ٤٤٩ .

(٢) (المصدر السابق) ٤٨٧ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٤٧٣ - ٤٨٤ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٤٨٧ .

فهو قليل لا يُقاسُ عليه^(١) .

هذا مجمل لآراء المالقي في الزيادة والأصالة ووقوعهما في القرآن الكريم ، ونؤكد هنا على أنه من العلماء الذين اتسع القول لديهم بالزيادة في القرآن الكريم ؛ فقد تكرر منه مصطلح الزائد فيما تعرض له من حروف ، وهو مرة يختار وصف الزائد بأنه الذي دخوله كخروجه وهو الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه . وأخرى يذكر هذا المعنى في مقابل الزيادة التي تكون باقية على معناها فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناها بها كمعناه بونها . وعليه فالزيادة فيها لازمة ، وإنما عنى بالزائدة هنا من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، ويجعل كلا الفهمين صحيحاً . وكأنه إذا ظهر للحرف وجه عند العالم قال زائد لازم ، وإن لم يظهر قال زائد دخوله كخروجه . وثالثة يشقق فيها للزيادة ويقسمها أقساماً . كما تكرر عنده مصطلح الإقحام توكيداً ، ووجدته يسوغ بمعاني أخرى غير التوكيد للزيادة كنفى الجنس أو استغراق نفيه . وأقول : إن مثل ذلك قد يفسر في ضوء أصالة الحرف لا زيادته لأنه أفاد معنى جليلاً .

وفي مقابل هذه النظرة الحاسمة في إثبات الزيادة وجدته في مواطن أخرى كثيرة جداً يدفع القول بها على أنماط شتى ؛ كأن يجعل للحرف معنى ثم ينفي صحة الزيادة ، أو يجعل الأصالة أولى من الزيادة درأً للتناقض ، أو يجعل الزيادة موضعاً آخر من مواضع الحرف مقابلاً للأصالة في الحرف الذي قيل بزيادته ، أو يشير إلى إفادة الحرف معنى على حذف المفعول ، أو يسوغ لأصالة الحرف مستدلاً على أن أصل الفعل أن يتعدى بالحرف ، أو يحكم للحرف بالأصالة تقوية للمعمول ، كما تكرر منه الإشارة إلى زيادة الحرفين « الفاء » ، و « الواو » ثم عاد ونفى زيادتهما وأن التحقيق أن يرجع في المواطن التي قيل بزيادتهما فيها إلى المعاني الأولى التي ذكرها فيهما . وهو معجبٌ حقاً . كما جعل من غير القياس والقليل زيادة « من » في الواجب .

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣٩١ .

الإربلي:

علاء الدين علي بن محمد الموصليّ البغدادي « ت : ٧٤١ هـ » : من مؤلفاته : « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » المشتمل على القسم الثالث من أقسام الكلمة الثلاثة ، وهو قسم الحرف ، فإن والده كان قد وضع له جدولاً ، ذكر فيه البسيط منه والمركب المتمحض الحرفية ، فأبان في هذا الكتاب بياناً مفصلاً ، ورتبه على فصول مندرجة تحت خمسة أبواب (١) .

وقد أشار إلى زيادة « الباء » ، و « الفاء » ، و « اللام » ، و « الكاف » ، و « أن » ، و « إن » ، و « لا » ، و « من » ، و « عن » ، و « في » .

وفسر الزائد بالذي لم يؤثر لا لفظاً ولا معنى ، وذلك حين عرض للحديث عن مواقع « من » زائدة فقال : « ويجب أن يُعلم أنه متى أفاد دخول الكلمة شيئاً فإنها لا تُدعى زائدة - كالتي يمكن كونها استغراقية ، فإننا أخرجناها من الزيدات - وقد أنكر الأخفش على من عدّها - في قولهم : ما جاغي من رجل - من الزوائد ، وقال : إنها حيث أفادت استغراق النفي لجميع الأفراد ، ووجد هذا المعنى عند وجودها ، كانت مفيدة معنى مستجداً ، فلا تسمى زائدة . ونحن أثبتناها فيما أفاد من المعاني المستفادة بها ، فلا نقول - للكلمة - زائدة إلا حيث لم تؤثر لا لفظاً ولا معنى ، قلت : ولا يخفى صحة ويطلان ذلك على من له أدنى فطنة ، ولقد كنت من قبل حاكماً بأنها في هذه ونحوه غير زائدة ، فلما طالعتّه ووجدته موافقاً شكرت يد الإصابة» (٢) .

(١) انظر : (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) ٦ - ٧ ، تحقيق : د . حامد

أحمد نيل ، مطبعة السعادة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) (جواهر الأدب) ٣٤٣ .

أراد بالصحة هنا صواب القول بالأصالة ، والبطلان غلط القول بالزيادة . وهو هنا يؤكد قاعدة كلية في النظر إلى الحرف فإذا كان مفيداً لا يُعدُّ زائداً ، وإذا لم يؤثر لا لفظاً ولا معنىً عدُّ زائداً . وفي ضوء هذا الفهم علل لوجود « من » في مثل قولهم . ما جاعني من رجل ، وأنها « الاستغراقية وهي الداخلة على نكرة منفية ، يمكن أن يكون النفي فيها لواحد من ذلك الجنس ، ويمكن أن يكون مستغرقاً لجميع أفراده ، فإذا دخلت « من » عليها صارت نصاً في الاستغراق للجميع فلذلك سُميت بها ، كقولك ما جاعني رجل ، فإنه يجوز أن تقول بل رجلان ، أو ثلاثة ، فإذا قلت من رجل ، امتنع الإضراب ، وبعض النحاة يجعلها من قسم الزائدة ، وهو سهوٌ ، أمّا لو قلت ما جاعني من أحدٍ . فإن « من » هنا زائدة بالإجماع ، لما في « أحدٍ » من معنى العموم المفقود في « رجل »^(١) ، وما ذهب إليه هنا في هذا النص يؤكد ما ذكره في النص الذي قبله من حيث كون « من » مفيدةً فلا تُعدُّ زائدة ، وعدُّ القول بزيادتها سهواً فيما ارتضى زيادتها قبل لفظ « أحد » وعلى ذلك فهي غير مفيدة عنده ، لأن العموم المفقود في « رجل » وجد في كلمة « أحد » ، فأغنى هذا العموم عن القول بأصالتها ، وإنما هي زائدة . وقد يُرد عليه في ذلك بما ذكره هو نفسه نقلاً عن المبرد عند حديثه عن معاني « من » ، وأنها « وردت لعدة معان ، وذكر القدماء أن معانيها ثلاثة ابتداء الغاية ، والتبيين ، والتبويض ، وجاءت مزيدة في غيرهن ، قال المبرد . والأصل في الثلاثة الابتدائية ، والبواقي مفرعة عليها ، ويمكن ردها إليها »^(٢) ومعناه أن الزيادة والتبيين والتبويض إنما ترد إلى الابتدائية

كما فسّر الزائد في موطن آخر عند حديثه عن « اللام » الواقعة زائدة،

(١) (المصدر السابق) ٣٤٠ - ٣٤١

(٢) (المصدر السابق) ٣٣٥

بقوله : « وهو كل موضع لو أَسْقَطْتُ منه لبقيت الجملة صحيحةً تامّةً » (١) .
ومؤداه أن الزائد هنا ما صح معنى الجملة بإسقاطه ، وهو في
الظاهر مخالفٌ لتعريفه السابق للزائد الذي لم يؤثر لا لفظاً ولا
معنى .

وقد عاد ونقل معنى الزائد عند حديثه عن « لا » الزائدة ، فقال :
« ومنها الزائدة ، قالوا - وبه صرح في الإغراب ؛ وهي التي لو اسقطت لما
اختلف المعنى بحذفها ، وتقع بهذه الصفة في عدة أماكن : أحدها : الزائدة
للتنصيص على نفي الاحتمال ، وهي التي تذكر بعد « الواو » العاطفة ، وقد
دخل على المعطوف عليه حرف نفي ، عاطفاً كان أيضاً - كما أشير إليه -
أولاً ، أو كان المعطوف عليه مجروراً بإضافة « غير » إليه .. » ومنه قوله تعالى :

غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (٢) « (٣) .

وعليه فـ « لا » زائدة هنا ولا يخل المعنى بحذفها ، وقد ذكر المالقي
في هذه الآية أن « لا » باقية على معناها فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناه
بها كمعناه بونها (٤) . وكان وجودها لازم عنده على زيادتها . وهي عند الإربلي
لا يخل المعنى بحذفها .

والزيادة عند الإربلي قد تفيد التنبيه ، كما ذكر عند زيادة « الفاء »
فقال : « وفائدة زيادتها : التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء
للشرط » (٥) . ولم يذكر لذلك أمثلة .

وقد وجدته في موطن واحد يسوغ لكلا الوجهين : الأصالة
والزيادة ، ولا يمنع كليهما معاً ، ويجعل لكل وجهاً يستقيم به الكلام كما صنع
في قوله تعالى :

(١) (المصدر السابق) ٧٧ .

(٢) الفاتحة : من آية ٧ .

(٣) (جواهر الأدب) ٣١٢ - ٣١٣ .

(٤) انظر : من ١٥٦ من البحث .

(٥) (جواهر الأدب) ٦٦ .

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (١)

فنقل الخلاف في « الكاف » : فقيل : إنه زائد ، . . . وقيل : لو لم تكن « الكاف » في (كمثلته) زائدة لم يلزم التوحيد من وجهين ؛ أحدهما : أن فيه إثبات المثل ، والنفي قد وقع عن مثله ، لا عنه تعالى . وثانيهما : أن ذاته - سبحانه - مماثلة للمثل ، وإلا لم يكن مثلاً ، فنفي المثل يستلزم نفي ذاته ، وهما ضعيفان . والحق أنه لا يلزم من أصالتها وعدم الزيادة عدم التوحيد لوجهين ؛ أحدهما : أن لفظة « المثل » تستعمل تارة بمعنى الذات ، كما تقول : مثلك لا يفعل كذا ، أي : أنت ، وتارة بمعنى الصفة كما في قوله تعالى :

(مَثَلُ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ
أَسْفَاراً) (٢)

أي : وصفهم كوصفه ، وقوله تعالى :

(وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) (٣)

أي : الوصف الأعلى . والمثَّل ، والمَثَل ، والمثِيل بمعنى واحد ، كالمشبه ، والشَّبَه ، والشَّبِيه ، فالآية محمولة على أحد المعنيين ، أي : ليس كذاته ، أو ليس كصفته شيء . وثانيهما : أن من المقرر - في علم المنطق أن القضية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع ، وأن السلب يصح عن المعلوم ، فيجوز أن يقال : ليس ابن زيد ذكراً ، وإن لم يكن له ولد ، ولا ذكر ، ولا أنثى ، ولا خنثى ، بل ولا أن يكون متزوجاً ، فيصح الكلام على ظاهره من غير الحكم بالزيادة . على أن الحكم بالزيادة ليس فيه شيء من ارتكاب المحذور ،

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) الجمعة : من آية ٥ .

(٣) النحل : من آية ٦٠ .

ومثله قوله تعالى :

(وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٣﴾ كَأَمْثَلِ اللَّزْلِ الْمَكُونِ) (١)

وكذا كل « كاف » دخلت على « مثل » أو دخل « مثل » عليها - صرح به الرضي . وقيل : مثل زائدة ، ولا يُحكم إلا بزيادة ما يحتمل الحرفية ؛ لأنه أولى من الحكم بزيادة الاسم « (٢) . فهو هنا نقل حجة القائلين بزيادة « الكاف » ، ومؤداها أنها لو لم تكن كذلك ؛ لأدى ذلك إلى إثبات المثل لله تعالى ونفي مثل المثل ، ولأدى إلى نفي ذاته تعالى عن طريق نفي المثل . وجعلهما ضعيفان من حيث إن المراد بالمثل الذات أو الصفة ، أي ليس كذاته ، ولا كصفته شيء . ومن حيث إن القضية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فقوله تعالى : ليس كمثلته شيء بإثبات « الكاف » لا يلزم وجود المثل ولا يتعرض لغيره بإثبات أو نفي ، وعليه فإن نفي المثل لا يقتضي وجود المثل ، بمعنى أن « الكاف » أصلية . ثم عاد وقرر بعد أن صفى القضية بعرض كلا الوجهين - بأن الحكم بالزيادة ليس فيه شيء من ارتكاب المحذور .

وقد يعرض الوجهين الأصالة والزيادة بصورة تنم عن طريقته العقلية في الاستقصاء والاستدلال والإلمام بأطراف الموضوع من جميع جوانبه ، كما تنم عن حسه في إدراك مناحي بناء الكلام وبالتالي رد ما قد يرد على القرآن الكريم من دعوى التناقض ، مع فقه عالٍ بأساليب الموازنات القرآنية ، وكل ذلك من خلال فكرتي الأصالة والزيادة ، عند حديثه عن زيادة « من » في الواجب ، حيث قال : « وليعلم أن الكوفيين جوزوا زيادة « من » في الإيجاب وتابعهم الأخفش ، واحتجوا بوجوه ؛ منها قوله تعالى في آية :

(١) الواقعة : ٢٢-٢٣ .

(٢) (جواهر الأنب) ١٤٨ - ١٥٠ .

(۱) إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا (۱)

وفي آية أخرى :

(۲) لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ (۲)

إذ يلزم منهما كونها في الثانية زائدة ، وإلا لتناقض حكم الآيتين ، فإن الأولى تدل على غفران جميع الذنوب بشهادة التأكيد بقوله (جميعاً) وتصدير الجملة الإسمية بـ (إن) ، وذلك يوجب كونها في الثانية مزيدة ، وإلا تعين كونها تبعية ، فيلزم التناقض . وقوله تعالى :

(۳) وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِيهِ فُوَادَكَ (۳)

فإنه يجب أن تكون فيها مزيدة ؛ لأن التثبیت إنما يحصل إذا كان القصص شاملاً بذكر أخبار جميع الرسل ، فكأنه قال : نقص عليك أنباء الرسل لنثبت فؤادك ، فتكون زائدة « (۴) . ثم عرض رأي سيبويه ومن تابعه من حيث إنهم « يشترطون لجواز زيادة « من » كون الكلام غير موجب ، والمراد منه أن يكون نفيًا بجميع أدواته ، أو نهيًا ، أو استفهامًا بـ « هل » دون غيرها من أدوات الاستفهام ، ويجيبون عن أدلة الكوفيين :

«أما الأول فيمنع التناقض بين الآيتين ، وإنما يلزم أن لو اتحد المحكوم عليه ، وهو غير متحد ؛ لأن المحكوم له بغفران بعض الذنوب قوم نوح - عليه السلام - لأنها وردت في قصته ، والمحكوم له بغفران جميع الذنوب هم الأمة المحمدية ... ولو سلم أن الغفران يكون بالنسبة إلى أمة واحدة ، لا يلزم عليه

(۱) الزمر : من آية ۵۳ .

(۲) إبراهيم : من آية ۱۰ .

(۳) هود : من آية ۱۲۰ .

(۴) (جواهر الأدب) ۳۴۴ .

التناقض أيضاً ، لجواز أن يكون غفران الجميع لبعض الأمة ، وغفران البعض لبعضها الآخر . أو يغفر كل الذنوب التي من حقوق الله ، وبعضها لمن عليه شيء من حقوق البشر . لأنَّ حقوق الله تعالى مبنية على المساهلة ، وحقوق العباد على المضايقة . وأمّا عن الثاني فبأن نقول لا نسلم أن التثبيت يستلزم ذكر أخبار جميع الرسل . بل يكفي فيه ذكر بعضها : لأن الله تعالى لم يذكر قصص جميعها . بدليل قوله تعالى

(مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ) (١)

فيكون معنى الآية : وكلّ نقص عليك بعض أنباء الرسل ، فلا تكون زائدة ، ويكون المعنى مطابقاً للآية ، ولا يلزم تنافي المدلولين « (٢) » .
وقد يعرض وجهي الأصالة والزيادة دون ترجيح كما صنع مع « لا » قبل لفظة « أقسم » (٣)

ومن نهجه في اثبات الزيادة أنه قد يذكر معنى أصلياً في الحرف ، إلا أنه يرد جميع مواضع الحرف الأخرى ومنها الزيادة إلى المعنى الأول الأصلي ، كما صنع مع « الباء » (٤) ، و « من » (٥) فرد الأولى إلى الإلصاق . ورد الثانية إلى الابتداء ، نقلًا عن المبرد .

أو أنه قد يذكر للحرف وجهاً من المعنى يكون به أصلياً دون إشارة إلى زيادته كما صنع عند حديثه عن « الفاء » في قوله تعالى :

(١) غافر من آية ٧٨

(٢) (جواهر الأدب) ٣٤٤ - ٣٤٥

(٣) انظر (المصدر السابق) ٣١٣ - ٣١٤ .

(٤) انظر (المصدر السابق) ٣٦ و ٥١

(٥) انظر (المصدر السابق) ٣٣٥

(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) (١)

فجعلها الواقعة في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط (٢). وقد تابع

في ذلك سيبويه عن الخليل (٣).

وبعد ، فلقد تميز تناول الإربلي للزيادة والأصالة من حيث إنه قد أكد على قاعدة كلية في الحرف وهو أنه متى ما أفاد معنى مستجداً عدُّ أصلياً ، وإن لم يفد ولم يؤثر لفظاً ولا معنى عدُّ زائداً . وفي ضوء هذا الفهم وجدناه ينفي كون « مِنْ » الاستغراقية زائدة متابعاً الأخص في ذلك . ثم إنه فسّر الزائد في موضع آخر بأنه لو أسقط منه الحرف لبقيت الجملة صحيحة ، ونقل أن الزائد هو الذي لو أسقط لما اختل المعنى بحذفه . وقد وجدت في ذلك شيئاً من المخالفة في الظاهر مع رأيه الأول ، ولم أجد لذلك تفسيراً إلا أن يقال إن الصحة لا تتدافع مع ما يحدث في المعنى من تغير بسبب سقوط الحرف أو ذكره ، فالصحة شيء ووفاء المعنى شيء آخر . وهو من جانب آخر قد يتصادم مع نظر الرجل فيما قدمه في مواطن أخرى من تعليقات جيدة للحرف زيادة وأصالة كصنيعه في كاف (ليس كمثله شيء) ، أو ما قدمه من نهج عقلائي استدلائي حول زيادة « مِنْ » في الواجب ، وبه رد على ما قد يرد على القرآن الكريم من دعوى التناقض من خلال فكرتي الأصالة والزيادة لـ « مِنْ » مثبتاً أصالتها .

(١) الجمعة: من آية ٨ .

(٢) انظر: (جواهر الأدب) ٦٥ .

(٣) انظر: ص ٢٣ - ٢٤ من البحث .

الموادح :

بدر الدين الحسن بن قاسم « ت : ٧٤٩ هـ » ، ترك آثاراً جلييلة في علوم القرآن والعربية . المطبوع منها فقط « الجنى الداني في حروف المعاني » الذي جعله جامعاً لمعاني الحروف ، مشتملاً على مقدمة وخمسة أبواب (١) .

وقد وضع في مقدمته حداً لتعريف الحرف وسَمَّه بأنه أحسن الحدود ، وهو ما دل على معنى في غيره . وأورد اعتراض الفارسي على هذا الحد « بالحروف الزائدة ، نحو « ما » في قولهم : إنك ما وخيراً ؛ لأنها لا تدل على معنى في غيرها . وأجيب بأن الحروف الزائدة تقيد فضل تأكيد وبيان للكثرة ، بسبب تكثير اللفظ بها ، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى . وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام» (٢) . إلا أن فكرة الحرف الزائد ليست مطردة مع هذه القاعدة ، لأنه إذا كان يجوز حذف الزائد وإدخاله وإخراجه واحد إعراباً كما يقولون ، فكيف يتأتى معنى التوكيد بإسقاطه ؟ ولا يتكأ على فكرة أصل المعنى في ذلك وإنما هي للتوضيح وتقريب المسائل ، لأن الكلام بوجود الحرف خلافه بعدم وجوده .

ثم إن الحرف إذا دل على معنى في غيره كـ « من » التبعية مثلاً ، فإنني لا أعرف أنها تقيد التبعية إلا بالاسم الذي يأتي بعدها في سياقها معه . وعليه فإن الحرف الزائد والذي دخوله كخروجه إعراباً ولفظاً كما يقولون يمكن أن يدل على معنى في غيره مع أن دخوله كخروجه كما يقولون ؛ لأن المراد صحة البنية النحوية .

(١) انظر : (الجنى الداني في حروف المعاني) ١٩ . تحقيق : د . فخر الدين

قباوة ، والأستاذ : محمد نديم فاضل . ط ٢ ، منشورات دار الآفاق الجديدة ،

بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) (المصدر السابق) ٢٢ .

وكان مما أشار إلى زيادته من الحروف « الباء » ، و « الفاء » ،
 و « الكاف » ، و « اللام » ، و « الواو » ، و « إن » ، و « في » ، و « ولا » ، و « من » .
 و « وما » ، و « إلى » .

وكان من موقفه في قضية الأصالة والزيادة أنه قد يذكر الزائد الذي
 دخوله كخروجه ، في مقابل الزائد من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبل الحرف
 إلى ما بعده ، في مقابل الزائد للتوكيد ، وذلك كما صنع في أقسام « لا »
 الزائدة^(١) .

وقد يذكر الزائد الذي دخوله كخروجه في مقابل الزائد المفيد معنًى ،
 كما صنع في « الفاء » الزائدة ، حيث جعلها على ضربين : أحدهما « الفاء »
 الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ، وقد أورد اعتراضاً عليه
 بسؤال قدره : فإن قلت : كيف جعلها زائدة ، وهي تفيد هذا المعنى ؟ قلت :
 إنما جعلتها زائدة ، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ ، ولكن المبتدأ لما
 شابه اسم الشرط دخلت « الفاء » في خبره ، تشبيهاً له بالجواب . وإفادتها
 هذا المعنى لا يمنع تسميتها زائدة^(٢) . وكلامه هذا مستنبط من كلام سيبويه
 الذي لم يشير إلى زيادتها . ولعل الذي دفع المرادى لذلك هو مجازاة الصنعة
 النحوية فهي زائدة من وجه استغناء الخبر عن رابط ، وهي مفيدة تشبيهاً لها
 بالجواب . وجعل في مقابل هذه الزيادة المفيدة في رأيه ، الضرب الثاني والتي
 دخولها كخروجها والذي لم يقل به سيبويه وإنما قال به الأخفش ، وكان الزائد
 عنده هنا في مقابل الضرب الأول لا يفيد معنًى .

وقد يذكر الزائد الذي دخوله كخروجه لتوكيد الاستغراق في مقابل

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٧٠ - ٧١ .

الزائد المفيد التنصيص على العموم ، كما صنع في « مِنْ » الزائدة (١) . وإذا كانت « مِنْ » مفيدة توكيد الاستفراق كانت أشبه بالحروف الأصلية ، أما « مِنْ » المفيدة التنصيص على العموم فقد ذكرنا قبل وصف الإربلي لذاكر زيادتها بقوله سهو ، وأنها متى أفادت معنى مستجاداً فلا تعد زائدة (٢) .

وقد يذكر الزائد لمجرد التوكيد وهو الذي دخوله كخروجه في الكلام ، وذلك عند حديثه عن « ما » الزائدة في مقابل الأنواع الأخرى للزائدة منها ، وهي الكافة والعضو والمنبهة والمهيئة وإن جعلها من الكافة ، والمسألة وهي ضد الكافة التي تلحق « حيث » و « إذ » (٣) . وعليه فإن الزائد الذي دخوله كخروجه قد يذكره هكذا من غير فائدة ، أو يجعله مفيداً التوكيد ، أو يجعله في مقابل الزائد للتوكيد ، أو الزائد من حيث اللفظ ، أو الزائد المفيد التنصيص على العموم ، وهكذا .

غير أنني وجدته في مواطن أخرى يعرض الأصالة والزيادة رأيين وإن كان دون ترجيح ، كما صنع في « باء التعجب » ، فقد ذكر هذا المعنى عن صاحب « رصف المباني » ويبدو أنه لم يقبله منه ، لأن المألقي رفض كون « الباء » زائدة في مثل « أحسن بزيد » كما مر لثلاثي يفسد المعنى ، فيما عرض المرادي مذهبين فيها أشهرهما : أنها زائدة ، والثاني أنها للتعدي (٤) ، وإن لم يرجح أحد المذهبين على الآخر هنا . ثم عاد وذكرها من مواضع الزائدة اللازمة في فاعل « أفعل » في التعجب (٥) . وإن لم يستشهد بآية قرآنية .

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣١٦ .

(٢) انظر : ص ١٦٥ - ١٦٦ من البحث .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٣٢٢ - ٣٢٦ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٤٦ - ٤٨ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٤٨ .

ومما ذكر فيه الزيادة والأصالة بون اختيار ، ما قاله حول « الكاف »
في قوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (١)

فقد ذكر تعيين الحرفية فيها إذا وقعت زائدة ، وأشار إلى ما ذكره
الزمخشريّ فيها من كونها و « مثل » اسمين أكد أحدهما بالآخر (٢) كل ذلك
من غير ترجيح لوجه بون آخر

وكذا ما ذكره في « الواو » الزائدة ، فقد نقل قول الكوفيين والأخفش
وابن مالك من كونها زائدة في آيتي الزمُر والصفّات ، وقول جمهور البصريين
على أنها لا تزداد وأنّ الجواب محذوف (٣) . وكان ذلك من غير ترجيح أيضاً .

وقد لحظته في مواطن يقوّي الأصالة على الزيادة ، إمّا بأن يذكر
زيادة الحرف ثم يختار معنًى عاماً فيه كأنّ يقول : والمختار أنّ ما أمكن
تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة ، ويكون ذلك إمّا على التضمين
أو حذف المفعول (٤) ، وذلك عند حديثه عن زيادة « الباء » .

وكذا بعد حديثه عن معاني « في » ، ومنها الزائدة ، فقال : إن مذهب
سيبويه والمحققين من أهل البصرة ، أن « في » لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو
مجازاً ، وما أوهم خلاف ذلك ردّ بالتأويل إليه (٥) .

وكذا بعد حديثه عن زيادة « اللام » حيث قال : وإذا تؤملت سائر

(١) الشورى : من آية ١١

(٢) انظر (الجنى الداني) ٧٩ - ٨٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١٦٤ - ١٦٦ . وانظر كذا : ١٦٩ .

(٤) انظر (المصدر السابق) ٥٢

(٥) انظر (المصدر السابق) ٢٥٢ - ٢٥٣

المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص^(١) . وقد وجدنا مثل هذا النهج عند المالمقي والإربلي ، وهو دال على تल्प في نسبة الحروف إلى الزيادة .
 وإما بأن يذكر تولد بعض المعريين للحرف ، وأنه أولى من دعوى الزيادة^(٢) ، من غير بيان لهذه التويلات ، كما صنع فيما نكره من زيادة « لا » في قوله تعالى :

(رَتَلَابِعَاءَ أَهْلَ الْكُتَابِ) (٣)

أي : يعلم . وقد نص عليه الأئمة .

وقوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ أَتَانَجِدَ) (٤)

وقد جعل كثير منهم « لا » فيه زائدة .

وقوله تعالى :

(وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلِكُنَّهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (٥)

وإما بأن يرجع الأصالة على الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٦)

فنقل عن الأخفش زيادة « الباء » إلا أنه جعل الأولى أن يكون الجار

(١) انظر : (المصدر السابق) ١٠٩ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٢٠٣ .

(٣) الحديد : من آية ٢٩ .

(٤) الأعراف : من آية ١٢ .

(٥) الأنبياء : ٩٥ .

(٦) يونس : من آية ٢٧ .

والمجرور خبراً و « الباء » متعلقة بالاستقرار^(١) . وهو قريب مما مضى إلا أنه نكر التأويل المناسب الذي يكون به الحرف أصلياً .

وإما بأن يضعف الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ) (٢)

حيث نسب الزيادة في « إذ » لأبي عبيدة وابن قتيبة ، ووسم مذهبهما في ذلك بأنه ضعيف ، وأنهما كانا يُضعفان في النحو (٣) .

وإما بأن ينفي الزيادة اعتماداً على قول الجمهور أو التضمين ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَأَجْعَلْ أَعْدَةَ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) (٤)

حيث ذكر زيادتها ونفاه على قول الجمهور ، وإنما قال به الفراء مستدلاً بقراءة فتح الواو (تَهْوِي) . ثم ذكر تخريج القراءة على تضمين (تهوي) معنى : تميل . ونقل ما نكره ابن مالك من أن أولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل (تهوي) بكسر الواو ، فجعل موضع الكسرة فتحة^(٥) . وهذا دال - أيضاً - على تल्प ابن مالك من نسبة الحرف إلى الزيادة ما دام له وجه في الكلام .

وبعد ، فإن المرادي وإن كان أحد القائلين بالزيادة لما تكرر منه من مواطن يختار فيها الزيادة ويعرفها ويقسمها ، فقد لحظنا ما يشبه التدافع

(١) انظر : (الجنى الداني) ٥٥ .

(٢) البقرة : من آية ٣٠ .

(٣) انظر : (الجنى الداني) ١٩١ - ١٩٢ .

(٤) إبراهيم : من آية ٣٧ .

(٥) انظر : (الجنى الداني) ٣٨٩ - ٣٩٠ .

تجاه هذه الظاهرة من جانبين أحدهما : أن هذا الزائد الذي دخوله كخروجه قد تردد فيه فمرة يذكره من غير فائدة ، وأخرى يجعله مفيداً للتوكيد ، وثالثة يجعل الزائد للتوكيد مقابلاً له ، ورابعة يذكر الزائد المفيد التصويص على العموم مقابلاً له ، وخامسة يذكر الزائد في اللفظ لوصول عمل ما قبل الحرف إلى ما بعده مقابلاً له ، وهكذا . وثانيتها : أنني وجدته في مواطن أخرى قد يعرض الآراء لثلاث ترجيح ، أو يرجح الأصالة على الزيادة ؛ إما بأن يذكر زيادة الحرف ثم يختار معنى كلياً تنسب إليه جميع معاني الحرف الأخرى ومنها الزيادة ، وقد تكرر هذا النمط عنده وقد تابع فيه المالقي والإربلي ، وإما بأن يذكر تأوّل بعض المعربين للحرف وأنه أولى من دعوى الزيادة ، وإما بأن يرجح الأصالة على الزيادة ، وإما بأن يضعف الزيادة ، وإما بأن ينفي الزيادة اعتماداً على قول الجمهور أو على التضمين .

ابن هشام :

أبو محمد عبدالله بن يوسف « ت : ٧٦١ هـ » ، مصنفاته كثيرة ، لعل أشهرها : « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » ، و « شرح قطر الندى وبل الصدى » ، و « مغني اللبيب عن كتب الأعراب » الذي بناه على ثمانية أبواب: جعل الباب الأول منها في تفسير المفردات وذكر أحكامها . والمفردات عنده الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف وقد رتبها على حروف المعجم (١) .

وما يعيننا حديثه عن الحروف المسماة زائدة فقد عرض منها له « إن » ، و « أن » و « إلى » ، و « الباء » ، و « الفاء » ، و « ثم » ، و « في » ، و « الكاف » ، و « اللام » ، و « لا » ، و « ما » ، و « من » ، و « الواو » .

والمصطلح الذي شاع في مؤلفه هو : زائد ، والزائد عنده يرتبط بالتوكيد إلى حد كبير ، فقد قال عند حديثه عن زيادة « أن » بعد « لماً » التوقيتية : « ولا معنى لـ « أن » الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد » (٢) . وقد رد على أبي حيان ما نقله عن الزمخشري من أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر في قوله تعالى :

(وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئِمًا بِهِمْ) (٣)

وهو التاكيد والتنبيه على أن الإساءة كانت تعقب المجيء ؛ فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم ، وليست كذلك في قصة إبراهيم . إذ ليس

(١) انظر : (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) ١ : ١٠ ، ١٢ ، تحقيق : محمد

محي الدين عبد الحميد

(٢) (مغني اللبيب) ١ : ٢٤

(٣) العنكبوت من آية ٢٣

الجواب فيها كالأول . واستدرك ابن هشام على ما نقله أبو حيان بأنه رأى في كلام الزمخشري ما نصّه أن : « أن » صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، وأنه ليس في كلامه تعرض للفرق بين القستين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جاء به لتوكيده ، و « لَمَّا » تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك ^(١) . ومؤدى تصويب ابن هشام لكلام أبي حيان أن « أن » أفاد توكيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه ، لا كما نقل أبو حيان من أنها توكيد للاتصال والززوم ، وأن الزمخشري لم يخالف كلامه ما استقر من معنى « أن » الزائدة عند النحويين وإفادتها التوكيد لمعنى ما جيئت له .

ومما ذكر فيه الزائد المفيد التوكيد ما أثبتته عن الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم في قوله تعالى :

(أَفِئدَةٌ مِنْ النَّاسِ تَهْوِي إِلَى الْيَوْمِ) ^(٢)

بفتح الواو ، من زيادة « إلى » ، وإن نقل وجهاً آخر يؤكد أصالتها وذلك بتضمين (تهوي) معنى : تميل ^(٣) . والمهم أن الزائد عنده مفيد التوكيد ، ولم يجعله خالي الفائدة كما قد يصنع غيره .

وكذا أشار إلى إفادة الزيادة التوكيد عند حديثه عن زيادة « في » ، و « الكاف » ، و « اللام » ، و « لا » ^(٤) . وكذا توكيد العموم مع « مِنْ » قبل

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٣٤ - ٣٥ .

(٢) إبراهيم : من آية ٢٧ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٧٦ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) على التوالي : ١٧٠ ، و ١٧٩ ، و ٢١٥ ، و ٢٤٨ .

صيفتي العموم أحد وديار (١).

وقد تفيد الزيادة التنصيص على العموم مع « من » في نحو « ما جاعني من رجل » (٢). ومثل هذا وقع خلاف عند العلماء في قبول القول بزيادته لإفادته معنى مستجداً .

كما قد تفيد الزيادة التقليل كما في « ما » (٣) .

ومما ذكر فيه الزيادة من غير بيان فائدة وهو قليل ، ما قاله عن زيادة « الفاء » وأن دخولها في الكلام كخروجها ، ناقلاً عدم إثبات سيبويه ذلك ، وإجازة الأخفش له مطلقاً (٤) . ولعله يريد هنا دخولها كخروجها من حيث عدم تأثيرها على أصل المعنى الذي يرويه ، وبذلك يتسق قوله هذا مع ما تكرر منه من إشارة إلى ارتباط الزيادة بالتوكيد .

ومنه ما ذكره عند زيادة « الواو » فقال : « واو » دخولها كخروجها (٥) من غير بيان فائدة .

وذكر لفظ مقحم نقلاً عن قوم في « الواو » فقط (٦) .

وقد كان من نهجه مع الأصالة والزيادة عرض الآراء بون ترجيح ، وهو مما كثر لديه وتمييز به ، وكان ذلك مع « لا » خصوصاً ، حيث ذكر خلاف العلماء حول زيادتها وأصالتها في خمسة مواطن ؛ أحدها : قوله تعالى :

(لَأَقِيمَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٧) .

(١) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢٢٢ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢٢٢ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣١٦ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٦٥ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٣٦٢ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٣٦٢ .

(٧) القيامة : ١ .

فقيل : هي نافية ، واختلف في منفيها على قولين : أحدهما : أنه شيء تقدم ، والثاني : أن منفيها أقسم ، واختاره الزمخشري إعظاماً ، وقيل هي زائدة ، واختلف في فائدتها على قولين : أحدهما : أنها زيدة توطئة وتمهيداً لنفي الجواب . والثاني : أنها زيدة لمجرد التوكيد وتقوية الكلام ، ورد بأنها لا تزداد لذلك صدرأ بل حشواً ، لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، وأجاب أبو علي من أن القرآن كالسورة الواحدة (١) . وحسبه هذا العلم الغزير فهو عالم جمع فنوعى ، قلب في التراث النحوي فعرض قضايا العلم وشتى المذاهب المختلفة فيه ، وأرجح أن ذلك دال على تلفه في نسبة الزيادة في بعض المواطن .

وكذا صنع في الموطن الثاني ، وهو قوله تعالى :

(قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرُكُمْ عَلَيْكُمْ إِلَّا تَضَرَّكُمْ بِهِ شَيْئًا) (٢)

فقيل : إن « لا » نافية ، وقيل : ناهية ، وقيل : زائدة ، والجميع محتمل (٣) ، ثم فصل ذلك مبيناً عنه عارضاً كافة الآراء ناسباً ما وسعه .

والموطن الثالث ، قوله تعالى :

(وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٤)

فمن فتح الهمزة فـ « لا » زائدة عنده ، ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر ، فيجب ذلك في قراءة الفتح ، وقيل : نافية ، ونقل خلافهم في

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) الانعام : من آية ١٥١ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥٠ .

(٤) الانعام : من آية ١٠٩ .

معنى النفي^(١) ، وهكذا من غير ترجيح أو اختيار .

والموطن الرابع ، قوله تعالى :

(وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)^(٢)

فقيل : « لا » زائدة ، وقيل : نافية^(٣) . مفصلاً في ذلك عارضاً كافة

التخريجات .

والموطن الخامس ، قوله تعالى :

(مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُضَيِّقَهُ اللَّهُ أَكْتُبَ
وَالْحُكْمَ وَالنُّجُوْمَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ
دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِيْمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكُتُبَ
وَبِيْمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٣٨﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلتَّيْبَةِ
وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا)^(٤)

فعرض للقراءات في (يامركم) ، وأثرها على زيادة « لا » أو عدمه^(٥) .

كما كان عرض الآراء دون ترجيح مع « ما » في ثلاثة مواضع : الأول :

قوله تعالى :

(مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ)^(٦)

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥١ .

(٢) الأنبياء : ٩٥ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥٢-٢٥٣ .

(٤) آل عمران : ٧٩ ، ومن آية ٨٠ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥٣ .

(٦) البقرة : من آية ٢٦ .

حيث نقل زيادتها عن الزُجاج ، وقيل : « ما » اسم نكرة صفة لمثلاً أو بدل منه ، وقرأ رؤبة برفع (بعبوضة) ، ويبيّن أثر ذلك في أصالة الحرف على أن « ما » موصولة ، وما اختاره الزمخشريّ من كون « ما » استفهامية وعبوضة خبرها^(١) . كل هذا من غير ترجيح فيما بان لنا .

والثاني : قوله تعالى :

(فَكَلِيلًا مَّا يُؤْمُونَ) (٢)

« ما » محتملة لثلاثة أوجه : أحدها : الزيادة إمّا لمجرد التقوية أو لإفادة التقليل . والثاني : النفي ، والثالث : أن تكون مصدرية^(٣) .

والثالث : قوله تعالى :

(وَمِنْ قَبْلُ مَا قَرَطْتُمْ فِي يَوْسُفَ) (٤)

« ما » إمّا زائدة ، وإمّا مصدرية ، مع عرض الخلاف حول موقع المصدر^(٥) . هكذا من غير ترجيح .

وكذا مع « الواو » في قوله تعالى :

(حَقَّ لِيذًا جَاءَ وَهِيَ أَوْفَتْ حَتَّ أَبْوَابُهَا) (٦)

فنقل إثبات الكوفيين والأخفش وجماعة زيادتها ، كما نقل مضعفاً

(١) انظر : (مقني اللبيب) ١ : ٣١٤ .

(٢) البقرة : من آية ٨٨ .

(٣) انظر : (مقني اللبيب) ١ : ٣١٦ .

(٤) يوسف : من آية ٨ .

(٥) انظر : (مقني اللبيب) ١ : ٣١٧ .

(٦) الزمر : من آية ٧٣ .

كونها عاطفة والجواب محذوف ، والزائدة « الواو » في :

(وَقَالَ كَمْ حَزَنَتْهَا) (١)

وقيل : هما عاطفتان ، والجواب محذوف ، أي : كان كيت وكيت (٢).

وقيل : « الواو » للثمانية وردة ، وقيل : واو الحال (٣) .

وقوله تعالى :

(فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لُجَبَيْنِ ﴿٥٣﴾ وَتَلَّيْنَهُ) (٤)

الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول - يريد ما أثبتته

الكوفيون ... الخ - ، أو هما : عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني (٥) .

وكذا صنع مع « الكاف » في قوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٦)

حيث ذكر الزيادة ، ونقل الأصالة مضعفًا ، وعرض قولاً ثالثاً على أن

« الكاف » ، و « مثل » لا زائد منهما (٧) ، من غير ترجيح أو اختيار ، وإن بسط

القول في كل .

ومع « اللام » في قوله تعالى :

(١) الزُّمَر : من آية ٧٣ .

(٢) انظر : (مغني اللبيب) ٢ : ٣٦٢ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣٦٣ .

(٤) الصَّافَات : ١٠٣ ، ومن آية ١٠٤ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ٢ : ٣٦٢ .

(٦) الشُّورَى : من آية ١١ .

(٧) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٧٩ - ١٨٠ .

(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَنَّكُمْ) (١)

وقوله تعالى :

(وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٢)

فقييل : زائدة ، وقيل : للتعليل ، ثم اختلف هؤلاء فقييل : المفعول محنوف ، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : لا مفعول للفعل (٣) .

وقد وجدناه في مقابل ذلك يختار الأصالة ، وكان على صور : منها :

أنه يذكر للحرف معنى ثم يذكر قولاً بالزيادة واسماً إياه بالزعم ، كما

في قوله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ

بِمَارْحَبَتِهَا وَصَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّمْ يَلْحَاقُوا

مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (٤)

فـ « ثُمَّ » هنا تقييد التشريك ، ونقل زعم الأخفش والكوفيين أنه قد

يتخلف ، وذلك بأن تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة ألبتة ، وحملوا على ذلك « ثُمَّ »

في الآية السابقة (٥) .

أو أنه يذكر الزيادة ويجعل فيها بُعداً (٦) ، كما في « الفاء » في

قوله تعالى :

(١) النساء : من آية ٢٦ .

(٢) الأنعام : من آية ٧١ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢١٦ .

(٤) التوبة : من آية ١١٨ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١١٧ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٦٦ .

(بَلِ اللَّهِ قَاعِبُدُ) (١)

أو أنه لا يحسن إسقاط الحرف ليسهل دعوى زيادته (٢) ، كما في
« الفاء » في قوله تعالى :

(إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) (٣)

أو أنه يختار الأصالة : لأن الجواب محذوف لا كما زعم بأنه مذكور ،
وذلك في « الواو » و « ثم » اللتين لم تثبت زيادتهما (٤) ، في قوله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا فُشِيتُمْ)

وَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا أُرْسِلْتُمْ

مَّا تَحِبُّونَ مِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ

مَن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ) (٥)

أو أنه يحسن لوجود الحرف الذي قيل بزيادته ، كما في « الباء » في
قوله تعالى :

(كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا) (٦)

فنقل عن الزجاج أن « الباء » دخلت لتضمن (كَفَى) معنى : اكتف ،
ووسمه بأنه من الحسن بمكان (٧) .

(١) الزمر : من آية ٦٦ .

(٢) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٦٧ .

(٣) الكوثر : ١ - ٢ .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٢٩ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٦) الرعد : من آية ٤٣ .

(٧) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٦ .

أو أنه ينقل للحرف معنى في موطن ذكر فيه بعض العلماء زيادته ، بل ويرجع معنى على الأصالة على آخر غير مشير إلى زيادة ، كما صنع في «الباء» في قوله تعالى :

(وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ) (١)

حيث نقل معنى التبعية مضعفاً إلا أنه جعل الظاهر فيه معنى الإلصاق (٢).

وكذا قوله تعالى :

(عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) (٣)

حيث نقل معنى التبعية في « الباء » ، ووجهها آخر على التضمين ، وثالثاً على حذف المفعول عن الزمخشري (٤) . وكل ذلك من غير إشارة إلى زيادة .

ومما يشبه ذلك ما نكره في قوله تعالى :

(وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) (٥)

حيث جعل (وليكون) إماً معطوفاً على تعليل آخر متصيدٍ من المعنى ، وإماً متعلقاً بفعل مقدر مؤخر أي : وأريناه ذلك (٦) . و « الواو » على كلا

(١) المائدة : من آية ٦ .

(٢) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

(٣) الإنسان : من آية ٦ .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

(٥) الأنعام : ٧٥ .

(٦) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٢٤ .

الوجهين أصلية لا زائدة كما ذكر بعضهم فيها .

أو أنه يرد زيادة الحرف بانياً للكلام على التضمنين ، كما في قوله

تعالى :

(رَدَفَ لَكُمْ) (١)

حيث نفى كون « اللام » زائدة خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضُمَّن (ردف) معنى : اقترب (٢).

أو أنه يرد زيادة الحرف واسماً إياه بأنه ليس بشيء ، كردّه ما قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة من زيادة « إذ » (٣) ، في مثل قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ) (٤)

هذا مجمل ما ذكره ابن هشام في قضية الأصالة والزيادة ، وقد تميّزت مواقفه فيها ؛ فهو من جانب يرتضي الزيادة ولا يجعلها مفيدة غير التوكيد كسائر الزوائد ، وقد رد على أبي حيان ما نقله عن الزمخشري من أنه قد ينجر مع التوكيد معنى آخر مبيّناً أن الحرف إنما جيء به لتوكيد معنى ما جيء به . ومع ذلك فقد تفيد الزيادة عنده التنصيص على العموم أو توكيد العموم أو التقليل . إلا أنه في مواطن قليلة جداً يذكر الزيادة خلواً من الفائدة ، ولعله يريد أن دخول الحرف كخروجه من حيث عدم تأثيره على أصل المعنى الذي يرى في ذلك . وهو من جانب آخر يتوقف عن الترجيح بين الأصالة والزيادة وكان ذلك مما تميّز به وظهر بشكل لافت للعيان مع « لا » خصوصاً

(١) النمل : من آية ٧٢ .

(٢) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢١٥ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٨٣ .

(٤) البقرة : من آية ٣٠ .

تُـمُّ « ما » و « الواو » ، و « الكاف » ، و « اللام » . وهو من جانب ثالث يختار الأصالة على الزيادة ؛ وذلك على صور منها : أنه يذكر للحرف معنى ثم يذكر قولاً بالزيادة واسماً إياه بالزعم ، أو يجعل فيه بعداً ، أو يختار الأصالة لأنَّ الجواب محذوف لا مذكور ، أو أنه يحسُن لوجود الحرف الذي قيل بزيادته ، أو أنه ينقل للحرف معنى على الأصالة بل ويرجع معنى على آخر بالأصالة دون إشارة إلى زيادة ، أو بانياً الكلام على التضمنين ، أو أنه يرد زيادة الحرف واسماً إياه بآته ليس بشيء ، وهكذا .

٢ - المفسرون :

يعرض هذا المبحث لأراء المفسرين القائلين بزيادة الحروف في القرآن الكريم عرضاً يبين عن مفهوم الزيادة لديهم ، ومدى ارتباطها بالفائدة ، وخلوها عنها ، ومناهجهم في النظر في الحرف ، وحججهم في ذلك ، إلى آخر ما قد يظهر في كل تفسير من رؤى ومناقشات تستقيم ونظرة العالم أو المفسر الكلية ، ثم محاولة بيان ما أثارته القضية من نقاش وجدل ، وما تبلور خلالها من صور وطرائق ، وهؤلاء المفسرون هم :

الزمخشري :

أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي « ت : ٥٢٨ هـ » ، له مؤلفات ضخمة في حقول المعارف المختلفة لغة ونحواً وأدباً وحديثاً وفقهاً وأصولاً ومنطقاً وتفسيراً ؛ ومنها تفسيره المسمى : « الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » .

وقد كان - رحمه الله - من طبقة العلماء الموسوعيين ، ونمّ تناوله في كل ما كتب عن علو كعب ورسوخ قدم في العلوم العربية والإسلامية ، وأن له بصيرة ونوقاً ولحاً في معاني الحروف التي هي موضوع دراستنا . ولئن كان الشيخ من العلماء القائلين بالزيادة فقد وجدت له في ذلك غوراً ليس لغيره في معظم ما وقعت عليه ، وهي مزية نادرة في كتابات علمائنا - عليهم رحمة الله - الذين يقولون - مثلاً - زائد للتوكيد فقط من غير بيان لوجه التوكيد ، أما هو فقد أفاض في بيان ذلك ، وهذا دال على اكتناه عميق لأسرار الحروف ، الذي لا يكون إلا بمعرفة المعاني المحيطة به والسياق والمعنى العام ، وهو ما يسمّى بالتنوق القائم على المعرفة العلمية الحية المحددة . وقد فتح الزمخشري بذلك لمن بعده من المفسرين كثيراً من معاني الحروف وكشف أسرارها ، وقد كان يكتفي كثير من العلماء قبله بالإشارة إلى زيادة الحروف أو أنها تغيد التوكيد أو

قوة الملابس وغير ذلك ، ولكنّه وقف عند كثير من هذه المعاني وشرحها وكشف أسرارها ، وجرى كلامه في كتب التفسير بعده ، ولهذا فقد عدُّ واحداً من العلماء الذين حفظوا بلاغة القرآن الكريم . وبيان ذلك من مثل ما صنعه في قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمْتَنَ اللَّهُ لِنْتَ لَهُمْ) (١)

حيث قال : « ما » مزيدة للتوكيد ، والدلالة على أن لينة لهم ما كان إلا برحمة من الله ، ونحوه :

(فِيمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) (٢) ، (٣) .

وعليه فهو يرى أن « ما » جاءت لتأكيد الاختصاص ، ففي الكلام خصوصية معينة عن طريق التقديم المفيد الاختصاص والقصر غالباً لا لازماً ، وأنت « ما » لتأكيد هذه الخصوصية من أن ما كان ما كان إلا برحمة من الله تعالى ، والحرف الزائد هنا مؤكد للمقصود من الكلام ، أعني ليس مؤكداً لجزء من أجزاء الجملة ، وإنما هو مؤكد لفحواها وهو القصر .

وكما صنع في قوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرْتَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ) (٤)
بِعَرِجَتِي

فقال إن « ما » زائدة للتوكيد ، ويؤن معناه : « تحقيق أن العقاب أو تحريم الطيبات لم يكن إلا بنقض العهد وما عطف عليه من الكفر وقتل الأنبياء وغير ذلك » (٥) . وهذا واضح في تفسيرنا لموقع التوكيد وأنه لا يقع على جزء

(١) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٢) المائدة : من آية ١٣ .

(٣) (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) ١ : ٢٢٦ .

دار المعرفة ، لبنان - بيروت .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ .

(٥) (الكشاف) ١ : ٣١٠ .

من الكلام ، وإنما يقع على فحواه والمقصود منه ولو قال : فبنقضهم ميثاقهم
لم تكن في الكلام تلك الوكادة .

وكما صنع في قوله تعالى :

(وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ بِهِمْ) (١)

فذكر أن « أن » صلة أكدت وجود الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر
في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان ،
كأنه قيل كما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفة عليهم من
قومه « (٢) . ونقول : إن « أن » إذا أتت لهذا المعنى الدقيق الذي أبان عنه
الزمخشري ، فإنه ينتفي القول بكونها صلة : لأن هذا يعني أن دخولها
كخروجها ، ووجودها هنا متعين لازم لا مرجوح .

وكما صنع في قوله تعالى :

(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي فِيكُمْ) (٣)

فقال : « أصله : يريد الله أن يبين لكم ، فزيدت « اللام » مؤكدة لإرادة
التبيين ، كما زيدت في لا أبا لك لتأكيد إضافة الأب » (٤) . وكان « اللام » هنا
لتأكيد إضافة البيان لهم ، وأنتك أيها الإنسان المقصود بهذا البيان ، والمقصود
بهذه الهداية فلا تضيع هذه النعمة .

وكما صنع في قوله تعالى :

(١) العنكبوت : من آية ٢٣

(٢) (الكشاف) ٢ : ١٩٠ .

(٣) النساء : من آية ٢٦

(٤) (الكشاف) ١ : ٢٦٢

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ) (١)

فقال : « و لا » مزيدة لتأكيد معنى القسم ، كما زيدت في :

(إِثْلَابًا) (٢)

لتأكيد وجوب العلم ، و (لا يؤمنون) جواب القسم (فإن قلت) هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر « لا » في (لا يؤمنون) (قلت) يئبى ذلك أسواء النفي والإثبات فيه « (٣) . وذلك قوله :

(فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۖ وَمَا لَا تَبْصُرُونَ ۗ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ) (٤)

فهو يرى أن « لا » في (فلا وربك) زائدة لتأكيد فحوى الكلام الذي بعده من مقسم به ومقسم عليه ، وأنها ليست لنفي القسم . و « لا » في (لا يؤمنون) للنفي ، والحرف لا يظهر الحرف ولا يعاونه ولا يؤكدُه إلا إذا كان بمعناه . وعليه فـ « لا » الزائدة لتأكيد القسم . وقد اعترض عليه ابن المنير بأنها هنا لتوطئة النفي المقسم عليه ، أي تهينة الكلام للنفي بـ « لا » ، وعليه فهي موطئة للفظ « لا » لا غير ، وذكر جملة آيات منها آية القيامة دخلت فيها « لا » على فعل القسم بغير الله تعالى . وأفادت تأكيد القسم لسر يئبى كونها في آية النساء لتأكيد القسم ويعين كونها للتوطئة ؛ وذلك أن المراد بها في الآيات التي عددها ومنها آية القيامة - كما ذكرنا - « تأكيد تعظيم المقسم به : إذ لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له فكأنه بدخولها يقول : إن إعظامي لهذه الأشياء بالقسم بها كلا إعظام ، يعني أنها تستوجب من التعظيم فوق ذلك ، وهذا التأكيد إنما

(١) النساء : من آية ٦٥ .

(٢) العديد : من آية ٢٩ .

(٣) (الكشاف) ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٤) العاقبة : ٢٨ - ٤٠ .

يؤتى به رفعاً لتوهم كون هذه الأشياء غير مستحقة للتعظيم وللإقسام بها
فيزاح هذا الوهم بالتأكيد في إبراز فعل القسم مؤكداً بالنفي المذكور . وقد قرر
الزمخشريّ هذا المعنى في دخول « لا » عند قوله تعالى :

(لَا أَقْرِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (١)

على وجه مجمل هذا بسطه وإيضاحه فإذا بيّن ذلك فهذا الوهم الذي
يراد إزاحته في القسم بغير الله مندفع في الإقسام بالله فلا يحتاج إلى
دخول « لا » مؤكدة للقسم فيتعين حملها على الموطنة « (٢) . وهو من سديد
الفهم وديقق الفقه كما ترى . وقوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٣)

فنذكر أن « لا » في (أن لا تسجد) صلة ، بدليل قوله :

(مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَلَدِي) (٤)

ومثلها :

(إِنَّا لَنَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ) (٥)

بمعنى ليعلم ، ثم أبان عن سر زيادتها ، وأنها لتوكيد معنى الفعل الذي
تدخل عليه وتحقيقه كأنه قيل : ليتحقق علم أهل الكتاب وما منعك أن تحقق
السجود وتلزمه نفسك (٦) .

(١) القيامة : ١ .

(٢) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال (١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ ، دار

المعرفة ، لبنان ، بيروت .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) ص : من آية ٧٥ .

(٥) العديد : من آية ٢٩ .

(٦) انظر : (الكشاف) ٢ : ٥٤ .

وقلما نجد الشيخ يذكر الزيادة خلواً من الفائدة التي بسطها بسطاً واعياً أضاف به إلى من سبقوه وأمدُّ به من جاؤوا بعده ، ولعل في حمل ما سكت عنه على ما ذكر فيه الفائدة ما يعد من قبيل النُصفة لهذا الشيخ الجليل .
ومنه ما قاله في زيادة « ما » من غير بيان الفائدة في قوله تعالى :

(أَقْبِلَا مَا تَكُونُونَ) (١)

وقد رأيت في مواطن كثيرة جداً يسكت عن الحديث عن الحرف المسمي زائداً ، كما في قوله تعالى :

(وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا) (٢)

حيث سكت عن زيادة « الباء » أو حتى أصلاتها .

وقوله تعالى :

(فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ) (٣)

حيث سكت عن زيادة « أن » أو حتى أصلاتها .

وقوله تعالى :

(فَلَا أَسْمُ رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) (٤)

حيث سكت عن زيادة « لا » أو حتى أصلاتها . وغير ذلك كثير كما أسلفت ، ولعل هذا وأشباهه يفسر في ضوء أن الشيخ يحمل ما سكت عنه على ما صرح فيه تفادياً للتكرار ، أو أنه لا يرى - في الغالب - زيادة الحرف في

(١) النمل : من آية ٦٢ ، وانظر (الكشاف) ٢ : ١٤٩ .

(٢) النساء : من آية ٤٥ .

(٣) القصص : من آية ١٩ .

(٤) المعارج : من آية ٤٠ .

هذا الموطن فانصرف عنه إلى غيره .

ولم أجدّه يستعمل لفظ مقحم أو ساقط أو دخوله كخروجه أو لغو ، عدا مرة واحدة ذكر فيها أن الظرف لغو^(١) في قوله تعالى :

(وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا)^(٢)

وإنما وجدته يستعمل مصطلح صلة ، وزيادة كذلك . وكان مما أشار إليه زيادة : « لا » ، و « من » ، و « الباء » ، و « اللام » ، و « ما » ، و « أن » . وقد يشير إلى معنى الحرف الزائد بون ذكر مصطلح الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى .

(قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِيًّا)^(٣)

فذكر أن « ما » توكيد قلة المدة وقصرها^(٤) .

ولئن كان الزمخشري يجد في استكناه أسرار الحرف الزائد ، فإن هذه المزية لم تكن مقصورة على بيان الزائد فقط ، وإنما وجدتها مطردة في بيان معنى الحرف المسمى زائداً عند بعض العلماء ، والذي لم يشر هو إلى زيادته ، وإنما انصرف إلى بيان معناه وبالتالي تخريجه على الأصالة ، وكأن القول بالزيادة مما لا يلتفت إليه في مواطن كثيرة عنده ، اعتماداً على جعله

(١) انظر : (الكشاف) ٢ : ١٠ .

(٢) الأنبياء : من آية ٣٠ .

(٣) المؤمنون ٤٠ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ٤٨ .

الحرف أساساً وعنصراً هاماً في فهم الكلام ، وجاء عرضه لذلك في أنساق مختلفة :

منها جعله للحرف وجهاً يكون به أعرب وأحسن ، وهو موطن زيادة عند العلماء ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَقْرَأْ بِأَسْرَرِكَ) (١)

حيث عرض لوجهين في تعلق اسم الله بالقراءة : أحدهما : أن يتعلق بها تعلق القلم بالكتابة في قولك كتبت بالقلم ، والثاني : أن يتعلق بها تعلق الدهن بالإنبات في قوله :

(تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ) (٢)

على معنى متبركاً بسم الله اقرأ ، وهذا الوجه أعرب وأحسن عنده (٣). وقد أكد معنى الملابس الكائن في (بالدُّهن) عندما عرض للآية في موضعها فذكر أنها في موضع الحال ، أي : تنبت وفيها الدهن (٤) .

ومنها جعله الحرف أصلياً على حذف المفعول ، كما في قوله تعالى :

(الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) (٥)

فذكر أن المعنى هو : الذين يصدون عن أمره دون المؤمنين ، وهم

(١) العلق : من آية ١ .

(٢) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ١ : ٥٠ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ٤٥ .

(٥) النور : من آية ٦٣ .

المتناقضين ، فحذف المفعول ؛ لأن الغرض ذكر المخالف والمخالف عنه^(١) . فسوّغ
لذكر (عن أمره) لبيان المخالف عنه . و « عن » موضع زيادة عند بعض
العلماء .

وقوله تعالى :

(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَاكِمِ يُظْلَمِ)^(٢)

فقد ذكر أن (بِالْحَاكِمِ يُظْلَمِ) حالان مترادفتان ، ومفعول (يرد) متروك
ليتناول كل متناول ، كأنه قال : ومن يُرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد
ظالماً^(٣) . و « الباء » عليه أصليتان متعلقتان بمفعول (يرد) المحنوف .

ومنها جعله الحرف مفيداً استناداً على معنى كلي في الحرف ، كما في

قوله تعالى :

(وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ)^(٤)

فذكر أن المراد : الإصاق المسح بالرأس ، وماسح بعضه ومستوعبه
بالمسح كلاهما ملصق للمسح برأسه^(٥) . وعليه فـ « الباء » أصلية للإصاق ،
وهو معنى ذكر معظم النحاة أنه تعود جميع معاني « الباء » إليه . ولا يكفي
بذلك فيشير إلى الخلاف في المسح بعضه أو كله كلاهما ملصق للمسح
برأسه ، وكان الإصاق معنى لا يفارق « الباء » ها هنا البتة .

ومنها جعله الحرف مفيداً لارتباطه بلفظ قبله ، كما في قوله تعالى :

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ٨٧ .

(٢) الحج : من آية ٢٥ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣٠ .

(٤) المائدة : من آية ٦ .

(٥) انظر : (الكشاف) ١ : ٣٢٥ .

(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (١)

فقد علل لمجيء « لا » لما في (غير) من معنى النفي، كأنه قيل : لا المغضوب عليهم ولا الضالين (٢). و« لا » موطن زيادة عند بعض العلماء .

ومنها جعله الحرف مفيداً لتفسيره أو تضمينه الفعل معنى فعل آخر ، كما في قوله تعالى :

(وَيَأْتُ وَيَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ) (٣)

أي صاروا أحقاء بغضبه (٤). وكان « الباء » للملاسة هنا على تفسيره .

ومنها جعله الحرف مفيداً تلاوفاً مع معنى الآية ، كما في قوله تعالى :

(وَيُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) (٥)

فقد عرض لسؤال عن الفرق بين « مِنْ » الأولى والثانية والثالثة ، فقال إنَّ الأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبويض، والثالثة للبيان، أو الأوليان للابتداء ، والآخر للتبويض ، ومعناه : أنه ينزل البرد من السماء من جبال فيها ، وعلى الأول مفعول (ينزل) (من جبال) (٦).

ومنها جعله الحرف مفيداً لمعنى عدّه بعض النحاة على أصالة الحرف، وعدّه بعضهم الآخر عطف زيادته ، وهو الاستغراق في « مِنْ » في قوله تعالى :

(١) الفاتحة : من آية ٧ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ١٢ .

(٣) البقرة : من آية ٦١ .

(٤) انظر : (الكشاف) ١ : ٧٢ .

(٥) النور : من آية ٤٣ .

(٦) انظر : (الكشاف) ٣ : ٧٩ .

(وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحِدٌ) (١)

وهي المقدره مع « لا » التي لنفي الجنس في قولك : لا إله إلا الله ، والمعنى : وما إله قط في الوجود إلا إله موصوف بالوحدانية لا ثاني له ، وهو الله وحده لا شريك له (٢) . فهو قد ذكر معنى الاستغراق بون إشارة إلى زيادة . وما يترجع عندي أنه يجعل الاستغراق معنى مستقلاً مستجداً من معاني « مِنْ » لا زائدة كما قرر بعض النحاة ، بدليل أنه لم يذكر زيادتها .

ومنها ما استقل فيه بالنظر في بعض الحروف كـ « الواو » مثلاً التي لم يشر ولو مرة واحدة إلى زيادتها فيما وقفت عليه من مواطن زيادتها عند العلماء ، فكان يجد لها في كل موطن معنى مستجداً مع إفادته من غيره واتكائه عليه في أحيان كثيرة ، ويتبدى استقلاله في النظر تجاه هذا الحرف في اعتماده على حسه النحوي وذوقه المتوهم وموازنته بين الآراء ، كما صنع في قوله تعالى

(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ

الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) (٣)

فقد عرض لسؤال عن صحة « أن يكون (ولتكملوا) معطوفاً على علة مقدره ، كأنه قيل : لتعلموا ما تعملون وتكملوا العدة ، أو على اليسر ، كأنه قيل يريد الله بكم اليسر ويريد بكم لتكملوا كقوله :

(يُرِيدُونَ لِطُفْتُوا) (٤)

(١) المائة من آية ٧٣

(٢) انظر (الكشاف) ١ / ٣٥٦

(٣) البقرة من آية ١٨٥

(٤) الصف من آية ٨

(قلت) لا يبعد ذلك ، والأول أوجه ^(١) . وعلى كلا الوجهين «الواو» عاطفة أصلية لا زائدة كما ذكر بعض العلماء .

وكقوله تعالى :

(وَتَكَ الْأَيَّامُ نَدَاوِلَهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا) ^(٢)

فقد عرض لـ (وليعلم الله الذين آمنوا) من حيث إن فيها وجهين : أحدهما : أن يكون المطلق محذوفاً معناه : وليتميز الثابتون على الإيمان من الذين على حرف فعلنا ذلك ، والثاني : أن تكون العلة محذوفة ، وهذا عطف عليه معناه : وفعلنا ذلك ليكون كيت وكيت وليعلم الله ، وإنما حذف للإيدان بأن المصلحة فيما فعل ليست بواحدة ليسليهم عما جرى عليهم ، وليصبرهم أن العبد يسوءه ما يجري عليه من المصائب ^(٣) . وعلى كلا الوجهين «الواو» أصلية : كأنها استئنافية في الوجه الأول ، وعاطفة في الوجه الثاني . ولا مجال للقول بزيادتها عليهما .

ومنه ، قوله تعالى :

(وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ) ^(٤)

فذكر في الآية وجهين ، أحدهما : وليمتحن ما في صدور المؤمنين من الإخلاص ويمحص ما في قلوبهم من وساوس الشيطان فعل ذلك . والآخر : وفعل ذلك لمصالح جمّة للابتلاء والتمحيص ^(٥) . وعلى كلا الوجهين «الواو»

(١) (الكشاف) ١ : ١١٤ .

(٢) آل عمران : من آية ١٤٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ١ : ٢١٩ .

(٤) آل عمران : من آية ١٥٤ .

(٥) انظر : (الكشاف) ١ : ٢٢٤ .

أصلية كما مر .

ولولا خشية الإطالة لعرضت لجميع مواطن « الواو » التي قيل بزيادتها ، وأكتفي هنا بالإحالة على بعضها فيما عرض مخرجاً إياها على الأصالة (١) .

وقد أطلق الزمخشري مصطلح زيادة « الواو » مرة واحدة في مقام يوازن فيه بين وجود الحرف في موطن وسقوطه في موطن آخر ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا أَهْلَكَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) (٢)

فعرض لسؤال عن علة عزل « الواو » عن الجملة بعد (إلا) ، وعدم

عزلها في قوله :

(وَمَا أَهْلَكَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا كَاتِبٌ مَعْلُومٌ) (٣)

وأجاب بأن الأصل عزل « الواو » ؛ لأن الجملة صفة لقرية ، وإذا زيدت

فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف (٤) ، كما في قوله :

(سَبْعَةٌ وَتِلْكَ مِنْهُمْ كَلِمَةٌ) (٥)

ولعل مراد الزمخشري بزيدت هنا أنه جيء بها ، ويقويه أنه لم يعد

النحاة « الواو » في هذه الآية موطن زيادة ، وإنما جعلوها معنى مستقلاً ،

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ٨٥ ، و ١٥٧ ، و ٢٠١ ، و ٣٥٨ : ٣ .

(٢) الشعراء : ٢٠٨ .

(٣) العجر : ٤ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ١٢٨ - ١٢٩ .

(٥) الكهف : من أية ٢٢ .

وهي « الواو » الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها ، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت ، وهذه « الواو » أثبتتها الزمخشري ومن قلده ، وحملوا على ذلك مواضع « الواو » فيها كلها واو الحال (١) . هذا ما ذكره ابن هشام ويبدو ميله إلى كونها « واو » الحال .

وكان من نهجه في قضية الزيادة والأصالة أنه قد يجوز الوجهين بناء على فقه المعنى دون ترجيح ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَإِنَّ أَمْوَالَكُمْ مِثْلَ مَاءٍ أَمِنْتُمْ بِهِ) (٢)

فمعنى الآية عنده : فإن حصلوا ديناً آخر مثل دينكم مساوياً له في الصحة والسادد فقد اهتموا فيه . وعليه تكون « الباء » صلة ، ويجوز أن لا تكون صلة وتكون « باء » الاستعانة كقولك : كتبت بالقلم وعملت بالقدم ، أي : فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم التي أمنتكم بها (٣) . فقد جوز الوجهين دون اختيار .

ومنه قوله تعالى :

(رَدِفَ لَكُمْ) (٤)

فذكر زيادة « اللام » للتوكيد ، كـ « الباء » في قوله تعالى :

(وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ) (٥)

أو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بـ « اللام » نحو : لنا لكم وأزف

(١) (مغني اللبيب) ٢ : ٣٦٤ .

(٢) البقرة : من آية ١٣٧ .

(٣) انظر (الكشاف) ١ : ٩٧ .

(٤) النمل : من آية ٧٢ .

(٥) البقرة : من آية ١٩٥ .

لكم ، ومعناه : تبعكم واحقكم^(١) . هكذا من غير ترجيح لوجه دون آخر . وأما آية البقرة والتي ارتضى فيها كون « الباء » زائدة للتوكيد هنا ، فقد نقل فيها عندما عرض لها في موضعها وجهاً آخر مضعفاً على الأصالة ، بمعنى : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم^(٢) . وعليه فـ « الباء » للسببية .

وقد يتوقف فيختار الزيادة ويجوز وجوهاً أخرى على الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ،)^(٣)

فنكر أن « ما » مزيدة ، والمعنى : كانوا يهجعون في طائفة قليلة من الليل ، إن جعلت (قليلاً) ظرفاً ، ولك أن تجعله صفة للمصدر ، أي : كانوا يهجعون هجوعاً قليلاً . ويجوز أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة ، على كانوا قليلاً من الليل هجوعهم ، أو ما يهجعون فيه^(٤) . ثم رد أن تكون « ما » نافية كما قال بعضهم ؛ لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها . وقد رد ابن المنير عليه كونها مصدرية أو موصولة^(٥) .

كما قد يتوقف فيختار الأصالة ويذكر وجوهاً أخرى على الزيادة والأصالة مشيراً إلى قراءة أخرى ، كما صنع في قوله تعالى :

(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ)^(٦)

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ١٥١ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ١١٩ .

(٣) الذاريات : ١٧ .

(٤) (الكشاف) ٤ : ٢٨ .

(٥) انظر : (الانتصاف) ٤ : ٢٨ .

(٦) البقرة : من آية ٢٦ .

فذكر أن « ما » هذه إبهامية ، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهته إبهاماً وزادته شيئاً وعموماً . أو صلة للتأكيد ، هذا إذا نصبت (بعوضة) ، فإن رفعتها فهي موصولة صلتها الجملة والتقدير : هو بعوضة فحذف صدر الجملة ، ووجه آخر جعله حسناً جميلاً وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام^(١) . وقوله إن « ما » إبهامية توسيع لدالتها ، وكأن إبهامها لما عقب بإيهام النكرة زادها إبهاماً على إيهام .

وقوله تعالى :

(وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٢)

فذكر أن معنى الآية : وما يدريكم أن الآية التي تقترحونها (إذا جاءت لا يؤمنون) بها ، يعني : أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها وأنتم لا تدرون بذلك ، وقيل : إنها بمعنى : لعلها وتقويها قراءة أبي : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون . وقريء بالكسر على أن الكلام قد تم قبله بمعنى وما يشعركم ما يكون منهم ثم أخبرهم بعلمه فيهم فقال : إنها إذا جاءت لا يؤمنون البتة ، ومنهم من جعل « لا » مزيدة في قراءة الفتح^(٣) . ويبدو ميله هنا مع عرضه لما قيل في « لا » إلى أنها أصلية حسبما فسر معنى الآية . وكلامه في كل ما ذكر مستنتب ممن سبقه كسيبويه والفراء^(٤) . وقوله تعالى :

(وَكَرَامٌ عَلَى قَرَبِيءٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يُرْجَعُونَ) (٥)

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ٥٥ .

(٢) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٢ : ٣٤ .

(٤) انظر : (الكتاب) ٣ : ١٢٣ ، و (معاني القرآن) ١ : ٣٥٠ .

(٥) الأنبياء : ٩٥ .

ففسر معنى (أهلكتاها) عزمنا على إهلاكها أو قدرنا إهلاكها .
 ومعنى الرجوع الرجوع من الكفر إلى الإسلام والإنابة ، وقريء (إنهم)
 بالكسر ، وذكر أن حق هذا أن يتم الكلام قبله فلا بد من تقدير محذوف ، كأنه
 قيل : وحرام على قرية أهلكتاها ذاك ، وهو المذكور في الآية المتقدمة من
 العمل الصالح والسعي المشكور غير المكفور ، ثم علل فقيل : إنهم لا يرجعون
 عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك . ورأى أن القراءة بالفتح يصح حملها على
 هذا ، أي لأنهم لا يرجعون ، ثم نكر أن الوجه الأول الذي ذكره تكون « لا »
 فيه صلة^(١) . وقوله هذا الأخير أحد وجهين ويبو عدم ميله إلى اختياره ؛
 لأنه فسر معنى (أهلكتاها) عزمنا على إهلاكها أن لا يرجعوا فـ « لا » عليه
 نافية لا صلة ، والقول بأنها صلة أحد وجهين . ويبو هنا تأثره بمن قبله
 كالطبري والزجاج^(٢) ، وغيرهما .

وقوله تعالى :

(لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٣)

فذكر أن إدخال « لا » النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم
 وأشعارهم ، وفائدتها تأكيد القسم ، وقالوا : إنها صلة مثلها في :

(إِنِّي لَأَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ) (٤)

وأورد اعتراضهم عليه بأنها إنما تزداد في وسط الكلام لا في أوله ،

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ٢٠-٢١ .

(٢) انظر : (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ١٠ ، ١٧ : ٨٦ - ٨٧ ، دار

الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م و (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٠٥ .

(٣) القيامة . ١

(٤) الحديد . من آية ٢٩ .

ونقل إجابتهم بأن القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض ، وصحح هذا الاعتراض بأنها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام ، واعترض على الجواب بأنه غير سديد ؛ فبعض الشعراء يزيدونها في مستهل قصائدهم ، واختار وجهاً أن يقال : هي للنفي، والمعنى في ذلك : أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له بذلك ، فكأنه بإدخال النفي يقول : إن إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام . وقيل : إن « لا » نفي لكلام ورد له قبل القسم كأنهم أنكروا البعث فقيل : لا ، ليس الأمر على ما ذكرتم ، ثم قيل : أقسم بيوم القيامة . ورد على من قد يعترض فيقول إنها موطنة للنفي بعده ، ونقل قراءة أخرى وهي (لأقسم) على أن « اللام » للابتداء، و(أقسم) خبر مبتدأ محذوف معناه لأننا أقسم . ويعضده أنه في الإمام بغير ألف^(١) . ويبدو مما عرضه أنه يختار كونها « لا » النافية الداخلة على فعل القسم المستهل بها السورة ، وفائدتها توكيد القسم ، بدليل أنه جعل هذا المعنى مقابلاً لرأي آخر على أنها صلة ، وأورد اعتراضات ورفض وقبل ، وذكر قراءة أخرى .

ويبدو أن نهجه مع « لا » قبل فعل القسم في مستهل السورة ، لم يكن مطرداً فقد ذكر في قوله تعالى :

(لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ)^(٢)

أنه : أقسم سبحانه بالبلد الحرام وما بعده^(٣) . ويبدو ميله إلى زيادة « لا » بدليل إسقاطها ، وأن الكلام على الإثبات لا النفي كما اختار في آية القيامة .

(١) انظر : (الكشاف) ٤ : ١٦٢ .

(٢) البلد : ١ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٤ : ٢١٢ .

وقد اختار كونها مزيدة مؤكدة في غير مستهل سورة كما في قوله تعالى :

(فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ) (١)

وإن ذكر قراءة أخرى على الأصالة ، وردّها (٢). ولم يبين معنى التأكيد.

وقوله تعالى :

(فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تَبْصِرُونَ) (٣)

فذكر أنه : إقسام بالأشياء كلها على الشمول والإحاطة؛ لأنها لا تخرج من قسمين مبصر وغير مبصر . وقيل : الدنيا والآخرة (٤). وتفسيره بالمعنى يدل على أنها مزيدة .

وقد سكت عن الحديث عنها في آية المعارج :

(فَلَا أَقْسِمُ رَبِّ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ) (٥)

وآية الانشقاق :

(فَلَا أَقْسِمُ بِالشَّفَقِ) (٦)

ولعل سكوته من قبيل الحمل على ما مضى .

هذا مجملٌ لنظر الشيخ - رحمه الله - في قضية الزيادة والأصالة

(١) الواقعة : ٧٥ .

(٢) انظر : (الكشاف) ٤ : ٦١ .

(٣) العاقبة : ٣٨ - ٣٩ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٤ : ١٣٦ .

(٥) المعارج : من آية ٤٠ . وانظر : (الكشاف) ٤ : ١٤٠ .

(٦) الانشقاق : ١٦ . وانظر : (الكشاف) ٤ : ١٩٨ .

للحروف في القرآن الكريم . وأؤكد أنه وإن كان من الطماء القائلين بزيادة بعض الحروف في القرآن الكريم فإنها لم تكن لتخلو من فائدة ، ولقأما يذكر زيادة الحرف من غير بيان الفائدة ، ويلحظ أنه لم يستعمل لفظ مقحم أو حشو أو دخوله كخروجه أو لغو مع حرف ما قيل بزيادته . كما أنه سكت في مواطن كثيرة عن الحديث عن الحرف المسمى زائداً إما تفادياً للتكرار وإما إعراضاً عن القول بزيادته . وتميز بموقف ينم عن نوق متوهج ورؤية دقيقة في إدراك خصائص الحرف ، ولا نغلو إذا قلنا إن مباحث معاني الحروف مما نمت في طوايا هذا التفسير الجليل ، يستوي في ذلك بيانه أسرار الحرف الزائد فيما يرتضي ، وأسرار الحروف التي قيل بزيادتها ولم يشر إلى ذلك وإنما اتجه صوب بيان معنى الحرف محللاً متذوقاً ، وقد أفاض في بيان ذلك ؛ بجعله للحرف وجهاً يكون به أعرب وأحسن ، أو ارتضاء الحذف بياناً لمعنى الحرف ، أو الاعتماد على معنى كلي للحرف ، أو ربطه بلفظ قبله ، أو تفسيره بمعنى فعل آخر ، أو اختيار معانٍ تلائم معنى الآية عموماً ، أو ذكر معنى عدّه بعض النحاة في زيادة الحرف دون إشارة منه إلى زيادة الحرف ، أو استقلاله بالنظر في بعض الحروف كـ « الواو » مثلاً التي لا يرى زيادتها متابعاً في ذلك النهج البصري معتمداً على نوقه وحسب النحوي وموازنته بين الآراء . وكان من نهجه في بيان موقفه في الأصالة والزيادة أنه قد يذكر الوجهين دون ترجيح ، وقد يختار الزيادة مع تجويز وجوه أخرى على الأصالة ، وقد يختار الأصالة ويذكر وجوهاً أخرى على الأصالة والزيادة مشيراً إلى قراءة أخرى ، وقادني هذا إلى الحديث عن بعض رأي بدا في عرضه لـ « لا » قبل فعل القسم .

ابن عطية :

أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي
 «ت: ٥٤١ هـ» ، كان ضليعاً في علوم اللغة والنحو والحديث والفقه ، ولتفسيره :
 « المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز » مكانة سامقة بين سائر كتب
 التفسير : قال عنه أبو حيان في مقدمة تفسيره « وكتاب ابن عطية أنقل
 وأجمع وأخلص ، وكتاب الزمخشري أخص وأغوص » (١) . وتتمثل مزية ابن
 عطية في أنه حاول أن يكون ظاهراً بعقله في تفسيره ؛ فتراه في مواطن كثيرة
 يعرض للآيات مناقشاً آراء العلماء نحاة ولغويين وفقهاء فيقبل ويرفض بل
 ويضيف فهماً جديداً خاصاً به ، فلا تمر المسألة دون أن يحقق القول فيها
 ويون أن يشرح ما يغمض منها

وينتمي ابن عطية إلى طبقة المفسرين القائلين بالزيادة لفائدة ، وقد
 تجلّى ذلك في صور : منها

رده على بعض النحاة أن يكون الحرف زائداً لغير معنى كما في مثل
 قوله تعالى :

(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِءِ وَأَجْمَعُوا) (٢)

وقوله تعالى

(فَلَمَّا أَسْلَمُوا نَزَّلَهُ لِلجَبِينِ) (٣)

حيث نقل عن بعض النحاة « -في مثل هذا- أن « الواو » زائدة - وقوله

(١) (تفسير البحر المحيط) ١ ، ١٠ ط ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

(٢) يوسف . من آية ١٥

(٣) الصافات ١٠٣

مردود؛ لأنه ليس في القرآن شيء زائد لغير معنى « (١) . وبين من تعليل رده زيادة « الواو » أنه يرتضي الزيادة المفيدة ؛ لأنه ليس في القرآن شيء زائد من غير فائدة على حد قوله .

أو تفرقة بين كون الحرف للتأكيد وليس زائداً ، كما صنع في قوله

تعالى :

(فِيمَا رَحَّمْتَنَ اللَّهُ) (٢)

حيث قال : « معناه : فبرحمة من الله - و « ما » - قد جرد عنها معنى النفي ، ودخلت للتأكيد . وليست بزائدة على الإطلاق لا معنى لها ، وأطلق سيبويه اسم الزيادة من حيث زال عملها . وهذه بمنزلة قوله تعالى :

(فِيمَا نَقَضْتَنَّهُمْ مِيثَقَهُمْ) (٣)

قال الزجاج : « الباء » (٤) بإجماع من النحويين صلة ، وفيها معنى التأكيد « (٥) . ومؤدى قول ابن عطية تفرقة بين كون الحرف زائداً مفيداً التوكيد ، وبين كونه زائداً على الإطلاق من غير معنى ولا فائدة . ولم يكتف بذلك بل عقب على ذلك بتسمية الزائد زائداً من حيث زوال عمله وأثره الإعرابي - على حد قول سيبويه - لا زوال معناه وأثره في بناء الكلام . وقد أدرك - رحمه الله - بلمحه الدقيق أن « ما » لا ينبغي أن تكون على أصل معناها وهو النفي هنا ؛ لأن السياق لا يحتمل هذا المعنى ولا يقوم به ولا ينبغي عنه ، وإنما هي قد جردت منه ودخلت للتأكيد ، غير أنه لم يبين سره . وعليه فالزيادة عنده

(١) (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٩ : ٢٦٠ . تحقيق : المجلس

العلمي بفاس ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) النساء : من آية ١٥٥ .

(٤) لعل الصواب : « ما » ؛ لأنها موطن الحديث هنا .

(٥) (المحرر الوجيز) ٣ : ٢٧٩ .

ترتبط بالفائدة لا الزيادة على الإطلاق من غير معنى كما قال هذا من جانب ، ومن جانب آخر فهي مفيدة التوكيد .

أو إشارته في بعض المواطن إلى إفادة الحرف الزائد التوكيد ، كما صنع في « ما » في قوله تعالى :

(فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (١)

حيث قال : « زائدة مؤكدة » (٢) .

و « من » في قوله تعالى :

(قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ) (٣)

حيث قال : « زائدة مؤكدة وجاءت زيادتها ؛ لأن الاستفهام داخل في غير الواجب » (٤) . وهو هنا لم يكتف بإفادة الحرف الزائد التوكيد بل علل لمجيئه من باب النحو . وإن وجدناه في مواطن أخرى يشير إلى زيادة الحرف من غير إفادة (٥) . وقد ارتبطت الصلة عنده بالتخصيص في « ما » في قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُمْ) (٦)

بعد أن عرض لخلاف العلماء فيها « فقال قوم : « ما » صلة زائدة لا

(١) البقرة : من آية ٨٨ .

(٢) (المحرر الوجيز) ١ : ٢٨٨ .

(٣) الأنعام : من آية ١٤٨ .

(٤) (المحرر الوجيز) ٦ : ١٧٥ .

(٥) انظر : على سبيل المثال : (المصدر السابق) ١ : ٣١٠ ، و ٦ : ٦٥ ، و ١١ :

٢٥١ .

(٦) البقرة : من آية ٢٦ .

تفيد إلا شيئاً من تأكيد . وقيل « ما » نكرة في موضع نصب على البدل من قوله (مثلاً) وبعبارة نعت لـ « ما » ، فوصفت « ما » بالجنس المنكر لإبهامها . حكى المهدي هذا القول عن الفراء والزجاج وثعلب وقيل غير هذا مما هو تخليط دعا إليه الظن . (أن يضرب) إنما يتعدى إلى مفعول واحد ... والذي يترجح أن « ما » صلة مخصصة كما تقول : جنتك في أمر ما فتفيد النكرة تخصيصاً وتقريباً ، (١) . وعليه فـ « ما » صلة أضافت إلى النكرة فضل تخصيص وتقريب !!

غير أن لابن عطية توجهاً آخر من قضية الزيادة في القرآن الكريم إذ رأيناه - في نصوص كثيرة وعلى أنحاء متفرقة - يحرص على نفي الزيادة إجمالاً ، ومن ذلك :

ردُّه الزيادة : لأن القول بها مفسد للمعنى ، كما صنع في « واو » قوله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) (٢)

حيث قال : « قوله (ويصدون) تقديره : وهم يصدون ، وبهذا حسن عطف المستقبل على الماضي . وقالت فرقة « الواو » زائدة (ويصدون) خبر (إن) . وهذا مفسد للمعنى المقصود ، وإنما الخبر محذوف مقدر عند قوله (والبادي) ، تقديره خسروا أو هلكوا ، وجاء (يصدون) مستقبلاً إذ هو فعل يبيمونه ، (٣) . فهو يرد القول بزيادة « الواو » و (ويصدون) خبر (إن) من حيث إفساده المعنى

(١) (المحرر الوجيز) ١ : ١٥٢ .

(٢) العج : من آية ٢٥ .

(٣) (المحرر الوجيز) ١١ : ١٨٩ - ١٩٠ .

المقصود الذي لا يتم إلا بكون « الواو » عاطفة لا زائدة ، وكون الخبر محنوقاً تقديره ما قاله . ولا يخفى ما التقطه من دلالة فعل المستقبل (يصدون) على معنى الديمومة أي أنه يتجدد المرة تلو المرة ، ولذا حسن العطف لأنه يتم به بناء الكلام مع صحة معناه .

وحكمه على زيادة الحرف بأنه متكلف وتصحيحه قولاً لعالم على الأصالة ، كما صنع في « الواو » في قوله تعالى :

(أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَاهِدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ) (١)

حيث نقل قول سيبويه أنها « واو » العطف دخلت عليها ألف الاستفهام ، وقول الأخفش من أنها زائدة ، وقول الكسائي هي « أو » وفتحت تسهياً ... الخ ما نقل . ثم حكم على كل الأقوال بالتكلف ومنها الزيادة ، وجعل الصحيح قول سيبويه وأنها متمكنة في التقسيم (٢).

ونقله رد الزيادة على لسان عالم وجميع المفسرين كما صنع في « إذ » في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ) (٣)

حيث نقل قول معمر بن المثنى زيادة « إذ » ، وقول أبي إسحاق الزجاج بأن هذا اجترأ من أبي عبيدة . ورد جميع المفسرين عليه ذلك ، ونقل قول الجمهور من أنها ليست بزائدة وإنما هي معلقة بفعل مقدر تقديره : واذكر إذ قال (٤) . وهو هنا ينقل القول بالزيادة ويرده على لسان الزجاج وجميع

(١) البقرة : من آية ١٠٠ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ١ : ٢٠٢ - ٢٠٤ .

(٣) البقرة : من آية ٢٠ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ١ : ١٦٢ .

المفسرين ويذكر وجهاً قال به الجمهور تكون به « الواو » أصلية لا زائدة .
ورده القول بالزيادة : لأنه لا يشبه نظر أبي علي وسيبويه والخليل
وفرسان الصناعة في « الواو » و « تُمُّ » في قوله تعالى :

(حَقَّ إِذَا فَسِلْتُمْ

وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّن بَعْدَ مَا آرَبْتُمْ

مَاتُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ

مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ

وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) (١).

فالاظهر عنده أن « إذا » تحتاج إلى جواب ، وقد وقع خلاف بين
النحاة في جوابها : فذهب فرقة إلى أنه (تنازعتم) و « الواو » زائدة ،
وحكى المهدي عن أبي علي أنه قال : الجواب قوله (صرفكم) و « تُمُّ »
زائدة . وعنده أن الجواب محذوف مقدر يدل عليه المعنى ، تقديره : انهزمت
ونحوه . وأما القول بالزيادة فلا يشبه نظر العلماء الكبار كأبي علي وسيبويه
والخليل وفرسان الصناعة (٢) : لأنه يذهب بالمعنى ويفسد تمام بناء الكلام ،
وإنما قوامه ونصبته على هذا التعاطف الحسن ، وهذا الحذف الكائن للجواب
الذي تذهب النفس فيه كل مذهب ؛ لأن الموقف الصعب أكبر من أي لفظ ولا
تحيط به أي عبارة .

وتضعيفه قول من قال بزيادة « في » في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذِهِ الْقُرْآنِ) (٣)

(١) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٢) انظر : (المعرر الوجيز) ٣ : ٢٦٣ .

(٣) الإسراء : من آية ٤١ .

حيث قال : « وقال بعض من شدد الراء : إن قوله « في » زائد ،
والتقدير : ولقد صرفنا هذا القرآن . وهذا ضعيف » (١) . وواضح هنا عدم
اختياره زيادة « في » وتضعيفه لذلك حتى إنه نقله غير منسوب .

ونقله وجوهاً على الأصالة والزيادة في الحرف ، ثم ذكره وجهاً ما لم
يعرضه ضمن الراء قبلُ معللاً له يكون به الحرف أصلياً ، وقد شاع هذا النمط
لديه ، ولعله من بعض ما تميز به ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَقَّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿٥٦﴾
وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِبْتِوَاءً قَدْ كُنَّا
فِي عَقْلَةٍ مِّنْ هُنَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ (٢))

حيث عرض لخلاف العلماء حول جواب « إذا » فقالت فرقة : الجواب
قوله (اقترب الوعد) و « الواو » زائدة ، وقالت فرقة منها الزجاج وغيره
الجواب في قوله (يا ويلنا) التقدير : قالوا يا ويلنا ، وليست « الواو » بزائدة .
والذي أقول : إن الجواب في قوله (فإذا هي شخصة) وهذا هو المعنى الذي
قصد ذكره ؛ لأنه رجوعهم الذي كانوا يكذبون به وحرم عليهم امتناعه (٣)
وبيّن عدم اختياره القول بزيادة « الواو » ، وترشيحه أصالتها بناءً على فهم
المعنى ؛ لأن القصد إلى بيان هيئة الكافرين ووقت رجوعهم .

وكذا صنع في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبِيِّائِ الْمُرْسَلِينَ) (٤)

(١) (المحرر الوجيز) ١٠ : ٢٩٨ .

(٢) الأنبياء : ٩٦ - ٩٧ .

(٣) (المحرر الوجيز) ١١ : ١٦٥ .

(٤) الأنعام : من آية ٣٤ .

حيث نقل ما ذهب إليه الطبري والرماني من أن فاعل (جاعك) مضمراً، تقديره : ولقد جاعك نبأ أو أنباء . ثم جعل الصواب عنده في المعنى أن يقدر جلاء أو بيان . ثم نقل قول أبي علي الفارسي من أن (نبأ المرسلين) في موضع رفع بـ (جاء) ، وأن حرف الجر دخل على الفاعل ، وفقاً لمذهب الأخفش في تجويزه دخول « مِنْ » في الواجب . ثم علل لوجه الرماني الأول بأن « مِنْ » لا تزداد في الواجب^(١) . وهكذا فهو ابتداء يعرض قولاً بأصالة « مِنْ » ، ثم يصوب من حيث المعنى تقديرًا للفاعل المحنوف خلاف تقديرى الطبري والرماني يرى به أصالة « مِنْ » أيضاً . ثم يعرض قولاً بالزيادة ، ثم يعود فيعلل للقول بالأصالة .

وكذا من غير تعليل في قوله تعالى :

(وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ

لَكَرَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) (٢) .

حيث نقل القول بزيادة « اللام » في (ويؤمن للمؤمنين) مضعفاً على معنى : ويصدق المؤمنين ، ونقل قول المبرد من أنها متعلقة بمصدر مقدر من الفعل كأنه قال : وإيمانه للمؤمنين ، أي تصديقه . ثم جعل الرأي عنده أن (يؤمن) التي معها « اللام » في ضمنها « باء » ، والمعنى : ويصدق للمؤمنين بما يخبرونه به^(٣) . ومؤداه أن « اللام » أصلية لا زائدة ، وأن في الكلام حذفاً يتم به المعنى .

(١) انظر : (المعرر الوجيز) ٦ : ٤٢ - ٤٣ .

(٢) التوبة : من آية ٦١ .

(٣) انظر : (المعرر الوجيز) ٨ : ٢٢٠ .

ونقله القولين الزيادة والأصالة، ثم تعليقه لرأي قائل بالأصالة بما يلح منه اختياره له ، دون غيره من زيادة أو أصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ) (١)

حيث نقل مضعفاً القول بزيادة « لا » واستشهد له بشاهد شعري، ثم نقل وجهاً آخر في الشاهد يكون به الحرف أصلياً ثم نقل القول بأصالة « لا » مضعفاً على أن المعنى ما منعك فأحوجك أن تسجد (٢). ونقل مضعفاً قولاً آخر على أصالة « لا » أيضاً : وهو أنه لما كان ما منعك بمعنى من أمرك ومن قال لك حسن أن يقول بعدها ألا تسجد ثم عاد وذكر وجهاً على الأصالة وعلى أن يقدر في الكلام فعل يحسن حمل النفي عليه ، كأنه قال : ما أحوجك أو حملك أو اضطررك (٣). ويقرب في فهمي أن « لا » أصلية عنده بناء على إشارته اختيار فعل يحسن حمل النفي عليه المقاد من « لا » النافية لا الزائدة .

وميله إلى بيان معنى للحرف من غير إشارة إلى زيادته ، وقد تكاثر هذا النمط لديه بصورة لافتة للعيان ، حتى ليعد أبرز ظاهرة عنده في موقفه من زيادة الحرف ، وهذا دال على قدرة في استبطان معاني الحروف وبيان أثرها البنائي في الكلام . كما صنع في قوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٤)

(١) الأعراف : من آية ١٢ .

(٢) هكذا وردت بدون « لا » والصواب بها لصحة المعنى .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٧ : ١٨ .

(٤) الشورى : من آية ١١ .

فذكر أن « الكاف » مؤكدة للتشبيه ، فبقي التشبيه أوكد ما يكون ،
وذلك أنك تقول :زيد كعمرو ، وزيد مثل عمرو ، فإذا أردت المبالغة التامة قلت :
زيد كمثل عمرو ... وذهب الطبري وغيره إلى أن المعنى : ليس كهو شيء ،
وقالوا لفظة (مثل) في الآية توكيد أو واقعة موقع هو ... ومما يؤيد دخول
الكاف تأكيدا أنها قد تدخل على الكاف نفسها ، وأنشد سيبويه :

* وصاليات ككما يُؤْتَفِينُ * (١).

وعليه فـ « الكاف » لتأكيد التشبيه لا زائدة كما يقول بعضهم .
وكما صنع في قوله تعالى :

(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ
وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ) (٢)

حيث نقل احتمال أن تكون « لام » (وتكملوا) لام الأمر و « الواو »
عاطفة جملة كلام على جملة كلام (٣) . وعليه فـ « الواو » أصلية عاطفة لا
زائدة كما أشار إلى ذلك بعض العلماء . ومزيتة أنه لم يُعْر هذا القول بالأفلم
يذكره ويعرض له وإنما انصرف إلى بيان معنى الحرف .

وكذا صنع في قوله تعالى :

(وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ
آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) (٤) .

(١) (المحرر الوجيز) ١٤ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٢ : ٨٥ .

(٤) آل عمران : من آية ١٤٠ .

حيث قال : « دخلت » الواو « لتؤنن أن » اللام « متعلقة بمقدر في آخر الكلام ، تقديره : وليعلم الله الذين آمنوا فعل ذلك » (١) . وعليه فـ « الواو » أصلية لا زائدة كما يقول بعض العلماء وأنها أومأت أو أذنت بفعل محذوف تعلق به « اللام » في آخر الكلام .

وكذا صنع في قوله تعالى :

(فَأَنْظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَسْتَنَّهٗ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ
حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ
الْعِظَارِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لِحْمًا) (٢) .

فـ « واو » (ولنجعلك) موطن زيادة عند بعض العلماء إلا أنه لم يلتفت إليه وانصرف إلى بيان المعنى الذي يفهم منه أصالة « الواو » حيث قال : « معناه لهذا المقصد من أن تكون آية فعلنا بك هذا » (٣) وكأنها « واو » الاستئناف عنده بناء على تقديره . ولعله في ذلك يتابع المذهب البصري الذي لا يرى جواز زيادة « الواو » وهو مما درج عليه كثير من العلماء والمفسرين ممن درست .

وكذا صنع مع « اللام » في قوله تعالى :

(إِنْ كَثُرَ اللَّزَّةُ يَأْتَعَبُونَ) (٤)

فذكر أنها دخلت « لمعنى التأكيد والربط ؛ وذلك أن المفعول إذا تقدم

(١) (الحرر الوجيز) ٣ : ٢٤٣ .

(٢) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٣) (الحرر الوجيز) ٢ : ٢٩٧ .

(٤) يوسف : من آية ٤٣ .

حُسن في بعض الأفعال أن تدخل عليه «لام». وإذا تأخر لم يحتج الفعل إلى ذلك»^(١). من غير إشارة إلى زيادتها كما ذكر بعض العلماء، وجعلها مفيدة التأكيد والربط ، وقدم تسويغاً لذلك .

وكذا صنع مع «عَنْ» في قوله تعالى :

(فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ)^(٢) .

فقد قال : « معناه : يقع خلافهم بعد أمره ، وهذا كما تقول كان المطر عن ريح ، و« عن » هي لما عدا الشيء »^(٣) . وعليه فهي مفيدة المجاوزة لا زائدة كما يرى بعض العلماء ، ومزيتة هنا أنه انصرف إلى بيان معنى الحرف غير محتف بالإشارة إلى زيادته .

وكذا صنع مع «إلى» في قوله تعالى :

(فَأَجْعَلْ أَعْدَاءَ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ)^(٤) .

فذكر أن (تهوي) معناه : تسير بجهد وقصد مستعجل ، وأنه تعدى بـ « إلى » لما كان مقترناً بسير وقصد^(٥) . و« إلى » هذا موطن زيادة عند بعض العلماء إلا أنه عند ابن عطية أصلي .

وكذا صنع مع « مِنْ » في قوله تعالى :

(يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ آسَافٍ مِنْ ذَهَبٍ)^(٦) .

(١) (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٠٨ .

(٢) النور : من آية ٦٣ .

(٣) (المحرر الوجيز) ١١ : ٣٣١ .

(٤) إبراهيم : من آية ٣٧ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ١٠ : ٩٣ .

(٦) الكهف : من آية ٣١ .

فقد قال : « و مِنْ » في قوله (من أساور) هي لبيان الجنس ،
ويحتمل أن تكون للتبعيض ،^(١) . ولم يشر إلى زيادتها عند بعض العلماء
وإنما أضاء جانب المعنى فيها .

وكذا صنع مع « لا » في قوله تعالى :

(وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿٣١﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٣٢﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ
وَلَا الْحُرُورُ ﴿٣٣﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴿٣٤﴾)^(٢)

فعلل لدخول « لا » على نية التكرار في (ولا النور) وفيما
بعدها ، فاستغنى بذكر الأوائل عن الثواني ودل مذكور الآية على متروكه^(٣) .
تعليلاً لعدم وجودها في (والبصير) . والمهم أن « لا » أصلية لا زائدة كما
يرى بعض العلماء الذين لم يشر إلى قولهم هذا ، واكتفى ببيان دلالتها
وهي التكرار .

وكذا صنع فيما نقل مع « لا » في قوله تعالى :

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ)^(٤)

فقد نقل قول الطبري إن « فلا » رد على ما تقدم ، تقديره :
فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، ثم استأنف القسم بقوله
(وربك لا يؤمنون) . ثم نقل قول غيره : إنما قدم « لا » على القسم اهتماماً
بالنفي وإظهاراً لقوته ، ثم كررها بعده تأكيداً للتهمم بالنفي ، وكان يصح

(١) (المرر الوجيز) ١١ : ١٨٩ .

(٢) فاطر : ١٩-٢١ ، ومن آية ٢٢ .

(٣) انظر : (المرر الوجيز) ١٣ : ١٦٧ .

(٤) النساء : من آية ٦٥ .

اسقاط « لا » الثانية ويكون الاهتمام بتقديم الأولى ، وكذا يصح اسقاط الأولى فيبقى معنى النفي ويذهب معنى الاهتمام^(١) . وعلى الوجهين اللذين نقلهما فـ « لا » أصلية غير زائدة كما يذهب بعض العلماء الذين لم يكلف نفسه عناء الإشارة إليهم لوضاعة المعنى المفاد من « لا » فيما نقل .

وكما صنع مع « الباء » في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا) (٢)

حيث قال : « خبر في مضمونه تعجب وتعجيب من الأمر ، ولذلك دخلت « الباء » لتدل على معنى الأمر بالتعجب ، وأن يكفى لهم بهذا الكذب إثماً ولا يطلب لهم غيره ، إذ هو موبق ومهلك »^(٣) . وعليه فـ « الباء » أصلية أفادت معنى الأمر بالتعجب . ولم يشر إلى زيادتها هنا . غير أن موقف الشيخ مع هذه « الباء » لم يكن واحداً فيما تابعته فيه ؛ فقد ذكر في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا) (٤)

أنها « الباء » التي تكون للتأكيد دالة على الأمر ؛ إذ المعنى : اكتف بربك^(٥) . فجمع بين دلالتى التأكيد المفادة من الزيادة والدلالة على الأمر المفاد من اكتف بربك . في حين أنه أشار إلى زيادتها من غير إفادة التوكيد ، وعلل لمجيئها في الأغلب في مدح أو ذم وكأنها تعطي معنى اكتف بربك ، أي ما أكفاه في هذا ، وقد تجسيء بون « باء »^(٦) - وذلك حين عرض لها

(١) انظر : (المحرر الوجيز) ٤ : ١٦٦ .

(٢) النساء : من آية ٥ .

(٣) (المحرر الوجيز) ٤ : ١٤٨ .

(٤) الفرقان : من آية ٣١ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ١٢ : ٢٣ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ١٠ : ٢٧٣ .

في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا) (١)

فيما اكتفى بالإشارة إلى زيادتها على مذهب سيوييه ، وعدم زيادتها عند غيره من حيث تعلقها بـ (كفى) على أنه بمعنى : اكتف بالآله (٢) . وذلك في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا) (٣)

في حين أنه اكتفى في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا) (٤)

بالإشارة إلى أن « تقديره : وكفى الله شهيداً ، لكن دخلت « الباء » لتدل على أن المراد بالآله « (٥) . وكلامه هنا لا يخلو من غموض ولعل فيه سقطاً ، أي اكتف بالآله ، ليتسق مع ما ذكره في آية النساء قبلها من دلالة « الباء » على معنى الأمر بالتعجب ، في حين أنه اكتفى بالإحالة على ما سبق لتقدم الكلام فيها (٦) ، في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا) (٧)

(١) الإسراء : من آية ١٧ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ١٣ : ٤٦ .

(٣) الأحزاب : من آية ٣ .

(٤) النساء : من آية ٧٩ .

(٥) (المحرر الوجيز) ٤ : ٣١٣ .

(٦) انظر : (المحرر الوجيز) ١٣ : ٨٨ .

(٧) الأحزاب : من آية ٤٨ .

ويلحظ أنه لم ينقل زيادتها قولاً واحداً ، وإنما ينقل معه وجهاً آخر تكون به أصلية ارتضاه قولاً واحداً مرة واحدة في آية النساء وهو أول موطن عرض فيه لهذه « الباء » ، ولعل في هذا ما يسوغ أصالتها عنده فيما عداه من المواطن ، وإنما نقل ما نقل على سبيل الجمع والإحصاء .

وإشارته إلى تضمين الفعل معنى فعل آخر يصير به الحرف أصلياً من غير تنويه منه بزيادته ، كما صنع في قوله تعالى :

(رَدِفَ لَكُمْ) (١)

فذكر أن معنى الفعل : قرب وأزف نقلاً عن ابن عباس وغيره ، « ولكنها عبارة عما يجيء بعد الشيء قريباً منه ، ولكونه بمعنى هذه الأفعال الواقعة تعدى بحرفٍ وإلا فبابه أن يتجاوز بنفسه » (٢) . و « لام » (لكم) عند بعض العلماء موطن زيادة إلا أنه لم يشر إلى ذلك وارتضى في الفعل (ردف) المتعدى تضمينه معنى فعل لازم كقرب وأزف ، وعليه فتكون « اللام » أصلية للتعدية .

ولابن عطية موقف آخر خلاف ما مضى وهو عرض الرأيين الأصالة والزيادة دون اختيار ، وهو مما تكاثر لديه أيضاً ، كما في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ) (٣)

فذكر أنه « يجوز أن تكون « من » لابتداء الغاية ، ويكون المفعول بـ (صرّفنا) مقدراً تقديره : ولقد صرّفنا في هذا القرآن التنبيه والعبير من

(١) النمل : من آية ٧٢ .

(٢) (المحرر الوجيز) ١٢ : ١٢٩ .

(٣) الإسراء : من آية ٨٩ .

كل مثل ضربناه . ويجوز أن تكون مؤكدة زائدة ، التقدير : ولقد صرفنا كل مثل « (١) . ولعل عدم ترجيحه أو اختياره يُفسَّر في ضوء حرصه على عرض الآراء وبسط القضية وإن لم يكن له رأي فيها . ونحيل على مثل هذا خشية الإطالة (٢) .

وبعد ، فلعل من الخطأ أن نقول إن القول بالزيادة لفائدة كان القول الظاهر عند ابن عطية معتمدين في ذلك على رده على بعض النحاة أن يكون الحرف زائداً لغير معنى ، وعلى حرصه على التفريق بين كون الحرف للتأكيد وليس زائداً على الإطلاق من غير معنى ، وعلى إشارته في بعض المواطن إلى إفادة الحرف الزائد التوكيد أو الصلة التخصيص ، والصواب أننا رأينا له موقفاً آخر يدفع فيه القول بالزيادة إجمالاً ؛ ومن ذلك : رده الزيادة لأن القول بها مفسد للمعنى ، وحكمه على زيادة الحرف بأنه متكلف ، وتصحيحه قولاً لعالم على الأصالة ، ونقله رد الزيادة على لسان عالم وجميع المفسرين ، وردة القول بالزيادة لأنه لا يشبه نظر أبي علي وسيبويه والخليل وفرسان الصناعة في حرف « الواو » ، وتضعيفه قول من قال بزيادة « في » ، ونقله وجوهاً على الأصالة والزيادة في الحرف ثم نكره وجهه ما لم يعرضه ضمن الآراء قبل مغللاً له يكون به الحرف أصلياً ، وقد شاع هذا النمط لديه ولعله من بعض ما تميَّز به ، ونقله القولين الزيادة والأصالة ثم تعليقه لرأي قائل بالأصالة بما يلمح منه اختياره له دون غيره من زيادة أو أصالة ، وميله إلى بيان معنى للحرف من غير إشارة إلى زيادته ، وقد تكاثر هذا النمط لديه بصورة واضحة حتى ليعد أبرز كلامه في موقفه من زيادة الحرف وهو مشير

(١) (المحرر الوجيز) ١٠ : ٣٤٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال : (المصدر السابق) ١ : ٨٧ ، و ٢ : ١٠٦ ، و ٥٧ : ٤٧ ،

و ٥٩ ، و ٩ : ٣٥٣ ، و ١٠ : ١٠٧ ، و ١١ : ١٩١ - ١٩٢ .

إلى مقدرة على استبطن خوافي دلالات الحروف ، وإشارته إلى تضمين الفعل معنى فعل آخر يكون به الحرف بعده أصلياً . وقد وجدناه في مواطن أخرى يعرض حيثيات المسألة من غير اختيار فلا يأتي بجديد سوى تقييد المسألة وضبط جوانبها وحسبه هذا ، إلا أن الغالب عنده حرصه الشديد على مناقشة الآراء والرفض والقبول وإضافة فهم جديد ، كما بدا لنا في مواطن كثيرة ميله إلى تحقيق القول وتجلية ما قد يغمض في وجه مجيء الحرف وتقديم التعليل الكافي لذلك .

أبو حيان :

محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي « ت : ٧٥٤ هـ » كان عارفاً باللغة وإماماً في النحو والصرف ، كما كان من كبار العلماء بالتفسير والحديث والتراجم واللغات ، وكتابه الموسوم بـ « تفسير البحر المحيط » من أجمع كتب التفسير قاطبة ؛ فقد كتب مقدمة ضافية له قبل أن يبحر فيه ، وهذه المقدمة تكشف للنقاب عن منهجه الذي احتشد فيه لبيان المعاني اللغوية للمفردات والأحكام النحوية والفقهية والقراءات والنواحي البلاغية بياناً وبيدعياً .. الخ ما ذكر (١) . ولا شك أننا - بذلك - مع أبي حيان أمام عالم طلعة يتعامل مع النص القرآني معاطة خاصة فنراه يحتشد لشرح الآيات بكل ما أوتي من ملكة ومراس واستيعاب لتراث السلف اللغوي والنحوي والفقهي والبلاغي قبله ومعلومات وإفاضة في الإشارات . وقد جاء تفسيره مترعاً بالنظرات النحوية ، ولا شك أن ذلك قد قاده حتماً إلى الحديث عن الحروف الزائدة ، وهو من العلماء القائلين بالزيادة . والزيادة عنده لا تعني الخلو من الفائدة وإنما من الأثر الإعرابي ، وقد عني بتفسير الزائد عند حديثه عن « من » في قوله تعالى :

(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ) (٢)

فنذكر أنها « زائدة لاستغراق الجنس ، ومعنى الزيادة فيها أن ما بعدها معمول لما قبلها فاعل بقوله (تَأْتِيهِمْ) ، فإذا كانت النكرة بعدها مما لم يستعمل إلا في النفي العام كانت « من » لتأكيد الاستغراق نحو : ما في الدار من أحد ، وإذا كانت مما يجوز أن يراد بها الاستغراق ويجوز أن يراد بها نفي الوحدة أو نفي الكمال كانت « من » دالة على الاستغراق نحو : ما قام من رجل » (٣) .

ولا يتسع مذهبه في ذلك وإنما يجعلها في حيز الضرورة ، وقد أشار

(١) انظر : مقدمة تفسيره : (تفسير البحر المحيط) ٤ : ١ .

(٢) الأنعام : من آية ٤ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٧٣ - ٧٤ .

إلى ذلك عند حديثه عن « أن » في قوله تعالى :

(قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (١)

فقد نقل ما ذهب إليه أبو الحسن من أن « أن » زائدة وعملت النصب كما عمل باء الجر الزائد الجر ، والجملة حال أي : وما لنا غير مقاتلين ، كما نقل ما ذهب إليه قوم منهم ابن جرير إلى حذف « الواو » من (أن لا نقاتل) والتفسير : وما لنا ولأن لا نقاتل ، وعقب على كلا القولين بأنهما « ليسا بشيء » : لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل ، ولا تذهب إليهما إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف (٢) . وخلاصة مذهب أبي حيان هنا أن الزيادة والحذف - وهما أمران كأنهما وجهان لحقيقة واحدة - لا يصار إليهما إلا عند الضرورة ؛ لأنهما خلاف الأصل ، وهو في ذلك يعتمد على صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف . وعليه فالزيادة ترتبط بالضرورة عنده مع صحة المعنى .

وقد أسلمه ذلك إلى الرد على كل من يتحيل لإيجاد مخرج للحرف ليحمل عليه فراراً من القول بالزيادة ، مبيناً أن المهمل إنما هو من حيث الوظيفة الإعرابية لا المعنوية ، وننقل كلامه في ذلك - على طوله - لأنه أحد الركائز التي تشكل موقفه ، يقول : في قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ) (٣)

« و ما » هنا زائدة للتأكيد ، وزيادتها بين « الباء » و « عن » و « من » ، و « الكاف » ، وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان مقرر في علم العربية .. وذهب بعض الناس إلى أنها نكرة تامة ، و (رحمة) بدل منها ؛ كأنه قيل : فبشيء ، أبهم ثم أبدل على سبيل التوضيح ، فقال : (رحمة) ، وكان قائل هذا يفر من الإطلاق عليها إنها زائدة . وقيل « ما » هنا استفهامية . قال الرازي : قال المحققون : دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين

(١) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٥٦ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

غير جائز . وهنا يجوز أن تكون « ما » استفهاماً للتعجب ، تقديره : فبأي رحمة من الله لنت لهم ؛ وذلك بأن جنائهم لما كانت عظيمة ، ثم إنه ما أظهر البتة تغليظاً في القول ولا خشونة في الكلام علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني قبل ذلك . انتهى كلامه . وما قاله المحققون صحيح ؛ لكن زيادة « ما » للتوكيد لا ينكره في أماكنه من له أدنى تعلق بالعربية فضلاً عن من يتعاطى تفسير كلام الله ، وليس « ما » في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأن يكون استفهاماً للتعجب ، ثم إن تقديره ذلك : فبأي رحمة دليل على أنه جعل « ما » مضافة للرحمة . وما ذهب إليه خطأ من وجهين : أحدهما : أنه لا تضاف « ما » الاستفهامية ولا أسماء الاستفهام غير « أي » بلا خلاف و « كم » على مذهب أبي إسحاق . والثاني : أنه إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً ، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلا بد من إعادة همزة الاستفهام في البديل . وهذا الرجل لحظ المعنى ، ولم يلتفت إلى ما تقر في علم النحو من أحكام الألفاظ ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه والتسور عليه قول الزجاج في « ما » هذه أنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين ^(١) . وأبو حيان هنا لا يرد كلام الرازي فقط ، وإنما يرد على كل من يحاول إيجاد مخرج للحرف حتى لا يقال زائد ، ويؤكد أن وجود الحروف الزائدة في الكلام العالي لا ينكره من له أدنى تعلق بالعربية فضلاً عن العلماء الذين يتصدون لتفسير كلام الله تعالى ، ولكنها الزيادة المفيدة ، وقد أقام الحجة الصناعية على الرازي على أساس من أصول وقواعد النحو ، وأنه قد كانت أمامه منبوجة بالالتفات إلى قول الزجاج من أن « ما » صلة مؤكدة بإجماع النحويين ، وما كان على الرازي أن يخرق هذا الإجماع من أهل الصناعة وهو ليس منهم . ولعل ذلك مما أغاظ أبا حيان فأغظ القول للرازي بسببه . غير أن أبا حيان قد أقام البرهان على فساد رأي الرازي ، ولم يقيم برهاناً على فساد قول من قال إنها نكرة تامة ، وإنما اكتفى برده من غير دليل ، والبديل من النكرة التامة لا إشكال فيه نحواً .

(١) (تفسير البحر المعيط) ٢ : ٩٧ - ٩٨ .

تلك هي الركائز التي تشكل موقف أبي حيان ، فأما منهجه الذي سلكه في الإنشاء بما لديه فلم يلبث أن أعلن عنه في محاور ؛ منها :

تعقيبه بعد الحكم بالزيادة بعبارة تطوي الإفادة ، وقد كثر ذلك عند حديثه عن « مِنْ » الزائدة خصوصاً ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) (١)

فقال : « و » مِنْ « زائدة لاستغراق الجنس » (٢) .

وقوله تعالى :

(وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ) (٣)

فقال : « معناه : لا يكون إله في الوجود إلا متصفاً بالوحدانية ، وأكد ذلك بزيادة « مِنْ » الاستغراقية » (٤) .

وقوله تعالى :

(وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بَيْنَ مَنْ أَنْزَلَتْ) (٥)

فقال : « و » مِنْ « في (مِنْ أَنْزَلَتْ) زائدة لتأكيد النفي ، وفائدته استغراق جنس الأزواج بالتحريم » (٦) . ونحيل على غيره (٧) .

(١) آل عمران : من آية ٦٢ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٨٢ .

(٣) المائدة : من آية ٧٣ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٥٢٥ .

(٥) الأحزاب : من آية ٥٢ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٢٤٤ .

(٧) انظر على سبيل المثال : (المصدر السابق) ٧ : ١٢٥ ، و ١٧٠ ، و ٨ : ٢٤٥ .

وكذا صنع في غير « مِنْ » مع « الباء » في قوله تعالى :

(وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ صِنْعَ النَّخْلَةِ) (١)

فقال : « و » الباء « في (بجذع) زائدة للتأكيد » (٢) .

أو تسويفه للزيادة من حيث المعنى ، وذلك حين وازن بين مجيء « لا »

في الأعراف :

(مَأْتَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٣)

وعدم مجيئها في :

(مَأْتَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) (٤)

« فدلُّ (أَنْ تَسْجُدَ) هنا على أَنْ « لا » في (أَنْ لا تَسْجُدَ) زائدة ، والمعنى أيضاً يدل على ذلك ؛ لأنه لا يستفهم إلا عن المانع من السجود ، وهو استفهام تقرير وتوبيخ » (٥) . فأقام الحجة على زيادة « لا » من حيث عدم مجيئها في آية أخرى ، ومن حيث صحة المعنى .

وكذا حين تحدث عن أنواع من الفصاحة والبديع في قوله تعالى :

(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ) (٦)

وما بعده من آيات ، فقال « وزيادة الحرف لزيادة المعنى في

(١) مريم : من آية ٢٥ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٦ : ١٨٤ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) ص : من آية ٧٥ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤١٠ .

(٦) النساء : من آية ٦٤ .

« مِنْ رَسُولٍ » أتت للاستغراق ؛ إذ لو لم تدخل لأوهم الواحد ^(١) . فهو يسوِّغ لزيادة الحرف من حيث المعنى دفعاً للأوهم . ومثل هذه الإشارات تعد مزية حاسمة تعين على الدقة في الفهم .

أو تسويغه للزيادة مراعاة لقواعد النحو وأصوله ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ) ^(٢) .

فقال : « و » مِنْ « زائدة لتأكيد استغراق الجنس ؛ لأنَّ أحدًا من الألفاظ المستعملة للاستغراق في النفي العام ، فزيدت هنا لتأكيد ذلك بخلاف قولك : ما قام من رجل فإنَّها زيدت لاستغراق الجنس ، وشرط زيادتها هنا موجود عند جمهور البصريين ؛ لأنَّهم شرطوا أن يكون بعدها نكرة وأن يكون قبلها غير واجب ، وقد أمعنا الكلام على زيادة « من » في كتاب « منهج السالك » من تأليفنا . وأجاز أبو البقاء أن يكون (أحد) هنا بمعنى واحد . والاول أظهر ^(٣) . ويبيِّن تسويغه زيادة « مِنْ » لفائدة وفاقاً لجمهور البصريين ، وإن ذكر وجهاً آخر إلا أنَّه جعل القول الاول أظهر . ومن عجب أنَّه يحيل إلى بعض كتبه فتبقى في النفس أثارة من فضول وبقية من تطلع .

وفي قوله تعالى :

(فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) ^(٤)

فقال : « و » أَنْ « تطرد زيادتها بعد « لَمَّا » » ^(٥) .

(١) (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٢٩٤ .

(٢) البقرة : من آية ١٠٢ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٣٠ .

(٤) يوسف : من آية ٩٦ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٤٥ .

وكرر هذا الكلام عند قوله تعالى :

(وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا) (١)

فقال : « زيدت « أَنْ » بعد « لَمَّا » وهو قياس مطرد » (٢).

وفي قوله تعالى :

(أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَبْقَى

بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ) (٣)

فقال : « و « الباء » زائدة في خبر « أَنْ » ، وحسن زيادتها كون ما

قبلها في حيز النفي » (٤).

أو نكره دلالة التوكيد دون إشارة إلى الزيادة في موطن لها عند

العلماء ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنَ النَّارِ) (٥)

فقال : « وجاء الخبر مصحوباً بـ « الباء » الدالة على التوكيد » (٦).

وقوله تعالى :

(وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ) (٧)

(١) العنكبوت : من آية ٣٣ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ١٥٠ .

(٣) الأحقاف : من آية ٣٣ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٦٨ .

(٥) البقرة : من آية ١٦٧ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٤٧٥ .

(٧) العجر : من آية ٤٨ .

فقال : « وأكد انتفاء الإخراج بدخول « الباء » في (بمخرجين)^(١) .

وقوله تعالى :

(عَمَّا قَلِيلٍ)^(٢)

فقال : « و « ما » توكيد للقلّة ، و (قليل) صفة لزمن محنوف »^(٣) .

وغيره من الشواهد^(٤) .

أو ذكره الزيادة للتوكيد ، ثم رده على العالم لمعنى التوكيد بـ
الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ

بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)^(٥)

فقال : « و « ما » بعد (إذا) زائدة للتأكيد . وقال الزمخشري :
ومعنى التأكيد فيها أن وقت مجيئهم النار لا محالة أن يكون وقت الشهادة
عليهم : ولا وجه لأن يخلو منها ، ومثله قوله :

(أَثَرًا إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنٌمُ بِرِيحٍ)^(٦)

أي لا بد لوقت وقوعه من أن يكون وقت إيمانهم به . انتهى . ولا أدري
أن معنى زيادة « ما » بعد (إذا) التوكيد فيها ، ولو كان التركيب بغير « ما »

(١) (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٤٥٧ .

(٢) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٤٠٥ .

(٤) انظر على سبيل المثال : (المصدر السابق) ٧ : ٣١٨ ، و ٢٢٠ .

(٥) فصلت : ٢٠ .

(٦) يونس : من آية ٥١ .

كان بلا شك حصول الشرط من غير تأخر ؛ لأن أداة الشرط ظرف فالشهادة واقعة فيه لا محالة « (١) . فهو لا يرد الزيادة ، وإنما يرد معنى التوكيد الذي نكره الزمخشري ، وعلل لذلك بأن حصول الشرط من غير تأخر متعين بدون « ما » . غير أنه لم يقدم لنا وجهاً للتأكيد الذي رده على الزمخشري .

أو نكره الزيادة فقط قولاً واحداً من غير بيان لفائدة الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ) (٢)

فقال : « من » زائدة و (أحد) مفعول (يضارين) « (٣) .

وقوله تعالى :

(وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) (٤)

فقال : « و » من زائدة في قوله : (من ولي) فلا تتعلق بشيء « (٥) .

وغيره من الشواهد (٦) .

أو نقله القولين الزيادة والأصالة ، وتحسينه الزيادة كما صنع مع

« ما » في قوله تعالى :

(وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطُتُ فِي يَوْسُفَ) (٧)

(١) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤٩٢ .

(٢) البقرة : من آية ١٠٢ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٣٢ .

(٤) البقرة : من آية ١٠٧ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٤٥ .

(٦) انظر على سبيل المثال (المصدر السابق) ٢ : ٦٤ ، و ٣ : ٢١ .

(٧) يوسف : من آية ٨٠ .

فذكر أنها زائدة ، ثم نقل ما جُوزَ فيها من وجوه على الأصالة بأن تكون مصدرية أو موصولة ، وردَّهما ، وعقَّبَ بأن أحسن هذه الأوجه كون « ما » زائدة (١) .

وقد صنع غير ذلك فنقلهما بون اختيار ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَأَنْبِكُمْ عَمَّا بَغِمَ لَكُمْ لِحَزْنِهِ عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصْبَحُكُمْ) (٢)

فنقل في « لا » ما قيل من أنها « زائدة » لأنه لا يترتب على الاغتمام انتفاء الحزن فالمعنى على أنه غمهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم موافقتهم . قاله أبو البقاء وغيره . . . والجمهور على أن « لا » ثابتة على معناها من النفي ، واختلفوا في تعليل الإثابة بانتفاء الحزن على ما ذكر (٣) . ونقل خلافهم في هذا التعليل من غير اختيار منه ، واكتفى ببيان الآراء على خلاف نهجه السابق . وقد تكاثر ذلك لديه (٤) .

غير أن موقف أبي حيان هذا في قضية الزيادة لفائدة لم يكن مطرداً ؛ فقد رأيت في مواطن يردُّ زيادة بعض الحروف ، ولا يقف عند حدود النقل فقط بون اختيار ؛ فقد يختار الأصالة ويبين عن معنى الحرف بون أن يشير إلى زيادته ، وبالقدر الذي كان كلفاً فيه بالاتكاء على قواعد النحو في إثبات الزيادة وجدناه كلفاً بالاتكاء على قواعد النحو في ردِّها . وهكذا . وسنبسط

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٨٤ - ٨٥ .

(٤) انظر على سبيل المثال : ١ : ٤٠٩ ، و ٢ : ٧ ، و ٣ : ٢٨٤ ، و ٤٣٦ ، و

١٤٧ : ٥ ، و ٢٢٨ : ٦ ، و ٤٠١ ، و ٧ : ١٠٧ ، و ٢٣١ ، و ٢٥٧ ، و ٤٤٣ ، و ٢٢٩ : ٨ ، و

٢٧٢ و ٢٧٢ .

الكلام في هذه المسائل بما يناسبها ؛ لأن إضاعة موقفه ضروري حتى نستطيع أن نميز بين أنماط رؤاه المغايرة القائلة بالزيادة لفائدة ، وأبرز هذه الأنماط التي ظهر فيها اختياره الأصالة ما يلي :

حكمه على الزيادة بأنه فاسد ، كما صنع عندما عرض لـ « مِنْ » في قوله تعالى :

(مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا) (١)

فذكر أنها للتبويض هنا ، ونقل ما جوزوه فيها بأن تكون زائدة و (آية) حالاً ، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً ، وحكم على ذلك بأنه فاسد؛ لأن الحال لا يُجر بـ « مِنْ » (٢). وقدّم بذلك تعليلاً نحوياً يردُّ به الزيادة.

أو حكمه على الزيادة بأنه بعيد ، كما صنع في قوله تعالى :

(مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ
أُتْبِتَتْ صَبْعًا سَبْعًا سَبْعًا) (٣)

فذكر أن تقدير زيادة « الكاف » أو زيادة (مثل) قول بعيد (٤) .

أو حكمه على الزيادة بأن فيه بعداً كما صنع مع « ما » في قوله تعالى :

(جُندٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ) (٥)

(١) البقرة : من آية ١٠٦ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣) البقرة : من آية ٢٦١ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٣٠٣ .

(٥) ص : من آية ١١ .

فقد نقل عن أبي البقاء أن (جندٌ) مبتدأ و « ما » زائدة و (هناك) نعت و (مهزومٌ) الخبر ، وحكم عليه بأن فيه بعداً لفصله عن الكلام الذي قبله (١) ، وهو بذلك يشير إلى وشيجة ووصلة معنوية قائمة تضيع لو فصل (جندٌ) وما بعده عما قبله ، وعليه فـ « ما » أصلية .

أو تضعيفه الزيادة بقوله وهو ضعيف ، وكان ذلك مع « الواو » خصوصاً ، في قوله تعالى :

(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْوَدَّةَ) (٢)

حيث نقل زيادة « الواو » ورده بقوله : « وهذا قولٌ ضعيفٌ » (٣) .

وفي قوله تعالى :

(وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿١٨﴾ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) (٤)

حيث نقل زيادة « الواو » عن الأخفش في (ورسولاً) ، ورده بأنه ضعيفٌ لزيادة « الواو » ، ولا يوجد في كلامهم جاء زيد وضاحكاً ، أي ضاحكاً (٥) .

وفي قوله تعالى :

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٢٨٦ .

(٢) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٣ .

(٤) آل عمران : ٤٨ - ومن آية ٤٩ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٦٤ .

(حَقٌّ إِذَا قَسَلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ
مَأْتِحِبُونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ اللَّذِيكَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ
صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ) (١)

حيث نقل عن الفراء وغيره أن جواب « إذا » ملفوظ ، وهو قوله
« تنازعتم » على زيادة « الواو » ، و « ثم صرفكم » على زيادة « ثم » . وحكم على
هذين القولين بأنهما ضعيفان ، والصحيح أنه محذوف لدلالة المعنى عليه (٢) .

وفي قوله تعالى :

(الْأُمُورُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ) (٣)

حيث سوغ لحيء « الواو » بين الوصفين المتباينين ؛ فالأمر طلب فعل
والنهي ترك فعل فحسن العطف ، وذكر أن دعوى الزيادة أو « واو » الثمانية
ضعيف (٤) . ويبدو أن أبا حيان يتابع المذهب البصري في هذا الاتجاه الذي لا
يرى زيادة « الواو » عموماً ، ونحيل على غيره من الشواهد (٥) .

أوتضعيفه العالم في النحو لأنه قال بالزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ) (٦)

فنقل ما ذهب إليه أبو عبيدة من زيادة « إذ » ، وقال : « وكان أبو عبيدة
يضعف في النحو » (٧) .

(١) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٧٩ .

(٣) التوبة : من آية ١١٢ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١٠٤ .

(٥) انظر على سبيل المثال : (المصدر السابق) ١ : ٢٠٢ ، ٢٢٣ .

(٦) آل عمران : من آية ٣٥ .

(٧) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٢٧ .

أو وصفه القائل بها بأنه زاعمٌ ، كما في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ (١))

فنكر في « إذ » أنها ظرف زمان للماضي ، ونفى معاني أخرى لها ،
منها : أن تكون زائدة خلافاً لزاغمي ذلك (٢) .

أو وصفه القائل بها بأنه مدعٌ زيادتها (٣) ، كما صنع في « إذ » في
قوله تعالى :

(وَإِذْ تَجِدْتُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ (٤))

أو رفضه زيادة حرفٍ ما خصوصاً ، كما صنع مع « في » في
قوله تعالى :

(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ (٥))

فنقل مضعفاً زيادتها ، وقال : « وهذا ضعيفٌ : لأن « في » لا تزداد (٦) .
أورده الزيادة على العالم كما صنع مع الزمخشري - وكان كثير
التعقب له - عندما وزن بين عدم مجيء « الواو » في قوله تعالى :

(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ (٧))

(١) البقرة : من آية ٢٠ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ١٣٧ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٩٢ .

(٤) البقرة : من آية ٤٩ .

(٥) الكهف : من آية ٥٤ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٩ .

(٧) الشعراء : ٢٠٨ .

ومجبتها في قوله تعالى :

(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) (١)

فنقل عن الزمخشري أن « الواو » زيدت لتأكيد وصل الصفة بالموصوف ، وردّه بأنّه غير معهود في كلام النحويين ، فلو قلت : جاعني رجل وعاقل ، على أن يكون وعاقل صفة لرجل ، لم يجز ، وإنما تدخل « الواو » في الصفات إذا عطف بعضها على بعض وتغاير مدلولها (٢) . وهو هنا يرد الزيادة مراعاة لقواعد النحو .

وكذا صفع معه في قوله تعالى :

(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) (٣)

فنقل عنه أن « اللام » قد زيدت مؤكدة لإرادة التبيين ، وردّه عليه بأنه خارج عن أقوال البصريين والكوفيين ، وفنّد ذلك وذكر ما ذهب إليه بعض النحويين من أنها لام العاقبة (٤) . وردّ عليه وعلى ابن عطية زيادة « اللام » هذه أيضاً في قوله تعالى :

(يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا) (٥)

بأنّه ليس مذهب سيبويه والجمهور (٦) .

(١) الحجر : ٤ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤٤ .

(٣) النساء : من آية ٢٦ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٢٢٥ .

(٥) الصف : من آية ٨ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

وكما صنع مع ابن عطية في قوله تعالى :

(وَإِمَّا تُرِيَّتَكَ ^(١))

فقال : « إِمَّا » هي « إِنْ » الشرطية زيد عليها « ما » ، قال ابن عطية : ولأجلها جاز دخول النون الثقيلة ولو كانت « إِنْ » وحدها لم يجز . انتهى . يعني أن دخول النون للتأكيد إنما يكون مع زيادة « ما » بعد « إِنْ » . وهذا الذي ذكره مخالف لظاهر كلام سيبويه . قال ابن خروف : أجاز سيبويه الإتيان بـ « ما » وأن لا يؤتى بها ، والإتيان بالنون مع « ما » و « إِنْ » لا يؤتى بها ^(٢) . ورد أبي حيان كلام ابن عطية واضح لمخالفته ظاهر كلام سيبويه من حيث جواز دخول النون وعدم دخولها. لزيادة « ما » وعدم زيادتها .

وكما صنع مع أبي البقاء في قوله تعالى :

(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ^(٣))

حيث نقل عنه أن « أَنْ » يجوز أن تكون في موضع نصب : أي : ألزم ربك عبادته ، و « لا » زائدة . انتهى . وهذا وهم لدخول « إِلَّا » على مفعول (تعبدوا) فلزم أن يكون منفيًا أو منهيًا ^(٤) . وعليه فالقول بزيادة « لا » وهم لمخالفته القاعدة النحوية ، وإنما هي مفيدة النفي لأنها في حيز جملة الاستثناء .

وكما صنع مع الأخفش في قوله تعالى :

(١) يونس : من آية ٤٦ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١٦٣ - ١٦٤ .

(٣) الإسراء : من آية ٢٣ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٢٥ .

(وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا) (١)

فقال : « و » أن ليست زائدة بل مصدرية . وقال الأخفش في قوله :

(وَمَا لَنَا أَلَّا نُمَتِّلَ) (٢)

إنها زائدة عاملة تقديره عنده: وما لنا لا نقاتل فلذلك على مذهبه في تلك هنا تكون « أن » ، وتقديره : وما لكم لا تنفقون . وقد ردُّ مذهب في كتب النحو « (٤) . وعليه فقد ردُّ على الأخفش زيادة « أن » ؛ لأنه قد ردُّ في كتب النحو قاطبة فما من قائل بزيادتها .

أو نقله تخطئة عالم ما لمن قال بالزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(إِنْ يَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) (٥)

فقد نكر أن « من » للتبعيض ؛ لأن الصدقة لا تكفر جميع السيئات . وحكى الطبري عن فرقة قالت : « من » زائدة في هذا الموضع . قال ابن عطية وذلك منهم خطأ . وقول من جعلها سببية وقدّر من أجل ذنوبكم ضعيف « (٦) . وأبو حيان هنا ينقل تخطئة ابن عطية لفرقة قالت بزيادة « من » في هذا الموضع .

أو رفضه الزيادة مراعاة للصنعة النحوية ؛ لأنه ليس موضع زيادة ،

(١) العديد : من آية ١٠ .

(٢) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٣) في الكلام سقط ، وتام أصله : تكون « أن » أصلية .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢١٨ - ٢١٩ .

(٥) البقرة : من آية ٢٧١ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٢٦ .

كما صنع مع « الباء » في قوله تعالى :

(وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ) (١)

فقد نقل عن أبي عبيدة زيادتها ، وردّه بأن « زيادة » الباء « في المفعول لا ينقاس » (٢) .

وكما صنع مع « من » في قوله تعالى :

(وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ) (٣)

فقد قال إن « من » للتبويض ؛ لأن كل واحد لا يتمكن من عمل كل الصالحات . ونقل ما حكاه الطبري عن قوم أن « من » واقف على ذلك بأن زيادة « من » في الشرط ضعيف ، ولا سيما وبعدها معرفة (٤) . وعليه فهو يرفض زيادة « من » مراعاة لقواعد النحو ، فضلاً عما تومض به من معنى التبويض والذي يتعين به أن تكون أصلية .

وكما صنع مع « أن » في قوله تعالى :

(وَأَخِرُّدَعْوَتَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٥)

فنكر أن « أن » هي المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محنوف ، والجملة بعدها خبر « أن » ، ثم نقل زعم صاحب النظم أن « أن » هنا زائدة ، و (الحمد لله) خبر (وأخر دعواتهم) ، وهو مخالف لنص سيبويه

(١) البقرة : من آية ١٩٥ .

(٢) (تفسير البحر المعيط) ٢ : ٧١ .

(٣) النساء : من آية ١٢٤ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المعيط) ٣ : ٣٥٦ .

(٥) يونس : من آية ١٠ .

والنحويين ، وليس هذا من محال زيادتها (١). وعليه فأبو حيان يرفض الزيادة: لأنها مخالفة لنص سيبويه والنحويين ، ولأنه ليس من مواطن زيادتها مراعاة للضوابط أو المواطن التي قال فيها العلماء بزيادة هذا الحرف .

وكما صنع مع « ما » في قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٢)

فبعد أن ذكر وجوهاً في إعرابها قال : والذي نختاره من هذه الأعراب أن « ما » صفة تزيد النكرة شيئاً ؛ لأن زيادتها في هذا الموضع لا تنقاس ، و(بعوضة) بدل (٣) . فهو يرفض زيادتها هنا ؛ لأن لها مواطن عند العلماء تزداد فيها ، وليس منها هذا الموضع .

أو عرضه أقوالاً على الأصالة والزيادة ، ثم اختياره وجهاً على الأصالة بعبارة توميء إلى ذلك كالأحسن ، كما في قوله تعالى :

(وَتُقَدِّسُ لَكَ) (٤)

فنقل أن « اللام » في (لك) قيل : زائدة ، وقيل : لام العلة ، وقيل : معدية للفعل ، وقيل : للبيان ، وجعل الأحسن أن تكون معدية للفعل (٥) .

أو الأولى ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَاكِمِ يُظْلَمِ) (٦)

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ١ : ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) البقرة : من آية ٣ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ١٤٣ .

(٦) الحج : من آية ٢٥ .

فقد نقل عن أبي عبيدة أن « الباء » في (بالحاد) زائدة في المفعول ، وعن ابن عطية أنه يجوز أن يكون التقدير : ومن يرد فيه الناس بالحاد . وعن الزمخشري أن (بالحاد بظلم) حالان مترادفتان ومفعول (يرد) متروك ليتناول كل متناول . ثم عقب بأن الأولى أن تُضْمَنُ (يرد) معنى يتلبس فيتعدى بـ « الباء » (١) .

أو الأظهر ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَأَخِذُوا مِن مَّقَامِ رَبِّكُمْ) (٢)

فنقل ما جوزه في « من » أن تكون تبعيضية ، وبمعنى « في » ، وزائدة على مذهب الأخفش ، والأظهر الأول (٣) .

أو نقيه الزيادة وتسويغه للحرف معنى يكون به أصلياً ، كما صنع في قوله تعالى :

(قَبِنَ يَوْمَ يُرَىٰ بُرْهَةٌ فَلَا يَخَافُ كَيْفًا وَلَا رَهَقًا) (٤)

فقد نقل زيادة « فاء » (فلا) ، وعلق عليه بأنه ليس بشيء . وقال : « وكان الجواب بـ « الفاء » أجود من المجيء بالفعل مجزوماً دون « الفاء » : لأنه إذا كان بـ « الفاء » كان على إضمار مبتدأ ، أي : فهو لا يخاف ، والجملة الاسمية أدل وأكد من القطعية على تحقيق مضمون الجملة (٥) . وكان هذه « الفاء » أومأت إلى المبتدأ المحنوف ، وأزرت لتأكيد تحقق مضمون الخبر .

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ .

(٢) البقرة : من آية ١٢٥ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٨١ .

(٤) الجن : من آية ١٢ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٥ .

أو محاولته إيجاد معنى للحرف من غير إشارة إلى زيادته، وهو موطن
زيادة عند العلماء، وذلك مع « الفاء » خصوصاً، كما صنع في قوله تعالى :

(أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ) (١)

بقوله : « و » الفاء « لعطف الجملة على ما قبلها » (٢).

وفي قوله تعالى :

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِيلِ وَالْتَهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ
أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (٣)

بقوله : « ودخلت » الفاء « في (فلهم) لتضمن الموصول معنى اسم
الشرط لعمومه » (٤) وعليه فـ « الفاء » أصلية لا زائدة .

وفي قوله تعالى :

(قُلْ إِنْ أَمَوْتَ الَّذِي يَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَوِّقٌ) (٥)

بقوله : « و » الفاء « دخلت في خبر « إن » إذ أجري مجرى صفة ،
فكان أن باشرت (الذي) ، وفي (الذي) معنى الشرط ، فدخلت « الفاء »
في الخبر « (٦) . غير أنه أشار هنا إلى منع قوم هذا منهم الفراء فجعلوا
« الفاء » زائدة .

(١) البقرة : من آية ٨٧ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٠٠ .

(٣) البقرة : من آية ٢٧٤ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٣٣٦ .

(٥) الجمعة : من آية ٨ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٦٧ .

هذا مجمل لنظر الشيخ في قضية الزيادة للحروف في القرآن الكريم، وقد تشكل على ركائز مؤداها تحريره لمعنى الزيادة من حيث خلو الأثر الإعرابي وبقاء الأثر المعنوي ؛ ولذا فقد اقترنت الزيادة عنده بالإفادة ، ولم يتسع مذهبه في ذلك ، وإنما يجعلها في حيز الضرورة ، وقد أسلمه ذلك إلى الرد على كل من يتحیل لإيجاد مخرج للحرف ليحمل عليه فراراً من القول بالزيادة . وأما منهجه الذي سلكه في الإفضاء بما لديه فلم يلبث أن أعلن عنه في محاور منها : تعقيبه بعد الحكم بالزيادة بعبارة تطوي الإفادة ، وقد كثر ذلك مع « مِنْ » الزائدة خصوصاً ، أو تسويغه للزيادة من حيث المعنى ، ومن حيث مراعاة قواعد النحو وأصوله ، أو نكره دلالة التوكيد نون إشارة إلى الزيادة في مواطن هي عند العلماء زائدة - أي الحروف - ، أو نكره الزيادة للتوكيد ثم رده على العالم لمعنى التوكيد نون الزيادة ، أو نكره الزيادة فقط قولاً واحداً من غير بيان لفائدة الحرف ، أو نقله القولين الزيادة والأصالة وتحسينه الزيادة . وقد خالف عن ذلك فنقل القولين نون اختيار ، وتكاثر هذا النمط لديه .

غير أن موقف أبي حيان في قضية الزيادة لم يكن مطرداً وقد رأيت في مواطن يرد زيادة الحرف ، وأخذ ذلك صوراً شتى ، منها : حكمه على الزيادة بأنه فاسد ، أو بعيد ، أو فيه بُعد ، أو بأنه ضعيف وكان ذلك مع « الواو » خصوصاً ، أو تضعيفه العالم في النحو لأنه قال بالزيادة ، أو وصفه القائل بها بأنه زاعم أو مدع ، أو رفضه زيادة حرف ما خصوصاً كما صنع مع « في » ، أو رده الزيادة على العالم كما صنع مع الزمخشري وكان شديد التعقب له إجمالاً ، وكذا صنع مع ابن عطية وأبي البقاء والأخفش ، أو نقله تخطئة عالم ما لمن قال بالزيادة ، أو رفضه الزيادة مراعاة للصنعة النحوية ، لأنه ليس موضع زيادة ، أو عرضه أقوالاً على الأصالة والزيادة ، ثم اختياره وجهاً على الأصالة بعبارة توميء إلى ذلك كالأحسن أو الأولى أو الأظهر ، أو

نفيه الزيادة وتسويغه للحرف معنى يكون به أصلياً ، أو محاولته إيجاد معنى للحرف من غير إشارة إلى زيادته ، وكان ذلك مع « الفاء » خصوصاً .

وأشير أخيراً إلى أن التراث النحوي كان بين يديه فأخذ منه وعرض وقبل ورفض وناقش ووقف ونسب الأقوال إلى قائلها ، ولم يقف عند حدود النقل دون اختيار فقد انطلق وأبان عن ملكة في إدراك معاني الحروف ، وكان - رحمه الله - كلفاً بالانكفاء على قواعد النحو فما وافق النحو أخذ به وما لم يوافق تركه وكان ذريعة عنده ، وحتى يكون كلامه مدعوماً بالحجة القوية أبقى إلا أن يؤكد لها بما تناثر في كتابه . ولعل أبرز ما وقفت عليه - عنده - أنه لم يكن يكفي برد الزيادة فقط بل ويسارع إلى إضاعة وجه على الأصالة ، وهذا تقدم في الفهم عند العالم لم نكن نجده في سنن من قبله إلا لماماً .

٣ - علماء البلاغة والإعجاز :

كان لبعض علماء البلاغة والإعجاز في القرآن الكريم نظر تجاه قضية الحرف الزائد ووقوعه في القرآن الكريم ، وقد اخترت ثلاثة أعلام من أعلامهم هم : ابن قتيبة ، والإمام الخطابي ، والإمام عبد القاهر الجرجاني ، لما تميّز به كل منهم ؛ فلكل أنواته ومؤهلاته ؛ ومزية ابن قتيبة أنه أول من عقد باباً تحدث فيه عن الزيادة ؛ أما الإمامان الآخران فقد أتى حديثهما عنها عرضاً خلال مؤلفيهما ، والعرض التالي يسعى لاستخلاص ما خالج تفكيرهم تجاه هذه الظاهرة .

ابن قتيبة :

أبو محمد عبدالله بن مسلم « ت : ٢٧٦ هـ » ، عقد في كتابه « تأويل مشكل القرآن » باباً سماه « باب تكرار الكلام والزيادة فيه » ، وتكمن أهمية هذا في أنه كان أول من عقد باباً خاصاً تحدث فيه عن الزيادة خلافاً لمن سبقوه ، حيث تناثرت آراؤهم في ثنايا كتبهم . وقد اتبع ابن قتيبة هذا الصنيع في كل الموضوعات التي بحثها في كتابه ؛ حيث عقد لكل منها باباً خاصاً ، تناول فيه ما يدور حولها من مسائل ، فدفع البحث البلاغي دفعة كبيرة بتبويب المباحث وتنظيمها واستشهاده بكثير من الأمثلة ، وتحليل بعضها بما يكشف عن أسرارها اللغوية ويشير إلى بلاغتها ، كما ذكر الدكتور الشحات أبو ستيت (١) .

وقد تحدث ابن قتيبة في هذا الباب عن الزيادة عموماً ، وبدأه بالحديث عن التكرار ، ولعل ذلك لأن التكرار قريب الشبه بالزيادة . ثم تحدث عن زيادة الحروف ، وختم الباب بالحديث عن زيادة بعض الأسماء كلفظ « الوجه » و « الاسم » ناقلاً عن أبي عبيدة (٢) .

(١) انظر : (البحث البلاغي في ظلال القرآن الكريم) ٦٣ . ط ١ ، مطبعة

الأمانة ، مصر ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٢) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٢٥٤ - ٢٥٥ . تحقيق : السيد أحمد صقر ،

ط ٢ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . وانظر : (مجاز القرآن) ١٦ : ١

ولم يقتصر حديث ابن قتيبة عن الزيادة على هذا الباب ؛ فقد تحدث عنها في باب « تأويل الحروف التي ادعى على القرآن بها الاستحالة وفساد النظم »؛ فذكر أن العرب يزيّنون في الكلام الكلمة والمعنى طرحها ، ومن ذلك زيادة « لا » ، و« إذ » و« اللام » و« الكاف » و« الباء » وأشباه لهذا . ولم يمثل بشواهد قرآنية في هذا الموضوع (١) ، كما أشار إليها في مواضع أخرى (٢) . والمصطلح المستعمل عند ابن قتيبة هو الزيادة ، وإن كان قد ذكر الطرح في موضع واحد ، وكذا الإلقاء (٣) .

ويظهر من قول ابن قتيبة : « تأويل الحروف التي ادعى على القرآن بها الاستحالة وفساد النظم » أنه معنيٌّ بالرد على هذه الدعاوى الفاسدة التي تطعن في لغة القرآن وتزعم استحالتها وفساد نظمها ، وهذا الرد يكتفى فيه ببيان نفي ما زعموه من الاستحالة وفساد النظم ، وأن هذا الذي زعموه جاء مثله في كلام العرب ، ولم يكن عندهم فساد ولا استحالة ، ومن عادات العرب في مثله أن تفعل كذا وكذا . والمسألة عند الشيخ رحمة الله عليه مسألة مدافعة لغو أهل اللغو وباطل أهل الباطل ، وهو يعلم أنهم يعلمون فساد ما يزعمون ، ولكنه يخشى أن يلبس هذا الفساد الضعاف من أهل الملة ، وأن يكثر فيه لغو أهل البطالة والجهالة فأراد حسم الموقف .

حروف الزيادة :

وذكر من الحروف التي تزداد ثلاثة عشر حرفاً هي - حسب ترتيب ورودها عنده - « لا » ، و« ألأ » ، و« الباء » ، و« من » ، و« اللام » ، و« الكاف » ، و« على » ، و« عن » ، و« إن » الثقيلة ، و« إن » الخفيفة ، و« إذ » ، و« ما » ، و« الواو » (٤) . والظاهر أنه لم يُرد حصر الحروف التي

(١) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٣٠٤ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٥٦ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٢٤٣ ، ٢٤٨ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٢٤٣ - ٢٥٣ .

تزداد بدليل عبارته عن زيادة الحرف حيث يقول : وقد تزداد « لا » ... و « من » تزداد في الكلام أيضاً ... و « اللام » قد تزداد ... ونحو ذلك (١) .

وتحدث ابن قتيبة عن زيادة هذه الحروف ممثلاً لها بشواهد قرآنية شهر القول فيها بالزيادة عند من سبقه كأبي عبيدة والفرء ، ونظر لذلك بشواهد من شعر العرب غالباً . وقد علق على بعض الشواهد مبيناً الحرف الزائد ، وترك بعضها الآخر دون تعليق .

ونكر في زيادة « لا » أنها قد « تزداد في الكلام . والمعنى طرحها لإباء في الكلام أو جحد ، كقول الله عز وجل :

(مَا مَنَعَكَ آلَآَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٢) .

أي : ما منعك أن تسجد ، فزاد في الكلام « لا » ؛ لأنه لم يسجد (٣) .

وواضح هنا أنه جعل الزيادة هنا بمعنى الطرح فلا قيمة للحرف ولا فائدة منه . وكذلك صنع في زيادة « الباء » فقال : « والمعنى إلقاؤها » (٤) إلا أنه عندما تحدث عن زيادة « ألأ » قال إنها : « تزداد في الكلام للتنبيه » (٥) ، كقوله :

(أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ نِيَابَهُمْ) (٦) .

و : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (٧) .

فذكر للحرف فائدة من زيادته وهي التنبيه . ومثل هذا يستتبط منه أن الزيادة عنده نوعان : زيادة من غير فائدة فهي معادلة للطرح والإلقاء ، وزيادة لفائدة كالتنبيه هنا مثلاً .

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

(٢) الأعراف : من آية ١٢ .

(٣) تأويل مشكل القرآن (٢٤٣ - ٢٤٤) .

(٤) (المصدر السابق) ٢٤٨ .

(٥) (المصدر السابق) ٢٤٧ .

(٦) هود : من آية ٥ .

(٧) هود : من آية ٨ .

والذي يظهر لنا من تأمل ما ذكره ابن قتيبة في موضوع الزيادة أنه لم يطلقها قولاً واحداً كقبي عبيدة ، فقد أشار في بعض المواضع إلى ما يكون به الحرف أصلياً ، فنراه يذكر احتمال الزيادة بذكر وجه للحرف يخرج به على الأصالة ، ففي قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنَّمَا كُنَّا فِيهِ) (١) .

يقول : « وقال بعضهم : أراد فيما مكنناكم فيه ، و « إن » زائدة . وقال بعضهم : هي بمعنى مكنناهم فيما لم نتمكنكم فيه » (٢) .

وواضح أن الزيادة هنا يكون بها الكلام على الإيجاب ، وكان « أن » الزائدة سلبت معنى النفي وهذا على الوجه الأول . وأما على الوجه الثاني وهو القول بأصالة « أن » فبه يتغير المعنى تغيراً كبيراً ؛ لأن النفي يكون مراداً .

كما يذكر بعض القراءات التي تجعل الحرف أصلياً لا زائداً لفائدة فقط في القراءة الأخرى ، كما في قوله تعالى :

(وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٣) .

حيث قال : « يريد وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، فزاد « لا » لأنهم لا يؤمنون إذا جاءت . ومن قرأها بكسر « إن » ، فإنه يجعل الكلام تاماً عند قوله (وما يشعركم) ثم بيتديء فيقول :

(١) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٢) (تأويل مشكل القرآن) ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) الانعام : من آية ١٠٩ .

(إنها إذا جاءت لا يؤمنون) (١) .

والحرف على القراءة الثانية أصليُّ على أن : (إنها إذا جاءت) كلام مستتفٍ للبت والقطع بأنهم لا يؤمنون . وهو على القراءة بالفتح في « أن » كانت « لا » زائدة ، إلا أن قوله « لأنهم لا يؤمنون إذا جاءت » مشعرٌ أن هذه الزيادة فيها إشارة إلى معنى هو نفي إيمانهم مع أنها زائدة ، وعليه فهي عنده زائدة لمعنى نو دلالة خفية وهو النفي .

وقد يعكس الوضع فيذكر تخريجاً للحرف على الأصالة ، ثم ينكر قراءة يكون الحرف عليها زائداً ؛ ففي باب « تفسير حروف المعاني » يتحدث عن « لما » ويشير إلى أنها تكون بمعنى « إلا » ، كما في قوله تعالى :

(وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (٢) .

وقوله تعالى :

(إِنْ كُلُّ قَوْمٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٣) .

ويذكر أنها لغة هزيل مع « إن » الخفيفة التي تكون بمعنى « ما » . ومن قرأ (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُوا) بالتخفيف و (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) جعل « ما » صلة ، وأراد : وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَتَّعُوا الْحَيَاةَ ؛ وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ (٤) .

(١) (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٤ .

(٢) الزخرف : من آية ٣٥ .

(٣) الطارق : ٤ .

(٤) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٥٤٢ . وقد نقلنا ما في الكتاب ، ولكن

يبدو أن المعنى على الزيادة : لعلها حافظ ، بدلاً من « لما عليها » .

والحرف على القراءة المشهورة أصلي؛ لأنه بمعنى « إلا » ، وعلى ذلك
فالكلام مبني على أسلوب القصر . وهو على قراءة التخفيف زائد ، ولم يبين
لنا وجه زيادته عنده ، وربما جيء به للتوكيد .

كما نراه يبين فائدة الحرف الزائد وأثره في المعنى مما يؤكد أن
الزيادة عنده لا تخلو من الفائدة إن بدا في الحرف وجه ، ففي قوله تعالى :

(لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (١) .

ونحوها ، يقول عن « لا » : « فإنها زيدت في الكلام على نية الرد على
المكذبين كما تقول في الكلام : لا والله ما ذاك كما تقول . ولو قلت : والله ما
ذاك كما تقول ، لكان جائزاً ، غير أن إدخال « لا » في الكلام أولاً ، أبلغ في
الرد . وكان بعض النحويين يجعلها صلة ، ولو جاز هذا لم يكن بين خبر فيه
الجحد ، وخبر فيه الإقرار فرقاً » (٢) .

وكلامه الأخير مأخوذ عن الفراء فقد سبقه إليه ، وحديثه عن فائدة
« لا » وبيانه أن ذكرها أبلغ في الرد يجعل القول بالزيادة له مضمون غير
المتبادر منه . ولا تتفق مع من يقول بأن الزيادة لفائدة فما دام الحرف مفيداً
لمعنى فلا طائل لعه زائداً وإن أفاد ، وإنما هو أصلي أفاد معنى ، فضلاً عن
أن « لا » النافية لا تكون زائدة في أول الكلام كما ذكر الفراء (٣) .

ونلاحظ أنه يرد على من يجعلونها صلة مستعينا بحجة الفراء في
هذا ، وهذا واضح في أنه يثبت الفائدة لما وُصِف بأنه زائد أو صلة في
بعض المواطن .

(١) القيامة : ١ .

(٢) تأويل مشكل القرآن (٢٤٧) .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٠٧ .

وقد يذكر زيادة الحرف في موضع ، ثم يعود في موضع آخر ويخرجه على ما يفهم منه أصالته ؛ ففي حديثه عن زيادة « الباء » ينكر من شواهد ذلك قوله تعالى :

(عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) (١)

أي : يشربها (٢) . وفي باب « دخول بعض حروف الصفات مكان بعض » يذكر الآية نفسها شاهداً على وقوع « الباء » مكان « من » ، والمعنى : يشربها عباد الله ويشرب منها (٣) . وهذا مشيرٌ إلى أصالة الحرف علماً بأنه حكم عليه بالزيادة قبل ذلك . وهذه توجيهات للمعاني تدل على أن مصطلح الزيادة لم يكن عندهم في بعض الأحيان ذا دلالة تقدر في الكلام .

ومما سبق يمكننا القول : إن اعتبار ابن قتيبة أحد القائلين بالزيادة ليس على إطلاقه ، فقد رأينا في مواطن يحكم للحرف بأنه زائد والمعنى طرحه أو إلقاؤه ، كما رأينا منه ما يدفع ذلك بإشارته إلى الأصالة إما بذكر احتمال لها ، وإما مستعيناً بقراءة أخرى ، وإما ذاكراً لوجه أصلي بدا له في الحرف ، وإما مضمناً الحرف معنى حرف آخر وهو ما يعبر عنه بتناوب حروف الجر .

(١) الإنسان : من آية ٦ .

(٢) انظر : (تاويل مشكل القرآن) ٢٤٨ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٥٧٥ .

الخطابي :

أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي « ت : ٢٨٨ هـ » ، محدث وفقهه ولغوي وشاعر ، وأحد علماء الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم ، ورسالته القيمة « بيان إعجاز القرآن » المنشورة ضمن كتاب « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن » متضمنة لأسرار الإعجاز القرآني ، وقد تكفل فيها صاحبها بالرد على جملة مطاعن في القرآن الكريم ؛ منها : وجود خلاف في الوصف بين ما ادعى فيه أن العبارات الواقعة في القرآن إنما وقعت في أفصح وجوه البيان وأحسنها ، وبين ما وجد عند أصحاب اللغة وأهل المعرفة ، ومن هذا الخلاف قوله تعالى :

(قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) (١)

« وإنما هو : ردفه يردفه من غير إدخال « اللام » . وكقوله سبحانه :

(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَاكِمِ يُمْطَرِ) (٢)

وكقوله سبحانه :

(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ

مُخَلَّفِينَ بِمَقَدِيرِ) (٣)

فأدخل « الباء » في قوله (بالحاد) وفي قوله (بقادر) ، وهي لا

(١) النمل : ٧٢ .

(٢) الحج : من آية ٢٥ .

(٣) الأحقاف : من آية ٣٣ .

موضع لها هنا . ولو قيل : ومن يرد فيه إلحاداً بظلم ، وقيل : قادر على أن يحي الموتى كان كلاماً صحيحاً لا يشكل معناه ولا يشتبه . ولو جاز إدخال « الباء » في قوله : (بقادر) لجاز أن يقال : ظننت أن زيداً بخارج ، وهذا غير جائز ألينة^(١) . وهكذا ومن خلال هذا المطعن عمد الخطابي عَرَضاً لقضية الزيادة في القرآن الكريم ، غير أن هذا المطعن قد يروق عند جاهل بخصائص العربية وطرق الإبانة فيها والتي نزل القرآن بها ، وقد أدرك الخطابي بذكائه خبئة الأمر فعمد في رد هذا المطعن إلى لغة العرب والفقهاء بأساليبها : فقال : « وأما قوله سبحانه : (رَدِفَ لَكُمْ) فإنَّهما لغتان فصيحتان : ردفته ورددت له ، كما تقول : نصحته ونصحت له »^(٢) . وقد كان أمام الخطابي مندوحة من ذلك أيضاً بنقل وجوه أخرى نكرها المفسرون في الآية تكون بها « اللام » أصلية . ولعله من قبيل ترك الخصومة والجدال مع أهل الباطل والعدول إلى أيسر الطرق .

ثُمَّ قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ :

(أَوْ مَن رَدِفَ فِيهِ بِالْحَاءِ يُطْلَى) (٣)

وإدخال « الباء » فيه فإن هذا الحرف كثيراً ما يوجد في كلام العرب . الأول الذي نزل القرآن به ، وإن كان يعزّ وجوده في كلام المتأخرين . ونقل زعم

(١) (بيان إعجاز القرآن) ٢٥ المنشور ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز

القرآن) تحقيق : د. محمد خلف الله ، ود. محمد زغلول سلام دار المعارف .

(٢) (المصدر السابق) ٤١ .

(٣) الحج : من آية ٢٥ .

بعضهم أن كلام العرب كان باقياً على نجره الأول، وعلى سنخ طبعه الأقدم إلى زمان بني أمية ثم دخله الخلل فاختلف منه أشياء ؛ ولذا صار العلماء لا يحتجون بشعر المحدثين لما دخله من الخلل والاستحالة، وإنما عادوا إلى شعراء الجاهلية وإلى المخضرمين . وقاده ذلك إلى نتيجة مؤداها : أن من تبحر في كلام العرب، وعرف أساليبه الواسعة ، ووقف على مذاهبه القديمة فإنه إذا ورد عليه منها ما يخالف المعهود من لغة أهل زمانه لم يسرع إلى النكير فيه والتلحين . وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) (١)

ومجيء « لا » فيها . ونقل عن بعض أهل العلم أن القرآن نزل بحضرة رجال كانوا أحرص الخلق على أن يجنوا فيه مغمراً ، ولو كان هذا عندهم لتعلقوا به وأسرعوا بالرد عليه ، ثم قال : إن العرب قد تدخل « لا » في أثناء كلامها وتلغي معناها وضرب لذلك بشواهد من الشعر . وعلق الخطابي على ذلك بقوله فهذا وما أشبهه زيادات حروف في مواضع من الكلام ، وحذف حروف في أماكن أخر منها ، وإنما جاءت على نهج لغتهم الأولى قبل أن يدخلها التغيير ، ثم صار المتأخرون إلى ترك استعمالها في كلامهم (٢) .

ثم عاد إلى آية الحج وقرّر فيها إن « الباء » زائدة ، وهي قد تزداد في مواضع من الكلام ولا يتغير به المعنى ، وساق شواهد شعرية على زيادة

(١) البلد : ١ .

(٢) انظر : (بيان إجاز القرآن) ٤١ - ٤٤ .

« الباء » ، وكذا قوله تعالى :

(تَنْبِتُ بِالذَّهْنِ) (١)

وإن نقل قول بعضهم : تنبت وفيها دهن ، على الأصالة ، ثم عرض لقوله تعالى :

(أَوْ لَرَبَّرُوا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَبَيِّنْ

بِمَخْلَقِهِنَّ بِمَقْدِيرٍ) (٢)

ونقل ما قالوه من دخول « الباء » مع حرف الجحد كقوله تعالى :

(أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُمْسِيَ الْمَوْتَىٰ) (٣)

وقد ضارح (ألم) في معنى الجحد (أليس) فالحق بحكمه (٤) .

وتعليل الخطابي لمجيء هذه الحروف التي وجَّه إليها هذا المطعن تعليل مقبول يدل على تمكن في التحليل اللغوي والنحوي ، فقد عمد في هذا الاتجاه إلى تجلية هذا المطعن عن طريق اللغة واستمد نظراته من الأساليب العربية ونهج الإبانة فيها بما يدل على تمرس فيها وإطلاع عليها ، لكن فات هذه النظرة أن تدرك المرامي بين مجيء الحرف وعدم مجيئه ، فلم نجده يشير إلى إفادة الحرف فضلاً عن نفي زيادته لوجود معنى بلاغي مستجاد له سوى ما نقله من وجهٍ على الأصالة في آية (تنبت بالدهن) .

(١) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٢) الأحقاف : من آية ٣٣ .

(٣) القيامة : ٤٠ .

(٤) انظر : (بيان إعجاز القرآن) ٤٤ - ٤٥ .

ولعل مما يعتذر به عن هذا الشيخ الجليل في هذا الصدد أن قضيته الأساسية كانت هي رد المطاعن ، فكان من التزيد أن يضيف إلى القضية أفكاراً ليس سياقها في حاجة إليها بأن يدلنا على فائدة وجود هذه الحروف ، كما فعل في بقية المطاعن التي كان يبين فيها حكمة مجيء القرآن على الوجه الذي طعنوا فيه كالتكرار وغيره .

عبد القاهر الجرجاني :

أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي « ت : ٤٧١ =
 أو سنة ٤٧٤ هـ » ، برع في علوم اللغة والنحو ، وعُدَّ إمام البلاغيين وشيخهم
 بمؤلفيه : « دلائل الإعجاز » ، و « أسرار البلاغة في علم البيان » ، وقد ختم
 الأخير بفصلٍ عقده « في الحذف والزيادة وهل هما من المجاز أم لا ؟ » ضوء
 فيه موقفه من الزيادة ، وقد تميزت رؤيته باستقلالية ظاهرة في الفهم
 والاستنتاج ، وقاده حديثه عن كون الزيادة من المجاز أم لا إلى تجلية حقيقة
 الزيادة في الكلمة ؛ وهي : أن تعرى من معناها وتذكر ولا فائدة لها سوى
 الصلة ، ويكون سقوطها وثبوتها سواء . ونفى أن يكون ذلك مجازاً ؛ لأنَّ المجاز
 أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له في الأصل ، أو يزداد فيها ، أو يوهم شيء ليس
 من شأنها . والزائد الذي سقوطه كنبوته لا يتصور فيه ذلك^(١) . وهكذا فقد منع
 أن يكون مجرد الزيادة مجازاً للتناقض بينهما ، إذ كيف تكون الكلمة الزائدة لا
 معنى لها ، ثمَّ هي مجاز انتقلت من دلالة إلى دلالة أخرى ؟

وما يتناسب مع نظر الشيخ أن هذا المنع ليس على إطلاقه ، وقد أبان
 عن ذلك بقوله : « فإن قلت : أوليس يقال : إن الكلمة لا تعرى من فائدة ما ولا
 تصير لغواً على الإطلاق حتى قالوا إن نحو « ما » في نحو :

(وَيَمَارَحَمَمِينَ اللَّهُ) (٢)

تفيد التوكيد ؟ فإنا أقول : إن كون « ما » تأكيداً نقل لها عن أصلها

(١) انظر : (أسرار البلاغة) ٣٦٣ . تحقيق : السيد محمد رشيد رضا ، دار
 المعرفة للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

ومجاز فيها . وكذلك أقول إن كون « الباء » المزيدة في « ليس زيد بخارج » لتأكيد النفي مجاز في الكلمة ؛ لأن أصلها أن تكون للإصاق - فإن ذلك على بعده لا يقدح فيما أردت تصحيحه ؛ لأنه لا يتصور أن تصف الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنها مجاز ، ومتى ادعينا لها شئتاً من المعنى فإننا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة « (١) . وعليه فإنه يقبل تسمية الكلمة الزائدة من حيث أفادت مجازاً ؛ لأنه لا يسمى المجاز مجازاً إلا بعد أن تنقل الكلمة أو الحرف من دلالة الأولى إلى دلالة أخرى ويأتي بمعنى جديد . وكذا الزيادة المفيدة تنقل الحرف من دائرته الأولى الأصلية إلى دائرة أخرى ، فتسمى مجازاً .

وقد عقب على ذلك بقول للشيخ أبي علي - وقد كان أحد مصادره الأساسية - في الكلمة إذا كانت تزول عن أصلها من وجه ولا تزول من آخر « معتد بها من وجه وغير معتد بها من وجه » ، وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(إِنَّا لَنَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ لَا يَقْدِرُونَ) (٢)

فقال : إن الزيادة تطلق على « لا » ؛ لأنها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه ، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها ، ثم إن « لا » هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعد في قوله : (أن لا يقدر) وتؤذن به ، وعليه فهي من حيث أفادت التأكيد غير مزيدة ، ومن حيث لم تفد النفي الصريح فهي مزيدة . وبنى عليه أن الزيادة من حيث هي زيادة لا توجب الوصف

(١) (أسرار البلاغة) ٢٦٤ .

(٢) الحديد : من آية ٢٩ .

بالمجاز ، وحيث كانت سبباً لتقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها إلى معنى ليس بأصل فهي مجاز^(١) . وهو بذلك يعود ويقرر النتيجة أو الحقيقة التي بنى عليها كلامه الأول . وخلصته أنه يرتضي الزيادة حيث أفادت ويعدها مجازاً . ولا يرتضي الزيادة غير المفيدة ولا يعدها مجازاً ، وأن الزيادة المفيدة تعني انتقال الحرف من دلالة أو إيحاءه الأصلي إلى دلالة أو إيحاء ليس بأصل ، أو كما قال .

(١) انظر : (أسرار البلاغة) ٢٦٤ - ٢٦٥ .

الفصل الثاني القائلون بالأصالة

١ - المفسرون

٢ - علماء البلاغة والإعجاز

١ - المفسرون :

سأعرض آراء المفسرين الذين ذهبوا إلى نفي الزيادة من القرآن الكريم نفيًا قاطعًا ، كما أعرض حججهم في ذلك ، وأصول تفكيرهم في تناول القضية ، ثم أعقب بما قد يبدو من وجه في بعض المواطن ، وهؤلاء المفسرون هم الطبري والرازي ، وهما من أكثر المفسرين عناية بتجلية بلاغة القرآن الكريم وأسرار صيغه وتراكيبه ، عدا كونهما من أكثر المفسرين شهرة وأكثرهم أثرًا في غيرهم ، وهما وإن لم ينظمهما مذهب عقائدي واحد فالطبري من أهل السنة والجماعة ، والرازي من الأشاعرة ، فإنهما اتفقا في نظرهما تجاه زيادة الحروف في القرآن الكريم .

الطبري :

أبو جعفر محمد بن جرير « ت : ٣١٠ هـ » ، خلف تراثًا ضخماً في التاريخ والحديث والتفسير ، ويعد مصنفه : « جامع البيان عن تأويل أي القرآن » المصدر الأول للتفسير بالمأثور .

وينتمي الطبري - عليه رحمة الله - إلى طبقة العلماء والأوائل الذين كان لهم رأيهم في مسائل العلم وتوجهات القضايا ، ولذا كان عمدتنا وأحد مصادرها الأساسية ، وخاصة فيما أنفقه من جهد طيب في إظهار معاني الحروف وتحليلها بما تطويه من معطيات نابضة . وتظهر في هذه النظرات حصيلة الطبري اللغوية والنحوية والنوقية وتمكنه من ذلك كله .

ويتبلر هذا الحكم من جوانب : منها ما هو عام قد تتكفل به دراسة بلاغية قادمة ببيانه ، ومنها ما هو خاص - وهو معنا هنا - بموقفه من قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم ، فقد وجدنا منه موقفاً صارماً في نفي الزيادة اعتمد فيها على فقه المعنى وما تطويه الحروف من دلالات ، وكان مدركاً إدراكاً واعياً لكيفية انعقاد الصلة والوشائج بين الحرف وسياقاته ، وهو مما

تكاثر لديه بصورة ظاهرة ، وسنعرض لبعض من هذه النصوص في مقامه وموضعه من البحث .

وقد تمثل إنكاره الزيادة في صور شتى ، ولعل أبرزها ما صرح فيه بأن الزيادة مما لا يليق أن يحمل كلام الله تعالى عليه ، وكان ذلك في مواطن : منها ما ذكره عن زعم بعض « المنسويين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن تأويل قوله :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ (١)

وقال ربك ، وأن « إذ » من الحروف الزوائد ، وأن معناها الحذف ، واعتل لقوله الذي وصفنا عنه في ذلك بيت الأسود بن يعفر :

فإِذَا وَذَلِكَ ، لا مَهَاءَ لِنِذْرِهِ وَالذَّهْرُ يُعْقِبُ صَالِحًا بِفَسَادِ

ثم قال : ومعناها : وذلك لا مهاء لذكركه ... قال أبو جعفر : والأمر في ذلك بخلاف ما قال : وذلك أن « إذ » حرف يأتي بمعنى الجزاء ، ويدل على مجهول من الوقت ، وغير جائز ابطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام . إذ سواء قيل قائل هو بمعنى التطول ، وهو في الكلام دليل على معنى مفهوم ، وقيل آخر في جميع الكلام الذي نطق به دليلاً على ما أريد به هو بمعنى التطول « (٢) . وكأن الطبري هنا يجر أو يسحب القول بزيادة الحرف على الكلام ، فكما يقال حرف زائد يقال كلام زائد توسيعاً لدائرة التطول الذي يُنقل من الحرف إلى الجملة فالجملتين فيبطل الكلام . وهذا دليل قوي على بطلان فكرة الزيادة عنده .

(١) البقرة : من آية ٣ .

(٢) (جامع البيان من تأويل أي القرآن) ١، ١ : ١٩٥ - ١٩٦ .

ومنها ما ذكره من اختلاف أهل العربية في معنى « ما » التي في قوله تعالى :

(فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (١)

« فقال بعضهم : هي زائدة لا معنى لها ، وإنما تؤول الكلام قليلاً يؤمنون ، كما قال جل ذكره :

(فِيمَا رَحِمْتَنَ اللَّهُ إِنِّي لَأَكْتُبُ لَكُم مَّا تَشَاءُونَ) (٢)

وما أشبه ذلك ، فزعم أن « ما » في ذلك زائدة ، وأن معنى الكلام : فبرحمة من الله لفت لهم ... وأنكر آخرون ما قاله قائل هذا القول في « ما » في الآية ، ... وقالوا : إنما ذلك من المتكلم على ابتداء الكلام بالخبر عن عموم جميع الأشياء ؛ إذ كانت « ما » كلمة تجمع كل الأشياء ، ثم تخص وتعم ما عمته بما تذكره بعدها ، وهذا القول عندنا أولى بالصواب ؛ لأن زيادة « ما » لا تفيد من الكلام معنى في الكلام غير جائز إضافة إلى الله جل ثناؤه ، (٣)

ومنها ما ذكره من اختلاف أهل العربية في حكم « الواو » التي في قوله تعالى :

(أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَاهِدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٤)

« فقال بعض نحويي البصريين هي « واو » تجعل مع حروف الاستفهام ، وهي مثل « الفاء » في قوله :

(أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ أَسْتَكْبِرْتُمْ) (٥)

قال : وهما زائدتان في هذا الوجه ... ، وقال بعض نحويي الكوفيين : هي حرف عطف أدخل عليها حرف الاستفهام . والصواب في ذلك عندي

(١) البقرة : من آية ٨٨ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) (جامع البيان) ١٠١ : ٤٠٩ .

(٤) البقرة : ١٠٠ .

(٥) البقرة : من آية ٨٧ .

من القوم^(١) أنها واو عطف أدخلت عليها ألف الاستفهام ... وقد بينا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له ، فأغنى ذلك عن إعادة البيان على فساد قول من زعم أن « الواو » و « الفاء » من قوله (أوكلما) ، و (أفكلما) زائدتان لا معنى لهما «^(٢) .

ومنها ما ذكره من زعم « بعض نحويي البصرة أن « الكاف » في قوله :

(أَوْكَالِزِي مَرَّ عَلَى قَوَيْتِ)^(٣)

زائدة ، وأن المعنى : ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم ، أو الذي مر على قرية ، وقد بينا قبل فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع «^(٤) .

ومنها ما ذكره من خلاف البصريين والكوفيين حول زيادة « لا » في قوله تعالى :

(قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا أَنْ تَسْجُدَ لِمَا أَمَرْتُكَ)^(٥)

وتعقيبه على ذلك بأن في الكلام محنوقاً ، وجعله الصواب من القول ، وعلل لهذا الصواب بأنه « لما قد مضى من دلالتنا قبل على أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له ، وأن لكل كلمة معنى صحيحاً ، فتبين بذلك فساد قول من قال « لا » في الكلام حشو لا معنى لها «^(٦) .

(١) هكذا وردت ، والصواب : « القول » .

(٢) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٣) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٤) (جامع البيان) ٣ ، ٢ : ٢٨ .

(٥) الأعراف : من آية ١٢ .

(٦) (جامع البيان) ٨ ، ٥ : ١٣ .

ومنها ما ذكره من خلاف البصريين والكوفيين أيضاً حول زيادة
« الباء » في قوله تعالى :

(يَا أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ) (١)

وتعقيبه على ذلك بأن أولى الأقوال بالصواب بأن يوجه « المفتون إلى
الفتون بمعنى المصدر؛ لأن ذلك أظهر معاني الكلام ، إذا لم ينو إسقاط « الباء »
وجعلنا لدخولها وجهاً مفهوماً . وقد بينا أنه غير جائز أن يكون في القرآن
شيء لا معنى له » (٢) .

ومن صور إنكاره القول بالزيادة وسعه ذلك بأنه زعم ، كما صنع في
قوله تعالى :

(وَلَا الضَّالِّينَ) (٣)

فقال : « كان بعض أهل البصرة يزعم أن « لا » مع (الضالين)
أدخلت تنميماً للكلام والمعنى إلغازها » (٤) بدليل أنه اختار القول الكوفي على
الأصالة .

وقوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً) (٥)

حيث قال : « وقد زعم بعض أهل العربية أن « ما » التي مع المثل صلة

(١) القلم : ٦ .

(٢) (جامع البيان) ١٤ ، ٢٩ : ٢٠ .

(٣) الفاتحة : من آية ٧ .

(٤) (جامع البيان) ١٠ ، ١ : ٨١ .

(٥) البقرة : من آية ٢٦ .

في الكلام بمعنى التلوّل ، وأن معنى الكلام : إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضة مثلاً فما فوقها (١) . بدليل أنه اختار قولاً على الأصالة بعد .

وقوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ) (٢)

وقد سقناه قبل حيث نقل زعم بعض المنسويين إلى العلم من البصرة أن « إذ » من حروف الزوائد (٣) .

وقوله تعالى :

(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ) (٤)

حيث نقل زعم بعض أهل العلم بكلام العرب من أهل البصرة أن كل ماش فهو دابة ، وأن معنى الكلام : وما دابة في الأرض ، وأن « مِنْ » زائدة (٥) .

أو وسمه القول بالزيادة بأنه فساد ، كما صنع في قوله تعالى :

(. وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ) (٦)

حيث نقل عن بعض البصريين قوله: إن المعنى : وتأذّن ربكم . و « إذ »

(١) (جامع البيان) ١٠١ : ١٨٠ .

(٢) البقرة : من آية ٣٠ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٠١ : ١٩٦ .

(٤) هود : من آية ٦ .

(٥) انظر : (جامع البيان) ١٢٠٧ : ١ .

(٦) إبراهيم : من آية ٧ .

من حروف الزوائد ، ثم عقب على ذلك بأنه قد دلل على فساده فيما مضى قبل (١) . ولعله يريد « إذ » في آية البقرة السالفة الذكر .

أو وسمه القول بالزيادة بأنه تقول ، كما صنع في « مِنْ » عند قوله تعالى :

(وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (٢)

فقال : « وقد تقول قوم من أهل العربية أنها أدخلت في هذا الموضع بمعنى الحذف ، ويتأوله : ومن يعمل الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، وذلك عندي غير جائز ؛ لأن دخولها لمعنى ، فغير جائز أن يكون معناها الحذف » (٣) . وواضح أن الحذف هنا فيما نقل يعني الزيادة .

ومن صور إنكاره الزيادة عرضه آراء المذهبين البصري والكوفي ، أو خلاف أهل العربية ، ثم اختيار الأصالة ، وقد شاع هذا النمط لديه كثيراً ، ومنه معظم ما مر من نصوص سابقة ، وهذا دال على تميزه في مجابهة الآراء ، وتصعيه لها ، وتمرسه في الدفاع عن رأيه ، ومنه ما نقله من خلاف في جواب « إذا » في قوله تعالى :

(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٤)

فنقل خلاف البصريين والكوفيين في ذلك ؛ ثم قال : إن الصواب من القول عندنا أن الجواب محذوف ترك استغناء بمعرفة المخاطبين به بمعناه .

(١) انظر : (جامع البيان) ١٣ ، ٨ : ١٨٦ .

(٢) النساء : من آية ١٢٤ .

(٣) (جامع البيان) ٥ ، ٤ : ٢٩٧ .

(٤) الإنشقاق : ١ .

ومعنى الكلام : إذا السماء انشقت رأى الإنسان ما قدم من خير أو شر (١) .
ولو لم يقل بذلك لكان جواب « إذا » (وأذنت) على زيادة الواو ، وهو ما لم
يرضَ به .

وقد ينكر الزيادة نقلاً عن جماعة من أهل العربية ، كما صنع في
قوله تعالى :

(فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْتَبِئُ الْأَرْضُ) (٢)

حيث ذكر أن « مِنْ » تأتي بمعنى التبويض لما بعدها ، فاكتفي بها عن
ذكر التبويض ، إذ كان معلوماً بدخولها معنى ما أريد بالكلام الذي هي فيه .
ثم نقل قول بعضهم أنها ههنا بمعنى الإلغاء والإسقاط . كأن معنى الكلام عنده
يخرج لنا ما تنبت الأرض من بقلها ، ثم نقل إنكار جماعة من أهل العربية أن
تكون « مِنْ » بمعنى الإلغاء في شيء من الكلام ، وأن دخولها في كل موضع
دخلت فيه مؤذن أن المتكلم يريد لبعض ما أدخلت فيه لا جميعه ، وإنها لا تدخل
في موضع إلا لمعنى مفهوم (٣) .

وقد ينكر الزيادة على وجه من القراءة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ) (٤)

حيث قرأ « بعض أهل الشام : (ولا تحسبن الذين كفروا) بالتاء من
(تحسبن) (سبقوا أنهم لا يعجزون) بفتح الألف من (أنهم) ، بمعنى : ولا

(١) انظر : (جامع البيان) ١٥ ، ٢٠ ، ١١٤ .

(٢) البقرة : من آية ٦١ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٠١ ، ٣١٠ .

(٤) الأنفال : ٥٩ .

تحسين الذين كفروا أنهم لا يعجزون . ولا وجه لهذه القراءة يعقل إلا أن يكون أراد القاريء بـ « لا » التي في (يعجزون) « لا » التي تدخل في الكلام حشواً وصله . فيكون معنى الكلام حينئذ : ولا تحسين الذين كفروا سبقوا أنهم يعجزون ، ولا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى التطويل بغير حجة يجب التسليم لها وله في الصحة مخرج ^(١) . وكأنه يقرر - عليه رحمة الله - قاعدة شريفة ما هنا مؤداها أنه لا يوجه حرف من كتاب الله إلى التطويل والزيادة إلا إذا قامت عليه حجة يجب التسليم بها ، وإذا لم يقم هذا الوجه فمحال القول بالزيادة .

وفي قوله تعالى :

() لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ۖ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ (٢)

حيث نقل اختلاف القراء في قراءة قوله : (لا أقسم) : « فقرأت ذلك عامة قرأء الأمصار (لا أقسم) « لا » مفصولة من (أقسم) ، سوى الحسن والأعرج ، فإنه ذكر عنهما أنهما كانا يقرآن ذلك (لأقسم بيوم القيامة) بمعنى : أقسم بيوم القيامة ، ثم أدخلت عليها لام القسم . والقراءة التي لا أستجيز غيرها في هذا الموضع « لا » مفصولة ، (أقسم) مبتدأة على ما عليه قرأء الأمصار ؛ لإجماع الحجة من القراء عليه . وقد اختلف الذين قرؤوا ذلك على الوجه الذي اخترنا قراءته في تأويله ؛ فقال بعضهم : « لا » صلة ، وإنما معنى الكلام : أقسم بيوم القيامة ... وقال آخرون منهم : بل دخلت « لا » توكيداً للكلام .. وقال بعض نحويي الكوفة « لا » ردُّ لكلام قد مضى من كلام المشركين الذين كانوا ينكرون الجنة والنار ، ثم ابتدء القسم ، فقيل : أقسم

(١) (جامع البيان) ٦ ، ١٠ : ٢٩ .

(٢) القيامة : ١-٢ .

بيوم القيامة ، وكان يقول : كلَّ يمين قبلها ردَّ لكلام ، فلا بد من تقديم « لا » قبلها ، ليفرق بذلك بين اليمين التي تكون جحداً ، واليمين التي تستأنف ، ويقول : ألا ترى أنك تقول مبتدئاً : والله إنَّ الرسول لحقّ ، وإذا قلت : لا والله إنَّ الرسول لحقّ ، فكأنك أكذبت قوماً أنكروه . واختلفوا أيضاً في ذلك ، هل هو قسم أم لا ؟ فقال بعضهم : هو قسم ، أقسم ربنا بيوم القيامة ، وبالنفس اللوامة ... وقال آخرون : بل أقسم بيوم القيامة ، ولم يقسم بالنفس اللوامة . وقال : معنى قوله (ولا أقسم بالنفس اللوامة) ولست أقسم بالنفس اللوامة ... وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال : إنَّ الله أقسم بيوم القيامة ، وبالنفس اللوامة ، وجعل « لا » ردّاً لكلام قد كان تقدمه من قوم وجواباً لهم ، وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب ؛ لأنَّ المعروف من كلام الناس في محاوراتهم إذا قال أحدهم : لا والله ، لا فعلت كذا ، أنه يقصد بـ « لا » ردَّ الكلام ، ويقوله : والله ، ابتداءً يمين ، وكذلك قولهم : لا أقسم بالله لا فعلت كذا ؛ فإذا كان المعروف من معنى ذلك ما وصفنا ، فالواجب أن يكون سائر ما جاء من نظائره جارياً مجراه ، ما لم يخرج شيء من ذلك عن المعروف بما يجب التسليم له . وبعد : فإنَّ الجميع من الحجة مجمعون على أنَّ قوله (لا أقسم بيوم القيامة) قسم ، فكذلك (ولا أقسم بالنفس اللوامة) إلا أن تأتي حجة تدلُّ على أن أحدهما قسَمُ والآخر خبر . وقد دللنا على أن قراءة من قرأ الحرف الأول لأقسم بوصل « اللام » بأقسم قراءة غير جائزة بخلافها ما عليه الحجة مجمعة ^(١) . فهو ينكر الزيادة اعتماداً على قراءة « لا » مفصولة عن (أقسم) . ونصُّ الطبري هنا جيد وفيه سخاء ولذا نقلناه مع طوله ؛ لأنه يشرح طريقته - عليه رحمة الله - في التنقيب عن الوجه الذي يصح به أن الحرف أصيل عنده وأنه لا وجه لزيادته ، وهو هنا يتخطى الحدود المرسومة لسور القرآن الكريم ، ويجعل « لا » الواقعة في أول سورة القيامة

(١) (جامع البيان) ١٤ ، ٢٩ : ١٧٢ - ١٧٤ .

رداً لما جاء في آخر سورة المدثر من قوله تعالى :

(مَا سَأَلَكَ كَرِيهُنَ سَقَرًا ﴿٤٦﴾ قَالُوا أَتَرْثَنَ
 الْمُصَلِّينَ ﴿٤٧﴾ وَلَتَرْثَنَّكَ نَطْعِمُ الْمَسْكِينِ ﴿٤٨﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ
 الْحَيَّاتِضِينَ ﴿٤٩﴾ وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ) (١)

وهذا معنى قول الطبري : قال بعض نحويي الكوفة ... الخ . ثم أشار إلى ضربين من القسم : قَسَمَ هو رد لجحد سابق وتأتي فيه « لا » ثم تستأنف قسماً آخر . وقَسَمَ بيوم القيامة بون النفس اللوامة .. الخ .

وقوله تعالى :

(وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (٢)

حيث نقل اختلاف القراء في قراءة قوله (وحرام) ، فقرأته عامة قراء أهل الكوفة (وَحَرْمٌ) بكسر الحاء . وقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة والبصرة (وَحَرَامٌ) بفتح الحاء والالف ، وذكر أنهما قراءتان مشهورتان متفقتا المعنى ، غير مختلفتيه ، ونقل خلافهم في تأويل معنى (حرام) و (حَرْمٌ) ، وعلق على ما قال سعيد بن جبير من أن (حَرْمٌ) بمعنى : عَزَمَ وعليه فلا تكون « لا » صلة بل تكون بمعنى النفي ، ويكون معنى الكلام : وعزم منأ على قرية أهلكناها أن لا يرجعوا عن كفرهم . وكذلك إذا كان معنى قوله (وَحَرْمٌ) نوجبه . ثم نقل زعم بعضهم أنها في هذا الموضع صلة ، ومعنى الكلام : وحرام على قرية أهلكناها أن يرجعوا . وعلق على ذلك بأن أهل التأويل الذين

(١) المدثر : ٤٢ - ٤٦ .

(٢) الانبياء : ٩٥ .

ذكرهم كابن عباس وسعيد ابن جبير كانوا أعلم بمعنى ذلك منه^(١) . وهو هنا يحيل على علم الأوائل ، وأنهم أهل الصدق في القول حقاً بناء على ما فهم من معنى الآية عندهم . و « لا » عنده على القراءتين متفتتا المعنى ، وهي في ذات الوقت أصلية .

وقوله تعالى :

(وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٢)

حيث نقل قراءة عامة قرأء أهل المدينة والكوفة بالياء في (لا يؤمنون) وفتح الألف من « أَنْ » وعليه قالوا : « لا » صلة . ونقل تول قوم قرؤوا ذلك بفتح الألف من (أنها) بمعنى لعلها ، وذكروا أن ذلك في قراءة أبي بن كعب ، ثم نقل أن أولى التأويلات في الآية قول من قال : إن الآية خطاب من الله للمؤمنين به من أصحاب رسوله ، أي قوله : (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) وأن قوله (أنها) : بمعنى لعلها ، وعلل لذلك الصواب لاستفاضة القراءة في قرأء الأمصار بالياء من قوله (لا يؤمنون) ، ولو كان قوله (وما يشعركم) خطاباً للمشركين ، لكانت القراءة في قوله (لا يؤمنون) بالتاء وذلك وإن كان قد قرأه بعض قرأء المكيين كذلك ، فقراءة خارجة عما عليه قرأء الأمصار ، وكفى بخلاف جميعهم لها دليلاً على ذهابها وشنونها^(٣) . فهو لم يرتض القراءة بالتاء لخروجها على الإجماع ، وارتضى القراءة بالياء واختار وجهاً فيها على الأصالة على أن (أنها) بمعنى : لعل وهو قول سيبويه ، عن الخليل ، ولم يرتض الوجه الآخر على أن (لا) صلة . وقد صنّف الدكتور

(١) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ : ٨٦ - ٨٧ .

(٢) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ٥ ، ٧ : ٣١٣ - ٣١٤ .

العماري موقف الطبري في هذه الآية من المواقف التي توقف فيها عن ترجيح رأي على رأي^(١).

وقوله تعالى :

(تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ) (٢)

حيث نقل اختلاف القراء « في قراءة قوله (تَنْبُتُ) فقرأته عامة قراء الأمصار (تَنْبُتُ) بفتح التاء ، بمعنى : تنبت هذه الشجرة بثمر الدهن ، وقراه بعض قراء البصرة (تَنْبُتُ) بضم التاء ، بمعنى : تنبت الدهن : تخرجه . وذكر أنها في قراءة عبدالله (تُخْرِجُ الدهن) وقالوا : « الباء » في هذا الموضع زائدة ، كما قيل : أخذت ثوبه ، وأخذت بثوبه . . . غير أن ذلك وإن كان كذلك ، فإن القراءة التي لا أختار غيرها في ذلك ، قراءة من قرأ (تَنْبُتُ) بفتح التاء ؛ لإجماع الحجة من القراء عليها . ومعنى ذلك : تَنْبُتُ هذه الشجرة بثمر الدهن « (٣) . فهو هنا يرتضي قراءة فتح التاء لإجماع الحجة من القراء عليها ، وعليها تكون « الباء » أصلية ومعناها الملابس والمصاحبة . ولم يرتض الوجه الآخر من القراءة لندرته والتي تكون فيها « الباء » زائدة .

وكان من نهجه في إثبات الأصالة أنه قد ينصرف عن ذكر الزيادة إلى بيان معنى الحرف ، وهو كما أشرت سابقاً مما تكرر بصورة واضحة ، وهو دال في الوقت نفسه على استبطان دقيق للمعاني واكتناه لأسرار الحرف ؛ ومن ذلك ما صنعه في قوله تعالى :

(١) انظر : (مجلة الأزهر) ٦ : ٦٧ . س ٤٧ ، محرم ١٣٩٥ هـ .

(٢) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٣) (جامع البيان) ١٠ ، ١٨ ، ١٤ - ١٥ .

(وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) (١)

حيث قال : « ولو لم يكن في الكلام « واو » لكان قوله : (ليعلم) متصلاً بما قبله ، وكان : وتلك الايام نداولها بين الناس ليعلم الله الذين آمنوا ، ولكن لما دخلت « الواو » فيه آذنت بأن الكلام متصل بما قبلها ، وأن بعدها خبراً مطلوباً له اللام» التي في قوله : وليعلم ، متعلقة به « (٢) .

وقوله تعالى :

(وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ) (٣)

حيث قال : « وإنما أدخلت « الواو » مع « اللام » التي في قوله (ولنجعلك آية للناس) ، وهو بمعنى كي ؛ لأن في دخولها في كي وأخواتها دلالة على أنها شرط لفعل بعدها ، بمعنى : ولنجعلك كذا وكذا فعلنا ذلك ، ولو لم تكن قبل « اللام » أعني « لام كي » ، « واو » كانت « اللام » شرطاً للفعل الذي قبلها ، وكان يكون معناه : وانظر إلى حمارك ، لنجعلك آية للناس « (٤) .

وقوله تعالى :

(وَمَا تَخُنُّ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ) (٥)

حيث قال : « و « الباء » الأولى التي في التأويل من صلة العالمين . والتي في العالمين « الباء » التي تدخل في الخبر مع « ما » .

(١) آل عمران : من آية ١٤٠ .

(٢) (جامع البيان) ٣ ، ٤ ، ٦ : ١ .

(٣) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٤) (جامع البيان) ٣ ، ٢ ، ٤٢ : ٤ .

(٥) يوسف : من آية ٤٤ .

التي بمعنى الجحد « (١) » .

وقوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا) (٢)

حيث قال : « أدخلت « الباء » في قوله (بربك) وهو في محل رفع ؛ لأن معنى الكلام : وكفاك ربك ، وحسبك ربك بذنوب عباده خبيراً ، دلالة على المدح ، وكذلك تفعل العرب في كل كلام كان بمعنى المدح أو الذم ، تدخل في الاسم « الباء » والاسم المدخلة عليه « الباء » في موضع رفع ؛ لتدل بدخولها على المدح أو الذم ، كقولهم : أكرم به رجلاً ، وناهيك به رجلاً ، وجاد بشوك ثوباً ، وطاب بطعامكم طعاماً ، وما أشبه ذلك من الكلام ، ولو أسقطت « الباء » مما دخلت فيه من هذه الأسماء رفعت ، لأنها في محل رفع « (٣) . وكلامه هذا مأخوذ عن الفراء (٤) .

وقوله تعالى :

(جُنْدٌ مَّا هُنَّالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ) (٥)

حيث قال : « هم (جندٌ) يعني الذين في عزة وشقاق هناك ، يعني : بيدر مهزوم ، وقوله (هنالك) من صلة (مهزوم)، وقوله (من الأحزاب) يعني من أحزاب إبليس وأتباعه الذين مضوا قبلهم ، فأهلكهم الله بذنوبهم . و « من » من قوله (من الأحزاب) من صلة قوله (جند) ، ومعنى الكلام : هم جند

(١) (جامع البيان) ٧ ، ١٢ : ٢٢٧ .

(٢) الإسراء : من آية ١٧ .

(٣) (جامع البيان) ٩ ، ١٥ : ٥٨ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ١١٩ - ١٢٠ .

(٥) ص : ١١ .

من الأحزاب مهزوم هناك ، و « ما » في قوله (جند ما هناك) صلة « (١) .
يريد بالصلة هنا اسم الموصول بدليل تفسيره : الذين في عزة وشقاق هناك
السابق ، وعليه فـ « ما » أصلية لا زائدة .

وقوله تعالى :

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) (٢)

حيث فسّر معنى الآية بقوله : « فلا ، فليس الأمر كما يزعمون أنهم
يؤمنون بما أنزل إليك ، وهم يتحاكمون إلى الطاغوت ، ويصنون عنك إذا
دعوا إليك يا محمد ، واستأنف القسمَ جل ذكره ، فقال : وربك يا محمد لا
يؤمنون ، أي لا يصدقون بي وبك ، وبما أنزل إليك فيما شجر بينهم » (٣) .
وعليه فـ « لا » أصلية نافية ردُّ لكلام سابق ، ثم استأنف القسم .

وقد لا يجتهد فقط في بيان وجه الحرف أو نقل ما فيه من خلاف ،
وإنما يعقبه بتبرير أو تعليل يرتبط وثيق الارتباط بالمعنى القائم في الآية ،
كاشفاً بذلك عن وشيجة قائمة بين الحرف وسياقه ؛ ومنه صنيعه في قوله
تعالى :

(كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ) (٤)

حيث نقل اختلاف أهل التوويل في معنى الآية فقال بعضهم : « معناه
كانوا قليلاً من الليل لا يهجمون ، وقالوا : « ما » بمعنى الجحد ... وقال آخرون :
بل معنى ذلك : كانوا قليلاً من الليل يهجمون ، ووجّهوا « ما » التي
في قوله : (ما يهجمون) إلى أنها صلة وقد يجوز أن تكون « ما »

(١) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ١٣٠ .

(٢) النساء : من آية ٦٥ .

(٣) (جامع البيان) ٤ ، ٥ : ١٥٨ .

(٤) الذاريات : ١٧ .

على هذا التؤيل في موضع رفع ، ويكون تؤول الكلام : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم . وأماً من جعل « ما » صلة ، فإنه لا موضع لها ، ويكون تؤول الكلام على مذهبه كانوا يهجعون قليل الليل ، وإذا كانت « ما » صلة كان القليل منصوباً بـ (يهجعون) ... وقال آخرون : بل معنى ذلك كانوا يصلون العتمة ، وعلى هذا التؤيل « ما » في معنى الجحد ... وقال آخرون : بل معنى ذلك : كان هؤلاء المحسنون قبل أن تفرض عليهم الفرائض قليلاً من الناس ، وقالوا الكلام بعد قوله (إنهم كانوا قبل ذلك محسنين) كانوا قليلاً مستأنف بقوله (من الليل ما يهجعون) فالواجب أن تكون « ما » على هذا التؤيل بمعنى الجحد ... وأولى الأقوال بالصحة في تؤول قوله : (كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون) قول من قال : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم ؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى وصفهم بذلك مدحاً لهم ، وأثنى عليهم به ، فوصفهم بكثرة العمل ، وسهر الليل ، ومكابדתه فيما يقربهم منه ويرضيه عنهم أولى وأشبه من وصفهم من قلة العمل وكثرة النوم ، مع أن الذي اخترنا في ذلك هو أغلب المعاني على ظاهر التنزيل « (١) .

وقوله تعالى :

(وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٢)

حيث نقل اختلاف « أهل العربية في الرفع للجزاء ، فقال بعض نحويي الكوفة : رفع بإضمار لهم ، كأنه قيل : ولهم جزاء السيئة بمثلها .. قال : وإن شئت رفعت الجزاء بـ « الباء » في قوله (وجزاء سيئة بمثلها) . وقال بعض نحويي البصرة : الجزاء مرفوع بالابتداء ، وخبره (بمثلها) . قال ومعنى

(١) (جامع البيان) ١٣، ٢٦، ١٦٦ - ٢٠٠ .

(٢) يونس : من آية ٢٧ .

الكلام : جزاء سيئة مثلها ، وزيدت « الباء » كما زيدت في قوله . بحسبك قول
السوء ، وقد أنكر ذلك من قول بعضهم فقال : يجوز أن تكون « الباء » في
حسب ؛ لأن التثويل : إن قلت السوء فهو حسبك ، فلما لم تدخل في الجزاء
أدخلت في حسب بحسبك أن تقوم إن قمت ، فهو حسبك ، فإن مدح ما بعد
حسب أدخلت « الباء » فيما بعدها ؛ كقولك : حسبك يزيد ، ولا يجوز : بحسبك
زيد ؛ لأن زيدا الممدوح فليس بتثويل جزاء . وأولى الأقوال في ذلك بالصواب
أن يكون الجزاء مرفوعاً بإضمار بمعنى : فلهم جزاء سيئة بمثلها ؛ لأن الله قال
في الآية التي قبلها (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) ، فوصف ما أعد
لأوليائه ، ثم عقب ذلك بالخبر عما أعد الله لأعدائه ، فأشبهه بالكلام أن
يقال : وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ، وإذا وجه ذلك إلى هذا المعنى
كانت « الباء » ، صلة للجزاء ^(١) . فهو هنا يؤثر أن تكون « الباء » أصلية
اعتماداً على أن الجزاء خبر لمبتدأ محذوف ، وربط هذا الإيثار بوفاء المعنى من
حيث ارتباط الآية بما قبلها .

وقوله تعالى :

(أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهُمْ
بِقَدْرِ عِلْمِهِمْ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتُ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (٢)

حيث نقل اختلاف أهل العربية « في وجه دخول « الباء » في قوله
(بقادر) فقال بعض نحويي البصرة : هذه « الباء » كـ « الباء » في قوله (كفى
بالله) وهو مثل (تَنَبَّأَ بِالذَّهْنِ) . وقال بعض نحويي الكوفة : دخلت هذه
« الباء » للم ؛ قال : والعرب تدخلها مع الجحود إذا كانت رافعة لما قبلها ،
وتدخلها إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين مثل قولك : ما أظنك بقائم ،
وما أظن أنك بقائم ، وما كنت بقائم ، فإذا خلعت « الباء » نصبت الذي كانت
تعمل فيه بما تعمل فيه من الفعل ، قال : ولو ألقيت « الباء » من قادر في هذا
الموضع رفع ؛ لأنه خبر لأن ... وقال بعض من أنكر قول البصري الذي ذكرنا

(١) (جامع البيان) ١١٠٧ : ١١٠٩ - ١١٠ .

(٢) الاحقاف : آية ٢٣ .

قوله « هذه الباء » دخلت للجحد : لأنَّ المجحود في المعنى وإن كان قد حال بينهما بـ (أن) (أولم يروا أن الله قادرٌ على أن يحيي الموتى) قال : فإنَّ اسم يروا وما بعدها في صلتها ، ولا تدخل فيه « الباء » ولكن معناه جحد ، فدخلت للمعنى .. قال - أي النحويون من أهل الكوفة - فأماً (كفى بالله) ، فهذه لم تدخل إلا لمعنى صحيح ، وهي للتعجب ، كما تقول : لظرفٌ يزيد . قال : وأماً (تَنبُتُ بالدهن) فأجمعوا على أنَّها صلة . وأشبه الأفعال في ذلك بالصواب قول من قال : دخلت « الباء » في قوله (بقادر) للجحد ، لما ذكرنا لقائلي ذلك من العلل^(١) . وعلتهم أنَّ المعنى للجحد والعرب تدخلها مع الجحود . وأماً قوله نقلاً عنهم أنَّ « الباء » في (تَنبُتُ بالدهن) صلة فمرود وهو نفسه اختار الأصالة فيها كما مر قبل

ومنه قوله تعالى :

(أَوْكَالِذِي مَرَ عَلَى قَرْيَةٍ) (٢)

حيث ذكر أنَّ قوله (أو كالذي) عطف « على قوله :

(إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ) (٣)

وإن اختلف لفظاهما لتشابه معنييهما : لأنَّ قوله (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه) بمعنى هل رأيت يا محمد كالذي حاج إبراهيم في ربه ، ثم عطف عليه بقوله (أو كالذي مر على قرية) : لأنَّ من شأن العرب العطف بالكلام على معنى نظير له قد تقدمه وإن خالف لفظه لفظه « (٤) . وتعليه هنا للعطف بالحرف على المعنى مقترن بصنيع العرب وشأنهم .

ومنه قوله تعالى

(١) (جامع البيان) ١٣ ، ٢٦ ، ٣٥ - ٣٦

(٢) البقرة من آية ٢٥٩

(٣) البقرة من آية ٢٥٨

(٤) (جامع البيان) ٣ ، ٣٠ ، ٢٨

(فِكْلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) (١)

حيث افترض سؤالاً من قائل عن وجه دخول « مِنْ » وقد أحل الله لنا صيد جوارحنا الحلال ، و « مِنْ » إنما تدخل في الكلام مبعضة لما دخلت فيه ؟ ثم نقل اختلاف أهل العربية في معنى دخولها ؛ فقال بعض نحويي البصرة أنها دخلت لغير معنى . وأنكر غيره من أهل العربية ذلك فقال : لم تدخل « من » إلا لمعنى مفهوم لا يجوز الكلام ولا يصلح إلا به ، وذلك أنها دالة على التبعية . ثم اختار الصواب من القول في ذلك أن « مِنْ » لا تدخل في الكلام إلا لمعنى مفهوم ، وقد يجوز حذفها في بعض الكلام ؛ وبالكلام إليها حاجة لدلالة ما يظهر من الكلام عليها ، فأمّا أن تكون في الكلام لغير معنى افادته بدخولها ، فذلك قد بينا أنه غير جائز أن يكون فيما صح من الكلام . ومعنى دخولها للتبعية ، وعلل لذلك بأنه لما كانت الجوارح تمسك على أصحابها ما أحل الله لهم لحومه ، وحرّم عليهم فرثه ودمه فقال جل ثناؤه (فكلوا مما أمسكن عليكم) جوارحك الطيبات التي أحلت لكم من لحومها دون ما حرمت عليكم من خبائثه من الفرث والدم وما أشبه ذلك ، مما لم أطيبه لكم ، فذلك معنى دخول « مِنْ » في ذلك (٢) . وهو لا يكتفي بتأكيد ضرورة إفادة معنى للحرف ، وإنما يضيف شيئاً آخر وهو أن الحرف قد يراد معناه مع حذفه إذا دل الكلام عليه ، بمعنى استبعاد نفي الدلالة مع وجود الحرف ، وتأكيد إمكان وجود الدلالة مع نفي الحرف وهو الأشبه بالإيجاز الذي يبني عليه الكلام العالي .

وقد ينقل خلاف أهل العربية في معنى الحرف على الأصالة ، ولا يكتفي بذلك ، بل يفضل وجهاً على آخر ، كما صنع في قوله تعالى :

(١) المائدة : من آية ٤ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٤ : ٦٠٤ - ٩٨ - ٩٩ .

(وَتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ) (١)

حيث نقل خلاف أهل العربية في « الواو » العاطفة ، فقال بعضهم :
 هي عاطفة على ما قبلها ، كقوله قيل : ويريد لتكملوا العدة ، وقال بعض نحويي
 الكوفة : إنه لو لم تكن « الواو » فيه كان شرطاً على قولك : ترستاه ملكوت
 السموات والأرض ليكون ، فإذا كانت « الواو » فيها قلها قتل مضمراً بعدها ،
 وليكون من الموقنين ترستاه (٢) . ثم اختار هنا القول الأخير وعنده تولى
 بالصواب في العربية ، وعلل لذلك بآثار قوله (وتكملوا العدة) ليس قبيله
 « لام » بمعنى « اللام » التي في قوله (وتكملوا العدة) فتعطف بقوله
 (وتكملوا العدة) عليها ، وأن دخول « الواو » معها يؤكد بآثارها شرط القتل
 بعدها ؛ إذ كانت « الواو » لو حذفت كانت شرطاً لما قبلها من الفعل (٣) ..
 وهو من شديد الفهم والتعليل كما ترى ، مبين عن سلبية اللغة في الإيضاح ،
 من حيث وجود الحرف أو إسقاطه ، وكلامه هذا مستسيط مما تكره القراء (٤) ..
 ومنه قوله تعالى :

(وَمَا يَكُومُنَ مِنْ مِّمَّوْفَيْنَ لِقَاءِ) (٥)

حيث نقل اختلاف أهل العربية « في وجه دخول « القاء » في قوله
 (فمن الله) فقال بعض البصريين : دخلت « القاء » لأن (ما) يمتزله « من »

(١) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٢) يريد قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ نُرِي الْإِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَلَيْكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) الاتعام : ٧٥ ..

(٣) انظر : (جامع البيان) ٢ : ٢٠٧ ..

(٤) انظر : ص ٢٩ من البحث ..

(٥) النحل : من آية ٥٢ .

فجعل الخبر بالفاء . وقال بعض الكوفيين : (ما) في معنى جزاء ، ولها فعل مضمّر كأنك قلت : ما يكن بكم من نعمة فمن الله ؛ لأنّ الجزاء لا بد له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو جزم ، وإن لم يظهر فهو مضمّر ... قال : وإن جعلت (ما بكم) في معنى الذي جاز ، وجعلت صلته (بكم) و (ما) في موضع رفع بقوله (فمن الله) وأدخل « الفاء » ، كما قال :

(إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَوِّقٌ بِكُمْ) (١)

وكل اسم وصل مثل مَنْ وما والذي ، فقد يجوز دخول « الفاء » في خبره لأنه مضارع للجزاء ، والجزاء قد يجاب به الفاء .. وتلويل الكلام : ما يكن بكم في أبدانكم أيها الناس من عافية وصحة وسلامة ، وفي أموالكم من نماء ، فالله المنعم عليكم بذلك لا غيره ؛ لأنّ ذلك إليه وبيده « (٢) . ويبدو هنا اختياره لكون (ما) بمعنى الذي ، وإن كان كلا الوجهين يخرجان « الفاء » على الأصالة .

وقد يقف إزاء الحرف في بعض المواطن بما يدل على دقة نحوية ولغوية يستعين بها على فض مغاليق الآيات المشكّلة ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ

مَا فَرَّقْتُمْ فِي يُوسُفَ) (٣)

« يقول : ألم تعلموا أيها القوم أن أباكم يعقوب قد أخذ عليكم عهد الله ومواثيقه ، لناثين به جميعاً ، إلا أن يحاط بكم ، ومن قبل فعلتكم هذه

(١) الجمعة : من آية ٨ .

(٢) (جامع البيان) ٨ ، ١٤ : ١٢٠ - ١٢١ .

(٣) يوسف : من آية ٨ .

تفريطكم في يوسف : يقول : أولم تعلموا من قبل هذا تفريطكم في يوسف .
 وإذا صرف تأويل الكلام إلى هذا الذي قلناه ، كانت « ما » حينئذ في موضع
 نصب ، وقد يجوز أن يكون قوله (وَمَنْ قَبْلُ مَا فَرَطْتُمْ فِي يَوْسُفَ) خبراً
 مبتدأ ، ويكون قوله (أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتَقًا مِنَ اللَّهِ)
 خبراً متناهيًا ، فتكون « ما » حينئذ في موضع رفع ، كأنه قيل : ومن قبل هذا
 تفريطكم في يوسف ، فتكون « ما » مرفوعة بـ (من قبل هذا) ، ويجوز أن
 تكون « ما » التي تكون صلة في الكلام ، فيكون تأويل الكلام : ومن قبل هذا
 تفريطكم في يوسف « (١) . وكلامه هذا مستتبط من الفراء (٢) ، إلا أن الوجه
 الأخير الذي ذكره من كون « ما » صلة يريد المصدرية ، أمّا الفراء فقد أراد
 الزائدة بدليل اختلاف تقدير كليهما : فقد قدر الفراء الكلام عند حديثه عن
 كونها صلة : « ومن قبل فرطتم في يوسف » بإسقاط « ما » ، أما الطبري فقد
 قدر : « ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف » مشيراً بذلك إلى كون « ما » تمثل
 والفعل بعدها مصدرًا تقديره : تفريطكم ، وهذا مثبت أصالتها لا زيادتها كما
 قدر الفراء . والمهم أن الأوجه في إعراب « ما » تخرج عند الطبري على
 الأصالة كلها ، إلا أنه لم يختر هنا .

وقوله تعالى :

(هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣)

حيث ذكر أن العرب « تُدخل » اللام « مع هيهات في الاسم الذي
 يصحبها وتنزعها منه ، تقول : هيهات لك هيهات ، وهيهات ما تبتغي هيهات :

(١) (جامع البيان) ٨، ١٣٠، ٢٤-٣٥ .

(٢) انظر : ص ٤٦-٤٧ من البحث .

(٣) المؤمنون : ٣٦ .

وإذا أسقطت « اللام » رفعت الاسم بمعنى هيهات ، كأنه قال : بعيد ما ينبغي لك . . . ، وإنما أدخلت « اللام » مع هيهات في الاسم : لأنهم قالوا : هيهات أداة غير مأخوذة من فعل ، فأدخلوا معها في الاسم « اللام » ، كما أدخلوها مع هلم لك ، إذ لم تكن مأخوذة من فعل ، فإذا قالوا أقبل ، لم يقولوا : لك ، لاحتمال الفعل ضمير الاسم ^(١) . فعمل لوجود « اللام » مع الاسم تعليلاً نحوياً يتعين وجودها به لا نزعها .

ومما يدل على دقته اللغوية القول بأصالة الحرف حملاً على الأنصح ، كما ذكر في قوله تعالى :

(وَأَشْكُرُوا اللَّهَ) (٢)

أي : « على رزقه إياكم ، ونعمه التي أنعمها عليكم ، يقال : شكرته وشكرت له أفصح من شكرته » ^(٣) .

وقد يعتمد التضمين وسيلة كاشفة لسر الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

(رَدِفَ لَكُمْ) (٤)

حيث نقل اختلاف أهل العربية « في وجه دخول « اللام » » وكلام العرب المعروف : ردفه أمرٌ ، وأردفه كما يقال : تبعه وأتبعه ، فقال بعض نحويي البصرة : أدخل « اللام » في ذلك ، فأضاف بها الفعل كما يقال (للرؤيا تعبرون ولربهم يرهبون) . وقال بعض نحويي الكوفة : أدخل « اللام »

(١) (جامع البيان) ١٠ ، ١٨ ، ٢٠ : ٢١ -

(٢) العنكبوت : من آية ١٧ .

(٣) (جامع البيان) ١١ ، ٢٠ : ١٣٨ .

(٤) النمل : من آية ٧٢ .

في ذلك للمعنى ؛ لأن معناه : دنا لهم ... وهذا القول الثاني هو أولهما عندي بالصواب . وقد مضى البيان عن نظائره في غير موضع من الكتاب بما أغنى عن تكراره في هذا الموضع (١) . فهو هنا يختار تضمين الفعل معنى فعل آخر وبه تكون « اللام » أصلية لا زائدة . وأما حديثه عن بيان نظائر ذلك فيما مضى فقد وجدنا بعض اختلاف في تناوله بين ما اختاره هنا وما ذكره هناك ، في قوله تعالى :

(وَلَا تَلْقُوا أَيديكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (٢)

حيث افترض سؤالاً عن وجه إدخال « الباء » وقد علم أن المعروف من كلام العرب : ألقىت إلى فلان درهماً ، نون ألقىت إلى فلان بدرهم ؟ « قيل : قد قيل : إنها زيدت نحو زيادة القائل في « الباء » في قوله : جذبت بالثوب ، وجذبت الثوب ، وتعلقت به ، وتعلقت به ، و (تَنَبَّتُ بِالدهن) وإنما هو : تَنَبَّت الدهن ، وقال آخرون : « الباء » في قوله (ولا تلقوا بأيديكم) أصل للكلمة ؛ لأن كل فعل واقع كُنِّي عنه فهو مضطر إليها ، نحو قولك في رجل كلمته ، فأردت الكناية عن فعله ، فإذا أردت ذلك قلت فعلت به ، قالوا فلما كان « الباء » هي الأصل جاز إدخال « الباء » وإخراجها في كل فعل سبيله سبيل كلمته (٣) . فنقل القول بالتضمنين إلا أنه توقف عن الترجيح أو الاختيار ههنا ، غير أن الحمل على مذهبه في إثبات أصالة الحرف عموماً يرجح القول الثاني عندنا إتساقاً أيضاً مع اختياره في الآية السابقة . ويقرب منه ما ذكره في قوله تعالى :

(١) (جامع البيان) ١١ ، ٢٠ : ١٠ .

(٢) البقرة : من آية ١٩٥ .

(٣) (جامع البيان) ٢ ، ٢٠ : ٢٠٥ .

(وَهَزِي إِلَيْكَ بِجَذْعِ النَّخْلَةِ) (١)

حيث قال : « وأدخلت « الباء » في قوله : (وَهَزِي إِلَيْكَ بِجَذْعِ النَّخْلَةِ) كما يقال : زَوَّجْتُكَ فُلَانَةَ ، وَزَوَّجْتُكَ بِفُلَانَةٍ ، وكما قال : (تَنَبَّأْتُ بِالذَّهْنِ) بمعنى : تنبأت الدهن . وإنما تفعل العرب ذلك ؛ لأن الأفعال تكنى عنها بالباء ، فيقال إذا كُنيت عن ضربتُ عمرًا : فعلتُ به . وكذلك كل فعل ، فلذلك تدخل « الباء » في الأفعال وتخرج ، فيكون دخولها وخروجها بمعنى ، فمعنى الكلام : وَهَزِي إِلَيْكَ جِذْعَ النَّخْلَةِ ، وقد كان لو أن المفسرين كانوا فسروه كذلك : وَهَزِي إِلَيْكَ رَطْبًا بِجَذْعِ النَّخْلَةِ ، بمعنى : على جذع النخلة وجهًا صحيحًا ، ولكن لست أحفظ عن أحد أنه فسره كذلك « (٢) . فذكر مسألة تضمين الفعل الخاص معنى الفعل العام الذي تكون عليه « الباء » أصلية ، غير أنه لم يختره ، ويبنو ميله إلى عدم قبوله كون « الباء » دخولها وخروجها بمعنى ؛ لأنه ذكر وجهًا آخر على الأصالة وإن التمس لنفسه الحجة في تردد قبوله له ؛ لأنه لم يحفظ عن أحد أنه فسره به ، وهو متسق مع مذهبه في عدم الخروج على إجماع أهل التأويل كما صرح بذلك مرارًا .

وقد يرتضي أن ينكر أن الحرف توكيد للكلام الذي يسميه أهل العربية صلة وحشواً ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَأَمَّا يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْكَارِئَةُ) (٣)

حيث قال : « و « ما » التي مع (إن) توكيد للكلام ودخولها مع (إن) أدخلت النون المشددة في (يَا أَيَّتُهَا) تفرقة بدخولها بين « ما » التي تأتي

(١) مريم : من آية ٢٥ .

(٢) (جامع البيان) ١٦٠٩ : ٧٢ .

(٣) البقرة : من آية ٢٨ .

بمعنى توكيد الكلام التي تسميها أهل العربية صلة وحشواً ، وبين « ما » التي تأتي بمعنى الذي ، فتؤنن بدخولها في الفعل أن « ما » التي مع (إن) التي بمعنى الجزاء توكيد ، وليست « ما » التي بمعنى الذي . وقد قال بعض نحويي البصريين : إن (إمّا) (إن) زيت معها « ما » وصار الفعل الذي بعده بالنون الخفيفة ، أو الثقيلة ، وقد يكون بغير نون ، وإنما حسنت فيه النون لما دخلته « ما » : لأن « ما » نفي ، فهي مما ليس بواجب ، وهي الحرف الذي ينفي الواجب ، فحسنت فيه النون ، نحو قولهم : بعين ما أريتك حين أدخلت فيها « ما » حسنت النون فيما هنا . وقد أنكر جماعة من أهل العربية دعوى قائلني هذه المقالة أن « ما » التي مع بعين ما أريتك بمعنى الجحد ، وزعموا أن ذلك بمعنى التوكيد للكلام . وقال آخرون : بل هو وحشواً في الكلام ، ومعناها الحذف ، وإنما معنى الكلام بعين أراك ، وغير جائز أن يجعل مع الاختلاف فيه أصلاً يقاس عليه غيره ^(١) . ففرق هنا بين مجيء « ما » للتوكيد في الكلام والتي يسميها أهل العربية صلة وحشواً ، وبين « ما » التي بمعنى الذي - بهذه النون المشددة . والمهم أنه يؤكد دلالة « ما » التي يسميها أهل العربية صلة وحشواً على التوكيد . ثم يقرر بعد ذلك أصلاً مؤداه أنه ما دام الشاهد العربي أو الأسلوب العربي المنكور فيه خلاف فلا يصح به الاستشهاد ، وكأنه يقول : ما يرد عليه الاعتراض لا يصح به الاستشهاد ولا يقاس عليه غيره .

ولا يتجافى مذهب الشيخ في أصالة الحروف في القرآن الكريم سواء ما نزه كلام الله تعالى من أن يحمل فيه على الزيادة أم ما اختار فيه الأصالة دون الزيادة بصورها المتباينة حسبما مر - أقول لا يتجافى في هذا مع ما قد يرد عنده في بعض المواطن من آراء ينقل فيها الزيادة أو يتوقف فيها عن

(١) (جامع البيان) ١، ١ : ٢٤٦ .

الاختيار أو الترجيح ، فما سكت عنه أو أوهم كلامه فيه خلاف ما مضى يحمل على نظائره من إثبات الأصالة التي دافع عنها دفاعاً شديداً وأقام الحجة عليها .

ولعل من تمام الفائدة الإشارة إلى تلك المواطن ، مع بيان ما قد يبدو فيها من وجه عندنا ، فمنها ما ذكر فيه أن العرب قد تدخل الحرف وتلقيه ، كما في قوله تعالى :

(فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ ٧٣ وَتَدَيَّنَتْهُ أَنْ يَأْتِيَ بَرِيحُهُ (١))

فقال : إن (وناديناها ...) جواب (فلما أسلما) « ومعنى الكلام : فلما أسلما وتلَّ للجبين وناديناها أن يا إبراهيم ، وأدخلت « الواو » في ذلك كما أدخلت في قوله :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا (٢))

وقد تفعل العرب ذلك فتدخل « الواو » في جواب (فلما) و(حتى إذا) وتلقيها « (٣) . وكلامه هذا مستنبط من الفراء (٤) ، وقوله : وقد تفعل العرب ذلك ، إنما هو بيان لاستقامة الكلام على الوجه العربي الفصيح ، وأنه ليس مما يخل بفصاحته . أما سر مجيء الحرف فهو وإن لم ينص عليه هنا فإن ربطه بين التاكيد وما يسميه أهل العربية صلة وحشواً يفري بالقول بأن هذه « الواو »

(١) الصافات : ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) الزمير : من آية ٧٣ .

(٣) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ٨٠ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٩٠ .

أفادت التوكيد وهو تأكيد ترتب النداء الذي كان تكريماً من الله لإبراهيم على استسلام إبراهيم وولده - عليهما السلام - لأمر الله ، في أن أسلما أمرهما إلى الله ، وقال الولد للوالد : افعل ما تؤمر ستجدني ان شاء الله من الصابرين حتى ناداه الحق ذاكراً له صدقه - عليه وعلى ولده السلام - وأنه من المحسنين وأنه يُجازى مجازاتهم (قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين) . ويلحظ أنه قد ذكر « الواو » عند تقدير معنى الكلام . غير أن ذكره آية الزمر على دخول « الواو » أو إلقائها مخالف لما ارتضاه فيها عند عرضه لها في موضعها من أن جواب (إذا) متروك تقديره : دخلوها . وإن لم يمنعه هذا من ذكر وجه آخر فيما نقله عن بعض نحويي البصرة على زيادة « الواو » في (وقال) (١) .

ومثله ما ذكره من أن دخول « الباء » في قوله تعالى :

(تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ) (٢)

وسقوطها سواء (٣) . وكما هو بين فإن هذا لا يتسق مع مذهبه من أن كل حرف إنما جيء به لمعنى وليس دخوله كخروجه ، ويبعد تأثيره جلياً بكلام الفراء في ذلك (٤) ، وإن لم ينسب ذلك له . كما تأثر به في جعله « ما » صلة في قوله تعالى :

(مِمَّا خَطَبْتَهُمْ) (٥)

(١) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ ، ٣٦ - ٣٧ .

(٢) الممتحنة : من آية ١ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٤ ، ٢٨ ، ٥٧ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ١٤٧ .

(٥) نوح : من آية ٢٥ .

فيما نوي به الجزاء حملاً على صنيع العرب (١). وكذا في « ما » في قوله تعالى :

(أَيَّمَا الْأَجَلِينَ) (٢)

فهي صلة يوصل بها (أَيَّ) على الدوام (٣).

ومنها ما نقل فيه عن بعض أهل العربية من أهل الكوفة أن « أن » في قوله :

(فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) (٤)

وسقوطها بمعنى واحد ، وكان يقول هذا في «لماً» و « حتى » خاصة ، وينكر أن العرب تدخلها فيهما أحياناً ، وتسقطها أحياناً ، كما قال جل ثناؤه :

(وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا) (٥)

وقال في موضع آخر :

(وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا) (٦)

وقال : هي صلة لا موضع لها في هذين الموضعين ، يقال : حتى كان كذا ، وكذا ، وحتى أن كان كذا وكذا ، (٧). والحمل على مذهبه من تنزيه

(١) انظر : (جامع البيان) ١٤ ، ٢٩ ، ١٠٠ ، و (معاني القرآن) ٢ : ١٨٩ .

(٢) القصص : من آية ٢٨ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١١ ، ٢٠ ، ٦٥ ، و (معاني القرآن) ٢ : ٢٠٥ .

(٤) يوسف : من آية ٩٦ .

(٥) العنكبوت : من آية ٢٢ .

(٦) هود : من آية ٧٧ .

(٧) (جامع البيان) ٨ ، ١٣ : ٦٣ - ٦٤ .

كلام الله تعالى من التطول يدفع ما نقله هنا عن بعض أهل العربية من أهل الكوفة . ويكفيه أنه كان ناقلاً لا معبراً عن وجهة نظره . وإنما ينقل رأي من لا يرضى رأيه لأنه من تمام العلم أن يذكر رأي المخالف .

ومنها ما نقل فيه الزيادة مضعفاً ، كما في قوله تعالى :

(إِنَّا لَيَعْلَمَنَّ أَهْلُ الْكِتَابِ) (١)

« وقيل : (لتلا يعلم) إنما هو ليعلم ، وذكر أن ذلك في قراءة عبد الله (لكي يعلم أهل الكتاب ألا يقدرين)؛ لأن العرب تجعل « لا » صلة في كل كلام دخل في أوله أو آخره جحد غير مصرح ، كقوله في الجحد السابق ، الذي لم يصرح به :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٢) ، وقوله :

(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٣) ، وقوله :

(وَحَرَامٌ عَلَيَّ قَرِيبَةٌ أَهْلَكَنَّهَا) (٤) ... الآية ،

ومعنى ذلك : أهلكتاها أنهم يرجعون « (٥) . ونقله هذا عن الفراء (٦) ، ولعل مما يدل على عدم قبوله له نقله مضعفاً ، ثم إنه - عليه رحمة الله - قد عرض لهذه الآية في موطن آخر عند حديثه عن قوله تعالى :

(١) العديد : من آية ٢٩ .

(٢) الأعراف : من آية ١٢ .

(٣) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٤) الأنبياء : من آية ٩٥ .

(٥) (جامع البيان) ١٣ ، ٢٧ ، ٢٤٦ .

(٦) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ١٢٧ - ١٢٨ .

(وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ)^(١)

حيث نقل عن بعض نحويي البصرة أن (لتلا يعلم) هي : لأن يعلم على زيادة « لا » ، ثم نقل إنكار بعضهم ذلك بقوله : « لا » الثانية في قوله (لتلا يعلم أهل الكتاب) أن لا يقدرين ردت إلى موضعها : لأن النفي إنما لحق يقدرين لا العلم ، كما يقال : لا أظن زيداً لا يقوم ، بمعنى : أظن زيداً لا يقوم ، قال : وربما استوثقوا فجاؤوا به أولاً وآخرأ ، وربما اكتفوا بالأول من الثاني . وحكي سماعاً من العرب : ما كئني أعرفها ، أي كئني لا أعرفها^(٢) . وعليه فـ « لا » أصلية هنا لا صلة كما نقل قبل . ولا أدل على متابعتة الفراء فيما نقل من ذلك ؛ لأنه خلاف مسلكه في أصالة الحروف إجمالاً . ويتهافت القول بالصلة في الآيات الأخرى التي نقلها ؛ لأنها أيضاً تخالف ما اختاره فيها عندما عرض لها وعالجها وناقشها ؛ فآية الأعراف جعل الصواب من القول فيها أن يكون في الكلام محنوقاً ولم يرتض وبشدة أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له^(٣) . وآية الأنعام اختار فيها وجهاً على أصالة « لا » فـ « أن » بمعنى لعل^(٤) . وآية الأنبياء نقل فيها زعم بعضهم أن « لا » صلة ، وردّه بأن أهل التأويل كانوا أعلم بمعنى ذلك من هذا الزعم^(٥) . وعليه فإن ما نقله الطبري في (لتلا يعلم) وما تبعها لا يعد مسلكاً معبراً عن قوله بالزيادة جملة وتفصيلاً على حد ما ترجح عندنا .

(١) فصلت : من آية ٣٤ .

(٢) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ : ١١٨ - ١١٩ .

(٣) انظر : ص ٢٧٢ من البحث .

(٤) انظر : ص ٢٨٠ من البحث .

(٥) انظر : ص ٢٧٩ - ٢٨٠ من البحث .

وما نقل فيه أن معنى الحرف السقوط مضعفاً كما في قوله : « وقيل :

معنى قوله :

(حَتَّىٰ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ
مَأْتُجِبُونَ^١) (١)

حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتكم وعصيتكم من بعد ما أراكم ما
تحبون أنه من المقدم الذي معناه التأخير ، وإن « الواو » دخلت في ذلك ،
ومعناها : السقوط كما قلنا في :

(فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لُجَبَيْنِ^٢) وَتَدَابَّرَتْهُ^(٢)

معناه : ناديناه ، وهذا مقول في « حتى إذا » وفي « لما » ، ومنه
قول الله عز وجل :

(حَقَّ إِذَا فَتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ^(٣)) (٣)

ثم قال : (واقترب الوعد الحق) ومعناه : اقترب^(٤) . وهو نقل عن
كلام الفراء الذي نقله هو الآخر مضعوفاً^(٥) . والظن أنه لا يعبر عن مسلكه
النافي للزيادة وإنما كان ناقلاً فيه كلام العلماء حتى يضع كل ما قيل أمام
قارئه .

ومنها ما ذكر فيه لفظ المقحم ، كما في قوله تعالى :

(١) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٢) الصافات : ١٠٣ - ومن آية ١٠٤ .

(٣) الأنبياء : من آية ٩٦ .

(٤) (جامع البيان) ٣ ، ٤ : ١٢٩ .

(٥) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٣٨ .

(حَقٌّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿٩٦﴾
 وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ (١)

فقال : « الواو » مقحمة ومعنى الكلام : حتى إذا فتحت يأجوج
 ومأجوج اقترب الوعد الحق (٢) . ولعل ما ذكره هنا من تمام نقله عن ابن زيد
 في معنى (واقترب الوعد الحق) . ويؤكد أنه نسب القول بزيادة « ما » في
 قوله تعالى :

(مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) (٣)

إلى معنى نقله عن ابن زيد : « إن ما تأتينا به من آية وهذه فيها زيادة
 « ما » » (٤) .

ومنها ما ذكر فيها كون الحرف صلة ، ثم أحال على آية أخرى وصف
 فيها القول بالصلة بأنه زعم ، حيث قال في قوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ) (٥)

« ما » صلة ، وقد بينت وجه دخولها في الكلام في قوله :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَبْعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) (٦)

والعرب تجعل « ما » صلة في المعرفة والنكرة « (٧) » . وكلامه هذا

(١) الأنبياء : ٩٦ - ومن آية ٩٧ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ، ١٠ ، ١٧ : ٩٢ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢٢ .

(٤) (جامع البيان) ، ٦ ، ٩ : ٣٠ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٦) البقرة : من آية ٢٦ .

(٧) (جامع البيان) ، ٣ ، ٤ : ١٥٠ .

-أيضاً - مأخوذ من الفراء (١) . وإن لم يذكر الفراء آية البقرة التي أحال عليها الطبري والتي ارتضى فيها أصالة « ما » ، ووصف القائل بالصلة بأنه زاعم (٢) . فهو متابع الفراء من جانب نقل الصلة ، ومبين عن وجه الحرف محيلاً على آية أخرى ، فجمع بين مذهبين : مذهب الفراء ومذهبه ، وإن كان الحمل على مذهبه من عدم الزيادة أولى .

ومنها ما نقل فيها الوجهين الأصالة والزيادة دون ترجيح أو اختيار أو حتى تعليق ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النَّجُورِ) (٣)

حيث نقل اختلاف أهل التويل في الآية فقال بعضهم : عني بقوله : (فلا أقسم) : أقسم . وقال بعض أهل العربية : معنى قوله (فلا) فليس الأمر كما تقولون ، ثم استأنف القسم بعد فليل « أقسم » (٤) . إلا أن الحمل على نظائر ذلك كما صنع في آية القيامة (٥) من اختيار أصالة « لا » يرجح أصالة « لا » هنا أيضاً وإن توقف عن الاختيار . وقوله تعالى :

(وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ) (٦)

حيث نقل في « ما » وجهين : أحدهما : أن تكون صلة بمعنى : وقليل هم . والآخر : أن تكون اسماً ، و (هم) صلة لها ، بمعنى : وقليل ما تجدهم . ثم نقل ما روي عن ابن عباس على أن المعنى : وقليل الذين هم ،

(١) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٤٤ .

(٢) انظر : ص ٢٧٣ - ٢٧٤ من البحث .

(٣) الواقعة : ٧٥ .

(٤) انظر : (جامع البيان) ١٣ ، ٢٧ : ٢٠٣ .

(٥) انظر : ص ٢٧٧ - ٢٧٨ من البحث .

(٦) ص : من آية ٢٤ .

و « ما » على هذا القول بمعنى : مَنْ (١) . والوجهان اللذان نقلهما مأخوذان عن الفراء (٢) . وما نقله عن ابن عباس قد يرجح رأيه القائل بالأصالة والمتسق مع مذهبه الذي طالما أثبتته كثيراً .

ويظهر لنا فيما مضى من مواطن سقناها أن الطبري كان يتحاشى نسبة الزيادة إلى الله تعالى فيقول صلة مثلاً أدياً مع الله تعالى من جانب، وتأثراً بالمذهب الكوفي والفراء خصوصاً من جانب آخر .

وبعد ، فقد عرض الطبري رأيه في قضية أصالة الحروف وزيادتها في القرآن الكريم عرضاً تمخض عن نتائج ؛ لعل أبرزها إنكاره الشديد للتطويل والزيادة للحروف في القرآن الكريم ، وقد ساق لذلك حججاً قوية؛ منها: أنه غير جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى من الكلام ؛ لأننا لو قلنا بجواز ذلك لانداحت دائرة التطويل في الحرف إلى الجملة والجملة فادى ذلك إلى إبطال الكلام جملة . ومنها أنه لا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى التطويل لغير حجة يجب التسليم لها وله في الصحة مخرج ، وكأنه يثبت استحالة قيام هذين الوجهين ، وإلا لقليل زائداً وتطولاً . وقد اتخذ رفضه الزيادة أنساقاً شتى ؛ منها ما صرح فيه بتنزيه كتاب الله تعالى عن ذلك وهو مما تكاثر لديه وهي نظرة عامة اتكأ عليها . ومنها وصفه القول بالزيادة بالزعم أو الفساد أو التقول . ومنها ما عرض فيه آراء المذهبيين البصري والكوفي ، أو خلاف أهل العربية ، ثم اختار الأصالة وجعلها الأولى بالصواب على حد ما قال ، وقد شاع هذا النسق لديه كثيراً وهو دال على تمرسه في عرض آراء القدماء ووجهات أنظارهم ، وهو لا يكتفي بذلك بل يتخذ موقفاً من أي منها . ومنها ما

(١) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ١٤٥ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٤٠٠ .

نقل فيه إنكار الزيادة على لسان جماعة من أهل العربية . ومنها ما ينكر فيه الزيادة على وجه من القراءة لا يستجيزها، ويختار الأصالة على وجه من القراءة فيها إجماع الحجة من القراء . ولما كنا أمام عالم لا يلقي الكلام على عواهنه بل يسوقه بدراسة نافذة تنم عن نوق مرهف ، وإحساس دقيق بالمعاني، وفقه بأحوال الحروف فقد كان من نهجه في إثبات الأصالة انصرافه إلى بيان معنى الحرف الوضيء دون إشارة إلى زيادته ، وهو مما تكاثر لديه أيضاً ، وقد يعقبه بتبرير أو تعليل يرتبط وثيق الارتباط بالمعنى القائم كاشفاً بذلك عن وشيجة قوية بين الحرف وسياقه في الغالب ، وقد يفضّل وجهاً على آخر في الأصالة ، وقد يقف إزاء الحرف بما يدل على دقة نحوية ولغوية يستعين بها على فضّ مغاليق الآيات المشككة ، وقد يعتمد التضمن وسيلة كاشفة لسر الحرف ، ولا يرتضي أن يقول في الحرف صلة وحشواً فيقول توكيد للكلام أدباً مع كلام الله تعالى ، وكأنّ التوكيد عنده غير الصلة والحشو . ولا يتجافى مذهبه من قضية الأصالة مع ما قد ورد عنده من مواطن نقل فيها القول بالزيادة أو سكت عن الترجيح فيها ، ولعل نقله أو سكوته أولى بعطفه على نظائره مما صرّح فيه بإثبات الأصالة ، فضلاً عن أن بعض نظر كان لنا في جملة ما نقل فيه الزيادة يترجّح به أصالة الحرف .

الرازي :

فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي « ت: ٦٠٦هـ » ،
مصنفاته ضخمة في الفقه والمنطق والكلام وعلوم العربية بلاغة ونحواً ،
والتفسير ؛ ومنها مصنفه : « التفسير الكبير » واسمه : « مفاتيح الغيب » ،
الذي ضمنه مباحث فقهية وكلامية وفلسفية ولغوية ونحوية وبلاغية ، تميّز فيها
بعرضه لآراء القدماء ووجهات أنظارهم ، مشيراً - في الغالب - إلى موقفه
منها . والقاريء لتفسيره يقف أمام عالم لا يلقي الكلام على عواهنه بل يسوقه
بدراسة نافذة ويدعمه ببراهين عتيدة .

وقد حرص الرازي في نصوص كثيرة على الإدلاء برأيه في قضية
زيادة الحروف في القرآن الكريم ، ومذهبه ظاهر في نفيها ، ومن مظاهر ذلك :
أنه يقرر مجموعة من القواعد الكلية أثرت ضمها إلى بعضها ؛ لأنها
تشكل في جوهرها نظرة متكاملة تشير إلى رأيه في قضية زيادة الحروف ؛
ومؤداها أنه : « ما من حرفٍ ولا حركةٍ في القرآن إلا وفيه فائدة ، ثم إنَّ
العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها ، وما أوتي البشر من
العلم إلا قليلاً » (١) ، وأنَّ « الأصل في الكلام لا سيّما في كلام الله تعالى أن
لا يكون زائداً » (٢) ، وأنه « ليس في القرآن ما لا معنى له » (٣) ، وأنَّ « الحكم
بأن كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيها مُشكّلٌ صعبٌ » (٤) ، وأقام
الحجة على ذلك بأنَّ « الله تعالى وصف القرآن بكونه هدىً وبيّناً ، وكونه لغواً

(١) (التفسير الكبير) ٢٥ : ٦٢ . ط ٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) (المصدر السابق) ٢٤ : ٤١ .

(٣) (المصدر السابق) ٢ : ١٥٩ .

(٤) (المصدر السابق) ١٤ : ٣١ - ٣٢ .

ينافي ذلك «^(١)، وأن تجويز الزيادة « يفضي إلى الطعن في القرآن »^(٢) ، وأن كون الحرف صلة معناه أنه « لغو باطل ، يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام ، ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز »^(٣) ، وأن « القول بثبوت الزيادة في كلام الله خلاف الأصل »^(٤) ، وأن « الزيادة في القرآن لا تمكن ، و « الباء »^(٥) مشتملة على الفائدة ، فلا تكون زائدة في الحقيقة »^(٦) . وهكذا فهو ينفي زيادة الحروف في القرآن الكريم نفيًا قاطعًا ، ولا يجيزه لأنه يفضي إلى الطعن في كلام الله تعالى ..

وأنه يرد القول بالزيادة على قائله ، كما صنع مع الأخفش في قوله تعالى :

(يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ)^(٧)

الذي ذكر أن « عَنْ » صلة ، والمعنى (يخالفون أمره) . وقال غيره : معناه يعرضون عن أمره ويميلون عن سنته . فدخلت « عَنْ » لتضمين المخالفة معنى الإعراض ... فإن قلت لفظة « عَنْ » صلة زائدة فنقول : الأصل في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى أن لا يكون زائدًا «^(٨) .

(١) (المصدر السابق) ٢ : ١٣٥ .

(٢) (المصدر السابق) ٣٠ : ٢١٤ .

(٣) (المصدر السابق) ٣٠ : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٤) (المصدر السابق) ٦ : ١٧١ .

(٥) في قوله تعالى (تَلْقَوْنَ آلَهُنَّ بِالْمُؤَدَّةِ) المتحتمة : من آية ١ .

(٦) (التفسير الكبير) ٢٩ : ٢٩٨ .

(٧) (النور) : من آية ٦٣ .

(٨) (التفسير الكبير) ٢٤ : ٤٠ - ٤١ .

وكما صنع مع ابن قتيبة في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ) (١)

الذي ذكر أن « كلمة » إن « زائدة ، والتقدير : ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه ، وهذا غلطٌ لوجوه (الأول) : أن الحكم بأن حرفاً من كتاب الله عبث لا يقول به عاقل .. » (٢) وكان الأولى على قول ابن قتيبة أن يكون التقدير بإسقاط « إن » . وبين رفض الرازي لزيادة « إن » الذي ذكره ابن قتيبة .

وكما صنع مع أبي عبيدة في قوله تعالى :

(إِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ) (٣)

فقد نقل عنه القول بأن « إذ » صلة في الكلام وزيادة ، وأنه يجري في هذا الباب على مذهب له معروف ، وعقب الرازي على ذلك بقوله : « أما قول أبو عبيدة فقد عرفت ضعفه » (٤) . وقد ذكر الرازي في هذه الآية وجوهاً أخرى اختار منها وجهين وجعلهما الأصوب وهما : أن العامل في « إذ » قيل : « إنه معطوف على « إذ » الأولى في قوله :

(إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ) (٥)

وقيل التقدير : إن ما وصفته من أمور زكريا ، وهبة الله له يحيى كان إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك « (٦) . وقد ذكر في قصة امرأة عمران

(١) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٢) (التفسير الكبير) ٢٨ : ٢٩ .

(٣) آل عمران : من آية ٤٦ .

(٤) (التفسير الكبير) ٨ : ٤٧ . و « أبو » وردت هكذا ، والصواب « أبي » .

(٥) آل عمران : من آية ٣٥ .

(٦) (التفسير الكبير) ٨ : ٤٧ .

أقوالاً وإن بدا ميله إلى ترجيح تعلق « إذ » بما قبله ، والتقدير : والله سميع
 عليم إذ قالت امرأة عمران (١) : لأنه قرره عند حديثه عن عامل الإعراب في
 « إذ » في قوله تعالى :

(وإذ قالت)

الْمَلَأَيْكَ بِبَنَاتِكِ الْكَافِرَاتِ لَعْنَةُ اللَّهِ الْفَاعِلِينَ وَإِذْ قَالَ
 عَمْرَأُ بْنُ لَاحِبٍ إِذْ قَالَ يَا قَوْمِ أَوَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَالَةٌ فِي الْهَيْكَلِ الَّذِي كُنْتُمْ
 تُكْفِرُونَ (٢)

وإن ذكر وجهها آخر مضعفاً : « وقيل : تقديره : وانكر إذ قالت
 الملائكة » (٣) ، وهو وجه اختياره وارتضاه عند حديثه عن « إذ » في
 قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأَيْكَ) (٤)

وقد نقل قول من قال إن « إذ » صلة زائدة ، وعقب بأن الحق أنه
 ليس في القرآن ما لا معنى له (٥) .

وكذا صنع مع أبي عبيدة في قوله تعالى :

(يَدْعُونَكَ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (٦)

فقد نقل عن « الواحدي في البسيط ، قال أبو عبيدة : « من » زائدة ،

(١) انظر : (المصدر السابق) ٨ : ٢٤ - ٢٥ .

(٢) آل عمران : ٤٢ .

(٣) (التفسير الكبير) ٨ : ٤٢ .

(٤) البقرة : من آية ٣٠ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٢ : ١٥٩ .

(٦) إبراهيم : من آية ١٠ .

وأنكر سيبويه زيادتها في الواجب أما قوله : إنها صلة فمعناه الحكم على كلمة من كلام الله تعالى بأنها حشو ضائع فاسد « (١) » .

وكذا صنع معه في قوله تعالى :

(أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) (٢) .

فقد نقل عن أبي عبيدة زيادة « الباء » ، والمعنى : اقرأ اسم ربك ، وجعله ضعيفاً من وجوه ؛ منها : أن فيه تضييع « الباء » من غير فائدة (٣) .

وكما صنع مع صاحب النظم في قوله تعالى :

(وَاعْرِضْ عَنْهُمْ ذُرِّيَّتَهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ رَبِّهِمْ) (٤)

فقد نقل عن الواحدي أن « أن » « أن » هي المخففة من الشديدة ... ، وقال صاحب النظم « أن » ههنا زائدة ، والتقدير : آخر دعواهم الحمد لله رب العالمين ، وهذا القول ليس بشيء « (٥) . بزيادة « أن » هنا .

وأنة قد يذكر الوجه الذي يراه ، ثم يذكر خلافه ويرده . قال في قوله

تعالى :

(أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَاهِدًا) (٦)

« واو » عطف دخلت عليه همزة الاستفهام . وقيل : « الواو » زائدة ،

وليس بصحيح ؛ لأنه مع صحة معناه لا يجوز أن يحكم بالزيادة « (٧) » .

(١) (التفسير الكبير) ١٩ : ٩٣ - ٩٤ .

(٢) العلق : ١ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢٢ : ١٣ .

(٤) يونس : من آية ١٠ .

(٥) (التفسير الكبير) ١٧ : ٤٧ .

(٦) البقرة : من آية ١٠٠ .

(٧) (التفسير الكبير) ٣ : ٢٠٠ .

وأنه لا يكتفي برده الزيادة بل ينقل ما قاله « المحققون : دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز » (١) .

وينقل عن بعض العلماء نفيها ، كما صنع مع الشافعي في قوله تعالى :

(وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ) (٢)

فنقل الرازي عن بعضهم زيادة « الباء » ، وعن الشافعي أنها تفيد التبويض ، وحجته وجوه ؛ منها : « أن هذه « الباء » إما أن تكون لغواً أو مفيداً . والأول باطل ؛ لأن الحكم بأن كلام رب العالمين وأحكم الحاكمين لغو في غاية البعد ، وذلك لأن المقصود من الكلام إظهار الفائدة ، فحملة على اللغو خلاف الأصل ، فثبت أنه يفيد فائدة زائدة ، وكل من قال بذلك قال : إن تلك الفائدة هي التبويض » (٣) .

وكما صنع مع أبي مسلم - وكان كثير الأخذ عنه - في « ما » :

(. مَثَلًا مَابِعُوضَةً) (٤)

فنقل الرازي عن الأصم قوله : إنها صلة زائدة ، وعن أبي مسلم قوله : « معاذ الله أن يكون في القرآن زيادة ولغو » (٥) .

وكما صنع مع جهم بن صفوان الذي نقل عنه في مواطن متفرقة عدم جواز تسمية الله تعالى باسم الشيء مستدلاً بقوله تعالى :

(١) (المصدر السابق) ٩ : ٦٢ .

(٢) المائدة : من آية ٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ١ : ٩٨ .

(٤) البقرة : من آية ٢٦ .

(٥) (التفسير الكبير) ٢ : ١٣٥ .

(أَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (١)

« حكم الله تعالى بأن مثل مثله ليس بشيء ، ولا شك أن كل شيء مثل لمثل نفسه ، وثبت بهذه الآية أن مثل مثله ليس بشيء ينتج أنه تعالى غير مسمى بالشيء ، فإن قالوا : إن « الكاف » زائدة ، قلنا هذا الكلام معناه أن هذا الحرف من كلام الله تعالى لغوٌ وعبثٌ وباطل ، ومعلوم أن هذا الكلام هو الباطل ، ومتى قلنا : إن هذا الحرف ليس بباطل صارت الحجة التي ذكرناها في غاية القوة والكمال » (٢) .

كما نقل عنه في موطنٍ آخر حجته لنفس القضية في ذات الآية :
« والمراد ليس مثل مثله شيء ، وذات كل شيء مثل مثل نفسه ، فهذا تصريح بأن الله تعالى لا يسمّى باسم الشيء ، ولا يقال « الكاف » زائدة ، والتقدير : ليس مثله شيء ؛ لأن جعل كلمة من كلمات القرآن عبثاً باطلاً لا يليق بأهل الدين المصير إليه إلا عند الضرورة الشديدة » (٣) .

وكذا نقل عنه في موطنٍ ثالث : « وليس لقائل أن يقول : « الكاف » في قوله : (ليس كمثل) حرف زائد لا فائدة فيه ؛ لأن حمل كلام الله على اللغو والعبث وعدم الفائدة بعيد » (٤) .

وكما صنع مع سيبويه فيما نقل عنه في قوله تعالى :

(وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ) (٥)

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) (التفسير الكبير) ١ : ١١٧ .

(٣) (المصدر السابق) ١٢ : ١٧٧ .

(٤) (المصدر السابق) ١٥ : ٦٩ .

(٥) البقرة : من آية ٢١٤ .

فقال الرازي : « وذكر الكوفيون من أهل النحو أن (لا) إنما هي (لم) و « ما » زائدة . وقال سيبويه : « ما » ليست زائدة ؛ لأن (لا) تقع في مواضع لا تقع فيها (لم) . . . » (١) والمهم أن الرازي نقل نفي سيبويه زيادة « ما » هنا .

وكذا نقل إياه زيادة « من » في قوله تعالى :

(يَغْضُوبُونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ) (٢)

فقال الرازي : « وجوز الأخفش أن تكون مزيدة ، . . . وأباه سيبويه » (٣) . كما نقل إنكاره زيادتها في الواجب في موطن آخر (٤) .

وكما صنع مع الفراء فيما نقل عنه ، في قوله تعالى :

(يَا أَيُّكُمْ الْمَقْتُولُ) (٥)

فقد ذكر الرازي وجوهاً ؛ منها : « وهو قول الأخفش وأبي عبيدة وابن قتيبة أن « الباء » صلة زائدة ، . . . والفراء طعن في هذا الجواب، وقال إذا أمكن فيه بيان المعنى الصحيح من نون طرح « الباء » كان ذلك أولى » (٦) . والرازي هنا ينقل حرج الفراء من نسبة حرف « الباء » إلى زيادة مع إمكان بيان المعنى الصحيح .

وكما صنع فيما نقل عن الزجاج في قوله تعالى :

(١) (التفسير الكبير) ٦ : ١٨ .

(٢) النور : من آية ٣٠ .

(٣) (التفسير الكبير) ٢٢ : ٢٠٢ .

(٤) (المصدر السابق) ١٩ : ٩٣ .

(٥) القلم : ٦ .

(٦) (التفسير الكبير) ٣٠ : ٨٢ .

(إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ (١))

فقد نقل الرازي عن أبي عبيدة أن « إذ » « زائدة لغواً ، والمعنى : قالت امرأة عمران ، ولا موضع لها من الإعراب ، قال الزُّجَّاج : لم يصنع أبو عبيدة في هذا شيئاً ؛ لأنه لا يجوز إلغاء حرف من كتاب الله تعالى ، ولا يجوز حذف حرف من كتاب الله تعالى من غير ضرورة » (٢) .

وكما صنع فيما نقل عن آخرين في قوله تعالى :

(مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا لَسْتَ تُخْرُونَ) (٣)

فنقل عن الواحدي : « مِنْ » في قوله (مِنْ أُمَّةٍ) زائدة مؤكدة ، كقولك : ما جاعني من أحد . وقال آخرون : إنها ليست بزائدة ؛ لأنها تفيد التبعية ، أي هذا الحكم لم يحصل في بعضٍ من أبعاض هذه الحقيقة . فيكون ذلك في إفادة عموم النفي أكد « (٤) . وهو خيرٌ من القول بالزيادة .

وكذا صنع فيما نقل عن غير الأخفش في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْْسَلِينَ) (٥)

« قال الأخفش : « مِنْ » ههنا صلة ، كما تقول : أصابنا من مطر . وقال غيره : لا يجوز ذلك لأنها لا تزداد في الواجب ، وإنما تزداد مع النفي ، كما تقول : ما أتاني من أحدٍ . وهي ههنا للتبعية » (٦) . فقد نقل عن غير

(١) آل عمران : من آية ٣٥ .

(٢) (التفسير الكبير) ٨ : ٢٤ .

(٣) الحجر : ٥ .

(٤) (التفسير الكبير) ١٩ : ١٥٦ .

(٥) الأنعام : من آية ٣٤ .

(٦) (التفسير الكبير) ١٢ : ٢٠٦ .

الأخفش نفي كون « من » زائدة في الآية ، وإنما هي تبعية .

وكما صنع فيما نقل من إنكار بعضهم كون « من » زائدة حين عرض لمعانيها ، وأنها على أربعة وجوه : « إبتداء الغاية ، والتبعية ، والتبيين ، والزيادة . قال المبرد : الأصل هو إبتداء الغاية ، والبواقي مفرعة عليه . وقال آخرون : الأصل : هو التبعية ، والبواقي مفرعة عليه . أنكر بعضهم كونها زائدة ، وأما قوله تعالى :

(يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (١)

فقد بينوا أنه يفيد فائدة زائدة ، فكأنه قال . يغفر لكم بعض ذنوبكم ، ومن غفر كل بعض منه فقد غفر كله « (٢) . وخالصة ذلك إنكار بعضهم كون « من » زائدة ، والأصل عند المبرد فيها : إبتداء الغاية ، وعند غيره : التبعية . والبواقي مفرعة عليه عند كل .

وأنه يجعل للحرف معنى من غير اشارة إلى زيادته ، وقد تكاثر هذا النمط لديه ومع « الواو » خصوصاً ، ولعله في ذلك يتابع المذهب البصري الذي لا يرى جواز زيادة « الواو » . ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى :

(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِمْ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْنَا لَتَبْتَنَّهُمْ بَأْسَ رَبِّهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) (٣)

« أنه لا بد لقوله (فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابت الجب) من جواب ؛ إذ جواب « لما » غير مذكور وتقديره : فجعلوه فيها . وحذف

(١) الأحقاف : من آية ٣١ . ونوح : من آية ٤

(٢) (التفسير الكبير) ١ : ١٠٠

(٣) يوسف ١٥

الجواب في القرآن كثير بشرط أن يكون المذكور دليلاً عليه وههنا كذلك « (١) »
وعليه فـ « واو » (وأجمعوا) أصلية لا زائدة كما يقول بعض العلماء .
وإشارته إلى حذف جواب الشرط في القرآن فمن قبيل الاستقصاء الأسلوبى
لبناء لغة القرآن الكريم .

وقوله تعالى : (فَلَمَّا جَاءَ)

أَمْثُرْنَا نَجِيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا
وَمِن خِزْيِ يَوْمٍ إِذْ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ (٢) .

حيث ذكر أن « الواو » في قوله (ومن خزي) واو العطف ، وفيه
وجهان : الاول : أن يكون التقدير : نجينا صالحا والذين آمنوا معه برحمة منا
من العذاب النازل بقومه ، ومن الخزي الذي لزمهم وبقي العار فيه ماثورا عنهم
ومنسوبا إليهم ؛ لأن معنى الخزي العيب الذي تظهر فضيخته ويستحيا من مثله
فحذف ما حذف اعتمادا على دلالة ما بقي عليه . الثاني : أن يكون التقدير :
نجينا صالحا برحمة منا ونجيناهم من خزي يومئذ (٣) . وهكذا جعل لـ
« الواو » معنى ، ولم يشر إلى زيادتها كما ذكر بعض العلماء .

وقوله تعالى : (فَلَمَّا ذَهَبَ)

عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرُّوحِ وَجَاءَهُ الْبَشْرَىٰ مُبْدِلَاتٍ فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾
إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ (٤) .

(١) (التفسير الكبير) ١٨ : ٩٩ .

(٢) هود : ٦٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ١٨ : ٢٠ - ٢١ .

(٤) هود : ٧٤ - ٧٥ .

حيث قال : « والمعنى . أنه لما زال الخوف وحصل السرور بسبب مجيء
البشرى بحصول الولد أخذ يجادلنا في قوم لوط ، وجواب « لما » هو قوله
(أخذ) ، إلا أنه حذف في اللفظ لدلالة الكلام عليه ، وقيل تقديره : لما ذهب عن
إبراهيم الروح جادلنا «^(١) . وعليه فـ « واو » (وجاعته البشرى) أصلية لا
زائدة كما يرى بعض العلماء ، وجواب « لما » محذوف لدلالة الكلام عليه ،
وهذا متسقٌ مع استقصائه سابق الذكر في آية يوسف .
ومن بيانه إفادة الحرف من غير إشارة إلى زيادته مع غير « الواو » ،
ما ذكره في قوله تعالى :

(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) (٢)

« اللام » في قوله (ليبين لكم) فيه وجهان : الأول : قالوا : إنه قد
تقام « اللام » مقام « أن » في أردت وأمرت ، فيقال : أردت أن تذهب ، وأردت
لتذهب ، وأمرت أن تقوم ، وأمرت لتقوم والوجه الثاني : أن نقول : إن
في الآية إضماراً ، والتقدير : يريد الله إنزال هذه الآيات ليبين لكم دينكم
وشرعكم . . . «^(٣) فذكر لـ « اللام » وجهين كليهما على الأصالة ومن غير
إشارة إلى زيادة على رأي من قال بذلك . ولولا خشية الإطالة لذكرت
نصوصاً أكثر تدعم هذا النمط لديه من عدم قبول الزيادة بذكر معنى
لحرف مباشرة من غير تطرق إلى زيادة ، ولعل في الإحالة على بعض ذلك
غناء^(٤) .

(١) (التفسير الكبير) ١٨ : ٢٩ .

(٢) النساء : من آية ٢٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ١٠ : ٦٦ .

(٤) انظر على سبيل المثال (المصدر السابق) ١٩ : ١٥٢ - ١٥٣ ، و ٢٣ : ٨٩ .

و ٢٦ : ١٨ ، ١٩٧ ، و ٣ : ٧ ، و ٣٢ : ١١٢ ، ١٣١ .

وأَنَّهُ يعرض وجوهاً على الزيادة والأصالة ، ثم يختار وجهاً على الأصالة مناقشاً الآراء رافضاً لها ومنها القول بالزيادة ، ومن ذلك ما صنعه في قوله تعالى :

(يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (١)

فقد نقل عن صاحب « الكشاف » معنى التبويض الكائن في « مِنْ » وكأنَّهُ للتفرقة بين خطاب المؤمنين والكافرين ، ولئلا يسوى بين الفريقين في المعاد ، وقيل : إنَّهُ أراد أَنَّهُ يغفر لهم ما بينهم وبين اللّٰه تعالى بخلاف ما بينهم وبين العباد من المظالم . ثم نقل عن الواحدي في « البسيط » قول أبي عبيدة أن « مِنْ » زائدة ، وإنكار سيبويه زيادتها في الواجب ، كما نقل رأي الواحدي في « مِنْ » وأنها إذا كانت ليست زائدة فهنا وجهان : أحدهما : أَنَّهُ ذكر البعض هنا وأريد به الجميع توسعاً ، والثاني : أن « مِنْ » هنا للبدل ، والمعنى : تكون المغفرة بدلاً من الذنوب فدخلت « مِنْ » لتضمن المغفرة معنى البدل من السيئة . ثم نقل عن القاضي ذكر الأصم أن كلمة « مِنْ » هنا تفيد التبويض ، والمعنى : أنكم إذا تبتم فإنَّهُ يغفر لكم الذنوب التي هي من الكبائر ، فأمَّا التي تكون من باب الصغائر فلا حاجة إلى غفرانها ؛ لأنها في أنفسها مغفورة ، ثم نقل ردَّ القاضي على الأصم ما ذهب إليه بقوله : وقد أبعاد في التثويل ؛ لأنَّ الكفار صغائرهم ككبائرهم في أَنَّهُ لا تُغفر إلا بالتوبة ، وإنما تكون الصغيرة مغفورة من المؤمنين الموحدين من حيث زيادة ثوابهم على عقابها ، فأمَّا من لا ثواب له أصلاً فلا يكون شيء من ذنوبه صغيراً ولا يكون شيء منها مغفوراً . ثم نقل الرازي وجهاً آخر عن القاضي بقوله : وفيه وجه آخر ، وهو أنَّ الكافر قد ينسى بعض ذنوبه في حال توبته وإنابته فلا يكون

(١) إبراهيم : من آية ١٠ .

منها إلا ما ذكره وتاب منه . ثم ذكر رأيه في « مِنْ » وأن التبعض الكائن فيها من حيث إنَّه تعالى يغفر بعض الذنوب من غير توبة وهو ما عدا الكفر^(١) . ثم عاد وناقش جملة الأقوال التي نقلها في « مِنْ » قبل بقوله : « فَإِنْ قِيلَ : لم لا يجوز أن يقال كلمة « مِنْ » صلة على ما قاله أبو عبيدة ، أو نقول : المراد من البعض هنا هو الكل على ما قاله الواحدي . ونقول : المراد منها إبدال السيئة بالحسنة على ما قاله الواحدي أيضاً . أو نقول : المراد منه تمييز المؤمن عن الكافر في الخطاب على ما قاله صاحب الكشاف . أو نقول : المراد منه تخصيص هذا الغفران بالكبائر على ما قاله الأصم . أو نقول : المراد منه الذنوب التي يذكرها الكافر عند الدخول في الإيمان على ما قاله القاضي ، فنقول : هذه الوجوه بأسرها ضعيفة : أمَّا قوله : إنها صلة فمعناه الحكم على كلمة من كلام الله تعالى بأنها حشوء ضائع فاسد ، والعاقلة لا يجوز المصير إليه من غير ضرورة . فأمَّا قول الواحدي : المراد من كلمة « مِنْ » ههنا هو الكل فهو عين ما قاله أبو عبيدة : لأنَّ حاصله أن قوله (يغفر لكم من ذنوبكم) هو أنه يغفر لكم ذنوبكم وهذا عين ما نقله عن أبي عبيدة ، وحكى عن سببويه إنكاره . وأمَّا قوله : المراد منه إبدال السيئة بالحسنة ، فليس في اللغة أن كلمة « مِنْ » تفيد الإبدال . وأمَّا قول صاحب الكشاف : المراد تمييز خطاب المؤمن عن خطاب الكافر بمزيد التشريف فهو من باب الطامات : لأنَّ هذا التبعض إن حصل فلا حاجة إلى ذكر هذا الجواب ، وإن لم يحصل كان هذا الجواب فاسداً . وأمَّا قول الأصم فقد سبق إبطاله . وأمَّا قول القاضي فجوابه : أن الكافر إذا أسلم صارت ذنوبه بأسرها مغفورة لقوله عليه السلام : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » فثبت أن جميع ما ذكره من التأويلات تعسف ساقط ، بل المراد ما ذكرنا أنه تعالى يغفر بعض ذنوبه من غير توبة وهو ما عدا الكفر^(٢) . والرازي - هنا - لا يجيز الحكم على كلمة من كلام الله تعالى بأنها حشوء ضائع فاسد من غير ضرورة ، وكانَّ الضرورة عنده تجيز القول بالزيادة ، أمَّا وقد بان معنى الحرف وانكشف سره

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٩ : ٩٢ - ٩٤ .

(٢) (المصدر السابق) ١٩ : ٩٤ .

البلاغي فلا جواز للقول بأنه حشو .

ومما عرض له ورفض وضعف وقبل الأصوب فيه أو الأصح على الأصالة ما ذكر قبل في آية البقرة^(١) . وكذا ما صنعه في « لا » في آية القيامة^(٢) .

وأنه يعرض وجوهاً للحرف على الأصالة والزيادة ، ثم يختار وجهاً على الأصالة من غير مناقشة ورفض للأقوال الأخرى مكتفياً بأن الأصوب أو الأولى الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ يُظَلِّمِ) (٣)

فقال : « الباء » في قوله (بِالْحَادِ) فيه قولان : أحدهما : وهو الأولى وهو اختيار صاحب الكشاف أن قوله (بِالْحَادِ يُظَلِّمِ) حالان مترادفان ، ومفعول (يُرِدْ) متروك ليتناول كل متناول ، كأنه قال : ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالماً نذقه من عذاب أليم ، يعني أن الواجب على من كان فيه أن يضبط نفسه ويسلك طريق السداد والعدل في جميع ما يهم به ويقصده . الثاني : قال أبو عبيدة : مجازه ومن يرد فيه إلحاداً ، و « الباء » من حروف الزوائد «^(٤) . فقد اختار الأولى كون « الباء » أصلية وفاقاً للزمخشري الذي كان أحد مصادر الهامة ، وخلافاً لما ذهب إليه أبو عبيدة والذي وإن كان أحد مصادر الهامة فإنه لم يأخذ برأيه وإنما عرضه عرضاً ولم يناقشه فيه أو يرفضه عليه .

(١) انظر : ص ٣١١ من البحث . وكذا : (التفسير الكبير) ٢ : ١٣٥ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣ : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣) الحج : من آية ٢٥ .

(٤) (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٥ .

وكذا صنع عندما عرض لقوله تعالى :

(فِيمَا رَحِمْتُمِنَ اللَّهِ) (١)

فقد نقل ما ذهب إليه الأكثرون من أن « ما » صلة زائدة ، ومثله في القرآن كثير ، وما قالوه من أن العرب قد تزيد في الكلام للتأكيد ما يستغنى عنه ، وما قاله المحققون من أن دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز . ثم جوز وجهاً تكون به « ما » استفهاماً للتعجب . وعده الأصوب عنده (٢) . من غير رفض أو مناقشة للرأي القائل بالزيادة . وكذا صنع في غير هذين الموضعين (٣) .

وأنه يعرض وجوهاً للحرف على الأصالة والزيادة من غير تضعيف للزيادة ، وإنما يقف إزاء معنى ما محلاً مدققاً مخرجاً بما يفهم منه ميله إليه والذي يتسق ومذهبه مع هذا الحرف إجمالاً ، وكان ذلك مع « لا » في قوله تعالى :

(فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ) (٤)

فقد نقل أقوالاً فيها منها الزيادة ، ولم يقف لنفي هذا القول ، وعرض لكونها نافية ، وبيّن وجه النفي فيها على أن الأمر أظهر من أن يقسم عليه (٥) .

ومنه موقفه من زيادة « الفاء » في قوله تعالى :

(١) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٩ : ٦٢ - ٦٣ .

(٣) انظر : على سبيل المثال : (المصدر السابق) ٦ : ٢١ ، و ٢٧ : ٢٣ .

(٤) الواقعة : ٧٥ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٢٩ : ١٨٧ .

(قَنْ شَهِدَ مِنْكَ الشَّهْرَ فَلْيَصْمِهِ ^ط) (١)

فقد نقل عن الواحدي رحمه الله في البسيط عن الأخفش والمازني أنهما قالا : « الفاء » في (فليصمه) زائدة ؛ لأنها قد تدخل للعطف أو للجزاء أو تكون زائدة ، وليس للعطف والجزاء ههنا وجه ، ومنه قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) (٢)

ثم عرض رأيه في « الفاء » وأنه يمكن أن تكون ههنا للجزاء ، كأنه قيل : لما علم اختصاص هذا الشهر بهذه الفضيلة فأنتم خصوه بهذه العبادة . وأما قوله تعالى : (فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) فد « الفاء » فيه غير زائدة وإنما هو من باب مقابلة الضد بالضد ، كأنه قيل : لما فروا من الموت فجزائهم (٣) أن يقرب الموت منهم ليعلموا أنه لا يغني الحذر عن القدر (٤) . فالرازي هنا وإن لم يضعف القول بالزيادة فإنه تصدى لبيان وجه الحرف ليكون به أصلياً .

وأنه يستقل بالنظر في معاني بعض الحروف التي قيل بزيادتها ، مشيراً إلى معنى أصلي في الحرف ليكون به أصلياً ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَكَفَى بِاللَّهِ وَبِئْسَ) (٥)

فقد عرض لسؤال عن فائدة « الباء » في (بالله) ، وذكر وجوهاً ؛ منها : الزيادة ثم قال : يخطر ببالي أن « الباء » في الأصل للإصاق ، وذلك إنما

(١) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٢) الجمعة : من آية ٨ .

(٣) هكذا وردت ، والصواب « فجزاؤهم » .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ٥ : ٨٧ - ٨٨ .

(٥) النساء : من آية ٤٥ .

يحسن في المؤثر الذي لا واسطة بينه وبين التأثير ، ولو قيل : كفى الله ، دل ذلك على كونه تعالى فاعلاً لهذه الكفاية ، ولكن لا يدل ذلك على أنه تعالى يفعل بواسطة أو بغير واسطة ، فلما جاءت « الباء » دل على أنه يفعل بغير واسطة ، فهو تعالى يتكفل بتحصيل هذا المطلوب من غير واسطة أحد ابتداء^(١) . وعليه فـ « الباء » أصلية لا زائدة ، والإلصاق معنى أصلي فيها

ومنه قوله تعالى

(. جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ) (٢)

فقد ذكر أن (جندٌ) مبتدأ ، و « ما » للإيهام ، كقوله جئت لأمرٍ ما ، وعندني طعام ما^(٣) . وعليه فـ « ما » أصلية لا زائدة

وأنه يذكر الزيادة ، ثم يحيل على أية أخرى ارتضى فيها أصالة الحرف ، كما صنع في قوله تعالى

(فِيمَا نَقَضُوا مِيثَقَهُمْ) (٤)

فقد نقل اتفاقهم على أن « ما » صلة زائدة في (فيما) ، وذكر أنه استقصى المسألة في تفسير قوله

(فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ) (٥)

وهو في هذه الآية وإن نقل كون « ما » صلة زائدة - على رأي

(١) انظر (التفسير الكبير) ١٠ . ١١٦

(٢) ص مر اية ١١

(٣) انظر (التفسير الكبير) ٢٦ . ١٨٠

(٤) النساء مر اية ١٥٥

(٥) آل عمران من اية ١٥٩

الأكثرين - للتأكيد ، فقد جَوِّزَ فيها أن تكون استفهاماً للتعجب وجعله الأصوب عنده (١). وهذا يرجح أيضاً أصالتها في آية النساء ما دام قد جعله الأصوب في آية آل عمران . وهكذا فإن مذهب الذي ارتضى به الأصالة هنا قد خالف به ما درج عليه كثير من المفسرين أو المتفقين على زيادتها .

وكذا صنع في قوله تعالى :

(فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ) (٢)

فقد نقل (٣) قول من قال : إن المراد : أقسم و « لا » صلة ، أو يكون رداً لكلام سبق ، ومنهم من قال : « لا » ههنا نافية للقسم . ثم بين أن الاستقصاء في هذه المسألة سيذكره في أول سورة :

(لَأَقْسِمُ بِوَجْهِ رَبِّي إِنْ شَاءَ رَبِّي) (٤)

وهو في هذه الآية وإن نقل القول بالزيادة ، بل وتصدى لتضعيفه من وجوه عديدة ؛ فقد اختار قول أبي مسلم وجعله الأصح على أن « لا » لنفي القسم (٥) . وهذا يرجح أيضاً أصالتها في آية الحاقة ما دام قد جعله الأصح في آية الواقعة . وبمثل هذا يرجح ما سكت فيه عن الإشارة إلى زيادة أو أصالة « لا » في مواطن أخرى (٦) وفاقاً لما درج عليه من القول بأصالتها وتصديه لذلك .

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٩ : ٦٢ - ٦٣ .

(٢) الحاقة : ٢٨ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٣٠ : ١١٦ .

(٤) القيامة : ١ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٣٠ : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٢٠ : ١٣٢ ، و ٣١ : ١٧٩ .

وعلى الرغم من حرص الرازي الشديد في قضية الزيادة ونفيه لها فقد وجدناه ينقل في بعض المواطن القول بها ، إلا أن لنا نظراً فيما نقل يتسق ومذهبه الكلي في زيادة الحرف . ونشير قبل ذلك إلى ما شاع لديه من مصطلحات دالة على الزيادة ، منها الزيادة التي تقابل الفائدة ، وكأنَّ الزيادة عنده تعني الخلو من الفائدة ، كما صنع في « باء » قوله تعالى :

(تَلْفُوتُ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ) (١)

فنقل قول من قال : إنَّ « الباء » زائدة ، وقرر أن الزيادة في القرآن لا تمكن ، و « الباء » مشتملة على الفائدة ، فلا تكون زائدة في الحقيقة (٢) . وعليه فإنَّه إذا نفى الزيادة فإنَّما يعني الزيادة الخالية من الفائدة . وقد كرر هذا المعنى وأكدّه في أكثر من موطن ، منه ما ذكره في قوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٣)

حيث ذكر في « لا » قولين : أحدهما : وهو المشهور : أنَّها صلة زائدة ، ونسبه إلى الكسائيّ والفرّاء والزجاج والأكثرين . والآخر : أنَّها مفيدة ، وليست لغواً ، وهذا هو الصحيح ؛ لأنَّ الحكم بأنَّ كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيها مشكل صعب (٤) . وهكذا فالزيادة عنده تعني الخلو من الفائدة بدليل أنَّه قابلها بالإفادة . وقد كرر هذا المعنى أيضاً في قوله تعالى :

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ) (٥)

(١) الممتحنة : من آية ١ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٩ : ٢٩٨ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ١٤ : ٣١ - ٢٢ .

(٥) النساء : من آية ٦٥ .

حيث نقل في « لا » الأولى قولين ؛ الأول : معناه : فوربك و « لا »
 مزيدة لتأكيد معنى القسم . والثاني : أنها مفيدة ؛ إمّا على أنها نفي أمر
 سبق ، وإمّا على أنها لتوكيد النفي الذي جاء فيما بعد ، لأنه إذا ذُكر في أول
 الكلام وفي آخره كان أوكد وأحسن^(١) . فذكر الزيادة في مقابل الإفادة ، إلا
 أنه قرن الزيادة بالتوكيد ، وكأنّ الزيادة عنده هنا - فيما نقل - معناها إلغاء
 الدلالة اللغوية للحرف وبقاء الدلالة البلاغية ، ألا وهي التوكيد .

غير أن الشيخ قد يطلق الزائد ويريد به شيئاً آخر غير ذلك كزيادة
 معنّى أو فضل معنّى ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَلٍ مَّنْجَبٍ)^(٢)

فذكر أن هذا « من محاسن الكلام الذي يتعلق باللفظ ، وشرط حسنة
 صحة المعنى ، ولقد جاء ههنا زائداً على الصحة فحسن لفظاً ومعنى ، ألا
 ترى أنه لو وضع مكان (منبأ) بخبر لكان المعنى صحيحاً ، ولكن لفظاً النبأ
 أولى لما فيه من الزيادة التي يطابقها وصف الحال »^(٣) . فالزائد هنا يراد به
 زيادة المعنى ، وأنّ لفظ « نبأ » الذي كان به الجنس يفضل « خبر » ، وعليه
 فإنّ الجنس هنا لم يحافظ على صحة المعنى الذي هو شرطه ، وإنّما زاد
 عليه تمام المعنى .

وقد يطلق الزائد ويريد به التعدية ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَرْكَبُوا فِيهَا)^(٤)

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٠ : ١٦٣ .

(٢) النمل : من آية ٢٢ .

(٣) (التفسير الكبير) ٢٤ : ١٩٠ .

(٤) هود : من آية ٤١ .

حيث نقل عن الواحدي أن لفظة « في » لا تجوز أن تكون من صلة الركوب ؛ لأنه يقال : ركبت السفينة ، ولا يقال : ركبت في السفينة . والوجه أن يقال مفعول (اركبوا) محنوف . وبين أن يريد بالصلة هنا أن « في » حرف للتعدية . وجوز أن يكون فائدة هذه الزيادة أنه أمرهم أن يكونوا في جوف الفلك لا على ظهرها فلو قال : اركبوها ؛ لتوهموا أنه أمرهم أن يكونوا على ظهر السفينة^(١) . وبين أيضاً أنه يريد بالزيادة هنا تعدية الفعل ، فالفعل مستغن عن الحرف تركيباً ونحواً إلا أنه جيء به تعدية للفعل ؛ لأن المراد الركوب في الفلك .

وقد يذكر الحذف ويريد به الزيادة كما صنع في قوله تعالى :

(حَوْحٌ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا (٢))

حيث قدم تساوياً عن جواب « إذا » ، وقدر فيه وجهين ، الأول : أن يكون الجواب محنوقاً . والثاني : هو قوله تعالى (وقال لهم خزنتها) ، و « الواو » محنوف ، وجعل الأول هو الصحيح^(٣) . يريد بالمحنوف إسقاط « الواو » أي زيادتها ، واتساقاً مع مذهبه جعل الأول الصحيح على أصالة « الواو » عن طريق حذف الجواب .

ومما شاع لديه مصطلح الصلة ، وفسر معناها بأنها « الحكم على كلمة من كلام الله تعالى بأنها حشو ضائع فاسد ، والعاقلة لا يجوز المصير إليه من غير ضرورة »^(٤) . كما فسرها في موطن آخر على أنها « لغو باطل ،

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٧ : ٢٢٨ .

(٢) الزمر : من آية ٧٣ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢٧ : ٢٣ .

(٤) (المصدر السابق) ١٩ : ٩٤ .

يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام ، ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز « (١) . وهكذا فالصلة عنده حشو ضائع فاسد ولغو باطل يجب طرحه من الكلام وإسقاطه . وقد ترتبط الصلة بالتوكيد كما ذكر في قوله تعالى :

(وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ) (٢)

فقال : إن « ما » صلة مؤكدة (٣) . وكأن الصلة عنده لوانان : صلة لا فائدة منها ، وهذه هي التي ينبغي خلو كلام الله تعالى منها . وصلة ترتبط بفائدة التوكيد .

كما ذكر مصطلح لغو مرة مرتباً بالتوكيد فيما نقله غير منسوب إلى أحد في « ما » (٤) في قوله تعالى :

(قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ)

و (قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) (٥)

كما ذكر الحشو يريد به الاعتراض ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا فُجِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِمَّن كَلَّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ) (٦)

وَأَقْرَبُ الْوَعْدِ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٦)

(١) (التفسير الكبير) ٣٠ : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) التوبة : من آية ١٢٤ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ١٦ : ٢٣٢ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٣٠ : ١١٧ .

(٥) العاقبة : من الآيتين ٤١ و ٤٢ .

(٦) الأنبياء : ٩٦ - ومن آية ٩٧ .

فذكر أن قوله تعالى : (وهم من كل حذب ينسلون) حشو في أثناء الكلام ، والمعنى : إذا فتحت يأجوج ومأجوج واقترب الوعد الحق شخصت أبصار الذين كفروا (١) . يريد أن جملة (وهم من كل حذب ينسلون) دخلت ففصلت بين المتعاطفين من جملة فعل الشرط (فتحت . . . واقترب) ، وعليه فالحشو هنا لا يعني الزيادة وإنما الاعتراض كما بيّنا .

قلت : إن الرازي على الرغم من حرصه الشديد في نفي الزيادة من القرآن الكريم فقد وجدته لم يجد بدأ من الإشارة إلى تأبّي بعض الآيات عليه وخروجها عن التبرير ، وظل يحكم بالزيادة كلما لم يجد مبرراً للأصالة ، ولعل وقوفه إزاء هذه المواطن أنها لم تفتنه ولكنه تجاهلها تجاهل العارف إلا أنه لم يغفل التحليل والجدل في دفع ما كان أمره إلى التفكير والتأويل ؛ وبيان ذلك : أنه قد ينقل الزيادة في بعض المواطن عن عالم غير متصدٍ للرد عليه ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا) (٢)

حيث قال : « واعلم أن « الباء » في قوله (وكفى بالله . وكفى بربك) في جميع القرآن زائدة ، هكذا نقله الواحدي عن الزجاج (٣) . وهو هنا ينقل الزيادة عن الواحدي عن الزجاج ولا يدلي برأيه هو ، وإن حمل سكوته هنا على موطن آخر أشار فيه إلى فائدة « الباء » ، وأن معناها الإلصاق (٤) في قوله تعالى :

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٢٢ : ٢٢٢ .

(٢) النساء : من آية ٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ٩ : ١٩٣ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ١٠ : ١١٦ .

(وَكَفَى بِاللَّوِيِّ) (١)

وهو من الأنماط القرآنية المتشابهة في لغة القرآن الكريم .

ومما لم يجد بدأ من الإشارة إلى زيادته ، ما ذكره في قوله تعالى :

(مِمَّا خَطِبْتَهُمْ أَغْرَقُوا) (٢)

فقال : « ما » صلة ، كقوله (فيما نقضهم ، فيما رحمة) ، والمعنى :

من خطاياهم : أي من أجلها وبسببها ، وقرأ ابن مسعود (من خطياتهم ما

أغرقوا) فأخر كلمة « ما » ، وعلى هذه القراءة لا تكون « ما » صلة زائدة :

لأن « ما » مع ما بعده في تقرير المصدر « (٣) . فهو هنا ذكر الزيادة ، وإن

ذكر وجهاً آخر في القراءة تكون به « ما » أصلية ، ولعله يتسق مع حقيقة

مذهبه الذي يميل إلى الأصالة .

وقد يذكر الزيادة وسط آراء أخرى غير مرجح ، وقد تكاثر هذا النمط

لديه ، ولعل في سكوته عن الترجيح أو الاختيار ما يرشح القول بأصالة

الحرف اتساقاً مع مذهبه في الأصالة ، ومن ذلك ما صنعه في قوله تعالى :

(فَكَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (٤)

حيث نقل في انتصاب (قليلاً) وجوهاً . « أحدها : فإيماناً قليلاً ما

يؤمنون و « ما » مزيدة ، وهو إيمانهم ببعض الكتاب . وثانيها : انتصب بنزع

الخافض أي بقليل يؤمنون ، وثالثها : فصاروا قليلاً ما يؤمنون « (٥) . فهو وإن

(١) النساء : من آية ٤٥ .

(٢) نوح : من آية ٢٥ .

(٣) (التفسير الكبير) . ٣ : ١٤٥ ، و « تقرير » لعلها : « تقدير » .

(٤) البقرة : من آية ٨٨ .

(٥) (التفسير الكبير) ٣ : ١٧٩ .

ذكر الزيادة فإنه لم يرجح وجهاً لآخر . وما صنعه في قوله تعالى :

(فَسَلِّ بِهِمْ خَيْرًا) (١)

حيث عرض لسؤال عن معنى الآية ، ونقل فيها وجوهاً : أحدها : أن « الباء » من صلة الخبر . وثانيها : ما نقله الزجاج من أنها بمعنى عن : والمعنى : فاسأل عنه خبيراً وردّه إلى الأخص . وثالثها : ما قاله ابن جرير من أنها صلة ، والمعنى : فسله خبيراً ، ورابعها : أن قوله (به) يجري مجرى القسم (٢) . فذكر وجوهاً منها الصلة غير مرجح ، ولم نجد ما ذكره عن ابن جرير في تفسيره (٣) ، ولعله في كتاب آخر له . ولعل مما يرشح القول بأصالة الحرف أن الزيادة لم تكن قولاً واحداً وإنما تعددت الأوجه . ونحيل على مثل هذا النمط الذي توقف فيه الرازي عن الاختيار أو الترجيح خشية الإطالة (٤) .

وقد يذكر الزيادة بلفظ يحتملها ، كما صنع في قوله تعالى :

(يُرِيدُونَ لِيطْفئُوا) (٥)

فقال : « (ليطفئوا) أي أن يطفئوا ، وكأن هذه « اللام » زيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له ؛ لما فيها من معنى الإرادة في قولك : جئتك لإكرامك ، كما زيدت « اللام » في لا أبأ لك ؛ تأكيداً لمعنى الإضافة في أباك » (٦) . فقوله : وكأن مشعر بتخرجه من نسبة الحرف إلى الزيادة .

(١) الفرقان : من آية ٥٩ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٤ : ١٠٥ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١١ ، ١٩ ، ٢٨ .

(٤) انظر على سبيل المثال : (التفسير الكبير) ٧ : ٢٨ ، و ٨ : ١١٣ ، و

١٨٨ : ١٨ ، و ٢٠ : ١٥٣ ، و ٢٦ : ١٥٧ .

(٥) الصف : من آية ٨ .

(٦) (التفسير الكبير) ٢٩ : ٣١٤ .

وبعد ، فلعل ملامح العرض السابق قد تآزرت لتقدم تصوراً لمنحى الشيخ في قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم، وخلاصته : مذهب الظاهر في نفي الزيادة ، وقد جاءت في أشكال شتى ؛ منها : أنه قرر مجموعة من القواعد الكلية أثرت ضمها ؛ لأنها تشكل نظرة متكاملة تبين أشد الإبانة عن مذهب في نفي الزيادة ومؤداها أنه مامن حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة ، وأن العقل البشري يدرك بعضها ولا يصل إلى أكثرها لمحودية الإدراك البشري وعدم إحاطته بالأسرار الكامنة وراء كل حرف في القرآن الكريم . ودفع عن الأذهان ما قد يخالجه من القول بالزيادة من حيث إن الله تعالى وصف القرآن الكريم بكونه هدى وبيانا ، وكونه لغواً ينافي ذلك ، وأن تجويز الزيادة يفضي إلى الطعن في القرآن ، وأن وصف كلام الله تعالى بأنه لغو باطل يجب طرحه أو إسقاطه حتى ينتظم الكلام لا يجوز ، وأن الزيادة خلاف الأصل ... الخ ما قال . ومن مظاهر إنكاره الزيادة أنه قد يردها على العالم كما صنع مع الأخفش وابن قتيبة وأبي عبيدة وصاحب النظم . وأنه ينقل الزيادة مضعفاً راداً لها . وأنه لا يكتفي بردها بل ينقل ربه غيره لها ليؤكد هذا الرد كما في نقله ما قاله المحققون ، وما قاله الشافعي وأبو مسلم - وكان كثير الأخذ عنه - وكذا ما قاله جهم بن صفوان وسيبويه والفرّاء والزجاج ، وما نقله عن آخرين . وأنه يجعل للحرف معنى من غير إشارة إلى زيادته ، وقد تكاثر هذا النمط لديه ومع « الواو » خصوصاً ؛ ولعله من قبيل متابعة المذهب البصري الذي لا يرى جواز زيادتها . وأنه يعرض وجوهاً على الأصالة والزيادة ، ثم يختار وجهاً على الأصالة مناقشاً الآراء ورافضاً لها ومنها القول بالزيادة ، وقد يختار من غير مناقشة وإنما يجعله الأصوب أو الأولى وهكذا ، وقد يقف إزاء معنى ما محلاً مدققاً مخرجاً بما يفهم منه ميله إلى القول بأصالة الحرف والذي يتسق ومذهبه الكلي من زيادة الحروف وأصالتها . وأنه يستقل بالنظر في معاني بعض الحروف التي قيل بزيادتها مشيراً إلى معنى أصلي يكون به الحرف أصلياً ، . وأنه يذكر الزيادة ، ثم

يحيل على أية أخرى ارتضى فيها أصالة الحرف . وعلى الرغم من حرصه الشديد في قضية الزيادة ونفيه لها فقد وجدناه ينقل في بعض المواطن القول بها ، وظلّ يحكم بالزيادة كلما لم يجد مبرراً للأصالة ، ولعل وقوفه إزاءها أنها لم تفتك ولكنه تجاهلها تجاهل العارف إلا أنه لم يغفل التحليل والجدل في دفع ما كان أمره الى التفكير والتأويل ، وتمثل ذلك في: أنه قد ينقل الزيادة عن عالم غير متصدٍ للرد عليه وإن حمل عدم رده في هذا المواطن على رده في غيره . أو أنه ينقل قراءة أخرى يكون بها الحرف أصلياً . أو أنه ينقل الزيادة وسط آراء أخرى غير مرجح أو مختار ولعل في سكوته عن الترجيح أو الاختيار ما يرشح القول بأصالة الحرف حملاً على مذهبه الكلي في الأصالة . أو أنه يذكر الزيادة بلفظ يحتملها حرجاً من نسبة الحرف إلى الزيادة . وقد أشرت إلى ما شاع لديه من مصطلحات دالة على الزيادة ، ومنها لفظة الزيادة والتي تعني الخلو من الفائدة وقد أكد هذا المعنى وقرره في أكثر من موطن . وقد يقرن الزيادة بالإفادة للتوكيد إلغاء دلالة الحرف اللغوية وبقاء لدلالته البلاغية فيما يرى . وقد يطلق الشيخ الزائد ويريد به شيئاً آخر كزيادة معنى أو فضل معنى ، أو يريد به التعدية ، وقد يذكر الحذف ويريد به الزيادة . ومما شاع لديه مصطلح الصلة وفسرها في موطن بأنها حشو فاسد ضائع ولغو باطل وربطها في مواطن أخرى بالتوكيد ، وكأن الصلة عنده لوان . وذكر مرة مصطلح لغو مرتبطاً بالتوكيد منقولاً غير منسوب إلى أحد ، ومصطلح الحشو مرة أخرى يريد به الاعتراض .

وقد وجدت إشارات مختصرة عند محدث هو العلاني فيها نفي لزيادة « الواو » خصوصاً فائرت ضمها إلى آراء هذين المفسرين ، ولم أفرد لها مبحثاً خاصاً ؛ لأنها جاءت عند تناوله لبعض الآيات القرآنية .

العلائي :

صلاح الدين خليل بن كيكليدي « ت : ٧٦١ هـ » ، كان إماماً في الفقه والنحو والأصول ، إلا أنه برع في الحديث ، له مصنفات كثيرة ، وما يعيننا منها هنا مصنفه : « الفصول المفيدة في الواو المزيدة » الذي ضمنه فصول عديدة ، مباحثها مفيدة ، على « الواو » المزيدة ، على حد قوله (١) .

غير أن الزيادة التي يريدها الشيخ المحدث - رحمه الله - بعنوان كتابه إنما هي للواو الواقعة في أول الكلمة لا تعد من حروفها ، كـ « واو » العطف ، و « واو » الحال ، و « واو » القسم ، و « واو » رب ، و « واو » الجمع ، و « واو » الصرف ، فهذه الستة هي التي عمل الكتاب لأجلها . ثم ذكر أنها تجيء أيضاً زائدة في الجواب بحيث لو حذفت لما اختل الكلام ، وقد تجيء كذلك في غير الجواب ، والذي ذهب إليه البصريون أنها ليست زائدة ، وإنما هي عاطفة على محنوف مقدر . ثم أحال على تنمة الكلام في فصل سياأتي (٢) . وقد وقى بذلك فعرض في الفصل الثامن عشر للحديث عن زيادة « الواو » العاطفة ، ونقل خلاف الكوفيين والبصريين في جواز ذلك لغير معنى ؛ فقد جَوَّزه الكوفيون احتجاجاً بقوله تعالى :

(وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَكُونَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ

مِنَ الْمُتَّقِينَ) (٣) .

وقوله :

(١) انظر : (الفصول المفيدة في الواو المزيدة) ٣٥ ، تحقيق : د . حسن موسى

الشاعر ، ط ١ ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٣٧ ، و ٥٢ - ٥٤ .

(٣) الأنعام : آية ٧٥ .

(۱) فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَدَيْتَهُ (۱)

وجعلوا منه قوله تعالى :

(۲) حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا (۲)

ونقل ما ذهب إليه البصريون من « أنها ليست زائدة في شيء من ذلك ، ولا تجوز زيادتها ؛ لأن الحروف وُضعت للمعاني ، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع ، ويورث اللبس . وأيضاً فإن الحروف وضعت للاختصار نائبة عن الجمل ، كالهزمة فإنها نائبة عن أستفهم ، وزيادتها ينقض هذا المعنى . وتلك المواضع « الواو » فيها عاطفة على محذوف مقدر يتم به الكلام ، تقديره : لِنَبْصَرُهُ أو لِنرشدِهِ . ونحو ذلك ، ثم عطف عليه (وليكون من الموقنين) . وكذلك في الآية الأخرى تقديره : عرفنا صبره وانقياده (وناديناها أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ) . وكذلك قيل في قوله : (وفتحت أبوابها) تقديره : عرفوا صحة ما وعدوا به (وفتحت أبوابها) . والأقوى أن تكون « الواو » حالية (۳) . وما ذكره الشيخ هنا عرض له ابن جنّي وابن الأنباري (۴) ، وغيرهما . ويلحظ أنه لم يختتر هنا ولم يرجع وإنما عرض آراء الفريقين ، إلا أن مما يقوي اختيار كونها أصلية ما ذكره في « واو » (وفتحت) من أنها حالية ، حيث قال : « التقدير : وقد فتحت أبوابها ؛ وذلك لأن من تتمة إكرام أهل الجنة أن تفتح لهم أبوابها قبل الوصول إليها ، فلا يتنغصون بالوقوف عليها ، وليجدوا ريحها قبل الوصول إليها ، كما جاء في الحديث . بخلاف

(۱) الصّافات : آية ۱۰۳ ، ومن آية ۱۰۴ .

(۲) الزُّمَر : من آية ۷۳ .

(۳) (الفصول المفيدة) ۱۴۶ - ۱۴۷ .

(۴) انظر : (سر صناعة الإعراب) ۲ : ۶۴۶ - ۶۴۷ ، و (الإنصاف)

جهنم - أعاننا الله منها - فإن أبوابها تفتح حالة وصولهم إليها ليفجأهم العذاب بغتة ، فيكون ذلك أشد عليهم . وعلى هذا يكون جواب الشرط محنوقاً تقديره : دخلوها وقال لهم خزنتها « (١) . وكلامه أيضاً مستنبط مما ذكره القدماء قبله . ولعل مما يفيدنا هنا أنه لم يرتض زيادة « الواو » وإنما جعلها الحالية .

(١) (الفصول المفيدة) ١٥٨ - ١٥٩ .

٢ - علماء البلاغة والإعجاز :

- ابن الأثير

- الرافعي

- دراز

يعرض المبحث التالي لأراء بعض علماء البلاغة والإعجاز القائلين بأصالة الحرف الذي قيل بزيادته في القرآن الكريم عرضاً يبين وجهة نظرهم مع بيان ما قد يظهر لنا في ذلك ، على النحو التالي :

ابن الأثير :

ضياء الدين نصر الله بن محمد « ت : ٦٣٧ هـ » ، له مصنفات عديدة ، لعل أشهرها كتابه : « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » الذي بناه على « مقدمة ومقالتين : فالمقدمة تشتمل على أصول علم البيان ، والمقالتان تشتملان على فروعه ، فالأولى : في الصناعة اللفظية . والثانية : في الصناعة المعنوية » (١) . وهو مجموعة من الأفكار الماثورة عن العلماء الأعلام قبله مزجها بأفكاره ، ولم يكتفِ بأن يكون جامعاً أو ناقلاً بل أراد أن يكون مؤلفاً في البلاغة ورائداً من رواد علم البيان بما أضاف وصحح وعاب ونقد ، وقد استطاع بذلك أن يكون كتابه مرجعاً من مراجع البلاغة العربية ، كما ذكر الدكتور بدوي طبانة (٢) .

وما يعيننا هنا حديثه عن نفي الزيادة في القرآن الكريم ، وقد جاء خلال ضربه أمثلة عقب كلامه عن الفرع الثاني من التكرير المفيد ، وهو : إذا

(١) (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) ٤٧:١ . تحقيق : د . أحمد

الصوفي ، و د . بدوي طبانة ، ط ٢ ، منشورات دار الرفاعي ، الرياض ،

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

(٢) انظر : مقدمته على (المثل السائر) ٢٧:١ .

كان التكرير في اللفظ والمعنى يدل على معنى واحد ، والمراد به غرض واحد (١) . ومنه قوله تعالى في سورة القصص :

(فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ فَإِذَا
الَّذِي أَسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ
مُبينٌ ﴿١٨﴾ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ
يَمْوَسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ) (٢) .

فتكرير « أن » مرتين في قوله تعالى : (فلما أن أراد أن يبطش) دال على أن موسى - عليه السلام - لم تكن مسارعة إلى قتل الثاني كما كانت مسارعة إلى قتل الأول ، بل كان عنه إبطاء في بسط يده إليه ، فعبر القرآن عن ذلك في قوله تعالى : (فلما أن أراد أن يبطش) (٣) .

وقاده هذا إلى نقل مفاوضة جرت بينه وبين رجل من النحويين قال : إن « أن » الأولى زائدة ، وأن المعنى بحذفها وبذكرها سواء ، ونظر له بقوله تعالى :

(فَلَبَّأْ أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ) (٤) .

اعتماداً على اتفاق النحاة في القول بزيادة « أن » بعد « لما » وقبل الفعل . وقد رد ابن الأثير على هذا النحوي قوله رداً قوياً حمل فيه على النحاة بأنهم لا فتياء لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة ، ولا عندهم معرفة بأسرارهما

(١) انظر : (المثل السائر) ٣ : ١٢-١٧ .

(٢) ١٨ - ومن آية ١٩ .

(٣) (المثل السائر) ٣ : ١٧ .

(٤) يوسف : من آية ٩٦ .

من حيث إنهم نحاة . ووسم قولهم بزيادة « أن » بعد « لما » وقبل الفعل في القرآن الكريم وفي كلام فصحاء العرب بأنه ظنُّ من حيث استواء المعنى بوجود الحرف أو سقوطه . ولم يكتفِ بذلك الهجوم الذي احتد فيه ، بل بيّن الصواب في وجه « أن » ؛ لأنَّ ثمة فرقاً دقيقاً في المعنى بين إسقاطها الدال على أنَّ الفعل كان على الفور ، وبين وجودها الدال على أنَّ الفعل إنما كان فيه تراخٍ وإبطاء (١) .

ثمَّ صاغ رأيه في قضية الأصالة صياغة دقيقة من وجهين ونقلهما لدقتهما ؛ « أحدهما : أنني أقول : فائدة وضع الألفاظ أن تكون أدلةً على المعاني ، فإذا وردت لفظة من الألفاظ في كلامٍ مشهودٍ له بالفصاحة والبلاغة ، فالأولى أن تُحمل تلك اللفظة على معنى ، فإن لم يوجد معنى بعد التنقيب والتنقيب والبحث الطويل قيل : هذه زائدة ، دخولها في الكلام كخروجها منه . ولما نظرتُ أنا في هذه الآية وجدت لفظة « أن » الواردة بعد « لما » وقبل الفعل دالة على معنى ، وإذا كانت دالة على معنى فكيف يسوغ أن يقال إنها زائدة ؟ فإن قيل : إنها إذا كانت دالة على معنى فيجوز أن تكون دالة على غير ما أشرت أنت إليه ، قلتُ في الجواب : إذا ثبت أنها دالة على معنى فالذي أشرت إليه معنى مناسبٌ واقعٌ في واقعه ، وإذا كان مناسباً واقعاً في واقعه فقد حصل المرادُ منه ، ودلُّ الدليلُ حينئذٍ أنها ليست بزائدة .

الوجه الآخر : أن هذه اللفظة لو كانت زائدة لكان ذلك قدحاً في كلام الله تعالى ، وذلك أنه يكون قد نطق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها ، والمعنى يتمُّ بدونها ، وحينئذٍ لا يكون كلامه معجزاً ؛ إذ من شرط الإعجاز عدم التطويل الذي لا حاجة إليه ، وإنَّ التطويل عيبٌ في الكلام فكيف يكون ما هو

(١) انظر : (المثل السائر) ٢ : ١٧ .

عيبٌ في الكلام من باب الإعجاز ؟ هذا محال «(١) .

ثم ردّ على النحوي ما ذكره من زيادة « أن » في آية يوسف ، بأنّه « إذا نُظِرَ في قصّة يوسف - عليه السّلام - مع إخوته منذ ألقوه في الجُبِّ إلى أن جاء البشير إلى أبيه - عليه السّلام - وُجِدَ أنه كان ثمَّ إبطاءً بعيد ، وقد اختلف المفسرون في طول تلك المدة . ولو لم يكن ثمَّ مدّةً بعيدةً وأمدٌ متطاوّل لما جيء بـ « أن » بعد « لَمَّا » وقبلَ الفعل ، بل كانت تُكوّن الآية : فلما جاء البشير ألقاهُ على وجهه . وهذه بقائِقُ ورموزٌ لا تُؤخذ من النحاة ؛ لأنّها ليست من شأنهم «(٢) .

ونشير إلى أن حديثه عن الأصالة في القرآن الكريم جاء عرضاً فلم يفرّد له مبحثاً خاصاً ، كما أنّه لم يتحدّث سوى عن آيتين فقط ، وكلامه فيهما ليس مستنبطاً من كلام من سبقه . وقد عرض لموطنين يظن العلماء فيهما زيادة « الواو » إلا أنّه لم يشير إلى ذلك إطلاقاً ، لأنّ الحرف عنده أصلي ، وعدّ الكلام في أحد الموطنين ، وهو قوله تعالى :

(وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ) (٣) .

من قبيل الإيجاز بحذف جملة ، اكتفاءً بالسبب عن المسبب ، أي : وإنما فعلنا ذلك لنجعله آية للناس (٤) ، وكلام المفسرين يدور حول هذا في تقدير المعنى ، إلا أنّه لم يشير أحد قبله إلى مسألة الاكتفاء بالسبب عن المسبب هذه ، وهو ملمحٌ رائع ، وبه تكون « الواو » أصلية .

(١) و (٢) (المصدر السابق) ١٧ - ١٩ .

(٣) مريم : من آية ٢١ .

(٤) انظر : (المثل السائر) ٢ : ٣١٧ - ٣٢١ .

كما عدّه في الموطن الثاني ، وهو قوله تعالى :

(فَلَمَّا أَسْلَمُوا تَلَّهُمُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَتَابِرْ هَيْمًا ﴿١٠٤﴾ قَدْ
صَدَقَتِ الرَّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١﴾).

من قبيل الإيجاز بحذف المفردات ، وهو حذف جواب « لَمَّا » هنا ،
وقدره كان ما كان مما ينطق به الحال (٢) ... ، وقد تابع في ذلك الزمخشري
قبله (٣) . والمهم كون « الواو » أصلية في (وتلّه) أو (وناديناها) .
وكلام ابن الأثير السابق وما ساقه من وجوهٍ وحججٍ يؤصل عدداً من
القضايا الهامة ، وهي :

١ - الاتكاء على دلالة الألفاظ على المعاني ، فما من لفظةٍ إلا ولها
معنى ، فإذا لم يوجد للفظه في كلام فصيح بليغ معنى قيل هي زائدة دخولها
في الكلام كخروجها منه ، ولا يكون هذا الحكم إلا بعد طول نظر وبحث وتنقيب
في دلالة اللفظة . وما في الآية بل وما في القرآن الكريم كله ليس كذلك ؛ فكل
لفظه فيه دالة على معنى ، ولا مسوغ للقول بالزيادة مع بيان وجه اللفظة .
وهو بهذا يخلص كلمة الزيادة التي دارت في كتب التفسير من الدلالة ؛ بمعنى
أنّه لا يقبل وصف الكلمة بالزيادة إذا دلّت على معنى ، فلا يقال على مذهبه :
زيد هذا الحرف للتوكيد مثلاً ، لأنّه ما دام قد أفاد التوكيد فلا يقال فيه
زيادة ، وإنما يقال جيء به للتوكيد . وهذا هو الفهم الآخر لمصطلح كلمة
الزيادة في كتب التفسير واللغة والنحو لأنهم أرادوا الزيادة الدالة على معنى ؛
لأنّه يستحيل عقلاً أن يقولوا إنّ في القرآن الكريم حرفاً زائدة ليس لها أي
وظيفة في بناء المعنى ؛ لأنهم بذلك يخرجون القرآن عن الكلام الفصيح ، وهذا

(١) الصّافات ١٠٣ - ١٠٥ .

(٢) انظر : (المثل السائر) ٢ : ٣٣١ ، ٣٦٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٣ : ٢٠٧ .

لا يرد في خاطر عالم له علم بالعربية ويقرأ كلام الله المعجز .

٢ - ضرورة فقه حروف المعاني ، وهو نمط فريد في العربية في أداء المعنى انصرف الناس عنه لوعورته ودقة مسلكه ، وتكمن هذه الوعورة في وفرة المعاني الدال عليها الحرف الذي قيل بزيادته ، ثم تباين المعاني باختلاف مواقع الكلام ، ثم اختيار المناسب والملائم من هذه المعاني لواقع الكلام وما ينبئ عنه الغرض المسوق له ، وبذلك تثبت أصالة الحرف .

٣ - التعارض وعدم التناسب بين القدر في كلام الله تعالى بنسبة الزيادة إليه والتطويل بلا معنى وهو مما يُعاب به الكلام ، وبين كون كلامه تعالى معجزاً والذي من شروط إعجازه عدم التطويل . وهذا مما لا أدعي فيه أن ابن الأثير قاله على العلماء وإنما هذا لفظه والذي سبق ذكره .

٤ - قصور النظرة عند بعض النحاة بعدم الوقوف إزاء فروق المعاني بين وجود الحرف وإسقاطه .

٥ - دفع ما قد يتوهم من وجود تكرار في القرآن الكريم من غير أن يكون مؤدياً لمعنى مناسب للمقام .

الرافعي :

مصطفى صادق الرافعي « ت : ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م » له مصنفات كثيرة ، وكتابه « إعجاز القرآن والبلاغة النبوية » أحدها . وقد كان مبحثاً من مباحث كتابه الكبير « تاريخ أداب العرب » ثم أفرده ليكون كتاباً بنفسه تعم به المنفعة ويسهل على الناس تناوله (١) . وهو وكما يبدو من عنوانه قد جعله وقفاً على بيان إعجاز القرآن الكريم وبلاغة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولعله - فيما نعلم - أول كتاب يُفرد لهاتين القضيتين معاً .

وقد أفرد في كتابه هذا مبحثاً خاصاً للحروف وأصواتها ، وكان مما ذكره فيه أنه « لما كان الأصل في نظم القرآن أن تعتبر الحروف بأصواتها وحركاتها ومواقعها من الدلالة المعنوية ، استحال أن يقع في تركيبه ما يسوِّغ الحكم في كلمة زائدة أو حرف مضطرب أو ما يجري مجرى الحشو والاعتراض ، أو ما يقال فيه إنه تغوث واستراحة ، كما تجد من كل ذلك في أساليب البلغاء ، بل نزلت كلماته منازلها على ما استقرت عليه طبيعة البلاغة » (٢) . ثم عاد فتحدث بعد ذلك عن « الكلمات التي يُظنُّ أنها زائدة في القرآن كما يقول النحاة ، فإن فيه من ذلك أحرفاً : كقوله تعالى :

(فَمَارْحَمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْ) (٣)

(١) انظر : مقدمة الطبعة الأولى له من (إعجاز القرآن والبلاغة النبوية) : ٢٤ في طبعته التاسعة . وكذا انظر : إشارة محمد سعيد العريان في فاتحة الطبعة الثامنة ، والطبعة الثانية باعتبارها الجزء الثاني من (تاريخ أداب العرب) : ٥ . ط ٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

(٢) (إعجاز القرآن والبلاغة النبوية) ٢٢٤ - ٢٢٥ ط ٩ ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م

(٣) آل عمران من آية ١٥٩ .

وقوله :

(فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ ، فَازْتَدَبَّصِرًا) (١)

فإن النحاة يقولون : إن « ما » في الآية الأولى و « أن » في الثانية زائدتان ، أي في الإعراب . فيظنُّ من لا بصر له أنهما كذلك في النظم وقياس عليه ، مع أن في هذه الزيادة لونا من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب بكثير من حسنه وروعته ، فإن المراد بالآية الأولى ، تصويرُ لين النبي - صلى الله عليه وسلم - لقومه ، وإن ذلك رحمة من الله ، فجاء هذا المد في « ما » وصفاً لفظياً يؤكد معنى اللين ويفخِّمه ، وفوق ذلك فإن لهجة النطق به تُشعر بانعطاف وعناية لا يبتدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق ، ثمَّ كان الفصل بين « الباء » الجارة ومجرورها (وهو لفظ رحمة) مما يلفت النفس إلى تدبُّر المعنى ونبه الفكر على قيمة الرحمة فيه ، وذلك كله طبعي في بلاغة الآية كما ترى . والمراد بالثانية ، تصويرُ الفصل الذي كان بين قيام البشير بقميص يوسف وبين مجيئه لبعده ما كان بين يوسف وأبيه - عليهما السلام - ، وأن ذلك كأنه كان منتظراً بقلق واضطراب تؤكدهما وتصف الطربَ لمقدمه واستقراره ، غنةً هذه النون في الكلمة الفاصلة ، وهي « أن » في قوله : (أن جاء) .

وعلى هذا يجري كل ما ظن أنه في القرآن مزيد ؛ فإن اعتبار الزيادة فيه وإقرارها بمعناها ، إنما هو نقص يجعل القرآن عنه ، وليس يقول بذلك إلا رجل يعتسف الكلام ويقضي فيه بغير علمه أو بعلم غيره .. فما في القرآن حرف واحد إلا معه رأي يسنح في البلاغة ، من جهة نظمه ، أو دلالة ، أو وجه اختياره ، بحيث يستحيل ألبة أن يكون فيه موضع قلق أو حرف نافر أو جهة غير مُحكمة أو شيء مما تنفذ في نقده الصنعة الإنسانية من أي أبواب الكلام إن وسعها منه باب « (٢) » .

(١) يوسف : من آية ٩٦ .

(٢) (عجاز القرآن) ٢٣١ - ٢٣٢ .

وواضحٌ أنَّ نظرة الرافعي لنفي الزيادة من القرآن الكريم كانت نظرة إجمالية سوى ما عرض له من آيتين اعتمد في جزء من تخريج الحرف على الأصالة فيهما على ما ذكره القدماء من حيث لفت النفس في الآية الأولى ، وطول الفصل في الآية الثانية .

وقد نبّه الرافعي إلى أصلٍ في هذه القضية طالما غفل عنه الناس وهو الفرق بين الزيادة الإعرابية والزيادة المتعلقة بالنظم ، وأنَّ القول بزيادة الحرف من وجهة الصناعة الإعرابية لا يعني زيادة الحرف من الوجهة البلاغية . وعليه فهو لا يعترض على قول النحاة إنَّ « ما » و « إن » زائدتان من الناحية الإعرابية ، ولا وجه للاعتراض على هذا ؛ لأنَّهما كما قال النحاة ليست لهما وظيفة إعرابية وإنَّما يعترض الرافعي على من لا بصر له فيسحب قول النحاة بالزيادة في الإعراب على غير الإعراب ويقول بزيادة الحرف في النظم القرآني ، وهذا جهل كبير وفساد عظيم لأنَّه فعل من لا بصر له .

وقد أخذ الدكتور فتحى عبد القادر فريد على الرافعي نقله الكامل وبدون إشارة لما ذكره السابقون ومنهم ابن سنان الخفاجي والرازي من علماء البلاغة . كما أخذ عليه إفادته من كلام ابن الأثير - والذي أطال الوقوف عند الظاهرة - دون أن يشير إليه ، وكذا إفادته من الآيات التي مثل بها ابن الأثير وهي نفسها التي مثل بها الرافعي (١) .

ونقول : إن قضية الزيادة في القرآن الكريم قد عُرِضت ونوقشت قبل هؤلاء العلماء الأجلاء بزمن طويل منذ أوائل الدراسات القرآنية نحوية ولغوية وتفسيرية وبلاغية ، وقد أفادوا ممن قبلهم في آرائهم ، والفرق في استيعاب كلِّ . وما نراه أنَّ ابن الأثير لم يطل الوقوف إزاء هذه الظاهرة ، وإنَّما صاغ

(١) انظر : (بلاغة القرآن في أدب الرافعي) ٢١٧ . دار المنار للنشر والتوزيع ، القاهرة .

فيها آراءه صياغة دقيقة عامة عرض فيها لأيتين فقط من القرآن كله ، واحدة منهما عرض لها الرافعي وهي آية سورة يوسف .

ويمكن إجمال ما ذكره الرافعي في قضية الأصالة والزيادة في حروف القرآن الكريم ، فيما يلي :

١ - تأكيد نفي الزيادة من القرآن الكريم ، وأنها فكرة نحوية متعلقة بالوظيفة الإعرابية ، ولا يُعمَّمُ القول بهذا إلا رجل اعتسف الكلام وقضى فيه بغير علمه أو يعلم غيره .

٢ - استحالة أن يقع الحكم بزيادة كلمة أو اضطراب حرف في تراكيب القرآن الكريم لما في اعتبار حروفه بأصواتها وحركاتها ومواقعها من الدلالة المعنوية .

٣ - إضافته الرائدة لأثر الحرف الصوتي في إقامة المعنى ، وبالتالي الحكم للحرف بالأصالة ، وهو نهجٌ لم نجده عند القدماء في إثبات أصالة الحرف خصوصاً فيما وقع تحت أيدينا ، ومثل هذا لا تلتقطه في بناء اللغة إلا أذن شديدة الإحساس بالصوت بالغة الدقة في استيعاب إشارات وجرسه وأحواله ، وهذا يعني أنه ليس كل أحد بقادر على استخراج هذه القيم الصوتية من دلالات الحروف القرآنية ، وإنما يكون المعنى في درجة الإمكان إذا كان مثل قول ابن الأثير في آية يوسف - عليه السلام - أو في آية القصص .

٤ - إشارته إلى دقة القرآن المتناهية في نظم حروفه ودلالاتها ووجه اختيارها ، وكل ذلك منوّه بأثر الحرف التعبيري في المقام .

دراز :

الدكتور محمد عبدالله دراز « ت : ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م » ، وهو علم من أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث ، له دراسات عديدة حول القرآن الكريم والأخلاق والفلسفة والعبادات ؛ ومنها دراسته في كتابه « النبأ العظيم - نظرات جديدة في القرآن » وهي جملة بحوث في القرآن الكريم أراد بها أن ينعت كتاب الله بحليته وخصائصه ، وأن يرفع النقاب عن جانب من الحقائق المتصلة به ، وأن يرسم الخطة التي ينبغي سلوكها في دراسته (١) .

وقد ضمن كتابه هذا نظرة حاسمة في نفي الزيادة من القرآن الكريم عقب حديثه عن استثمار القرآن الكريم دائماً برفق أقل ما يمكن من اللفظ في توليد أكثر ما يمكن من المعاني ، وبيانه أنه إيجاز كله ، فما من كلمة فيه إلا هي مفتاح لفائدة جلية ، وليس فيه حرف إلا جاء لمعنى (٢) .

ودعا فيه إلى رفض قول من يقول في بعض الكلمات القرآنية إنها « مقحمة » ، وفي بعض حروفه إنها « زائدة » زيادة معنوية ، كما دعا إلى رفض قول الذي يستخف كلمة « التأكيد » فيرمي بها في كل موطن يظن فيه الزيادة غير مبال بأن تكون تلك الزيادة فيها معنى المزيد عليه فتصلح لتأكيد أو لا تكون ، وغير مبال بأن تكون بالموضع حاجة إلى هذا التأكيد أو لا حاجة له به .

ثم وسم الحكم في القرآن الكريم بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها بأنه ضرب من الجهل بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن .

(١) انظر : (النبأ العظيم) ٩ - ١٠ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ١٢٧ ، ١٢٠ .

وقد نبّه الشيخ - عليه رحمة الله - إلى الصعوبة الكامنة في طلب أسرار القرآن الكريم البيانية ، فإن عُمِّي على المرء وجه الحكمة في كلمة منه أو حرف فليقل « الله أعلم ... » ، وطالب بعدم الركون إلى اليأس فيقعّد عن استجلاء تلك الأسرار .

ثم ضرب مثلاً لذلك بقوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (١)

وهو موطن ترادفت كلمة أهل العلم على وجوب زيادة « الكاف » فيه ، وبين حجة القوم فيه ، ونقل رأي قليل منهم بأصالة الحرف وحجتهم في ذلك . وعقبه ببيان فساد القول بزيادة « الكاف » هنا بقوله : إن تأكيد النفي بحرف يدل على التشبيه هو من الإحالة بمكان ، وردّه بطريقتين أحدهما أدق مسلماً من الآخر ، وخلصته بالطريق الأول : « وضع هذا الحرف في الكلام إقصاء للعالم كله عن المماثلة وعمّا يشبه المماثلة وما يدنو منها ، كأنه قيل : ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلاً لله ، فضلاً عن أن يكون مثلاً له على الحقيقة ، وهذا باب من التنبيه بالأدنى على الأعلى » . وبالطريق الثاني : وهو أدقهما مسلماً ؛ وهو أنه من كانت له تلك الصفات الحسنى وذلك المثل الأعلى لا يمكن أن يكون له شبيهه فجيء بلفظين يؤيدان معنى المماثلة ، « ليقوم أحدهما ركناً في الدعوى والآخر دعامة له وبرهاناً ، فالتشبيه المدلول عليه بـ « الكاف » لما تصوّب إليه النفي تأدّى به أصل التوحيد المطلوب ، ولفظ « المثل » المصرح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره نبّه على برهان ذلك المطلوب » . وبين أن هذا البرهان الذي ترشد إليه الآية على هذا الفهم برهان طريف في إثبات وحدة الصانع لا يعلم أحداً من علماء الكلام حام حوله (٢) .

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) انظر : (النبأ العظيم) ١٣٠ - ١٣٤ .

هذا خلاصة ما ذكره الدكتور دراز ، ومؤداه :

- ١ - إثبات الأصالة في القرآن الكريم ؛ لتعارض الزيادة مع حسن إيجازه ، وهو حد الإعجاز عنده .
- ٢ - رفض القول بالتوكيد في كل موطن يُظنُّ فيه الزيادة من غير ما نظر إلى حاجة المقام إليه .
- ٣ - القول بالزيادة جهل بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن الكريم ، وهو تعجّل عندما لا يظهر للحرف وجه .
- ٤ - صعوبة الغوص في طلب أسرار القرآن الكريم البيانية ، ومنه بيان وجه الحكمة في كلمة منه ، أو حرفٍ ، وضربُه لذلك مثلاً واحداً فقط دعم به رأيه .

الباب الثاني الأسرار البلاغية في الحروف التي قالوا إنها زائدة

- الفصل الأول : الحروف الأكثر استعمالاً .
- الفصل الثاني : الحروف الأقل استعمالاً .

الفصل الأول الحروف الأكثر استعمالاً

- * مواقع « الباء » وأسرارها
- * مواقع « الواو » وأسرارها
- * مواقع « الغاء » وأسرارها
- * مواقع « من » وأسرارها
- * مواقع « أنْ » وأسرارها
- * مواقع « لا » وأسرارها
- * مواقع « ما » وأسرارها
- * مواقع « اللام » وأسرارها

مواقع « الباء » وأسرارها

١ - « الباء » في الإثبات :

صفات الله تعالى .

قصص الأنبياء - عليهم السلام - :

سليمان - عليه السلام -

يعقوب - عليه السلام -

موسى - عليه السلام -

عيسى - عليه السلام -

التشريع :

الوضوء - التيمم - الطلاق .

التبليغ الإلهي .

التهديد .

التوجيه الخلقي .

الإنفاق في سبيل الله .

العتاب .

الجزاءات :

١ - الجزاء في الدنيا .

٢ - الجزاء في الآخرة .

١ - جزاء الأبرار .

ب - جزاء المعذبين بطوائفهم .

المجازاة تشريعاً .

الترويج في الإيمان .

أحوال الكافرين .

نعمه تعالى على العباد .

« الباء » بعد الفعل (كفى) .

ب - « الباء » بعد النفي :

خطاب منكروى البعث .

خطاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

١ - « الباء » في الإثبات :

حُكم بزيادة « الباء » في عدد غير يسير من الآيات الكريمة في الإثبات، والمبحث التالي يعرض لها عرضاً يدفع هذا الحكم، مبيّناً قيمة الحرف التعبيرية في السياق، ومناقشاً آراء العلماء في ذلك . وقد جمعت اللفق إلى لفته : وفق الغرض أو المقام الذي سبقت فيه « الباء » ، على النحو التالي

صفات الله تعالى :

أتت « الباء » في مقام الحديث عن صفاته جلّ ذكره ، وقد لحظت تكررها فيما هو أشد علاقة بعلم الله تعالى المحيط بجميع الأمور ، كما في قوله تعالى

(أَفَعِدْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٥﴾ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمَا تَوْسُوْسُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ (١))

وهذا مقام يؤكد البعث ببراهين عديدة من إثبات صفات الله وأثار صفاته (٢) . وللعلماء في « الباء » في قوله تعالى (به) قولان :

أحدهما أن « الباء » للتعدية ، جوّزه الزمخشري على أن الضمير

(١) ق : ١٥ - ١٦ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٨ : ١٦١ .

للإنسان ، أي ما تجعله موسوساً و (ما) مصدرية (١) .

والآخر : أن « الباء » للملابسة ، ذكره الزمخشري من حيث إن « الباء » مثلها في قولك : صَوْتُ بكذا وهمس به ؛ لأن الوسوسة الصوت الخفي (٢) ، وذكره النسفي وأبو السعود على أن (ما) موصولة (٣) . وجوز الشهاب فيها حينئذ أن تكون للملابسة أو زائدة ، واختار الأول (٤) .

وذكر ابن عاشور أنها زائدة لتأكيد اللصوق (٥) ، ولم يشر إلى غير هذا الرأي ، وهو رأي غريب إذا ما قورن بآراء المفسرين السابقين الذين خرّجوها على الأصالة .

ولقد تكررت مادة الوسوسة أربع مرات في القرآت الكريم ، أحدها هذه الآية التي تعدى الفعل فيها بـ « الباء » ، أمّا الثلاث الأخر فقد تعدى الفعل فيها مرة بـ (في) متمثلاً في قوله تعالى :

(الَّذِي يُوسُّوسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ) (٦)

وأخرى بـ (اللام) في قوله تعالى :

(١) انظر : (الكشاف) ٢٠:٤ . وكذا : (تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ١٢٨:٨ ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت . و (حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي) ٧٨:٨ . المكتبة الإسلامية ، تركيا ، دار صادر .

(٢) انظر : (الكشاف) ٢٠:٤ .

(٣) انظر : (تفسير النسفي - تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٤٠٦:٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت . و (تفسير أبي السعود) ١٢٨:٨ .

(٤) انظر : (حاشية الشهاب) ٨ : ٨٧ .

(٥) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٦:٢٩٩ ، دار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ م .

(٦) الناس : ٥ .

(فَوَسَّسَ لَهُمَ الشَّيْطَانُ) (١)

وثالثة بـ (إلى) في قوله تعالى :

(فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ) (٢)

والتأمل لما تعدى إليه الفعل في مواقع في القرآن الكريم يلحظ أن فعل الوسوسة لما كان من الشيطان عُدِّي بغير « الباء » ، ولما كان من الإنسان عُدِّي الفعل بها . وعلى هذا فقد أبانت « الباء » أبلغ إيانة عن شدة التصاق هذه الوسوس بصاحبها ، وأنها كائنة في حضرته ، وأنها تسد عليه منافذ قلبه دون سواها ؛ ولذا ناسب تقديم الجار والمجرور (به) على الفاعل (نفسه) . والوسوسة الخطرة الرديئة ، كما فسرها الراغب (٣) . وفسرها الزمخشري بأنها : الصوت الخفي ، ومنها وسواس الحلي ، ووسوسة النفس : ما يخطر ببال الإنسان وبهجس في ضميره من حديث النفس (٤) . وهذا التفسير متفق مع ما نذهب إليه من دلالة « الباء » في الآية ؛ فهي من ناحية الأثر الإعرابي تفيد التعدية ، ومن ناحية المعنى تفيد الملابس وشدة اللصوق ، وعلى هذا فلا محل للقول بزيادتها مع ما تفيده من معانٍ لا يمكن إغفالها . وقد كشفت الآية أن علم الله محيط بهذه الوسوسة الملتصقة بنفس الإنسان والتي تخالطه ولا تكاد تبين ؛ فالله سبحانه وتعالى كاشفٌ لحجب هذه النفس مهيمناً مقتدر عليها ، ومن كان هذا شأنه فهو قادرٌ دون ريب على إحياء الموتى .

(١) الأعراف : من آية ٢٠ .

(٢) طه : من آية ١٢٠ .

(٣) انظر : (المفردات في غريب القرآن) ٥٢٢ ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ،

دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

(٤) انظر : (الكشاف) ٤ : ٢٠٠ .

ومنه قوله تعالى :

(يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ
إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ
وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي
وَإِنِّي غَلَّ مَرَضًا فِي سُورِنِ إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ
وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) (١)

وقد نزلت الآية في حاطب بن أبي بلتعة أرسل كتاباً مع امرأة إلى كفار مكة يخبرهم فيه باستعداد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للفتح ، فأظهر الله الأمر لرسوله ، وجيء بالكتاب ، وعرض على حاطب فاعترف بذنبه ، واعتذر لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وطلب منه العفو ، فعفا عنه قائلاً : إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ (٢) .

وبالنظر في الآية الكريمة نرى أَنَّ (أعلم) عُدِّي فيها بـ«الباء» ، وعللّ الرضيّ مجيء « الباء » دون غيرها من حروف الجر بعد (أعلم) فقال : « إِنَّ كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ لِفِعْلِ يَفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الْعِلْمِ أَوْ الْجَهْلُ تَعَدَّى إِلَيْهِ أَفْعَالُ الْمَصْوُوعِ مِنْهُ بـ«الباء» نحو أنا أعلم به وكذا أدري وأعرف وأجهل ؛ وذلك لأن أفعالها ربما

(١) المتحنة : ١ .

(٢) انظر تفصيل القصة عند ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ٥٣٨:٤ - ٥٤١ ، تحقيق : حسين بن إبراهيم زهران ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . والالوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) ١٤ ، ٢٨ : ٦٦ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

زيدت في مفعولها " الباء " نحو علمت به وجهت به ، وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو أنا عالم به وجاهل به «(١)» .

وتعليقه يثير سؤالاً - وإن كنا لا نناقشه - فحواه : إذا كانت « الباء » قد جاءت مع أفعل التفضيل وهي أصلية قياساً على وجودها في الفعل وهي زائدة معه ، فكيف ينقاس الأصلي على الزائد ؟ ! ومع هذا فقد أفادنا كلام الرضي أن « الباء » في الآية أصلية لأنها للتعدي .

ونقل أبو حيان عن ابن عطية تجويزه أن يكون (أعلم) مضارعاً عُدِّي بـ"الباء" ؛ لأنك تقول علمت بكذا(٢) . وعليه فيمكن أن تكون « الباء » أصلية؛ لأن العلم قد يتعدى بـ"الباء" ، ويمكن أن تكون زائدة(٣) . وهو في نظري رأى ضعيف؛ لأن المقام يقتضي إظهار علم الله تعالى فوق كل علم ، نظراً لمحاولات الإخفاء والإسرار بالمودة ، وهذا مشعرٌ بأنَّ الفاعلين قد ظنوا أنهم أخفوا الأمر عن كل أحد فلا يعلمه إلا هم ، فبين الله تعالى أنه أعلم من الجميع بما أخفوا وبما أعلنوا فلا تخفى عليه خافية ، ورشَّح هذا العلم الأقوى بحذف المفضل عليه لإفادة العموم والشمول ، ثم إنَّ المقام لا يقتضي هذا الحشد من التوكيد من حيث تقديم ضمير الفاعل (أنا) ، والإتيان بالفعل المضارع (أعلم) فعلم الله بيّن ، هذا فضلاً عن أن الأئمة السابقين الذين هم أعرف باللغة قالوا : إنَّ (أعلم) أفعل تفضيل ، والدقة اللغوية تقتضي ذلك .

(١) (شرح الرضي على الكافية) ٤٦٥:٣ . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٥٣ .

(٣) انظر : الألويسي (روح المعاني) ١٤ ، ٢٨ : ٦٨ .

وذكر ابن عاشور أن « الباء » متعلقة باسم التفضيل ، وهي بمعنى المصاحبة (١) . وهو معنى جريء بعيد إلا أنه يُخَرِّج الحرف على الأصالة .

ولقد تتبععت هذه الصيغة في القرآن الكريم فوجدتها وقعت فيه ستاً وأربعين مرة وقد صحبتها « الباء » فيها ، ولم تتخلف إلا في ثلاثة مواقع ، وكان تخلفها لسر يقتضيه السياق :

الموقع الأول في قوله تعالى :

(إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ) (٢) .

قالوا : حذف « الباء » وإن كان إثباتها هو الأصل ، لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فنويت « الباء » ، وحيث حذف أضمر فعل يعمل فيما بعده تقديره - والله أعلم - الله يعلم أي المأمورين يضل عن سبيله (٣) . وإنما خصت هذه السورة بالحذف موافقة لقوله تعالى - بعد ذلك :

(اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (٤) .

وهو الموقع الثاني الذي تخلفت فيه « الباء » . يقول ابن هشام : « وقد تقع (حيث) مفعولاً به وفاقاً للفارسي ، وحمل عليه (الله أعلم حيث يجعل رسالته)؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، لا

(١) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٨ : ١٨٥ .

(٢) الأنعام : من آية ١١٧ .

(٣) انظر الأسكافي (درة التنزيل و غرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز) ١٢٩ ، ط ٢ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٧ م . والكرماني (أسرار التكرار في القرآن) ٧٤ ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، نواذر التراث ٢ ، ط ٣ ، دار الاعتصام ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . والفيروز ابادي (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز) ١ : ١٩٨ ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، لبنان ، بيروت .

(٤) الأنعام : من آية ١٢٤ .

شيئاً في المكان ، وناصبها يعلم محنوقاً مدلولاً عليه بأعلم ، لا بأعلم نفسه ؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به ، فإن أوّلته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم «(١)» .

والموقع الثالث : قوله تعالى :

(قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (٢) .

قالوا : وحذفت « الباء » منه اكتفاءً بدلالة الأول عليه ، ومحلّه النصب بفعل آخر ، أي : يعلم من جاء بالهدى (٣) ، والأوّل الذي دلّ عليه ؛ قوله تعالى قبل ذلك في السورة نفسها :

(رَبِّيَ أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ مِنْ عِنْدِهِ) (٤) .

ففي المواضع الثلاثة التي سقناها جاء اسم التفضيل (أعلم) غير مصحوب به « الباء » نظراً لما يقتضيه المقام ، أما جميع المواضع الأخرى فقد أعقبته « الباء » لتفيد التعديّة ، وما يفهم من معانٍ تتناسب مع كل سياق .

قصص الأنبياء - عليهم السلام :-

جاءت « الباء » في مقام الحديث عن قصص بعض الأنبياء كسليمان ، ويعقوب ، وموسى ، وعيسى - عليهم السلام - ، كما سنبينه فيما يلي :

(١) (مغني اللبيب) ١: ١٣١-١٣٢ .

(٢) القصص: من آية ٨٥ .

(٣) انظر : الكرمانى (أسرار التكرار في القرآن) ، ١٦٠ ، والفيروزآبادى

(بصائر ذوي التمييز) ١: ٣٥٥ .

(٤) القصص: من آية ٣٧ .

سليمان - عليه السلام - :

تثني الآيات على سليمان - عليه السلام - بأنه أواب لربه ، وتذكر قصته مع الخيل حين عرضت عليه ، وذلك في قوله تعالى :

(وَوَهَبْنَا لِذَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٢٠﴾ إِذْ غَرَضَ عَلَيْهِ
بِالْعَيْشِ الصَّفِينَتِ الْجِيَادِ ﴿٢١﴾ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ
ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٢٢﴾ رُدُّوهَا عَلَيَّ فطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ
وَالْأَعْنَاقِ (١) .

اختلف المفسرون في معنى المسح : فقيل : هو ضرب السُّوقِ والأعناق وقطعها ، وقيل هو المسح عليها باليد استحساناً وتكريماً لها (٢) ، وقد استبعد الرازي أن يكون المراد بالمسح القطع ، لوجوه : منها : أنه لو كان المراد بمسح السوق والأعناق قطعها ، لكان معنى قوله تعالى :

(وَأَمْسِكُوا إِزْرَهُمْ وَمِصْكُمُ) (٣) .

اقطعوها ، وهو مما لا يقول به عاقل ، ولو أريد به القطع لذكر لفظ دال عليه كالسيف ، أو غيره مثلاً ، وإنما المسح للسُّوقِ والأعناق تشريفاً لها ، وامتحاناً ليعلم سليمان هل فيها من مرض ، وإظهاراً لمباشرته أكثر الأمور بنفسه في شؤون السياسة والملك (٤) .

(١) ص ٢٠ - ٢٢ .

(٢) انظر : الطبري (جامع البيان) ١٢ ، ٢٢ ، ١٥٦ ، و الزمخشري (الكشاف)

٢ : ٢٢٨ ، و أبا السعود (تفسير أبي السعود) ٧ : ٢٢٦ ، والشهاب (حاشية

الشهاب) ٧ : ٢٦٠ .

(٣) المائدة : من آية ٦ .

(٤) انظر : الرازي (التفسير الكبير) ٢٦ : ٢٠٥ .

وحكم أبو حيان على « الباء » بأنها للتعدية ، وذلك في قراءة الجمهور المتواترة (مسحاً) ، وذكر أنها زائدة على قراءة زيد بن علي (مساحاً) على وزن « فعّال » (١) ، فتشبه « الباء » في قوله تعالى :

﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ (٢) .

علماً بأنه حكى في هذه " الباء " ثلاثة آراء ، هي : الإلصاق ، والتبويض ، والزيادة ، على أنه أسلوب عربي (٣) .

والمعتمد هو القراءة المتواترة ، و « الباء » عليها عنده أصلية فهي للتعدية ، وإحتمال « الباء » في (بوجوهكم) للإلصاق أو التبويض يضعف القول بزيادتها من ناحية أخرى . ومن هنا فلا محل لأن يقال إنها زائدة .

ونكر ابن هشام أنها زائدة في المفعول ، والمعنى : يمسح السُّوق مسحاً ، ويجوز أن يكون صفة : أي مسحاً واقعاً بالسُّوق (٤) . وهي تأويلات لا حاجة إليها ؛ إذ الجملة القرآنية واضحة المعنى بديعة السبك ولا تحتاج إلى هذه التأويلات التي قد تجعل الحرف زائداً .

وأياً كان معنى المسح ؛ فإن معنى الملاصقة الكائن في « الباء » متعين في المعنيين ، لا ينفك عنهما ، فضلاً عن أن الكلمة في دلالتها اللغوية الأولى ، وهي : إمرار اليد على الشيء ، متفقة مع معنى الإلصاق الذي هو المعنى الأصلي لـ " الباء " ، وهذا توافقٌ مثير ، وهو أدل على هذا الحب الشديد

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٣٩٧ .

(٢) المائة : من آية ٦ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٤٣٧ .

(٤) انظر (مغني اللبيب) ١ : ١٠٨ .

والإشفاق من النبي سليمان - عليه السلام - على تلك الخيول الجميلة التي تؤدي دوراً بالغاً في سبيل الله تعالى ، وهذا المعنى بجانب ما سبق يدفع ما قيل من زيادة «الباء» في الآية الكريمة .

يعقوب - عليه السلام - :

وفي قصة يعقوب - عليه السلام - مع أبنائه يبدو همه الشديد على فراق يوسف وخوفه عليه من الذئب في غفلة من إخوته ، يحكي ذلك الله تعالى على لسان يعقوب - عليه السلام - :

(قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ، وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ

وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ) (١).

خُرِّجَت « الباء » على الزيادة في قراءة زيد بن علي (تذهبوا به) بضم التاء من « أذهب » الرباعي ، أي : تذهبوه ، ذكره أبوحيان ، والسمين بعده (٢) .

إنَّ « الباء » هنا أدل على تصوير موقف يعقوب - عليه السلام - الهالع الخائف على ابنه ، حتى نشعر بقلبه يكاد ينخلع لذهابهم به حزناً عليه ، فـ « الباء » تلصق ذهابهم به وتفيد معنى المصاحبة ، على معنى أنه يكون لصيقاً بهم وهم مصاحبون له ، يقول الراغب : « ذهب بالشيء وأذهبه ، ويستعمل ذلك في الأعيان والمعاني » (٣) وهو هنا عينٌ . وهذا موافقٌ في المعنى للقراءة المتواترة المعتمدة والتي تكون عليها « الباء » أصلية .

(١) يوسف : ١٣ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٨٦ ، و (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) ٦ : ٤٥٢ ، تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٣) (المفردات في غريب القرآن) ١٨١ .

موسى - عليه السلام - :

وفي قصة ولادة موسى - عليه السلام - ، والخطر ملتقاً حوله ، وأمه

حائرة خائفة عليه ، يقول تعالى :

(وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَدَرِيًّا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ

رَبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (١).

اختلف أهل التأويل في مرجع الضمير « الهاء » في قوله تعالى « به »

فقيل للوحي ، وقيل لموسى - عليه السلام - (٢).

ومجمل آراء العلماء في « الباء » في (به) على الأصالة هي :

١ - أنها للسببية ، على تقدير مفعول محنوف ، أي لتبدي القول

به ، أي بسببه ، ونقل هذا أبو حيان (٣).

٢ - أنها للتعدية ، على تضمين (تُبْدِي) معنى فعل آخر؛ إما

« تُصْرِحَ » كما نقل الشَّهاب (٤) ، وإمّا « تبوح » كما ذكر ابن عاشور (٥)

مستحسناً إياه .

(١) القصص : ١٠ .

(٢) انظر : الفراء (معاني القرآن) ٢ : ٣٠٣ ، والأخفش (معاني القرآن)

٤٣٢ : ٢ ، والطبري (جامع البيان) ١١ ، ٣٧ : ٢٠ ، والزمخشري (الكشاف)

١٥٨ : ٣ ، وأبا حيان (تفسير البحر المحيط) ١٠٧ : ٧ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١٠٧ : ٧ .

(٤) انظر : (حاشية الشَّهاب) ٦٦ : ٧ .

(٥) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٨٢ : ٢٠ .

وأما القول بالزيادة فقد نقله أبو حيان ، على أن الضمير في (به) عائد على موسى - عليه السلام - (١) ، وذكر ابن عاشور أنها لتأكيد لصوق المفعول بالفعل (٢) ! وقد كثر عنده تأويل « الباء » على هذا المعنى بون وجه يؤيده . و « الباء » على الوجهين الأول والثاني أصلية ، والقول بزيادتها لا ينهض أمام وجهي الأصالة إلاّ بناء على التعسف والتقليد من غير تدبر وتأمل .

وما يؤيده أن « الباء » للسببية ؛ فالسياق منبئ عن فرط وجدها على ولدها ، وشدة إشفاقها عليه ، فلام ذلك حذف المفعول إشارة إلى شدة حرصها على إخفاء أمره وأنه ولدها ، وكذا التعبير بـ (إن) وهي للشرط غير المقطوع بوقوعه ، وهو مفيد أن فعل الإبداء منها غير مقطوع به ، وأنه كان عزيزاً عليها القيام به ، وكذا التعبير بـ (كاد) فيه تدليل على مقارنة وقوع الفعل منها ، وأنها كانت تغالب نفسها حتى لتكاد تصرح به وتظهره فتفصح عنه . وأتت « الباء » وسط هذا السياق المفعم بروح التوجس والحذر والخوف ، وما يطوي من شعور الأمومة الغلاب - معللة لهذا الفعل الدال على شدة أسفها إن أذيع أمرها . وقد أعان حذف المفعول على تصوير هذه المشاعر المتزاحمة المتباينة المتداخلة الثائرة في قلب الأم الرؤوم .

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ١٠٧ .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٠ : ٨٢ .

عيسى - عليه السلام - :

وفي قصة ولادة عيسى - عليه السلام - ، وفي مقام الامتحان على السيدة مريم أمه ، وطمأنة قلبها ، يقول تعالى :

(وَهَزَيْتَ لَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسْقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا) (١) .

وللعلماء في « باء » (بجذع) آراء تدور حول كونها أصلية أو زائدة . وتخريج « الباء » على أنها أصلية له وجوه ، هي :

إمّا على سبيل تضمين الفعل الخاص (هزّي) معنى الفعل العام ، أي: افعلي الهزّب به . وقد ذكر هذا الطبري والزمخشري ، ونقله عنه أبو حيان (٢) . وعلى هذا فـ « الباء » لإلصاق الفعل بمدخولها أي : افعلي الهزّب بجذعها على ما ذكره أبو السعود (٣) ، أو للالة كما في : كتبت بالقلم : لأنه منزل منزلة اللازم فيعدونه على ما ذكر الشهاب (٤) .

وإمّا على سبيل تضمين (هزّي) معنى « جزي » ، وقد نقله ابن منظور عن ابن سيده (٥) ، وهو بعيد لاختلاف الداليتين .

وإمّا على أن (رطباً جنياً) منصوبان بـ (هزّي) ، والتقدير : وهزّي إليك رطباً جنياً متمسكة بجذع النخلة ، فتكون « الباء » على هذا في موضع

(١) مريم : ٢٥ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٩ ، ١٦ : ٧٢ ، و (الكشاف) ٢ : ٤٠٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦ : ١٨٤ .

(٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ٥ : ٢٦٢ .

(٤) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ١٥٣ .

(٥) انظر : (لسان العرب) مادة هزّ . دار المعارف ، مصر ، القاهرة .

الحال (١). وذكر أبو السعود أنها متعلقة بمحذوف وقع حالاً من مفعول الهز (٢). وبين الأمير ما في هذا من التكلف بتأخير ما في حيز الأمر عن جوابه ، وإهمال (تساقط) مع أنه العامل في بادي الرأي (٣) .

وإمّا حملاً على المعنى ، والتقدير : هُزِّي الثمرة بالجذع ، أي : انفضي ، والمفعول محذوف ، وقد نقله العكبري (٤) ، أو هو على تقدير مضاف أي : هُزِّي الثمرة بهزه ، على ما ذكر الشهاب (٥) .

وإمّا على تقدير : هُزِّي رطباً بجذع النخلة ، أي : على جذعها ، وقد جوزه الأخفش ، وردّه الطبري بأنه لم يحفظ عن أحد أنه فسره كذلك (٦) .

فعلى كل الوجوه السابقة تكون « الباء » أصلية .

وأمّا الزيادة فقد وردت عند الفراء ، وأبي عبيدة ، وابن قتيبة ، كما ذكرها الزمخشري وأبو حيان (٧) ، وغيرهم .

وما دامت وجوه أصالة « الباء » كثيرة كما رأينا فتخرجها على الزيادة ينبغي عدم اعتباره لخروجه عن الأصل .

وما نجده ملائماً للسياق ، أن يُضمن الفعل (هُزِّي) معنى الفعل

(١) انظر : (الكشاف) ٤.٩:٢ ، وابن الأنباري (البيان) ٢: ١٢٢ ، والعكبري (التبيان) ٢: ٨٧١ .

(٢) انظر : (تفسير أبي السعود) ٥: ٢٦٢ .

(٣) انظر : (حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب) ١: ١٠١ . دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٤) انظر : (التبيان) ٢: ٨٧١ .

(٥) انظر : (حاشية الشهاب) ٦: ١٥٣ .

(٦) انظر : (معاني القرآن) ٢: ٤٠٢ ، و (جامع البيان) ٩: ١٦ ، ٧٢ .

(٧) انظر : (معاني القرآن) ٢: ١٦٥ ، و (مجاز القرآن) ٢: ٥٠ ، و (تأويل مشكل

القرآن) ٢٤٨ ، و (الكشاف) ٤.٩:٢ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦: ١٨٤ .

العام ، وهو ما حكاه الطبري ، وتابعه فيه من تابعه على نحو ما هو مذكور سابقاً ، وتقديره : افعلني الهزَّ به ، فعديّ تعديته به الباء « التي يطلبها ، فكان في ذلك دليل على الفعلين ، أحدهما : بالتصريح ، والآخر : بالتضمن ، والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه ، إلى ما في ذلك من الاختصار غاية الاختصار ؛ إذ الإيجاز مقصد من مقاصد البلاغيين ، فكيف به إذا جاء في كتاب الله العزيز ووقع موقعه الأمثل . وهذا أليق بالمقام ؛ إذ هي العذراء تعاني حيرة الولادة الأولى وآلامها الجسدية ، وتعاني من الآلام النفسية لما هي فيه . فكان الأمر بفعل الهزَّ هذا ، ومعناه بذل وسع الطاقة وقصارى الجهد والاحتشاد له ، والعون من الله تعالى أولاً وأخراً ؛ فالفعل العام فيه مبالغة من حيث عموميته في الزمان والمكان وكافة الجزئيات .

و « الباء » هنا لإصاق فعل الهزَّ بالجدع (١) ، فمن كان هذا شأنها ، يلجئها المخاض إلى جذع النخلة ، وقد أحاط بها ما أحاط من ضيق وألم - حريُّ بها ألا تحزن ؛ فقد كرمها الحق تبارك وتعالى أعظم تكريم ، وامتن عليها بنعمه أحسن امتنان ، تُمسك بجذع النخلة اليابس إمساكاً مباشراً ، تحركه ، فيتساقط عليها الخير وفيراً ، رطباً جنيئاً .

إنَّ ما خولها الله من نعمة ، وما منحها إياه من فضل هو في حقيقته تدريب للوجود البشري على فهم حقيقة ربوبية الله تعالى وعبوديته ، وأنه الحقيق بالتوجه إليه دائماً .

(١) انظر : (تفسير أبي السعود) ٥ : ٢٦٢ .

التشريع :

أتت « الباء » في مقامات تتعلق بأمر تشريعية ربانية كريمة ، خاصة بالوضوء ، كما في قوله تعالى :

يَتَابِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (١).

وأراء العلماء في هذه « الباء » تفضي إلى وجهين :

الوجه الأول : أنها أصلية : إما على معنى الإصاق ، أو التبويض ، أو الاستعانة .

فأمَّا الإصاق ، أي إصاق المسح بالرأس ، وقد قال به الزمخشري ، فماسح بعض الرأس ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصق للمسح برأسه (٢).

ويرى ابن عطية أنها للإلحاق المحض عند من يرى أجزاء بعض الرأس، كأنَّ المعنى : أوجدوا مسحاً برؤوسكم فمن مسح شعرة فقد فعل ذلك (٣). ونقل معنى الإصاق كثير من المفسرين (٤)، واختاره المالقي وابن هشام (٥).

وذكر أبو السعود (٦) أنها تدل على تضمن الفعل معنى الإصاق فكانه

(١) المائدة : من آية ٦ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ٣٢٥ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٥ : ٤٧ .

(٤) انظر : (تفسير النسفي) ١ : ٢٩٣ ، و (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٤٣٦ .

و (الدر المصون) ٤ : ٢٠٩ .

(٥) انظر : (رصف المياني) ٢٢٤ ، و (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

(٦) انظر : (تفسير أبي السعود) ٣ : ١٠ .

قيل : وألصقوا المسح برؤوسكم ، وذلك لا يقتضي الاستيعاب كما يقتضيه ما لو قيل وامسحوا رؤوسكم ، فإنه كقوله تعالى :

فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ (١)

ونقل هذا المعنى الشهاب الخفاجي (٢) .

وإذا كانت « الباء » للإلصاق حالة محل الفعل « ألصق » فلا داعي من وجهة نظرنا إلى التضمين ، وذكر المسح من حيث إنه نوع من أنواع الإلصاق ؛ إذ لا يراد به تثبيت اليد ، وإنما إمرارها على الرأس . وما دامت « الباء » تفيد معنى الإلصاق وهو معنى قوي يفهم منه الحكم الشرعي فالقول بزيادتها وإه لا أساس له .

وأما المعنى الثاني وهو التبويض فنقله كثير من المفسرين ، ومنهم : أبو حيان ، والسمين ، وأبو السعود ، وغيرهم (٣) ، كما نقله ابن هشام (٤) ، وهو وجه رده ابن جني ، والرضي ، والعكبري ، وغيرهم من اللغويين (٥) .

وأما معنى الاستعانة فقد نقله ابن هشام ذاكراً أن في الكلام حذفاً وقلباً ، فالفعل « مسح » يتعدى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بـ « الباء » ، وعليه فالأصل : امسحوا رؤوسكم بالماء (٦) . ولعل مصدر هذا الرأي ما نسبه

(١) المائدة : من أية ٦ .

(٢) انظر : (حاشية الشهاب) ٣ : ٢٢٠ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٤٣٦ ، و (الدر المنصون) ٤ : ٢٠٩ ، و (تفسير أبي السعود) ٣ : ١٠ ، و (حاشية الشهاب) ٣ : ٢٢٠ .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

(٥) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٢٣ ، و (شرح الرضي على الكافية) ٤ : ٢٨١ ، و (التبيان) ١ : ٤٢٢ ، و (رصف المباني) ٢٢٤ .

(٦) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

ابن العربي إلى بعض أشياخه من أن المسح يقتضي ممسوحاً وممسوحاً به ، ولو قال : امسحوا رؤوسكم لأجزاء المسح باليد إمراراً من غير شيء على الرأس لا ماء ولا سواه ، فجاء بـ « الباء » لتفيد ممسوحاً به وهو الماء ، فكأنه قال : فامسحوا برؤوسكم الماء ، من باب المقلوب (١) . وهو رأي طيب ، وإن كان الحمل على الإلصاق أقوى .

واختار الزركشي الاستعانة قائلاً : والصحيح أنها باء الاستعانة ؛ فإن « مسح » يتعدى إلى مفعول وهو المزال عنه ، وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل ، فيكون التقدير : فامسحوا أيديكم برؤوسكم (٢) . وهو معنى بعيد لا يتلاءم مع السياق ، ولا يتناسب مع الحكم الشرعي .

والوجه الثاني في « الباء » : أنها زائدة ، ونقله الرضي عن ابن جني (٣) ، وذكره ابن عطية على أنها مؤكدة عند من يرى عموم الرأس (٤) ، ونقله أبو حيان مضعفاً (٥) ، وأشار إليه غير هؤلاء (٦) .

وواضح مما قدمناه أن أصالة « الباء » في الآية هي الأولى بالقبول ، حيث خرجها العلماء على واحد من معان ثلاثة كما أسلفنا ، وإن كنا نرجح المعنى الأول وهو الإلصاق لما يكتنفه من مرشحات تقويه - كما سنفصل ذلك فيما بعد - فإننا نرى أن وجود هذه المعاني الثلاثة لـ « الباء » ينفي عنها القول

(١) انظر : (أحكام القرآن) ٢ : ٥٧١ - ٥٧٢ . تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٢) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٧ .

(٣) انظر : (شرح الرضي على الكافية) ٤ : ٢٨١ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ٥ : ٤٧ .

(٥) انظر : تفسير البحر المحيط (٢ : ٢٦٠) .

(٦) انظر : العكبري (التبيان) ١ : ٤٢٢ ، والسمين (الدر المصون) ٤ : ٢٠٩ ،

والشهاب (حاشية الشهاب) ٣ : ٢٢٠ .

بالزيادة ؛ إذ لا يصح الحكم على حرف بالزيادة مع وجود معنى أصلي له في التعبير .

وقد نقل الزركشي القول بزيادة « الباء » ثم نفاه بما حكاه عن الجمهور من أنها لا تجيء زائدة ، وإنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المقصود منها بوجودها وعدمها على السواء كما في هذه الآية ، فإن معناها : اجعلوا المسح ملاصقاً برؤوسكم ، إشارة إلى مباشرة العضو بالمسح ، وأنه لم يحسن ذلك في الغسل فلم يقل : فاغسلوا بوجوهكم ، لدلالة الغسل على المباشرة ، وهذا كما تتعين المباشرة في قولك : أمسكت به ، وتحتملها في أمسكته (١) .

وهو كلام طيب يشير إلى ما تفيده « الباء » من دلالة على المباشرة والملاصقة ، ولا يصدر إلا عن متنوق لعبقرية العربية ، مدرك لخفي طرائقها في الدلالة والإبانة ، موقن أن الكلام البشري مختلف متكاثر يستهلك كما تستهلك كل مادة . وإن كان لنا اعتراض على الجزء الأول من كلامه حيث يشعر بأن المقصود من الآية يتحقق بوجود « الباء » وعدمها ، فهذا منقوض بكلامه الذي جاء بعد ذلك والذي بيّن فيه الفرق جلياً بين وجود « الباء » وعدم وجودها ، ولذلك لم تأت مع فعل « الغسل » وجاءت مع فعل « المسح » .

كما أتت « الباء » عند الحديث عن مشروعية التيمم ، وهو بديل الوضوء في الطهارة ، وذلك في قوله تعالى :

(فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ) (٢) .

وأصالة « الباء » في هذه الآية تأتي من أنها للتعدية ، وقد ذكر هذا

(١) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٢ - ٢٥٣

(٢) المائدة : من آية ٦ .

أبو حيان حكياً عن سيويوه ، كما أشار إليه السّمين (١) .

وذكر زيادتها العكبري ، ونقله عنه السّمين ، وضعّفه النسفي (٢) .

وما نراه وندافع عنه أن « الباء » في آيتي الوضوء والتيمم ، إنّما هي على أصل معناها وهو الإلصاق ؛ إذ أن الأمر بالمسح - وهو في الشرع : إمرار الماء على الأعضاء (٣) - يقتضي إيصال الماء ، أو الصعيد إلى العضو ، وهذا لا يكون إلا بمباشرته بالمسح .

وهناك فرقٌ بيّنُ بين العبارة القرآنية الكريمة : (وامسحوا برؤوسكم) وبين التعبير البشري « امسح رأسك » ؛ فالأول يقتضي مباشرة المسح وإلصاقه بإيصال الماء ، والآخر يحتمله . وقد نبّه إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في تعليقه على آية المائدة من حيث إن قوله : (وامسحوا برؤوسكم) وقوله : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) يقتضي إصاق المسوح ؛ لأن « الباء » للإلصاق ، وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة ، وإذا قيل : امسح رأسك ورجلك ، لم يقتضِ إيصال الماء إلى العضو ، وهذا يبين أن « الباء » حرف جاء لمعنى ، لا زائدة كما يظنه بعض الناس ، وإذا حذفنا اختل المعنى (٤) . ولأجزأ المسح باليد إمراراً على الرأس من غير شيء لا ماء ولا سواه كما ذكر ابن العربي (٥) .

وهذا يبين أن « الباء » حرف له معانٍ أصيلة في التعبير ، لا تتحقق

-
- (١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٦٠ ، و (الدر المنون) ٣ : ٦٩٣ .
 (٢) انظر : (التبيان) ١ : ٣٦٠ ، و (الدر المنون) ٣ : ٦٩٣ ، و (تفسير النسفي) ١ : ٣١٩ .
 (٣) انظر : الرافعي (المفردات) ٤٦٧ .
 (٤) انظر : (دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية) ٣ : ٢٥ ، تحقيق : د. محمد السيّد الجليند ، ط ٢ ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
 (٥) انظر : (أحكام القرآن) ٢ : ٥٧٦ - ٢ .

بدونه ، ومن هنا فهو أصيل ، ولا مجال للقول بزيادته إلا تقليداً .

الطلاق :

وفي مقام الحديث عن مشروعية الطلاق ، يقول تعالى :

(وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (١)

للعلماء في « الباء » آراء تتلخص في كونها أصلية أو زائدة ؛ فكونها أصلية : إما على السببية ، أي : من أجل أنفسهن ، وقد اختاره أبو حيان ، والسمين بعده (٢) .

وإما على التعدية ، وقد ذكره أبو السعود (٣) .

وكونها زائدة ، فعلى أن المعنى : يتربصن أنفسهن ، وجوز هذا أبو حيان ، والسمين (٤) . وقد رد ابن هشام هذا القول من حيث الصنعة النحوية : إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمنفصل نحو : قمتم أنتم أنفسكم . ومن حيث المعنى ؛ فالتوكيد ضائع ؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن بخلاف قولك : زارني الخليفة نفسه (٥) . ورد ابن هشام قوي ، وعليه تكون « الباء » أصلية ولا داعي للقول بزيادتها .

ولـ « الباء » هنا معنى دقيق ؛ فهي تلصق التربص بأنفس المطلقات

(١) البقرة : من آية ٢٢٨ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ١٨٥ ، و (الدر المصون) ٢ : ٤٣٧ .

(٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ١ : ٢٢٥ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ١٨٥ ، و (الدر المصون) ٢ : ٤٣٨ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١١١ .

لا بغيرهن ، فضلاً عما تطويه دلالة التربص من معنى الانتظار والترقب والتحفز والتوجس والتخوف من طول المكث والتشبث بحياة جديدة ؛ فالمتربص متحفز متوثب ، فكيف إذا كان انتظاره هذا بنفسه ؟ لا شك أنه أشد إتصاقاً به ومباشرة له ؛ وهذا أدعى لامتناله .

إن هذا الحرف هنا أكثر بياناً ، وأوفى دلالة بحال هؤلاء النسوة المؤمنات المطلقات من حيث خصوصيتهن بفعل التربص ، ومباشرتهن له ، وأنهن أكثر حظاً من غيرهن بهذا الأمر الإلهي . وللزمخشري - عليه رحمة الله - ملمح رائع في ذكر الأنفس ؛ إذ فيه تهيج لهن على التربص وزيادة بعث ؛ فأنفسهن طوامح للرجال ، فأمرن أن يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح ، ويجبرنها على التربص (١) . هذا بجانب ما في التعبير بصيغة الخبر (يتربصن) في موضع الإنشاء من حمل لهن على تحقيق التربص ، بإبرازه في صورة الحاصل فعلاً ، مع التلطف بهن بترك الأمر المباشر .

التبليغ الإلهي :

جاءت « الباء » في مقام التبليغ والتوجيه الإلهي الكريم منه تعالى للرسول - صلوات الله وسلامه عليه - في أول ما أوحى إليه :

(أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) (٢) .

وآراء العلماء في « الباء » في (باسم) نوجزها على النحو التالي :

١ - أنها أصلية ؛ إما للملابسة والمصاحبة على أنها متعلقة بمحنوف يقع حالاً ، فقد نكر الزمخشري : أن محل (باسم ربك) النصب على الحال ،

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ١٣٧ .

(٢) العلق : ١ .

أي : اقرأ مفتتحاً باسم ربك ، قل باسم الله ثم اقرأ(١) . كما ذكره الرازي ،
والعكبري الذي علل لدخولها فيما نقله لتنبه على البداية باسمه في كل شيء ،
وجعله النيسابوري الأصح ، كما نقله أبو حيان عن الزمخشري ونسبه إلى
قتادة(٢) ، وقال أبو السعود : إن (باسم ربك) متعلق بمضمر هو حال من
ضمير الفاعل ، أي : اقرأ متلبساً باسمه تعالى ، أي مبتدئاً به(٣) . وجوز ابن
عاشور أن تكون باء المصاحبة على أن يكون المجرود في موضع الحال من
ضمير (اقرأ) الثاني مقدماً على عامله للاختصاص ، أي : اقرأ ما سيوحى
إليك مصاحباً قراءتك اسم ربك(٤) .

وإمّا للاستعانة على معنى : اقرأ مستعيناً باسم ربك ، بأن يجعل
الاسم آلة فيما يحاوله - أي النبي صلى الله عليه وسلم - من أمر الدين والدنيا ،
ونظيره : كتبت بالقلم ، وتحقيقه أنه لما قال : (اقرأ) ، فقال له : لست بقاريء ،
فقال : اقرأ باسم ربك ، أي : استعن باسم ربك ، واتخذه آلة في تحصيل هذا
الذي عسر عليك . وقد ذكر الرازي هذا على احتمال(٥) ، ونقله الخازن
والنيسابوري(٦) ، وغيرهم . وجعل أبو حيان الظاهر تعلقها ب(اقرأ) ، والمفعول
محذوف ، أي : ما يوحى إليك(٧) ، وفسر ابن عاشور الاستعانة باسم الله :

-
- (١) انظر : (الكشاف) ٤ : ٢٢٢ .
 - (٢) انظر : (التفسير الكبير) ١٣ : ٣٢ ، و (التبيان) ٢ : ١٢٩٥ ، و (غرائب القرآن و رغائب الفرقان) ٣٠ : ١٣٢ ، تحقيق ومراجعة : إبراهيم عطوه عوض ، ط١ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٤٨٤هـ - ١٩٦٥ م ، و (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .
 - (٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ٩ : ١٧٧ .
 - (٤) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ٤٣٦ .
 - (٥) انظر : (التفسير الكبير) ١٣ : ٣٢ .
 - (٦) انظر : (تفسير الخازن المسمى لبياب التأويل في معاني التنزيل) ٤ : ٣٩٢ ، دار الفكر ، و (غرائب القرآن) ٣٠ : ١٣٢ .
 - (٧) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .

ذكر اسمه عند هذه القراءة(١).

وإمّا على أنّها بمعنى « على » ، أي : إقرأ على اسم ربك ، وقد نقل هذا القرطبي(٢) ، ونسبه أبوحيان إلى الأخفش(٣) ، كما ذكره ابن عاشور(٤).

وإمّا على أنّها بمعنى « اللام » ، أي : « اجعل هذا الفعل لله وافعله لأجله ، كما تقول : بنيت هذه الدار باسم الأمير ، وصنعت هذا الكتاب باسم الوزير ولأجله ؛ فإنّ العبادة إذا صارت لله تعالى ، فكيف يجتريء الشيطان أن يتصرف فيما هو لله تعالى ؟ » وقد ذكر هذا الرازي على احتمال(٥) ، ونقله النيسابوري مضعفاً(٦) .

وإمّا لدلالاتها على الملازمة والتكرير ، ذكره القيسي(٧) ، وهو تفسير معنى : إذ ليس من معاني « الباء » ما ذكره .

٢ - أنّها زائدة ، قاله أبو عبيدة ، أي : إقرأ اسم ربك(٨) ، والرّجّاج(٩) ، ونقله البغوي ، والعكبري ، وأبو حيان ، وغيرهم(١٠) .

-
- (١) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ٤٣٦ .
 (٢) انظر : (الجامع لأحكام القرآن) ٢٠ : ١١٩ . ط ٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
 (٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .
 (٤) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ٤٣٦ .
 (٥) انظر : (التفسير الكبير) ٣٢ : ١٣ - ١٤ .
 (٦) انظر : (غرائب القرآن) ٣٠ : ١٣٢ .
 (٧) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٤٨٤ .
 (٨) انظر : (مجاز القرآن) ٢ : ٣٠٤ .
 (٩) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٦٧٢ تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط ٢ ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة . دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
 (١٠) انظر : (تفسير البغوي المسمّى معالم التنزيل) ٤ : ٥٠٧ ، تحقيق خالد العك ومروان سوار ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . و (التبيان) ٢ : ١٢٩٥ ، و (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .

ويبدو القول بالزيادة واهناً أمام المعاني الكثيرة السابقة التي تخرج عليها « الباء » وتكون أصلية ، وضعف الرازي الزيادة من وجوه : أحدها : أنه لو كان معناه اذكر اسم ربك ما حسن منه أن يقول : ما أنا بقاريء ، أي لا أنكر اسم ربي ، وثانيها : أن هذا الأمر لا يليق بالرسول ؛ لأنه ما كان له شغل سوى ذكر الله ، فكيف يأمره بأن يشتغل بما كان مشغولاً به أبداً ، وثالثها : أن فيه تضييع « الباء » من غير فائدة (١) . وهي وجوه حاسمة تبطل القول بالزيادة .

والرأي الذي نميل إليه أن « الباء » في هذه الآية أدل على المصاحبة والملابسة ، ولا مجال للقول بزيادتها ؛ فالآية تعرض لحادث البشرية الفذ ، حيث تفضل الخالق البارئ على هذا الكون وهذه الأرض ، فاختار صفوة خلقه ليلبغ أعظم رسالاته وآخرها ، رسالة التوحيد ، وكان هذا الوحي الإلهي يوجه النبي - صلوات الله وسلامه عليه - إلى القراءة أولى خطوات طريق الدعوة إلى الله تعالى ، وهي ليست مطلق قراءة ، وإنما قراءة تستصح وتلابس وتستحضر اسم الله الأعظم ، فهي إذاً قراءة تطمئن بها هذه النفس الهالعة الفزع القابعة في ذلك الركن القصي من الغار إطمئناناً وتفزع به إلى الله تعالى ، فيقوى القلب وتركن النفس وتنغمر الروح بفيض اليقين ، فلا يداخلها ولا يصاحبها ولا يلابسها إلا اسمه العظيم .

وقد أدرك الزمخشري - وكان ذا حس بلاغي رهف - ما في تقديم فعل القراءة على الجار والمجرور في هذه الآية من معنى أهمية القراءة في هذا المقام ؛ لأنها أول سورة نزلت (٢) .

(١) انظر (التفسير الكبير) ٣٢ : ١٢ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ٥ .

كما أشار أبو حيان إلى ما في إيثار (ريك) على لفظ الجلالة من معنى التبرية والنظر في المصلحة ، وما في مجيء الخطاب من الدلالة على الاختصاص والتأنيس ، أي ليس لك رب غيره (١) .

ولا يخفى ما في إضافته صلى الله عليه وسلم إلى الرب من ترشيح لمعنى التطمين والتأنيس ؛ لأن فيه أنني ريك الذي أنت مضاف إلى . وكل هذا مع ما سبق مما يحسن به سياق التقوية لقلبه عليه الصلاة والسلام .

وننوه بوجهين ذكرهما الزمخشري في تعلق اسم الله بالقراءة حال تعرضه لتفسير البسمة - وهما وجهان قريبان مما نحن فيه - أحدهما : تعلق القلم بالكتابة ، يريد الاستعانة . والآخر : تعلق الدهن بالإنبات (٢) ، يريد المصاحبة والملابسة والمعية . وجعل هذا الوجه أعرب وأحسن (٣) . وقد فصل السيد ما أجمله الزمخشري في حاشيته عليه ، فقال : أمّا أنه أعرب ، أي : أدخل في لغة العرب وأفصح وأبين : فلأنّ باء المصاحبة والملابسة أكثر استعمالاً من باء الاستعانة ، لا سيما في المعاني وما يجري مجراها من الأقوال . وأمّا أنه أحسن ، أي : أوفق لمقتضى المقام ؛ فلجوه : الأول : أنّ التبرك باسم الله تأدب معه وتعظيم له ، بخلاف جعله آلة فإنها مبتذلة وغير مقصودة بذاتها ... الثالث : أنّ « الباء » إذا حملت على المصاحبة والمعية كانت أدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل لاسم الله منها إذا جعلت داخلة على الآلة (٤) .

التهديد :

جاءت « الباء » في مقام الحديث عن عداوة إبليس لبني آدم ، والتهديد

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .

(٢) في قوله تعالى : (تَبَيَّنَ بِالذُّهْنِ) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ١ : ٥ .

(٤) انظر : (حاشية السيد الشريف على الكشاف) ١ : ٢٢ ، ط ١ ، دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

له من خلال عرض وسائل الغواية التي يصطنعها معهم ، وضعفه عن مواجهة الحق ، وذلك من محاوره في الملا الأعلى ، كما في قوله تعالى :

(وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَعَتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبُ عَلَيْهِمْ بِحَبْلِكَ
وَرَجَبِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَّهُمْ وَمَا يَدُهُمْ
الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا) (١) .

وصلة هذه الآية بما قبلها أن إبليس طلب من الله تعالى الإمهال إلى يوم القيامة لأجل أن يحتنك (٢) ذرية آدم ، فقال له الله تعالى :

(قَالَ أَذْهَبَ مَنْ بَعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُ كَرِهُوا مَوْفُورًا) (٣) .

فالأمر (اذهب) للتهديد ، وكذا الأوامر في قوله تعالى (واستفزز)
الآية ، أي أمره بإزعاجهم بصوته ودعائهم إلى معصية الله تعالى
وفيه معنى الإثارة والتهييج للذين يستفززهم ، والمشاركة في الأموال والأولاد
بكل فعل قبيح يوجب غضبه تعالى ، ووعد إياهم بتزيين عمل المعصية ،
والتنفير من طاعة الله تعالى . وأما شاهدنا ففي قوله تعالى : (وأجلب
عليهم بخيلك ورجلك) ، وهنا سؤال : هل لإبليس خيل ورجل خاصون به ؟
وللعلماء آراء في الجواب عن هذا : فذكر قتادة : أن له خيلاً ورجلاً من
الجن والإنس وهم الذين يطيعونه ، وذكر ابن عباس ومجاهد : أنه كل راكب
وماشٍ في معاصي الله تعالى (٤) ، وذكر الفراء : أنها خيل المشركين

(١) الإسراء : ٦٤ .

(٢) أي : يستولي عليهم استيلاء قوياً عن طريق الغواية . انظر : الجوهري
(المصاحح تاج اللغة ومصاحح العربية) مادة : هنك . تحقيق : أحمد عبد
الغفور عطار ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٣) الإسراء : ٦٣ .

(٤) انظر : (جامع البيان) ١٥ ، ٩ : ١١٨ - ١١٩ .

ورجالهم (١) ، وذكر النحاس أن هذا على التمثيل (٢) ، واختاره الرازي ، فجعله أقرب ، وفسره بقوله : « كما تقول للرجل المجد في الأمر جنتنا بخيلك ورجلك » (٣) .

ولقد جمع الرازي آراء من سبقه في وجوه معنى (وأجلب) جمعاً يتعين نقله لدقته : إذ يتأتى به إثبات أصالة « الباء » أو الحكم بزيادتها وفقاً لتنوع الآراء ، على النحو التالي : « الأول : قال الفراء : إنه من الجلبة ، وهو الصياح ، وربما قالوا : الجلب ، كما قالوا : الغلبة والغلب ، والشفقة والشفق ، وقال الليث وأبو عبيدة : أجلبوا وجلبوا من الصياح . الثاني : قال الزجاج في فعل وأفعل : أجلب على العدو إجلباً إذا جمع عليه الخيول . الثالث : قال ابن السكيت : يقال هم يجلبون عليه بمعنى أنهم يعينون عليه . والرابع : روى ثعلب عن ابن الأعرابي : أجلب الرجل على الرجل : إذا توعدده الشر وجمع عليه الجمع . فقوله : (وأجلب عليهم) معناه على قول الفراء : صح عليهم بخيلك ورجلك ، وعلى قول الزجاج : اجمع عليهم كل ما تقدر عليه من مكايذك ، وتكون « الباء » في قوله (بخيلك) زائدة على هذا القول . وعلى قول ابن السكيت معناه : أعن عليهم بخيلك ورجلك ، ومفعول الإجلاب على هذا القول محذوف ، كأنه يستعين على إغوائهم بخيله ورجله ، وهذا أيضاً يقرب من قول ابن الأعرابي » (٤) .

ونقل أبو حيان القول بزيادة « الباء » مضعفاً (٥) ، وكذا حكم الشهاب

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ١٢٧ .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٣) (التفسير الكبير) ٢١ : ٦ .

(٤) (المصدر السابق) ٢١ : ٦ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٥٨ .

بزيادتها(١)، وهي عند ابن عاشور : إما لتأكيد لصوق الفعل بمفعوله فهي لمجرد التأكيد ! ، وإما لتضمين الفعل (أجلب) معنى : « اغزهم » ، فيكون الفعل مضمناً معنى الفعل اللازم ، وتكون « الباء » للمصاحبة(٢) . والقول بالتضمين هنا بعيد نظراً لتباين دلالة الفعلين ، وإن كانت « الباء » عليه أصلية فإن القول بالمصاحبة يعني مصاحباً خيك ، وهذا ضعيف ، فالخيل آلة من آلات الجلبة . فضلاً عن أن الفعل « اغزهم » متعد لا لازم .

وما نراه بعد ذلك أن الفعل (أجلب) يطوي دالتين : الصياح والجمع ، وهو ما أوماً إليه في تحليله لقولي ابن السكيت وثلعب عن ابن الأنباري ، وما ذكره النسفي إذ فسره بقوله : اجمع وصح بهم(٣) : فالمقام معين على ذلك : إذ القصد إلى بيان هذا الصياح ، وهذه الضوضاء ، وهذه الأساليب التي يصطنعها الشيطان لإيقاع بني آدم في الحيرة والبلبلة والأوهام والوساوس ، والتي تمتد ولا تنتهي منه : فهو يصرفهم عن الله تعالى بكل الوسائل ، وعليه فـ « الباء » للاستعانة على تقدير مفعول لـ(أجلب) محذوف مثل: «ما يصرفهم» فمن لوازم مجمع الخيل والرجل الصياح والتوعد ، وهذا الصوت وسيلة من وسائل الوعيد على ما فسره الراغب: صح عليهم بقهر(٤) ، وابن منظور: اجمع عليهم وتوعدهم بالشر(٥) . هذا مع ما تثيره مادة الكلمة من معاني الجلبة والضوضاء .

ومنه التهديد للمعتدين الظالمين في حرم الله تعالى الأمن ، وقد جاء في سياق يندد بالكافرين الذين يصدون المؤمنين عن المسجد الحرام

(١) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ٤٦ .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٥ : ١٥٤ .

(٣) انظر : (تفسير النسفي) ٢ : ٢٥٨ .

(٤) انظر : (المفردات) ٩٥ .

(٥) انظر : (لسان العرب) مادة : جلب .

وقضاء مناسكهم فيه ، وذلك في قول الله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَاءُ
وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَافِظِ يَظْلَمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)^(١)

أتت هذه الآية بعد الحديث عن الفصل بين المؤمنين والكفار ، مبينة
عظم كفر الكافر ، وعظم حرمة هذا البيت العتيق (٢) .

وللعلماء في « باء » (بالحاد) آراء متعددة تدور حول الأصالة
والزيادة ، فأما الأصالة فلها وجوه منها :

ما رآه الزمخشري من أن (بالحاد بظلم) حالان مترادفتان ، ومفعول
(يرد) متروك ليتناول كل متناول كأنه قال : ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن
القصد ظالمًا (٣) ، واختاره الرازي (٤) ، ونقله أبو حيان وأبو السعود (٥) ،
والشهاب على أن « الباء » للملابسة (٦) ، كما صرح الألويسي بأن « الباء » في
الموضعين تكون للملابسة (٧) . وقدّر ابن عطية المفعول المحذوف : ومن يرد
الناس (٨) ، فيما نقل العكبري : تعدياً بالحاد (٩) .

(١) الحج : ٢٥ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٣ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣٠ .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٥ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ ، و (تفسير أبي السعود) ٦ : ١٠٣ .

(٦) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ٢٩٢ .

(٧) انظر : (روح المعاني) ٩ ، ١٧ ، ١٤٠ .

(٨) انظر : (المحرر الوجيز) ١١ : ١٩٢ .

(٩) انظر : (التبيان) ٢ : ٩٣٩ .

أوما نقله العكبري وأبو السعود من أن (بظلم) بدل من الأول
 (بالحداد) بإعادة الجار(١) . و « الباء » عليه فيهما للملابسة على ما ذكره
 الألويسي(٢).

أوما ذكره ابن قيم الجوزية من أن « فعل الإرادة لا يتعدى بـ
 « الباء » ، ولكن ضُمَّن معنى يهْمُ فيه بكذا ، وهو أبلغ من الإرادة فكان
 في ذكر « الباء » إشارة إلى استحقاق العذاب عند الإرادة ، وإن لم تكن
 جازمة»(٣) . ونقل ابن هشام هذا التضمين عن السهيلي(٤) ، وعده ابن كثير
 الأجود ؛ ولذا عدِّي بـ « الباء » ، أي : يهْمُ فيه بأمر فظيع من المعاصي
 الكبار(٥) . وهو تخريج جيد للحرف على الأصالة ، إلا أن قول ابن القيم : إنَّ
 « يهْمُ » أبلغ من الإرادة ، لعله يراد به أبلغ في استحقاق الوعيد ، والعذاب
 الأليم من باب أولى ، وإنما عبر بالإرادة مع أنها دون الهم للإشارة إلى عظيم
 حرمة هذا البيت العتيق ، وأنَّ الإنسان يؤاخذ فيه على مجرد الإرادة ، أو
 كما أُلح : الإرادة غير الجازمة ، ولا يعني بذلك البلاغة في الأداء ، وحاشاه .

أوما اختاره أبو حيان من أن يُضْمَّن (يُرد) معنى يتلبس ، فيتعدى
 بـ « الباء »(٦) ، وتكون « الباء » للتعدية . ولا نستصوب القول بهذا التضمين ؛
 فقد نصَّ العلماء جميعهم على مكانة هذا البيت ، وعلى حرمة ، بدليل أنَّه
 تعالى يحاسب على مجرد الإرادة للظلم فيه لا وقوعه ، والتلبس بالإلحاد .

(١) انظر : (التبيان) ٢ : ٩٣٩ ، و (تفسير أبي السعود) ٦ : ١٠٣ .

(٢) انظر : (روح المعاني) ٩ ، ١٧ ، ١٤٠ .

(٣) (بدائع الفوائد) ١ ، ٢ ، ٢١ . تحقيق : إدارة الطباعة المنيرية ، دار
 الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٩ .

(٥) انظر : (تفسير القرآن العظيم) ٣ : ٣٤٤ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ .

بالظلم يعني وقوعه وحدثه ، ولعل الشهاب نقل هذا الرأي مضعفاً لذلك (١) .
أو ما ذكره الفراء من أن المعنى : ومن إرادته فيه بأن يلحد بظلم ،
حيث قال : إن دخول « الباء » في « أن » أسهل منه في الإلحاد وما أشبهه ،
ف« أن » تضم الخوافض معها كثيراً ، فتكون كالشرط فاحتملت دخول
الخافض وخروجه (٢) . وعليه فالفراء يرى أن دخول « الباء » على المصدر
المؤول أحسن من دخولها على المصدر الصريح ، وأجاز سقوطها بناء على أنها
مضمرة ، وهو منبئ عن حكمه بأصالتها . وهو ما نقله الزجاج وتابع فيه
مذهب أصحابه من أن « الباء » ليست بملغاة ، والمعنى : ومن إرادته فيه بأن
يلحد بظلم (٣) ، ولم يوضّح الطبري رأيه في هذه « الباء » ، ولكن ذكر رأي
بعض البصريين والكوفيين بون تعقيب ؛ فقال : إن المعنى ومن يرد فيه إلحاداً
بظلم نذقه من عذاب أليم ، وإن « الباء » أدخلت في قوله (بإلحاد) والمعنى فيه
ما قلت ، كما أدخلت في قوله :

(تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) (٤) .

والمعنى : تنبت الدهن ، ونظّر بشاهدين شعريين على الزيادة في قول
بعض البصريين ، كما نقل رأي بعض الكوفيين ، ويعني به الفراء ، ويبدو ميله
إلى هذا الرأي ؛ لأنه ذكر بعد - عند حديثه عن معنى الظلم وعمومه - في
تأويل الآية : ومن يرد في المسجد الحرام بأن يميل بظلم فيعصي الله فيه ،
نذقه يوم القيامة من عذاب موجع له (٥) .

(١) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ٢٩٢ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٢٢ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٢١ .

(٤) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٥) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ ، ١٣٨ - ١٤٢ .

وبذلك تعددت وجوه تخريج « الباء » على الأصالة .

وأما الزيادة ، فقد ذكرها : أبو عبيدة ، والأخفش ، وابن قتيبة ،
والخطابي ، والعكبري ، وابن هشام (١) ، ونقلها كثير من المفسرين كالرازي ،
وأبي حيان ، وأبي السعود ، وغيرهم (٢) .

ونرى أن تعدد الآراء التي تجعل « الباء » أصلية يوهن القول
بزيادتها ، بل يدفعه ، والمختار من وجهة نظرنا هو رأي الزمخشري ، وعليه
تكون « الباء » للملابسة ، وهو معنى رائع ومناسب ؛ لأن الإلحاد معناه في
اللغة : الميل عن القصد (٣) ، وهو هنا ميلٌ عن الحق يلبس النفس ويخالطها .
وقد قيل : الإلحاد في الحرم منع الناس عن عمارته ، وعن سعيد بن جبير :
الاحتكار ، وعن عطاء قول الرجل في المبايعه لا والله ، وبلى والله ، وعن ابن
عباس : الإلحاد هنا الشرك ، وعنه أيضاً : هو استحلال الحرام ، وعن مجاهد :
هو العمل السيء نفسه (٤) . وقد اختار أبو حيان أن يكون الأولى حمل هذه
الأقوال على التمثيل لا على الحصر ؛ إذ الكلام يدل على العموم (٥) . وهو ما

(١) انظر على الترتيب : (مجاز القرآن) ٢ : ٤٨ ، و (معاني القرآن) ٢ :
٤١٤ ، و (تأويل مشكل القرآن) ٢٥٠ ، و (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن -
بيان إعجاز القرآن) ٣٥ ، و (التبيان) ٢ : ٩٢٩ ، و (مغني اللبيب)
١ : ١٠٨٠ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٥ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ ،
و (تفسير أبي السعود) ٦ : ١٠٣ ، و (حاشية الشهاب) ٦ : ٢٩٢ .

(٣) انظر (لسان العرب) مادة : لهد .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣٠ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٦ : ٣٦٣ .

تذهب إليه ، فالإلحاد لون من ألوان الظلم ، ولذا ناسب إقتران الإلحاد بالظلم ، إلا أن الإلحاد عام والظلم أخص منه ، وكأنه قدم العام على الخاص ، وعليه فهما حالان ، تؤكد الثانية منهما الأولى . والحالان متعلقتان بمفعول محذوف تقديره : مراداً أي مراد ، حالة كونه بإلحاد بظلم ، ليتناول كل متناول على حد قول الزمخشري ، وهي عبارة يذكرها البلاغيون عند ذكر أسرار حذف المفعول ، وهذا المتروك معروف مدلول عليه بفعل الشرط ، وإنما تأتي هذا من حذف المفعول ؛ لأن الحذف يجعل النفس تذهب في تقدير المحذوف كل مذهب ، كما تأتي تناول النفس كل متناول من هذا العموم الكائن في فعل الإرادة ؛ إذ الإرادة السعي في طلب الشيء ، وحذف المفعول هذا متسق مع حذف خبر «إن» في صدر الآية ، وتقديره : إن الذين كفروا ويصدون ... نذيقهم ، وقد دل على ذلك جواب الشرط (نذقه من عذاب أليم) ، ومن عجب أن الموطن الذي حكم فيه بزيادة حرف هو في حقيقته موطن حذف وشتان بين الإثنين بلاغة . وفي التعبير بالفعل (نذق) إشارة إلى شدة إحساس الذائق بألم العذاب لكثرتة ، فالنوق كما فسره الراغب : « وجود الطعم بالفم ، وأصله فيما يقل تناوله دون ما يكثر ، فإن ما يكثر منه يقال له الأكل ، واختير في القرآن لفظ النوق في العذاب ؛ لأن ذلك وإن كان في التعارف للقليل فهو مستصحب للكثير . فخصه بالذكر ليعم الأمرين وكثر استعماله في العذاب » (١) . وهذا واضح الدلالة في تصلية الذين كفروا العذاب الشديد والألم العظيم على سبيل الاستعارة التهكمية ، وهو مشير إلى عظم الذنب المقترف من جانب ، وضبط السلوك والسير في طريق الصواب من جانب آخر .

(١) (المفردات) ١٨٢ .

التوجيه الخلقى :

أتت « الباء » في مقام التوجيه الخلقى الراشد لما ينبغي أن يكون عليه من يأتيه خبر من المحافظة عليه ، وعدم المسارعة إلى إذاعته ، وذلك في قوله تعالى :

(وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أذَاعُوا بِهِ (١) .

والآيات قبلها تتحدث عن صفات المنافقين ، وهنا صفة أخرى نستنبط منها أنهم أناس لا تعصمهم ضوابط العقل والأخلاق ، يسمعون خبراً فينتلقون يثيرون الأقاويل والأكاذيب ، ويذيعونها هنا وهناك .

وقد خُرِّجَت « الباء » في (به) على أنها أصلية ، وعلى أنها زائدة ، فكونها أصلية يتأتى :

إمّا على تضمين الفعل الخاص معنى الفعل العام ، كما ذكر الزمخشري مجوّزاً ، أي : فعلوا الإذاعة به ، وهو أبلغ من أذاعوه (٢) ، وبين الشهاب وجه بلاغته وهو أنه يقتضي تأثيره في المذاع وكونه ثبت وقرّ فيه ، سواء كانت « الباء » للتعدية ، أم بمعنى « في » (٣) .

وإمّا حملاً على معنى تحدثوا به ، فيما نقله العكبري ، والسمين ، والشهاب (٤) .

(١) النساء : من آية ٨٣ .

(٢) انظر : (الكشاف) ٢٨٥:١ .

(٣) انظر : (حاشية الشهاب) ١٦١ : ٣ .

(٤) انظر : (التبيان) ١ : ٣٧٦ ، و (الدر المصون) ٤ : ٥١ ، و (حاشية الشهاب)

١٦١:٣ .

وإمّا على أنّها للتعدية ، وبهذا يشعر قول الطبري : أذاع فلان بهذا الخبر وأذاعه(١) ، وقول الزمخشري : أذاع السرور أذاع به(٢) . وعلّق عليه ابن المنير بأن « في اجتماع الهمزة والباء على التعدية نظراً : لأنهما متعاقبتان ، وهو الذي اقتضى عند الزمخشري قوله في الوجه الثاني : فعلوا الإذاعة - الذي ذكرناه سابقاً - ليخرجها عن « الباء » المعاقبة للهمزة »(٣) وهو تعليق يُدفع به القول إنّ « الباء » للتعدية . كما ذكر هذا المعنى كثير من المفسرين كابن عطية ، والرازي ، والنسفي وغيرهم(٤) .

وكونها زائدة ، ذكره العكبري(٥) ، وأشار إليه ابن عاشور على أنّها لتأكيد اللصوق(٦) ! .

ونعتّها بالزيادة بجانب ما لها من وجوه ترشح أصالتها لا يعبأ به ؛ لأنّه خروج عن الأصل بلا مبرر .

ولم ترد مادة فعل الإذاعة في القرآن الكريم إلا في هذه الآية فقط ، وهو مشير إلى أنّ فعل الإذاعة لهذا الأمر من الأمن أو الخوف إنّما كان في موقف خاص جداً من هؤلاء المرجفين المنافقين ، وبعض ضَعْفَة المسلمين ؛ ففي الآية إشارة إلى ما ينبغي أن يكون عليه موقف السلوك البشري الحق ، فمن يشيع خيراً إنّ في أمن وإن في خوف ، فإنّه يستزيد على هذا الخبر بما

(١) انظر : (جامع البيان) ٤ ، ٥ : ١٨ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ٢٨٥ .

(٣) (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) ١ : ٢٨٥ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ٤ : ١٨٨ ، و (التفسير الكبير) ١٠ : ١٩٩ .

(٥) (تفسير النسفي) ١ : ٣٣٨ ، و (حاشية الشهاب) ٣ : ١٦٦ .

(٥) انظر : (التيبان) ١ : ٣٧٦ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٤ : ١٣٩ .

يوقع ضَعْفَة المسلمين في الحيرة والإضطراب ، ولما كان مجيء الأمر من الأمن أو الخوف مقطوعاً به جيء بلفظ (إذا) ، ونُكِّر (أمر) ليفيد التقليل ، مشيراً إلى أن قدرأً يسيراً من الأمر إذا جاء هم أذاعوا به ، فكيف بالكثير منه ؟ . والأمن والخوف ضدّان ، المراد بالأول كما ذكره الطبري : الخبر عن سرية للمسلمين غازية بأنهم قد أمنوا من عدوهم بغلبتهم إياهم ، والثاني : تخوفهم من عدوهم بإصابة عدوهم منهم(١). وإنما عبر بهما عنهما ؛ لأنّ الأمن مبعثه طمأنينة النفس ، والخوف مبعثه الفرع وتوقع المكروه ، وهكذا فالملايسة بينهما قوية . و (أذاعوا به) مراد به : فعلوا الإذاعة به ، وهو على حد قول الزمخشري أبلغ من أذاعوه ، والوجه في ذلك أنّهم كانوا بما تنطوي عليه نفوسهم الحاقدة تجاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتجاه دعوته وجهاده - يسعون إلى التشكيك في صدقه ، فيحششون طاقاتهم لإذاعة الأخبار ، ويبذلون قصارى جهدهم لفشوها على وجه قوي وعنيف لإحداث البلبلة والفتنة ، فكان في تضمين الفعل (أذاع) معنى الفعل العام مبالغة في وصف سلوكهم المشين ، ودلالة على أنّ الإذاعة كانت فعلاً يمارسونه ويفعلونه وأنّها كانت من عاداتهم ودأبهم ، كما أنّ الوجه في بلاغته أيضاً أنّه يدلّ به على فعل نفس حقيقة الإذاعة ، ولما فيه من الإيهام والتفسير . وأتت « الباء » لتحديث جرساً وفضل معنى لم تكن العبارة لتشي عنه ببنونها مشيرة إلى إلصاق فعل الإذاعة للأمر بهم وملابسته إياهم ، ومن ثم لا نستسيغ عدّها زائدة ؛ لأنّه يذهب بوضاءة هذا المعنى . وهكذا ، فقد أتت الآية مقومة السلوك البشري من خلال تعريف الناس أنّ صدق إيمانهم لا يمكن أن يقترن بمثل هذا الفعل المشين .

(١) انظر : (جامع البيان) ٤ ، ٥ : ١٨٠ .

الإنفاق في سبيل الله :

وجاءت « الباء » في مقام الحض على الإنفاق في سبيل الله تعالى ،
وأن تارك ذلك هالك ، كما في قوله تعالى :

(وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمُ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (١).

والآيات قبلها فيها أمر بالقتال ، وناسب مجيء هذه الآية بعدها دعوة
للأغنياء أن ينفقوا على الفقراء المجاهدين في سبيل الله خاصة لتظل راية
الإسلام خفاقة ، ويحتمل أن يراد به وجوه الإنفاق عامة ، وقد رجح الرازي
أن يراد به الإنفاق في الجهاد (٢).

وفي الأمر بالإنفاق استثارة للقلوب ، ودفع لها نحو الخير بالتقرب من
الله تعالى وطاعته من خلال ماله . وتقيد الإنفاق بأن يكون (في سبيل الله)
إشارة إلى جهته : لأن المال ماله ، وما لله فهو عائد له لا محالة ، دعوة إلى
إخلاص النية وتطهير النفوس ، وتنفيراً من النفاق والرياء . وعندما يكون
الإنفاق في سبيل الله فهو أسمى للامتثال وأسرع للاستجابة ، فيلبي
هذا الأمر الكريم ليكون المنفق من الذين يُعزَّون دين الله في الأرض . وقوله :
(ولا تلقوا...) نهيٌ بليغ عن ترك النفقة في سبيله ، من خلال النهي عن التسبب
في إتلاف النفس بأي وجه من الوجوه ، وفي التعبير القرآني من النهي بالإلقاء
باليد دلالة على معنى العجز والضعف والاستسلام فهو فعل العاجز ، وفي
ذلك شحنٌ لقوى المسلمين نحو الخير والفوز ، وقوله تعالى: (إلى التهلكة)

(١) البقرة : ١٩٥ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٥ : ١٣٥ - ١٣٦ .

تحديد لنهاية خطيرة يتعين على المرء تجنبها لما فيها من هلاك مبير . وتقديم الأمر بالإففاق في سبيل الله على النهي عن الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة دلالة على أن الإمساك عن إنفاق المال مؤدٍ لا محالة إلى التهلكة التي هي الأثر اللازم لغلبة أعداء الإسلام على أرض الإسلام ، وكأنَّ المسلمين بين أمرين : إماً إنفاق المال والوقت والجهد والفكر في سبيل الدفاع عن كيان الإسلام ، وإماً الإلقاء ، بالأيدي إلى التهلكة إذا ترك ذلك . ولا وسط بين ذلك فإمماً قوة وشوكة وجهاد وغلبة ، وإمماً إستسلام إلى التهلكة وضعف وتخاذل وجبن .

وأماً « الباء » في (بأيديكم) فمجمّل آراء العلماء فيها على النحو التالي:

أنَّها أصلية : إمماً على حذف المفعول ، والتقدير : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم . و « الباء » على هذا للسببية ، ذكر ذلك الراغب(١) ، ونقله الزمخشري مضعفاً(٢) ، والرازي ، وأبو حيان(٣) ، ونسبه المرادي إلى المبرد(٤) ، ونقل الزركشي عن الجمهور أنَّها لا تزداد ، وحذف المفعول اختصاراً ، ونقل في موضع آخر أن المعنى : لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم(٥).

وإمماً على سبيل التضمين (الكناية) ، إنَّ عن فعل عام على ما فعله الطبري(٦) ، وإنَّ عن الفعل « تفضوا » ، على ما نقله المرادي .

(١) انظر : (المفردات) . ٧٠ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ١١٩ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٥ : ١٢٦ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٧١ .

(٤) انظر : (الجنى الداني) ٥٢ .

(٥) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٣ ، و ٣ : ٨٤ .

(٦) انظر : (جامع البيان) ٢ ، ٢ : ٢٠٥ .

مضعفًا (١) ، واختاره أبو حيان (٢) ، وعليه تكون « الباء » للاستعانة على ما ذكره محمد الأمير (٣) .

وإما على أنها متعلقة بالمصدر ، على ما نقله النحاس عن أبي العباس (٤) .

وإما على أنها متعلقة بالفعل ؛ كمررت بزيد ، نقله العكبري عن المبرد (٥) ، وعلق عليه السمين بأن « ألقى » يتعدى بـ « الباء » أصلاً من غير تضمين فيما حكاه العكبري (٦) .

٢ - أنها زائدة ، ذكره الأخفش ، ونقله الطبري ، كما ذكره الرماني ، وابن جني ، واختاره الزمخشري (٧) ، وغيرهم .

وبناء على ما قدمناه من وجوه تكون « الباء » عليها أصلية ، فإننا نرفض القول بزيادتها لمخالفته الأصل ، وقد ذكر المرادي أن زيادة « الباء » غير مقيسة ، فإذا أمكن تخريجها على غير الزيادة لا يحكم بزيادتها (٨) .

(١) انظر : (الجنى الداني) ٥٢ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٧١ .

(٣) انظر : (حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب) ١ : ١٠١ .

(٤) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٢٩٢ .

(٥) انظر : (التبيان) ١ : ١٥٩ .

(٦) انظر : (الدر المصون) ٢ : ٣١١ .

(٧) انظر على الترتيب : (معاني القرآن) ١ : ١٦١ ، و (جامع البيان) ٢ : ٢٠٢ .

٢٠٥ ، و (معاني الحروف) ٣٨ ، و (الخصائص) ٢ : ٢٨٢ ، و (الكشاف)

١١٩ : ١ .

(٨) انظر : (الجنى الداني) ٥١ .

وما نرجحه من الآراء التي تخرجها على الأصالة هو أن تكون « الباء » سببية ، فالإلقاء إلى التهلكة في الإنفاق لا يكون إلا بسبب من اليد ؛ إذ هي أداته ، ثم إن في حذف المفعول هنا عموماً قصد إليه قصداً ؛ فإنه لا يجوز إلقاء أنفسهم ولا إلقاء غيرهم بأيديهم إلى التهلكة ، على حد قول الراغب (١) ، وهو ملمح رائع منه ؛ فإيقاع الإلقاء على الأيدي لا يتصور ولا طائل تحته ، أضف إلى ذلك أن هذا العموم متلائم مع العموم الكائن في فعل الإنفاق الذي لم يحدد له مفعول بعينه ؛ ليشمل سائر القربات ووجوه الطاعات قلت أو كثرت ، وهو معنى مفاد - أيضاً - من قوله تعالى (في سبيل الله) فقد يكون مالاً ينفق في سبيل الله ، وقد يكون علماً وفكراً ، وقد يكون وقتاً ، وقد يكون أي شيء يقتضيه الموقف في سبيل الله تعالى . وهكذا تضام السياق كله لإحداث هذا اللون من العموم ، وكذا قوله (وأحسنوا) ظاهر فيه معنى العموم بإطلاق الإحسان من غير قيد قل أو كثر ، في أي وجه كان . إن هذا العموم المتبدي في أفعال الآية بحذف مفاعيلها فلا يختل نسقها مقصود إليه قصداً معجزاً على نحو لا يتأتى إلا في كلام الله تعالى ، وهو أدعى للتوجه والامتثال في أداء الأوامر . ومن عجب أن تكون المواضع التي ادعي فيها زيادة حرف هي في أكثرها مواضع حذف وإيجاز ، وكيف يجتمعان وهما ضدان ، والسياق غير معين عليه ؟ !

والمتتبع لهذا الفعل « ألقى » في القرآن الكريم يجده على تكرره لم تأت « الباء » بعده إلا في هذه الآية الكريمة ، وقوله تعالى :

(تَلْقُوتُ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ) (٢) .

(١) انظر : (المفردات) . ٧٠ - ٧١ .

(٢) المتحنة : من آية ١ .

وسنعرض لها في مقامها الخاص بها .

فمثلاً لا نجد « الباء » في مثل قوله تعالى :

(**وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ**) (١) .

فالأيات قبلها تعرض لألوهيته تعالى وحده ، وأنه الحقيق بالعبادة ، عرضاً مبيناً لآلائه على خلقه وأثار صفاته من خلق السموات والأرض والإنسان من نطفة ، والأنعام ، وإنزال القطر ، وتسخير الليل والنهار ، والشمس والقمر والنجوم ، والدواب ، والثمار ، والبحر (٢) . ولم يحذف المفعول في واحد من الأفعال السابقة ؛ لأنه لا قصد إلى عمومه وإنما الغرض إلى تخصيص كل فعل بمفعول متعين له منظور مشاهد هو منبع خير للإنسان ، بالإضافة إلى هذا التوازن بين التناسق في هذه المشاهد وبين التناسق الصوتي الذي لا تجده لو جاءت العبارة القرآنية : وألقى في الأرض برواسي ، وهو وجه لا يتأتى في كلام فصحاء البشر ، فكيف يتصور تأنيه في كلام الله المعجز .

وقد جاء الإلقاء واقعاً على الجبال في قصة خلق الكون من جملة نعم يمن الله بها على عباده دعوة إلى توحيده في « الحجر » و « ق » ، فقال تعالى :

(**وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسًا**) (٣) .

لوقيل : وألقينا فيها برواسي ، لاختل النسق تماماً ، ولما كان في

(١) النحل : من آية ١٥ .

(٢) تقرأ الآيات : ٣ - ١٥ من سورة النحل .

(٣) الحجر : من آية ١٩ ، وق : من آية ٧ .

الكلام ذلك الإحساس بتحدره الذي نبض به السياق ؛ إذ القصد بينُ إلى إظهار المفاعيل بذكرها لا بحذفها لاقتضاء المقام الدال على قدرته تعالى ومنه على خلقه .

إن الوجه الذي نؤكد عليه - هنا - أن طبيعة المقام هي التي تقتضي نَسْقاً من الكلام محكماً لو تخلف فيه حرف أو تبدل لتغير البناء ، ولاختل المعنى ، ولضاعت البلاغة ، ولقد تنزه كلام الله تعالى عن هذا .

العقاب :

جاءت « الباء » في مقام العتاب للمؤمنين وتبصيرهم بحقيقة أعدائهم ، في قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ
إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ) (١)

افتتحت السورة بالنداء ؛ لتنبية المؤمنين وتهيئة أذهانهم إلى ما يعرض عليهم ، وللإشارة إلى أهمية ما يعقبه ، والمنادون هم (الذين آمنوا) وقد نوبوا بأحب الصفات إليهم الدالة على صدق إيمانهم ، وأنهم أهل لأن يُنابوا بهذه الصفة ، وقد أعان اسم الموصول على إبرازها ؛ إذ القصد إليها خصوصاً دون غيرها ؛ فصدق الإيمان لا يتناسب مع الفعل المنهي عنه ، ثم نلمح جزالة الأسلوب وقوته في بيان شدة العقاب عند اتخاذ عدو الله وعدوهم أولياء يلقون إليهم بالمودة ، وكأن في ندائهم بذلك تنبيهاً على فداحة جرمهم الذي لا يتفق وإيمانهم ، وقد قصد القرآن الكريم قصداً إلى خطاب الذين آمنوا جمعاً ، وإن كان المراد حاطب بن أبي بلتعة ليس سترأ له فحسب ، وإنما لتنبية وزجر

(١) المتحنة : من آية ١ .

الجماعة المسلمة وهم كالجسد الواحد ألا يقعوا في مثل ذلك من إفشاء الأسرار .

وجاء النهي عتاباً لهم وتوبيخاً بأنه ما كان ينبغي أن يكون منهم ذلك ، وفي التعبير بصيغة افتعل (تتخذوا) فضل قوة وخصوصية معنى ، ومبالغة في الأخذ بالعمل له ، وهذا لا نجده في « تأخذوا » مثلاً ، وهو متسق مع النهي الذي هو طلب الكف عن الفعل .

إننا عندما نقرأ هذا الجزء من الآية تتجاذب في أنفسنا أسئلة عديدة : كيف يتخذ المؤمن عدو الله وعدو نفسه ولياً ؟ وكيف يلقي إليه بمودته ومحبته ؟ خصوصاً إذا كان العدو هم كفار مكة الذين آنوا المؤمنين وأخرجوهم من ديارهم وقتلوههم ؟ والجواب فيما نظن أن المرء قد تعرض له ساعات ضعف يستولي عليه الشيطان فيها ، فيقع في المحذور من حيث يظن أنه يسعى في سبيل المصلحة والنفع ، وهذا ما كان من حاطب بن أبي بلتعة الذي نزلت فيه الآية فقد ذكر أن هذا الحدث ليس راجعاً إلى ضعف في دينه أو يقينه ذلك أنه كان رجلاً من المهاجرين ، وكان من أهل بدر أيضاً ، وإنما كان له بمكة أولاد ومال (١) .

وقد أتت الآية مبصرة للمؤمنين بحقيقة أعداء الله وأعدائهم ، وقد كانوا أعداء لله : لأنهم لم يسلكوا طريقه ، وأعداء للمؤمنين الذين سلكوا طريق الله تعالى ، وإفراد (عدوي وعدوكم) : لأنه وصف على فعول يستوي فيه الواحد والمتنى والجمع ، ولذلك جيء بالمفعول الثاني (أولياء) بصيغة الجمع ، كما أنه قد استغنى عنه - أي الجمع - بالإضافة . ووصفهم بعداوتهم مع كفاية وصفهم بعداوتهم لله في النهي عن موالاتهم فيه حيث لهم على

(١) انظر : (تفسير ابن كثير) ٤ : ٥٢٨ - ٥٤١ .

مقاطعتهم والبعد عنهم : لأن الإنسان مجبول على حب ما يحقق له المصلحة الذاتية وهؤلاء الأعداء ليسوا أعداء لله فقط ولكنهم أعداء لهم أيضاً ، ولذا جاء العطف لبيان أن الذين عاديتهم في ذات الله هم أنفسهم أعداء الله . وفي الجملة القرآنية طباق بديع يظهر المعنى ويبرزه قوياً بالمقارنة بين الضدين : العداوة والموالاتة وفيه تصعيد للتوبيخ واللوم والعتاب إذ كيف يتخذ المؤمن عدو الله وعدوه ولياً يتابعه ويناصره ؟ ! وقوله تعالى : (تلقون إليهم بالمودة) تصوير لاجتهادهم في إرضاء العدو ، والإلقاء كما فسره ابن فارس والراغب (١) طرح الشيء ، وإلقاء المودة مجاز عن إظهارها وعرضها دون طلب ، وهذا يطوي معنى الضعف والعجز وعدم القدرة على مقاومة النفس ، ومحاولة التقرب من العدو لمصلحة متوهمة .

و « الباء » في (بالمودة) للعلماء فيها أقوال تنتهي إلى وجهين : الأول: أنها أصلية ، وإما على أنها للسببية ، ومفعول (تلقون) محذوف ، والمعنى: تلقون إليهم أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب المودة التي بينكم وبينهم . وقد ألمح إليه الزجاج (٢). ونقله الزمخشري والرازي (٣) ، واختاره أبوحيان (٤) ، وذكره الزركشي على أن معناه : تلقون إليهم النصيحة بالمودة ، بعد أن نقل عن الجمهور أنها لا تزداد (٥) . كما نقل القول بكونها سببية أبو السعود والشهاب (٦) .

-
- (١) انظر : (معجم مقاييس اللغة) ٥ : ٢٦٠ ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، و (المفردات) ٤٥٣ .
 (٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ١٥٥ .
 (٣) انظر : (الكشاف) ٤ : ٨٦ ، و (التفسير الكبير) ٢٩ : ٢٩٧ .
 (٤) انظر : (تفسير البحر المعيط) ٨ : ٢٥٢ .
 (٥) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٣ - ٢٥٤ .
 (٦) انظر : (تفسير أبي السعود) ٨ : ٢٣٥ ، و (حاشية الشهاب) ٨ : ١٨٤ .

وإمّا على تضمين (تلقون) معنى «تخبرون» ، وقد نقله الزركشي عن ابن النحاس على أن معناه : تخبرونهم بما يخبر به الرجل أهل مودته(١).

وإمّا على تضمين (تلقون) معنى «ترمون» ، من الرمي بالشيء ، يقال : ألقى زيد إليّ بكذا ، أي : رمى به ، وفي الآية إنما هو إلقاء بكتاب أو برسالة فعبر عنه بالمودة ، لأنه من أفعال أهل المودة ، فلهذا جيء به «الباء» ، وذكر هذا الزركشي عن السهيلي(٢) .

وإمّا على أن «الباء» متعلقة بالمصدر الذي دل عليه الفعل كما نقله الحوفي عن البصريين ، وردّه أبو حيان لأنّ فيه حذف المصدر مع إبقاء معموله(٣).

والثاني : أنّها زائدة ، وقد ذكره الفراء ، وأبو عبيدة(٤) ، ونقله الطبري ، والزمخشري ، وأبو حيان ، وغيرهم(٥) .

وواضح مما سبق أن أصالة «الباء» تخرّج على أنّها للسببية ، أو للتعديّة ، أو على تعلقها بالمصدر المفهوم من الفعل ، وما دامت كذلك فمن التهافت أن تعد زائدة .

والذي نختاره من وجوه أصالتها أن تكون للسببية ؛ فالإلقاء لا يكون

(١) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٤ .

(٢) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٤ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٥٢ - ٣ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ١٤٧ ، و (مجاز القرآن) ٢ : ٢٥٧ .

(٥) انظر : (جامع البيان) ١٤ : ٢٨ ، ٥٧ ، و (الكشاف) ٤ : ٨٦ ، و (تفسير

البحر المحيط) ٨ : ٢٥٣ ، وكذا : (تفسير أبي السعود) ٨ : ٢٣٥ ، و (تفسير

التحرير والتنوير) ٢٨ : ١٣٤ .

-هنا- إلا بسبب المودة ، إذ هي الدافع القوي الغلاب في لحظة ضعف بشري
قَوْمَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ ، وعليه فمفعول الإلقاء محذوف قصداً إلى العموم ،
وتقديره : أسرار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخباره . وهذا الحذف
مدلول عليه بسبب نزول الآية الذي أشرنا إليه في موضع سابق (١) .

ومنه في مقام العتاب -أيضاً- قوله تعالى في الآية نفسها :

(سُرُونِ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمْتُمْ) (٢) .

وأراء العلماء في « باء » (بالمودة) تتشابه مع سابقتها في صدر الآية ،
والتي عرضنا لها آنفاً ، وهي تدور حول أصالة « الباء » وزيادتها : فأصلاتها
تتأتى على أنها للسببية ، والمفعول محذوف ؛ أي : تسرون إليهم ما يستره
النبي عليه السلام بالمودة . ذكر هذا المعنى الزجاج (٣) ، ونقله الزمخشري
بقوله : تسرون إليهم أسرار رسول الله بسبب المودة (٤) . وعلى هذا سار
النسفي ، وأبو السعود ، والشهاب (٥) ، وابن عاشور ، والمعنى عنده :
تخبرونهم سراً بسبب المودة ، أي بسبب طلب المودة لهم (٦) .

وزيادتها ، ذكرها أبو عبيدة (٧) ، ونقلها الزمخشري ، وابن الأنباري ،

وغيرهما (٨) .

(١) انظر : ص ٣٥٧ من البحث .

(٢) الممتحنة : من آية ١ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ١٥٥ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٤ : ٨٩ .

(٥) انظر : (تفسير النسفي) ٣ : ٥١٢ ، و (تفسير أبي السعود) ٨ : ٢٣٦ ،

و (حاشية الشهاب) ٨ : ١٨٥ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٨ : ١٣٨ .

(٧) انظر : (مجاز القرآن) ٢ : ٢٥٧ .

(٨) انظر : (الكشاف) ٤ : ٨٩ ، و (البيان) ٢ : ٤٢٢ ، و (تفسير أبي السعود) ٨ : ٢٣٦ .

ولا نحبز القول بالزيادة كما دام له « الباء » مخرج قوي على الأصالة :
إذ لا يصح ترك الأصل الذي ينصره واقع التعبير القرآني إلى قول عماده
متابعة اللاحقين للسابقين .

ونعود إلى التأمل في آية الممتحنة ! فنرى أن عتاب الله للمؤمنين على
اتخاذهم عدوه وعدوهم أولياء قد اتخذ صورتين :

الأولى : إظهار الأسرار وإعلانها ، في قوله تعالى :

(تلقون إليهم بالمودة) .

وفي إثارة التعبير القرآني الكريم للفعل « ألقى » بجرسه وصوته إيماء
إلى القوة في الإلقاء ، وهذا أدعى لشدة المؤاخذة، كما أن فيه إشارة إلى
ضعفهم عن تحمل أسرار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعدم مبالاتهم بما
أؤتمنوا عليه . وكأنه حمل ثقيل ألقوه عن كواهلهم ، وهذا أدعى لشدة المعاتبه
والمؤاخذه كما قلنا .

الثانية : إفشاء الأسرار خفية ، وذلك في قوله تعالى :

(تسرون إليهم بالمودة) .

والمعنى كما فسره الراجب : « يطلعونهم على ما يسرون من مودتهم ،
وقد فسّر بأن معناه : يظهرون ، وهذا صحيح : فإن الإسرار إلى
الغير يقتضي إظهار ذلك لمن يفضى إليه بالسر ، وإن كان يقتضي إخفاءه
عن غيره » (١) .

(١) (المفردات) ٢٢٨ .

وما نلاحظه أن نبرة العتاب قد قلت عما قبل بدليل هذا التذييل القوي :

(وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم) .

فما من طائل سينالونه جراء إسرارهم لاستواء ذلك الإخفاء والإعلان في علم الله تعالى المطلق . ولعل هذا هو الذي دفع البيضاوي إلى أن يفسر معنى : (تسرون إليهم بالمودة) على الاستفهام ، بقوله : « أي طائل لكم في إسرار المودة » (١)، وعله الشهاب بأن « الجملة مسوقة للإنكار عليهم حيث أسروا على من استوى عنده السر والجهر . وقد أعلم رسوله بالوحي فأفاد أنه لا طائل تحته أيضاً » (٢) .

وثمة ملحظ آخر في إظهار العتاب للمؤمنين هو مجيء الفعلين (تلقون ، وتسرون) مضارعين استحضاراً لصورة هذه الأعمال الشائنة منهم التي ما كانت ينبغي أن تقع وتصدر منهم . كما أن في تكرار لفظ (بالمودة) في الآية مرتين معداة بفعلين مختلفين دلالة على العتاب المرير لهم ، لا سيما وأنها من المعاني النفسية العميقة الأثر . وقد تكرر هذا اللفظ مرة أخرى في السورة نفسها ، مما جعل الفيروزآبادي (٣) يذكر أن من أسمائها : سورة المودة .

وقد تتبعت صيغة مضارع الفعل «أسر» في القرآن الكريم فوجدتها قد تكررت سبع مرات حذف المفعول في جميعها ، وهذا من بديع نظم القرآن الكريم ودقة بيانه ، كان الفعل في ست منها وثيق الصلة بعلم الله تعالى سراً وعلانية ، ونمثل لذلك بقوله تعالى :

(١)(٢) (حاشية الشهاب) ٨ : ١٨٥ .

(٢) انظر : (بصائر ذوي التمييز) ١ : ٤٦٠ .

(أَوْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (١).

وقوله :

(لَأَجْرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (٢).

ولا ريب أن حذف المفعول في هاتين الآيتين أو غيرهما من الآيات مشير إلى الكمال المطلق لعلمه تعالى ، كما لاحظت أن الفعل لم يتعد بحرف الجر « الباء » أو غيرها ، إلا في هذه الآية شاهدنا ، وقد أعقب الفعل بما هو شديد الصلة بعلمه تعالى ، وعُدِّي بـ « الباء » ، لسر بلاغي يقتضيه مقام العتاب للذين آمنوا ؛ إذ لما كانت « المودة » أمراً معنوياً نفسياً لا يلقى ولا يُسرُّ به ، وإنما يظهر ويختفي - لأنها من عوالم الشعور والإحساس ، فقد دلت « الباء » على حذف المفعول وجاءت مبيّنة علة إسرار أسرار رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب المودة . كما لاحظت أن « الباء » تكررت في الآية الكريمة أكثر من مرة ، فهي تعقب الفعل (تلقون) ، وتعقب (تسرون) ، كما تعقب اسم التفضيل (أعلم) ، وقد حذف المفاعيل ، والمفضل عليه ، وفي ذلك من التناسق العجيب والتناسب البديع ما لا يوصف .

(١) البقرة : ٧٧ .

(٢) النحل : من أية ٢٣ .

الجزاءات :

تنوعت صور الجزاء التي أتت فيها « الباء » دنيوياً وأخروياً على

النحو التالي :

١ - الجزاء في الدنيا :

وجاء ذلك في حق بني إسرائيل خصوصاً عند حديثه تعالى عن سخطه عليهم لما كانوا فيه من جحد للنعمة وقسوة وتنكر للهداية ، وذلك في قوله تعالى :

(وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَجَدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ
يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَآئِهَا فُورَمَهَا
وَعُدْسَهَا وَبَصِلَهَا ^١ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ
بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهَيِّطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآسًا لَنْتُمْ
وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ
اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ
الَّذِينَ بَدَّلُوا الْحَقَّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (١)

فـ « الباء » في قوله تعالى (بغضب) حُكم عليها بأنها أصلية ، كما

قيل إنها زائدة ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

فأمّا كونها أصلية : فعلى أنها للملابسة ، والجار والمجرور في موضع

الحال ، وإمّا (باء) بمعنى « رجع » ، أي : رجعوا مصحوبين بغضب الله ،

(١) البقرة : ٦١ .

أي : مفضوباً عليهم . وهذه الدلالة ذكرها الأخفش ، والطبري (١) ، ونقلها الرازي وأبو حيان وأبو السعود (٢) ، وغيرهم . وإمّا (باء) بمعنى : « حلّ مبيوفاً ومعه غضب الله أي : عقوبته ، و (بغضب) في موضع حال ، وقد ذكره الراغب (٣) ، ونقله السمين والشهاب (٤) .

أو على أنها للسببية ، و (باء) بمعنى « استحق » ، والمفعول محذوف ، أي : استحقوا العذاب بسبب غضب الله تعالى عليهم ، وعليه فـ « الباء » تتعلق بـ (باء) ، وقد نقله أبو حيان عن الأخفش ناعماً إياه بالزعم (٥) .

أو على أنها للتعدية ، و (باؤوا) بمعنى « صاروا » ، أي : صاروا أحقاء بغضبه ، وذكر هذا الزمخشري ، ونقله النسفي (٦) ، وعلق عليه السمين بقوله : « وهذا التفسير ينفي كون « الباء » للحال » (٧) ، وعلق عليه الشهاب فيما نقله عن البيضاوي : « عدل عن قولهم : استحقوه لما فيه من المبالغة ، ولأنه يظهر تعديته بـ « الباء » » (٨) . كما نقله أبو السعود (٩) .

أو على أنها للظرف ، على من رأى أن (باء) بمعنى « نزل وتمكن ،

(١) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٩٩ ، و (جامع البيان) ١ ، ١ : ٣١٦ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣ : ١٠٢ ، و (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٦ ، و (تفسير أبي السعود) ١ : ١٠٧ .

(٣) انظر : (المفردات) ٦٩ .

(٤) انظر : (الدر المصون) ١ : ٣٩٨ ، و (حاشية الشهاب) ٢ : ١٧٠ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٦ .

(٦) انظر : (الكشاف) ١ : ٧٢ ، و (تفسير النسفي) ١ : ٥٦ .

(٧) (الدر المصون) ١ : ٣٩٩ .

(٨) (حاشية الشهاب) ٢ : ١٧٠ .

(٩) انظر : (تفسير أبي السعود) ١ : ١٠٧ .

أو تساوا ، ، وتتعلق « الباء » بنفس (باء) ، نقله أبو حيان متفرداً (١) .

وأما كونها زائدة ، فعلى تفسير (باء) بمعنى : « استحق » ، أي : استحقوا غضباً ، وذكر هذه الدلالة الرازي (٢) ، ونقلها أبو حيان ، والشهاب مضعفاً (٣) .

والمختار عندي أن تكون « الباء » أصلية ، ومعناها الملابس ، والبوء هنا : بمعنى الرجوع ، وهذا ينبىء عن أنهم لم يجنوا مما طلبوه إلا غضب الله تعالى ، والسياق منبىء عن حرمان الله تعالى لهؤلاء الجدة من يهود بني إسرائيل لذة التنوق الحقيقي للنعم ، فلقد ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، والتعبير بالضرب إشارة إلى اشتغالها عليهم وإحاطتها ولزومها إياهم ، وهذا لؤن من عقابهم وجزائهم ، كما أن في الضرب معنى الامتهان لهم ، ويؤيده قوله تعالى : (الذلة والمسكنة) . ولقد باؤوا بغضب من الله تعالى ، أي : رجعوا مصحوبين بغضب من الله عليهم ؛ فأصل البوء في اللغة : الرجوع (٤) . وإيثار (باء) على « رجع » لأن فيه معنى العودة النهائية ، وأنهم ما حققوا من عنائهم إلا الغضب ، ولا بد أنهم مستحقوه جزاءً وفاقاً لسوء تلقيهم الطيبات من النعم . وعليه فـ « الباء » هنا أدل على تصوير عاقبة هؤلاء القوم ، واستحقاقهم الغضب حالة رجوعهم ؛ فالذي يذهب في سبيل شيء يضع في حسبانته أن يعود منه مصحوباً بخير ، أما هؤلاء فما عادوا إلا بهذا البلاء الأكبر والوبال الأعظم . ولقد ذكر الطبري أن (باؤوا) لا يقال إلا موصولاً إما بخير وإما بشر (٥) ، وهو مع اليهود خصوصاً شرّاً حقاً ؛ فلقد استوقفني

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٦ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣ : ١٠٢ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٦ ، و (حاشية الشهاب) ٢ : ١٧٠ .

(٤) انظر : (معجم مقاييس اللغة) مادة : بوا .

(٥) انظر : (جامع البيان) ١ ، ١ : ٣٦٦ .

من تكرر هذه الصيغة في القرآن الكريم ست مرات استثنائاً لليهود منها بثلاث مصحوبين بغضب الله ووقوعها في الثلث الأول من القرآن الكريم ، أحدها هذه الآية شاهدنا ، والثانية قوله تعالى :

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا أُنزِلَ
عَلَيْهِمْ قُلْ لَئِنِ أُنزِلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتٌ مِّنْ
عِنْدِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كَافِرُونَ) (١)

والثانية قوله تعالى :

(ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ أَيْنَ مَا يُفِرُّوْا إِلَّا يَجْعَلِ مِنَ اللَّهِ وَحْبَلٍ مِّنَ
النَّاسِ وَبَاءٌ وَبِغَضِبِ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ
بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِعَايَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ
ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (٢) .

وثمة ملحظ آخر يتمثل في قوة الدلالة على سخط الله تعالى عليهم ؛ إن بما تدل عليه كلمة (غضب) وما توحى به ، وإن في تنكيرها إشارة إلى عظيم السخط وهائل الغضب .

إن هذا يقودنا إلى تدبر آيات القرآن التي أحكمت ؛ فالعقل البشري مهما يؤته الله من سعة الأفق يظل محدود الطاقة في تديره المتواصل ، والقرآن الكريم يظل دائماً وأبداً هو التبع الثر الذي لا تحد أفاقه ولا ينفد عطاؤه .

(١) البقرة : ٩٠ .

(٢) آل عمران : ١١٢ .

٢ - الجزاء في الآخرة :

١ - جزاء الأبرار :

عند ترغيب القرآن الكريم لهم في الجنة والنعيم المقيم الذي أعده الله تعالى لهم ، وهو هنا الحديث عن الشراب خصوصاً ، وذلك في قوله تعالى :

(إِنَّ الْأَبْرَارَ لَشَرِبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَتْ مِرْجَاهَا كَأْفُورًا

عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا) (١).

وقد أتت هاتان الآيتان الكريمتان بعد إجماله تعالى ما أعدته للكافرين من سلاسل وأغلال وسعير . وأراء العلماء في « الباء » في قوله تعالى : (بها) تدور حول أصالتها وزيادتها ، فالقول بأنها أصلية :

إمّا على معنى الإلصاق ، الذي ذكره الزمخشري بقوله : « فإن قلت : لم وصل فعل الشرب بحرف الابتداء أولاً ، وبحرف الإلصاق آخرًا ؟ قلت : لأنَّ الكأس مبدأ شربهم وأوّل غايته . وأمّا العين فبها يمزجون شرابهم ، فكان المعنى : يشرب عباد الله بها الخمر ، كما تقول : شربت الماء بالعسل » (٢) . ونقل عنه هذا الرأي الرازي والنسفي (٣) ، وفسر النيسابوري معنى « الباء » على كلام الزمخشري أنّها بمعنى «مع» (٤) ، كما ذكر أبو حيان كلام الزمخشري ، وكذا أبو السعود ، وابن عاشور (٥) .

(١) الإنسان : ٥ - ٦ .

(٢) (الكشاف) ٤ : ١٦٨ ، و (نكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم) ٣٦٣ ، تحقيق : د . محمد أبو الفتوح شريف ، دار المعارف ، القاهرة .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢٠ : ٢٤١ ، و (تفسير النسفي) ٣ : ٢٦٧ .

(٤) انظر : (غرائب القرآن) ٢٩ : ١٢٠ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٩٥ ، و (تفسير أبي السعود) ٩ : ٧١ ،

و (تفسير التحرير والتنوير) ٢٩ : ٢٨١ .

وإمّا على تضمين (يشرب) معنى يُروى بها وينقع (!)، و « الباء » عليه للتعدية ، ذكره الفراء (١) ، والزجاج حملاً على المعنى ، أي : يروى بها وينتفع (٢) ، كما ذكره الطبري ، واستحسنه النحاس (٣) ، وارتضاه ابن قيم الجوزية عند حديثه عن تضمين الفعل معنى الفعل ، وجعله قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن « فإنهم يضمون (يشرب) معنى : يروى ، فيعدونه بـ « الباء » التي تطلبها فيكون في ذلك دليل على الفعلين ، أحدهما : بالتصريح به ، والثاني: بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار ، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها » (٤) . كما نقل معنى التضمن هذا أبوحيان (٥) ، والزركشي في مبحث التضمن على أنه أُريد باللفظ الشرب والري معاً (٦) .

وإمّا على تضمين (يشرب) معنى يلتذُّ بها، وجعله العكبري الأولى (٧)، كما ذكره النسفي وأبو السعود (٨) .

وإمّا على أنها بمعنى « مِنْ » ، نقله الزّجّاج والراغب وابن الأنباري والرضي (٩)، وغيرهم . كما نقله البيضاوي قائلاً : لأنّ الشرب مبتدأ منها ،

(١) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢١٥ .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٦٧٢ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٤ ، ٢٩ ، ٢٠٧ ، و (إعراب القرآن) ٥ : ٨٥ .

(٤) (بدائع الفوائد) ٢ : ٢١ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٩٥ .

(٦) انظر : (البرهان) ٣ : ٣٣٨ .

(٧) انظر : (التبيان) ٢ : ١٢٥٨ .

(٨) انظر : (تفسير النسفي) ٣ : ٦٢٧ ، و (تفسير أبي السعود) ٩ : ٧١ .

(٩) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٦٧٢ ، و (المفردات) ٧١ ، و (البيان) ٢ : ٤٨٢ ،

و (شرح الرضي) ٤ : ٢٨١ .

وعلل الشهاب ذلك بقوله : « لأنَّ العين المنبج كما هو مبتدأ من الكأس في قوله (من كأس) » (١) . ونقل ابن عاشور عن الأصمعي أنَّها « مِنْ » التبعية ، كما نقل موافقة الفارسي وابن قتيبة وابن مالك له (٢) .

وإمَّا على أنَّها متعلقة ومجرورها بحال ، تقديره : يشرب ممزوجاً بها ، وقد نقله العكبري (٣) ، وقدره البيضاوي : إمَّا ملتذاً بها أو ممزوجاً بها (٤) .

وإمَّا على أنَّ الضمير للكأس ، والمعنى : يشربون العين بتلك الكأس ، نقله أبو السعود (٥) مضعفاً .

هذا مجمل أقوال العلماء في كون « الباء » أصلية ، ومنه نرى تعدد وجوه أصالتها .

وأمَّا القول بأنَّها زائدة فقد ذكره الفراء من حيث إنَّ (يشرب بها) ويشربها سواء في المعنى (٦) . وكذا ابن قتيبة ، والزجاج (٧) ، ونقله ابن الأنباري على تقدير: يشرب ماعها؛ لأنَّ العين لا يشرب ، وإنما يشرب ماؤها (٨) .

(١) حاشية الشهاب (٨ : ٢٨٨) .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) (٢٩ : ٣٨١) .

(٣) انظر : (البيان) (٢ : ١٢٥٨) .

(٤) انظر : (تفسير البيضاوي) في (حاشية الشهاب) (٨ : ٢٨٨) .

(٥) انظر : (تفسير أبي السعود) (٩ : ٧٢) .

(٦) انظر : (معاني القرآن) (٣ : ٢١٥) .

(٧) انظر : (تأويل مشكل القرآن) (٢٤٨ ، و (إعراب القرآن) (٢ : ٦٧٢) .

(٨) انظر : (البيان) (٢ : ٤٨٢) ، ولعل في العبارة حذفاً ، أي : « لا يشرب بها »

بياناً للمعنى .

ونقله غير هؤلاء (١). ويعضد القول بالزيادة قراءة شاذة لابن أبي عبيدة (يشربها) (٢).

والقول بزيادة « الباء » مع تعدد وجوه أصالتها قول واهن ، ولا يجوز أن يعتد به في الحكم على « الباء » .

والأرجح من وجوه الأصالة أن تكون « الباء » للإصاق ، ولقد حسم الزمخشري المسألة بملحمه الرائع حين قصد إلى فكرة المزج ، أي : خلط الشراب بغيره تخفيفاً لحدته ، فبالعين يمزج الأبرار شرابهم ، وهذا المزاج منهم يقتضي إصاق الجزء مع الجزء وتداخله واختلاطه ، ويؤيده أن الكأس لا يسمى كذلك إلا إذا كان فيه الشراب ، وعليه فـ « الباء » هنا أدل على بيان هذا المشهد الأخرى المعروف وهو المزاج ، وأدل على النعيم والتكريم . ونشير إلى رأي نقله الزجاج مضعفاً مفاده القول بأصالة « الباء » ، وأنها للإصاق ، ولكن على وجه آخر حيث قال : « وقيل : شربت بالعين، حقيقة ، و : من العين ، والعين مجازاً ؛ لأن العين اسم للموضع الذي ينبع منه الماء ، فهو كقولك : شربت بمكان كذا ، ولهذا يقال : ماء العين ، وماء السلسبيل ، ثم توسع واجتزيء باسم العين عن الماء ، لما كان لا يسمى المكان عيناً إلا ينبوع الماء منه » (٣). وهذا الكلام منبئ عن ملاصقة حسية ، أي ملاصقة من الشاربين للمكان ، وقد ذكر الراغب هذا الوجه (٤) ، كما ذكره الزركشي (٥) ، في نفي

(١) انظر : (جامع البيان) ١٤ ، ٢٩ ، ٢٠٧ ، و (تفسير البغوي) ٤ : ٤٢٨ ، و

(تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٩٥ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٩٥ .

(٣) (إعراب القرآن) ٢ : ٦٧٢ . ولعل الصواب : « ينبوع الماء منه » .

(٤) انظر : (المفردات) ٧١ .

(٥) انظر : (البرهان) ٣ : ٣٣٨ - ٣٣٩ .

الزيادة ، إلا أن رأي الزمخشري يظل الأقوى من حيث مسألة المزج هذه على عادة الذين يمزجون الخمر بالماء في الدنيا ، وإن كان لخمير الآخرة سمات ذكرها القرآن الكريم .

أما فكرة الري فهي ليست مقصودة في الآخرة ، وإنما القصد إلى التمتع بالشرب في حد ذاته ، فالري للظاميء وهم لا يظمؤون أبداً . وأما القول بتناوب « مِنْ » فغير متلائم مع (من كأس) فهم يشربون من كأس ممزوجة بالعين .

ونظرة أخرى لسياق الآيتين ؛ حيث نلمس فيهما المدح والإشادة بالأبرار ، وهم أهل الصدق الموحدون المطيعون الممتثلون أمر ربهم ، كما نلمس التنويه بعظم الجزاء المرتقب ، فهم سيشرّبون شراباً لا يدانيه شراب ؛ إذ هو صنعة الله الخالصة للمؤمنين الذين كبحوا جماح شهواتهم وأطاعوا الله تعالى . ولا يخفى ما في تكرار الفعل (يشرب) مرتين من تأكيد معنى التمتع به حال فعله ، فضلاً عما تطويه دلالة المجيء بهما مضارعين من معنى حدوث هذا الفعل المنعم به من الله تعالى عليهم المرة تلو الأخرى ، وأنهم يشربون ولا يملون الشرب ، وهذه مزيد خصوصية في النعيم لا توجد في خمر الدنيا ، وذكر فعل الكون (كان مزاجها كافوراً) يدل على أن له شأنًا في المزج عظيماً ، يكون فيه من نفس الجبل لا كما يعهد (١) . وتكثير (عيناً) لأنها عظمة المقدار والمكان ، وتنصيبه تعالى على (عباد الله) أي : الذين عبّوه وأمنوا به حقاً ، فيه مزيد تنويه بهم وامتداح لهم وأنهم في كنف الله أبداً ، وقوله تعالى : (يفجرونها تفجيراً) معناه أنهم يُجرون تلك العين التي يشربون بها أينما حلّوا ومتى شأؤوا لا يمتنع عليهم ذلك ، وإيثار التعبير القرآني صيغة

(١) انظر : (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور) ٢١ : ١٣٦ . ط ١ ، أم

القرى للطباعة والنشر ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

فعلٌ بون غيرها لمح إلى كثرة وقوع الفعل منهم وقوتهم في ذلك ، وإسناد الأفعال إليهم (يشربون) و (يشرب بها عباد الله) و (يفجرونها) مشعر بحريتهم المطلقة في أنهم يقومون بها ويتصرفون فيها ويتقلبون في النعيم بفضل منه تعالى ، وهكذا فالمؤمنون أكثر حظاً في القدرة المثلث على تنوع النعم .

ولقد أشار القرآن الكريم في سورة المطففين إلى قضية المزاج هذه في

شراب الأبرار في قوله تعالى : (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى الْأَرَائِكِ
يَنْظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴿٢٤﴾
يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَحْتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتْمُهُ مِسْكَ وَفِي
ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُنْتَفِسُونَ ﴿٢٦﴾ وَمِمَّا جَاءُ مِنْ
تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ (١) .

قال الطبري : « ومزاج الرحيق من عين تُسْنَمُ عليهم من فوقهم فتنصب عليهم (يشرب بها المقربون) من الله صرفاً ، وتمزج لأهل الجنة » (٢) .

وذكر ابن قيم الجوزية أن مزاج شراب الأبرار من التسنيم ، وهو أعلى أشربة الجنة ، وأن المقربين يشربون منه بلا مزاج ، ولهذا قال في سورة الإنسان : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ) .

وفسر عباد الله بأنهم المقربون السابقون ، وأخبر أنهم يشربون بتلك العين صرفاً محضاً ، وأنها تمزج للأبرار مزجاً ، وعلل لذلك بما نقله عن ابن

(١) المطففين : ٢٢ - ٢٨ .

(٢) (جامع البيان) ١٥ ، ٢٠ : ١٠٩ .

عباس وغيره : يشرب بها المقربون صرفاً ، ويمزج لأصحاب اليمين مزجاً ، وهذا لأنَّ الجزاء وفاق العمل ، فكما خلصت أعمال المقربين كلها لله خلص شرابهم ، وكما مزج الأبرار الطاعات بالمباحات مزج لهم شرابهم ، فمن أُخْلِصَ أُخْلِصَ له شرابه ، ومن مَزَجَ مَزَجَ شرابه (١) . وهو مخالف لكلام الزمخشري وغيره كما مرَّ . وقد ذكر البقاعي أنَّ (عينا يشرب بها المقربون) أي بسببها على طريقة المزج منها (٢) ، ونضيف أنَّه قد وقع خلاف بين العلماء في المزاج ، وفصله أبو حيان ، بقوله : « قال ابن مسعود وابن عباس والحسن وأبو صالح يشربها المقربون صرفاً ويمزج للأبرار . ومذهب الجمهور : الأبرار هم أصحاب اليمين ، وأنَّ المقربين هم السابقون ، وقال قوم الأبرار والمقربون في هذه الآية بمعنى واحد يقع لكل من نعم في الجنة » (٣) . والله أعلم .

ب - جزاء المعذبين بطوائفهم :

ومنهم المنافقون والمنافقات ، حيث بيَّن الله تعالى حيرتهم وسواد مصيرهم يوم الفصل بينهم وبين المؤمنين ، وذلك في قوله تعالى :

(يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ
ءَامَنُوا انظُرُوا نَفْسًا مِن فُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا
فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ
الْعَذَابُ) (٤) .

(١) انظر : (طريق الهجرتين وباب السعادتین) ١٨٤ - ١٨٥ ، تحقيق : أبي

حفص سيّد بن إبراهيم بن صادق بن عمران ، دار الحديث ، القاهرة .

(٢) انظر : (نظم الدرر) ٢١ : ٣٣٠ .

(٣) (تفسير البحر المحیط) ٨ : ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٤) الحديد : ١٣ .

والآيات قبلها تتحدث عن حال المؤمنين والمؤمنات يوم الحشر ونورهم يسعى بين أيديهم .

وقد حكم كثير من العلماء بزيادة « الباء » في قوله (بسور)؛ ومنهم الأخفش والقيسي وابن الأنباري (١) .

ونقل العكبري أصلتها من غير بيان لوجه ذلك (٢) ، وارتضى ابن عاشور أن يُضمَّن الفعل معنى الحجز فيعدَّى بـ « الباء ، أي : « ضُرب بينهم سور للحجز به بين المنافقين والمؤمنين » (٣) .

وأرى أنه لما كانت دلالة الضرب الوضعية لا تتأى في هذا التعبير ، كما لا تتأى في قوله تعالى :

(وَلِيَضْرِبَنَّ يَجْمُرَهُنَّ عَلَىٰ جُوبِهِنَّ) (٤) .

والعلماء على تضمين الضرب في آية الحجاب معنى الإلقاء والوضع ، أي : يلقين ويضعن ، ولذا عدِّي الفعل به «على» (٥) - لما كان الأمر كذلك فإن الفعل هنا ضمَّن فعل الحجز ، تصويراً للحجز القاهر ووقوعه في لمحة خارقة على أنه ضربة لازب من ملك مقتدر ، وعليه فالتضمين يقتضيه المقام إذ يجمع معنى الفعلين معاً ، كما يدل على ملابسة الضرب بالسور ؛ إذ لا يتأى الحجز

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٤٩٥ ، و (مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٣٥٩ ، و (البيان) ٢ : ٤٢٦ .

(٢) انظر : (التبيان) ٢ : ١٢٠٨ .

(٣) (تفسير التحرير والتنوير) ٢٧ : ٢٨٣ .

(٤) النور : من آية ٣١ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٤٤٨ ، و (روح المعاني) ٩ ، ١٨ : ١٤٢ .

والفصل إلا بهذا السور . وفي إثثار فعل الضرب مزيد إهانة لهم وإشعار بالنقص فهو لون من العذاب والجزاء المحيط ، ومعنى الإهانة والنقص لا يتخلف في مطلق دلالة الضرب ، فضلاً عما يثيره من معنى إحاطة هذا السور بهم واشتماله عليهم . وهذا المعنى مفاد من التوسع في الضرب ليتناول معاني عدة ؛ منها إلتحاف السور بهم إلتحاف الخيمة بمن ضربت عليه (١).

ثم إن هذه الآية معجبة ، كلما زدناها نظراً زادتنا عطاءً وأسراراً؛ فقد عُرِّف الطرفان - المنافقون والذين آمنوا - وخصص المؤمنون بالاسم الموصول ، وفي تخصيصهم بذلك إبراز لصفة الإيمان الملتصقة بهم وأنها سبب نجاتهم ، وأياً كان معنى (انظرونا) انتظرونا أم أنظروا إلينا ، فإنه لا يخفى ما في الأمر من معنى عجز المنافقين ذلك اليوم ، وهوان أمرهم ، وافتضاح حقيقتهم ، وقلة حيلتهم ، وشدة حيرتهم ، وضعف شأنهم عما كانوا عليه في الدنيا . وقوله تعالى على لسانهم (نقتبس من نوركم) طمع في بعض نور المؤمنين مدلول عليه بـ « من » . وللمرء أن يجتهد بخياله في جلاء حال هؤلاء المظلمين المنافقين والمنافقات بما يمدده المعين القرآني الكريم - يطلبون قبساً من نور فيقال لهم (ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً) وهو أمر يفيد الاستهزاء والتهكم بهم كما كانوا يستهزئون بالمؤمنين في الدنيا ، وهم عندما يرجعون وراءهم لن يجوبوا شيئاً إلا ظلاماً محيطاً بهم مطبقاً عليهم ، والرجوع يقتضي عودة إلى الورا ، إلا أن في التنصيص على (وراءكم) ما يشير إلى مزيد من التهكم بهم حيث لا يعرفون ما الذي وراءهم ، وهم غير بعبيدين عنه ، وفيه لمح إلى فرط تخبط خطاهم وتردها فلا يدركون معنى الرجوع أهو إلى الأمام أم للوراء ؟ ! ، وفي ذلك من شدة الهول والفرع ما فيه . والأمر بالتماس

(١) انظر : الراغب (المفردات) ٢٩٥ .

نور؛ يعني بذل الجهد في البحث عن نور أي نور : يسير أم كثير ، وما هم بواجديه ؛ فالأمر للتهكم والاستهزاء . وقد يكون للتعجيز على رأي من يقول : ارجعوا إلى الدنيا ، إلا أنه قيل إنهم يرجعون إلى المكان الذي كانوا فيه فلا يجدون شيئاً وهذا مما يجعل الأمر ليس للتعجيز . وعلى كل فالمعاني البلاغية لا تتزاحم . ويأتي الفعل الإلهي (فضرب بينهم بسور) مفيداً إتيان الفعل دفعة واحدة ، تلقائياً وفي لحظة خاطفة وبقوة لا تدع مجالاً للاتصال ، والتعبير بالماضي دال على كينونة هذا الحدث وأنه واقع لا محالة ، وأن زمن الدنيا في حساب الحق تبارك وتعالى زمنٌ يسير جداً ، وهذا أدعى لصلاح النفس ؛ فتتهجر النفاق وما شابهه من فعل سيء . وما هم أولاء المؤمنون يحيط بهم نور الله ورحمته في مقابلة تبرز البون الشاسع بين حال الطرفين ، وأولئك المنافقون والمنافقات يحيط بهم عذاب الله وغضبه ، والصورة في جانبهم مليئة وناطقة بالتعذيب الحسي والنفسي .

وهذا بعض ما يعطينا الحرف في القرآن ، والقول بالزيادة قتل لهذه المعاني والأسرار . والله أعلم .

ومن طوائف المعذبين : الذين كسبوا السيئات ، وقد أتت « الباء » في مقام الحديث عن الجزاء الذي أعده الله لهم يوم القيامة في قوله تعالى :

(وَالَّذِينَ
كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ
اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ كَأَنَّمَا أَغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعَانِ اللَّيْلِ مُظْلِمًا
أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)^(١)

(١) يونس : ٢٧ .

وحديثنا عن « باء » (بتمثلها) ، فقد ذكر أنها أصلية ، كما قيل إنها زائدة .

فتخريجها على أنها أصلية ؛ إما على أن (جزاء) مرفوع بإضمار « فلهم » جزاء سيئة بتمثلها ، و « الباء » متعلقة بـ (جزاء) ، ذكره الفراء ورجّحه (١) ، ونقله الطبري عن بعض نحوي الكوفة على أن « الباء » صلة للجزاء (٢) ، كما نقله ابن عطية ، وكذا الرازي عن الفراء (٣)

وإما على أن « الباء » مع ما بعدها هو الخبر ، والتقدير : جزاء سيئة كائن بتمثلها ، وقد ذكره الفراء على أن (جزاء) مرفوع بـ « الباء » (٤) ، ونقله الطبري ، وابن جني والرازي والعكبري (٥) ، وغيرهم .

وإما على أن « الباء » متعلقة بـ (جزاء) المرتفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي : وجزاء سيئة بتمثلها واقع . ذكره ابن جني (٦) ، ونقله العكبري وأبو حيان (٧) ، وغيرهما

وأما القول بزيادة « الباء » فذكره الأخفش (٨) ، ونقل الطبري قول

(١) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٤٦١

(٢) انظر : (جامع البيان) ٧ ، ١١ : ١٠٩ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٤ ، و (التفسير الكبير) ١٧ : ٨١ .

(٤) انظر (معاني القرآن) ١ : ٤٦١

(٥) انظر (جامع البيان) ٧ ، ١١ : ١٠٩ ، و (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٣٨ ،

و (التفسير الكبير) ١٧ : ٨١ ، و (التبيان) ٢ : ٦٧٢

(٦) انظر (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٤٠

(٧) انظر (التبيان) ٢ : ٦٧٢ ، و (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١٤٧

(٨) انظر (معاني القرآن) ٢ : ٣٤٣

بعض نحوييَّ البصرة : إنَّ الجزء مرفوع بالابتداء ، وخبره (بمثلها) على زيادة « الباء » (١) . وقد حَسَّن ابن جنِّي (٢) رأي الأَخفش هذا على الزيادة ، وجعل استدلاله صحيحاً بقوله تعالى :

(وَجَزَّوَأَسِنَّةً سِنَّةً مِّثْلَهَا) (٣)

إلا أنه ذكر تأويلين في تخريج « الباء » على الأصالة أشرنا إليهما آنفاً . كما حكم بالزيادة ابن الأنباري ، ونقلها العكبري ، وابن يعيش والسَّمين (٤) ، وغيرهم .

وما نراه أن القول بأصالة « الباء » متعينُها هنا من وجهين : أحدهما : نسق الآية قبلها ، حيث يقول تعالى :

(لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (٥).

فهي وما بعدها موازنة دقيقة بين الذين أحسنوا وبين الذين كسبوا السيئات ، وجزاء كل يوم القيامة . ويشكل نسق الآيتين على نمط بنائي خاص جرساً قوياً عنيفاً مؤثراً جداً لا تجده إن لم يأتِ على هذا النحو ؛ من حيث كثرة الحذف وما تحفل به الآيتان من ألوان التقابل البديع مذكوراً ومفهوماً ؛ فالذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ، ليس لهم زيادة ، بينما الذين

(١) انظر : (جامع البيان) ٧، ١١، ١٠٩.

(٢) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٢٨.

(٣) الشورى : من آية ٤٠ .

(٤) انظر : (البيان) ٨ : ٤١٠ ، و (التبيان) ٢ : ٦٧٢ ، و (شرح المفصل)

٢٣ : ٢٤ ، عالم الكتب ، بيروت - مكتبة المتنبي ، القاهرة . و (الدر

المصون) ٦ : ١٨٤ .

(٥) يونس : ٢٦ .

أحسنوا لهم الحسنى وزيادة . والمسيئون ترهق وجوههم ذلة عظيمة وهوان شديد ، أما المحسنون فـ (لا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة) . والمسيئون قد اسودت وجوههم (كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً) أما المحسنون فقد ابيضت وجوههم في مقابل ذلك ، وهكذا ؛ فإن في نسق الآيتين نوعاً من التقابل والتوازن بعضه مذكور وبعضه مفهوم ، وهو إيجاز لا يناسبه القول بالزيادة ، ومن هنا ينبغي تخريج « الباء » على أنها أصلية بوجه من الوجوه السابقة ، والقول بأن (بمثليها) متعلق بـ(جزاء) المرفوع بتقدير « فلهم » هو القول الراجح في نظرنا . ولقد ذكر السمين أن مادة الجزاء تتعدى بـ « الباء » (١) ، ومثّل بقوله تعالى :

(جَزَّيْتَهُمْ بِمَا كَفَرُوا) (٢)

وقوله تعالى :

(وَجَزَّيْتَهُمْ بِمَا صَبَرُوا) (٣)

وعليه ؛ فـ « الباء » تكون للسبب أي أن الجزاء يكون بسبب مماثل للسيئة . نضيف إلى ذلك أن الجمهور لا يجيزون زيادة « الباء » في الخبر الموجب أصلاً ولا يثبتون سماعه (٤) . وعلى هذا فلا محل للقول بزيادة « الباء » في هذا الموضع .

والآخر : عدم صحة الاستدلال على زيادة « الباء » بقوله

تعالى :

(١) انظر : (الدر المصون) ٦ : ١٨٥ .

(٢) سبأ : من آية ١٧ .

(٣) الإنسان : من آية ١٢ .

(٤) انظر : محمد عبدالخالق عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)

(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ
عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) (١)

لاختلاف سياق الآيتين ؛ فالآية التي معنا المجازاة فيها أخروية ، أما
هذه الآية فالمجازاة فيها دنيوية ؛ فضلاً عن أنه لا تقابل بينها وبين أية
سابقة لها كالذي لاحظ هناك وما يتبعه من حذف لا يتفق مع القول بالزيادة
أما هنا فلا شيء من ذلك نراه . فنسق الآية البنائي ووجهها الإعرابي
مخالف تماماً .

المجازاة تشريعاً :

وقعت « الباء » في مقام الحض على المجازاة بالعدل حال الاعتداء ،
وعدم الظلم حتى مع المشركين ، كما في قوله تعالى :

(فَمَنْ عَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ فَمَنْ عَادَىٰ عَلَيْكُمْ
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) (٢)

ونشير هنا إلى الخلاف حول مكية الآية أو مدنيتهما ، وقد رجح
الطبري الثانية ؛ لأن الآية في سياق الآيات التي فيها أمر بالقتال والجهاد ،
وعليه فإن معناها : « فمن اعتدى عليكم في الحرم فقاتلكم فاعتدوا عليه
بالقتال نحو اعتدائه عليكم بقتاله إياكم » (٣) .

(١) الشورى : ٤٠ .

(٢) البقرة : من آية ١٩٤ .

(٣) (جامع البيان) ٢، ٢ : ١٩٩ .

وقد خُرِّجَتْ « الباء » في (بمثل) على أنها أصلية ، وعلى أنها زائدة ؛ فالقول بأنها أصلية ذكره العكبري على أن التقدير : بعقوبة مماثلة لعذابهم(١) ، كما ذكره النسفي(٢) ، وقال أبو حيان : إنها متعلقة بقوله (فاعتدوا عليه) ، والمعنى : بعقوبة مثل جنابة اعتدائه(٣) . وذكر فيها الألويسي احتمال الأصالة(٤) .

والقول بأنها مزيدة ، جوَّزه العكبري ، على أن (مثل) صفة لمصدر محذوف أي عذواناً مثل عذابهم(٥) ، ونقله النسفي(٦) ، وأبو حيان الذي ضعَّف زيادتها(٧) . والألويسي على احتمال الزيادة(٨) .

وما نراه أن « الباء » أصلية على أنها متعلقة بقوله (فاعتدوا عليه) وليس هنا من داعٍ لتقدير محذوف على ما ذكر العكبري ، لعدم حاجة المقام لذلك ؛ ولعدم وجود مسوغ أيضاً . إن المدقق في الآية الكريمة يتملكه إحساس مفعم بروح العدل المتمثل في الحض على مواجهة أعداء الله الذين أخرجوا المسلمين من ديارهم وأموالهم ، فجعلت الاعتداء الثاني مقيداً بالمثل وأنت «الباء» لتحدث فضل معنى لن تجده بدونها ؛ إذ هي للسبب ؛ فالاعتداء يكون بسبب مماثل للاعتداء ، وهذه الدلالة الوضیئة في المعنى أبلغ في الإشارة إلى

(١) انظر : (التبيان) ١ : ١٥٨ .

(٢) انظر : (تفسير النسفي) ١ : ١٢٥ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٧٠ .

(٤) انظر : (روح المعاني) ١ ، ٢ : ٧٧ .

(٥) انظر : (التبيان) ١ : ١٥٨ .

(٦) انظر : (تفسير النسفي) ١ : ١٢٥ .

(٧) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٧٠ .

(٨) انظر : (روح المعاني) ١ ، ٢ : ٧٧ .

معنى المماثلة في استيفاء الحقوق والحدود ، فلا تتجاوز ولا مغالاة فيما أباحه الله من حدود ينبغي أن تعرف فلا تتجاوز . وفي ذلك سببٌ وضبطٌ لأهواء النفوس وأبعادها التي لا تقاس ؛ فقد يصدر منها ما يخرجها عن وجه الحق والعدل . وعقب ذلك بالأمر بالتقوى إلزاماً مناسباً مع عدم التخاذل في أداء الحدود وحرارة المواجهة في دفع المظلمة ، كما أن فيه حثاً على الالتزام بالمماثلة وعدم الزيادة .

ولقد ذكر أبو حيان أن قوله (فاعتدوا) ليس أمراً على التحتم إذ يجوز العفو ، وسمي ذلك اعتداءً على سبيل المقابلة (١) . والمقصود بالمقابلة في كلامه ما عرف عند البلاغيين بالمشاكلة ، حيث سُمي جزاء العدوان عدواناً على سبيل المشاكلة لما قبله ، وفي ذلك إشارة إلى القوة في رد العدوان من الكافرين المعتدين في الشهر الحرام ، وكأن الرد عدوان في مقابلة العدوان ، كما أن فيه دعوة إلى الاقتصاد في رد الجزاء حيث سمي اعتداءً تزهيداً للنفوس في طلبه . وقد نوّه الدكتور محمد أبو موسى بأن القول بالمشاكلة هنا يغفل سببية العداوة وهي جزء مهم في المعنى (٢) . ونؤكد بأننا نغفل جانباً هاماً في المعنى أيضاً عندما نحكم على « الباء » بالزيادة ، لأننا نكون قد أغفلنا قوة العلاقة بين الاعتداء والمجازاة وهي السببية ؛ فإن المجازاة نتيجة لازمة ومتحتمة للاعتداء . ولا يغفل ما في حرف « الفاء » من بيان لسرعة تلك المجازاة وترتيبها فلا تسامح ولا عفو في استيفاء الحدود ، بل نفرة رادعة للباطل ، ونصرة لله ، وإعزاز للإسلام والمسلمين .

كما جاءت « الباء في مقام آخر للمجازاة في قوله تعالى :

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٧٠ .

(٢) انظر : (التصوير البياني - دراسة تحليلية لمسائل البيان) ٣٥٠ . ط ٢ .

مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ، وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ
لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ) (١)

حين سقط من الصحابة سبعون شهيداً في أحد ، وعلى رأسهم أسد
اللّه حمزة بن عبدالمطلب ، وقد عزم النبي - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
والمسلمون على الانتقام ، فوجه اللّهُ تعالى إلى العدل وضبط النفوس حتى في
المعاقبة والمجازاة (٢) . ولقد نقل العكبري القول بأصالة « الباء » مضعفاً على
أنّها للسبب ، كما ذكر القول بالزيادة (٣) . وكون « الباء » للسبب أدعى للعدل ،
وأدل على المماثلة في أداء الحقوق. ولما كان السعي إلى تحقيق العدل أمراً يراد
لكنه مستحيل التحقيق فلا ينال بالنسبة للبشر إلا بوحى وتوجيه إلهي - جاء
استعمال «إن» للشك في الشرط غير المقطوع به إشارة إلى الشك في اختيار
العقوبة ويؤيده ذلك التعقيب الكريم (ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) والصبر من
المعاني النفسية العميقة ؛ لأنه يطوي مجاهدة عظيمة للنفس عما تهوى ،
وتوطئناً لها على احتمال المكاره إذا استحكمت الأزمات وتعقدت حبالها
وترادفت الضوائق .

الترغيب في الإيمان :

جاءت « الباء » في مقام الترغيب الكريم في الإيمان ، بالدخول في
الدين ، والدعوة الصريحة إليه ، في قوله تعالى :

(١) النحل : ١٢٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال : (جامع البيان) ٨ ، ١٤ : ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) انظر : (التبيان) ٢ : ٨١ .

(فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ نَلُّوا فَأَمَّا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (١)

وصلة الآية بما قبلها أنه تعالى لما بيّن طريق الدين الواضح ، وهو اعتراف الإنسان بنبوة من قامت الدلالة على نبوته رغّب في مثل هذا الإيمان (٢) ، فكان قوله : (فإن آمنوا ...) الآية .

ومجمل آراء العلماء في « الباء » في (بمثل) على النحو التالي :

١ - أنها أصلية ؛ إمّا على أنها للملابسة ، جوّزه أبو السعود بقوله : « فإن آمنوا ملتبسين بمثل ما آمنتم ملتبسين به ، أو فإن آمنوا إيماناً ملتبساً بمثل ما آمنتم إيماناً ملتبساً به من الإذعان والإخلاص وعدم التفريق بين الأنبياء عليهم السلام » (٣) كما اختاره ابن عاشور (٤) .

وإمّا على أنها للاستعانة ، جوّزه الزمخشري ، فقال هي : « كقولك : كتبت بالقلم وعملت بالقدم ، أي : فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم التي آمنتم بها » (٥) . ونقله أبو حيان والسمين (٦) ، وأشار الشهاب إلى ذلك بقوله أي « إن دخلوا في الإيمان باستعانة شيء دخلتم في الإيمان باستعانتته ، وهو كلمة الشهادة فقد اهتدوا » (٧) . كما نقله ابن عاشور وعده

(١) البقرة : ١٣٧ .

(٢) انظر : الرازي (التفسير الكبير) ٤ : ٨٣ .

(٣) (تفسير أبي السعود) ١ : ١٦٧ .

(٤) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١ : ٧٤١ .

(٥) (الكشاف) ١ : ٩٧ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٤٠٩ ، و (الدر المصون) ٢ : ١٤٠ .

(٧) (حاشية الشهاب) ٢ : ٢٤٧ .

وجهاً متكلفاً (١) .

وإمّا على أنها بمعنى « على » ، نقله أبو حيان مضعفاً عن ابن مالك ،
أي : فإن آمنوا على مثل ما أمنتهم به (٢) ، كما نقله السمين (٣) .

٢ - أنها زائدة ، ذكره الزمخشري (٤) ، ونقله ابن عطية مضعفاً (٥) ،
كما ذكره ابن الأنباري ، والعكبري ، والنسفي (٦) ، وغيرهم . وعده ابن
عاشور وجهاً متكلفاً (٧) .

ونقول : إن تعدد وجوه الأصالة في « الباء » قمن أن يطامن من غلو
القول بالزيادة لقيامه على التكلف . و « الباء » هنا حسبما نرجح تدل على
معنى الملابس : ملابسة الإيمان بالمشركين ، مثل ملابسة المؤمنين به ، وقد
أعان مقام الترغيب في الإيمان على جلاء هذه الدلالة : إذ الإيمان من المعاني
الدينية عميقة الأثر ولا تستقيم حياة الفرد إلا به ، ولا يقبل عمل المرء إلا على
أساسه ، إذا ما تهيأت للنفس أنواته ، وأيقنت بوسائله . وهكذا ، فملابسة
الإيمان لصاحبه أبعث على الخير وأهدى للصالح وأدعى للفلاح . وقوله : (فإن
أمنوا بمثل ما أمنتهم به فقد اهتموا) حث على صفة الإيمان المماثل لإيمان
المؤمنين حقاً بهذه النبرة المرغبة . ولا يفوتنا التنبيه إلى قيام الجملة على

(١) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١ : ٧٤٨ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٤١٠ .

(٣) انظر : (الدر المصون) ٢ : ١٤٠ .

(٤) انظر : (الكشاف) ١ : ٩٧ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ١ : ٣٦٩ .

(٦) انظر : (البيان) ١ : ١٢٥ ، و (التبيان) ١ : ١٢١ ، و (تفسير النسفي)

٩٢ : ١ .

(٧) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١ : ٧٤٨ .

الشرط المحكم الطاوي لاقتران الاهتداء بالإيمان ، اقتتران الجواب بالشرط .
وأنت « إن » لعدم توقع إيمان الكافرين ، وهو من جانب آخر حث لهم على
الإيمان وحفز لهم عليه .

وقد ذكر الزمخشري أن الآية من باب التبيكيت ، أي إلزام الكافرين بأن
يحصلوا ديناً آخر مثل دين المؤمنين مساوياً له في الصحة والسادات فإن
حصلوا فقد اهدوا ، ولما كان لا إمكان له فلا إمكان لاهتدائهم ، ومؤدى ذلك
البحث عن نظير للإسلام يؤمنون به (١) . وهو رأي شاع عند من بعده ؛ فنقله
عنه الرازي وأبو حيان والشهاب (٢) . إلا أنه فيما نرجح غير وجيه ، وقد رفضه
أبو السعود ونعته بأنه مما لا يليق حمل النظم الكريم عليه (٣) ، وانفرد بهذا
الرأي ، ووقف به إزاء مدرسة الكشاف وغيره ، فالمسألة إذأ دعوة صريحة فإن
آمنوا باللّه وما أنزل على رسله فقد اهدوا ، وإن أعرضوا فسوف ينتقم اللّه
منهم تهديداً لهم ووعيداً ؛ لأنه لم ينزل من السماء إلا دين واحد ، ولا
طريق آخر وراءه . ثم إن المماثلة هنا لا يقصد بها تحصيل إيمان دين آخر
مثل دين الإسلام مساوٍ له في الصحة والسادات ، وإنما المماثلة المعتبر فيها
أصحاب العقيدة الواحدة . وقد ألمح الطبري إلى ذلك حين ذكر أن التشبيه
واقع بين التصديقين والإقرارين لا بين المؤمن به ، أي : « فإن صدّقوا
مثل تصديقكم بما صدقتم به من جميع ما عدنا عليكم من كتب اللّه وأنبيائه
فقد اهدوا » (٤) .

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ٩٧ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٤ : ٨٤ ، و (تفسير البحر المعيط) ١ : ٤١٠ ،

و(حاشية الشهاب) ٢ : ٢٤٧ .

(٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ١ : ١٦٧ .

(٤) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٥٦٩ .

أحوال الكافرين :

جاءت « الباء » في مقام التعجب من بلوغ أحوالهم يوم القيامة مبلغاً عظيماً في السوء بحيث يتعجب من قدرتهم على سماع آلامه الفظيعة ومشاهدة مناظره البشعة ، نتيجة لضلالهم وإعراضهم عن هذا اليوم بإعراضهم عن دلائل الهدى في الدنيا وإنكارهم لهذا اليوم ، وذلك في قوله تعالى :

(فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ
مَشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتُنَا
لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) (١).

والآيات قبلها تتحدث عن اتخاذ الكافرين لله أنداداً ، وجعلهم له ولداً على معرفتهم - بأسماعهم وأبصارهم - دلائل وحدانيته تعالى .

والحكم بأن « الباء » في (بهم) أصلية يتأتى على وجوه ، إما على أنها للتعجب ، كما ذكر المالقي ، وجعله معنئ مستقلاً من معاني « الباء » ، كما أنه استقل بهذا الرأي فلم أعثر عليه عند من قبله ، والمعنى كما قال إن : « هؤلاء ممن يتعجب منهم ... » ، إذ لا يصح التعجب من الله تعالى لإحاطة علمه بالكلي والجزئي على ما هو عليه سبحانه ، والتعجب لا يكون إلا مما خفي سببه . ولا يصح أن تكون هذه « الباء » زائدة لئلا يفسد معناها ويخرج الكلام عن التعجب ، وإن كان ما بعدها في موضع فاعل عند قوم وفي موضع مفعول عند آخرين (٢) . ونفي التعجب عنه سبحانه رأي لبعض الخلف

(١) مريم : ٢٧ - ٢٨ .

(٢) (رصف المباني) ٢٧ - ٢٨ .

المؤولين ، أمأ السلف - رضي الله عنهم - فعلى نسبة هذه الصفات كالضحك والتعجب على نحو يليق بجلال الله وكماله وهو من المتشابه . والمهم أن «الباء» عنده أصلية .

وقد فصل المرادي بعد ذلك قول المألقي في كون « الباء » للتعجب ، وذكر أن فيها مذهبين ؛ أشهرهما : أنها زائدة . والثاني : أنها للتعدي وليست بزائدة ، وأن الهمزة في مثل « أحسن بزيد » للصيرورة ، وهو أمر للسبب أو للشخص (١) . ولقد أجاز الزمخشري - قبله - معنى التعدي هذا في مثل «أكرم بزيد » على أنه أمر لفظاً ومعنى (٢) .

وإمأ على أنها للإلصاق ، نقله الرازي في هذه الآية فيما سمعه عن بعض الأدباء ، « وهو أن قولك « أكرم بزيد » يفيد أن زيدا بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار كرمأ ، حتى لو أردت جعل غيره كريماً فهو الذي يلصقك بمقصودك ويحصل لك غرضك ، كما أن من قال « أكتب بالقلم » فمعناه أن القلم هو الذي يلصقك بمقصودك ويحصل لك غرضك » (٣) وما نظنه أن معنى الإلصاق هذا إن كان متائياً في « أكتب بالقلم » على أن القلم يلصق بالمقصود وهو الكتابة ، فهو غير متأت في مثل « أكرم بزيد » ولا يخلو من غرابة في فهم هذا الأسلوب التعجبي .

وأمأ الحكم بزيادة « الباء » فذكره الزجاج بقوله : « وأمأ الدلالة على زيادتها ... فهي أن الفعل لا يخلو من أن يكون للمخاطب أو الغائب ، فلو كان

(١) انظر : (الجنى الداني) ٤٦ - ٤٨ .

(٢) انظر (المفصل في علم العربية) ٢٧٦ - ٢٧٧ ، ط ٢ ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، لبنان ، بيروت .

(٣) (التفسير الكبير) ٢١ : ٢٢١ .

للمخاطب لثنى فيه الفاعل تثنيته للمخاطب وجمع بجمعه وأنت لتأنيته ، فلما أفرد في جميع الأحوال ولم يعتبر به الخطاب ، علم أنه ليس للمخاطب ، وإذا لم يكن له ثبت أنه للغائب . ويدل على ذلك أيضاً : أن المعنى إنما هو على الإخبار عن المخاطب ، ألا ترى أن قولهم : أكرم به ، يُراد به أنه قد كرم ، وإنما دخلت الهمزة على حد ما دخلت في قولهم : أجرب الرجل ، وأقطف ، وأعرب ، والأم ، وأعسر ، وأيسر ، إذا صار صاحب هذه الأشياء وكذلك « أكرم » معناه : صار ذا كرم ، و (أسمع بهم وأبصر) صاروا نوي بصر وسمع ، خلاف من قال تعالى فيه :

(وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى) (١)

فإن قلت : كيف جاء على لفظ الأمر ؟ قيل : كما جاء :

(قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) (٢)

والمعنى : فمد له الرحمن مدًّا « (٣) .

ومؤدى كلامه : أن هذا الفعل لما بُني على التعجب لزم صيغة واحدة ، وإن كان ظاهرها الأمر فحقيقتها الماضي ، وهو إنما يقصد الوجه النحوي من حيث إن الفعل الماضي غائب وخبر ، ولم يتعرض « للباء » بذكر ، وقد نضجت هذه الفكرة عند من بعده ، وصيغت صياغة طيبة على النحو الذي نجده في

(١) الإسراء : من آية ٧٢ .

(٢) مريم : من آية ٧٥ .

(٣) (إعراب القرآن) ٢ : ٦٧ .

كتب اللغة والتفسير وغيرهما (١) ، من أن الفعل لفظه الأمر ومعناه التعجب ، وهذا هو الوجه البلاغي بعيداً عن الدلالة الخبرية للفعل التي قال بها الزجاج ، وقد كانت هذه الدلالة هي الوسيلة للدلالة البلاغية المقصودة من الأسلوب وهي الإنشاء المسيطر بحيث لا تذكر معه الدلالة الأولى ، وإنما ينصرف الذهن إلى معنى التعجب لا مجرد الإخبار .

وإن كنا نجد غير رأي على أن هذا الأسلوب لفظه الأمر ومعناه الخبري وقد نقله الزمخشري في مثل قولهم : « أكرم يزيد » ، ولم يرتضه وعده بنوقه البلاغي ضرباً من التعسف (٢) ، وهو جيد؛ لأن كون معناه الخبر لا يتفق مع كون الأسلوب تعجبياً ، فهو من الإنشاء غير الطلبي باتفاق العلماء ، ولا وجه لكونه خبرياً . وكون الأسلوب معناه الخبر مما ذكره أيضاً الرازي والسكاكي (٣) .

وممن ذكر أن « الباء » زائدة المرادى على مذهب سيبويه وجمهور البصريين (٤) ، كما ذكره ابن هشام والشهاب (٥) .

(١) انظر على سبيل المثال : النحاس (إعراب القرآن) ٣ : ١٨ ، وابن الأنباري (البيان) ٢ : ١٢٦ ، والعكبري (التبيان) ٢ : ٨٧٥ ، و النسفي (تفسير النسفي) ٢ : ٣٢٩ .

(٢) انظر : (المفضل) ٢٧٦ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢١ : ٢٢١ ، و (مفتاح العلوم) ٥٥٣ ، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، ط ١ ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٤) انظر : (الجنى الداني) ٤٧ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٦ ، و (حاشية الشهاب) ٦ : ١٥٩ .

كما ذكر الزمخشري كونها زائدة في مثل « أكرم يزيد » وجعل الأسهل مأخذاً فيه أن يقال إنه أمرٌ لكل أحدٍ بأن يجعل زيدا كريماً أي بأن يصفه بالكرم . وعليه فالفعل أمرٌ لفظاً ومعنى . وقد نقله عنه الرازي (١) . وذكر أبو حيان عن أبي العالية أنه أمرٌ حقيقة للرسول ، أي : اسمع الناس اليوم وأبصرهم بهم وبحديثهم ماذا يصنع بهم من العذاب إذا أتوا محشورين مغلولين (٢) .

ولعل من أعجب ما وقعت عليه في هذا ما ذكره أحد المحدثين من نفي أسلوب التعجب بصيغتيه ، وأنَّ الأسلوب مفيد بيان عظم المشهد في ذلك اليوم (٣) . كأنه يريد وصفه بأنه جليل خطير رهيب مخيف .

ونقول : إنَّ هذه « الباء » لازمة لصيغة التعجب لم تنفك عنها إطلاقاً ، وقولهم بأنَّها زائدة لازمة من الكلام الذي يدفع بعضه بعضاً لما فيه من التناقض ؛ إذ كيف يكون الحرف زائداً لازماً في وقت واحد ؟ ! ولذلك قال العلماء في تأويلها « ما أسمعهم وما أبصرهم » وهذا هو الذي يجعل لرأي المالقي وجهة من حيث إنَّها تعجبية ؛ لأنها ملازمة لمعنى التعجب ؛ وهذا هو الذي يلائم السياق ؛ فهو تعجب من حدة أسماع الكفار وأبصارهم يوم القيامة بعدما كانوا يسمون أذانهم ويفضون أبصارهم في الدنيا (٤) عن دلائل الحق

(١) انظر : (المفصل) ٢٧٦ ، و (التفسير الكبير) ٢١ : ٢٢١ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ١٩١ .

(٣) انظر : د. إبراهيم السامرائي (من أساليب القرآن) ٧٢ ، ط ١ ، مؤسسة

الرسالة ، دار بيروت . دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمّان ١٤٠٣هـ -

١٩٨٣م .

(٤) انظر : (الكشاف) ٢ : ٤١١ ، و (التفسير الكبير) ٢١ : ٢٢١ .

ورؤيتها واليقين بوحداية الله تعالى . وقد علل الرُّجُاج أسباب التعجب بقوله : « لأنَّهم شاهدوا من البعث وأمر الله - عز وجل - ما يسمع ويبصر بغير أعمال فكر وتروية . وما يُدْعَوْنَ إليه من طاعة الله - جل جلاله - في الدنيا يحتاجون فيه إلى فكر ونظر فضلَّوا عن ذلك في الدنيا وأثروا اللهو على الهوى » (١).

وهكذا فـ « الباء » بدلالاتها التعجبية أدل على وصف الحالة الذهنية والنفسية التي سيكون عليها الكفار ذلك اليوم ، ووراءه ما وراءه من الدلالة على غضب الله تعالى وشدة العقاب المعبر عنه بـ (فويل) وهو وصف أو دعاء بالهلاك والثبور ، وقيل : هو اسم لواد في جهنم جزاءً رادعاً قارِعاً يوم شهودهم أهوال الحساب في ذلك الموقف المهول المخيف ، وتتكبير (مشهد) ووصفه بـ (عظيم) ؛ لأنَّه لا أهوال تشاهد ويعظم أمرها كتلك التي تسمع وترى في موقف المساعة والمحاسبة والمجازاة . ونجد القرآن الكريم عظيم السلطان والسيطرة حين يلتقط حركتي السمع والبصر خصوصاً ؛ لأنَّهما أدل على الإيقاظ والإشارة والتحرك والمعرفة . إنَّ الآية تنقلنا بين الدنيا والآخرة في لحظات خاطفة فنبصر هؤلاء الكفار في دنياهم لاهين منصرفين عن دلائل الحق ، وفي الآخرة وقد وضع الحق أمامهم ، فنستشعر سلطان الله تعالى وملكه زمام كل شيء ، والظالمون في ضلال مبين لأنَّهم جشموا أنفسهم ما لا طاقة لهم به ، وغداً سيعرفون .

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٣٣٠ .

نعمه تعالى على العباد :

وقعت « الباء » في مقام المن وتعدد النعم على العباد ، والحث على شكرها وهي التي لا تعد ولا تحصى ، ومنها : إنزال القطر ، وإنشاء الحياة منه ، ومنها شجرة الزيتون ، كما في قوله تعالى :

(وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يُقَدِّرُ فَأَسْكَنَتْهُ فِي الْأَرْضِ وَرَبَّنَا
عَلَى ذَهَابٍ بِهٖ لَقَدِرُونَ ﴿١٨٨﴾ فَأَنْشَأْنَا لَكُم بِهِ جَنَّاتٍ
مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَّكُم فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا
تَأْكُلُونَ ﴿١٩١﴾ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ
بِالدُّهْنِ وَصَبِغٍ لِّلْأَكْلِينِ) (١)

والآيات قبل ذلك إنما تعرض لدلائل وجوده تعالى ، واتصافه بصفات الجلال والوحدانية ؛ ومنها الاستدلال بنزول القطر ، وما يحدثه من أثر في النبات .

ونشير إلى أن « الباء » في (بالدُّهن) تكاد تكون أكثر الباءات أخذاً ورداً من قبل العلماء ؛ لاختلاف القراء في قراءة الفعل (تَنْبُت) ، وإن كان بعضها أخذاً بعناق بعض على ما سيظهر . على أن في الفعل قراءتين سبعيتين ؛ أحدهما : (تَنْبُت) بفتح التاء وضم الباء . وقرأ بها نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (٢) . ومجمل آراء العلماء في « الباء » على هذه القراءة :

(١) المؤمنون : ١٨ - ٢٠ .

(٢) انظر : ابن مجاهد (السبعة في القراءات) ٤٤٥ . تحقيق : دشوقي ضيف ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة . والقيسي (كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) ١٢٧ : ٢ ، تحقيق : د. محي الدين رمضان ، ط ٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١ - أنها أصلية ، إماً على أنها للملابسة والمصاحبة والمعية ،
والجار والمجرور (بالدهن) في موضع الحال . قال الزجاج : « أي : تنبت
وفيها دهنٌ ومعها دهنٌ ، كما تقول : جاءني زيد بالسيف ، تريد جاءني ومع
السيف » (١) . وقد اختار الطبري هذه القراءة ، والتقدير : « أي : تنبتُ هذه
الشجرة بثمر الدهن » (٢) . ونقل الرمانى ذلك منظرًا بقولك : خرج بدرعه أي
خرج دارعاً (٣) ، وجعل الراغب المقصود : « أنها تنبتُ النباتَ ومعها الدهن ، أي
والدهن فيه موجودٌ بالقوة » (٤) يريد المصاحبة والملابسة . وأشار الزمخشري
إلى معنى الملابسة والمصاحبة والمعية عند حديثه عن تعلق اسم الله بالقراءة
فذكر وجهين ؛ الثاني منهما : « أن يتعلق بها تعلق الدهن بالإنبات » ، وذكر أن
« الباء » في موضع الحال : « أي تنبت وفيها الدهن » (٥) . وذكر معنى
الملابسة كثير من المفسرين (٦) ، وبين ابن عاشور أن هذه الآية مثال لباء
الملابسة ، والمعنى : أنها تنبتُ ملابساة للدهن (٧) ، وهو من أجود ما قال .

وإماً على أنها « باء » التعدية ، ذكره الرمانى (٨) ، والقيسي الذي
جعلها للتعدية لا غير ؛ لأنَّ الفعل ثلاثي لا يتعدى (٩) . كما ذكره ابن

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ١٠ .

(٢) (جامع البيان) ١٠ ، ١٨ ، ١٤ - ١٥ .

(٣) انظر (كتاب معاني الحروف) ٣٩ .

(٤) (المفردات) ٧٠ .

(٥) (الكشف) ١ : ٥ ، و ٣ : ٤٥ .

(٦) انظر : ابن عطية (الحرر الوجيز) ١١ : ٢٢٨ ، وأبا السعود (التفسير

الكبير) ٢٣ : ٨٩ ، وأبا حيان (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٤٠١ .

(٧) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٨ : ٣٨ .

(٨) انظر : (كتاب معاني الحروف) ٣٩ .

(٩) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ١٠٦ .

الأنباري^(١)، وأبو السعود الذي قال هي صلة معدية^(٢)، وأراد بالصلة التعلق، وهو مما أشار إليه الشهاب أيضاً^(٣).

٢ - أنها زائدة، ذكره أبو عبيدة^(٤)، ونقله الزجاج مضعفاً^(٥)، وكذا الراغب الذي نفاه بقوله: إنه غير مقصود كون المعنى: تنبت بالدهن^(٦).

والقراءة الأخرى: (تُنبت بالدهن) بضم التاء وكسر الباء، وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو^(٧). ومجمل آراء العلماء في «الباء» على هذه القراءة:

١ - أنها أصلية، إماً على أنها للمصاحبة والملابسة والمعية، والجار والمجرور (بالدهن) في موضع الحال، والمفعول محذوف، ذكره الرماني، والتقدير: «تنبت ثمرتها بالدهن، أي: وفيها الدهن»^(٨).

وذكر ابن جني أن تأويل «الباء» على غير الزيادة عند حدائق أصحابه هو: «تنبت ما تنبتة والدهن فيها، كما تقول: خرج زيد بثيابه، أي: وثيابه عليه، وركب الأمير بسيفه، أي: وسيفه معه»^(٩) كما نقل الزمخشري مسألة

(١) انظر: (البيان) ٢: ١٨٢.

(٢) انظر: (تفسير أبي السعود) ٦: ١٢٨.

(٣) انظر: (حاشية الشهاب) ٤: ٣٢٦.

(٤) انظر: (مجاز القرآن) ٢: ٥٦.

(٥) انظر: (إعراب القرآن) ق ٢: ٦٧١.

(٦) انظر: (المفردات) ٧٠.

(٧) انظر: ابن مجاهد (السبعة في القراءات) ٤٤٥. والقيسي (كتاب

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) ٢: ١٢٧.

(٨) (كتاب معاني الحروف) ٤٠.

(٩) (سر صناعة الإعراب) ١: ١٣٤.

حذف المفعول ، وكذا ابن عطية عن أبي علي الفارسي (١) ، كما ذكرها كثير من المفسرين (٢) .

ونقل القيسي مضعفاً أنَّ « الباء » في (بالدُّهن) « إنَّما دخلت على مفعول ثانٍ هو في موضع الحال ، والأول محذوف تقديره : تنبت جناها بالدُّهن ، أي : وفيه دهن ؛ كما تقول : خرج بثيابه ، وركب بسلاحه ، أي : خرج لابساً ومتسلحاً ، والمجرور في موضع الحال » (٣) . كما نقل الشهاب احتمال : « تعدية أنبت بـالباء » لمفعول ثانٍ (٤) .

وإمّا على أنَّها دالة على لزوم الإنبيات ومداومته ، نقله القيسي مضعفاً (٥) . ولا نعرف هذه الدلالة في معاني « الباء » ، ولعله أراد بها الاستصحاب اللازم .

وإمّا على أنَّها « باء » التعدية ، وتكون أنبت بمعنى نبت ، على تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم ، وقد ذكر هذه الدلالة ابن الأنباري (٦) وحده ، فالفراء قبله أشار إلى أنَّ أنبت ونبت لغتان من غير بيان لمعنى « الباء » (٧) . وكذا صنع الطبري ، والزمخشري ، والرازي ، وابن هشام (٨) ، وغيرهم .

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ٤٥ ، و (المحرر الوجيز) ١١ : ٢٢٨ .

(٢) انظر (التفسير الكبير) ٢٣ : ٨٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٤١٠ ، و (تفسير أبي السعود) ٦ : ١٢٨ .

(٣) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ١٠٥ .

(٤) (حاشية الشهاب) ٤ : ٢٢٦ .

(٥) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ١٠٥ .

(٦) انظر : (البيان) ٢ : ١٨٢ .

(٧) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٣٢ .

(٨) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٤ : ١٨ ، و (الكشاف) ٣ : ٤٥ ، و (التفسير

الكبير) ٢٣ : ٨٩ ، و (مغني اللبيب) ١ : ١٠٢ .

٢ - أنها زائدة ، ذكره الرماني (١) ، ونقله ابن جنّي ، والقيسي ، والطبري (٢) ، وغيرهم . كما ذكره العكبري وأبو حيان مضعفين (٣) .

ولعل شيئاً من الإطالة في النقل قد داخل معالجة « الباء » في هذه الآية لاختلاف قراءة الفعل (تَنَبَّتُ) ؛ إلا أن المثير والعجيب حقاً أن تتفق الدلالة في القراءة تين ، فتتمحض « الباء » لمعنى الملابس والمصاحبة والمعية سواء أكان الفعل لازماً أم متعدياً ، وهو المعنى الأدق والأنسب لغرض الآية التي تفصل - على قصرها - تفصيلاً دقيقاً محكماً آثار نعمة الدهن على الإنسان ، وتبين طرق الإفادة من هذه الشجرة . وقد وضّح الراغب معنى المصاحبة أيما توضيح حين قال : إن الدهن موجود فيها بالقوة (٤) . وكأن هذه الشجرة لا تنبت إلا وقد استصحبت الدهن ؛ لأنه من نسجها ومما تشتمل عليه في تركيبها الخلوي ، وهذا هو الفارق الجوهرى بين مجيء « الباء » وتركها ، يعني بين (تَنَبَّتُ بِالدهن) و « تَنَبَّتُ الدهن » ، فالأولى تقتضى شدة ملابسة واشتمال الشجرة على الدهن ، واستصحابها له منذ إنباتها ، أمّا الثانية : فلا نجد فيها مثل هذا المعنى القوي الملابس المتمكن .

ونشير إلى شيء معجب هو بناء الآية ؛ إذ قوامها على المقاطع الصغيرة ؛ فقوله تعالى : (تَخْرُجُ) وصف لـ (شجرة) ، و (من طور سيناء) متعلق بالفعل (تخرج) و (تَنَبَّتُ بالدهن) وصف آخر لـ (شجرة) و (صبغ للالكين) عطف على (بالدهن) . وأمر آخر في بناء الأفعال فيها ، فقد أضمر

(١) انظر : (كتاب معاني العروف) ٤٠ .

(٢) انظر : (سر صنامة الإعراب) ١ : ٣٤ ، و (كتاب مشكل إعراب القرآن)

١٠٥ : ٢ ، و (جامع البيان) ١٠ ، ١٨ : ١٤ .

(٣) انظر : (التبيان) ٢ : ٩٥٢ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٤٠١ .

(٤) انظر : (المفردات) ٧٠ .

الفاعل من الفعلين ، والمفعول في (تَنَبَّتُ) إن كان متعدياً ، وهذا الحذف غير متلائم مع القول بزيادة « الباء » إذ كيف يحتمل السياق الوجهين معاً ، وهما ضدان ؟ !

وقد نبّه الشهاب إلى أن إسناد الإنبات إلى الشجرة بل وإلى الدهن فيه قوة ملابسة بينهما (١) ، كما نوّه الراغب بما في لفظه (الدهن) من تنبيه إلى ما أنعم الله به تعالى على عباده وهداهم إلى استنباطه (٢) ، ولا نغفل ما في التعبير بالمضارع : (تخرج) و (تَنَبَّتُ) من استحضار لهذه الصورة الباهر من دلائل القدرة الإلهية في إخراج الشجرة من طور سيناء وإنباتها ، وكأنّ هذا الحدث ماثل أمام أعيننا نستحضره للمشاهدة الحية والنظر الواقع والتمتع بباهر القدرة . وتنكير (شجرة) لعظمتها ، ووصفها بـ(تخرج) ، إشارة إلى أصل منبتها من هذه الأرض التي نودي فيها موسى - عليه السلام - ، وهذا مزيد تشريف لهذه البقعة المباركة ، فما يخرج منها طيب يعم به النفع والخير سائر البقاع .

« الباء » بعد الفعل (كفى) :

ذكر ابن فارس في دلالة الفعل « كفى » أن : « الكاف والفاء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على الحَسْب الذي لا مستزاد فيه » (٣) ، وفسره الراغب بعده بما كان فيه : « سد الخلة وبلوغ المراد في الأمر » (٤) ، ولقد جاء

(١) انظر : (حاشية الشهاب) ٤ : ٢٢٦ .

(٢) انظر : (المفردات) ٧٠ .

(٣) (معجم مقاييس اللغة) مادة : كفى .

(٤) (المفردات) ٤٢٧ .

هذا الفعل في القرآن الكريم متعدياً بنفسه في موضعين ، هما قوله تعالى :

(إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ) (١)

وقوله تعالى :

(وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) (٢)

والكفاية هنا بمعنى الحماية من الكيد ، والوقاية من الأذى .

كما جاء معدى بـ « الباء » في « ٢٦ » موضعاً بمعنى حَسَبَ ، ولم تتخلف الدلالة في أسلوب واحد بما يمثل ظاهرة قرآنية تستأهل النظر ؛ فلقد أتت هذه الصيغة مقصودة قصداً معجزاً فيما يتعلق بالله تعالى وصفاته في أكثر الأساليب ، وذلك ملفت إلى أن القدرة التي حققت هذا الفعل وهو فعل الكفاية في عالم الإنسان إنما هي قدرة الله وحده لا شريك له ، وأن فعل الكفاية هذا من رزق الله لعباده ، وهو دليل على محدودية الفعل البشري وضعفه .

ولقد كان هذا الأسلوب القرآني الكريم موضع مجازبة بين العلماء من حيث القول بأصالة « الباء » أو زيادتها فيه .

وللقائلين بالأصالة أراؤهم المعتبرة ، وكثير منها سديد ، يلانم بلاغة النظم الكريم ، فلقد ذكر الفراء وجه استعمال حرف « الباء » في قوله تعالى :

(كَفَّنَ بِتَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيْبًا) (٣)

بقوله إنها : « وكل ما في القرآن من قوله (وكفى بربك) (وكفى بالله)

(١) الحجر : ٩٥ .

(٢) الأحزاب : من آية ٢٥ .

(٣) الإسراء : من آية ١٤ .

(وكفى بنفسك اليوم) فلو ألقيت « الباء » كان الحرف مرفوعاً ، كما قال الشاعر :

وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدِيَهُ كَفَى الْهَدْيُ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءَ مُخْبِرًا

وإنما يجوز دخول « الباء » في المرفوع إذا كان يُمدح به صاحبه ، ألا ترى أنك تقول : كفاك به ونهاك به وأكرم به رجلاً ، وبئس به رجلاً ، ونعم به رجلاً ، وطاب بطعامك طعاماً ، وجاد بثوبك ثوباً . ولو لم يكن مدحاً أو ذمّاً لم يجز دخولها ؛ ألا ترى أن الذي يقول : قام أخوك أو قعد أخوك لا يجوز له أن يقول : قام بأخيك ولا قعد بأخيك ؛ إلا أن يُريد قام به غيره وقعد به « (١) » وعليه فالأسلوب إنشائي غير طلبي مبني على المدح ، و « الباء » لازمة له لا تنفك عنه .

وقد اتكأ الطبري على هذه العلة وتابعها ، حيث قال في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا) (٢)

« أدخلت « الباء » في قوله « ربك » وهو في محل رفع ، لأن معنى الكلام : وكفاك ربك ، وحسبك ربك بذنوب عباده خبيراً ، دلالة على المدح وكذلك تفعل العرب في كل كلام كان بمعنى المدح أو الذم ، تدخل في الاسم « الباء » ، والاسم المدخلة عليه « الباء » في موضع رفع لتدل بدخولها على المدح أو الذم كقولهم : أكرم به رجلاً ، ونهايك به رجلاً ، وجاء بثوبك ثوباً ، وطاب بطعامك طعاماً ، وما أشبه ذلك من الكلام ولو أسقطت « الباء » مما دخلت فيه من هذه الأسماء رفعت ؛ لأنها في محل رفع ... فأمّا إذا لم يكن في الكلام مدح أو ذم فلا يدخلون في الاسم « الباء » ؛ لا يجوز أن يقال : قام

(١) (معاني القرآن) ٢ : ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) الإسراء : من آية ١٧ .

بأخيك ، وأنت تريد: قام أخوك ، إلا أن تريد : قام رجل آخر به ، وذلك معنى غير المعنى الأول «(١)» .

كما نقل الرازي(٢) وأبو حيان(٣) هذا التعليل ،وحكاه الزركشي عن الجمهور من حيث إنه إنما يجوز الحكم بزيادة « الباء » وكذا كل حرف قيل بزيادته إذا كان دخوله كخروجه لا يؤثر في أصل المعنى المراد أداؤه ، وليس الأمر كذلك في قوله تعالى :

(وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (٤)

فإن معناها كما هي في أحسن يزيد(٥) .

وقد ذكر الزجاج أن معنى « الباء » في قوله تعالى :

(وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا) (٦)

هو التوكيد ، والمعنى : « وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً ، إلا أن « الباء » دخلت في اسم الفاعل : لأن معنى الكلام الأمر ، المعنى : اکتفوا بالله «(٧)» .

والظاهر تردد الزجاج في جعل « الباء » زائدة للتوكيد ، ثم قوله إن (كفى) بمعنى اکتفوا ، فيكون الأسلوب إنشائياً طلبياً . وهو مخالف لما يرتثيه

(١) (جامع البيان) ٩ ، ١٥ ، ٥٨

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٠ : ١٧٧

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٢٠ .

(٤) النساء من آية ٧٩

(٥) (البرهان) ٤ : ٢٥٣

(٦) النساء ٤٥

(٧) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٥٧

الفراء والطبري ؛ إذ الأسلوب عندهما خبري اللفظ ، ولكن معناه الإنشاء ، فهو نظير قولك : غفر الله لك ، أملاً شديداً في الغفران ، وكأنه قد وقع واستجيب .

وهذا الرأي ذهب إليه الراغب وقال بصحته على أن (كفى) موضوع موضع اكتفٍ (١) . واستحسنه ابن هشام (٢) ، وردّه أبو حيان ، ونفى صحته من حيث المعنى ؛ إذ الأمر يقتضي أن يكون الفاعل هم المخاطبون ويكون لفظ الجلالة (بالله) متعلقاً به ، وكون « الباء » دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون ، فكان التناقض (٣) .

والذي أوقع الزجاج في التناقض ذكره أن « الباء » دخلت على اسم الفاعل ، وإنما « الباء » وما دخلت عليه متعلقة بالفعل وهي داخلة على المفعول . وبعد هذا التصويب تكون الفكرة صائبة وملائمة لبعض المقامات التي جاء فيها الأسلوب .

وقد علل ابن عطية فائدة الزيادة : أنها لتبيين معنى الأمر في لفظ الخبر ، أي : اكتفوا بالله (٤) ، وهو كلام الزجاج في أساسه ، إلا أنه لم يستثمر استثماراً جيداً ؛ إذ كيف يجعل الحرف زائداً بمعنى أن دخوله كخروجه ، ويجعل معناه التبيين في ذات الوقف ؟؟ وهو معنى مخالف لما تعرف عليه في معنى الزيادة وتمحضها للتوكيد ، فكيف تكون للتبيين ؟ وعليه فوجودها على سبيل الأصالة لا الزيادة .

وردّه أبو حيان وجعله أفسد من قول الزجاج ؛ لأنه زاد على تناقض اختلاف الفاعل تناقض معنى الحرف؛ إذ بالنسبة لكون الله فاعلاً هو زائد ،

(١) (المفردات) ٧٠ .

(٢) (مغني اللبيب) ١ : ١٠٦ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٦١ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ٤ : ١٢٧ .

وبالنسبة إلى أن معناه اكتفوا بالله هو غير زائد (١).

ورد أبي حيان لا محل له ؛ إذ يلزم ابن عطية بما لم يقله ، على أن
الزيادة ليست معنى وضعياً لحرف « الباء » .

كما نفى السهيلي الزيادة في قوله تعالى :

(وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (٢) .

وارتضى أن تكون « الباء » : « متعلقة بما تضمنه الخبر من معنى
الأمر بالاكتفاء ؛ لأنك إذا قلت " كفى بالله " أو " كفاك زيد " ، فإنما تريد أن
يكتفي هو به ، فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر . فدخلت « الباء »
لهذا ، فليست زائدة في الحقيقة ، وإنما هي كقولك : " حسبك يزيد " ، ألا ترى
أن " حسبك " مبتدأ وله خبر ، ومع هذا فقد يجزم الفعل في جوابه فتقول
" حسبك ينم الناس " ، ف " ينم " جزم على جواب الأمر الذي في ضمير
الكلام . حكى هذا سيبويه عن العرب « (٢) » .

وقد ذكر الرازي عن ابن السراج أن تقدير الكلام : كفى اكتفاؤك
بالله ولياً . ولما ذكر (كفى) دل على الاكتفاء ؛ لأنه من لفظه ، كما تقول : من
كذب كان شراً له ، أي : كان الكذب شراً له ، فأضمر لدلالة الفعل عليه (٤) .
وهو تخريج على الأصالة ، وردّه أبو حيان بأنه لا يسوغ إلا على مذهب الكوفيين
الذين يجيزون إعمال المصدر مع حذفه وإبقاء معموله (٥) . وقد يتمسك أنصار

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٢٦٢ .

(٢) النساء : من آية ٧٩ .

(٣) (نتائج الفكر في النحو) ٣٥٥ . تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، دار

الاعتصام

(٤) انظر (التفسير الكبير) ١٠ : ١١٦ .

(٥) انظر (تفسير البحر المحيط) ٣ : ١٧٤ .

الأصالة بالمذهب الكوفي - هنا - وبخاصة أن الزمخشري وغيره قد طبقوا بعض ما يذهب إليه الكوفيون على بعض الأساليب القرآنية لوفائها بالبلاغة وسحر البيان ، كما في حمل الاستثناء المنقطع على المتصل .

وقد خطر ببال الرازي وجهٌ ؛ وهو أن « الباء » في أصل معناها للإلصاق ، وذكر أن ذلك إنما يحسن في المؤثر الذي لا واسطة بينه وبين التأثير ؛ فإن قيل : كفى الله ، دل على أنه تعالى فاعل لهذه الكفاية سواء بواسطة أم بغيرها ، فإذا ذكر حرف « الباء » دل على فعله تعالى بغير واسطة . ومن هنا أبانت « الباء » عن كفالة الله بتحصيل المطلوب ابتداءً من غير واسطة أحد (١) .

والقول بأن « الباء » للمصاحبة والملابسة والمعية أدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل لاسم الله تعالى (٢) . وهو وجه نستحسنه لبعض المقامات الخاصة التي جاء فيها ؛ فد « الباء » مع هذه الصيغة تتأملها في كل مواقعها في القرآن الكريم فنجدها في كل موقع قد ارتبطت بحقيقة خاصة بها ، مع اتصال كل منها بسياقه ، على أن تكون « الباء » داخلة على المفعول .

تلك آراء القائلين بالأصالة والمتريدين ومناقشة آرائهم ، أما القائلون بالزيادة ، فقد ذكر الرازي جامعاً أقوال من سبقه أن « الباء » في قوله تعالى :

(وَكُنِّي بِاللَّهِ حَسِيْبًا) (٣) ، و (وَكُنِّي بِرَبِّكَ) (٤)

في جميع القرآن زائدة (٥) .

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٠ : ١١٦ .

(٢) انظر : (حاشية السيد الشريف) ١ : ٣٢ .

(٣) النساء : من آية ٦ .

(٤) الإسراء : من آية ١٧ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٩ : ١٩٢ .

وذكروا سر زيادتها - وهو شائع لديهم - لتأكيد الاتصال ، أي :
لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، فالفاعل يطلب فاعله طلباً لا بد منه ،
و«الباء» توصل الأول بالثاني ، فكان الفعل يصل إلى الفاعل وزادته « الباء »
اتصالاً(١). فهي لتأكيد معنى يراد لا لتأكيد لفظ في السياق . ونُقِل عن ابن
الشجري أنهم فعلوا ذلك إيداناً بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره
في عظم المنزلة ، فضوعف لفظها ليضاعف معناها(٢) .

ونقول : إن هذا التعبير القرآني الكريم (كفى ب...) جاء تذييلاً
متلائماً أيما تلاؤم مع السياق ، خارجاً مخرج المثل - في معظم مواقعه -
مقررراً لمواقف سابقة حيناً ، وفاصلاً بين موقفين : متعنت ومسالماً حيناً آخر ،
ومسبوقاً بجملة من الأوامر والنواهي حيناً ثالثاً . وجاءت « الباء » لتفيد
الإلصاق أو المدح أو التبيين كما يحدده السياق .

والسياقات والأغراض القرآنية التي أتت فيها « الباء » في هذا
الأسلوب القرآني الكريم على النحو التالي :

نُهدح الله بصفاته :

جاءت في مقام التنويه بعلم الله التام الذي لا تخفى عليه خافية
ولا يعزب عنه مثقال ذرة ، كما في قوله تعالى مخبراً عن موقف المحاسبة يوم
العرض الأكبر ، وقد نصبت الموازين رمز العدل المطلق والعلم التام :

(وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ

مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ) (٣)

(١) انظر : الزركشي (البرهان) ٤ : ٢٥٢ .

(٢) (المصدر السابق) ٤ : ٢٥٢ .

(٣) الأنبياء : ٤٧ .

دخلت « الباء » على ضمير الرب العظيم ، وهو متسق مع سياق الآية (ونضع - أتينا) ، وقيمتها الإشارة إلى قدرة الله تعالى وبسطة سلطانه وهيمنته على جميع الأشياء ، وقدم الإرادة الإلهية التي حققت هذه الكفاية . وهو يقتضي تحذيراً عنيفاً بمراقبة النفس وأفعالها لوجود قائم عليها يحاسبها ، وكذا يقتضي شدة الخوف من الله تعالى فهو يحسب ويحاسب . الموقف أخروي كما أسلفنا ، وأنت « الباء » حاسمة في إصاق الكفاية بالله في الحساب بون واسطة أحد .

كما جاءت في مقام التنويه بعدل الله التام الذي جعل من كل إنسان حسيباً على نفسه ، في قوله تعالى :

(وَكُلُّ

إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴿١٧٣﴾ أَقْرَأَ كِتَابِكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا) (١)

ذكر الطبري أن قوله تعالى (أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ) مثل لما كانت العرب تتفاعل به أو تتشائم من سوانح الطير وبوارحها ، فأعلمهم جل ثناؤه بذلك أن كل إنسان منهم قد أُلزمه ربه طائره في عنقه نحساً كان ذلك الذي أُلزمه من الطائر ، وشقاء يورده سعيراً ، أو كان سعداً يورده جنات عدن (٢) .

وقوله تعالى : (اقرأ كتابك) الأمر للتوبيخ ومواجهة حاسمة مع النفس وتعنيف من الله له ؛ فهو يعلم أن أعماله محصاة لم يكتب عليه إلا ما عمله . وأتى الفعل (كفى) ليواجه هذه النفس وما قد يصدر عنها من مخالته وإنكار

(١) الإسراء : ١٣ - ١٤ .

(٢) انظر (جامع البيان) ٩ ، ١٥ : ٥٠ .

ورفض ، و « الباء » تلصق الكفاية بها بهذا الأسلوب الحاسم . وفي هذا الأسلوب - على عمومه - إشارة إلى محدودية الكفاية البشرية ، وأنها مرهونة بنطاق صاحبها لا تتعداه - وهذا فاصل آخر بين كفاية الله تعالى وبين كفاية البشر - ، وأن المعرفة البشرية يحكمها الغيب دائماً . وكلمة (حسيباً) تحقق لنا النهاية المحتومة كما قضاه الله تعالى .

تسليية الرسول-عليه الصلاة والسلام:-

ونجد هذا النسق القرآني الكريم يتكرر في مقام التسليية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وتثبيت فؤاده على اختلاف سياقه ، بما يمثل سنداً ربانياً : فمنه التسليية مع الوعد الكريم له بالهداية إلى كافة مطالبه والنصر على أعدائه ، كما في قوله تعالى :

(وَكَذَلِكَ

جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًّا

وَنَصِيرًا) (١) .

« الباء » هنا تحسم موقف اللجاجة من هؤلاء الأعداء من المجرمين ، وتجاهه موقفهم المتعنت إزاء دعوة الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن طريق إصاق الكفاية بالرب في الهداية والنصر . وذكر لفظ الجلالة (رب) غاية في بث الطمأنينة في قلبه - عليه السلام - ، فهو مربيه ومتولي أمره ، وناصره ، وإضافته إلى ضميره تعالى تشریف له - عليه السلام - ، وإشارة إلى مزيد خصوصية بكفالتة تعالى الهداية والنصر لرسوله - صلى الله عليه وسلم - .

ومنه التسلية بعدم الخوف من أحد ، وتبليغ رسالات الله تعالى للمشركين ، على القول بأن الخطاب له - صلوات الله وسلامه عليه - ، وذلك في قوله تعالى :

(إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا) (١)

فالأية تخبر عن تأييده تعالى عباده المؤمنين وحفظه إياهم وحراسته لهم من الشيطان الرجيم ؛ ولذا قال تعالى : (وكفى بربك وكيلًا) ، و «الباء» هنا على رأي الفراء والطبري للمدح ، وهو مناسب لعناية الله بالصالحين فيدخل الاطمئنان على كل قلب مؤمن بالله بأنه سبحانه كافيه ووكيله .

ومن التسلية مع الوعيد الشديد ، قوله تعالى :

(وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ
مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا ﴿٥٥﴾
وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٥٦﴾ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ
مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَاءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴿٥٧﴾ وَتَوَكَّلْ
عَلَىٰ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَىٰ بِهِ بُذُوبَ
عِبَادِهِ خَيْرًا) (٢)

فالأيات السابقة تتحدث عن جهل المشركين في عبادتهم غير الله من الأصنام التي لا تملك نفعاً ولا ضرراً ، وتحدد معالم الطريق لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في دعوته ، فما هو إلا بشير ونذير ، وهو لا يسألهم أجراً إلا من سلك طريق الله ابتغاء رضاه فله الحسنی ، تثبيتاً وحثاً وإعراضاً

(١) الإسراء : ٦٥ .

(٢) الفرقان : ٥٥ - ٥٨ .

عنهم ، ولذا ناسب ذكر الأمر بالتوكل عليه وتفويض الأمر إليه في دعوته ، فهو القائم على كل نفس الحي الذي لا يموت ، كما ناسب ذكر الأمر بالتسبيح بحمده ؛ فمقتضى التوكل حسن شكره على ما أنعم به ، ثم جاء قوله : (وكفى به بذنوب عباده خبيراً) أي : اكتف به فلست تحتاج معه إلى غيره ، خارجاً مخرج الخبر بياناً لتحقيق وقوع هذه الكفاية .

وجاءت هذه الصيغة في مقام التسلية والأمر بالتوكل على الله تعالى ، عقيب عدد من الأوامر المتوالية التي تحته على المداومة والتمسك بالتقوى وعدم طاعة الكافرين . ومن ذلك قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾ وَأَتَّبِعْ مَا يوحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٢﴾ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكُنْ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١﴾) .

الآيات السابقة توجيهات ربانية كريمة لنبي هذه الأمة ؛ على طريقة الإلهاب والتهيين ، وطلب المداومة ، والحث على التمسك بتقوى الله تعالى وعدم طاعة الكافرين والمنافقين والإعراض عنهم ، والاتباع الدقيق لكل ما يوحى من الرب المنعم ، والتوكل عليه . ثم جاء هذا التعقيب الكريم (وكفى بالله وكيلاً) تطيناً وتثبيتاً لنبي الله وبعثاً له نحو كل خير ، والمعنى : اكتف بالله وكيلاً . يقول الزجاج : « دخلت « الباء » - فالكلام - بمعنى الأمر ، وإن كان لفظه لفظ الخبر » (٢) .

(١) الأحزاب ١ - ٣

(٢) (معاني القرآن وإمراجه) ٤ : ٢١٣ .

ومثله قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا أَوْ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا
إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٤٦﴾ وَنَشِيرًا لِلْمُؤْمِنِينَ إِنَّا نَحْنُ
مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴿٤٧﴾ وَلَا نُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ
وَدَعَاؤُهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) (١)

الأمر هنا - كسابقه - على طريقة الإلهاب والتهييج : لأنه لا يتصور من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيء خلاف ما أمر به ، من حيث الأمر بعدم الانشغال بالإيذاء ، والانصراف إلى شؤون الدعوة ، والتوكل على الله ، ولكن حتى يزداد تمسكًا بما هو عليه من الحق . وما نلاحظه هنا ارتباط الأمر بالتوكل على الله بالتنويه بكفايته تعالى ، والظاهر في سر الارتباط تزويد الإنسان - على ضعفه - بطاقات هائلة لا تنفذ في مواجهة مواقف الحياة الصعبة . ومعنى : (وكفى بالله وكيلاً) اكتف به ، والعدول عن الأسلوب الإنشائي إلى الخبري مشيرٌ إلى أنها كفاية محققة الوقوع فجاءت العبارة عنها خبراً . ومثله قوله تعالى :

(وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ
عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ
مَا يُبَيِّنُونَ فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) (٢)

فقوله : (وكفى بالله وكيلاً) تسليّة للرسول - صلى الله عليه وسلم -

(١) الأحزاب : ٤٥ - ٤٨ .

(٢) النساء : ٨١ .

في موقف صعب من هؤلاء المنافقين الذين يظهرون خلاف ما يبطنون في دخائل نفوسهم الحاقدة ، وأمر له بالإعراض عنهم ، وعدم الالتفات لما يفعلون ، والتوكل على الله ، فإله يعلم ما يسرون وما يعلنون . وثمة ملحظ آخر - لا من حيث ارتباط الأمر بالتوكل على الله بكفايته فقط - وإنما من حيث مجيء جملة التوجيهات الربانية وارتباطها بما يعقبها من أسلوب خبري لفظاً إنشائي معنًى ، والذي أتى تذييلاً لتقف النفس عنده .

ومن التسليية والتثبيت لقلب النبي - صلى الله عليه وسلم -

قوله تعالى واعدأ إياه بإظهار الحجج الدامغة :

(سَأْتِيهِمْ
ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ
أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) (١)

قوله : (أو لم يكف بربك ...) كقالة من الله بظهور دينه دون سواه ، ف « الباء » على أصل معناها للإلصاق من حيث إلصاق الكفاية به ، فالله لا يعزب عن علمه شيء ، وهو من جانب آخر توييخ لهم على ترددهم في شأن القرآن الكريم .

إن « الباء » في مقام التسليية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذه الصيغة أبانت عن السند الإلهي والتكريم السماوي للرسول - عليه الصلاة والسلام - ، والمعبر عنه أيضاً بلفظ الجلالة القائم على كل نفس .

الوعيد :

أتى هذا الأسلوب في مقام الوعيد ؛ فمنه الوعيد للذين كفروا بمصادقية كونه - صلى الله عليه وسلم - رسولا ، وذلك في قوله تعالى :

(وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) (١)

لقد أنكر المشركون نبوة الرسول - صلى الله عليه وسلم - بهذا النفي القاطع (لست مرسلا) ، فجاء السند الرباني (قل) موجهاً إياه تعالى إلى ما ينبغي . في مثل هذا الموقف المتعنت الرافض (كفى بالله شهيداً بيني وبينكم) أي شاهداً على صدقي وعلى كذبكم ، وأنت « الباء » دالة على إلصاق الكفاية بالله ورعايته وعنايته من غير واسطة أحد من الخلق ، وفعل الكفاية هنا مع « الباء » فاصل بين موقفين : باطل متعنت ، وحق مسالم .

ومنه الوعيد لولي اليتيم وإعلامه أنه تعالى يعلم باطنه وسوف يحاسبه حساباً عسيراً ، كما في قوله تعالى :

(فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا) (٢)

اختلف في معنى (حسيباً) في الآية فقيل : هو بمعنى الكافي من الشهود ، أو بمعنى المحاسب ، أو بمعنى الحاسب أعمالكم والمجازي بها (٣).

وقد ذكر الرازي أن الوعيد حاصل سواء فسرنا الحسيب بالمحاسب أم بالكافي فالله تعالى يعلم باطن هذا الولي كما يعلم ظاهره وسوف يحاسبه

(١) الرعد : ٤٣ .

(٢) النساء : ٦ .

(٣) انظر : الطبري (جامع البيان) ٤٠٢ : ٢٦٢ ، والزمخشري (الكشاف)

٢٤٩٠ : ١ بوابن عطية (المحرر الوجيز) ٤ : ٢٦ .

حساباً عسيراً إن هو لم يقم بالأمانة التامة في ذلك(١) .

قال الراغب : « والحسيب والمحاسب من يحاسبك ، ثم يُعبرُ به عن المكافي بالحساب ، وحَسِبُ يستعمل في معنى الكفاية (حسبنا الله) أي كافينا هو و (حسبهم جهنم - وكفى بالله حسيباً) أي رقيباً يحاسبهم عليه »(٢).

و « الباء » هنا على أصيل معناها من حيث الصاق الكلمة بالله تعالى من حيث المحاسبة والجزاء .

ومنه الوعيد للمكذبين من يهود بني إسرائيل الذين أوتوا نصيباً من الكتاب ، كما في قوله تعالى :

(فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّعَنَّهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا) (٣).

يقول الطبري : « وحسبكم أيها المكذبون بما أنزلت على محمد نبيي ورسولي بجهنم سعيراً ، يعني : بنار جهنم تسعر عليكم : أي توقد عليكم . وقيل سعيراً ، أصله مسعوراً ، من سعرت تسعر فهي مسعورة ، كما قال الله تعالى :

(وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ) (٤)

ولكنها صُرِّفت إلى فعيل ، كما قيل : كَفَّ خَضِيبٌ وَلِحْيَةٌ دُهَيْنٌ ، بمعنى مخضوبة ومدهونة ، والسُّعِيرُ : الوقود » (٥) .

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٩ : ١٩٣ .

(٢) (المفردات) ١١٧ .

(٣) النساء : ٥٥ .

(٤) التكوير : ١٢ .

(٥) (جامع البيان) ٤ : ٥٠ ، ١٤١ .

فالتعقيب الكريم (وكفى بجهنم سعيراً) يفيد التهديد والوعيد لهؤلاء المكذبين ، وهو كناية عن عظم العذاب والعقوبة حتى يشعر المرء بشدة توقد جهنم وتلهبها ، وإيثار التعبير بـ « جهنم » الذي هو اسم نار الله الموقدة ، وإدخال « الباء » عليه وهو حرف يطوي قدراً هائلاً من العذاب الذي يحيق بالمكذبين ويلصق الكفاية بجهنم من حيث شدة التوقد والتسعر ، يشير إلى أنه عذاب شديد متلائم وعظم المعصية المقترفة .

ومنه الوعيد للمكذبين من النصارى الذين غلوا في دينهم ، وقالوا في عيسى غير الحق من أنه ابن الله تعالى عن ذلك علواً عظيماً ، وهو أمر خطير يمس العقيدة من حيث وحدانيته تعالى وتفرد به بالعبادة سبحانه . وجاء هذا في قوله تعالى :

(يَتَأَهَّلَ الْكُتُبَ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا
عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ
اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ
وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ
وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ
وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) (١)

فجاء قوله (وكفى بالله وكيلاً) تعقيباً كريماً حاسماً في الرد على هؤلاء المنكرين ، وأنت « الباء » ملصقة الكفاية به سبحانه في التدبير والقيام بشؤون الخلق .

وقد جاء الوعيد على لسان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
متمثلاً في قوله تعالى :

(١) النساء : ١٧١ .

(وَإِذَا نُنْتَلَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ آيَاتُنَا بِيَنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا
جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ
فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ
كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) (١)

فالأيات تخبر عن المشركين في كفرهم وعنادهم بالحق الذي جاءهم
ودعواهم أنه سحر مبين وأن رسول الله عليه الصلاة والسلام قد افتراه
هي دعوى كاذبة باطلة . ردها الله جلّت صفاته على لسان رسوله متوعدا
إياهم (كفى به شهيدا بيني وبينكم) . جزاء إفاضتهم أي اخدمهم وشروعهم
في الطعن في الآيات من جانب ، ومفوضاً الحكم إلى الله بينه وبينهم من
جانب آخر و « الباء » تلتصق الكفاية بالله بغير واسطة أحد

الترغيب :

وجاء هذا الأسلوب ترغيباً في كمال الطاعة والاحتراز عن التقصير
فيها ، وذلك في قوله تعالى

(وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ
مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ
أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴿١٣﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ
بِاللَّهِ عَلِيمًا) (٢)

(١) الأحقاف : ٧ - ٨

(٢) النساء : ٦٩ - ٧

أي بطاعة المطيع ومعصية العاصي ، وهذا الأسلوب تقرير لما تقدم من الترغيب في الطاعة فهو تعالى يعلم كيفية الطاعة وكيفية الجزاء ، والفعل (كفى) دالٌّ على محدودية العلم البشري والوجود البشري ، و « الباء » دالة على إلصاق العلم التام باللَّه تقدّست صفاته .

لقد حددت « الباء » في هذا التعبير القرآني القضية برمتها فأبانت عن كفاية اللّٰه وبسطة علمه من غير واسطة أحد من البشر .

التحذير :

كما جاء هذا الأسلوب تحذيراً للعباد المؤمنين من استتصاح أحد من أعداء الإسلام في قوله تعالى :

(أَلَمْ تَرَىٰ إِلَىٰ الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتُرُونَ الضَّلٰلَةَ
وَيُرِيدُونَ أَن يُضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَاللّٰهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَابِكُمْ وَكَفَىٰ
بِاللّٰهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللّٰهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾) .

و « الباء » هنا أبانت عن كفالة اللّٰه تعالى بتحصيل هذه الولاية وهذه النصره بدون واسطة .

وهكذا نجد التعبير القرآني (كفى بـ ٠٠) في كل مواقعه في القرآن الكريم قد ارتبط في كل موقع بحقيقة خاصة به في سياقٍ دقيق يربط الكفاية بما بعدها ويجعلها ملازمة له ملتصقة به ، لا تنفك عنه بحال من الأحوال ، وذلك عن طريق « الباء » التي لا يتسنى القول بزيادتها أمام ما تفيده من معانٍ جلية لا يستغنى عنها .

ب - « الباء » بعد النفي :

أشار بعض النحاة إلى زيادة « الباء » في خبر « ليس » و « ما »^(١)، وقد رد ابن الأنباري على الكوفيين قولهم : إن الأصل « ما زيد بقائم » فذكر أن الأصل عدم وجود « الباء » و « إنما أدخلت لوجهين : أحدهما : أنها أدخلت توكيداً للنفي . والثاني : ليكون في خبر « ما » بإزاء « اللام » في خبر « إن » : لأن « ما » تنفي ما تثبته « إن » ، فجعلت « الباء » في خبرها نحو « ما زيد بقائم » لتكون بإزاء « اللام » في نحو « إن زيدا لقائم »^(٢) . وعليه فإن وجود « الباء » التي قال العلماء بزيادتها في خبر « ليس » و « ما » متعين : لأنها بحذاء « اللام » في الإثبات ، ولا يقاس زائد على أصلي ؛ وإنما أصلي على أصلي وهكذا تبطل دعوى زيادة « الباء » وإنما تدخل لضرب من التوكيد في النفي .

وقد استقرأت بنت الشاطيء ظاهرة مجيء « الباء » في خبر « ما » و « ليس » في القرآن الكريم وقادها ذلك إلى جملة من النتائج : فحيثما جاء الخبر منفيًا بما و « ليس » ، في الجمل الخبرية واقترن الخبر ب « الباء » أفادت تقرير النفي بالجحد والإنكار ، ولا تتخلف إلا حين يكون المقام مستغنياً عن تقرير النفي ، أو محتملاً لشك في الخبر . وفي الجمل الاستفهامية يطرد اقتران خبر « ليس » ب « الباء » ، وبها ينتقض النفي ويخرج الاستفهام إلى إثبات حاسم وتقرير . وعليه فإن القول بزيادة « الباء » مما يجفوه حس العربية المرهف^(٣) . ولم تخرج بنت الشاطيء في بعض ذلك عما قرره بعض النحاة - كما مر -

(١) انظر : ابن جنى (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٢٤ ، والمالقي (رصف

الميانى) ٢٢٥ ، و ابن هشام (مغني اللبيب) ١ : ١١٠ .

(٢) (الإنصاف) ١ : ١٦٧ .

(٣) انظر : (الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرقي) ١٧٦ . ط ٢ ، دار

المعارف ، القاهرة .

كابن الأنباري من إفادة « الباء » لتوكيد النفي ، وهو ما عبرت عنه بتقرير الجحد والإنكار . وانتقاض النفي هذا مدلول عليه بمجيء « بلى » بعد الاستفهام المنفي غالباً .

ونخلص الآن إلى بيان بعض سياقات هذه « الباء » ، وما ذكره العلماء فيها ، مع ترجيح الوجه الذي يقتضيه المقام ، وذلك على النحو التالي :

خطاب منكوبي البعث :

كما في قوله تعالى :

(أَوَلَمْ نَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمَيِّمْ خَلْقَهُنَّ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى
إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (١).

فالقائلون بأصالة « باء » (بقادر) على أن العرب « تدخلها مع الجحود إذا كانت رافعة لما قبلها ، ويدخلونها إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين مثل قولك : ما أظنك قائم ، وما أظن أنك بقائم ، وما كنت بقائم ، فإذا خَلَفَتْ « الباء » نصبت الذي كانت فيه بما يعمل فيه من الفعل ، ولو أَلْقَيْتَ « الباء » من (قادر) في هذا الموضع رفعه لأنه خبر لـ (أن) (٢) . ذكره الفراء ، ونقله الطبري عن بعض نحويي الكوفة - يريد الفراء - ، وعقَّب بأنَّ أشبه الأقوال بالصواب قول من قال : دخلت « الباء » في قوله (بقادر) للجحد ؛ لما ذكر لقائل ذلك من العلل ، يريد أنها سبقت بنفي (٣) . ونقل النحاس

(١) الأحقاف : ٢٣ .

(٢) معاني القرآن (٢ : ٥٦ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٦ ، ٣٥ - ٣٦ .

عن الكسائي : « إنما دَخَلتِ « الباء » من أجل (لم) ، وهذا قولٌ صحيحٌ ، وسمعت علي بن سليمان يشرحه شرحاً بيّناً ، قال : « الباء » تدخل في النفي فتقول ما زيدٌ بقائم ، فإذا دخل الاستفهام على النفي لم يغيره عما كان عليه ، فتقول : أما زيدٌ بقائم ، فكذا (بقادر) ؛ لأنَّ قبله حرف نفي وهو (لم) . وقال أبو إسحاق : « الباء » تدخل في النفي ولا تدخل في الإيجاب ... فكذا قوله جل وعز : (أولم يروا أنَّ الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر) ، والمعنى : أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر في رويّتهم وفي علمهم . قال أبو جعفر : فإن قال قائل : لم صارتِ « الباء » في النفي ولا تكون في الإيجاب ؟ فالجواب عند البصريين : أنَّها دخلت توكيداً للنفي ؛ لأنَّه قد يجوز ألاَّ يسمع المخاطب « ما » أو يتوهَّم الغلط فإذا جنّت بـ « الباء » علم أنه نفي . وأما قول الكوفيين « الباء » في النفي حذاء « اللام » في الإيجاب «^(١) . وذكر الزمخشري أنَّها دخلت « لاشتمال النفي في أول الآية على (أن) وما في حيزها ... ألا ترى إلى وقوع (بلى) مقرّرة للقدرة على كل شيء من البعث وغيره لا لرويّتهم «^(٢) . كما أشار الرازي إلى جواز دخول « الباء » لدخول حرف النفي على (أن) وما يتعلق بها^(٣) .

والقائلون بالزيادة ، ما ذكره أبو عبيدة من أن العرب تؤكّد الكلام بـ « الباء » وهي مستغنى عنها ، كما ذكر زيادتها الأخفش ، ونقله عنه الطبري ناسباً إياه إلى بعض نحويّ البصرة ، ونقل قول من أنكر قول البصريّ بأنَّ هذه « الباء » دخلت للجحد ؛ لأن المجحود في المعنى ، وإن كان قد حال بينهما بـ (أن) « أولم يروا أنَّ الله قادر على أن يحيي الموتى » قال : (فأنَّ)

(١) (إعراب القرآن) ٤ : ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) (الكشاف) ٣ : ٤٥١ .

(٣) (التفسير الكبير) ٢٨ : ٣٤ .

اسم (يروا) وما بعدها في صلتها ، ولا تدخل فيه « الباء » ، ولكن معناه جحد فدخلت للمعنى . كما ذكر العكبري زيادتها في خبر « إن » ، وحسن أبو حيان ذلك كون ما قبلها في حيز النفي . وهي علة أصالتها عند القائلين بذلك . وكذا ذكر زيادتها الشهاب بعد النفي ، وابن عاشور (١) .

وما دامت أفادت « الباء » الجحد كما نكر الفراء وتابعه الطبري ، وأنها بحذاء (اللام) في الإثبات على ما ذكر النحاس ، فإن القول بزيادتها يبدو غير مستقيم ، والمقام معين على ذلك ؛ إنّه مواجهة حادة لمنكري البعث وقد كان موطن جدل عندهم ؛ لأنهم لا يؤمنون إلا بالحسيات ، ويتصورون الإحياء بعد الإمامة أمراً مستحيلاً بعد الموت وتفرق الأجزاء وتحولها إلى رفات تختلط والتراب ؛ ولذا ناسب أن يكون خطابهم قوياً تكاثرت فيه عناصر التوكيد وتصاعدت بهذا الاستفهام المقرر لهذه الحقيقة الضخمة بدليل الإجابة (بلى) ناقضة النفي ومحولة له إلى إثبات ، والجملة الاسمية التي طوت قدرة الذي خلق السموات والأرض على إحياء الموتى ، فأقامت الشاهد الحسي على القدرة على الخلق بخلق هذه السموات وهذه الأرضين ، وجاءت « الباء » في قوله (بقادر) لتعطي الجحد فضل قوة في مواجهة لمنكري البعث .

كما جاءت هذه « الباء » في نفس السياق في قوله تعالى :

(أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدْرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ
مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ) (٢)

(١) انظر : (مجاز القرآن) ٢ : ٢١٣ ، و (معاني القرآن) ٢ : ٤٧٨ ، و (جامع البيان) ١٣ ، ٢٦ : ٣٥ - ٣٦ ، و (التبيان) ٢ : ١١٥٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٦٨ ، و (حاشية الشهاب) ٨ : ٢٨ ، و (تفسير التحرير والتنوير) ٢٦ : ٦٤ .

(٢) يس : ٨١ .

جواباً لسؤالٍ قبلها عن يحيى العظام وهي رميم ، وقد عقد الكرمانى موازنة دقيقة بين الآيتين السابقتين و « الباء » فيهما ، وبين قوله تعالى :

(أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ
الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ
وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّارْتِيَابَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا) (١) .

و « الباء » غير موجودة في (قادر) ، مع أن السياق واحد ؛ إذ جاءت هذه الآية عقب إنكار منكري البعث بقولهم : أعنا لمبعوثون خلقا جديدا بعد تفرق الأشلاء وتقطع الأوصال ، يقول الكرمانى : « وفي الأحقاف : (بقادر) ، وفي يس ؛ لأن ما في هذه السورة خبر (أن) ، وما في يس خبر (ليس) ، فدخل « الباء » الخبر ، وكان القياس ألا يدخل في (حم الأحقاف) ، ولكنه شابه (ليس) لما ترادف النفي ، وهو قوله : (أولم يروا) ، و (لم يعي) . وفي هذه السورة نفي واحد . وأكثر أحكام المتشابه في العربية ثبت من وجهين » (٢) . وكأنتا إزاء ثلاثة أنماط تركيبية قرآنية متشابهة ذكرت « الباء » في اثنتين منها وتخلفت في أخرى ، وكان لكل وجه ؛ فحيث تخلفت « الباء » كانت (قادر) خبراً لـ (إن) وهي إثبات ، وحيث أتت في آية يس فلأنها في خبر (ليس) ، وفي آية الأحقاف فلأنها سبقت بنفيين تعاقبا فشابهت في قوة النفي (ليس) .

(١) الإسراء : ٩٩ .

(٢) أسرار التكرار في القرآن (١٣١) .

خطاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

تسلياً له ، وقد ظن بقلبه الرحيم أنه يستطيع أن ينفذ بمواعظ القرآن الكريم ميتي القلوب ، وكان حاله كحال من يسمع في القبور كتاب الله تعالى :

(وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ) (١)

وواضح أن « الباء » قد أكسبت النفي قوة ، وأنه غير قادر بوجه من الوجوه فالأمر بيد الله تعالى . وتأمل الكلام لو حذفنا « الباء » وكان دخولها كخروجها لم يكن فيه هذه القوة .

ومنه قوله تعالى :

(فَإِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴿٢٦﴾ وَمَا أَنْتَ بِهَادٍ الْعَمِيٍّ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ) (٢)

تسلياً له عليه الصلاة والسلام وقد ظن إيصال الدعوة إلى جميع القلوب ، فقال له تعالى : (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم) نافياً عنه القدرة على هداية من عمي وحجب عنه نور الحق ، وأنت « الباء » مؤكدة نفي هذا المعنى الموار في قلب النبي - صلى الله عليه وسلم - .

ومنه قوله تعالى :

(وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ) (٣)

(١) فاطر : ٢٢ .

(٢) الروم : ٥٢ - ٥٣ .

(٣) الانعام : من آية ١٠٧ ، والزمر من آية ٤١ ، والشورى من آية ٦ .

مبيّنة انحصار رسالته - عليه الصلاة والسلام - في البلاغ ، وإيثار
الجملة الإسمية المنفية لتأكيد حقيقة أنه ما هو عليهم بوكيل ، وأنه أمر ثابت
لا جدال فيه ، وأنه على الله وحده الحساب . و (بوكيل) أكدت « الباء »
النفي وأكسبت هذه الحقيقة قوة .

ويقاس على ذلك جميع ما دخلت فيه « الباء » وقد سُبقت بنفي فإنها
تؤكد لهذا النفي وتقرير له .

مواقع « الواو » وأسرارها

أ - « الواو » قبل « لام » التعليل :

من مظاهر قدرة الله تعالى

تثبيت العقيدة

تحقيق الوعد

ب - « الواو » بعد « لما » :

قصص الأنبياء - عليهم السلام - :

صالح - عليه السلام -

إبراهيم - عليه السلام -

يوسف - عليه السلام -

ج - « الواو » بعد « حتى إذا » :

من صور القيامة

صدق الوعد

د - « الواو » بين الصفات :

نعمه تعالى على بني إسرائيل

تسليّة الرسول - صلى الله عليه وسلم -

هـ - متفرقات :

من صور القيامة

التسليّة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -

الوعيد لأهل الكفر

جزاء الكفار

لـ « الواو » أقسام عديدة ، بلغ مجموع ما ذكر ابن هشام منها أحد عشر قسمًا ؛ ومنها الزائدة ، أي : التي دخولها كخروجها ، كما قالوا (١) . وهو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين ، وتبعهم ابن مالك ، وحجتهم في ذلك أنه قد جاء كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وضربوا لذلك شواهد سنعرض لها في حينه . وأما البصريون فقد حكموا بأصالتها واحتجوا بأن قالوا : « الواو » في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله . وجميع ما استشهد به على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله (٢) . ويؤكد الاتجاه البصري ما ذكره ابن يعيش عن أصحابه بأنهم لا يرون زيادة « الواو » ويتأولون جميع ما ذكر من مواضع للزيادة وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها (٣) . ويؤكد ما ذكره الرضي من أنهم يؤولون فيما يقبل التأويل صيانة للحروف من الزيادة (٤) . كما يؤكد ما ذكره المالقي بعد حديثه عن مواضع « الواو » الزائدة على اللفظ بقوله : « وزاد بعض النحويين مواضع آخر غير ما ذكرنا . وذلك « الواو » التي بمعنى « رب » وقد تقدم فساد دعوى ذلك في « الفاء » و « بل » ، فلا نعيده ، و « الواو » الزائدة ، وهي التي دخولها كخروجها ، و « واو » الثمانية ، أي التي تأتي في ثامن الأسماء ، و « الواو »

(١) انظر : (مغني اللبيب) ٢ : ٣٥٤ - ٣٦٢ . وقد أوصل أقسامها خلال العرض إلى (١٥) قسمًا .

(٢) انظر : ابن الأنباري (الإنصاف) ٢ : ٤٥٦ - ٤٥٩ ، والمرادي (الجنى الداني) ١٦٤ .

(٣) انظر : (شرح المفصل) ٨ : ٩٤ .

(٤) انظر : (شرح الرضي) ٤ : ٣٩٢ .

التي بمعنى « أو » . وهذه الواوات إذا حققت رجعت لما ذكرنا في مواضعها « (١) ، يريد بذلك إثبات أصالتها . كما يؤكد الزركشي الذي لم يذكرها ضمن حروف الزيادة ، وإن ذكر معنى الزيادة عندما تحدث عن معاني « الواو » (٢) ، إلا أن الظاهر من كلامه وتخريجاته وما نقله ميله إلى القول بأصالتها على ما سيبدلنا عند معالجة الآيات ، وهو مما يضعف القول بالزيادة .

والعرض التالي يتناول مواضع « الواو » التي قيل بزيادتها ، وقد برز مع استعمالات القرآن الكريم لها أنماط تركيبية متشابهة وقد جمعت للفق إلى لفقه ليعالج معالجة واحدة وحسب غرضه القرآني ، موضحة آراء العلماء في الحرف ، والرأي الذي نرجحه في ضوء السياق وما يحتمله النظم العالي للقرآن الكريم ، وذلك على النحو التالي :

أ - « الواو » قبل « لام » التعليل :

والسياقات والأغراض القرآنية التي وقع فيها الحرف ، هي :

من مظاهر قدرة الله تعالى :

أخبر الله تعالى نبيه محمداً - صلى الله عليه وسلم - خبر الذي حاج إبراهيم في ربه ، وخبر الذي مرَّ على قرية ، في مقام يؤكد حقيقة كبرى هي قدرة الله تعالى ، ويسوق الأدلة المقنعة على قدرته في الخلق خصوصاً ؛ فالآية شاهدنا تعالج قضية الإنسان والمعاد ، كما في قوله تعالى :

(١) (رصف المباني) ٤٨٦ - ٤٨٧ .

(٢) انظر : (البرهان) ٣ : ٧٥ ، و ٤ : ٤٤٠ - ٤٤١ .

(أَوْ كَأَلَىٰ مَرٍّ)

عَلَىٰ قَرِيْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُعْجِبُ هَٰذَا اللَّهُ
بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ
قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ
فَأَنْظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ
حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ
الْعِطَابِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا
تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١) .

وقد ذكر الرازي أن الغرض من القصة إثبات المعاد ، فيما ذكر سيد
قطب أنها في سياق الحديث عن سر الموت والحياة (٢) .

ونقف إزاء « الواو » في قوله تعالى : (ولنجعلك) ، فالقائلون
بأصالتها يخرجونها على أنها من عطف الجمل و « اللام » متعلقة بفعل
محذوف مقدر بعدها ، قال الفراء : « إنما أدخلت فيه « الواو » لنية فعل بعدها
مضمرة؛ كأنه قال : ولنجعلك آية فعلنا ذلك ، وهو كثير في القرآن » (٣) . و عليه
فـ « الواو » من عطف الجمل ، ويبدو أن الطبري قد ارتضى كلام الفراء هذا
في مسألة حذف الفعل ، إلا أنه علل لدخول « الواو » مع « اللام » التي
بمعنى « كي » بلمح بلاغي ذكي : « لأن في دخولها في « كي » وأخواتها دلالة
على أنها شرط لفعل بعدها ، بمعنى : ولنجعلك كذا وكذا فعلنا ذلك ، ولو لم
تكن قبل « اللام » - أعني « لام كي » - « واو » كانت « اللام » شرطاً للفعل

(١) البقرة : ٢٥٩ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٨:٧ ، و (في ظلال القرآن) ١: ٢٩٩ . ط ٩ ، دار

الشروق ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٣) (معاني القرآن) ١: ١٧٣ .

الذي قبلها ، وكان يكون معناه : وانظر إلى حمارك لنجعلك آية للناس ، وإنما عني بقوله : (ولنجعلك آية) ولنجعلك حجة على من جهل قدرتي ، وشك في عظمتي ؛ وأنا القادر على فعل ما أشاء من إماتة وإحياء ، وإفناء وإنشاء ، وإنعام وإذلال ، وإقتار وإغناء ، بيدي ذلك كله ، لا يملكه أحد دوني ، ولا يقدر عليه غيري (١) . وهذا من بقية الطبري ؛ فـ « الواو » قطعت « اللام » عن الفعل الذي قبلها (وانظر إلى حمارك) وهيأت الكلام لبناء جملة جديدة ذكر منها المتعلق (لنجعلك) وقد حذف الفعل المعلل ، وهو مما يطرد في القرآن الكريم . كما علل الرازي قول الفراء السابق بقوله : لأنه لو قال وانظر إلى حمارك لنجعلك آية ، كان النظر إلى الحمار شرطاً ، وجعله (آية) جزءاً ، وهذا المعنى غير مقصود . أما لما قال : (ولنجعلك آية) كان المعنى ولنجعلك آية فعلنا ما فعلنا من الإماتة والإحياء (٢) . ونظر بقوله تعالى

(وَكَذَلِكَ نُنْزِلُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا لَدَرَسَتْ) (٣)

والمعنى : وليقولوا درست صرفنا الآيات .

وقوله تعالى :

(وَكَذَلِكَ نُزَيِّنُ لِبَرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)

وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٤) .

(١) (جامع البيان) ٢ ، ٣ : ٤٢٠ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٧ : ٣٥ - ٣٦ . وانظر (الكشاف) ١ : ١٥٧ - ١٥٨ .

و(الحرر الوجيز) ٢ : ٢٩٧ ، و(تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٩٣ ، و(الدر

المصون) ٢ : ٥٦٥ ، و(تفسير أبي السعود) ١ : ٢٥٤ ، و(حاشية الشهاب

٢ : ٣٢٩

(٣) الأنعام . من آية ١٠٥ .

(٤) الأنعام ٧٥ .

أي : ونزبه الآيات ، وقدّر الرازي الفعل المحنوف هنا مقدماً خلافاً للآية

السابقة .

وإمّا عاطفة على فعل مقدر ، وتقديره عند ابن الأنباري : انظر إلى حمارك لتتيقن ما تعجبت منه حين قلت : أنى يحيى هذه اللّه بعد موتها ولنجعلك آية للناس ، وعند العكبري : أريناك ذلك لتعلم قدر قدرتنا ولنجعلك ، وعند أبي السعود : فعلنا ما فعلنا من إحيائك بعدما ذكر لتعابن ما استبعدته من الإحياء بعد دهر طويل ولنجعلك آية للناس الموجودين ، وهو على ما ذكر عطف على مقدر متعلق بفعل مقدر قبله بطريق الاستئناف مقرر لمضمون ما سبق ، وعند الشهاب : فعلنا ذلك لتعلم قدرتنا أو لتتهدي ، وعند ابن عاشور : دل عليه قوله (فانظر إلى طعامك) و (انظر إلى حمارك) (١) .

وقد ذكر الشهاب أنّ الفعل المقدر : « وفعلنا » معطوف على (لبثت) ، وقيل : إنّه عطف على (قال) ففيه إلتفات (٢) ، على ما قال . ولم نجد هذين الرأيين عند أحد قبله .

والقائلون بالزيادة ينحصرون فيما نقله العكبري مضعفاً ، وكذا أبوحيان ، وغيرهما (٣) .

والذي يبدو لنا من العرض السابق أن القول بزيادة « الواو » قد ترد

(١) انظر : (البيان) ١: ١٧٢ ، و (التبيان) ١: ٢١٠ ، وكذا : (تفسير البحر

المحيط) ٢: ٢٩٣ ، و (الدر المصون) ٢: ٥٦٥ ، و (تفسير أبي السعود)

١: ٢٥٤ ، و (حاشية الشهاب) ٢: ٣٣٩ ، و (تفسير التحرير والتنوير) ٣: ٣٧ .

(٢) انظر : (حاشية الشهاب) ٢: ٣٣٩ .

(٣) انظر : (التبيان) ١: ٢١٠ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢: ٢٩٣ ، وكذا : (الدر

المصون) ٢: ٥٦٥ ، و (حاشية الشهاب) ٢: ٣٣٩ .

عند بعض النحاة ، ولضعفه لم ينسب لعالم كبيرٍ منهم ، وعندما نقل كان مضعوفاً من النحاة أنفسهم ، فلا أدل على تهافته من ذلك ، فضلاً عن أن الحكم بإسقاط « الواو » مناكر لبلاغة القرآن العالية ، فما من حرف إلا وله دلالة خاصة في سياق خاص ، ولو أسقط حرف أو غير مكانه لاختل هذا التناسق اللغوي البديع ولضاعت البلاغة ، وحاشا كتاب الله تعالى ذلك ؛ وحجتنا ما يرتضيه السياق وينبئ عنه المقام ، فلو أسقطت « الواو » لكانت (لنجعلك) جواب شرط لـ (انظر) كما ذكر الطبري ، وهو ما لا يحتمله الغرض المسوق له الكلام في هذا المقام المسيطر الدال على قدرته تعالى في إحيائه خلقه بعد الممات ، فليس (ولنجعلك) علة للأمر بالنظر إلى الحمار ، وإنما هي جملة مستأنفة أنبأت « الواو » فيها مع « لام كي » أنها شرط أو علة لفعل بعدها حذف تفخيماً وتهويلاً ؛ لأنه لا يحيط به وصف من حيث الإمامة والإحياء والإفناء والإنشاء . ومثل هذا الأسلوب كثير في القرآن الكريم ، وقد أحصى له الشيخ عزيمة خمسة وعشرين موطناً (١) . إلا أن المواطن تجاوزت ذلك . وقد وقع في سورة الأنعام وحدها خمس مرات (٢) ، كما تكرر تركيب (ولنجعلك آية) في هذه الآية ، وفي قوله تعالى :

(وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ) (٣) ، وقوله تعالى :

(وَلِنَكُونُ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ) (٤) .

ومعلوم أن « لام التعليل » تأتي معللة لفعل قبلها ، ومن بديع نظم

(١) انظر : (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ١ ، ٢ : ٤٨٩ - ٤٩٣ .

(٢) انظر : الآيات ٥٥ ، ٧٥ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٣٠ .

(٣) مريم : من آية ٢١ .

(٤) الفتح : من آية ٢٠ .

القرآن الكريم هنا ومع « الواو » خصوصاً أنها أتت علة لمعلل بعدها وهو محذوف . ونشير إلى « الواو » التي تأتي مع « لام كي » إلا أن قبلها لام علة فهي للعطف إجمالاً ، ولم يقع فيها خلاف كالتي هنا (١) ، ومنها قوله تعالى :

(وَلْيُحْمِلُوا أَوْدَانَهُمْ لِرَبِّهِمْ وَلْيَسْأَلُوا اللَّهَ عَنَّا مَا هَدَيْنَاهُمْ) (٢).

والآية شاهدا موطن حكم فيه بزيادة الحرف ، وهو في حقيقته موطن إيجاز بالحذف ، وقد عدَّ ابن الأثير مثل هذا الأسلوب من إيجاز الحذف في الجمل ؛ فقد اكتفي بالسبب دون المسبب حيث ذكر السبب الذي صدر من أجله الفعل ، ودل به على المسبب الذي هو الفعل (٣) . والحق أن هذا الحذف متسق مع ما في الآية من محذوفات أخرى ، وهو من شأن القصص القرآني الذي أحد مقوماته الحذف إيجازاً أو لداعٍ آخر حسب المقام ، فقوله تعالى : (قال كم لبثت) استئناف مبني على السؤال كأنه قيل : فماذا قال له بعد بعثه؟ فقيل (قال كم لبثت) . وقوله تعالى : (قال بل) استئناف آخر ، و (بل لبثت) عطف على مقدر أي ما لبثت ذلك القدر بل هذا المقدار ، وقوله تعالى : (فانظر) أمرٌ حذف علة : لتعابن أمراً آخر من دلائل قدرتنا . وقوله تعالى : (وانظر إلى حمارك) علة المحذوفة : ليتبين لك ما ذكر من اللبث المديد وتطمئن به نفسك ، وقوله تعالى : (وانظر إلى العظام) علة المحذوفة : لتشاهد كيفية الإحياء في غيرك بعد ما شاهدت نفسه في نفسك (٤) .

قلنا: إن (ولنجعلك) جملة مستأنفة ، وعليه فـ « الواو » هي

(١) انظر : (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ١ ، ٢ : ٤٦٥ ، ٤٩٣ .

(٢) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٣) انظر : (المثل السائر) ٢ : ٣١٦ - ٣١٧ ، ٣٢٠ - ٣٢١ في تعليقه على آية

(وَلَنَجْعَلَنَّ آيَةً لِلنَّاسِ) مريم : من آية ٢١ .

(٤) انظر (تفسير أبي السعود) ١ : ٢٥٣ - ٢٥٤ .

الاستثنائية الواقعة هنا بين الخبر والانشاء ، والتي هي مسوقة لعطف مضمون كلام على مضمون كلام آخر ، أو لعطف قصة على قصة ، والمناسبة - والتي هي شرط العطف - الإشارة إلى طول المدة ، وهو ما ألمح إليه أبو السعود بعد حديثه عن التقديرين السابقين في أصالة « الواو » : « فهو على التقديرين دليل على ما نكر من اللبث المديد ، ولذلك فرق بينه وبين الأمر بالنظر إلى حمارة » (١) .

وقد أغفل القرآن الكريم اسم الرجل الذي مرَّ على قرية ، وذكر الطبريُّ أنه ربما كان عزيز أو إرميا ، وأنه ليس المقصود بالآية تعريف الخلق اسم قائل ذلك ، وإنما تعريف المنكرين قدرة الله تعالى على إحيائه خلقه بعد مماتهم ، ونم قيل القائل (٢) .

تثبيت العقيدة :

حين عرض القرآن الكريم لموقف إبراهيم - عليه السلام - الراض والحاسم والمنكر على أبيه وقومه اتخاذهم أصناماً آلهة ، وأنهم في ضلال مبين ، في الوقت الذي أراه الله تعالى فيه ملكوت السماوات والأرض ، وكشف له أسرار هذا الكون تثبيتاً لعقيدته ، ودعماً ليقينه ، فلا يخالجه شك في الله تعالى ولا يشرك به أحداً ، كما في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَرَأْتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَأَيْتَكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾)

و « واو » (وليكون) هي موطن الخلاف بين العلماء ، فالقائلون

(١) تفسير أبي السعود (١: ٢٥٤) .

(٢) انظر (جامع البيان) ٣ ، ٢ : ٢٩ .

(٣) الانعام ٧٤ - ٧٥ .

بأصالتها يخرجونها :

إمّا على أنّها مع « اللام » متعلقة بفعل محنوف بعدها ، يقول الفراء عن « لام كي » : « والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعلٍ بعدها . ولا تكون شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها « الواو » . ألا ترى أنّك تقول : جنّتك لتحسن إليّ ، ولا تقول جنّتك وتحسن إليّ . فإذا قلت فانت تريد : وتحسن إليّ جنّتك . وهو في القرآن كثير ... ومنه قوله : (وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين) لو لم تكن فيه « الواو » كان شرطاً ، على قولك : أرىناه ملكوت السموات ليكون . فإذا كانت « الواو » فيها قلها فعل مضمّر بعدها (وليكون من الموقنين) أرىناه(١) . وقدّر الزمخشري الفعل المحذوف : « فعلنا ذلك »(٢) . وقد فصلّ الرازي هذا الوجه على : « أن يكون هذا كلاماً مستأنفاً لبيان علة الإراءة ، والتقدير : وليكون من الموقنين نرىه ملكوت السموات والأرض »(٣) ، وهي إشارة بيّنة لكون « الواو » استثنائية ، فيما جعل أبو السعود الجملة اعتراضاً مقررّاً لما قبلها ، أي « وليكون من زمرة الراسخين في الإيقان ، البالغين درجة عين اليقين من معرفة الله تعالى فعلنا ما فعلنا من التبصير البديع المذكور »(٤) . ولا وجه لقوله بأنّها اعتراض ، والذي هو أحد طرق الإطناب والذي لا يتناسب وما في الآية من إيجاز بالحذف . وقد قدر ابن هشام الفعل المحذوف المؤخر : وأرىناه ذلك(٥) ، إلا

(١) (معاني القرآن) ١: ١١٣ ، وانظر: النحاس (إعراب القرآن) ٢: ٧٧ ، والقيسي (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١: ٢٧٣ ، وابن عطية (المحرر الوجيز) ٦: ٨٨ والعكبري (التبيان) ١: ٥١١ ، وأبا حيان (تفسير البحر المحيط) ٤: ١٦٥ ، والسمين (الدر المصون) ٥: ٧٠ .

(٢) (الكشاف) ٢: ٢٤ .

(٣) (التفسير الكبير) ١٣: ٤٥ .

(٤) (تفسير أبي السعود) ٣: ١٥٢ .

(٥) انظر: (مغني اللبيب) ١: ٢٢٤ ، وكذا : (حاشية الشهاب) ٤: ٨٥ .

تفسيراً كما سير .

وإما على أنها عاطفة على فعل مقدر قبلها ، وقد ألمح إلى ذلك الزجاج عند حديثه عن معنى (وليكون ..) أي : « نزيه ملكوت السموات والأرض لما فعل واثبت على اليقين » (١) ، وكذا البغوي الذي عد من العطف على المعنى ، ومعناه : « نزيه ملكوت السموات والأرض ليستدل به وليكون من الموقنين » (٢) . ونقل الرازي أن الفعل المحنوف المعطوف عليه : « لنا نزيه هذه الآيات ليراهما ولأجل أن يكون من الموقنين لا من الجاحدين . وكان الإراءة لها علتان : تخصيص إبراهيم - عليه السلام - بالرؤية وليكون من الموقنين ، ووجهه في ذلك أن الإراءة قد تحصل وتصير سبباً لمزيد الضلال ، وقد تصير سبباً لمزيد الهداية واليقين ، فلما احتملت الإراءة هذين الاحتمالين قدر ما قدر (٣) . وهو رأي تعوزه البقرة : لأنه يلزم من إراءة الله لإبراهيم - عليه السلام - أن يرى ، فلا قيمة لتقدير فعل الرؤية ، ولو أنه قدر فعل آخر يترتب على الرؤية لكان أدق ، كـ « يستدل » مثلاً ، والاستدلال مرحلة سابقة على اليقين ، وكأنه نوع من البراهين ونتيجة من نتائج الرؤية . ويبدو أن أبا حيان لم يرتض القول بكون « الولو » عاطفة على ما قبلها ؛ فقد نقله مضعوفاً غير منسوب ، وإن نقل تقديراً آخر للفعل المحنوف : ليقيم الحجة على قومه (٤) .

وإما على أنها عاطفة على « وكذلك » ذكره ابن عاشور ، وعلم لذلك بأن « وكذلك » أفاد كون المشبه به تعليماً فائقاً ، ففهم منه أن المشبه به علة لأمر مهم هو من جنس المشبه به . فالتقدير : وكذلك نزي إبراهيم ملكوت السموات

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٢: ٢٦٥ .

(٢) (تفسير البغوي) ٢: ١٠٨ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ١٣: ٤٥ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٤: ١٦٥ ، وكذا (الدر المصون) ٥: ٧ .

والأرض إراء تبصير وفهم ليعلم علماً على وفقٍ لذلك التفهيم ، وهو العلم الكامل وليكون من الموقنين « (١) .

والقائلون بزيادة « الواو » ينحصرن فيما نقله ابن الأنباري مضعفاً مشيراً إلى أن زيادة « الواو » لا يجيزه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، وأحال في ذلك على كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف » ، كما نقل الزيادة - أحد وجوه - الرازي ، وكذا أبو حيان مضعفاً ، والسمين الذي قرر أن زيادة « الواو » ضعيفة ، وأنه لم يقل بها إلا الأخفش وفرقه تبعته (٢) .

ويبينُ ضعف القول بزيادة « الواو » ؛ لأنه حتى عندما نقل كان مضعوفاً ، وعلى الرغم من نسبة السمين ذلك إلى الأخفش وفرقه تبعته فإننا لم نعثر في أمثال هذا التركيب القرآني على قول بزيادة « الواو » عنده ، ولعله على مذهب الأخفش في اتساع القول عنده بزيادة « الواو » . ويبقى القول بأصالتها وأنها استثنائية عاطفة على (وكذلك) ، وهو من عطف مضمون كلام على كلام آخر ، وهو هنا بين خبرين ، والمناسبة الجامعة الإشارة إلى قدرة الله تعالى ، ولو أسقطت « الواو » لكانت (ليكون) جواب شرط لـ (نري) ، والصواب أن (ليكون) علة وشرط لفعل محنوف ، وفرق بين أن تكون الإراءة علة لكونه من الموقنين ، وأن يكون كونه من الموقنين علة لإراءته ، وهكذا فقد أنبأت « الواو » مع « اللام » عن الفعل المحنوف وهو : فعلنا ذلك أو أريناه ، وهذا الحذف متوائم مع ما تدل عليه الجملة من معاني القوة وإرادة اليقين ، فالكاف في (كذلك) للتشبيه ، و (ذلك) كما ذكر الرازي إشارة إلى غائب جرى ذكره ، والمذكور فيما قيل هو أنه

(١) (تفسير التحرير والتنوير) ٣١٦:٧ .

(٢) انظر : (البيان) ٣٢٨:١ ، و (التفسير الكبير) ٤٥:١٣ ، و (تفسير البحر

المحيط) ١٦٥:٤ ، و (الدر المصون) ٧:٥ .

- عليه السلام - استقبح عبادة الأصنام ، والمعنى : ومثل ما أريناه من قبح عبادة الأصنام نريه ملكوت السموات والأرض (١) . وإيثار (نري) « حكاية حال ماضية » (٢) بون « أريناه » ، والتعبير بفعل الكون دال على المبالغة وفيه قوة وبلاغة ، فهناك فرقٌ بين أن يقال ليقون ، وبين (ليكون) ؛ لأن الكون أعم ، و(من) هنا أي منسويًا إلى فئة الموقنين ، وقد ورد الحديث عن الموقنين أربع مرات في القرآن الكريم لم ينسب المتحدث عنه إلى جماعتهم سوى هذه المرة ، ولا شك أن في ذلك مزيد تكريم لإبراهيم - عليه السلام - هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ارتبطت هذه الصفة في ثلاث آيات بذكر السموات والأرض وهي الأجرام المهولة الضخمة ، وهذا دال على أن اليقين مرحلة عالية فيه قدر من الشفافية ولا يصل إليه المرء إلا بعد طول تأمل ومراجعة ونظر في الكون ومعرفة للأسرار والآثار ، وهو ما كان من شأن إبراهيم - عليه السلام - ؛ فقد رأى الكون من حوله وأخذ يتدبر فيما يشاهد حتى باح له بسر المكنون . وما يبدي في هاتين الآيتين أننا إزاء نموذجين من الرؤية : رؤية إبراهيم أبيه وقومه في ضلال مبين ، وإراءة الله له أسرار الكون من حوله ؛ لتجاوز هذه النفس مرحلة الإنكار لعبادة غير الله وتتسع لتصل لدرجة اليقين بإله واحد ، وهذا مما يتفق وقضية السورة المكية وما تعالجه من أمور تتصل بالعقيدة وإثبات ألوهية وربوبية الله تعالى . والمتتبع لأساليب الرؤية في القرآن الكريم يلحظ أنها تكررت مع إبراهيم - عليه السلام - ٩ مرات ، كما تكررت مع غيره من الأنبياء والرسل كمحمد - عليه الصلاة والسلام - ، وموسى وشعيب ويوسف ونوح وسليمان - عليهم أفضل الصلاة والسلام - ، إلا أن تكررها مع فئات المعذبين من مجرمين وكفار وظالمين وضالين أكثر .

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٤١:١٣ .

(٢) انظر : الزمخشري (الكشاف) ٢٤:٢ .

تحقيق الوعد :

وذلك بالنصر في أحد ، وقد تكاثرت الضوائق وخبث بوارق النصر أولاً ، ثم ما لبثت أن انداحت نواتر السند الإلهي والمدد الرباني ملائكة مسؤمين نصرت المسلمين نصراً مؤزراً بشارة وطمأنة لهم ، ويتمثل ذلك في قوله تعالى :

(وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ ۗ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١٦﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتَسِبَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ (١) .

والقائلون بأصالة « الواو » في (ولتطمئنن) يخرجونها على أنها عاطفة : إما على أن « لام كي » متعلقة بفعل مضمر ، والتقدير : لتطمئنن قلوبكم به جعله . وقد ذكره النحاس (٢) . وزاد ابن الأنباري بأن « لام كي » إذا أدخلت عليها حرف العطف وليس قبلها « لام » كانت متعلقة بمحذوف بعدها ، وقدره : ولتطمئنن قلوبكم به جعله بشري لكم (٣) . بينما قدره الألويسي « فعل » وجعله أولى من تقدير « بشركم » (٤) ، ولعل الوجه في ذلك لديه لما في « فعل » من معنى العموم . وعليه فالجمل متعد إلى اثنين ثانيهما (بشري) على أنه استثناء من أعم المفاعيل .

وإما على أن (ولتطمئنن) معطوف على موضع (بشري) إذا جعلتها

(١) آل عمران : ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ٤ : ٦٠١ .

(٣) انظر : (البيان) ١ : ٢٢٠ .

(٤) انظر : (روح المعاني) ٢ : ٤٧٠٤٠٢ .

مفعولاً له ، تقديره : ليبشركم ولتطمئن ، وقد ذكره العكبري^(١) ، وعطف على الموضوع إذ أصله لبشرى ، ولما اختلف الفاعل في (ولتطمئن) أتى بـ « اللام » إذ فاعل شرط اتحاد الفاعل لأنَّ فاعل (بشرى) هو الله ، وفاعل (تطمئن) هو قلوبكم ، وعليه فهو من عطف الاسم على توهم موضع اسم آخر . ذكره أبوحيان مشيراً إلى أنَّ شرط العطف على الموضوع أن يكون ثم محرز للموضوع ولا محرز هنا لأنَّ عامل الجر مفقود ، ومن لم يشترط المحرز فيجوز ذلك على مذهبه ، وإنَّ لا فيكون من باب العطف على التوهم^(٢) . وأضاف الأوسى أنَّ (ولتطمئن) معطوف على (بشرى) علة غائبة للجعل إلا أنَّه نصب الأول لاجتماع شرائطه ، ولم ينصب الثاني لفقدانها^(٣) .

والقائلون بالزيادة ينحصرون فيما نقله الرازي ، وأبوحيان^(٤) ، وكذا السمين الذي عدّه لانقاً بمذهب الأخفش^(٥) . وقد تتبعت الأخفش في هذه الآية فلم أجده يقول بزيادة « الواو » فيها ، ولعله على العموم في إطلاق زيادة « الواو » متابعاً المذهب الكوفي .

ولا يخامر المرء أدنى شك في أصالة « الواو » هنا ؛ بما يقره النحو من تعدد لوجوه أصالتها ، وبما نلمسه ونستشعره من معانٍ لا تغفل ، وهي ضائعة إنَّ حكماً للحرف بالزيادة ؛ فلو قلنا : إنَّ « الواو » زائدة ودخولها كخروجها لكان المعنى جعل طمأننة القلوب علة للبشرى ، والمعنى المراد غير ذلك تماماً ، فالإمداد بالملائكة ما جعله الله إلا بشرى ، ولتطمئن قلوب المؤمنين

(١) انظر : (التبيان) ١ : ٢٩١ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٥١ - ٥٢ .

(٣) انظر : (روح المعاني) ٢ ، ٤ : ٤٦ - ٤٧ .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ٨ : ٢١٦ ، و (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٥٢ .

(٥) انظر : (الدر المصون) ٣ : ٢٨٨ - ٢٨٩ .

فَعَلَهُ ؛ وعليه فـ « الواو » استئنافية عاطفة لمضمون كلام على كلام آخر .

وأقول : إننا بإزاء نمط بنائي فريد من نوعه ، فيه ثلاث جمل بدئت به « الواو » الاستئنافية ؛

الأولى في قوله تعالى : (وما جعله الله إلا بشرى لكم) و « الواو » عاطفة على فعل مقدر قبلها مدلول عليه بقوة الكلام ، كأنه قيل : فأمدكم الله تعالى بما نذكر ، وما جعل الله تعالى ذلك الإمداد إلا بشرى لكم . والجملة ابتداء كلام غير داخل في حيز القول بل مسوق من جنبه تعالى لبيان أن الأسباب الظاهرة بمعزل من التأثير بدون إذنه سبحانه وتعالى ، على حد قول الألويسي (١) . والجملة معللة طوت الفعل وعلته .

والثانية في قوله تعالى : (ولتطمئنن قلوبكم به) و « الواو » فيها عاطفة من عطف القصة على القصة أو مضمون كلام على كلام آخر ، والمناسبة الجامعة : بيان علة الإمداد . والجملة ابتداء كلام مسوق لبيان مغايرة الطمأنة البشرية . و « الواو » مع « اللام » دالة على الفعل المحنوف المعطل ، وعليه فقد طوت الجملة الفعل دون علة فهي محنوفة .

والثالثة في قوله تعالى : (وما النصر إلا من عند الله) و « الواو » فيها عاطفة - أيضاً - من عطف القصة على القصة ، والمناسبة الجامعة : الحديث عن النصر وأسبابه من إمداد وخلافه . وهي ابتداء كلام مسوق لبيان أن النصر ليس بمعزل عن فاعله وهو الله تعالى . والجملة خلت من العلة ، وإنما أتت العلة في الآية التي تليها (ليقطع طرفاً من الذين كفروا أو يكبتهم ...) بدون « واو » تعليلاً لأصل النصر .

وهكذا فقد وقع قصران عقب كل منهما جملة بدئت أحدهما بـ « الواو » معللة مع « اللام » لفعل محنوف بعدها ، والثانية معللة من غير « واو » لحدث

(١) انظر : (روح المعاني) ٤٠٢ : ٤٦ .

قبلها . وهذا من بديع نظم القرآن وتلون الأداء فيه ، والذي لم نكن لنصل إليه لو حكمنا بإقحام الحرف وسقوطه بلا فائدة .

ولم أجد هذه « الواو » تتخلف في آية أخرى وإن تقارب السياق وهو استجابة الله للمؤمنين في بدر بإمدادهم بألف من الملائكة مردفين ، في قوله تعالى :

(وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَإِتِّمَمِينَ بِمَقْلُوبِكُمْ وَمَا النَّصْرُ

إِلَّا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (١) .

وإن كنا نلاحظ عدم مجيء جملة معلة بعد الجملة الثالثة ، وقد أغنت عنها جملة التأكيد (إن الله عزيز حكيم) ، وهي تعليل لما قبلها ومنها إشعار بأن النصر الواقع على هذه الهيئة المذكورة كما قال الأسكافي :

« ليس من قبل الملائكة ولا من جهة العدد والعدة وفضل القوة ، ولكنه من عند القادر الذي لا يغلّب ولا يمنع عما يريد فعله ، والحكيم الذي يضع النصر موضعه » (٢) . أما آية آل عمران وهي في يوم أحد التالي ليوم بدر فنذكر الأسكافي أنه لما كان البيان قد حصل في سورة الأنفال فقد اقتصر عن ذكر مثله اعتماداً على ما فصل في الخبر عن الأول (٣) . ونضيف أن جملة (ليقطع ...) في آل عمران هي في حقيقتها تعليل لأصل النصر كما أثبتنا سابقاً . ونشير إلى ارتباط الطمأنة بالبشرى في الآيتين ، وهذا دال على أن القرآن الكريم يسكب في قلوب المؤمنين من البشارة والطمأنة ما يبعث الثقة ويبعد القنوط فتختفي غوائل الخوف وتأتلف القلوب .

(١) الأنفال : ١٠ .

(٢) (درة التنزيل) ٧٢ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٧٢ .

ونؤكد هنا على تكرر مجيء « الواو » وبعدها « لام كي » في القرآن الكريم ، وما عداه يحمل عليه بما يكون طريقة أسلوبية قرآنية تستحق النظر وتستأهل الدرس ويخرج الحرف فيها على الأصالة كما بينا في الآيات الثلاث السابقة .

ب - « الواو » بعد « لَمَّا » :

وقد لاحظت تكرر نمط بنائي يكاد يكون واحداً حكم فيه بزيادة « الواو » مع « لَمَّا » ، وفي قصص بعض الأنبياء خصوصاً بما يمثل نمطاً قرآنياً أو أسلوبياً يستحق التأمل تلويحاً في الأداء ، وذلك على النحو التالي :

صالح - عليه السلام - :

(فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا)

وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ (١) .

وأراء العلماء في « واو » (ومن خزي) على النحو التالي :

١ - أنها أصلية عاطفة ، إمأ على أن (ومن خزي ..) متعلقة

بمعطوف محذوف ، أي : ونجيناهم من خزي يومئذ ، كما قال تعالى قبل :

(وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا)

وَمِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ (٢) .

وهو ما ألمح إليه الطبري ، وصرح به الزمخشري (٣) ، ونقله عنه جمع

(١) هود : ٦٦ .

(٢) هود : ٥٨ .

(٣) انظر: (جامع البيان) ٧، ١٢، ٦٥ : ٢، (الكشاف) ٢ : ٢٢٤ .

من العلماء ، وقد علل الشهاب لهذا التعلق بمعطوف محذوف بأن المعمول لا يعطف على عامله (١) .

وإمّا على أن « الواو » عاطفة على محذوف متعلق بـ(نجينا) ؛ أي : « نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا من العذاب النازل بقومه ، ومن الخزي الذي لزمهم وبقي العار فيه ماثوراً عنهم ومنسوباً إليهم » (٢) . وقد ذكره الرازي ، وقال ابن عاشور : أي نجينا صالحاً - عليه السلام - ومن معه من عذاب الاستئصال ومن الخزي المكيف به العذاب ، فالمقصود من العطف عطف مئة على مئة لا عطف إنجاء على إنجاء ؛ ولذلك عطف المتعلق ولم يعطف الفعل كما عطف في قصة عاد (٣) .

٢ - أنها زائدة ، وقد نقله أبو حيان مضعفاً ، بأنه لا يجوز عند البصريين ؛ لأن « الواو » لا تزداد عندهم (٤) . وفصله السمين على أن (ومن خزي ...) متعلق بـ(نجينا) (الأول ؛ فـ « الواو » زائدة ، وذكر أن هذا لا يجوز عند البصريين إلا الأخفش ؛ لأن زيادة « الواو » غير ثابتة (٥) .

وهكذا ، فإن الناقلين لزيادة « الواو » ينقلونه مضعوفاً مربوداً ، فلا أدل على أصالة الحرف من ذلك ، فضلاً عن تعدد وجوه الأصالة وما يتطلبه النسق العالي للقرآن الكريم من بيان لقيمة الحرف ؛ فـ « الواو » عاطفة ، و (من خزي) متعلق بمعطوف محذوف مدلول عليه بما ذكر في آية هود قبل ذلك ، والقرآن الكريم كل واحد أخذ بعضه بعناق بعض ، ولا يغرثك ما يقال من زيادة « الواو » . فهي تقتضي التغاير هنا ، وكان التنجية هنا اثنتان ؛

(١) انظر (حاشية الشهاب) ٥ : ١١٣ .

(٢) (التفسير الكبير) ١٨ : ٢١ .

(٣) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٢ : ١١٤ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٤٠ .

(٥) انظر : (الدر المصون) ٦ : ٣٤٩ .

تنجية بعد تنجية كلتاها مغايرة للأخرى تكريماً لصالح - عليه السلام -
والذين آمنوا معه ، ويؤكد ما نذهب إليه خلافهم في التنجية ؛ أهي من ذل
ذلك اليوم ومهانتها ، أم بهلاكهم بالصيحة ، أم بفضيحتهم يوم القيامة؟ (١) .
وأياً كان المراد فمعنى المغايرة متعين في « الواو » وهي لعطف جملة على
جملة ، ولا يخفى ما في إثارة (أمرنا) دون غيره من إشعار بأن ذلك من أمره
تعالى وأنه الحقيق بإنزال العذاب تهويلاً وتفخيماً ، وضمير المتكلمين (نا) دال
على هيمنة واقتدار ، و (برحمة) أي : بسببها فهو الرحيم المعطي وهذا مزيد
اقتدار . وفي التنوين والوصف - كما يقول الألويسي - نوعان من التعظيم (٢) .
وهكذا ؛ فالسياق كله نابضٌ بعظيم القدرة وجليل السلطان ، والذي أكدته
الجملة المؤكدة (إن ريك هو القوي العزيز) .

إبراهيم - عليه السلام - :

وذلك في قوله تعالى :

(فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ مُجْدِلًا)

فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ (٣)

أتى القول بزيادة « الواو » في (وجاءته البشرية) نتيجة لخلاف
العلماء حول جواب (لَمَّا) :

فالقائلون بالأصالة على أن الجواب إمَّا (يجادلنا) وهو بمعنى
الماضي « جادلنا » ، وهو مذهب الأخفش والكسائي ؛ لأنَّ حق جواب (لَمَّا)

(١) انظر : (الكشاف) ٢: ٢٢٤ ، و (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٢٣ .

(٢) انظر : (روح المعاني) ٦ ، ١٢ : ٩٢ .

(٣) هود : ٧٤ - ٧٥ .

أن يكون ماضياً فجعل المستقبل مكانه كما كان حق جواب الشرط أن يكون مستقبلاً فجعل الماضي في موضعه (١) . وجوز الطبري ذلك فيما كان من الفعل فيه تطاول مثل الجدال والخصومة والقتال (٢) . ونقل الزمخشري مضعفاً: « وإنما جيء به مضارعاً لحكاية الحال » (٣) . وذكر أبو حيان أنه جاز ذلك لوضوح المعنى وهو أقرب الأقوال (٤) .

وإمّا الجواب محذوف تقديره : أقبل يجادلنا ، والجملة في موضع الحال ، وهو قول الفراء (٥) ، وقد شاع عند من بعده .

وإمّا الجواب محذوف ، أي : أخذ وظل يجادلنا ، ذكره الطبري ؛ واختاره الزجاج على أن يكون الكلام حالاً لحكاية قد مضت (٦) . ونقله جمع من العلماء عنهما .

وإمّا الجواب محذوف ، وقوله (يجادلنا) كلام مستأنف دال على الجواب ، وتقديره : اجترأ على خطابنا أو فطن لمجادلتنا أو قال كيت وكيت ، ثم ابتداء فقال : يجادلنا في قوم لوط . وقد ذكره الزمخشري (٧) .

وإمّا الجواب في الآية الثانية « قلنا » يا إبراهيم ، و (يجادلنا) حال

(١) انظر : النحاس (معاني القرآن) ٢ : ٢٩٤ - ٢٩٥ . و (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ٤٦٦ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٧ ، ١٢ : ٨٠ .

(٣) (الكشاف) ٢ : ٢٢٦ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٤٥ .

(٥) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٣ .

(٦) انظر : (جامع البيان) ٧ ، ١٢ : ٧٨ ، و (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٦٥ .

(٧) انظر : (الكشاف) ٢ : ٢٢٦ .

من الضمير في قوله (جاء ته) أو حال من (إبراهيم) ، وقد اختار هذا أبو علي ، كما ذكر ابن عطية (١) .

والقاتلون بالزيادة عند من يرى أن الجواب (وجاء ته البشرى) ، و « الواو » مقحمة عليه . وقد جعله العكبري بعيداً ؛ لأن ذلك يوجب زيادة « الواو » ، وهو ضعيف (٢) . كما نقله السمين مضعفاً ، وكذا الزركشي (٣) .

وفي تعدد الوجوه في جواب (لما) غناء عن القول بالزيادة ، وكذا في دلالة المعنى وما ينبىء عنه السياق ونسق الكلام ؛ فالآية تتحدث عن حال من أحوال إبراهيم - عليه السلام - وقد اتسع صدره وامتد حلمه فأخذ يجادل بعد أن سكنت نفسه ، واطمأن قلبه ، وركنت إلى البشرى روحه . ولذا فإن فرقا جوهريا ودقيقا في المعنى لو حكمنا بزيادة « الواو » وجعلنا (وجاء ته البشرى) جواب (لما) ؛ لأن نصبة الكلام وهيئته في الجواب : (يجادل) ؛ ففرق كبير في المعنى بين أن تترتب المجادلة على ذهاب الروح ومجيء البشرى ، وبين أن يكون مجيء البشرى مرتباً على ذهاب الروح . و « الواو » العاطفة في (وجاء ته) على (ذهب) أتت لتحدد وتدقق مثل هذا المعنى وتبين أنهما متغايران ، وإلا لما صح العطف بينهما ، وهما في ذات الوقت معاً مرتبان للمجادلة وتقديم (ذهب عن إبراهيم الروح) على (وجاء ته البشرى) ترتيب طبيعي ، لأنه ما أن تقتلع بنور الخوف والفزع من القلب حتى يحل محلها ما يبث الطمأنينة ويبعد الخوف وهو البشرى . وإن لم يرسم القرآن الكريم لنا طرفاً من الحوار والجدال الذي دار بين الملائكة المرسلين

(١) انظر : (المحرر الوجيز) ٩ : ١٩٢ .

(٢) انظر : (التبيان) ١ : ٧٠٨ .

(٣) انظر : (الدر المصون) ٦ : ٣٦٠ ، و (البرهان) ٤ : ٢٨٥ .

وإبراهيم - عليه السلام - حول قوم لوط ، فإنه أومض لنا بطبيعته بقوله تعالى : (إن إبراهيم لحليم أواه منيب) ، وهي صفات تؤكد ما كان عليه من رقة العاطفة ويُعد عن العجلة ويُعد عن المعاصي ، ولذا كان تأسيه على هؤلاء العاصين من قوم لوط . و (يجادلنا) بالمضارع استحضر لصورة المجادلة وكأنها تقع بين نواظرنا الآن . وإشارة إلى تكرار المجادلة كما قال البقاعي (١) .

ومع إبراهيم - عليه السلام - تلقانا « واو » أخرى في قوله تعالى :

فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لَلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَتَدْبِيهُ أَنْ يَتَّيَّرَ بِهِرُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ
صَدَقَتِ الرَّؤْيَى إِنَّكَ كَذَلِكَ تَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (٢) .

وأتى القول هنا - أيضاً - بزيادة « واو » (وتله) ، أو (ونادينا) نتيجة لخلاف العلماء حول جواب (لما)؛ فالقائلون بالأصالة أجمعوا على أن « الواو » عاطفة إن في (وتله) أو في (ونادينا)، والجواب محذوف ، وإنما كان موطن الخلاف حول تقدير الجواب وموقعه ، وذلك على النحو التالي :

١ - إن الجواب محذوف بأن في الكلام دليلاً عليه ، والمعنى : فلماً فعل ذلك سعد وآتاه الله نبوة ولده وأجزل له الثواب في الآخرة . وقد نقله الزجاج عن قوم (٢)، واختاره النحاس عن البصريين (٤) ، كما نقله الرازي (٥).

(١) انظر : (نظم الدرر) ٩ : ٢٢٢ .

(٢) المسافات : ١٠٣ - ١٠٥ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣١١ .

(٤) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٤٣٣ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٢٦ : ١٥٧ .

٢ - إنَّ الجواب محذوفٌ ، على معنى : أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة عندنا ، وقد نكره ابن جني (١) .

٣ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره : (فلما أسلما وتلَّه للجبين وناديناه أن يبراهيم قد صدقت الرؤيا) « كان ما كان مما تنطق به الحال ، ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما لله وشكرهما على ما أنعم به عليهما من دفع البلاء العظيم بعد حلوله ، وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الأنفس عليه من الثواب ، والأعواض ، ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب » (٢) .

وقد تابع الزمخشري في هذا الرأي جمع من العلماء (٣) .

٤ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره بعد (وتلَّه للجبين) ، أي أجزلنا أجرهما ، قاله بعض البصريين ، وقد نقله ابن عطية (٤) .

٥ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره قبل (وتلَّه) ، أي : فلما أسلما أسلما ، قاله الخليل وسيبويه ، وقد نقله ابن عطية (٥) .

٦ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره : نادته الملائكة أو ظهر فضلها . نكره العكبري (٦) .

(١) انظر : (سر صناعة الإعراب) ٢ : ٦٤٦ .

(٢) (الكشاف) ٣ : ٣٠٧ .

(٣) انظر : (المثل السائر) ٢ : ٣٦٠ ، و (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٣٧٠ ، و (تفسير أبي السعود) ٧ : ٢٠١ ، و (حاشية الشهاب) ٧ : ٢٨١ ، و (روح المعاني) ١٢ ، ٢٣ : ١٣١ .

(٤) ، (٥) انظر : (المرر الوجيز) ١٣ : ٢٤٩ ، وانظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٣٧٠ .

(٦) انظر : (التبيان) ٢ : ١٠٩٢ .

- ٧ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره بعد (وناديناها) : كان هناك ما لا يوصف من أُلطافه . نقله الرضي(١) .
- ٨ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره ، قبلنا منه (وناديناها) معطوف عليه . وقد ذكره النسفي(٢) .
- ٩ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره : مننا عليه أو صرفناه . وقد ذكره المالقي(٣) .
- ١٠ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره ، أي : أجزل له الثواب وتله . ذكره الزركشي(٤) .
- ١١ - إنَّ الجواب محذوف ، وتقديره : عرف صبره وناديناها . ذكره الزركشي(٥) .
- ١٢ - إنَّ الجواب محذوف ، ودل عليه (وناديناها) . وقد ذكره ابن عاشور(٦) .

والقائلون بالزيادة ، على أنَّ جواب (لَمَّا) (إمَّا) (وناديناها) و«الواو» زائدة . ذكره الفراء ، وتابعه فيه الطبري ، وردَّ النَّحاس بأنَّ «الواو» من حروف المعاني فلا يجوز أن تزداد (٧) ، كما ردَّه ابن عطية لأنَّه

(١) انظر : (شرح الرضي) ٤ : ٣٩٣ .

(٢) انظر : (تفسير النسفي) ٣ : ١٧٠ .

(٣) انظر : (رصف المياني) ٤٨٨ .

(٤) و(٥) انظر : (البرهان) ٤ : ٣٨٥ ، ٤٤٢ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٣ : ١٥٥ .

(٧) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٩٠ ، و (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ ، ٨٠ .

و(إعراب القرآن) ٣ : ٤٣٣ .

ليس في القرآن شيء زائد لغير معنى (١) . وقد نقل قول الفراء جمع من العلماء . وصحح الزركشي ذلك بأنّها العاطفة (٢) .

وإمّا : (وتلّه) نقله القيسيّ عن بعض الكوفيين (٣) كما نقله غيره .

وما من ريب أن كل ما تقدم دال على أصالة « الواو » ، وهو الصواب لتلك الكثرة الكاثرة من الآراء حول تقدير جواب (لمّا) المحذوف . ولا نجد وجهاً لقول الفراء ومن تابعه: إن العرب تدخل « الواو » في جواب « فلما » و « حتى إذا » وتلقيها (٤) ؛ لأنه ما من حرف إلا وله قيمة ولم تكن العرب بفصاحتها وبلاغتها وما أوتيت لتأتي بحرف ليس له قيمة . وقوله : إن العرب تفعل ذلك وتلقيها مما يدحض قول بعض القائلين إن الحرف زائد لفائدة ، فلو كان زائداً فما فائدته هنا ؟

ويعدم الاقتضاء النحوي الاقتضاء البلاغي ، ف « الواو » في (وتلّه) و (وناديناه) كتاتهما عاطفة على ما قرر النحاة في ذلك والجواب محذوف (٥) : وقد نقلنا - قبل - تعليل بعض العلماء للحذف ، ونضيف هنا ما ذكره ابن جني عن أصحابه أن الجواب محذوف للعلم به والاعتیاد في مثله (٦) . وما ذكره الرازيّ عن البصريين من أن حذف الجواب ليس بغريب في القرآن ،

(١) انظر : (المحرر الوجيز) ٩ : ٢٦٠ .

(٢) انظر : (البرهان) ٤ : ٤٤٢ .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٣ : ٤٣٣ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٩٠ .

(٥) انظر : المراديّ (الجنى الداني) ١٦٦ ، وانظر : ابن هشام (مغني اللبيب)

٣٦٢:٢ .

(٦) انظر : (سر صناعة الإعراب) ٢ : ٦٤٦ - ٦٤٧ .

والفائدة فيه أنه إذا كان محذوقاً كان أعظم وأفخم (١) . وما علل به أبو السعود من أنه إيدان « بعدم وفاء التعبير بتفاصيله كأنه قيل كان ما كان مما لا يحيط به نطاق البيان من استبشارهما ، وشكرهما لله تعالى ، على ما أنعم به عليهما من دفع البلاء بعد حلوله والتوفيق لما لم يوفق أحد لثله ، وإظهار فضلها بذلك على العالمين مع إحراز الثواب العظيم إلى غير ذلك » (٢) وهو مستنبط من كلام الزمخشري السابق . وما ذكره الشهاب : لما في حذفه من البلاغة لإيهام أنه مما لا تفي به العبارة بتقدير كان ما كان (٣) .

وما نراه أن حذف الجواب متوائماً مع تلك الأحداث العظام التي مرَّ بها الأب وابنه وهي أحداث تزاومت فيها مشاعر الأبوة الغلابة والبنوة المطواعة ، فالموقف استسلام تام وطواعية مطلقة لله تعالى من أب يؤمر بذبح ابنه فما تكون من الأب إلا استجابة سريعة ، وابن سيذبح فما يكون منه إلا خضوع فلا إباء ولا رفض ، وهو ما عبر عنه قوله تعالى (فلما أسلما) أي استسلام لله في جميع ما قضى وقدر وإقبال عليه بالقلب ووفاء بالفعل . و (وتلّه) أي : صرعه ، وأصل التلّ : المكان المرتفع و (تلّه للجبين) أسقطه على التل ، كما قال الراغب (٤) . وهو منبئ عن مباشرة الأب الذبح وتهيئة له فالابن ملقى على الأرض . وقوله : (للجبين) : هيئة إضجاع ما يذبح و« اللام » دالة على السرعة، وهي الواقعة موقع «على» ، كما قال البقاعي (٥) . ثم يأتي السند الإلهي بعد هذا الامتحان القاسي في اللحظة المناسبة مناداة

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٢٦ : ١٥٧

(٢) (تفسير أبي السعود) ٧ : ٢٠١

(٣) انظر : (حاشية الشهاب) ٧ : ٢٨١ .

(٤) انظر (المفردات) ٧٥ .

(٥) انظر (نظم الدرر) ١٦ : ٣٦٦

لإبراهيم بأنه قد صدقت الرؤيا . ونؤكد على أن تتابع هذه الأحداث الخطيرة مناسب له حذف الجواب ؛ لأنه لا وصف يحيط بوقع ذلك عليهما ، وإن أوما الشرط إلى بعض منه ، وكذلك التعقيب الكريم (إننا كذلك نجزي المحسنين) وكأنه : كان ما كان منهما من شكر وكان ما كان منا من جزاء . والله أعلم .

يوسف - عليه السلام - :

وذلك في قوله تعالى :

(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِرُءُوسِهِمْ فَنَسُوا مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (١) .

وجاء القول - أيضاً - بزيادة « الواو » في (وأجمعوا) أو (وأوحينا) نتيجة لخلاف العلماء حول جواب (لمأ) ، فالقائلون بالأصالة ؛ إما على أن الجواب محذوف ، ومعناه : فعلوا به ما فعلوا من الأذى . وقد ذكره الزمخشري (٢) ، وتابعه فيه جمع من العلماء .

أو تقديره : فلماً ذهبوا به وأجمعوا أجمعوا . وهذا مذهب الخليل وسيبويه . وقد نقله ابن عطية (٣) .

أو تقديره : فلماً ذهبوا به حفظناه ، وقد نقله ابن الأنباري (٤) .

أو تقديره : خلونا ونعمنا ، وقد ذكره ابن الأنباري ، وجعله الصحيح (٥) .

(١) يوسف : ١٥ .

(٢) انظر : (الكشاف) ٢ : ٢٤٥ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٩ : ٢٦٠ .

(٤) و(٥) انظر : (البيان) ٢ : ٣٥ .

أو تقديره : فجعلوه فيها . وقد ذكره الرازي ، وعدّه أبو حيان أولى ؛
إنّ يدل عليه قوله (وأجمعوا أن يجعلوه) (١) .

أو تقديره : عرفناه ، أو نحو ذلك ، وقد ذكره العكبري (٢) .

أو تقديره : فعلوا وأمضوا عليه . و « الواو » في (أوحينا) للاستئناف .
ذكره النيسابوري (٣) .

أو تقديره : عظمت فتنّتهم . وقد نقله أبو حيان (٤) . وغيره .

أو تقديره : سروا بذلك ، أي بذهابهم به وإجماعهم على ما يريدون أن
يفعلوا به ، ويكون قوله : (وأوحينا) ليس داخلاً في جواب (لَمَّا) بل هو
استئناف إخبار بإيحاء الله يوسف . وقد ذكر هذا أبو حيان (٥) .

أو تقديره : وضعوه فيها . وقد نقله الشهاب (٦) .

وإمّا جوابها مثبت وهو قولهم (قالوا يا أبانا إنا ذهبنا نستبق) ،
أي: لما كان كيت وكيت قالوا : نقله أبو حيان ، وعلّق عليه بأنّه تخريج
حسن (٧) . وردّه السمين بأنّ فيه بعداً لبعد الكلام عن بعضه (٨) .

والقائلون بالزيادة ، إمّا في « واو » (وأجمعوا) ، وقد ذكره

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٨ : ٩٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٨٧ .

(٢) انظر : (التبيان) ٢ : ٧٢٥ .

(٣) انظر : (غرائب القرآن) ١٢ : ٧٩ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٨٧ .

(٥) انظر : (تفسير النهر الماد من البحر) ٥ : ٢٨٦ ، ط ٢ ، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .

(٦) انظر : (حاشية الشهاب) ٥ : ١٦١ .

(٧) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٨٧ .

(٨) انظر : (الدر المصون) ٦ : ٤٥٣ .

الطبري على أنها « اللو » للدخلة في الجواب (١) - ولو لم يشر إلى لفظ الزيادة إطلاقاً وإنما ألمح إليه لحاً . وقد نقل هذا القول جمع من العلماء .

وأما في « واو » (وأوحينا) ، وقد نقله ابن الأنباري عن الكوفيين (٢) .

ونقله غيره .

وتؤكد على ما قلناه سابقاً من أصالة « اللو » باعتبار ذلك التعدد

اللافت في وجوه جواب (لما) ، ولو لم تكن « اللو » أصلية في (وأجمعوا) و (وأوحينا) لما شغل العلماء أنفسهم في تقدير الجواب . وحذف الجواب لسر بلاغي : فقد نكر الرازي أن حذف الجواب كثير في القرآن الكريم بشرط أن يكون المذكور دليلاً عليه (٣) . وعلل البقاعي لترك الجواب بأنه في غاية الوضوح لدلالة الحال عليه (٤) . كما علل أبو السعود لذلك بأن فيه إيذاناً بظهوره وإشعاراً بأن تفصيله مما لا يحويه فك العبارة (٥) . وأضاف ابن عاشور بأن مثله كثير في القرآن الكريم ، وهو من الإيجاز الخاص بالقرآن فهو تقليل في اللفظ لظهور المعنى (٦) .

وقد قلنا سابقاً إن الحذف للإيجاز من خصائص القصص القرآني ،

ففي الآية شاهدنا حذف آخر غير حذف جواب (لما) أشار إليه الطبري بقوله : « وفي الكلام متروك حذف ذكره اكتفاء بما ظهر عما ترك ، وهم : فأرسله معهم ، فلما ذهبوا به » (٧) . وهذا الحذف المتوالي لا يتناسب معه

(١) انظر : (جامع البيان) ١٧ ، ١٢ : ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) انظر : (البيان) ٢ : ٣٥ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ١٨ : ٩٩ .

(٤) انظر : (نظم الدرر) ١٠ : ٢٨ .

(٥) انظر : (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٥٨ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٢ : ٢٣٣ .

(٧) (جامع البيان) ١٢ . ٧ : ١٦٠ .

القول بالزيادة؛ إذ السياق لا يحتمل ذلك بألفاظه وتراكيبه ومحذوفاته؛ فقوله تعالى: (ذهبوا به) دالٌّ على المصاحبة والملابسة، و (وأجمعوا) فعل من اجتمع عنده العزم الصادق والمضاء الذي لا ينقطع والتصميم الواثق، وقد كان ذلك من إخوة يوسف له، على أن (يجعلوه) والجعل هنا تغيير يصير به الشيء على خلاف ما كان عليه، على ما قال البقاعي (١). وحذف جواب (لَمَّا) اختصاراً لدلالة الشرط والحال عليه، فمن كان هذا شأنهم فلا مانع عندهم من فعل ما فعلوه، فالمحذوف: فعلوا ما فعلوا من الأذى كما قدر الزمخشري في قوله السابق الذكر في الآية. ثم عطف (وأوحينا) على هذا الجواب المحذوف لأهميته، أو كما عبر البقاعي « لكونه في قوة الملفوظ » (٢). و « الواو » أيضاً الاستثنائية؛ لأنها تستأنف حالاً من أحوال يوسف مع إخوته؛ فقصته حلقات متواصلة لا ينقسم بعضها عن بعض.

ولنا أن نتساءل عن الحذف هنا مع (لَمَّا) خصوصاً، ومجيء « الواو »، فنقول: إنَّ المقامات هنا مقامات لها خطرهما وشأنها؛ فهنا في قصة صالح إنجاء من عذاب محيق محيط، وهو شيء فوق الطاقة وغير متخيل. وهنا في حكاية إبراهيم ذهاب لرور واقتلاع لجنور الخوف بما يبث الطمأنينة والبشرى، وهو شيء معجب حقاً. ومناداة من الله تعالى له بعد استسلام منه ومن ابنه اسماعيل في لحظة إنتصار غلبة وطواعية مطلقة، وهو أمرٌ لا يحيط به بيان. وهنا في قصة يوسف مضاء من إخوة على الكيد بأخيهم وعزم لا يضارع، وهو مثير حقاً. وعليه فإنها لَمَّا كانت كذلك وبهذه المثابة ناسب حذف الجواب؛ لأن الألفاظ لا تحيط بمثل هذه المواقف المتباينة. وأنت « الواو » لتوميء إلى المحذوف وتنبئ عنه.

(١) و (٢) انظر: (نظم الدرر) ١٠: ٢٨.

ج - « الواو » بعد « حتى إذا » :

أشار الشيخ عزيمة إلى مجيء « إذا » الشرطية بعد « حتى » في إثنين وأربعين موضعاً صرح فيها بجواب « إذا » ما عدا أربعة مواضع حذف فيها الجواب (١) . منها ثلاثة أتت فيها « الواو » وقال العلماء بزيادتها ، وسياقاتها وأغراضها القرآنية هي :

من صور القيامة :

عرض القرآن الكريم لصور القيامة ، وتتابع أحداثها بكافة جزئياتها عرضاً تلونت معه طرق الأداء تناسباً وتلك الأحداث الجسام ، ومنها استعمال أسلوب « حتى إذا » ، وقد حكم العلماء بزيادة « الواو » في آيتين في هذا المقام :

الآية الأولى ، قوله تعالى : (حَقَّ إِذَا فَتُوحَتْ
يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿١٦﴾
وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ
كَفَرُوا وَإِنَّا لَنَدْكُنُّنَا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا
ظَالِمِينَ) (٢) .

والآية تعرض لمرحلة من مراحل القيامة الدالة على قرب وقوعها وهي فتح يأجوج ومأجوج .

ولخلاف العلماء حول جواب « إذا » ، برز القول بزيادة « واو »

(١) انظر : (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ١ ، ٢ : ١٥٧ .

(٢) الأنبياء : ٩٦ - ٩٧ .

(واقترِب)، ومجمل الخلاف :

١ - كون « الواو » أصلية عاطفة ، وإنما كان الخلاف في الجواب :

إمّا الجواب محنوف ، وتقديره : قالوا (يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا بل كنا ظالمين) ، ثم حذف القول . وقد نقل هذا القول الزّجاج عن البصريين (١) . وحسنه النّحاس (٢) . كما نقله عدد من العلماء .

وإمّا الجواب محنوف ، وتقديره : فحينئذ يبعثون فإذا هي شاخصة . نقله أبو حيان (٣) .

وإمّا الجواب محنوف ، تقديره : كان ذلك الوعد فقام الناس من قبورهم . وقد ذكره البقاعي (٤) .

وإمّا الجواب مذكور ، وهو قوله تعالى : (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) أجازه الكسائي ، ونقله عنه النّحاس (٥) . وذكره الزمخشريّ على أن (إذا) « هي المفاجأة ، وهي تقع في المجازاة سادة مسدّ الفاء » كقوله تعالى (إذا هم يقنطون) فإذا جاءت « الفاء » معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد (٦) . وقد شاع هذا القول عند من بعده فنذكر ابن عطية أن « هذا هو المعنى الذي قصد ذكره ؛ لأنّه رجوعهم الذي كانوا يكذبون به وحرّم عليهم امتناعه » (٧) . و (واقترِب) عليه عطف على (فتحت)

(١) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٠٥ ، وانظر : (الإنصاف) ٢ : ٤٥٩ .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ٣ : ٨١ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٢٣٩ .

(٤) انظر : (نظم الدرر) ١٢ : ٤٨١ .

(٥) انظر : (إعراب القرآن) ٣ : ٨١ .

(٦) (الكشاف) ٣ : ٢٦ .

(٧) (المحرر الوجيز) ١١ : ١٦٥ .

داخل في الشرط(١) .

٢ - كون « الواو » زائدة ، وقد ذكره الفراء ، ونقله الطبري عنه ،
ولعله سهو منه ، فهو خلاف مذهبه في نفي الزيادة(٢) ، كما ذكره غيرهما .

ويضعف القول بزيادة « الواو » هنا اعتماداً على ما قدمناه من آراء
في جواب « إذا » . أمّا كلام الفراء فإنه متابع فيه المذهب الكوفي الذي يتسع
القول لديه بهذه الزيادة استناداً على آيتي الزمر التي أتت « الواو » في
إحداهما ، وتخلفت في الأخرى بعد « حتى إذا » والتي سنعالجها بعد . وحجته
غير مقبولة ؛ فلكل حرفٍ في القرآن الكريم قيمته ومعناه ، والحكم بإسقاطه
إسقاط للمعنى المراد منه والذي لا يتأتى إلا به ، ولكل مقام ما يسوغ للحرف
وجوده أو عدمه . ومثل هذه الأحكام دالة على قصور في النظرة النحوية التي
لا تستأنس بالوجه البلاغي .

والأقرب عندنا أن تكون جملة (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)
جواب « إذا » الشرطية ، وكما قالوا فإن « إذا » الفجائية تسدّ مسدّ « الفاء »
في جواب الشرط ، فإذا انضمت إليها « الفاء » زادتها وصلأً وتوكيداً ،
والسياق محتاج لمثل هذا التوكيد الذي يبرز المعنى ويظهره . فالآيات تعرض
لمسألة أشراط الساعة ، وهي مسألة يغفل أو يتغافل عنها الناس فيأتي المعين
القرآني منبهاً لمثل هذا ، مستعملاً الفعل الماضي لأفعال مستقبلية ستحدث ،
وكأنها وقعت ليؤكد على كينونتها ، وأن زمن الدنيا عند الله تعالى زمنٌ يسير
جداً ومحدود ، والحديث عن دلائل القيامة مناسب لمكيّة السورة فهو أدعى
للتوجه والإقبال على الله تعالى خوفاً من عقابه وطمعاً في ثوابه . والأرجح في

(١) انظر : (غرائب القرآن) ١٧ : ٦٥ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢١١ ، و (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ : ٩٢ .

« حتى » عندنا أن تكون الابتدائية لوجود « إذا » بعدها؛ « لأنها تقتضي جواباً وهو المقصود ذكره « (١) ، كما قال ابن عطية . و (وهم من كل حذب ينسلون) دال على السرعة الشديدة في تدفق يأجوج ومأجوج أو الناس من كل حذب . و (هم) فيه معنى الكثرة ، والجملة حالية . و (واقترب الوعد الحق) عطف على (فتحت) فهو من عطف الجمل ، ومعناه : « ما بعد النفخة الثانية من البعث والحساب والجزاء لا النفخة الأولى » (٢) ، كما قال أبو السعود . و(واقترب) بهيئته مشير إلى شدة القرب . و (فإذا هي شاخصة) كما ذكرنا جواب « إذا » ، و « إذا » الفجائية هنا تظهر عنصر المفاجأة عند الذين كفروا و (هي) ضمير الشأن والقصة يفسره ما بعده ، وشخص البصر ، وقوفه فلا يطف الجفن ، و « ذلك للكفرة يوم القيامة من شدة الهول » (٣) كما قال الألويسي . و (يا ويلنا) تحسر منهم ، و (قد كنا في غفلة من هذا) ندم شديد على ما هم فيه اليوم وقد غفلوا عنه أمس . (بل كنا ظالمين) إضراب عن وصف أنفسهم بالغفلة بل ظلم لأنفسهم بتكذيب المنذرين وتعريضها للعذاب .

والآية الثانية ، قوله تعالى :

(وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا
جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ
طِبْتُمْ فَأَدْخَلُوهُمْ أَخْلِدِينَ) (٤)

(١) (المحرر الوجيز) ١١ : ١٦٥ .

(٢) (تفسير أبي السعود) ٦ : ٨٥ .

(٣) (روح المعاني) ٩ ، ١٧ ، ٩٣ .

(٤) الزمزم : ٧٣ .

وهي تعرض لموقف الجزاء بعد انتهاء المسألة ، والمتمثل في سوق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً وقد فتحت أبوابها استقبالاً لهم .

وبرز القول بزيادة « الواو » هنا ، لما اختلف العلماء في جواب (إذا) ، وذلك على النحو التالي :

فالقائلون بأصالة « الواو » : إما على أنها الحالية أو العاطفة أو « واو الثمانية » : فالحالية على أن الجواب محنوف ، وتقديره : حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها . وفسر الزجاج ذلك على أن المعنى عند من قال بهذا أنه قد اجتمع المجيء مع الدخول في حال ، والمعنى : حتى إذا جاؤوها وقع مجيئهم مع فتح أبوابها (١) . وردّه الزمخشري بأن أبواب الجنة متقدم فتحها بدليل قوله :

(جَنَّتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةٌ لَهُمْ الْأَبْوَابُ) (٢)

فلذلك جيء بـ « الواو » كأنه قيل : حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها ، وقال : إن المحنوف حقه أن يكون بعد (خالدين) ، من غير أن يقدره (٣) . وقدره النيسابوري على ذلك : « كان ما كان من أصناف الكرامات والسعادات » (٤) في حين قدره المرادي : نالوا المنى ، ونحو ذلك . ونسب كونها الحالية لأبي علي وغيره والمبرد (٥) . وناسب كونها حالاً ما ذكره المالقي من أن « الكرامة للواصلين لدخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم » (٦) ، وما

(١) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣٦٤ .

(٢) ص : ٥٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣٥٨ .

(٤) (غرائب القرآن) ٢٤ : ٢٠ .

(٥) انظر : (الجنى الداني) ١٦٩ ، و (مغني اللبيب) ٢ : ٣٦٣ .

(٦) (رصف المباني) ٤٨٧ .

ذكره أبو حيان من « أن أبواب الأفرح تكون مفتحة لانتظار من تجيء إليها بخلاف أبواب السجون » (١) ، وما ذكره ابن عاشور بأنه « على ما هو الشأن في اقتبال أهل الكرامة » (٢) . وعلل الزمخشري الحذف بأنه في صفة ثواب أهل الجنة فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف (٣) . وهو نفس ما ذكره الرازي بقوله : « والمقصود من الحذف أن يدل على أنه بلغ في الكمال إلى حيث لا يمكن ذكره » (٤) وما قاله أبو السعود من أنه « للإيدان بأن لهم حينئذ من فنون الكرامات ما لا يحق به نطاق العبارات » (٥) ، وما ذكره الشهاب من أنه « يشعر بأنه لا ينحصر ولا يحيط به نطاق البيان » (٦) .

والعاطفة ، على أن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم ، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام . قاله الخليل رداً على سيبويه من سؤال حول جواب (حتى إذا جاؤوها) (٧) . وقد تأثر العلماء بهذا القول فوجدناه مبثوثاً في تضاعيف مؤلفاتهم ، وننقل بعضاً منه لدقته ولأنه يؤكد ما نذهب إليه من قول بالحذف ؛ فقد قال أبو عبيدة : إن خبره مكفوف عنه والعرب تفعل مثل هذا (٨) ، ونقله الطبري عنه ، ونقل معه عن بعضهم : أن إضمار الخبر حسن في الآية ، وإضمار الخبر في الكلام كثير (٩) .

-
- (١) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤٤٣ .
 - (٢) (تفسير التحرير والتنوير) ٢٤ : ٧٢ .
 - (٣) انظر : (الكشف) ٣ : ٣٥٨ .
 - (٤) (التفسير الكبير) ٢٧ : ٢٣ .
 - (٥) (تفسير أبي السعود) ٧ : ٢٦٤ .
 - (٦) (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٥٤ .
 - (٧) انظر : (كتاب سيبويه) ٣ : ١٠٣ .
 - (٨) انظر : (مجاز القرآن) ٢ : ١٩٢ .
 - (٩) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ ، ٣٦ .

وقد اختلف في تقدير المحنوف ؛ فقدّره الطبري : دَخَلُوهَا ، « وذلك أن قوله تعالى :

(وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (١)

يدل على أن في الكلام متروكاً ، إذ كان عقيبه :

(وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ) (٢)

وإذا كان ذلك كذلك ، فمعنى الكلام حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها : سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ، دخلوها وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده «(٣) . وعده أولى الأقوال . وكذا الزجاج الذي علل للحذف بأن في الكلام دليلاً عليه ، ووصف قوله بأنه هو القول(٤) . أي ، على تقدير : ادخلوها .

وقدّره محمد بن يزيد بعد (خالدين) سعدوا . وقد سمعه الزجاج منه ، أي : حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة(٥) . ونسبه أبوحيان إلى المبرد(٦) .

وقدّره الرماني : حتى إذا جاؤوها فازوا ونعموا(٧) . وتابعه فيه ابن الأنباري(٨) .

وقدّره الرماني - أيضاً - في رسالته « النُّكْتُ في إعجاز القرآن »

(١) الزُّمَر : من آية ٧٣ .

(٢) الزُّمَر : من آية ٧٤ .

(٣) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ ، ٣٦ - ٣٧ .

(٤) و(٥) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣٦٤ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤٤٣ .

(٧) انظر : (كتاب معاني الحروف) ٦٤ .

(٨) انظر : (الإنصاف) ٢ : ٤٥٩ ، و (البيان) ٢ : ٣٢٧ .

- كأنه قيل : حصلوا على النعيم المقيم الذي لا يشوبه التنغيص والتكدير (١) .
- وقدّره ابن جنّي بعد (سلام عليكم) صادفوا الثواب الذي وعدوه ،
وعلّل الحذف علماً به واعتياداً في مثله (٢) . كما نقله ابن يعيش (٣) .
- ونقل القيسي أنّ تقديره : حتى إذا جاؤوها آمنوا ؛ لأنّ « الواو » تدل
على فتح أبواب الجنة قبل إتيان الذين اتقوا الله إليها (٤) .
- وقدّره العكبري : اطمأنوا ، ونحو ذلك (٥) .
- وقدّره الفرناطي : أنسوا وأمنوا (٦) .
- ونقل ابن هشام ، أي : كان كيت وكيت (٧) .
- وقدّره الزركشي ، سعدوا وأدخلوا ، وعدّه الصحيح – أي أنّها عاطفة .
وقيل : وليعلم فعلنا ذلك (٨) .

وقد نقل الطبري قولاً عن بعض نحويّ الكوفة يظهر منه القول بكون
« الواو » عاطفة على وجه لا يخلو من غرابة ، وهو : « أدخلت في «حتى إذا»
وفي «فلما» ، «الواو» في جوابها وأخرجت ، فأما من أخرجها فلا شيء فيه ،

-
- (١) انظر : (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ٧٠ ، وانظر ضمنها (بيان
إعجاز القرآن) ٤٧ .
- (٢) انظر : (سر صناعة الإعراب) ٦٤٦ - ٦٤٧ .
- (٣) انظر : (شرح المفصل) ٨ : ٩٤ .
- (٤) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٦١ .
- (٥) انظر : (التبيان) ٢ : ١١١٤ .
- (٦) انظر : (ملك التأويل) ٢ : ٨٣٥ .
- (٧) انظر : (مغني اللبيب) ٢ : ٣٦٢ .
- (٨) انظر : (البرهان) ٤ : ٤٤١ .

ومن أدخلها شبه الأوائل بالتعجب ، فجعل الثاني نسقاً على الأول ، وإن كان الثاني جواباً كأنه قال : أتعجب لهذا وهذا « (١) . ووجه الغرابة في هذا القول عندنا أن السياق لا يحتمل التعجب ولا غيره .

و « واو الثمانية » ، على ما نقل الرمانى عن بعض المفسرين من أن « الواو » هنا تدل على أن للجنة ثمانية أبواب ؛ لأن العرب تستعمل « الواو » فيما بعد السبعة (٢) ، واحتج على ذلك بقوله تعالى :

(وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) (٣) .

كما نقل المرادى عن القائلين بإثبات هذه « الواو » أنه تعالى لمَّا ذكر جهنم قال (فتحت) بلا « واو » ؛ لأن أبوابها سبعة . ويبدو ميله إلى عدم الأخذ بهذا الرأي بدليل قوله : إن من أثبتها ابن خالويه والحريري وجماعة من ضَعَفَ النحويين (٤) .

وقد أضاف المالقي أن هذه « الواو » وإن وقعت دالة على الثمانية فإن ذلك لا يخرجها عن معنى « واو الحال » في (وفتحت) ، وأنها وقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد (٥) . وجعل ابن قيم الجوزية كونها للثمانية دعوى وفي غاية البعد (٦) .

وقد رد ابن هشام كونها للثمانية بقوله : « لو كان لـ « واو الثمانية »

(١) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ ، ٣٦ .

(٢) انظر : (كتاب معاني الحروف) ٦٣ - ٦٤ .

(٣) الكهف : من آية ٢٢ .

(٤) انظر : (الجنى الداني) ١٦٧ - ١٦٩ .

(٥) انظر : (رصف المياني) ٤٨٨ .

(٦) انظر : (بدائع الفوائد) ٢ ، ١ ، ١٧٥ ، و ٣ ، ٢ ، ٥٤ .

حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع لا يدل على عدد خاص ، ثم « الواو » ليست داخلة عليه ، بل على جملة هو فيها « (١) ، ثم عقب على ذلك بما لـ « الواو » هنا من وجوه عديدة، على نحو ما ذكرنا .

ووصف ابن عاشور القول بأنها « واو الثمانية » بأنه وهم وزعم . وأن وقوعها مصادفة غريبة ، واستحسن رد ابن هشام السابق (٢) .

والقائلون بزيادة « الواو » ، إما على أن الجواب (وفتحت) و « الواو » مسقطة ، والمعنى : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها . وقد نقله الزجاج عن قوم ، والرماني عن المبرد ، كما نقله النحاس عن الكوفيين واسماً إياه بأنه خطأ عند البصريين : لأنها تفيد معنى ، كما نقله ابن جني وابن يعيش والمالقي عن الكوفيين (٣) . ووصف ابن قسيم القول بالزيادة بأنه دعوى (٤) . ونقل الزركشي أنها زائدة للتأكيد مضعفاً (٥) . ونقله الألويسي غير قابل له بقوله : والمعول عليه ما ذكرنا (٦) ، أي كونها حالية .

وإما على أن الجواب (وقال) ، كأنه يلقي « الواو » ، نقله الأخفش

(١) (مغني اللبيب) ٢ : ٣٦٣ .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٤ : ٧٢ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإمراهه) ٤ : ٣٦٣ ، و (كتاب معاني الحروف) ٦٣ .

و (معاني القرآن) ٤ : ٢٢ ، و (سر صناعة الإعراب) ٢ : ٦٤٦ ، و (شرح

المفصل) ٨ : ٩٣ - ٩٤ ، و (رصف المبانى) ٢٠٣ .

(٤) انظر : (بدائع الفوائد) ١ ، ٢ : ١٧٥ .

(٥) انظر : (البرهان) ٤ : ٤٤١ .

(٦) انظر : (روح المعاني) ١٢ ، ٢٤ : ٣٤ .

مضعفًا ، والطبري عن بعض نحويي البصرة ، والرازي الذي جعل الصحيح كونها حالية (١) .

والصواب عندنا أن تكون « الواو » أصلية من وجوه عديدة أهمها :
التردد الذي وقع فيه العلماء في تحديد جواب « إذا » فمرة قالوا : (وفتحت)
وأخرى قالوا : (وقال) ، وهو دليل ضعف في الآراء ، فهم يقولون : إن الدليل
إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وعليه يسقط القول بزيادة
« الواو » من هذا الجانب . ومن جانب آخر نرى هذا التعدد الواضح في تقدير
جواب الشرط وتلتمس العلماء لسر الحذف بما يتفق وبإلاغة النظم في القرآن
الكريم ، وهو دليل قوة في الآراء ؛ لأنه يتحقق به وجود اقتضاء بلاغي معنوي
للحرف ، يخرج به عن حد القول بالزيادة والذي هو خلاف الأصل . ثم إن
القول بالزيادة - هنا وكما يلحظ - نُقل أو حكي عن الكوفيين وبعض البصريين
إنطلاقاً من فكرة نحوية مبتورة المعنى مع تعقيب من الناقل أو الحاكي بأن
الأولى غير ذلك أو لا يعول عليه أو والصحيح كذا . وفي ذلك ما فيه من
تضعيف للقول بالزيادة فضلاً عما قد نراه ينقل مضعوفاً غير مسند لأحد .
وإذا كنا رأينا الطبري في آية الأنبياء السابقة ينقل كلام الفراء بالزيادة غير
مصرح بهذا اللفظ ، فإننا نجد هنا يأخذ موقفاً مغايراً يحكم فيه للحرف
بالأصالة بما يتفق ومنهجه في الأصالة والزيادة ، وإذا كنا رأينا الفراء في
آيات سابقة يعرض لأية الزمر (٢) فإتناً نراه عند مجيئها في موقعها من كتابه
لا يعرض لها بذكر ، ولعله من الحمل على ما سبق . وأخيراً فإن عجباً كبيراً
يداخلنا من قول نقله الزركشي عن « الواو » بأنها زائدة للتوكيد ؟ فماذا

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٤٥٦ ، و (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ : ٣٦ ،

والتفسير الكبير (٢٧ : ٢٣) .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٣٨ و ٢ : ٢١١ ، ٢٩٠ ، ٣ : ٢٤٩ .

تؤكد ، وهل السياق يحتاجه أو يحتمله ؟ ثم إننا لا نعرف من معاني « الواو » الزائدة توكيداً .

ولعلّ أوّل محاولة وصلت لنا في استكناه سر « الواو » هي ما نقله النّحاس عن بعض أهل العلم ، يقول : « لا أعلم أنّه سبقه إليه أحد ، وهو أنه قال : لما قال الله جل وعز في أهل النار :

(حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها)

دل بهذا على أنها كانت مغلقة ، ولما قال في أهل الجنة :

(حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها)

دل بهذا على أنها كانت مفتحة قبل أن يجيئوها . والله جل وعز أعلم « (١) .

وقد دارت هذه الفكرة عند من أتى بعده ، ووجدناها مبيثوثة في تضاعيف مؤلفات العلماء على اختلاف طوائفهم ، وعند علماء المتشابه خصوصاً (٢) . ومثل هذا دال على إدراك حي ونوق رفيع عند السلف الصالح يعتمد الموازنة الباصرة بين الأساليب وسيلة كاشفة يظهر بها للحرف أثر .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد ليشمل الإشادة بقضية حذف الأجوبة في القرآن الكريم - والتي هي إحدى خصائص بلاغته - وتلمس الوجه البلاغي لها . ولعلّ أوّل محاولة وصلتنا في ذلك ما ذكره الرماني بحسه

(١) (إعراب القرآن) ٤ : ٢٣ .

(٢) انظر : الأسكافي (درة التنزيل) ٤٠٩ - ٤١٠ . والغرناطي (ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل) ٩٩٣:٢ ، تحقيق د . محمود كامل أحمد ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، وابن جماعة (كشف المعاني في المتشابه من المثاني) ٢١٦-٢١٧ ، تحقيق د . مبد الجواد خلف ، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية ، باكستان كراتشي ، ط ١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

البلاغي من أن الحذف أبلغ من الذكر؛ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ذكر لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان(١) .

وقد استقرت هذه الفكرة الدقيقة في ذهن من أتى بعده من العلماء ، وقالوا بها وإن اختلفت أداة تعبيرهم(٢) .

كما ذكر ابن جنى - على مذهب أصحابه البصريين - أن الجواب محنوف هنا للعلم به والاعتیاد في مثله(٣) ، وتوخياً للإيجاز والاختصار على رأي ابن الأنباري(٤) . وهو سديد ومتناسب مع بلاغة القرآن الكريم .

وعودُ إلى الآية : فالثابت أن « إذا » شرطية تحتاج إلى شرط وجواب ، وشرطها مذكور وهو (جاؤوها) ، وجوابها محنوف . و (وفتحت أبوابها) جملة حالية لبيان حال الجنة ، و « الواو » فيها للحال ، وقد حمل الشهاب جملة عنيفة على من قال إنها للعطف بقوله : « واحتمال العطف الصادق بالمعنية هنا مرجوح وهو كالممنوع في حكم البلاغة ؛ لأنه ورد في آية أخرى :

(جَنَّتٍ عَدْنٍ تَفْتَحُهَا أَبْوَابُهَا) (٥) .

والقرآن يفسر بعضه بعضاً ومخالفته لما قبله لفظاً تقتضي مخالفته معنى ولا يكون إلا بما ذكر ؛ إذ لو قصد المعية جعل جواباً ؛ لأنه لا يفيد

(١) انظر : (التلخيص في إجازات القرآن) ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ٧٠ - ٧١ .

(٢) انظر : ص ٥٠١ من البحث .

(٣) انظر : (سر صناعة الإعراب) ٢ : ٦٤٦ .

(٤) انظر : (الإنصاف) ٢ : ٤٦٠ .

(٥) ص : ٥٠ .

فالقول بأنه بالعطف يتم المرام من جملة الأوهام «(١) . وهكذا فقد أومأت «الواو» إلى أن فتح الأبواب كان قبل وصول الذين آمنوا حفاوة بهم وتكريماً « وصيانة من وقوفهم منتظرين فتحها »(٢) وإنعاماً « بما يخرج إليهم من رائحتها ، ويرون من زهرتها وبهجتها »(٣) . و(وقال لهم خزنتها) عطف على (وفتحت) واستئناف لبيان حال جديدة من أحوال التكريم ، وجواب «إذا» مقدر بعد (خالدين) أي : كان ما كان لهم من التكريم الذي لا يحصى ولا يعد والذي يعجز البيان عن الوفاء به فتذهب النفس فيه كل مذهب . وقد أومأت جملة الشرط بما طوته إلى الجواب المحنوف : فمجيء الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً وقد فتحت أبوابها وقول خزنتها لهم سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين مشير إلى عظم الجزاء الذي ينتظرهم والذي لا يفى البيان بحق وصفه .

ويحسن عقد موازنة بين هذه الآية والآية التي تصف قبل حال الذين كفروا :

(وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا
فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ
يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ
هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ) (٤) .

(١) (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٥٤ . وفي قوله : « إذ لو قصد المعية جعل جواباً ، غموض ، ولعل المراد منه أن المعية مع المصاحب لها المحذوف هي الجواب ، والأصل : حتى إذا جاؤوها حاووها مع فتح أبوابها ، وربما كان قوله : « لأنه يفيد » مشيراً إلى ذلك ، وإن كان هذا بعيداً أيضاً .

(٢) (كشف المعاني) ٣١٧ .

(٣) (نظم الدرر) ١٦ : ٥٦٨ - ٥٦٩ .

(٤) الزمر : ٧١ .

والآية تعرض لسوق الذين كفروا إلى جهنم زمراً في صورة من صور يوم القيامة عند الجزاء ، وتقابلها صورة سوق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً ، وهو من بديع القرآن مشاكلة ، إلا أن سوق الذين كفروا سوق مهانة وإذلال كما تساق البهائم، وسوق الذين اتقوا ربهم سوق إعزاز وإكرام لمراكبهم . وعدم مجيء «الواو» في (فتحت أبوابها) لأنه جواب الشرط، وهو مرتب على فعله، وهذا دال على أن فتح الأبواب كان عقب مجيئهم وهو مناسب لهم تحقيراً وتقليلاً من شأنهم ، ولم يكن في الكلام حذف .

وهكذا : فالمقام مقام جلال وسلطان تعجز فيه العبارات وتحدد التراكيب ، ولا نبالغ إذا قلنا : إن « للواو » هنا إشعاعاً أسلوبياً يفيض من جانب العبارة فيزيدها بهاءً وجمالاً .

صدق الوعد :

وذلك في مقام يذكر الله فيه المؤمنين وعده إياهم بالنصر في أحد ، ثم تحوّلته إلى هزيمة لضعف المسلمين جرياً وراء الغنائم ولتنازعهم فيما بينهم ، كما في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ

إِذْ تَحْسَبُونَهُمْ بِأَذْنِهِمْ حَتَّىٰ إِذَا فَتِنْتُمْهُمُ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ

وَعَصَبْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ مَا يُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا

وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ

وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥٢﴾

ونتج عن خلاف العلماء حول جواب (إذا) الشرطية أهو محنوف أم ملحوظ القول بزيادة « واو » (وتنازعتم) ، كما يلي :

فالأصالة على أن الجواب محنوف ، و « الواو » عاطفة ، وإنما اختلف في تقدير الجواب :

- ١ . فقدره الزمخشريّ : منعكم نصره . ونقله الرازيّ عن البصريين (١) .
- ٢ . وقدره ابن عطية : انهزمتم ، ونحوه مما يدل عليه المعنى (٢) .
- ٣ . ونقل الرازيّ : أن يقال تقدير الآية : حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون صرتم فريقين (٣) .
- ٤ . وقدره العكبريّ : بان أمركم (٤) .
- ٥ . وقدره البيضاويّ : امتحنكم ، وردّه أبو السعود . وكذا ابن هشام ، أي : امتحنتم (٥) .
- ٦ . وقدره أبو حيان : انقسمتم إلى قسمين ، ونقله ابن هشام (٦) .
- ٧ . وقدره البقاعيّ : سلطهم عليكم (٧) .

-
- (١) انظر : (الكشاف) ١ : ٢٢٣ ، و (التفسير الكبير) ٩ : ٣٥ .
 - (٢) انظر : (المحرر الوجيز) ٢ : ٢٦٣ .
 - (٣) انظر : (التفسير الكبير) ٩ : ٣٦ .
 - (٤) انظر : (التبيان) ١ : ٣٠١ .
 - (٥) انظر : (حاشية الشهاب) ٣ : ٧١ ، و (تفسير أبي السعود) ٢ : ٩٩ ، و (مغني اللبيب) ١ : ١٢٩ .
 - (٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٧٩ ، و (مغني اللبيب) ١ : ١٢٩ .
 - (٧) انظر : (نظم الدرر) ٥ : ٩٤ .

والزيادة على أن (وتنازعتم) جواب الشرط و «الواو» مقحمة ،
 ذكره الفراء ، ونقله الطبري عنه مضعفاً (١) . وقد ضعف أبو حيان رأي
 الفراء (٢) ، وتابعه في ذلك بعض العلماء .

وهناك قول حكاه المهدي عن أبي علي أن الجواب (صرفكم) و (ثم)
 زائدة . وقد نقله ابن عطية ، وعدّه الرازي في غاية البعد ، وضعفه
 أبو حيان (٣) ، وغيره .

وهناك رأي بأن (إذا) ليست شرطية وإنما هي إسم زمان ،
 و «الواو» عليه أصلية ، و (حتى) للغاية بمعنى : إلى ، كأنه قال : قد
 نصركم إلى أن كان منكم الفشل والتنازع ، فلا تحتاج إلى جواب (٤) . وهو
 اختيار ابن عاشور (٥) .

والأظهر أن (حتى) ابتدائية و (إذا) هي الشرطية التي تحتاج إلى
 شرط وجواب وشرطها (فشلتن) والفشل ضعف مع جبن ، كما قال
 الراغب (٦) . و (تنازعتن) عطف على (فشلتن) ، ونزع الشيء جذب ، ومنه
 التنازع والمنازعة المجاذبة ويعبر بهما عن المخاصمة والمجادلة (٧) . و (تنازعتن)
 بهيئته دال على مشاركة في الجدل بين من ضعف أمام الغنائم وبين من
 صمد طاعة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وناسب العطف ؛ لأن

(١) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٣٨ ، و (جامع البيان) ٤ ، ٣ : ١٢٩ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٧٩ .

(٣) و (٤) انظر : (الحرر الوجيز) ٣ : ٢٦٣ ، و (التفسير الكبير) ٩ : ٣٦ ، و

(تفسير البحر المحيط) ٣ : ٧٩ .

(٥) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٤ : ١٢٨ .

(٦) انظر : (المفردات) ٢٨٠ .

(٧) انظر : (المصدر السابق) ٤٨٧ - ٤٨٨ .

التنازع يكاد يكون سبباً للفشل ، وكان « الواو » للعطف بين الشيء وسببه . وكذا (وعصيتم) عطف على (تنازعتم) ، ومسوغ العطف أن العصيان لأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان بسبب التنازع واختلاف الآراء . وهكذا فنحن بإزاء ثلاث حلقات متتابعة تسلم الواحدة منها الأخرى عن طريق حرف العطف « الواو » ؛ بُدِيَء بالمسبب ثم سبب ثم سبب آخر سببه الأول . وقَدِّم (تنازعتم) على (عصيتم) ؛ لأنه الأظهر بما يطويه من جلبه وجدال وخلافه . والجواب محذوف كما قدر النحاة ، وتقديره - في ظني - كان ما كان مما لا تحده العبارات من هزيمة وابتلاء وانقسام . وقد أومأت جملة الشرط إلى الجواب المحذوف بما تطويه من معاني نفسية عميقة من جبن وضعف وتنازع وعصيان وهي معبرة عن ضعف بشري في لحظة انتصار فكان ما كان لتذهب النفس فيه كل مذهب مع هذه المعاني النفسية المتزاحمة . وإزالة ما قد يكون من لبس في كود الجميع عصاة قال القرار الكريم (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) . و (ثُمَّ صَرْفَكُمْ) العطف فيها على جواب الشرط المقدر ، وإيثار (ثُمَّ) « لاستبعادهم للهزيمة بعدما رأوا من النصر » (١) وكما أقبلت تلك الأحداث بأسبابها انصرفت بأسبابها بقوله تعالى

(لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ)

وخطاب المؤمنين والمراد بعضهم وعظاً للجميع ورجراً (٢)

إن ما يؤكد عليه الأحكام القرآني هنا أن النصر ثمرة الصبر على الابتلاء ، وأن الابتلاء خير ممحص لخبايا القلوب وللرغائب السلبية في النفوس

(١) (نظم الدرر) ٥ ، ٩٤

(٢) انظر (المعزز الوجيز) ٢ ، ٢٦٢

وأنت « الواو » وسط هذا السياق المحكم عاطفة بين المسبب وسببه ، وهو من دقائق استعمالات القرآن الكريم لـ « الواو » .

د - « الواو » بين الصفات :

وذلك في قصة موسى - عليه السلام - ، في غرضين إثنين : أحدهما : تعداد نعمه تعالى على بني إسرائيل ، تذكيراً وتوبيخاً وتقريباً لهم حين اتخذوا العجل من دون الله تعالى ، لما ذهب موسى - عليه السلام - إلى ميقات ربه ، ولم يعرفوا حق الله الذي أنجاهم من عذاب فرعون ، ومع هذا فقد عفا الله عنهم ، وأتى نبينهم الكتاب ، في قوله تعالى :

(وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (١)

ومجمل آراء العلماء في « واو » (والفرقان) ما يلي :

١ - أنها أصلية ، عاطفة على (الكتاب) ، ذكره الزجاج ، مجوزاً أن يكون (الفرقان) هو (الكتاب) بعينه إلا أنه أعيد ذكره ، وعني به أن يفرق بين الحق والباطل (٢) . وقد ذكر هذا الرأي الطبري بقوله : إن تأويل الآية : « وإذ آتينا موسى التوراة التي كتبناها له في الألواح ، وفرقنا بها بين الحق والباطل ، فيكون (الكتاب) نعتاً للتوراة أقيم مقامها استغناء به عن ذكر التوراة ، ثم عطفه عليه بالفرقان إذ كان من نعتها » (٣) . وقد ارتضى النحاس كونها عاطفة ، إلا أنه لم يقبل قول الزجاج من أن (الفرقان) هذا

(١) البقرة : ٥٣ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ١٣٤ .

(٣) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٢٨٥ .

(الكتاب) أعيد ذكره ، وعدّه بعيداً ، وإنما يجيء في الشعر (١) . ولا نجد لقول النّحاس بالبعد وجهاً إذا علمنا بعد ذلك أنّه قال : « وأحسن ما قيل في هذا قول مجاهد : فرقاناً بين الحق والباطل الذي علّمه إياه » (٢) . وهو ما ذهب إليه الزّجاج !! . وقد ضبط الزمخشري ذلك ونظر له بقوله : « يعني الجامع بين كونه كتاباً منزلاً وفرقاناً يفرق بين الحق والباطل ، يعني التوراة ، كقولك : رأيت الغيث والليث ، تريد الرجل الجامع بين الجود والجرأة » (٣) . ورد هذا المعنى ابن عطية ، وغيره (٤) . واشترط أبو حيان للعطف هنا كون الصفات مختلفة المعاني (٥) . وعلل الشهاب صحة العطف بتغاير الصفات : لأن تغاير الصفات كتغاير الذات يصح معه العطف (٦) .

ومعنى التغاير هو ما سنتكفيء عليه في جعل « الواو » عاطفة : لأنّ العطف يقتضي المغايرة ، ولو سلبناه من « الواو » لضاع معناها ، وفسدت البلاغة ، وهو محال في كلام الله تعالى ، وهذا التغاير هو ما عبر عنه الألويسي بقوله : إنّ العطف للإشارة إلى استقلال كل - صفة - منها (٧) .

(١) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٢٢٥ .

(٢) (المصدر السابق) ١ : ٢٢٥ .

(٣) (الكشاف) ١ : ٦٩ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ١ : ٢١٩ ، و (التفسير الكبير) ٣ : ٧٧ ، و

(تفسير أبي السعود) ١ : ١٠٢ ، و (روح المعاني) ١ : ١٠١ : ٢٥٩ .

(٥) انظر (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٠٢ .

(٦) انظر (هاشية الشهاب) ٢ : ١٦٢ .

(٧) انظر (روح المعاني) ١ : ١٠١ : ٢٥٩ .

ونقل الرّجّاج عن قطرب أن المعنى : وآتينا محمداً الفرقان ، ودليله قوله تعالى :

(تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ) (١) .

يعني به القرآن ، إلا أنه لم يقبله ، وعلل لذلك بأن الفرقان قد ذكر لموسى - عليه السلام - في غير هذا الموضع (٢) - قال الله تعالى :

(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُنْتَفِعِينَ) (٣)

وخطأ النحاس هذا الوجه من حيث الإعراب والمعنى ، فأما « الإعراب فإن المعطوف على الشيء مثله ، وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشيء خلافه . وأما المعنى فقد قال فيه جل وعزّ :

(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ) (٤) « (٥) .

وكذا الرازي الذي نقله عن الفراء وثعلب وقطرب ، ووسمه بأنه تعسف شديد من غير حاجة البتة إليه (٦) .

٢ - أنها زائدة ، نقله أبو حيان عن الكسائي ، كما نقله السمين مضعفاً ، على أن (الفرقان) نعت لـ (الكتاب) (٧) .

(١) الفرقان : من آية ١ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ١٣٤ .

(٣) الأنبياء : ٤٨ .

(٤) الأنبياء : من آية ٤٨ .

(٥) (إعراب القرآن) ١ : ٢٢٥ .

(٦) انظر : (التفسير الكبير) ٢ : ٧٨ . وكذا : (روح المعاني) ١ ، ١ : ٢٥٩ .

(٧) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٠٢ ، و (الدر المنصور) ١ : ٣٥٨ .

وما نطمئن إليه ونؤيده كون « الواو » أصلية ، ومعناها العطف ، عطف صفة كون التوراة فرقاناً على كونها كتاباً . والصفتان متغايرتان ومستقلتان في الإفادة مما يصحح العطف ، والحكم بزيادة « الواو » وجواز سقوطها يجعل (الفرقان) صفة لـ(الكتاب) ولا أكثر من ذلك في المعنى، غير أن وجودها وجعلها عاطفة ينبيء عن معنى التغاير والاستقلال ، فكل واحد من (الكتاب) و(الفرقان) نعمة جديرة بأن يشار إليها على جهة الاستقلال والانفراد لما ينطوي عليه كل منهما من معنى يغير ما ينطوي عليه الآخر . و « الواو » على هذا مؤسسة لمعنى مغاير مستقل عن سابقه ، والتأسيس خير من التأكيد الذي يفهم من القول بزيادتها .

وقد أشار الدكتور محمد أبو موسى إلى ما تحققه « الواو » من تغاير واستقلال بقوله : « واضح أن (الفرقان) معطوف على (الكتاب) ولو أنه أسقط « الواو » لكان صفة ، ثم إنه من ناحية المعنى وصف لـ(الكتاب) ، ولكن معنى التغاير الذي لا يبرح « الواو » أوهم أنه شيء آخر ، وذلك ليبرز صفة كونه فرقاناً ، وكأنه بها يستقل عن سابقه » (١) .

وبناء على ما تقدم ، فلا محل للقول بزيادة « الواو » بعد أن اتضح معناها النحوي ، وتجلي مغزاها البلاغي .

ومن تمام الفائدة أن نذكر اتفاق المفسرين حول معنى (الكتاب) - أي التوراة - واختلافهم حول معنى (الفرقان) ، وهو ملتئم مع معنى العطف الذي قررناه في « الواو » أيًا كان (الفرقان) : التوراة ، أم شيئاً داخلياً في التوراة ، أم شيئاً خارجاً عن التوراة ؟ وقد جمع الرازي ذلك ونقله لدقته فيه : « وتقرير الاحتمال الأول : أن التوراة لها صفتان كونها كتاباً منزلاً وكونها

(١) (دلالات التراكيب - دراسة بلاغية) ، ط ٢٨٠ ، ط ٢ ، مكتبة وهبة ، ١٤٠٨ هـ -

فرقناً تفرق بين الحق والباطل ... وأما تقرير الاحتمال الثاني فهو أن يكون المراد من الفرقان ما في التوراة من بيان الدين ؛ لأنه إذا أبان ظهر الحق متميزاً من الباطل ، فالمراد من الفرقان بعض ما في التوراة وهو بيان أصول الدين وفروعه . وأما تقرير الاحتمال الثالث فمن وجوه ؛ أحدها : أن يكون المراد من الفرقان ما أوتي موسى - عليه السلام - من اليد والعصا وسائر الآيات ، وسميت بالفرقان ؛ لأنها فرقت بين الحق والباطل . وثانيها : أن يكون المراد من الفرقان النصر والفرج الذي آتاه الله بني إسرائيل على قوم فرعون ... وثالثها : قال قطرب : الفرقان هو انفراق البحر لموسى - عليه السلام - ... (١) ثم نقل قول من قال إن الفرقان هو القرآن، وردّه على نحو ما بينا سابقاً (٢) . وهذا الاختلاف يشير إلى معنى التغاير الذي يفضي إلى تأكيد القول بأصالة «الواو» وأنها العاطفة ؛ لأن العطف يكون في حال التغاير .

والآخر : التسلية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وذلك في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَاتِنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانُ وَضِيَاءٌ وَذِكْرٌ لِّلْمُتَّقِينَ) (٣)

وصلة الآية بما قبلها أن الله - سبحانه وتعالى - لما تكلم عن دلائل التوحيد والنبوة والمعاد شرع في قصص الأنبياء - عليهم السلام - تسلية للرسول - عليه السلام - فيما يناله من قومه تقوية لقلبه على أداء الرسالة ، ووجه الاتصال أنه تعالى لما أمر رسوله - صلى الله عليه وسلم - أن يقول :

(إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) (٤)

(١) (التفسير الكبير) ٣ : ٧٧ - ٧٨

(٢) انظر : ص ٥١٦ من البحث

(٣) الأنبياء : ٤٨ .

(٤) الأنبياء : من آية ٤٥ .

أتبعه بأن هذه عادة الله تعالى في الأنبياء قبله ، فقال : (ولقد آتينا موسى وهارون ...) الخ الآية (١) .

وأراء العلماء في واو (ضياء) في القراءة المشهورة بـ « الواو » مايلي :

١ - أنها أصلية عاطفة ، إما على أن (الفرقان) التوراة التي فيها الفرق بين الحلال والحرام ، و (ضياء) ههنا مثل قوله :

(فِيهَا هُدًى وَنُورٌ) (٢)

وقد ذكر هذا الرأي الزجاج (٣) ، وردّه الطبري بأنه « لو كان الفرقان هو التوراة كما قال من قال ذلك ، لكان التنزيل : ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً ؛ لأنّ الضياء الذي أتى الله موسى وهارون هو التوراة التي أضاءت لهما ولمن اتبعهما أمر دينهم فبصّروهم الحلال والحرام ، ولم يقصد بذلك في هذا الموضع ضياء الإبصار ، وفي دخول « الواو » في ذلك دليل على أن الفرقان غير التوراة التي هي ضياء » (٤) .

ويرد على كلام الطبري بما ذكره الزمخشري - وهو سديد - من أن المراد : الكتاب الجامع بين كونه فرقاناً وضياءً وذكراً (٥) . وعليه فدخول « الواو » دليل على أن التوراة كتاب جامع بين كونه فرقاناً وضياءً وذكراً ، وكأنّه من باب عطف الصفات المتعددة لموصوف واحد كقولنا : جاءني زيد العالم والتاجر . وقد شاعت مقولة الزمخشري عند من بعده ؛ فذكر الرازي أن (الفرقان) هو

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٢٢ : ١٧٨ .

(٢) المائدة : من آية ٤٤ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٣٩٤ .

(٤) (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ : ٣٤ - ٣٥ .

(٥) انظر : (الكشاف) ١ : ٦٩ .

التوراة ، وكان فرقاناً إذ كان يفرق به بين الحق والباطل ، وكان (ضياء) إذ كان لغاية وضوحه يتوصل به إلى طرق الهدى وسبل النجاة ، وكان ذكرى أي موعظة أو ذكر ما يحتاجون إليه في دينهم ومصالحهم أو الشرف (١) .

كما نقل العكبري أن « الواو » عاطفة ، أي : آتيناه ثلاثة أشياء : الفرقان والضياء والذكر (٢) . يريد التوراة الجامعة بين ثلاثة أشياء . وذكر النسفي أنها « الواو » الداخلة على الصفات (٣) ، كما ذكر أبو حيان أن العطف بها يؤذن بالتغاير (٤) . ويبيّن الشهاب أن المتعاطفات متحدة بالذات متغايرة بتغاير ما تضمنته من الصفات (٥) .

وإما على أن التقدير : وضياءً وذكرًا آتيناه ذلك ، ذكره الفراء على احتمال (٦) . وهو من عطف الجمل ، أي : آتيناه موسى وهارون الفرقان وضياءً وذكرًا آتيناه ذلك ، وكأنّ الله آتاه أمرين : الفرقان ، ثمّ آتاه الضياء والذكر ، وإن كان الأصل في المعنى واحداً إلا أنّه يجوز لمزيد العناية بهاتين الصفتين في التوراة ومع ذلك كان يضل القوم ويلبسون . وقد نقل الطبري كلام الفراء وردّه مع ذكره احتمال الكلام له بأن يكون الضياء من نعت (الفرقان) وإن كانت فيه « واو » فيكون معناه : وضياءً آتيناه ذلك غير أنه لما فسر (الفرقان) بأنّه الحق الذي آتاه الله موسى وهارون ، وفسر التوراة بأنّه الضياء - قال : « فإن الأغلب من معانيه ما قلنا ، والواجب أن يوجه

(١) انظر : التفسير الكبير (٢٢ : ١٧٨) .

(٢) انظر : (التبيان) ٢ : ٩١٩ .

(٣) انظر : (تفسير النسفي) ٢ : ٤٠٤ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣١٧ .

(٥) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ٢٥٨ .

(٦) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٠٥ .

معاني كلام الله إلى الأغلب الأشهر من وجوها المعروفة عند العرب ما لم يكن بخلاف ذلك ما يجب التسليم له من حجة خبر أو عقل» (١) .

والذي يبدو لنا أن كلام الطبري ليس بعيداً عن كلام الفراء وإن رده عليه ، والفرق أنه فسر الفرقان بالحق والضياء والذكرى بالتوراة فكان التغاير حقيقياً ، وفسرنا كلام الفراء بأنه كأن الله آتاه أمرين فكان التغاير اعتبارياً .

وإما على أن التقدير : ذا ضياء ، فحذف المضاف ، وأدخل « واو » العطف على (ضياء) ، وإن كان في المعنى وصفاً ، كما يدخل على الوصف إذا كان لفظاً كقوله تعالى :

(وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) (٢)

وكقولهم : مررت بزيد وصاحبك . ذكره ابن الأنباري (٣) . ونقل العكبري مضعفاً بأن « الواو » دخلت على الصفة ، كما تقول مررت بزيد الكريم والعالم ، فعلى هذا يكون حالاً ، أي الفرقان مضيئاً (٤) ، إلا أن قول العكبري : « فعلى هذا يكون حالاً » لا يظهر ترتبه على كلامه السابق؛ لأن « الواو » ما دامت دخلت على الصفة فلا يجوز اعتبارها حالاً إلا على معنى أن الحال وصف ، وليست الصفة صفة نحوية ، وعليه فقد لحظ العكبري الفرق بين الصفة (ضياء) والموصوف (الفرقان) وأنه معرفة والصفة نكرة ، فاعتبرها صفة معنوية ، وإن كان يعكر على ذلك ضربه لها مثلاً يقول : مررت بزيد الكريم والعالم ؛ لأن هذا نص في الصفة النحوية .

(١) (جامع البيان) ١٠، ١٧ : ٢٥ .

(٢) الأحزاب : من آية ١٢ .

(٣) انظر : (البيان) ٢ : ١٦٢ .

(٤) انظر : (التبيان) ٢ : ٩١٩ .

وإمّا على أن أتيناها (الفرقان) وهو التوراة (و) أتينا به (ضياء
 وذكرًا للمتقين) والمعنى أنه في نفسه ضياء ونكر . أو أتيناها بما فيه من
 الشرائع والمواعظ ضياءً وذكرًا . ذكره الزمخشري (١) . ومؤداه أن (ضياء
 وذكرًا) مفعول لفعل محنوف فهو من عطف الجمل أيضاً .

٢ - أنها زائدة ، نقله الفراء على احتمال أن (وضياء) من صفة
 الفرقان ومعناه - والله أعلم - أتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً وذكرًا (٢) .
 ونقله الزجاج عن بعض النحويين ورده بأن «الواو» لا تزداد عند البصريين ،
 ولا تأتي إلا بمعنى العطف (٣) . كما رده النحاس واسماً لكلام الفراء بالزعم من
 حيث مجيء «الواو» وحذفها بأنه واحد (٤) . كما نقل زيادتها الزركشي (٥) .

وهناك قراءة عن ابن عباس وعكرمة والضحاك بغير «واو» ،
 وعليها ف (ضياء) حال من الفرقان ، إلا أن هذه القراءة ليست مشهورة (٦) .

وما أراه أن «الواو» هنا هي الداخلة بين صفات متغايرة ، لموصوف
 واحد مفهوم وهو الكتاب أي التوراة بدليل تقدير الزمخشري : أي الكتاب
 الجامع بين كونه فرقاناً وضياءً وذكرًا . فلو أسقطت «واو» (وضياء) على أنها
 صفة للفرقان في المعنى لم يصح ذلك ؛ لأن (الفرقان) صفة للتوراة وعليه

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ١٣ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٠٥ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٣٩٤ .

(٤) انظر : (إعراب القرآن) ٣ : ٧٢ .

(٥) انظر : (البرهان) ٤ : ٤٤٢ .

(٦) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٣٩٤ ، و (إعراب القرآن) ٣ : ٧٢ ،

و (الكشاف) ٣ : ١٣ ، و (المحرر الوجيز) ١١ : ١٤١ ، و (التفسير الكبير)

فالفرقان صفة ، وكان العطف بين الصفات المتغايرة بـ « السواو » لأن كل واحدة منها تبرز معنىً مستقلاً بنفسه ، مختلفاً مدلوله ، فقد أقسم الله تعالى بأنه أتى موسى وهارون - عليهما السلام - كتاباً جامعاً بين كونه فرقاناً ، أي : يفرق بين الحق والباطل . وضياء ، أي : يستضاء به في ظلمات الجهل والغواية . وذكرأ ، أي : يتعظ به الناس ويتذكرون ، على ما قال أبو السعود (١) . والتوكيد لإظهار العناية الفائقة بمضمون الكلام ، خاصة وأنَّ المقام مقام تسليية لرسول كريم قد نهل عنه قومه . وإيثار (آتينا) دون (أوتوا) ؛ لأنه يقال فيمن كان منه قبول كما قال الراغب (٢) . و (نا) العظمة اقتدار منه وسلطان وهيمنة وجلال ، والإيتاء إعطاء . وتخصيص المتقين بالذكر لأنهم المنتفعون به (٣) .

هـ - متفرقات :

وذلك في السياقات والأغراض القرآنية التالية :

من صور القيامة :

وهو في مفتتح سورة الانشقاق حيث يعرض القرآن الكريم صوراً من التغييرات الكونية للسماء والأرض واتقيادهما التام لله تعالى في قوله
جلت قدرته :

(١) انظر : (تفسير أبي السعود) ٦ : ٧١ ، وكذا : (روح المعاني) ٩ ، ١٧ : ٥٧ .

(٢) انظر : (المفردات) ٩ .

(٣) انظر : النسفي (تفسير النسفي) ٢ : ٤٠٤ .

إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ① وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُمِّلَتْ ② وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ
 ③ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ④ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُمِّلَتْ ⑤ يَا أَيُّهَا
 الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَئِجٌ ⑥ فَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ
 كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ⑦ (١)

وأتى القول بزيادة « واو » (وأذنت) نتيجة لخلاف العلماء حول جواب « إذا » ؛ فالذين قالوا بأصالة « الواو » على أنها عاطفة . وهم كثرة يصعب حصرها . وينو رأبهم على وجوه في جواب « إذا » تربو على عشرة وجوه كلها تكون « الواو » فيها عاطفة ، وأهم هذه الوجوه :

١ - أن جواب « إذا » على التقديم والتأخير على معنى : يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه إذا السماء انشقت . وقد ذكره الأخفش (٢) .

٢ - أن جوابها (يا أيها الإنسان) ومثله قول القائل : « إذا كان كذا وكذا في أيها الناس ترون ما عملتم من خير أو شر ، تجعل : (يا أيها الإنسان) هو الجواب وتضم فيه الفاء . وهذا نقله الفراء (٣) مخيراً .

٣ - أن جوابها كالمترك : « لأن المعنى معروف قد تردد في القرآن معناه » . ذكره الفراء (٤) .

(١) الإنشقاق : ١ - ٧ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٥٣٤ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٥٠ .

(٤) (المصدر السابق) ٣ : ٢٥٠ .

٤ - أنه كلام واحد جوابه فيما بعده ، كأنه يقول : « فيومئذ يلقى حسابه » . ذكره الفراء (١) .

٥ - أن جوابها قد فسّر بما يلقي الإنسان من ثواب وعقاب ، وكأنّ المعنى : ترى الثواب والعقاب إذا انشقت السماء . وهذا نقله الفراء (٢) . وزاد عليه ابن الأنباري معللاً لحذف الجواب بالعلم به توخيّاً للإيجاز والاختصار (٣) .

٦ - أن جوابها محذوف ترك استغناء بمعرفة المخاطبين به بمعناه ، وهو إذا السماء انشقت رأى الإنسان ما قدّم من خير أو شر ، ويبيّن ذلك قوله :

(يأتيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه)

والآيات بعدها . وهذا ذكره الطبري (٤) ، ولعله امتداد لرأي الفراء السابق .

٧ - أن جوابها محذوف تقديره : عرف كل واحد ما صار إليه من ثواب أو عقاب . وقد ذكره ابن جني (٥) .

٨ - أن جوابها محذوف ليذهب المقدر فيه كل مذهب . ذكره الزمخشري (٦) .

(١) المصدر السابق (١) : ٢٣٨ .

(٢) انظر : المصدر السابق (٣) : ٢٥٠ .

(٣) انظر : (الإنصاف) ٢ : ٤٥٩ - ٦٤٠ .

(٤) انظر : (جامع البيان) ١٥ : ٣٠ ، ١١٥ .

(٥) انظر : (سر صناعة الإعراب) ٢ : ٦٤٧ .

(٦) انظر : (الكشاف) ٤ : ١٩٧ .

- ٩ - أن جوابها محذوف للتهويل والإيماء إلى قصور العبارة عن بيانه وقد نقله أبو السعود (١). ولعله في الأصل فهم لكلام الزمخشري السابق .
- ١٠ - أن جوابها دال عليه قوله : (إنك كادح) ، كأنه تعالى قال : يا أيها الإنسان ترى ما عملت فاكدره لذلك اليوم أيها الإنسان لتفوز بالنعيم ، وهذا نقله الرازي عن القاضي (٩)(٢) .
- ١١ - أن جوابها : ظهر الحق أو تبين الأمر أو نحو ذلك . ذكره المالقي (٣).

والذين قالوا بزيادة « الواو » بنوا رأيهم على وجوه ضعيفة ، أهمها :

أ - أن جواب (إذا السماء انشقت) قوله : (وأذنت) ، وجواب (إذا الأرض مدت) قوله : (وألقت) ، على حذف « الواو » فيهما ، فتكون زائدة في الموضعين . وقد ضعف الفراء هذا بقوله : ونرى أنه رأي ارتأه المفسر ، وعبر عنه في موطن آخر بأنه ليس يشتهي ذلك (٤) . كما ضعف هذا الرأي كثير من العلماء (٥) .

ب - أن « إذا » مبتدأ ، خبره (وإذا الأرض مدت) و « الواو » زائدة ، وهذا الرأي نقله العكبري (٦) عن الأخفش ، وهو وجه بعيد جداً ، وقد وصفه الزركشي بأنه زعم ، ويبين أن المعنى عليه : أن وقت انشقاق السماء هو وقت مد الأرض وانشقاقها ، وذكر استبعاد أبي البقاء له لوجهين :

-
- (١) انظر : (تفسير أبي السعود) ٩ : ١٣٢ .
- (٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣١ : ١٠٤ .
- (٣) انظر : (وصف المباني) ٤٨٧ .
- (٤) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٤٩ ، و ١ : ٢٣٨ .
- (٥) انظر : (كتاب الأزهية) ٢٣٦ ، و (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٤٦٥ .
- (٦) انظر : (التبيان) ٢ : ١٢٧٨ .

أحدهما : أن الخبر محط الفائدة ، ولا فائدة في إعلاننا بأن وقت الانشقاق في وقت المد ، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة ، والثاني : أن زيادة « الواو » تغلب في القياس والاستعمال (١) . والوجه الثاني غير ظاهر؛ لأن غلبة الزيادة في القياس والاستعمال كما تدل العبارة لا تستبعد القول بزيادتها وإنما ترجحه ، ولعل في الكلام تصحيحاً .

والذي أختاره وأؤيده أن تكون « الواو » في (وأنت) ، وكذلك (وألقت) أصلية عاطفة ، والجواب محنوف ، وهذا يدعمه الاقتضاء النحوي بوجوه المتعددة القوية التي أشرنا إلى بعضها في جواب (إذا السماء انشقت) خصوصاً . كما يؤيده السماع فقد ذكر الفراء أنه لم يسمع جواباً بـ « الواو » في « إذا » مبتدأة (٢) - أي ابتدئ بها وليس قبلها شيء ، وكذا يدعمه التنوق البلاغي لسر حذف الجواب .

ونقول : إن نظرة متأنية لقوام الآيات يعطينا شعاعاً من ضوء ندرك به إبداع تناسق هذا النص القرآني موازناً بما قبله في سورتي التكوير والانفطار ؛ ففي التكوير بدئت السورة بإثني عشر شرطاً متعاطفاً ، وليس بينها جمل متعاطفة أخرى داخلية في حيز أحد الشروط ، ثم يأتي الجواب : (علمت نفس ما أحضرت) إشارة لمطلق الأعمال والصحائف والجزاء ، وفي الإنفطار بدئت السورة بأربعة شروط متعاطفة ، دون جمل متعاطفة أخرى داخلية في حيز أحد الشروط ، ثم يأتي الجواب (علمت نفس ما قدمت وأخرت) تفصيلاً لتلك الأعمال (٣) . وفي الانشقاق بدئت السورة بشرط وجملة معطوفة عليه ، ثم شرط آخر معطوف على الأول ، يعقبه جملتان

(١) انظر : (البرهان) ٤ : ٤٤٢ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٤٩ .

(٣) انظر : ابن جماعة (كشف المعاني في المتشابه من المثاني) ٢٧٤ .

متعاطفتان داخلتان في حيزه ، والجواب محنوف في الشرطين .

ولعل هذا يشير إلى مراحل ثلاث ، تدرجت بالجواب من الذكر مطلقاً ، إلى الذكر مفصلاً ، إلى الإطلاق بلا نكر ، لتذهب النفس بالجواب كل مذهب تتخيله تهويلاً وتفخيماً لأمره وتحقيقاً للإيجاز والاختصار . وهذا يتنافى مع ما يقولونه من زيادة الحرف . وما استشعره أن في جملة الشرط إيماءً إلى الجواب ففعل الشرط سبب للجواب ودافع إليه ، إنّه هنا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت والأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت ، وهو تصوير لحركات في الكون غير مألوفة ، وكسر لنواميس الكون البديع من حولنا ، وانعتاقُ للأشياء من أشكالها المعهودة ، واستسلامها الكامل لله تعالى ، وقلبُ للموازن التي تألفها الناس بما يلغي سننها ويثير العجب والدهش . وهذا دال على أنّ غاية الكون صائرة إلى زوال ، وهذا التحول معناه بقاء وجه الله الأعظم والذي هو أولى بالإقبال والتوجه إليه ، وهذا ما عبرت عنه الآية بعد ذلك :

(يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَيْ رَبِّكَ كَحَامِلٍ لِنَفْسِهِ) (١) .

وهكذا فمفتتح السورة وشرطها منبئ عن الجواب منبئاً إلى الغاية المنشودة من هذه الحياة حتى تزداد النفس إقبالاً على الله تعالى بتخليها الجواب ثواباً أو عقاباً . وعليه فالقول بزيادة « الواو » مناكر للجادة .

إنّ الإحكام القرآني هنا يقودنا إلى حقيقة الحياة والكون من حولنا وأنه إلى فناء . ونلمح دقة النظم القرآني في إيثار « إذا » الشرطية ، وما تطويه من تحقق وقوع تلك المتغيرات ، والعبارة عنها بالماضي تأكيد لكيونيتها

(١) الإنشقاق : ٦ .

وإن كانت أفعالاً مستقبلة (انشقت ... أننت ...) ، وفي تكرار « إذا » ضرب من التوكيد الذي يقتضيه المقام ، والتعبير بالمعلوم المطاوع (انشقت) يصور التلقائية والطواعية وعنف الفعل وقوته وامتداد تأثيره ، كما يقول الدكتور صباح دراز (١) .

وقد دفع الكرمانى ما يتوهم من تكرار في قوله (وأننت لربها وحقت) حين ذكر مرتين : فبيّن أن الأول متصل بالسماء ، والثاني متصل بالأرض (٢) .

التسليّة للرسول - صلى الله عليه وسلم - :

وذلك بعدم الاكتراث بأعمال الذين كفروا بآيات الله البينات في مقام مسيطر مندّد ببني إسرائيل الذين نقضوا العهد وأخلّوا بالمواثيق ، في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿١١﴾)

أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا أَبَدَهُمْ فَرِيْقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٣) .

وأراء العلماء في « واو » (أوكلما) تدور حول الأصالة والزيادة ، فالقائلون بالأصالة : يذهبون إلى أنها « الواو » العاطفة ، أدخلت عليها ألف الاستفهام ، ذكره سيبويه ، ونقله عنه جمع من العلماء وعنوه الصحيح (٤) . واختلف في المعطوف عليه : فقد ذكر الزمخشري أنه محذوف ومعناه :

(١) انظر: (من الإعجاز البلاغي للقرآن) ١٧٤. دار التوفيقية للطباعة بالأزهر.

(٢) انظر: (أسرار التكرار) ٢١٦ .

(٣) البقرة: ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) انظر: (الكتاب) ٣: ١٨٧ - ١٨٩ . وانظر: (كتاب مشكبات إعراب القرآن)

١: ٦٣ ، و (المعجم الوجيز) ١: ٢٠٣ - ٢٠٤ .

أكفروا بالآيات البيّنات وكلما عاهدوا (١). والمحنوف مقدّر بين الهمزة
 و« الواو » ، وعدّه الألوّسيّ من عطف الفعلية على الفعلية : لأنّ (كلما) ظرف
 (نبذه) ، والقرينة على ذلك المحنوف قوله تعالى : (وما يكفر بها) (٢) .

واستصوب الطبريّ أنّ يكون المعطوف عليه ما قبله : « كأنّه قال جلّ
 ثناؤه : وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خنوا ما أتيناكم بقوة واسمعوا
 قالوا سمعنا وعصينا - أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم » (٣) .

وذكر العكبريّ أنّ المعطوف عليه الكلام المتقدّم في قوله : (أفكلما
 جاءكم رسول ...) ، وما بعده (٤) . ولا يخفى ما في قول الطبريّ والعكبريّ
 من بُعدٍ ، لطول الفصل بين المتعاطفين .

ونقل الألوّسيّ عن بعضهم أنّ المعطوف مأخوذ من الكلام السابق ، وقد
 توسطت الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه لغرض يتعلّق بالمعطوف خاصة ،
 والتقدير عنده : نقضوا هذا العهد وذلك العهد (أو كلما عاهدوا) ، وردّه
 الألوّسيّ بأنّ فيه مع ارتكاب ما لا ضرورة تدعو إليه بأنّ الجمل المذكورة
 بقربه ليس فيها ذكر نقض العهد (٥) . وكلامه صوابٌ .

وذكر ابن عاشور أنّ قوله : (أو كلما ...) معطوف على جملة القسم
 لا على خصوص الجواب (٦) . إلاّ أنّه لم يحدّد لنا المناسبة الجامعة للعطف .

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ٨٥ .

(٢) انظر : (روح المعاني) ١ ، ١ : ٣٣٥ .

(٣) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٤٤٦ .

(٤) انظر : (التبيان) ١ : ٩٧ .

(٥) انظر : (روح المعاني) ١ ، ١ : ٣٣٥ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) الكتاب الثاني ، ١ : ٦٢٥ .

وقل من يذهب إلى أنها « أو » الساكنة حركت بالفتح ، وهو مذهب الكسائي ، وقد ضعفه النحاة (١) .

وهناك قراءة شاذة في (أو) بسكون الواو أشار إليها الزمخشري ، وخرَجَ المعنى عليها : على أن يكون للعطف على الفاسقين ، وقدره : وما يكفر بها إلا الذين فسقوا أو نقضوا عهد الله مراراً كثيرة (٢) . ويكفي لردّها الحكم بشنوذها (٣) .

والقاتلون بزيادة « الواو » منحصرين فيما ذكره الأخفش فقط (٤) ، وقد رده عليه النحاة ووسموه بالضعف والزعم (٥) .

وبيّن تهاافت القول بزيادة « الواو » في هذه الآية بما ذكرناه من وجوه لأصالتها عند النحاة ، ورفض منهم لزيادتها ، ابتداءً بسيبويه - إمام النحو - الذي نصّ على كونها عاطفة ، ومتابعة جميع النحاة له ، ولولا كلمة الأخفش على اتساع القول لديه بالزيادة لما ترامت هذه الكلمة أمام النحاة . وإن كنا نجدّه يقول بعد ذلك : وإن شئت جعلت « الواو » عاطفة (٦) . وهذا وأشباهه يدلنا على أن إطلاق الزيادة من إطلاقات النحاة عندما لا يظهر للحرف وجه عند من قال بها .

(١) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٢٥٢ ، و (البيان) ١ : ١٣ ، و (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٢٣ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ٨٥ .

(٣) انظر : (التبيان) ١ : ٩٧ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١٤١ .

(٥) انظر (البيان) ١ : ١١٣ ، و (المحرر الوجيز) ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٦) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١٤١ .

وأقول : إنه لا أدل على تهافت القول بالزيادة هنا من موقف الطبري
الواضح في رفض الزيادة بقوله : « غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا
معنى له » (١) .

ونؤكد على كلام السلف الصالح بأنها العاطفة أدخل عليها حرف
الاستفهام وهو الهمزة توبيخاً من القرآن الكريم لبني إسرائيل وتنديداً بهم
وكشفاً لانفلات أهوائهم وغش نيّاتهم وإنكاراً بأنه ما كان ينبغي منهم ذلك .
وقد عطفت « الواو » على فعل محذوف كما قدره الزمخشري : أكَفَرُوا بِالآيَاتِ
الْبَيِّنَاتِ وَكَلِمَا عَاهَدُوا ، وكما عبر عنه الألويسي بأنه عطف الفعلية على الفعلية ،
والقرينة الدالة على الفعل المحذوف قوله تعالى : (وما يكفر بها) وهو
أحسن من العطف على الكلام السابق إذ لا مجال للعطف عليه . وسرُّ الحذف
التعويل على القرينة التي مرت إيجازاً واختصاراً ، ونضيف أن « الواو » هي
أيضاً الاستثنائية لبيان حال من أحوال اليهود والفاسقين وهو نقض العهد وما
تبع ذلك من أحوال أخرى عبرت عنها الآيات بعد ذلك باستعمال « واو »
العطف ، وكأنه : (أوكلما ...) وما بعدها تفصيل بعد إجمال لأحوال
اليهود والمعبر عنه بـ (الفاسقون) إجمالاً . وإيثار القرآن الكريم الظرف
(كَلِمًا) دال على ترادف نكران العهد منهم مع تجدد الحوادث والأيام وأنهم
منقادون وراء أهوائهم الجامحة . والنبذ فعل من لا عزم لديه على الوفاء بالعهد
والمجتشم المشاق في سبيله .

الوعيد لأهل الكفر :

ويتمثل ذلك في قوله تعالى :

(١) (جامع البيان) ١، ١ : ٤٤١ - ٤٤٢ .

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ
بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ الْعِبرِ) (١) .

وللعلماء قولان في تخريج « واو » (ويصدون) على الأصالة والزيادة ،
فالأصالة على أن « الواو » إمّا عاطفة ، وقد ذكروا في عطف (يصدون)
وهو مضارع على (كفروا) وهو ماضٍ وجوهاً أربعة ، هي .

١ - لأنَّ الصد بمعنى الصفة لهم والنوام ، وإذا كان ذلك معنى
الكلام لم يكن إلا بلفظ الاسم أو الاستقبال ، ولا يكون بلفظ الماضي . وإذا
كان ذلك كذلك ، فمعنى الكلام : إنَّ الذين كفروا من صفتهم الصد عن سبيل
الله ، وذلك نظير قول الله

(الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ) (٢) .

وقد نقله الصبري (٣) .

٢ - لأنَّ معنى الذين كفروا هم كافرون ، فكأنه قال : إنَّ الكافرين
والصادقين . وقد ذكره الزجاج (٤) . وهو على ذلك من العطف على المعنى .

٣ - أن يكون عطف جملة على جملة . وقد ذكره النحاس (٥) ، من

غير بيان أو تفصيل

(١) الحج ٢٥

(٢) الرعد من آية ٢٨

(٣) انظر (جامع البيان) ١ - ١٧ - ١٣٨

(٤) انظر (معاني القرآن وإعرابه) ٢ - ١٧٣

(٥) انظر : (إعراب القرآن) ٣ - ٩٢

٤ - أن يكون التقدير : إن الذين كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون
وقد نقله الرازي عن أبي علي الفارسي (١) .

وإمّا حالية ، كما تقول : كلمت زيداً وهو جالس ، وقد ذكره
النحاس (٢) ، وقد رابن عطية مبتدأ محنوقاً لجملة (يصدون) تقديره « هم » (٣) ،
وجملة (يصدون) حال من الفاعل في (كفروا) كما قال العكبري (٤) .

والزيادة على أن (يصدون) خبر « إن » ، و « الواو » مقحمة ، وقد
نقله القيسي مضعفاً ، ووصفه ابن عطية بأنه مفسد للمعنى ، ووسمه ابن
الأنباري بالزعم من الكوفيين ، وجعله أبو حيان قولاً كوفياً مرغوباً عنه (٥) .

وما نظمئن إليه بعد الذي قدمناه من أقوال عن النحاة كون « الواو »
أصلية عاطفة ، وأن العطف لغرض بلاغي يتناسب وبلاغة العطف في القرآن
الكريم ؛ فمعلوم أن من محسنات صحة العطف بين الجمل اتفاقها في
الاسمية أو الفعلية ، وقد خالف العطف هنا هذا الأصل ، وقد اصطنع القرآن
الكريم ذلك تنبيهاً إلى تكرر فعل الصد من الذين كفروا وحدثه منهم ، وأنه
دأبهم وديدنهم . ونقل الألويسي أن التعبير بالمضارع استحضر للصورة الماضية
تهويلاً لأمر الصد (٦) . وأشار ابن عاشور إلى ما في استعمال (كفروا)

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٣ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٩٢ - ٩٣ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ١١ : ١٨٩ .

(٤) انظر : (التبيان) ٢ : ٩٢٨ ، وانظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٢ .

و (روح المعاني) ٩ ، ١٧ : ١٣٨ .

(٥) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٩٥ ، و (المحرر الوجيز) ١١ :

١٩٠ ، و (البيان) ٢ : ١٧٣ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٢ .

(٦) انظر : (روح المعاني) ٩ ، ١٧ : ١٣٨ .

ماضياً من معنى أنه صار لقباً لهم(١) .

وقد اختلف في جواب « إن » ؛ فنكر الزجاج أنه محذوف ، والمعنى : إن الذين هذه صفتهم هلكوا ، وجوز أن يكون - وهو الوجه - الخبر : (نذقه من عذاب أليم) (٢) ، وقد رده عليه النحاس بقوله : « هذا غلط ، ولست أعرف ما الوجه فيه ؛ لأنه جاء بخبر « إن » جزماً ، وأيضاً فإنه جواب الشرط ، ولو كان خبراً لبقِيَ الشرط بلا جواب » (٣) . ونكر الزمخشري أنه محذوف لدلالة جواب الشرط وتقديره : إن الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم(٤) . وقدره ابن عطية بعد (الباءِ) : خسروا أو هلكوا(٥) .

وقدره ابن الأنباري : معدَّبون(٦) . وقد اختار أبو حيان أن يقدر المحذوف بعد (الباءِ) ، لا بعد (الحرام) كما صنع الزمخشري لأن (الذي) صفة المسجد الحرام ولا يصح الفصل بين الصفة والموصوف ، وجعل تقدير الزمخشري أحسن من تقدير ابن عطية لأنه يدل عليه الجملة الشرطية(٧) . وهو المختار عندنا أيضاً .

ونقول : إن جملة الصلة قد أنبأت عن وجه الخبر ، فشقوة الذين كفروا بتسلط أفعال وأقوال عليهم أبعدهم عن الطريق السوي جعلتهم أهلاً للإذاعة من عذاب عظيم ، وفي ذلك تنفير من مثل هذا الدين عديم الفائدة ،

(١) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٧ : ٢٣٦ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٢٠ .

(٣) (إعراب القرآن) ٢ : ٩٣ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣٠ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ١١ : ١٩٠ .

(٦) انظر (البيان) ٢ : ١٧٣ .

(٧) انظر (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٢ .

وتنويه بأن الإيمان عاصم عن الدنيا دافع إلى عظيم المكرمات . ويؤكدده
إيثار « إن » المؤكدة والمحقة للوعيد .

جزاء الكفار :

وذلك في قوله تعالى مندداً بالكفر والكفار متوعداً لهم :

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ

الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ۗ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ

مِنْ نَّصِيرِينَ) (١) .

وموطن الخلاف في الأصالة والزيادة حول « واو » (ولو) ، ونوجزه

فيما يلي ، على قراءة الجمهور بـ « الواو » :

١ - أنها أصلية ؛ إما عاطفة أو حالية أو استئنافية :

فالعاطفة ، إما على أن المعنى نفي القبول جملة على كل الوجوه ، ثم
خُصَّ من تلك الوجوه أليقتها وأحراها بالقبول ، ذكره ابن عطية (٢) . وقد فسره
الرازي بقوله : إنها « دخلت لبيان التفصيل بعد الإجمال ؛ وذلك لأن قوله :
(فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً) يحتمل الوجوه الكثيرة ، فنصَّ على
نفي القبول بجهة الفدية » (٣) . وقد نقله النيسابوري (٤) ، وفلسفه أبو حيان
فلسفة رائعة وجعله من الذي يقتضيه هذا التركيب وينبغي أن يحمل عليه
وهو : « أن الله تعالى أخبر أن من مات كافراً لا يقبل منه ما يملأ الأرض من

(١) آل عمران : ٩١ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ٣ : ١٥٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ٨ : ١٣٢ .

(٤) انظر : (غرائب القرآن) ٣ : ٢٤٦ .

ذهب على كل حال يقصدها ، ولو في حالة الافتداء به من العذاب ؛ لأن حالة الافتداء هي حال لا يمتن فيها المفتدي على المفتدى منه « (١) .

وإمّا على أن جوابها محنوف ، تقديره : فلن يقبل منه ، وأنها بمنزلة قوله تعالى :

(وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الْمُوقِنِينَ) (٢)

وقد دلت « الواو » على المحنوف . وذكر هذا الرأي الفراء على احتمال ، وتابعه فيه الطبري واعتل بما اعتل به ، ونقله ابن عطية ، وردّه بأن في التمثيل نظراً (٣)

وإمّا على أن المعطوف عليه محنوف قبله وهو جملة شرطية تامة تقديره : لو عمل من الخير ، وقدم ملء الأرض ذهباً يتقرب به إلى الله لم ينفعه ذلك مع كفره ، ولو افتدى من العذاب بملء الأرض ذهباً لم يقبل منه . ذكره الزجاج ، ووصفه ابن عطية بأنه قول حسن ، وذكر الرازي أنه اختيار ابن الأنباري ؛ لأنه أؤكد في التخليط ؛ لأنه تصريح بنفي القبول من جميع الوجوه (٤) ، وقد عدّ أبو حيان قول الزمخشري « ويجوز » أن يراد فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً كان قد تصدق به ولو افتدى به أيضاً

(١) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٥٢١ .

(٢) الأنعام : من آية ٧٥ .

(٣) انظر (معاني القرآن) ١ : ٢٢٦ ، و (جامع البيان) ٣ ، ٢ : ٣٤٦ ، و

(المحرر الوجيز) ٣ : ١٥٦

(٤) انظر (معاني القرآن وإعراجه) ١ : ٤٤١ ، و (المحرر الوجيز) ٣ : ١٥٦ .

و (التفسير الكبير) ٨ : ١٣٢

لم يقبل منه « (١) - معنى قول الزَّجَّاجِ إلا أنه لم يقيد الافتداء بالآخرة (٢) .
وعليه فـ « الواو » عاطفة الجملة الشرطية التامة بشرطها وجوابها المقدر على
جملة تامة قبلها . وقد بيّن ابن المنير الوجه في هذه « الواو » بأنها المصاحبة
للشرط ، والتي تستدعي شرطاً آخر يعطف عليه الشرط المقترنة به ضرورة ،
والعادة في مثل ذلك أن يكون المنطوق به منبهاً على المسكوت عنه بطريق
الأولى ، وطبّق ذلك على الآية بأن قبول الفدية التي هي ملء الأرض ذهباً
ليكون على أحوال ، وإذا تعددت الأحوال فالمراد في الآية أبلغها وأجدرها
بالقبول وهو أن يفتدي بملء الأرض ذهباً افتداءً محققاً بطريق الأولى، فيكون
دخول « الواو » والحالة هذه على بابها تنبيهاً على أن ثم أحوالاً آخر لا ينفع فيها
القبول بطريق الأولى بالنسبة إلى الحالة المذكورة (٣) . ولعلّ هذا المعنى هو
ما عبّر عنه أبو حيان بقوله : « وقد قررنا في نحو هذا التركيب أن « لو » تأتي
منبهة على أن ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء وما بعدها جاء تنصيماً
على الحالة التي يُظنُّ أنها لا تندرج فيما قبلها » (٤) . وقد نقله عنه جمع من
العلماء كالبقاعي والأوسى (٥) . واختار الدكتور تاج كونها عاطفة على شرط
محذوف هو نقيض ذلك المذكور بعدها وأولى منه بالحكم المصرح به ؛ لأنَّ
« لو » وصلية لا تحتاج إلى جواب خاص تصير به جملة مستقلة ، والتقدير
عنده : إن الكفار الذين ماتوا على الكفر لن يقبل من أحد منهم ملء الأرض
ذهباً لو لم يجعله فدية له من العذاب ، بل لو جعله فدية أيضاً . وذكر أن هذا

(١) (الكشاف) ٢٠١:١ - ٢٠٢ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٥٢١ .

(٣) انظر : (الإنصاف) ٢٠١ : ١ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٥٢١ .

(٥) انظر : (نظم الدرر) ٤ : ٤٨٠ ، و (روح المعاني) ٢ : ٢٢٠ .

هو معنى ما أورده الرازي أحد احتمالات ثلاثة (١) ، فقد قال إنَّ الله تعالى حكم « بأنه لا يقبل منهم ملء الأرض ذهباً ، ولو كان واقعاً على سبيل الفداء تنبيهاً على أنه لم يأكل مقبولاً بهذا الطريق ، فبأن لا يكون مقبولاً منه بسائر الطرق أولى » (٢) . وقد ذكر الرازي هذا الاحتمال مع احتمال كون « الواو » عاطفة على محنوف كما قال الزجّاج وابن الأنباري ، وجعلهما مختلفين ، وإن كانا متقاربين على نحو ما ذكر الشيخ تاج من حيث الصناعة الإعرابية .

وإمّا على أن المعطوف عليه مضمّر ، تقديره : فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو تصدق به في الدنيا ، ولو افتدى به من العذاب في الآخرة . ذكره أبو السعود (٣) . وقد بيّن الدكتور تاج أن هذا الوجه هو نفس الوجه المختار عنده ، والسابق ذكره ، وليس هو الوجه الذي ذكره الزمخشري فدلوا « شرطية عنده ، أمّا عند أبي السعود فهي وصلية (٤) .

وإمّا على أن المعطوف عليه محنوف دل عليه افتدى ، أي : لن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً يجعله رهينة ولو بذله فدية . ذكره ابن عاشور (٥) .
وإمّا على أنها تشبه عطف الشيء على نفسه ؛ لأنه كالمكرر . وذكره النيسابوري (٦) .

وإمّا على أنه يجوز أن يراد : ولو افتدى بمثله ، والمثل يحذف كثيراً في

(١) انظر : (مجلة الأزهر) م ٤٠ ، ٣ ، ١٦٩ ، السنة ٤٠ ، ربيع الأول ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(٢) (التفسير الكبير) ٨ : ١٣٢ .

(٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ٢ : ٥٧ .

(٤) انظر : (مجلة الأزهر) م ٤٠ ، ٣ ، ١٦٩ ، و م ٤٠ ، ٢ ، ٩٢ - ٩٣ ، السنة ٤٠ ، صفر ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(٥) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣ : ٢٠٨ .

(٦) انظر : (غرائب القرآن) ٣ : ٢٤٦ .

كلامهم . ذكره الزمخشري ونقله عنه النيسابوري ، وذكر أبوحيان أنه لا حاجة إلى تقدير مثل (١) .

وأما الحالية : فقد قال الزمخشري أن قوله تعالى : (ولو افتدى به) حمل على المعنى ، كأنه قيل : فلن تقبل من أحدهم فدية ولو افتدى بملء الأرض ذهباً (٢) . وقد رده أبوحيان بأن هذا المعنى ينبو عنه هذا التركيب ولا يحتمله (٣) . وقد أكد السمين أنها « واو » الحال ، ونقل كلام أبي حيان فيها من غير تعليق (٤) . ونقل كونها للحال أيضاً ابن عاشور (٥) .

وأما الاستثنائية ، فقد ذكره ابن عاشور ، بقوله : « ومن النحاة من جعل « الواو » للاستئناف ، ذكره الرضي راداً عليه ، وليس حقيقاً بالرد ، فإنَّ للاستئناف البياني موقعاً مع هذه « الواو » ... وعندي أن موقع هذا الشرط في الآية جارٍ على استعمال غفل أهل العربية عن ذكره ، وهو أن يقع الشرط استئنافاً بيانياً جواباً لسؤال ، محقق أو مقدر ، يتوهمه المتكلم من المخاطب فيريد تقريره ... فقوله : (ولو افتدى به) جواب سؤال متعجب من الحكم ، وهو قوله : (فلن يقبل من أحدهم) فكأنه قال : (ولو افتدى به) فأجيب بتقرير ذلك .. فمفاد هذا الشرط حينئذ مجرد التأكيد « (٦) . ونقول : إن كثيراً من الأساليب تخرج على الاستئناف البياني ، وليست الآية منه : لأنَّ

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ٢٠١ ، و (غرائب القرآن) ٣ : ٢٤٦ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٥٢٢ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ٢٠١ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٥٢١ .

(٤) انظر : (الدر المصون) ٣ : ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(٥) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣ : ٢٠٦ .

(٦) (المصدر السابق) ٣ : ٢٠٦ - ٢٠٨ .

المتعارف في علم المعاني وفي باب الفصل والوصل خصوصاً أن جواب السؤال المقدر لا يكون بـ « الواو » ، وإنما هو مفصول لشبه كمال الاتصال ، إلا أن يكون الشيخ لما قدر « الواو » في السؤال سوَّغ مجيئها في الجواب ؛ لأن الجواب جاء مطابقاً للسؤال المقدر كقولنا : ولو أساء ، في جواب من قال أحسن إليه ولو أساء ، وهذا أقرب إلى مراد الشيخ .

٢ - أنها زائدة ، ذكره الفراء على احتمال ، وتابعه فيه الطبري (١) ، وردده الزجاج ردّاً قوياً بقوله إن هذا « غلط لأن الفائدة في « الواو » بيّنة ، وليست « الواو » مما يلغى » (٢) . كما رده ابن عطية (٣) ، ونقل النسفي أنها لتأكيد النفي مضعفاً (٤) . كما ضعّف زيادتها أبو حيان والسمين والشهاب (٥) . وقد يتأيد القول بزيادة « الواو » بقراءة ابن أبي عبيدة بدون (ولو) ، وهي قراءة حكم بشنوذها (٦) .

ولا أدلّ على نفي زيادة « الواو » هنا من شبه إجماع العلماء على أصالتها وخلافهم حول بيان معناها على النحو الذي ذكر سابقاً . وإن ذكر الفراء زيادتها فعلى احتمال ومن غير تحقيق بدليل قوله فيها : « قد يستغنى عنها » (٧) . وما نقله النسفي من أنها لتأكيد النفي بعيد جداً ؛ لأننا لا نعرف

(١) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٢٦ ، و (جامع البيان) ٣ ، ٢ : ٢٤٦ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٤٤١ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٣ : ١٥٦ .

(٤) انظر : (تفسير النسفي) ١ : ٢٢٣ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٥٢٠ ، و (الدر المصون) ٣ : ٣٠٧ ، و

(حاشية الشهاب) ٣ : ٤٥ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٥٢٠ ، و (الدر المصون) ٣ : ٣٠٧ ، و

(روح المعاني) ٢ ، ٢ : ٢١٩ .

(٧) (معاني القرآن) ١ : ٢٢٦ .

من معاني « الواو » : الزائدة لتأكيد النفي ، وما هذا الذي تؤكدُه ؟ وهل يحتمله السياق ، وهل يتناسب وبلاغة النظم العالي في القرآن أن يقال زائد ثم يقال لتأكيد النفي ؟؟ وهل ورد عن العرب ما يجيز زيادتها توكيداً ؟

وما أراه من خلاف العلماء في « الواو » هنا مع « لو » أنه سياق قائم على بعض المحذوفات فكيف يجتمع إيجاز الحذف مع القول بالزيادة ، وهما ضدان ؟ والأولى في أداء المعنى أن تكون « الواو » أصلية ، فبعد أن نفى القرآن الكريم أحوال القبول كلها بقوله : (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً) نصّ على ما يمكن أن يتوهم وهي حالة الافتداء - نافيةً إياها ، أي : لا يقبل شيء ، ومعنى النفي مستفاد من « واو » العطف ؛ لأنها تعطف نفيًا خاصًا على نفي عام ؛ فهي من عطف الخاص على العام - فيما أظن - وتقديره : فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً بأي حال من الأحوال ولو في هذه الحال التي هي الافتداء ، و « لو » بمعنى إن الشرطية ، وكأن « الواو » هنا دخلت بين حالين ؛ حال مقدرة ، وحال مذكورة ، دلت على الحال المقدرة المتضمنة نفي عموم الأحوال ، فهي إذاً العاطفة على حال محذوفة ، والجملة المعطوفة على الحال حال . ويؤكد قولنا ما ذكره أبو حيان من أن « لو » تأتي منبّهة على أن ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء ، وأن ما بعدها جاء تنصيماً على الحالة التي يُظنُّ أنها لا تندرج فيما قبلها (١) . وأنت « الواو » لتعطف هذا على ذلك ؛ من عطف الخاص على العام ، والفرق ظاهر بين :

(٢) (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ) .

وبين : فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو افتدى به ، أي : إن

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٥٢١ .

(٢) آل عمران : من آية ٩١ .

افتدى به ، فالأول : نفي مستغرق كل الأحوال حتى هذه الحال ، والثاني : نفي يؤذن بتقييد الجملة السابقة بهذه الحال ، وهذا غير ذاك . وهكذا فلا يجوز حذف « الواو » الداخلة على « لو » ولا الحكم بكونها زائدة ؛ لأنها تفيد فضل معنى لا يتحقق المعنى العام من الآية إلا بوجودها ؛ فالآية تعرض لقضية خطيرة وتحسمها حسماً بهذا التوكيد الرعيب الذي لا يدع مجالاً للمراوغة وهي قضية الموت مع الكفر ، وقوله : (فلن يقبل) أي : بسبب شناعة فعلهم ، و « إنما اقتصر على ملء الأرض ؛ لأنه أكثر ما يدخل تحت أوهام الناس ويجري في محاوراتهم » (١) ، و (أولئك) إشارة إلى منزلة بعيدة عن الرحمة تقريباً لهم .

(١) البقاعي (نظم الدرر) ٤ : ٤٨١ .

مواقع « الغاء » وأسرارها

خطاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

خطاب المؤمنين

خطاب اليهود

الجزاءات الأخروية :

أ - جزاء المنافقين

ب - جزاء المعذبين :

المنافقون - الطاغون

صفات المكذبين بالدين

الوعيد للكافرين

حكم بعض العلماء بزيادة « الفاء » في بعض مواقعها من الآيات القرآنية ، وطبقاً لمنهاجنا فسنعرض لهذه الآيات مبرزين وجوه تخريج الحرف على الأصالة ، ومظهرين أثره في النسق القرآني من خلال المعاني التي يفيدها ، وذلك دفعاً للقول بالزيادة .

وقد جاءت هذه « الفاء » في سياقات و أغراض قرآنية جليلة نبين بعضها فيما يلي :

خطاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

إمّا توجيهاً أو تسرية أو بشارة ، فمن الأول وهو التوجيه الكريم للقيام بأعباء الدعوة الجديدة ، ما في قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِيرٌ ﴿٣﴾ وَيَا بَاكٍ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾
وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) (١)

و « الفاء » في (فكبير) ذكر أنها أصلية ، كما قيل إنها زائدة : فكونها أصلية ؛ فهو إمّا على أنها تفيد معنى الشرط ، « كأنه قيل : وما كان فلا تدع تكبيره » . على ما ذكره الزمخشري (٢) ، ونقله عنه الرازي ، وغيره (٣).

(١) المدثر : ١ - ٥ .

(٢) (الكشاف) ٤ : ٤٤٠ .

(٣) انظر : الرازي (التفسير الكبير) ٣٠ : ١٩١ . وكذلك : أبا السعود

(تفسير أبي السعود) ٩ : ٥٤ ، والشهاب (حاشية الشهاب) ٨ : ٢٧١ ،

والألوسي (روح المعاني) ١٥ ، ٢٩ : ١٤٥ ، وابن عاشور (تفسير التحرير

والتنوير) ٢٩ : ٢٩٦ .

وإمّا على أنّها في جواب الأمر ، والمعنى : قم فكبر وربك ، ذكره الزّجاج ، ونقله الرازي عنه (١) . وذكر أبو حيان أنّ هذا قريب مما قدره النحاة في قولك : زيداً فاضرب ، قالوا : تقديره : تنبّه فاضرب زيداً ، فـ « الفاء » هي في جواب الأمر (٢) . وقد نقل المراديّ قبله ما ذهب إليه قوم من أنّ « الفاء » في مثل : زيداً فاضرب - وهي الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي - هي عاطفة ، والأصل : تنبّه فاضرب زيداً ، فـ « الفاء » عاطفة على تنبّه ، ثم حذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير « الفاء » ؛ لتلايق مصدرها ، فلذلك قدّم معمول عليها (٣) .

وكون « الفاء » زائدة نقله الرازيّ عن أبي الفتح الموصلي (٤) ، وابن يعيش عن الأخفش (٥) ، كما نقل الألويسيّ مضعفاً أنّها : « دخلت في كلامهم على توهم شرط فلما لم تكن في جواب شرط محقق كانت في الحقيقة زائدة ، فلم يمتنع تقديم معمول ما بعدها عليها لذلك » (٦) .

وما نؤيده أنّ لـ « الفاء » موقفاً مستجاداً هاهنا ، هو ما أومأ إليه الزمخشري في كلامه الطيب من أنّها في جواب شرط مقدر ، كأنه قيل : وما كان فلا تدع تكبيره ، وما كان فلا تدع طهارة ثيابك ، وما كان فلا تدع هجر الرجز ، فهذه الفاءات المتعاقبة أحدثت جرساً خاصاً في بناء الكلام ؛ فالآيات تبدأ ببناء قوي مثير للانتباه استعمل فيه « يا » التي هي للبعيد ، وتكرر فيه

(١) انظر : (معاني القرآن وإمراجه) ٥ : ٢٤٥ ، و (التفسير الكبير) ٣ : ١٩١ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٣) انظر : (الجنى الداني) ٧١ .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ٣ : ١٩١ .

(٥) انظر : (شرح المفصل) ٨ : ٩٥ .

(٦) (روح المعاني) ١٥ ، ٢٩ ، ١٤٦ .

التنبية عن طريق « ها » فالمقام مقام تنبيه قوي ، فليس الوقت وقت تدثر ونوم ، إن هناك أموراً جلية تستدعي التنبيه واليقظة وهي الإنذار والتبليغ ، مع ما يصحب ذلك من أوامر هامة ؛ هي توجيهه إلى تكبير ربه وحده ، وهو فعل يصور توحيد الله وإثبات ألوهيته ، وتوجيهه إلى التطهر وتنقية النفس عن المعاييب ، وتوجيهه إلى هجران الشرك والذنوب ، وقد هجر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كل ذلك ، وإنما الأمر على سبيل الاحتراز وشدة التمسك . وأنت الفاءات المتعاقبة وسط هذا الخطاب الإلهي الموجّه الكريم ، على نحو معجز لتحدث جرساً بديعاً ، مشيرة إلى قدر مطوي من الكلام يتناسب - فيما نظن - وجرس الآيات الخاص الذي يقرع الأذن قرعاً لقصر فقاره واتساق فواصله ، وكأن في حذف الشرط قدراً من الإيحاء بالرغبة الشديدة لسرعة الإجابة ووثاقة التلقي للقيام بأعباء الرسالة . يضاف إلى ذلك أنّ « الفاء » ربطت الكلام ربطاً قوياً مثلما يربط الجواب بالشرط ، ومن هنا نرى الحكم بأصالتها ، ونعتبر القول بزيادتها مع ما لها من مسوغات نحوية وإضافات معنوية ضرباً من التعسف الذي يجب أن ننأى بالقرآن الكريم عنه .

ومن التوجيه في خطابه - صلى الله عليه وسلم - ؛ في مقام الرد على المشركين والتحذير من الشرك ، والأمر بالتوحيد لله تعالى في عبادته ، والشكر على هدايته ، قوله تعالى :

(بَلِ اللّٰهُ فَاَعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشّٰكِرِيْنَ) (١) .

وأراء العلماء في « فاء » (فاعبد) تدور حول الأصالة والزيادة ؛ أمّا الأصالة ؛ فإمّا على أنها عاطفة ، ذكره ابن المنير في تعليقه على كلام الزمخشري من كونها الجزائية بقوله : « مقتضى كلام سيبويه في أمثال هذه

(١) الزمّر : ٦٦ .

الآية أن الأصل فيه فاعبد الله، ثم حذفوا الفعل الأول اختصاراً، فلما وقعت « الفاء » أولاً استتکروا الابتداء بها ، ومن شأنها التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه ، فقدموا المفعول وصارت متوسطة لفظاً ، ودالة على أن ثم محذوفاً اقتضى وجودها ، ولتعطف عليه ما بعدها ، وينضاف إلى هذه الغاية في التقديم فائدة الحصر «(١) . كما ذكر كونها عاطفة ابن هشام ، والشهاب والألوسي(٢) .

وإما على أنها للمجازاة ، ذكره الزجاج ، بقوله : « كأنه قال قد تبينت فاعبد الله »(٣) ، ونقله عنه النحاس والقيسي(٤) ، وفسر الزمخشري - بعده - معنى المجازاة بأنها الواقعة في جواب شرط محذوف تقديره : « إن كنت عاقلاً فاعبد الله . فحذف الشرط وجعل تقديم المفعول عوضاً منه »(٥) . وجعله ابن عاشور قريباً من كلام سيبويه السابق (٦) .

وإما على أنها الواقعة في جواب إما مقدرة ، نقله ابن هشام عن بعضهم ، وحكم عليه بالإجحاف ، وعلله الأمير بأن فيه حذفاً على حذف : فإن إما نائبة عن مهما يكن(٧) .

وإما على أنها مفرعة على التحذير من حبط العمل ومن الخسران

(١) (الانتصاف) ٣ : ٣٥٥ .

(٢) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٦٦ ، و (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٥٠ ، و(روح المعاني) ١٢ ، ٢٤ : ٢٤ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣٦١ .

(٤) انظر : (إعراب القرآن) ٤ : ٢١ ، و (مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٦١ .

(٥) (الكشاف) ٣ : ٢٥٥ ، وانظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤٣٩ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٤ : ٦٠ .

(٧) انظر : (حاشية الشيخ محمد الأمير) ١ : ١٤٣ .

المذكور في الآية السابقة وهي قوله تعالى :

(لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (١)

ذكره ابن عاشور ، وقد فهمه من كلام سيبويه وعليه فـ « الفاء » مفرّعة على فعل أمر محذوف يقدر بحسب المقام (٢) .

وأما الزيادة؛ فنقلها النحاس، والقيسيّ وابن الأنباريّ عن الأخفش (٣)، ونقلها ابن هشام عن الفارسيّ (٤) ، والشهاب عن الفراء والكسائي (٥) .

وفي رأينا أنّ الحكم بالزيادة هنا حكم لا سند له ، نظراً لتعدد الوجوه التي تكون عليها « الفاء » أصلية ، وقد علّق ابن هشام على حكم الفارسيّ بالزيادة بأنّه بعيد ، وعلل الأمير بعده بأنّ الزيادة على خلاف الأصل ، ولم تثبت له بيقين حتى يخرج عليها التنزيل (٦) .

وما نرجحه من وجوه الأصالة أن تكون « الفاء » عاطفة ، على مقتضى كلام سيبويه فيما مرّ قبل ، فأصل التركيب تنبّه فاعبد الله ، ثم حذف الفعل الأول تحقيقاً للإيجاز الذي هو سبيل مسلوک في القرآن الكريم فلا ترهل في الكلام ولا تطويل بل تنشيط للخيال بتقدير الفعل المحذوف . وقُدّم المفعول لفظ الجلالة (الله) للتخصيص ، فلا تتوجه العبادة إلا لله تعالى ،

(١) الزّمر : من آية ٦٥ .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٤ ، ٥٩ ، - ٦٠ .

(٣) انظر : (إعراب القرآن) ٤ : ٢١ ، و (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٦١ .

و(البيان) ٢ : ٣٢٦ .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٦٦ .

(٥) انظر : (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٥٠ .

(٦) انظر : (حاشية الشيخ محمد الأمير) ١ : ١٤٣ .

وبقيت « الفاء » في محلها دالة ومفصحة ومبيّنة لفعل الأمر المحنوف كما ذكر العلماء ، ولتعطفه عليه مفيدة الترتيب ؛ فهي عبارة مرتبة على التنبيه لمكر الكافرين الذين دعوه إلى عبادة غير الله تعالى . وهذا هو الأثر المعنوي لها ولو حكم بزيادتها لضاع هذا المعنى الجليل . وفي أمره - صلى الله عليه وسلم - بالعبادة ، حثُّ له على التمسك بها والازدياد منها والحذر من كيد المشركين ، وقُدِّم فعل العبادة ؛ لأنه عام ، أمّا فعل الشكر فهو خاص وداخل ضمن العبادة .

ومن الثاني ، وهو التسوية عنه - صلى الله عليه وسلم - والوعد له بالخير ، قوله تعالى :

(إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۗ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ ۗ إِنَّكَ)
شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ (١)

فقد ورد أن بعض سفهاء قريش كانوا يسمّون رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالأبتر ، أرادوا : أنه لا عقب له لو هلك انقطع ذكره لموت الذكور من أولاده (٢) . ولذا كانت السورة رحمة حانية من رب العالمين تلملم جراح ذلك القلب ، وتبث فيه الأمل الممتد لتقطعه عن غيره .

وللعلماء في « فاء » (فصلٌ) رأيان :

الأول : أنها أصلية ؛ إمّا على أنها لترتيب ما بعدها على ما قبلها «فإنَّ إعطائه تعالى إياه -عليه السلام- ما ذكر من العطية التي لم يعطها ولن يعطيها أحداً من العالمين مستوجب للمأمور به أيّ استيجاب ، أي : قدم على

(١) الكوثر : ١ - ٣ .

(٢) انظر : الواحدي (أسباب النزول) ٣٤٣ . عالم الكتب ، بيروت

الصلاة لربك الذي أفاض عليك هذه النعمة الجليلة التي لا يضاهيها نعمة ، خالصاً لوجهه خلاف الساهمين عنها المرأين فيها .. » ، ذكره أبو السعود (١) ، وكذا الشَّهاب والالوسي (٢) .

وإمّا على أنها للتعقيب تنبيهاً « على أن شكر النعمة يجب على الفور لا على التراخي » . نقله الرازي ، وجعله الأولى (٣) ، كما ذكره العكبري (٤) . وقد جعل ابن قيم معنى التعقيب في « الفاء » مستفاد من معنى التسبب لمعنيين ؛ أحدهما : جعل الأنعام الكثيرة سبباً للقيام بشكر المنعم وعبادته . الثانية : جعله لترك المبالاة بقول العدو - إنّه أبتّر - فأنزل الله تعالى هذه السورة (٥) .

وإمّا على أنها للتفريع « على هذه البشارة ، بأن يشكر ربه عليها : فإنّ الصلاة أفعال وأقوال دالة على تعظيم اللّٰه والثناء عليه ، وذلك شكر لنعمته » . وقد ذكر هذا ابن عاشور (٦) .

وإمّا على أنها لمجرد السببية والربط ، « ولا يجوز أن تكون عاطفة: فإنّه لا يعطف الخبر على الإنشاء » . وقد ذكره الزركشي (٧) . وكلامه موضع نظر فقد ورد في القرآن الكريم مثل هذا العطف ، وخرُج على أنه عطف مضمون كلام على كلام .

(١) (تفسير أبي السعود) ٩ : ٢٠٥ .

(٢) انظر : (حاشية الشهاب) ٨ : ٤٠٣ ، و (روح المعاني) ١٥ ، ٣٠ : ٣١٥ .

(٣) (التفسير الكبير) ٣٢ : ١٢٩ .

(٤) انظر : (التبيان) ٢ : ١٣٠٦ .

(٥) انظر : (الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان) ٣٨٩ . تحقيق :

جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٦) (تفسير التحرير والتنوير) ٣ : ٥٧٣ - ٥٧٤ .

(٧) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٩٨ .

والرأي الثاني: أنها زائدة ، نقله الزركشي على قول من غير إسناد (١).
ولا يخفى أن القول بزيادة « الفاء » هنا ليس هو الرأي الأرجح نظراً
لما لها من وظائف نحوية قوية تُخَرِّجُ عليها ، ولا تفيده من معانٍ دقيقة لا
يمكن الاستغناء عنها ، فقوله تعالى : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) تأكيد على
العطاء الفائض من المعطي وهو الحق تبارك وتعالى ، والمعطي وهو الكوثر ،
الذي نقل الراغب في تعريفه أنه : نهر في الجنة يتشعب عنه الأنهار ، أو هو
الخير العظيم الذي أعطاه النبي - صلى الله عليه وسلم - (٢) . وما دام الله
تعالى هو المعطي هذا العطاء المتشعب في كل اتجاه للخير فينبغي ألا ينشغل
الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالنعمة عن المنعم ، ومن ثم جاء قوله
(فصلٌ) منبهاً على ذلك مبيناً ما يجب عليه تجاه المنعم بهذه النعم الجليلة ،
وما يترتب على هذه النعمة من عبادات لشكر المتفضل بها ، والصلاة فعل
حَرَكيٌّ جامع لأقسام الشكر وهي أشرف الطاعات ، فكانت الصلاة
هنا أداءً لحق المعطي ، أداءً مترتباً على الإعطاء ، وهو
ما عبر عنه أبو السعود بأن « الفاء » لترتيب ما بعدها على ما قبلها . وهو
المعنى الأرجح فيما نظن ، ومن عجيب مواقع « الفاء » هنا أنها لم تَتَّحِمْ
الفعل (صلٌّ) خطاباً لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا في هذه
الآية من القرآن كله ، وفي ذلك مزيد خصوصية وتشريف له - صلى الله
عليه وسلم - .

وهن التسوية : التسلية له - صلى الله عليه وسلم - في موقف
أظهر شماتة الكفار به حال موته ، وتريصهم به ريب المنون ، وكأنهم وانفقون

(١) انظر : (المصدر السابق) ٤ : ٢٠١ .

(٢) انظر : (المفردات) ٤٢٦ .

من بقائهم بعده وتأخر موتهم عنه ، جاء هذا في قوله تعالى :

(وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّهِمْ قَبْلَكَ الْخَلَائِفَينَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ) (١) .

وقد ذكر بعض العلماء أن « الفاء » في (فهم) أصلية ، بناء على أنها الجزائية الواقعة في جواب الشرط ، ومن هؤلاء الفراء والطبري (٢) . ومعلوم أن « الفاء » تلزم في الجواب في مواطن ، ومنها إذا كان جملة اسمية كما هو مقرر عند النحاة .

وأشار آخرون إلى أنها زائدة ، وقد ألمح الفراء إلى ذلك بقوله : ولو حذف « الفاء » من قوله (فهم) كان صواباً من وجهين : أحدهما : أن تريد « الفاء » فتضمها ؛ لأنها لا تتغير (هم) عن رفعها فهناك يصلح الإضمار . والوجه الآخر : أن يراد تقديم (هم) إلى « الفاء » فكانته قيل : أفهم الخالون إن مت (٣) ، وتابعه الطبري في ذلك (٤) .

والقول بزيادة « الفاء » هنا ليس مقبولاً ، فقد نقل ابن الأنباري زعم يونس أن دخول الهمزة على (إن) يبطل عملها ، وأن الأولى أن تكون ربتها قبل جواب الشرط ، وعليه فـ « الفاء » زائدة ، وقد نفاه ابن الأنباري بقوله : « ولا يمكن دعوى زيادة الفاء » (٥) . كما رده الرضي بقوله : « والأصل عدم الحكم بزيادة " الفاء " » (٦) .

(١) الأنبياء : ٢٤ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعراجه) ٢ : ٢٠٢ ، و (جامع البيان) ١ ، ١٧ : ٢٤ .

وانظر : الرضي (شرح الرضي على الكافية) ٤ : ٤٦٤ ، والنسفي (تفسير

النسفي) ٢ : ٤٠٠ ، والألوسي (روح المعاني) ٩ ، ١٧ : ٤٤ .

(٣) انظر (معاني القرآن) ٢ : ٢٠٢ .

(٤) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٥ : ٢٤ .

(٥) (البيان) ٢ : ١٦١ .

(٦) (شرح الرضي) ٤ : ٤٦٤ .

ولا يخفى أن القول بأصالة « الفاء » هنا هو الصحيح استناداً إلى مذهب سيبويه في إعمال (إن) مع دخول همزة الاستفهام عليها ، فالعنى يتم بدخولها على جملة الشرط والجواب ، فهما كالشيء الواحد ، ولو لم يكن الأمر كذلك فقدّم الجواب لم يكن لـ « الفاء » وجه (١) .

هذا من حيث الصنعة النحوية ، أمّا من حيث الاقتضاء البلاغي فنبدأ بما ذكره الرازي من أن الآيات قبل هذه الآية تعرض للدلائل البيّنة على وجود الله تعالى ، وهي من أصول النعم الدنيوية ، وأتت هذه الآية وما بعدها منبهة على أن هذه الدنيا ليست دار بقاء وخلود ، وإنما دار ابتلاء وامتحان (٢) . وقد كان المشركون يتمنون موته - صلى الله عليه وسلم - ليشمتوا بموته قبلهم ، فأنكر القرآن الكريم عليهم أن يكون خلودهم عقيب موته - عليه الصلاة والسلام - ، فهم ميتون بكل حال ، عاش أو مات ، فلا ينبغي لهم أن يشمتوا بموته إن مات ، فهم لن يخلدوا في الدنيا . فـ « الفاء » هنا لربط الجواب بالشرط ، وبيان أن خلودهم لن يكون عقب موته ومرتباً به . وذكر ابن يعقوب أن « الفاء » للترتيب على ما تقتضيه الجملة الأولى وهي : (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد) ، إذ كأنه يقال : أينتفي ذلك الحكم الذي هو ألا خلود لبشر - بالنسبة إليهم - فيترتب أنك إن مت فهم الخالدون ، والاستفهام للإنكار ، أي لا ينتفي ذلك الحكم ، فلا يترتب أنك إن مت فهم الخالدون (٣) . والمعنى : نفي ترتب خلودهم المفهوم من « الفاء » على موته ، وهو نفي فيه إنكار وتعقيب .

ومع ما تفيده « الفاء » من ترتيب فإنها تفيد التعقيب ، بمعنى أن

(١) انظر العكبري (التبيان) ١ : ٢٩٦ ، والرضي (شرح الرضي) ٤ : ٤٦٣ -

(٢) انظر (التفسير الكبير) ٢٢ : ١٦٩

(٣) انظر (مواهب الفتاح في شروح تلخيص المفتاح) ضمن كتاب (شروح

التلخيص) ٣ : ٢٢٨ . عيسى البابي الحلبي ، مصر

خلودهم لن يكون عقب موته .

وهذا الأثر المعنوي لـ « الفاء » لا يمكن أن يتأتى بدونها ، إذ ثمة فرق جلي بين إنكار خلودهم عقيب وفاته خصوصاً مع تهيوهم للشماتة بموته ، وهو ما أنبأت عنه « الفاء » ، وبين إنكار خلودهم عموماً ، وهو الظاهر في حال الحكم بطرح « الفاء » . وعليه ، فلا وجه لما ذكره الفراء من إضمارها ، أو تقديم (هم) ؛ لأنه يذهب بوضاء معناها وسر وجودها ؛ فقد بنى كلامه هذا على جواز « الفاء » وعدّه صواباً ، وهو وإن كان جائزاً نحواً على ما بيّن فإنّ القرآن الكريم لم يسلكه ، وإنما قصد قصداً معجزاً إلى وجود « الفاء » وعدم إغفال دلالتها المعنوية في بناء الكلام والذي لا يتحقق إلا بوجودها لا بحذفها . ولعل الذين يقولون بتقديم (هم الخالون) يبنون كلامهم على أنّ الإنكار متوجه إليه في الحقيقة ، والمنكر هو مايلي الهمزة كما هو مقرر . وهذا غير دقيق ؛ لأنّ الإنكار متوجه إلى الشرط والجواب معاً ، باعتبار أن الجملتين تعدان جملة واحدة ، ومعناه إنكار موته المعقب بخلودهم ، وهو إنكار تكذبي ، أي لن يكون موتك معقباً بخلودهم .

وقد سلك القرآن الكريم مسلكاً دقيقاً في نفي البقاء والخلود في هذه الآية الكريمة ، حيث بنيت على جملتين ؛ الأولى : (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد) والنفي فيها صريح عام شامل ، والثانية : (أفإن مت فهم الخالون) والنفي فيها مفاد عن طريق الاستفهام ، وهو للإنكار التكذيبي ، مع ما فيه من تهكم وسخرية من المشركين واستجهاال لهم . والجملة الثانية مؤكدة للأولى ومنبئة عن نفي خلودهم خاصة . ولما كان الأصل مجيء (إن) مع الشرط غير المقطوع به ، فقد جاز وقوعها هنا ، فهو وإن كان متيقن الوقوع فإنه مبهم الوقت (١) .

(١) انظر : الزركشي (البرهان) ٤ : ٢٠٠ .

ومن الثالث : وهو البشارة له - صلى الله عليه وسلم -
بانتصار الدعوة ، موجهاً إياه للتسبيح والحمد والاستغفار ، قوله تعالى :

﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿٦﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ
يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٧﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ
وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٨﴾ ﴾ (١)

وأصالة « الفاء » في قوله (فسبح) توجه على أنها واقعة في جواب
الشرط لربط الجواب به ، وهذا ذكره أبو حيان راداً على الزمخشري الذي
يرى إعمال (فسبح) في (إذا) ؛ لأجل « الفاء » ؛ لأنها في جواب الشرط
والفعل بعدها لا يتسلط على اسم الشرط فلا تعمل فيه بل العامل في (إذا)
الفعل الذي بعدها (٢) . وذكر الشهاب أن العامل فيها : إما شرطها أو جوابها
ولا يمنع منهما الإضافة هنا إن قلنا بها ولا « الفاء » كما فصله النحاة (٣) .
واختار الألويسي رأي الزمخشري و« الفاء » غير مانعة على ما عليه الجمهور
في مثل ذلك (٤) . وذكر ابن عاشور أنها الرابطة للجواب لأنه فعل إنشاء (٥) .

وأما القول بزيادتها فليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء ، كما
ذكر الرضي ، وعلل الحكم بزيادتها بأن فائدتها التعقيب ؛ لأن السببية لا تخلو
من معنى التعقيب ، و (إذا جاء) ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب
المجيء بل في وقت المجيء (٦) .

(١) النصر : ١ - ٣ .

(٢) انظر (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٥٢٣ .

(٣) انظر : (حاشية الشهاب) ٨ : ٤٠٦ .

(٤) انظر : (روح المعاني) ١٥ ، ٢٠ ، ٣٢٧ .

(٥) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٠ : ٥٩٣ .

(٦) انظر : (شرح الرضي) ٢ : ١٨٨ .

وَيَبِينُ أَنَّ « الفاء » الواقعة في جواب الشرط تفيد التعقيب فإنَّ من شأن من كرمه الله تعالى ببشارة النصر التوجه الكامل إلى الربِّ تسييحاً وحمداً واستغفاراً ، وحقيقة الأمر أنَّ التسييح يأتي عقيب مجيء النصر بلا مهلة وبلا تراخ ، وهناك فاصل دقيق بين أن يكون التسييح وقت النصر ، أو يكون عقيب ظهور بوادره ؛ فالنفس قد تذهل حال النصر وقد أحاطت بها بوارق الأمل بعد اتساع دائرة الضيق فيأتي التوجيه الكريم تسييحاً عقيب النصر . فـ « الفاء » فاصلة دقيقة في تحديد توقيت التسييح ، ولو حكم بزيادتها لضاع جوهر هذا التحديد والتدقيق . كما أنَّ « الفاء » هنا ترتب التسييح والاستغفار على نعم جليلة أفاضها الله تعالى على رسوله - صلى الله عليه وسلم - ، ومقابلة النعم بتنزيه المنعم والإنابة إليه مما يديمها ويضاعف منها .

خطاب المؤمنين :

تطمئناً لهم وقد وقع في نفوسهم شيء من الحرج والضيق بعدما قطعوا وحرقوا بعض نخيل بني النضير ، وأبقوا بعضه الآخر ، وهم المأمورون بعدم الفساد في الأرض (١) ، فقال تعالى :

(مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْ هَا فَاقِمْهَا عَلَىٰ صُورِهَا

فِي إِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ) (٢) .

ولم نجد قولاً بزيادة « الفاء » في (فياذن) إلا ما ذكره ابن عاشور على أنَّ (ما) اسم موصول ، و « الفاء » مزيدة في خبر المبتدأ (٣) .

(١) انظر : الواحدي (أسباب النزول) ٣١٢ .

(٢) الحشر : ٥ .

(٣) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٨ : ٧٧ .

وَيُدْحَضُ الْقَوْلُ بزيادة « الفاء » من وجهين ، أحدهما : ما عليه
المعربون من أن (ما) هنا شرطية لا موصولة ، وقوله تعالى (فبإذن الله)
جواب الشرط ، والتقدير : فقطعها أو تركها بإذن الله ، وبذلك يكون الجواب
جملة اسمية (١) .

والآخر : تناقض كلام ابن عاشور ؛ فقد ذكر أنها مزيدة في خبر
الابتداء ؛ لأنه اسم موصول ، وهو يعامل معاملة الشرط كثيراً إذ ضمن معنى
التسبب (٢) . ومؤدى هذا الكلام عدم زيادة « الفاء » ، لأن ما جرى عليه النحاة
معاملة اسم الموصول معاملة الشرط . هذا إذا قلنا إن (ما) موصولة خروجاً
على إجماع المعربين .

وعليه ؛ فـ « الفاء » أصلية شرطية كانت أم موصولة ، ومعناها
السبب ؛ فالقطع للينة - وهي الجيدة من النخيل - أو تركها قائمة ، إنما هو
بإذن الله وبسبب منه ، فهو المتسبب وهو المقدر وهو المؤذن وهو المرید تظميناً
لقلوب المؤمنين وتهذبة لروعهم .

خطاب اليهود :

إمّا وعيداً أو توبيخاً ، فمن الأول : خطابهم وعيداً كما في

قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ

الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَوِّقُكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ

إِلَىٰ عَنَابِرِ الْعَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) (٣) .

(١) انظر : الشهاب (حاشية الشهاب) ٨ : ١٧٧ ، و الجملة (الفتوحات الإلهية

بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية) ٤ : ٣١٢ ، مطبعة عيسى البابي

الطبي وشركاه ، مصر .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٨ : ٧٧ .

(٣) الجمعة : ٨ .

وقد ذكر كثير من العلماء أن « الفاء » في (فإِنَّه) أصلية وذلك على وجوه ، فهي :

إمّا جزائية ، جوّزه الفراء من حيث دخول « الفاء » في خبر اسم الموصول ، لأنّه مضارع للجزاء ، والجزاء قد يجاب بالفاء (١) ، كما ذكر الأخفش وغيره (٢) . والاسم الموصول هنا وقع صفة للمبتدأ ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، وعلى هذا فمعناها إمّا التعقيب أو السبب كما ذكر الشهاب والألوسي (٣) . ومما فسّر به الرازي معنى الجزائية قوله : « هذا من باب مقابلة الضدّ بالضدّ كأنّه قيل : لما فروا من الموت فجزائهم (٤) أن يقرب الموت منهم ليعلموا أنه لا يغني الحذر عن القدر » (٥) .

وإمّا استئنافية ، نقله الفراء عن بعض المفسرين على أن « الموت هو الذي تفرون منه ، فجعل (الذي) في موضع الخبر للموت ، ثم قال : ففروا أو لا تفروا منه فإنّه ملاقيكم » . وردّه بأنّه غير محتمل في العربية (٦) . كما نقله الأخفش مجوّزاً (٧) . وعدّها ابن الأنباري على هذا جواباً للجملة كقولك : زيد عالم فآكرمه (٨) . بينما جعلها البيضاوي عاطفة (٩) .

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ١٠٥ ، و ٣ : ١٥٥ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٥ : ١٧١ ، وانظر : الرماني (كتاب معاني الحروف) ٤٥ ، و ابن جني (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦٧ ، والزمخشري (الكشاف) ٤ : ٩٧ .

(٣) انظر : (حاشية الشهاب) ٨ : ١٩٥ ، و (روح المعاني) ١٤ ، ١٨ : ٩٦ .

(٤) هكذا وردت ، والصواب « فجزاؤهم » .

(٥) (التفسير الكبير) ٥ : ٨٨ .

(٦) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ١٥٦ .

(٧) انظر : (معاني القرآن) ٥ : ١١١ .

(٨) انظر : (البيان) ٢ : ٤٣٨ .

(٩) انظر : تفسير البيضاوي بـ (حاشية الشهاب) ٨ : ١٩٥ .

وذكر بعض العلماء زيادتها ، وقد استصوبه الفراء وعدّه الأجود (١) .
وجعله الرمانيّ الظاهر : لأنّ الكلام لا وجه للجزاء فيه ، فالموت ملاقيهم فروا
منه أو لم يفروا (٢) .

والقول بالزيادة هنا غير صائب ؛ إذ هو خلاف الأصل ولا سند له ،
ولا داعي للجوء إليه لوجود مسوغات نحوية يخرج بها الحرف على الأصالة .
وقد ردّ ابن جني الزيادة بقوله : فليست « الفاء » في (فإنه) زائدة ، ولكنها
دخلت لما في الكلام من معنى الشرط ، فكأنّه - واللّه أعلم - إن فررتم منه
لاقاكم (٣) .

والمختار عندنا أن تكون « الفاء » هي الجزائية الواقعة في خبر اسم
الموصول الذي يعامل معاملة الشرط ، ومعناها التعقيب ، فملاقاة الموت لهم
تأتي عقيب فرارهم منه ، وفي ذلك إيذان بسرعة الملاقاة ، وأنّه لا جدوى من
فرارهم فلقاؤهم بالموت حتمي فهو نهاية كل حي . وبجانب ذلك فهي تفيد
السببية من حيث إنّ الفرار من الموت الذي اعتبروه سبباً لنجاتهم منه - كان
سبباً لملاقاته لهم من حيث لم يحتسبوا .

وقد علل الرمانيّ لمعنى الشرط والجزاء مع أنّ الموت ملاقيهم فروا منه
أو لم يفروا بأنّه على جهة الرد عليهم بأنّ يظنوا أنّ الفرار من الموت
ينجيهم (٤) . وقد ناسب ذلك مجيء الأسلوب القرآني الكريم مؤكداً بتاكيدين :

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ١٠٥ .

(٢) انظر : (كتاب معاني الحروف) ٤٥ ، وانظر : الهروي (كتاب الأزهية)
٢٤٦ ، والعكبري (التبيان) ٢ : ١٢٢٢ ، وأبا حيان (تفسير البحر المحيط)
٢٦٧ : ٨ .

(٣) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦٧ .

(٤) انظر : (كتاب معاني الحروف) ٤٥ ، وانظر : ابن جني (سر صناعة
الإعراب) ١ : ٢٦٧ .

تأكيد داخل على الجملة الابتدائية ، وتأكيد داخل على الجملة الخبرية ، والإتيان بالخبر جملة اسمية مؤكدة دالة على ثبوت لقاء الموت لهم ووقوعه بهم فالمقام وعيد ، وهو من المقامات التي تعلو فيها نبرة الخطاب وتحتد ، مواجهة لمن توهم أن الفرار ينجيه من الموت .

وقد ذكر الشهاب بعد حديثه عن إفادة « الفاء » التعقيب ، أنها ليست لازمة كالتالي في الجواب الحقيقي ، وأن إقحامها إنما كان لنكتة تليق بالمقام ، وهي : الدلالة على أن فرارهم من الموت يتسبب عنه لحوق الموت بهم على وجه السرعة ، فكان الفرار الذي أعده سبباً للنجاة ، سبباً للهلاك تعكيساً للحال(١) .

وما دامت « الفاء » هنا تفيد معنيين أساسيين ، وهما : التعقيب والسببية فلا معنى للقول بزيادتها ، ولا وجه لوصفها بأنها مقحمة ؛ إذ لو جرد الكلام عنها لضع معنيان أساسيان يشير إليهما النظم القرآني من خلال « الفاء » ، ولا يتحققان بدونها .

ولا شك أن ما أفادته « الفاء » من تعقيب لحوق الموت بهم لفرارهم منه ، وتعليقه عليه ، فيه من المبالغة في الدلالة على أن فرارهم لا ينفعهم ألبتة - ما ليس في إغفال هذين المعنيين بترك « الفاء » . ووجه المبالغة في ذلك : أن الفرار عن الشيء سبب للفوات عنه عادة ، فلما جعل الفرار من الموت سبباً لملاقاته كان ذلك أبلغ دليل على أنه لا ينفع الفرار منه ، ولا يتصور الفوت عنه(٢) .

(١) انظر : (تفسير البيضاوي) ب (حاشية الشهاب) ٨ : ١٩٥ .

(٢) انظر : زاده (حاشية زاده على البيضاوي) ٤ : ٤٩٤ . المكتبة الإسلامية ،

ومن الثاني في خطاب اليهود توبيخًا قوله تعالى :

(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا

عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ

بِمَا لَا تُهْبِئُونَ أَنْفُسَكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) (١) .

وللعلماء في « فاء » (أفكلما) آراء تدور حول أصلاتها أو زيادتها ،
وأصالة « الفاء » هنا تخرّج على وجوه : منها :

- أن تكون حرف عطف : جوّزه الأخفش ، ونقله عنه ابن جني (٢) .
وذكر أبو حيان كونها عاطفة على ما قبلها من الجمل من غير تقدير محنوف
كأنه قال : ولقد آتينا يا بني إسرائيل أنبياء كم ما آتيناكم فكلما جاءكم
رسول (٣) . وكلام أبي حيان هنا مستنبط من كلام الزمخشري قبله (٤)
وتوسيط الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ لأجل توبيخهم على تعقيبهم النعم
باستكبارهم المذكور (٥) . و« الفاء » على هذا معناها التعقيب كما صرح به
أبو السعود (٦) ، وذكر الشهاب أنها للسبب (٧) ، وسار على ذلك الألوسي وابن
عاشور (٨) .

(١) البقرة : ٨٧ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١٤١ ، و (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦٧-٢٦٨ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٠٠ ، وانظر : السمين (الدر المصون)
٤٩٨:١ .

(٤) انظر : الزمخشري (الكشاف) ١ : ٨٠ .

(٥) انظر : الجمل (الفتوحات الإلهية) ١ : ٧٦ .

(٦) انظر : (تفسير أبي السعود) ١ : ١٢٦ .

(٧) انظر : (حاشية الشهاب) ٢ : ٢٠٠ .

(٨) انظر : (روح المعاني) ١٠١ : ٢١٧ ، و (تفسير التحرير والتنوير)

وجوز الزمخشري أن تكون عاطفة على مقدر بين الهمزة والعاطف ،
 أي : ولقد آتيناهم ما آتيناهم ففعلتم ما فعلتم ، ثم وبخهم على ذلك (١) . ونقل
 الشهاب رد بعضهم عليه بأنه تقدير ما لا حاجة إليه ، وأنه لا يتأتى في كل
 موضع ، وفسر معنى فعلتم به بأنه : « إما عبارة عما ذكر بعد « الفاء » فيكون
 العطف للتفسير ، وإما غيره مثل : أكفرتم النعمة ، واتبعتم الهوى ، فتكون
 لحقيقة التعقيب « (٢) . كما ضعف الرضي كونها عاطفة على مقدر ؛ لأنه
 لو كان كذلك لجاز وقوع الهمزة في أول الكلام ، قبل تقدم ما يكون معطوفاً
 عليه ، ولم تجيء إلا مبنية على كلام متقدم (٣) .

أو أن تكون للإتباع وربط ما بعدها بما قبلها دون العطف . ذكره ابن
 جني بقوله : « والوجه أن تكون هنا غير زائدة ، وأن تكون للإتباع لتعلق ما
 قبلها بما بعدها » (٤) . والإتباع عنده يتأتى في كل مكان يكون فيه الأول علة
 للآخر ، والآخر مسبباً عن الأول ، ولا يشاركه في إعرابه (٥) . وذكر العكبري
 هذا الوجه ، فقال : دخلت « الفاء » هنا لربط ما بعدها بما قبلها (٦) .

أماً زيادة « الفاء » هنا فقد ذكره الأخفش (٧) . ونقل ابن جني رأيه ،

-
- (١) انظر : (الكشاف) ٨٠:١ وانظر:أبا حيان (تفسيرالبحر المحيط) ٣٠٠:١ .
 (٢) حاشية الشهاب) ٢ : ٢٠٠ . وانظر : الألويسي (روح المعاني) ١ : ٣١٧ .
 (٣) انظر : (شرح الرضي) ٤ : ٣٩٢ ، وانظر : ابن عاشور (تفسير التحرير
 والتنوير) ١ : ٥٩٧ .
 (٤) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦٨ .
 (٥) انظر : ابن جني (المصدر السابق) ١ : ٢٥٢ .
 (٦) انظر : (التبيان) ١ : ٨٩ .
 (٧) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١٤١ .

إلا أنه اختار عدم زيادتها مبيناً أنها للإلتباع كما سبق في الفقرة المتقدمة ، وقد أكد رأيه بعد هذا بقوله : فالوجه أن تكون « الفاء » هنا متبعة غير زائدة(١) . ونقل الشَّهاب كونها مقحمة على المعطوف مزيدة بعد اعتبار عطفه(٢) .

وما نستصوبه أن تكون « الفاء » عاطفة ، وما بعدها مسبب عما قبلها ، فقد تسبب عن عدم شكر بني إسرائيل لنعم الله تعالى عليهم من إتيان موسى الكتاب ، والتقفية من بعده بالرسول ، وإتيان عيسى ابن مريم البيئات ، وتأييده بروح القدس - تسبب عن كل هذا استكبارهم ، وتكذيبهم فريقاً من الرسل ، وتقتيلهم فريقاً آخر .

والقرآن الكريم يكشف بذلك عن طبيعة نفوسهم المريضة ، الراضية شرع السماء والتي لا تخضع إلا لأهوائهم ونزواتهم ، فناسب ذلك توبيخهم لمواقفهم تجاه أنبيائهم ، وسوء صنيعهم تجاه شرع الله تعالى .

وقد جاء حديث القرآن الكريم عن اليهود مستعملاً الظرف (كلما) أربع مرات ، وسبق في مرتين منها بالاستفهام المعقب بـ « الفاء » في واحدة ، وبـ « الواو » في الأخرى(٣) . فأمأ التي عقب فيها بـ « الفاء » ففي آية البقرة التي نتحدث عنها ، وأمأ التي عقب فيها بـ « الواو » ففي قوله تعالى :

(أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْرَهُم
لَا يُؤْمِنُونَ) (٤) .

(١) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦٨ .

(٢) انظر : (حاشية الشَّهاب) ٢ : ٢٠٠ ، وانظر : الألويسي (روح المعاني) ٣١٨ : ١ .

(٣) هذه المواضع هي في : البقرة : ٨٧ ، ١٠٠ ، والمائدة : ٦٤ ، ٧٠ .

(٤) البقرة : ١٠٠ .

وسنعد موازنة بين آية البقرة التي ورد العطف فيها بـ «وَأَمَّا» وبين آية المائدة التي تشترك معها في أصل المعنى ، ومع ذلك فهي خلو من حروف العطف ، وهي قوله تعالى :

(لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَآرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا قُلْنَا جَاءَكُمْ هُمْ رَسُولٌ لِيَاكُمْ لَا تَهْوَىٰ أَنفُسَهُمْ فَرِيقًا كَذَبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ) (١).

أما آية البقرة فالآيات التي قبلها تتحدث عن النعم التي أفاض الله بها على بني إسرائيل وكيف قابلوها بالكفر ، من مخالفتهم أمر الله تعالى ، في قتل أنفسهم، وإخراج بعضهم من ديارهم، والإيمان ببعض الكتاب، والكفر ببعض ، وشراء الحياة الدنيا بالآخرة . وزادت الآية شاهدنا ما زادت من جرائمهم ، فاضحة موقفهم الراض : ولذا كان الاستفهام التوبيخي أحد الأساليب العنيفة القارعة لهم المنكرة عليهم أفعالهم الشنيعة . وأتت « الفاء » منبهة على أن تكذيبهم لبعض الرسل وقتلهم لبعضهم كان بسبب إرسال الرسل إليهم بالشرائع التي لا تهواها أنفسهم المريضة ، وحدث عقبيه دون تفكر وتدبر فيما جاء به الرسل مما يصلح شأنهم في الدنيا والآخرة . وقدم الظرف (كلما) ؛ لأنه محط العجب من استمرارية سلوكهم المشين . وإيثاره دون غيره مشعر بشمولية تكذيبهم؛ وأن ذلك يدينهم في جميع الأزمنة . ولا يخفى ما في أسلوب الالتفات إلى الخطاب من مواجهتهم بجناياتهم وتقريرهم عليها تقريراً مباشراً مما يؤثر في تحريك أذهانهم ويلفتهم بعنف إلى تغيير نفوسهم الراكدة .

أما آية المائدة ؛ فقد وردت في معرض الحديث مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - ، وحته على أن يحض اليهود على إقامة التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم ، ترغيباً لهم في اتباعه صلى الله عليه وسلم ، باعتباره مرسلأ من عند الله الذي أنزل التوراة والإنجيل ، وليس المقام مقام مواجهة مع بني إسرائيل وتذكير لهم بصنوف النعم التي أسبغها الله تعالى عليهم ، وتوبيخ لهم على تعقيبها بالكفران والنكران كما هو في البقرة ، ومن ثم خلا الأسلوب فيها من الخصائص التوبيخية والتعقيبية التي

هي « الهمزة » و « الفاء » ، وخفف من الصفات التي ذُموا بها ، وذلك بحذف جواب الشرط - استكبروا - بينما نصُّ عليه في البقرة زيادة في التشنيع عليهم بجريمة الاستكبار ، وبيانا لما دفعهم إلى تكذيب الرسل .

ومن هنا نرى أن كل آية من الآيتين بما فيها من خصائص قد وقعت موقعها اللائق بها ، وأن « الفاء » في آية البقرة لا معنى للقول بزيادتها مع ما لها من وظائف نحوية أصلية تخرج عليها ، وما تؤديه من معانٍ بلاغية لا يستقيم النظم بغيرها .

الجزاءات الأخروية :

١ - جزاء المنفقين :

ويتجلى ذلك في بشارة الله تعالى لهم بالأجر العظيم ، وعدم الخوف والحزن ، في قوله تعالى :

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ
بِالْئِيلِ وَالْتَّهَارِ مِرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ
رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (١)

وتدور آراء العلماء في « فاء » (فلهم) حول رأيين :

١ - أنها أصلية ؛ إما لكونها الواقعة في خبر (الذين) نظراً لمشابهة الموصول بالشرط من حيث الإبهام، ذكره الأخفش والزجاج ، وغيرهما (٢) . وعلى هذا فمعناها السببية .

(١) البقرة : ٢٧٤ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١٨٧ ، و (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٣٥٨ ،

وانظر : القيسي (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ١١٥ ، وابن عطية

(المحرر الوجيز) ٢ : ٣٤٤ ، وأبا حيان (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٣٣١ .

وإمّا لكونها للعطف ، والخبر محنوف ، أي : ومنهم الذين ... الخ ،
ولذلك جُوزَ الوقف على (علانية) ، نقله أبو السعود مضعفاً (١) .

٢ - أنها زائدة ، وقد نقله الهروي عن أبي عمر الجرمي وكثير من
النحويين ، ثم عاد فنقل عن بعضهم دخولها في خبر (الذين) لشبهه الجزاء
ملمحاً فيها إلى معنى السبب (٢) .

والقول بأصالة « الفاء » هنا مؤكد ، لولا ما خايل للهروي فيما نقله عن
النحاة مما لا يعول عليه ، وإن عاد عنه بعد ذلك مخرجاً الحرف على الأصالة
حيث نقل عن بعضهم قوله : « ألا ترى أنك تقول «الذي يقوم فله درهم » فمعناه
أن له درهماً من أجل قيامه ولو لم يأت بـ « الفاء » لجاز أن يكون له درهم لا
من أجل قيامه » (٣) . وهو كلام نفيس في إثبات أصالة « الفاء » وبيان أثرها
المعنوي . وفي الآية الكريمة إنّما كان حصول الإكرام والأجر والأمن من الخوف
والحزن بسبب الإنفاق ومرتبب به ومرتتب عليه ، وأي إنفاق هذا الذي يكافأ به
المؤمن هذه المكافأة ؟ إنه إنفاق مستمر ومتجدد المرة تلو المرة ، وهو ما عبر عنه
إيثار المضارع (ينفقون) : وهو إنفاق مستغرق للزمان (بالليل والنهار)
ومستجمع طرق الإنفاق (سراً وعلانية) . وهو إنفاق أنبأت جملة الصلة عن
وجه الخبر فيه ، وأنّ ثمة بشارة عظيمة تنتظر المنفقين ، وخيراً كثيراً يغدق
عليهم جزاء إنفاقهم المتصل .

وقد عقد ابن قيم موازنة قيّمة بين هذه الآية ، وآية أخرى في السورة
عينها جُرد فيها الخبر من « الفاء » ، وهي قوله تعالى :

(١) انظر : (تفسير أبي السعود) ١ : ٢٦٥ ، وانظر : الألوسي (روح المعاني)
٤٨ : ٣ ، ٢ .

(٢) انظر : (كتاب الأزهية) ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٣) (المصدر السابق) ٢٤٧ .

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمْ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنْأً وَلَا أَدَى لَهُمْ
 أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (١)

وهي موازنة تظهر قيمة الحرف التعبيرية وحاجة المقام إليه ، وذلك بقوله : « فَإِنَّ » الفاء " الداخلة على خبر المبتدأ الموصول أو الموصوف تفهم معنى الشرط والجزاء ، وأنه مستحق بما تضمنه المبتدأ من الصلة أو الصفة ، فلما كان هنا يقتضي بيان حصر المستحق للجزاء دون غيره جرد الخبر عن « الفاء » : فَإِنَّ المعنى أَنَّ الذي ينفق ماله لله ، ولا يمن ولا يؤذي ، هو الذي يستحق المذكور ، لا الذي ينفق لغير الله ، ويمس ويؤذي بنفقته ، فليس المقام مقام شرط وجزاء بل مقام بيان للمستحق دون غيره ، وفي الآية الأخرى ذكر الإنفاق بالليل والنهار سرّاً وعلانية ، فذكر عموم الأوقات وعموم الأحوال فأتى بـ « الفاء » في الخبر ليدل على أَنَّ الإنفاق في أي وقت وجد من ليل أو نهار وعلى أي حالة وجد من سر وعلانية فإنه سبب للجزاء على كل حال فليبادر إليه العبد ولا ينتظر به غير وقته وحاله ، ولا يؤخر نفقة الليل إذا حضر إلى النهار ، ولا نفقة النهار إلى الليل . ولا ينتظر بنفقة العلانية وقت السر ولا بنفقة السر وقت العلانية ، فَإِنَّ نفقته في أي وقت وعلى أي حال وجدت سبب لأجره وثوابه » (٢).

(١) البقرة ٢٦٢ .

(٢) (طريق الهجرة) ٢٤٨

ب - جزاء المنافقين :

ومنهم المنافقون ، ويتمثل في قوله تعالى :

(يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ
ءَامَنُوا انظُرُوا نَفْسِنَا نَقَبْتُمْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا
فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ
الْعَذَابُ) (١) .

أتى القول بزيادة « الفاء » في (فَضُرِبَ) في قول نسبه ابن جني إلى أبي الحسن (٢) ، وإن لم تكن قد وجدناه في مؤلفه « معاني القرآن » ، وربما كان في مؤلف آخر لم يصلنا .

ويبدو تهافت هذا القول من خلال النسق القرآني الكريم ؛ فالآية ترسم حواراً قرآنياً خصباً بين المؤمنين ونورهم يتلألأ بين أيديهم وبأيمانهم ، والمنافقين وظلام الحيرة والضلال يلفهم محيطاً بهم ، فيتبعون نور المؤمنين ، فيضرب على الفور بسور يفصل بين الفريقين يحجزهما عن بعضهما بعد أن كانا في الدنيا مجتمعين . و « الفاء » في (فَضُرِبَ) تشير إلى السرعة في وصول المؤمنين إلى الجنة ، والفورية في الضرب بإقامة السور بين الفريقين ، وأنه وقع بلا مهلة ومن غير تراخ ، تلازماً مع تلك الأحداث الجزائية السريعة المتعاقبة .

وبناء على هذه المعاني القوية التي تشعر بها « الفاء » بجانب ما لها من جرس خاص لا ينهض البناء بدونها أو بغيرها - يبطل القول بزيادة

(١) الحديد : ١٣ .

(٢) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦٧ .

« الفاء » ويتأكد الحكم بأصالتها في هذا الموضع .

ومن المعذنين : **الطاغون** ، وقد أتى الحديث عن جزائهم عقب
ذكر ثواب المتقين ، فقال تعالى :

(هَذَا وَرِثٌ لِلطَّغِينِ لَشَرِّ مَا بَرَّ ۗ جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا
فِيئْسَ الْمِهَادُ ﴿٥٦﴾ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ) (١) .

وأصالة « الفاء » في (فليذوقوه) تخرج على وجوه :

إمّا على أنّها الواقعة في جزاء شرط محذوف ، و (فليذوقوه) مرتبة
على الجملة الأولى قبلها ، ذكره الشهاب والألوسي (٢) .

وإمّا على أنّها الداخلة للتنبيه الذي في (هذا) ، ذكره القيسي ،
وفصله ابن الأنباري على أن يكون (هذا) مبتدأ وخبره (فليذوقوه) ويرفع
(حميم) على تقدير : هو حميم (٣) . والتنبيه عند النحويين في معنى الطلب ،
فتكون « الفاء » في جواب معنى الأمر (٤) .

وإمّا على أنّها تفسيرية تعقيبية ، دالة على أنه يكون لهم إذاقة بعد
إذاقة ، وذكر هذا الشهاب (٥) .

وإمّا على أنّها سببية ، ما بعدها لازم لما قبلها على تقدير « أمّا »

(١) ص : ٥٥ - ٥٧ .

(٢) انظر : (حاشية الشهاب) ٧ : ٣١٧ ، و (روح المعاني) ١٢ ، ٢٣ : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٥٢ ، و (البيان) ٢ : ٣١٧ .

(٤) انظر : المرادي (رصف المباني) ٤٤٩ .

(٥) انظر : (حاشية الشهاب) ٧ : ٣١٧ ، وكذا : الألوسي (روح المعاني)

١٢ ، ٢٣ : ٢١٥ .

محذوفة ، وما بعد « الفاء » أمر ، وما قبلها مفسر به ، نكره الرضي (١) .

وإمّا على أنّها عاطفة لترتب الإخبار وتسببه على ما قبله ، كما نكر

ابن عاشور (٢) .

وإمّا زيادة « الفاء » فعلى أن (هذا) في موضع نصب بـ (يذوقوه) ،

جوّز ذلك القيسيّ ، ونقل ابن الأنباريّ زيادتها عن الأخفش كقولك : هذا زيد

فاضرب (٣) .

والأقوى تناسباً مع المقام كون « الفاء » واقعة في جواب شرط

محذوف فهي الفصيحة ، والتقدير : إذا كان كذلك فليذوقوه ، و (هذا) خبر

لمبتدأ محذوف تقديره : العذاب ، و (حميم وغساق) خبر مبتدأ محذوف أي :

هو حميم وغساق ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي منه حميم ومنه غساق .

وقول القيسيّ بدخول « الفاء » للتنبيه الذي في (هذا) يشير إلى ترتب ما

بعد « الفاء » على ما قبلها ، وأنّها بمنزلة جزاء محذوف ، وأنّ هذه « الفاء »

قد أفصحت عن المحذوف ، وأومأت إليه ، والتنبيه في معنى الطلب عندهم كما

أشرنا آنفاً . وكأنّ هناك تلامحاً بين الرأيين .

وعلى هذا فـ « الفاء » بما لها من معنى الجزاء والتنسب ، تفيد

السرعة الخاطفة في تجرعهم للحميم والغساق ، وتعبر عن المفاجأة المذهلة لهم

في هذا المقام المهول الذي تصطرخ تراكيبه بالعذاب ، فـ « للفاء » أثر معنوي

دقيق لا يمكن طرحه ، بجانب ما لها من وجوه نحوية قوية تخرّجها على

الأصالة .

(١) انظر : (شرح الرضي) ٤ : ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٣ : ٢٨٥ ، ٢٨٧ .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٥٢ ، و (البيان) ٢ : ٣١٧ .

كما أن لـ « الفاء » أثراً صوتياً بارزاً أكسب الأسلوب خفة ورشاقة ، فوجود « الفاء » أسكن « اللام » التي بعدها ، وبذلك انقسمت الكلمة الطويلة إلى مقاطع صغيرة مما خفف من طولها ، ولم تتعاقب حركات كثيرة مما زاد من خفتها ، بخلاف ما لو طرحت « الفاء » ، فستكون « اللام » متحركة وتسبقها حركتان مما يؤثر في سلاسة الكلمة وتجاور حركاتها .

وطالما أن « الفاء » لها مسوغات نحوية ، وأثار معنوية ، وتأثيرات صوتية فلا يستقيم القول بزيادتها ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى أن يفقد النظم هذه المعاني التي لها قيمتها في حسنه وبلاغته .

ومن التأمل في الآية نلاحظ بناءها على ثلاث جمل ؛ جملة فعلية تتوسط جملتين اسميتين ، وحذفت صدور هذه الجمل ، وهذا الحذف أشد تلاؤماً مع سياق الوعيد والعقاب الذي يتقد به الأسلوب ويتفجر غضباً ، فالعذاب محيط ، وجهنم متقدمة تغلي بالحميم والغساق ، ثم إن هذا الحذف ينافي فكرة الزيادة المطروحة هنا ، فلا ترهل في الأسلوب بل إيجاز في دقة متناهية ، وتنشيط للفكر لملء الفراغ بتقدير المحنوف .

وفي التعبير باسم الإشارة تعيين واستحضار للمشار إليه بالحس والعقل معاً بحيث لا يغيب لا عن النظر ولا عن خاطر ، وهو محنوف مدلول عليه بشر المآب وتصلية جهنم ويش المهاد لتذهب النفس فيه كل مذهب . والحميم : هو الذي قد أغلى حتى انتهى حره ، والغساق : هو ما يسيل من صديدهم (١) . وإيثار المضارع المقترن بلام الأمر (فلينوقوه) ؛ لأنه مصور للحال ، ومشعر بتجدد الإذاعة واستمرارها فهي إذاعة بعد إذاعة ، إمعاناً في العذاب والعقاب . والتعبير بالنوق فيه تهكم بهم عن طريق الاستعارة التهكمية ؛ لأن النوق يستعمل عادة في الأطعمة والأشربة المستساغة ، وقد استعمل هنا في إدراك العذاب بصنوفه المذكورة . كما أن

(١) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ١٧٦ .

فيه دلالة على تمكن العذاب منهم ، حيث لم يقتصر على ظواهرهم ، بل تغفل في بطونهم بعد أن تنوقوه .

وفي التعبير بصيغة الأمر (فلينوقوه) إشارة إلى أن المخاطبين كأنهم مقهورون على أن يتنوقوا العذاب ، حتى لكان ذلك مما ينبغي أن يكون مطلوباً منهم ، ومأمورين بفعله .

صفات الهكذبين بالدين :

ويتمثل ذلك في قوله تعالى :

(أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالذِّبِّ ۖ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي
يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يُحِصُّ عَلَىٰ طَعَامِ السَّكِينِ) (١) .

وأصالة « الفاء » في (فذلك) تخرج على وجوه متعددة ، هي :

إما أن تكون واقعة في جواب شرط مقدر ، نقله الزركشي عن سيبويه : « أي إن أردت عليه فذلك » (٢) . كما ألمح إليه الزمخشري بقوله : « والمعنى : هل عرفت الذي يكذب بالجزاء من هو ؟ إن لم تعرفه فذلك الذي يكذب بالجزاء هو الذي يدع اليتيم » (٣) . كما ذكره العكبري مقدرًا الشرط : « إن تأملته ، أو إن طلبت علمه » (٤) .

وإما أنها عاطفة ، وهذا ذكره الزمخشري على أن « يكون (فذلك) عطفًا على (الذي يكذب) ، إما عطف ذات على ذات أو صفة على صفة ،

(١) الماعون : ١-٣ .

(٢) البرهان (٤ : ٣٠١) .

(٣) الكشاف (٤ : ٢٣٦) .

(٤) (التبيان) ٢ : ١٣٠٦ ، وانظر : أبا حيان (تفسير البحر المحيط) ٨ :

٥١٧ ، والألوسي (روح المعاني) ١٥ ، ٢٠ : ٢٠٩ .

ويكون جواب (أرأيت) محنوقاً لدلالة ما بعده عليه ، كأنه قيل : أخبرني، وما تقول فيمن يكذب بالجزاء وفيمن يؤذي اليتيم ولا يطعم المسكين ، أنعم ما يصنع ؟ « (١) .

وقد رد أبو حيان هذا الرأي بقوله : « فجعل (فذلك) في موضع نصب عطفاً على المفعول ، وهو تركيب غريب ، كقولك : أكرمت الذي يزورنا فذلك الذي يحسن إلينا ، فالمتبادر إلى الذهن أن (فذلك) مرفوع بالابتداء ، وعلى تقدير النصب يكون التقدير : أكرمت الذي يزورنا فأكرمت ذلك الذي يحسن إلينا ، فاسم الإشارة في هذا التقدير غير متمكن تمكن ما هو فصيح ، إذ لا حاجة إلى أن يشار إلى الذي يزورنا ، بل الفصيح : أكرمت الذي يزورنا فالذي يحسن إلينا ، أو أكرمت الذي يزورنا فيحسن إلينا . وأما قوله إماً عطف ذات على ذات فلا يصح ؛ لأن (فذلك) إشارة إلى (الذي يكذب) فليسا بذاتين لأن المشار إليه بقوله (فذلك) هو واحد . وأما قوله ويكون جواب (أرأيت) محنوقاً فلا يسمى جواباً بل هو في موضع المفعول الثاني لـ (أرأيت)، وأما قوله أنعم ما يصنع ؟ فهمزة الاستفهام لا نعلم دخولها على نعم ولا بس ؛ لأنهما إنشاء والاستفهام لا يدخل إلا على الخبر « (٢) .

وذكر ابن عاشور أنها لعطف الصفة الثانية على الأولى ؛ لإفادة تسبب مجموع الصفتين في الحكم المقصود من الكلام ، وذلك شأنها في عطف الصفات إذا كان موصوفها واحداً ، فمعنى الآية : عطف صفتي دع اليتيم وعدم إطعام المسكين على جرم التكذيب بالدين ؛ لأن أصل ظاهر الكلام عنده : أرأيت الذي يكذب بالدين فيدع اليتيم ، ولا يحض على

(١) (الكشاف) ٤ : ٢٣٦ ، وانظر : (حاشية الشهاب) ٨ : ٤٠٢ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٥١٨ .

طعام المسكين(١) .

وإمّا لأنها سببية ، وذكره الرازي ، أي : « لما كان كافراً مكذباً كان كفره سبباً لدع اليتيم ... »(٢) ، وتبعه الشهاب بقوله : « لكون ما ذكر ناشئاً عن إنكار الجزاء رتبه بـ « الفاء » الدالة على السببية وتفرّع مابعدهما على ما قبلها »(٣) .

وأمّا القول بزيادتها فنقله الزركشي عن الأخفش(٤) .

والقول بزيادة « الفاء » هنا لا سند له بعدما ذكرنا من وجوه أصالتها ، وما نختاره أن تكون واقعة في جواب شرط مقدر على ما ذكر سيبويه والزمخشري بعده ومن تابعهما . وهي هنا « الفاء » الفصيحة التي تطوي كلاماً وراءها ، ومجيئها لإحداث أثر تشويقي من حيث دلالتها على الشرط المحذوف إيجازاً ، ومسارعة إلى ذكر الجواب دون ورود الشرط : لشدة الحاجة إلى معرفة من هو الذي يكذب بالدين . وهذا الأثر التشويقي يتسق تمام الاتساق مع وسائل التشويق الأخرى التي قامت عليها الآيات ؛ وهي : أسلوب الاستفهام المفتتح به السورة والموجه لكل من تتأتى منه الرؤية والمفيد التعجب ، والاسم الموصول الذي أشعرت صلته بالجواب ، واسم الإشارة الدال على منزلة بعيدة الغاية في الشر والفساد ، وقد وضع موضع الضمير تحقيراً ، وتمييزاً له أكمل تمييز بواسطة الإشارة الحسية ، والاسم الموصول الثاني

(١) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ٥٦٤ - ٥٦٥ .

(٢) (التفسير الكبير) ٣٢ : ١١٢ .

(٣) (حاشية الشهاب) ٨ : ٤٠٢ ، وانظر : الأوسى (روح المعاني)

١٥ ، ٣٠ ، ٣٠٩ .

(٤) انظر : (البرهان) ٤ : ٣٠١ .

الذي أشعرت صلته (يدع اليتيم) بأنها علة للحكم السابق ؛ فهو يكذب بالدين لأنه يدع اليتيم .

وقراءة أخرى للآيات ؛ فهي تعرض لمسألة كبيرة وقضية خطيرة ترتبط بمنهج الإسلام ، وأنه ليس مجرد عقيدة تعتقد ، وإنما حركة حياة تطبق فيها تلك المعتقدات من خرج عنها فقد كذب بالدين والجزاء . واختار القرآن الكريم ها هنا صورتين للمكذب بالجزاء ؛ هما صورتان : دع اليتيم ، وعدم الحض على طعام المسكين على سبيل المثال ، وهما صورتان مرتبطتان تمام الارتباط للعلاقة بين المسكين واليتيم فكل منهما في حاجة إلى معونة إحسان ، ومعاملة بالرحمة والرفقة ، وقدمت الأولى لأن حاجة اليتيم إلى المعونة والكفالة أشد ، وكثيراً ما يكون اليتيم مسكيناً والصورتان قبيحتان منفرتان ؛ لأنهما تتنافيان مع أبسط قواعد الإنسانية والمروءة ، فدع اليتيم دفعه عن حقه وزجره وربطه ، وهو الذي لا عائل له . وتشديد (يدع) إشارة إلى قوته فيه ، وكونه مضارعاً دال على تكرار ذلك منه واعتياده عليه . وعدم الحض على إطعام المسكين دفع عن الخير ومنع له ، وكلاهما عمل لا يناسب وازع الإيمان الحق الذي يحرك جنوة النفس فتقبل على الأعمال الصالحة

الوعيد للكافرين :

ويتمثل في قوله تعالى :

(فَإِذَا نُرِفِي النَّافِرِينَ ﴿٨﴾ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾ عَلَى الْكَافِرِينَ

عَسِيرٌ (١)

وقد وقعت « الفاء » هنا في موضعين . الأول في قوله (فإذا) ،

والثاني في قوله (فذلك) .

فأما « الفاء » الأولى فمجملة آراء العلماء فيها على النحو التالي :

١ - أنها أصلية ، بناء على ما ذكره الزمخشري من أنها « للتسبيح ، كأنه قال : اصبر على أذاهم ، فبين أيديهم يوم عسير يلقون فيه عاقبة أذاهم ؛ وتلقى فيه عاقبة صبرك عليه » (١) . ونقل الرازي هذا الرأي (٢) . وفسر ابن عاشور معنى السببية بقوله : « لتسبب هذا الوعيد عن الأمر بالإندثار في قوله (فأنذر) ، أي : فأنذر المنذرين ، وأنذرهم وقت النقر في الناقور ، وما يقع يومئذ بالذين أنذروا فأعرضوا عن التذكرة ؛ إذ « الفاء » يجب أن تكون مرتبطة بالكلام الذي قبلها ، ويجوز أن يكون معطوفاً على (فاصبر) بناء على أنه أمر بالصبر على أذى المشركين » (٣) .

٢ - أنها زائدة ، وقد نقله أبو حيان عن الحوفي على أن : (إذا) متعلقة بأنذر ، أي فأنذرهم إذا نقر في الناقور ، وقد رده الألويسي واسماً إياه بالرّعم (٤) .

وأما مجمل الآراء في « الفاء » الثانية فعلى النحو التالي :

١ - أنها أصلية ؛ إما على أنها للجزاء ، ذكره الزمخشري على أن (إذا) انتصب « بما دل عليه الجزاء ؛ لأن المعنى فإذا نقر في الناقور عسر الأمر على الكافرين » (٥) .

(١) (الكشاف) ٤ : ١٥٧ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣ : ١٩٦ ، وانظر : أبو حيان (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٧٢ ، و أبو السعود (تفسير أبي السعود) ٩ : ٥٥ ، والألويسي (روح المعاني) ١٥ ، ٢٩ : ١٥١ .

(٣) (تفسير التحرير والتنوير) ٢٩ : ٣٠٠ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٧٢ ، و (روح المعاني) ١٥ ، ٢٩ : ١٥١ .

(٥) (الكشاف) ٤ : ١٥٧ ، وانظر : أبو حيان (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٧٢ ،

والزركشي (البرهان) ٤ : ١٩٨ ، و الألويسي (روح المعاني) ١٥ ، ٢٩ : ١٥١ .

وإمّا على أنها استثنائية ، « (فذلك) جملة مستأنفة في موضع التعليل
 « نقله الألويسي عن الحوفي ، وعلق عليه وعلى أن «فاء» (إذا) زائدة بقوله :
 « وهو كما ترى » (١) ، يريد أنه بعيد .

ب - أنها زائدة ، على أن (إذا) مبتدأ ، والخبر (فذلك) نقله
 العكبري عن الأخفش ، وأبو حيان عنهما ، كما نقله الألويسي وردّه بأنّه كلام
 أخفش (٢) .

والذي أرجحه وأقول به : أن « الفاء » في الموضعين أصلية ، ولا سند
 للقول بزيادتها .

فهي في (إذا) تفيد السببية ؛ فالآية التي قبلها تأمره - عليه الصلاة
 والسلام - بالصبر : (ولربك فاصبر) فجاءت « الفاء » مفسحة عن علة
 الأمر بالصبر ، لأنّ بين أيدي الكافرين يوماً عسيراً يلقون فيه عاقبة أمرهم ،
 ولا مجال للقول بزيادتها مع إفادتها هذا المعنى الدقيق الذي لا يمكن إغفاله .

وهي في (فذلك) جزائية ، ومعناها التعقيب ، إذ عسر ذلك اليوم
 لا يبدو للعيان ولا تدركه العقول إلا عقيب نقره . ولا يخفى ما في التعبير
 القرآني (نقر في الناقر) من إشعار بقوة الصوت وشدة ، ونقره بالأذن ،
 فالنقر: قرع الشيء المفضي إلى النقب ، على ما فسره الراغب (٣) . والناقر على
 ما قال الزجّاج ، هو: الصُور ، وقيل في التفسير إنه يعني به النفخة الأولى (٤) .

(١) (روح المعاني) ١٥ ، ٢٩ : ١٥١ .

(٢) انظر : (التبيان) ٢ : ١٢٤٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٧٢ ، و (روح

المعاني) ١٥ ، ٢٩ : ١٥١ .

(٣) انظر : (المفردات) ٥٠٣ .

(٤) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢٤٦ .

واختار أبو السعود أن تكون النفخة الثانية . أمّا (ذلك) فقد ذكر أنّه إشارة إلى وقت النقر ، وما فيه من معنى البعد مع قرب العهد بالمشار إليه إيذانُ ببعد المنزلة من حيث الهول والفضاعة . وقوله : (غير يسير) تأكيد لعسر ذلك اليوم على الكافرين ومشعر ببسره على المؤمنين (١) .

(١) انظر : أبا السعود (تفسير أبي السعود) ٩ - ٥٥ - ٥٦ .

مواقع « من » وأسرارها

١ - « من » في الإثبات :

أطماع بني إسرائيل

وعد الله للمتصدقين

من صور القيامة

الجلال من الطعام

التسليّة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -

خطاب الكافرين

ب - « من » بعد النفي أو شبهه :

زمجيدته - تعالى - بصفاته :

العلم المطلق

عظم قهرته

استواء خلقه

نفي الشريك عنه تعالى

الوهيته تعالى

أهل الكفر في الآخرة :

عند المحاسبة والجزاء

بعد دخول النار

بعد رؤية العذاب

أ - « من » في الإثبات :

لم يذكر أحد من العلماء زيادة « من » في الكلام المثبت ، إلا الأخفش .
وسأحاول الوقوف على شيء مما قال فيه بزيادة « من » ، وقد رأيت أن أصنفها
حسب مقامات ورودها ، وقد جاءت كالآتي :

أطعام بني إسرائيل :

وذلك في سياق يعدد نعمه تعالى على بني إسرائيل ، وما كان منهم من
جحود ونكران ، فهم لا يريدون الخروج عن مألوف عاداتهم فطلبوا من نبيهم
موسى - عليه السلام - أن يدعو ربه أن يخرج لهم من الأطعمة المنوعة ، وتمثل
ذلك في قوله تعالى :

(وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ
يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْمِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّيْهَا وَفُومَهَا
وَعَدَيْهَا وَأُصْبَغُهَا قَالِ اتَّسَبَّدَ لَوْكَ الَّذِي هُوَ آذَنٌ
بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَمْ يَطُؤُا وَمَضُوا فِإِنَّ لَكُمْ مَأْسَأَتَهُ
وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبِنَا
فَأَنَّ اللَّهَ ذَلِكُ الْبَاطِلِ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ
الَّذِينَ بَدَّعُوا الْحَقَّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (١)

وموضع الخلاف في « من » (مِمَّا) على النحو التالي :

فالقائلون بأصالتها على أنها للتبعيض ، وإليه أُلح الأخفش بقوله :
« فدخلت فيه « من » ، كنحو ما تقول في الكلام : أهل البصرة ياكلون من البرِّ
والشعير ، وتقول : ذهبْتُ فأصبْتُ من الطَّعام ، تريد شيئاً ، ولم تذكر الشيء ،

(١) البقرة : ٦١ .

كذلك : « يخرج لنا مما تنبت الأرض شيئاً » ولم يذكر الشيء « (١) . وذكر الطبري أنها « بمعنى التبويض لما بعدها ، فاكتفى بها عن ذكر التبويض : إذ كان معلوماً بدخولها معنى ما أريد بالكلام الذي هي فيه ، كقول القائل : أصبح اليوم عند فلان من الطعام ، يريد شيئاً منه » (٢) . وتأويل الكلام عليه : فادع لنا ربك يخرج لنا بعض ما تنبت الأرض بقلها وقثائها . وذكر ابن عطية أن المفعول على مذهب سيبويه مضمّر تقديره : مأكولاً مما تنبت الأرض . ونقل أبو حيان ما ذكره ابن عطية وأضاف أن « من » تبعية . ونقل هذا المعنى أبو السعود وكذا الشَّهاب والألوسي وابن عاشور (٣) .

والقائلون بزيادتها ينحصرون فقط فيما ذكره الأخفش من احتمال زيادتها في هذا الموضع بقوله : « وإن شئت جعلته على قولك : ما رأيت من أحد ، تريد : ما رأيتُ أحداً ، وهل جاءك من رجل ؟ تريد : هل جاءك رجلٌ ؟ فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك ، قال :

(وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ) (٤)

فهذا ليس باستفهام ولا نفي « (٥) . وقد نقل الطبري زيادتها عن بعضهم - أراد الأخفش - وأنها بمعنى الإلغاء والإسقاط ، كأنَّ معنى الكلام عنده : يخرج لنا ما تنبت الأرض من بقلها ، كما نقل ما احتج به ، وإنكار

(١) (معاني القرآن) ١ : ٩٨ .

(٢) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٣١٠ .

(٣) انظر . (المحرر الوجيز) ١ : ٢٣٦ ، و (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٢ ،

و (تفسير أبي السعود) ١ : ١٠٦ ، و (حاشية الشهاب) ٢ : ١٦٨ ، و (روح

المعاني) ١ ، ١ : ٢٧٤ ، و (تفسير التحرير والتنوير) ١ : ٥٢٢ .

(٤) البقرة من آية ٢٧١

(٥) (معاني القرآن) ١ : ٩٨ - ٩٩ .

جماعة من أهل العربية أن تكون « من » بمعنى الإلغاء في شيء من الكلام ،
 وادعاءهم أن دخولها في كل موضع دخلت فيه مؤذن أن المتكلم مرید لبعض ما
 أدخلت فيه لا جميعه ، وأنها لا تدخل في موضع إلا لمعنى مفهوم . وكذا نقل
 زيادتها ابن عطية منسوباً إلى الأخفش ، وإباء سيبويه أن تكون ملغاة في غير
 النفي ، كما نقله أبو حيان عن الأخفش ، والألوسي عنه أيضاً واسماً إياه بأنه
 ادعاء وليس بشيء (١) .

ولا أدل على تهافت القول بزيادة « من » هنا من إجماع العلماء على
 أصالتها وإفادتها التبويض ، وكذا ردهم زيادتها وأنه ليس بشيء ، فضلاً عن
 أن القول بالزيادة لم ينقل سوى عن الأخفش على احتمال ، وحجته في ذلك غير
 قائمة استناداً على قوله تعالى : (ويكفر عنكم من سيئاتكم) ، لأن « من »
 سياقها ودلالاتها ، وسنعالجها بعد . ومن ثم لا يبقى إلا القول بأصالة « من » ،
 وما يشير إليه السياق أن تكون مفيدة التبويض ؛ فقد جرى هذا الكلام على
 لسان بني إسرائيل بعد أن أنعم الله عليهم بالمن والسلوى ، فلم يكفهم ذلك
 فأخذوا يطالبون نبيهم موسى - عليه السلام - أن يدعو ربه أن يخرج لهم مما
 تنبت الأرض . ونداؤه باسمه من غير تقدير له تبجح منهم واستخفاف به ،
 ومعالنتهم عن عدم تزيينهم وانتفاء مصابرتهم دال على اكتوائهم بنار التكالب
 على المتع الدنيوية وعيشهم لها فقط فهم عبدة لبطونهم غفلة عن التكاليف
 المنوطة بهم . وتظهر قمة القحة والتبجح منهم في تلك المطالبة بأن يخرج لهم
 ربه مما تنبت الأرض ؛ أي بعض ما تنبت . ومثل هذا المطلب دال على خلو
 أنصبتهم من الجهد والقائهم التبعة على موسى - عليه السلام - . وقد وقع في
 نفسي أن طلبهم بعض الأطعمة يتنافى مع حرصهم الشديد وعدم صبرهم على

(١) انظر : (جامع البيان) ١٠١ - ٣١ ، و (المحرر الوجيز) ١ : ٢٣٦ .

و (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٢ ، و (روح المعاني) ١٠١ : ٢٧٤ .

طعام واحد ، فكيف يكتفون ببعض ما تنبت الأرض والذي يطوي اليسير مما تنبت ؟ غير أن قولهم بعد ذلك (من بقلها وقتانها وفومها وعدسها وبقلا) قد فصل وبين ما أجملته « مِنْ » الأولى المبعضة ، فحُسن مجيء « مِنْ » الثانية مبينة ومفصلة لما أجملته « مِنْ » الأولى . وبمثل هذا ينتفي القول بزيادة « مِنْ » الأولى . وهذا التفصيل بعد الإجمال - كما أظن - يتناسب وרגائب بني إسرائيل ، ويكشف عن سعة مطالبهم وشدة حرصهم ، وانصراف همهم إلى طلب متاع الدنيا ، وأنهم لا يكتفون بالقليل . وليس المسلم الحق كذلك ؛ لأن ملذات الحياة الدنيا عنده أدنى من أن يتفانى فيها على النحو الذي ذكرته الآية في بني إسرائيل .

وعد الله للمتصدقين :

في مقام يحض على البذل والعطاء عند قوله تعالى :

(إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (١) .

وقد دار كلام العلماء حول « مِنْ » على النحو التالي :

فالقائلون بأصالتها : إما على أنها التبعية ، ذكره الطبري بقوله : « فإن قال قائل : وما وجه دخول « مِنْ » في قوله (وَيُكَفِّرُ^(٢) عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) قيل : وجه دخولها في ذلك بمعنى : ونكفر عنكم من سيئاتكم ما نشاء تكفيره منها بون جميعها ، ليكون العباد على وجل من الله فلا يتكلموا

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) وردت هكذا بالنون وجزم الحرف ؛ لأنها عنده أولى القراءات بالصواب .

على وعده ما وعد على الصدقات التي يخفيها المتصدق ، فيجتروا على حدوده ومعاصيه» (١) . كما ذكره ابن عطية من حيث إنها للتبويض المحض ، والمعنى في ذلك متمكن . ونقله ابن الأنباري ، والتقدير عنده ، أي : شيئاً من سيئاتكم (٢) . وذكره الرازي أحد وجوه غير أنه جعله بأن : « السيئات كلها لا تكفر بذلك ، وإنما يكفر بعضها ثم أبيهم الكلام في ذلك البعض ؛ لأن بيانه كالإغراء بارتكابها إذا علم أنها مكفرة ، بل الواجب أن يكون العبد في كل أحواله بين الخوف والرجاء ، وذلك إنما يكون مع الإبهام» (٣) . وذكر العكبري أنها عند سيبويه على حذف المفعول ، أي : شيئاً من سيئاتكم . واختار أبو حيان كونها للتبويض ؛ لأن الصدقة لا تكفر جميع السيئات ، وكذا الزركشي والألوسي (٤) .

وإما على أنها السببية : ذكره الرازي أحد وجوه غير مختار له ، والمعنى : ونكفر عنكم من أجل ذنوبكم ، كما تقول : ضربتك من سوء خلقك ، أي : من أجل ذلك . وردّه أبو حيان بأنه ضعيف (٥) .

والقائلون بزيادتها ينحصرون فقط فيما ذكره الأخفش على احتمال في الآية السابقة الدراسة من احتجاجه بها على زيادة « من » وإن لم يسبق الكلام نفي واستفهام . وقد نقل الطبري عن بعض نحويي البصرة - يريد الأخفش - أن معناها الإسقاط من هذا الموضع ، وأنه يتوَلَّها بمعنى : ونكفر عنكم

(١) (جامع البيان) ٢، ٢ : ٩٤ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ٢ : ٢٣٥ ، و (البيان) ١ : ١٧٨ .

(٣) (التفسير الكبير) ٧ : ٧٥ - ٧٦ .

(٤) انظر : (التبيان) ١ : ٢٢٢ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٢٦ ، و (البرهان)

٤ : ٤٢٤ ، و (روح المعاني) ٢ : ٢ ، ٤٤ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٧ : ٧٦ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٢٦ .

سيئاتكم . كما نقل ابن عطية ما حكاه الطبري عن فرقة من زيادتها في هذا الموضوع ، وحكم عليه بأن ذلك منهم خطأ . ونقل ابن الأنباري زيادتها مضعفاً ، وكذا نقله الرازي غير مختار له ، والعكبري ناسباً إياه إلى الأخفش . كما نقله أبو حيان عن الطبري عن فرقة وذكر تخطئة ابن عطية لذلك . ونقل الألويسي زيادتها على رأي الأخفش مضعفاً (١) .

وغير خاف أن القول بزيادة « من » هنا ضعيف ؛ لأنه لم يرد سوى عن الأخفش الذي اتسع مذهبه في الزيادة إجمالاً ، وفي « من » خصوصاً في الإثبات . وقد رده عليه العلماء ؛ لأن « من » معنى مستجداً تقوم نصبة الكلام به ، وهو التبويض الذي أكد عليه العلماء ، والسياق معين على ذلك ؛ فهو سياق يحض على الصدقة الخالصة لوجه الله تعالى ، والعتاء الواسع عن صدق وإخلاص ورحمة ، وفي ذلك خير للمسلم وتكفير من بعض السيئات ، وكأن الصدقة محاة لبعض الذنوب لا كلها ، فهناك أبواب للخير أخرى وسبل للفلاح متنوعة عدا الصدقة تغسل الذنوب وتمسح الخطايا . وهذا هو نهج المسلم الحق إذا انحرف به الطريق فزل ووقع في الذنب فإن مما يعيد إليه طهره ونقاؤه ، ويدثره بستار المغفرة والرضا أن يجنح إلى مال يحبه - فلن ينال البر إلا إذا أنفق مما يحب - فيدفع به إلى الفقراء ليكون به زلفى يتقرب بها إلى أرحم الراحمين . ولو أغفل القرآن الكريم ذكر « من » في (ويكفر عنكم سيئاتكم) لقام الناس بعمل المعاصي وارتكاب الآثام ، ثم فزعوا إلى الصدقات طهرة لكل ذنوبهم ، فكانت الإشارة بـ « من » تطوي التجاوز عن قدر من

(١) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٩٨ - ٩٩ ، و (جامع البيان) ٢ : ٣ ، ٩٤ ،

و (المحرر الوجيز) ٢ : ٣٣٥ ، و (البيان) ١ : ١٧٨ ، و (التفسير الكبير)

٧٦ : ٧ ، و (التبيان) ١ : ٢٢٢ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٢٦ ، و (روح

المعاني) ٢ : ٣ ، ٤٤ .

السينات لا كلها ، وإلا لركن الناس إلى ذلك واتكلوا على وعد الله تعالى بتبرئة ساحاتهم لمجرد الصدقة فقط . وهذا ما أوماً إليه الطبري وقد اعتمد فيه على ملمح نفسي عميق في طبائع البشر ليكون العباد على وجل من الله تعالى . وكأنَّ « مِنْ » هنا تطرق على ذلك الجانب الدقيق في نفس كل حي وهو عدم الإتكال على الصدقات وحدها في تكفير السيئات . وفي ذلك حضُّ على طرُق سبل الخير الأخرى ليصفو المؤمن من كافة سيئاته . وفيه زجر لطائفة من الناس التي تشح ولا تتصدق لتندفع إلى العطف ومحو آثار الفاقة من المجتمع المسلم .

من صور القيامة :

وذلك في صورة مهيبة رسمها القرآن الكريم وقد وُفِّيت كل نفس ما عملت ، وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً ، وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً ، وقد أخذ الملائكة أماكنهم من حول العرش ، يقول تعالى :

(وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (١)

والرأي القائل بأصالة « مِنْ » في (من حول العرش) على أنها لابتداء الغاية وقد ذكره ابن عطية مستصوباً له ، ونقله النسفي قولاً واحداً ؛ والمعنى عنده : أن ابتداء حفوفهم من حول العرش إلى حيث شاء الله ، كما نقله أبو حيان مضعفاً ، وأبو السعود من غير اختيار ، وعدُّ الشهاب حينئذ الحفوف بغير العرش فهو إما بالخلق ، ونقله الألويسي مضعفاً وكان الحفوف

(١) الزمر : ٧٥ .

حينئذ للخلق (١) .

والرأي القائل بزيادتها فهو ما ذكره الأخفش من أنها دخلت توكيداً ، نحو قولك : ما جاغني من أحد ، وقد نقله الطبري عن بعض نحويي البصرة يريد الأخفش - ، ثم نقل قول غيره من أن قبل وحول وما أشبههما ظروف تدخل فيها « مِنْ » وتخرج ، نحو أتيتك قبل زيد ، ومن قبل زيد ، وطفنا حولك ومن حولك ، وليس ذلك من نوع : ما جاغني من أحد ؛ لأن موضع « مِنْ » في قولهم : ما جاغني من أحد رفع ، وهو اسم . ثم استصوب أن تكون « مِنْ » في هذه الأماكن وإن كانت دخلت على الظروف فإنها بمعنى التوكيد ، متابعاً للأخفش في ذلك . ونسب ابن عطية زيادتها إلى فرقة ولم يختره . ونقله أبو حيان عن الأخفش ، وأبو السعود غير مختار ، وعدّ الشهاب زيادتها هو الأظهر ، وكذا الألويسي (٢) .

ويبدو القول بزيادة « مِنْ » ضعيفاً ؛ فقياس الأخفش المثبت على المنفي غير مستقيم ، ثم إن هذا المنفي لنا فيه نظر في حينه . وكونها للتوكيد غير متأت وإن تابعه الطبري فيه ؛ فالمقام ليس بحاجة لتوكيد ؛ فكون الملائكة حافين من حول العرش حقيقة كبرى ضخمة غير منكورة ساقها القرآن الكريم خالية من التوكيد سوق الهاديء الواثق المكين . ويبقى القول بأصالتها ؛ فهي

(١) انظر : (الحرر الوجيز) ١٤ : ١٠٨ ، و (تفسير النسفي) ٢ : ٢٣٦ ،

و (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤٤٣ ، و (تفسير أبي السعود) ٧ : ٢٦٥ ،

و (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٥٥ ، و (روح المعاني) ١٢ ، ٢٤ : ٣٦ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٤٥٨ ، و (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ : ٢٨ ،

و (الحرر الوجيز) ١٤ : ١٠٨ ، و (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٢٤٣ ، و (تفسير

أبي السعود) ٧ : ٢٦٥ ، و (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٥٥ ، و (روح المعاني)

١٢ ، ٢٤ : ٣٦ .

مفيدة ابتداء الغاية كما يقول ابن عطية . والمقام معين على ذلك ؛ فقد سيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً سوق إذلال وامتهان ، وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً سوق إكرام وإنعام ، والملائكة حافين من حول العرش يسبحون بحمد ربهم ، فهو مقام يلفه الخشوع وتحيط به المهابة ويغمره الاطمئنان ، وكونهم حافين أي محققين من حوله يعني أن حقوفهم نشأ من ذلك المكان من حول العرش إلى ما لا نهاية، وأن مبتدأه من هناك ، وأنه لا منطقة فاصلة تحول بينهم وبين حقوفهم من حول العرش ، وهذا دال على أنسهم بقربهم من الرحمن وأنهم منه في موضع الإكرام والتقدير ، وللمرء أن يتخيل أنسه بقرب من يحب ، فكيف بالملائكة وهم محدقون من حول العرش . ولو جاء النظم القرآني الكريم بدون « مِنْ » لأوهم أن هناك منطقة فاصلة وأن ثمة حاجزاً أو فراغاً يحول بينهم وبين الحفوف من حول العرش . وليس هذا مراداً ، وعليه فمجيء « مِنْ » متعين لتحديد مبتدأ حقوفهم وأنه من حول العرش إلى ما لا نهاية . وهذا متناسب مع سياق التكريم والقبول والرضا بعد المحاسبة والمجازاة . والله أعلم .

الحلال من الطعام :

أتت « مِنْ » في سياق يتحدث عما أحله الله تعالى من الطيبات في الطعام ، وقد استشعر المؤمنون رغبة في التخلص من رواسب الجاهلية حتى في طعامهم ، فاستوضحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الخصوص فيما يحل لهم ، فقال تعالى :

(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ) (١)

وموطن الخلاف في « مِنْ » (مِمَّا أَمْسَكْنَ) على النحو التالي .

فالرأي القائل بأصالتها على أنها للتبعيض ، نقله الطبري عن بعض أهل العربية ، وأنها لم تدخل إلا لمعنى مفهوم لا يجوز الكلام ولا يصلح إلا به ، وقد استصوب هذا القول فذكر « أَنْ مِنْ » لا تدخل في الكلام إلا لمعنى مفهوم ، وقد يجوز حذفها في بعض الكلام ، وبالكلام إليها حاجة ؛ لدلالة ما يظهر من الكلام عليها ، فأمّا أن تكون في الكلام لغير معنى أفادته بدخولها ، فذلك قد بينا . . . أنه غير جائز أن يكون فيما صح من الكلام ، ومعنى دخولها في قوله (فكلوا ممّا أمسكن عليكم) للتبعيض ؛ إذ كانت الجوارح تمسك على أصحابها ما أحلّ الله لهم لحومه ، وحرّم عليهم فرثه ودمه ، فقال جل ثناؤه (فكلوا ممّا أمسكن عليكم) جوارحك الطيبات التي أحلت لكم من لحومها دون ما حرّمت عليكم من خبائثه من الفرث والدم وما أشبه ذلك مما لم أطيعه لكم ، فذلك معنى دخول « مِنْ » في ذلك ^(١) . وذكر الرازي كونها للتبعيض أحد وجهين ، وهي على هذا التقدير فيها وجهان : « الأول : أن الصيد كله لا يؤكل فإن لحمه يؤكل ، أمّا عظمه ودمه وريشه فلا يؤكل . الثاني : أن المعنى كلاً مما تبقى لكم الجوارح بعد أكلها منه » ^(٢) ، واختار أبو حيان أنها للتبعيض ، والمعنى : كلاً من الصيد الذي أمسكن عليكم . وعدّه السمين الأظهر فيها على أنها صفة لموصوف محنوف ، هو مفعول الأكل ، أي : فكلوا شيئاً مما أمسكنه عليكم . وفسّر أبو السعود معنى التبعيض لما أن البعض مما لا يتعلق به الأكل كالجلود والعظام والريش وغير ذلك . وأحال ابن عاشور معنى التبعيض على أنه تبعيض شائع الاستعمال في كلام العرب عند ذكر المتناولات ، وليس المقصود النهي عن أكل جميع ما يصيده الصائد ، ولا أن ذلك

(١) (جامع البيان) ٤ ، ٦ : ٩٩ .

(٢) (التفسير الكبير) ١١ : ١٤٥ .

احتراس عن أكل الريش والعظم والجلد والقرون ؛ لأن ذلك كله لا يتوهمه السامع حتى يحترس منه^(١) .

والرأي القائل بزيادة « مِنْ » ألح إليه الأخفش بقوله : « أدخل « مِنْ » كما أدخله في قوله : كان من حديثٍ ، وقد كان من مطرٍ »^(٢) . ونظراً بأيتين قرآنيتين. ونقل الطبري ما ذكره الأخفش ناسباً إياه إلى بعض نحويي البصرة، وأنها دخلت في هذا الموضع لغير معنى ، كما نقل إنكار غيره - أي الأخفش - لهذا الكلام . كما نقل الرازي أنها صلة زائدة أحد وجهين من غير اختيار . وقد ضعف أبو حيان كونها زائدة ، ونقله السمين على أنه قياس قول الأخفش غير مختار له^(٣) .

ويبين أن قول الأخفش بزيادة « مِنْ » ليس قوياً؛ فقد ترجح عند العلماء أصالتها وإفادتها التبويض ، وهو مراد ومتعين ؛ لأن الأمر ليس بأكل كل ما أمسكته الجوارح، وإنما بعضه فليس يؤكل الدم والعظم والجلد والريش .. الخ ما قالوا . ولعل مما يومض به ذكر « مِنْ » هنا أنه كان من شأن العرب قبل الدعوة المحمدية أكل الصيد كله فأتت « مِنْ » لتشير إلى أن المباح من الصيد قدر منه لا كله ، ويرجح هذا الوجه أن الآية أتت في سياق طلب فيه المؤمنون من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحدد لهم ما يحل أكله فذكر الطيبات ، وليس الدم والعظم والجلد والريش منها . فناسب ذكر « مِنْ » المبعوضة لتشير إلى ذلك القدر الطيب ، ويمثل هذا يرد على ما ذكره ابن عاشور

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٤٢٠ ، و (الدر المصون) ٤ : ٢٠٤ ، و

(تفسير أبي السعود) ٣ : ٨ ، و (تفسير التحرير والتنوير) ٦ : ١١٦ .

(٢) (معاني القرآن) ١ : ٢٥٤ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ٤ ، ٦ ، ٩٨ - ٩٩ ، و (التفسير الكبير) ١١ : ١٤٤ ،

و (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٤٢٠ ، و (الدر المصون) ٤ : ٢٠٤ .

من أن التبغيض شائع استعماله عن العرب في المتناولات وليس للاحتراس
عن أكل الريش والعظم والجلد والقرون .

التسليّة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

وقد وجد ما وجد من تكذيب قومه له ، فقال له تعالى معزياً مسلماً
مصبراً :

(وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرًا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْذُوا
حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبِيٍّ
الْمُرْسَلِينَ) (١)

وموطن الخلاف حول « مِنْ » في (من نبأ) ، على النحو التالي :

فالرأي القائل بالأصالة ، أمّا على أنها التبغيضية ، وقد ذكره
الزمخشري بقوله : « بعض أنبيائهم وقصصهم وما كابوا من مصابرة
المشركين » (٢) ونقل ابن عطية عن الطبري والرماني أن فاعل (جاءك) مضمراً ،
تقديره : ولقد جاءك نبأ أو أنباء ، واستصوب أن يقدر جلاء أو بيان . واختار
الرازي هذا المعنى وعلل له بأن الواصل إلى الرسول عليه السلام قصص
بعض الأنبياء لا قصص كلهم ، كما قال تعالى :

(مِنْهُمْ مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ) (٣) .

وذكر أن فاعل (جاء) مضمراً ؛ لدلالة المذكور عليه ، وتقديره : ولقد
جاءك نبأ من نبأ المرسلين . كما اختار هذا المعنى أبو حيان ، والفاعل عنده

(١) الأنعام : ٢٤ .

(٢) (الكشاف) ٢ : ١١ .

(٣) طاهر : من آية ٧٨ .

مضمر، تقديره: هو ويدل عليه المعنى من الجملة السابقة، أي: ولقد جاعك هذا الخبر من تكذيب اتباع الرسل للرسل والصبر والإيذاء إلى أن نصرُوا، وأنَّ هذا الإخبار هو بعض نبيِّ المرسلين الذين يتأس بهم، و (من نبأ) في موضع الحال وصاحبه ذلك المضمر. كما ذكر هذا المعنى الزركشي مختاراً له^(١).

والرأي القائل بالزيادة ما ذكره الأخفش من أنها: « كما تقول قد أصابنا من مطرٍ، وقد كان من حديث »^(٢). وقد نقله ابن عطية على مذهب الأخفش في تجويز دخول « من » في الواجب، وعليه فإنَّ (من نبأ المرسلين) في موضع رفع بـ (جاء)، ودخل حرف الجر على الفاعل استناداً لما قاله أبو علي الفارسي. وكذا نقل زيادتها الرازي غير مختار لها، كما نقلها العكبري ونقل عدم إجازة سيبويه زيادتها في الواجب. وكذا أبو حيان الذي ذكر الزيادة غير مختار لها. ويبيِّن الزركشي أن هذه الآية مما احتج به الأخفش على زيادة « من » وضعفه^(٣).

ولا أدل على ضعف زيادة « من » من تصدي العلماء لرده، وأنها مفيدة التبعية، وفي مقام الآية ما يُلَمَح إليه، فهو مقام تسرية وعزاء لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد حزن من مواقف أهل الكفر فيذكره القرآن الكريم بمواقف رسلٍ كُذِّبَت من قبل فما كان منهم إلا الاسترواح بالصبر والتريث؛ فعظم المنزلة مع ثقل الأحمال ومعاناة الصعاب، وهذه هي

(١) انظر: (المحرر الوجيز) ٦: ٤٢، و (التفسير الكبير) ١٢: ٢٠٦، و(تفسير

البحر المحيط) ٤: ١١٣، و (البرهان) ٤: ٤٢٥.

(٢) (معاني القرآن) ٢: ٢٧٤.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) ٦: ٤٢، و (التفسير الكبير) ١٢: ٢٠٦،

و(التبيان) ١: ٤٩٢، و (تفسير البحر المحيط) ٤: ١١٣، و (الزركشي)

٤: ٤٢٤ - ٤٢٥.

أعباء الدعوة الجديدة التي لا تتماشى معها إلا همم الرجال العالية والتريث والمصابرة ومكابدة المحن ، فما من محنة إلا وفيها الرحمات فلا يخف ولا يجزع ، ولما كان المقام بهذه الصورة المعزة الموسية ناسب الإشارة إلى نبا بعض الرسل لا كلهم دفعا للاستثقال على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتخفيفاً عليه ، وكان القرآن الكريم يمسح على قلب هذا الرسول الكريم . هذا ما يفهم من سر التبويض هنا . وفي عبارة القرآن الكريم ب (رسل) إحياء إلى أنهم طائفة من الرسل لا كلهم فناسب مجيء « من » المبعضة لنبا رسل دون آخرين . وإشارة العلماء إلى إفادة « من » هذا المعنى المبعض تلاؤماً مع قوله تعالى في موطن آخر :

(مِنْهُمْ مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ) (١)

إحياء آخر قوي ببعضية « مِنْ » والقرآن الكريم كالكلمة الواحدة يفسر بعضه بعضاً فما أجمل في موطن فصل في آخر ، وما أبهم بين وهكذا . وفي ضوء هذا الفهم نجد الإربلي يعلل لمجيء « مِنْ » في قوله تعالى :

(وَكَلَّا نَقْصُصْ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ) (٢)

فقد احتج بالآية الكوفيون على جواز زيادة « مِنْ » وتابعهم الأخفش ؛ لأن التثبيت إنما يحصل إذا كان القصص شاملاً بذكر أخبار جميع الرسل . وردّه بأن التثبيت لا يستلزم ذكر أخبار جميع الرسل بل يكفي فيه ذكر بعضها ؛ لأن الله تعالى لم يذكر قصص جميعها ، وأحال على آية غافر (٣) . ونضيف أننا بإزاء ثلاث آيات في مقام التسلية والتثبيت لرسول الله - صلى الله

(١) غافر : من آية ٧٨ .

(٢) هود من آية ١٢٠ .

(٣) انظر : (جواهر الأدب) ٣٤٤ - ٣٤٥ .

عليه وسلم - عن طريق ذكر قصص بعض الرسل ، وأتت فيها « مِنْ » مبعضة لا زائدة ، لأنه المناسب وطبيعة المقام ؛ والمناسب وواقع القرآن الكريم الذي لم يذكر جميع القصص وإنما اكتفى ببعضها .

خطاب الكافرين :

وذلك في قوله تعالى على لسان الرسل :

(قَالَتْ)

رُسُلَهُمْ فِي اللَّهِ شَكٌّ فَأَطْرَأَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ
لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ
مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَسْمَاءُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا
عَمَّا كُنَّا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّا لَفِتْنَانِ لِإِسْطَلِينَ مُبِينٍ ^(١)

ومجمل آراء العلماء في « مِنْ » (مِنْ ذُنُوبِكُمْ) على النحو التالي :

فالقائلون بالأصالة ؛ إما على أنها للتبعيض ، واختلف في هذا الذي تبعضه « من » ؛ ففسره الزمخشري بأنه ما علمه « جاء هكذا إلا في خطاب الكافرين كقوله :

(وَأَتَقُوهُ وَأَطِيعُوا ۖ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) ^(٢)

(يَتَّقُوا مَنْ آجِبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمَنُوا بِهِ، يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) ^(٣)

وقال في خطاب المؤمنين :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَجْرٍ مُخْتَمِرٍ يَصْعَدُ مِنَ عَذَابِ الْإِلْمِ) ^(٤)

(١) إبراهيم : ١٠ .

(٢) نوح : من آية ٢٠ ، ٤ .

(٣) الأحقاف : من آية ٣١ .

(٤) الصف : ١٠ .

إلى أن قال : (يغفر لكم ذنوبكم) وغير ذلك مما يقفك عليه الاستقراء ، وكان ذلك للتفرقة بين الخطابين ، ولئلا يسوي بين الفريقين في الميعاد « (١) . ونقله الرازي وضعفه وعده من باب الطامات ؛ لأن هذا التبويض إن حصل فلا حاجة إلى ذكر هذا الجواب ، وإن لم يحصل كان هذا الجواب فاسداً . وأورد أبو حيان اعتراضاً على كلام الرّمخشري بقوله : ويقال ما فائدة الفرق في الخطاب والمعنى مشترك ؛ إذ الكافر إذا آمن والمؤمن إذا تاب مشتركان في الغفران ، وما تُخيلت فيه مغفرة بعض الذنوب في الكافر الذي آمن هو موجود في المؤمن الذي تاب (٢) .

وفسّر ابن عطية التبويض بأن « الوعد وقع بغفران الشرك وما معه من المعاصي ، وبقي ما يستأنفه أحدهم بعد إيمانه من المعاصي مسكوتاً عنه ليبقى معه في مشيئة الله تعالى ، فالغفران إنما نفذ به الوعد في البعض . فصح معنى « مِنْ » « (٣) . ونقل هذا المعنى أبو حيان وصحّحه بأن الإسلام يجب ما قبله ويبقى ما يستأنف بعد الإيمان من الذنوب مسكوتاً عليه ، فهو في المشيئة والوعد إنما هو بغفران ما تقدم لا بغفران ما يستأنف . كما نقل هذا المعنى الألويسي غير مختار له (٤) .

ونقل الرّمخشري مضعفاً أنه أريد أنه يغفر لهم ما بينهم وبين الله بخلاف ما بينهم وبين العباد من المظالم ونحوها . كما نقله عنه الرازي . وكذا .

﴿﴾

(١) (الكشاف) ٢ : ٣٩٥ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ١٩ : ٩٣ - ٩٤ ، و (تفسير البحر المحيط)

٥ : ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٣) (المحرر الوجيز) ١٠ : ٦٨ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٤٠٩ ، و (روح المعاني) ٧ ، ١٣ : ١٩٦ .

نقله أبو حيان مصححاً له . واختاره أبو السعود والشهاب والألوسي (١) .

ونقل الرازي عن الواحدي في البسيط أنه ذكر البعض ههنا وأريد به الجميع توسعاً ، وردّه عليه مضعفاً له فإن معناه أنه يغفر لكم ذنوبكم ، وهو عين ما قاله أبو عبيدة من زيادة « من » وعليه فهو ضعيف (٢) .

ونقل الرازي عن القاضي عن الأصم أن المعنى : أنكم إذا تبتّم فإنه يغفر لكم الذنوب التي هي من الكبائر ، فأماً ما كانت من الصغائر فلا حاجة إلى غفراتها ، ونقل رد القاضي عليه هذا التّويل : لأن الكفار صغائرهم ككبائرهم في أنها لا تغفر إلا بالتوبة (٣) .

ونقل الرازي عن الأصم أن الكافر قد ينسى بعض ذنوبه في حال توبته وإنابته فلا يكون المغفور منها إلا ما ذكره وتاب منه . وردّه عليه (٤) .

وفسّره الرازي بأن المراد أنه تعالى يغفر بعض ذنوبه من غير توبة وهو ما عدا الكفر ، وأما الكفر فهو أيضاً من الذنوب ، وأنه تعالى لا يغفره إلا بالتوبة ، وإذا ثبت أنه تعالى يغفر كبائر كافر من غير توبه بشرط أن يأتي بالإيمان فبأن تحصل هذه الحالة للمؤمن كان أولى (٥) .

وإمّا على أنها بدل ، نقله الرازي عن الواحدي ، والمراد إبدال السيئة بالحسنة ، والمعنى : لتكون المغفرة بدلاً من الذنوب فدخلت « من » لتضمن المغفرة معنى البديل من السيئة ، وردّه عليه مضعفاً بأنه ليس في اللغة أن كلمة

(١) انظر : (الكشاف) ٢ : ٣٩٥ ، و (التفسير الكبير) ١٩ : ٩٢ ، و (تفسير

البحر المحيط) ٥ : ٤٠٩ ، و (تفسير أبي السعود) ٥ : ٣٦ ، و (حاشية

الشهاب) ٥ : ٢٥٦ ، و (روح المعاني) ٧ : ١٣ ، ١٩٦ .

(٢) و (٣) و (٤) انظر : (التفسير الكبير) ١٩ : ٩٣ - ٩٤ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١٩ : ٩٤ .

« مِنْ » تفيد الإبدال . كما نقل هذا القول الألويسي غير مختار له (١).

وأما على أنها للبيان ، نقله الألويسي عن الزجاج (٢) .

والقائلون بالزيادة فيتمثلون فيما ذكره أبو عبيدة من أن مجازه ليغفر لكم ذنوبكم و « مِنْ » من حروف الزوائد . وما نقله الرازي عن الواحدي عن أبي عبيدة من زيادتها ، ونقله إنكار سيبويه زيادتها في الواجب . وقد ردّ الرازي كونها زائدة ، وضعفه بأن معناه الحكم على كلمة من كلام الله تعالى بأنّها حشو ضائع فاسد ، والعاقل لا يجوز المصير إليه من غير ضرورة . وكذا ما نقله أبو حيان من زيادتها على ما ذهب إليه أبو عبيدة والأخفش ، وجمهور البصريين لا يجيز زيادتها في الواجب ولا إذا جرت المعرفة . وقد نقل الألويسي كلامه هذا (٣) .

وواضح أن كلام العلماء قد اتفق على إفادة « من » التبعية وإن اختلفوا في تفسيره ، وأما القول بزيادتها فبقي قولاً مضعوقاً لم ينسب إلا إلى أبي عبيدة والأخفش . والمختار في معنى التبعية ما ذكره الزمخشري بثاقب نظره من أنه جيء بها للتفرقة بين الخطابين ولئلا يسوّي في الوعد بين الفريقين . وقد ذكر الألويسي عن صاحب الكشف معنى حسناً لا تكلف فيه في التفرقة بين الخطابين بالتصريح بمغفرة الكل وإبقاء البعض في حق الكفرة مسكوتاً عنه لئلا يتكلموا على الإيمان (٤) . ثم إن هؤلاء الكفرة وإن آمنوا فإنه

(١) انظر : (المصدر السابق) ١٩ : ٩٣ - ٩٤ ، و (روح المعاني) ١٣ ، ٧ : ١٩٦ .

(٢) انظر : (روح المعاني) ١٣ ، ٧ : ١٩٦ .

(٣) انظر : (مجاز القرآن) ١ : ٢٣٦ ، و (التفسير الكبير) ١٩ : ٩٣ - ٩٤ ،

و (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٤٠٩ ، و (روح المعاني) ١٣ ، ٧ : ١٩٦ .

(٤) انظر : (روح المعاني) ١٣ ، ٧ : ١٩٦ .

يبقى عليهم ذنوب هي مظالم العباد أو ما يزرونه من أوزار بعد الإيمان كما نصَّ على ذلك العلماء . وعليه فإنَّ معنى التبعض متعينٌ وإن آمن الكفرة . وإلى ذلك أشار الزركشي عند حديثه عن الآيتين الأخريين اللتين وردت فيهما « مِنْ » في خطاب الكفار ، والتي أشار إليهما الزمخشري في كلامه الأول ، وقد دُعوا فيهما إلى الإيمان ، يقول : « ولهذا إنَّه في سورة نوح والأحقاف وعدم مغفرة بعض الذنوب بشرط الإيمان لا مطلقاً وهو غفران ما بينه وبينهم لا مظالم العباد » (١) .

وأكتفي بهذا لأنَّ الذي ذكره العلماء بعد ذلك لا يخرج عما قلناه .

(١) (البرهان) ٤ : ٤٢٥ - ٤٢٦ .

ب - « من » بعد النفي أو شبهه :

أشار سيبويه إلى زيادة « من » وأنها تفيد التوكيد ، وذلك حين بين أنها قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة « ما » ، كقولك : ما أتاني من رجلٍ ، وما رأيت من أحد . ولو أخرجت « من » كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بـ « من » ؛ لأنه هذا موضع تبويض فأراد أنه لم يأت بعض الرجال والناس^(١) . ومناط فكرة التوكيد عند الشيخ أنك عندما تقول : ما أتاني رجل فقد أوهمت أن بعض الرجال لم يأتوا ، بمعنى أنهم لم يأتوا جميعهم ، ولما جاءت « من » هنا نفت التبويض ، وكان للتوكيد هنا معنى آخر هو رفع احتمال التبويض لاقتضاء المقام ، ولو حذف « من » لا يكون الكلام البليغ مستقيماً ، وهكذا فإن ثمة فرقاً دقيقاً بين الجواز النحوي وبين المعنى البلاغي ، وكان الشيخ - عليه رحمة الله - نصاً على فكرتين في وقت واحد : هما : صحة العبارة من حيث الاستقامة النحوية لا من حيث الدلالة البلاغية ، وأن « من » لم يعد معناها التوكيد فيستغنى عنها وإنما أصبحت اقتضاء مقام . ويمثل هذا يضعف القول بزيادتها .

هذا وقد نص المبرد على عدم زيادة « من » بقوله : « وأما قولهم : إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة ، فذلك قولهم : ما جاني من أحدٍ ، وما رأيت من رجلٍ ، فذكروا أنها زائدة ، وأن المعنى : ما رأيت رجلاً ، وما جاني أحد ، وليس كما قالوا ؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد بون سائر جنسه ، تقول : ما جاني رجل ، وما جاني عبدالله ، إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : ما جاني من رجلٍ فقد نفيت الجنس

(١) انظر (الكتاب) ٤ (٢٢٥)

كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاعني من عبدالله ، لم يجز : لأنَّ عبدالله معرفة ، فإنَّما موضعه موضع واحد «(١) . وهكذا فإنَّ وجود « مِنْ » متعينٌ وأنها تقييد عموم النفي . ويعضد هذا التوجه عند المبرد في نفي الزيادة ما نكره الرازي من ورود « مِنْ » على وجوه أربعة : ابتداء الغاية والتبويض والتبيين والزيادة ، ثم نقله عن المبرد : أنَّ الأصل هو ابتداء الغاية ، والبواقي مفرعة عليه . وقول آخرين : الأصل هو التبويض ، والبواقي مفرعة عليه (٢) . وإن كنا وجدنا المبرد في مواطن أخرى يقول بزيادة « مِنْ » والتي دخولها في الكلام كسقوطها كقولك : ما جاعني من أحد ، وما كلمت من أحد (٣) .

وقد نقل الطبري عن جماعة من أهل العربية إنكارهم « أن تكون « مِنْ » بمعنى الإلغاء في شيء من الكلام ، وادعوا أنَّ دخولها في كل موضع دخلت فيه مؤذن أنَّ المتكلم يريد لبعض ما أدخلت فيه لا جميعه ، وأنها لا تدخل في موضع إلا لمعنى مفهوم » (٤) . ومؤدى ما نقله الطبري أصالة « مِنْ » وإفادتها في كل موضع دخلت فيه التبويض ، سواء دخلت على مثبت أم منفي ؛ لأنَّ نقل هذا القول عقب نصوص قيل فيها بزيادتها ؛ ومنها ؛ قول العرب : ما رأيت من أحد .

وللطبري أيضاً نصٌّ آخر نفى فيه زيادة « مِنْ » عموماً دخلت على نفي أم لم تدخل ، وذلك قوله : « والصواب من القول في ذلك ، أنَّ « مِنْ » لا تدخل في الكلام إلا لمعنى مفهوم ، وقد يجوز حذفها في بعض الكلام ، وبالكلام إليها حاجة ، لدلالة ما يظهر من الكلام عليها ؛ فأمَّا أن تكون في الكلام لغير

(١) (كتاب المقتضب) ١ : ١٨٣ ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ٢ ،

لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ١ : ١٠٠ .

(٣) انظر : (كتاب المقتضب) ٤ : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٤) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٢٦٠ .

معنى أفادته بدخولها ، فذلك قد بيّنا .. أنه غير جائز أن يكون فيما صح من الكلام « (١) . فكيف بكلام أحكم الحاكمين .

ونذكر الزمخشري أن معنى « مِنْ » ابتداء الغاية ، وكونها مبعوضة ومبينة ومزيدة في نحو ما جاغني من أحد راجع إلى هذا (٢) ، أي إلى ابتداء الغاية . وفسره ابن يعيش بقوله : « وأما زيادتها لاستغراق الجنس في قولك : ما جاغني من رجل ، فإنما جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجيء إلى آخر الرجال و « مِنْ » ههنا دخلها معنى استغراق الجنس « (٣) . وعليه فإن ابتداء الغاية معنى لا يفارق « مِنْ » في جميع معانيها ومنها الزائدة عند الزمخشري .

ونعود إلى الرازي فقد ذكر في كتابه « المحصول » أن المشهور أن ترد لفظة « من » « لابتداء الغاية ، كقولك : « سرت من الدار إلى السوق » . وللتبويض ، كقولك : « باب من حديد » وللتبيين ، كقوله تعالى :

(فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) (٤)

وقد تجيء « صلة » في الكلام ، كقولك : « ما جاغني من رجل » . والحق عندي: أنها للتمييز ، فقولك : « سرت من الدار إلى السوق » ميّزت مبدأ السير عن غيره . وقولك : « باب من حديد » ميّزت الشيء الذي يكون منه الباب عن غيره . وقوله عز وجل :

(فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) (٤) .

(١) (المصدر السابق) ٤ ، ٦ ، ٩٩ .

(٢) انظر : (المفصل في علم العربية) ٢٨٢ .

(٣) (شرح المفصل) ٢ ، ٨ ، ١٣ .

(٤) الحج : من آية ٣٠ .

ميّزت الرجس الذي يجب اجتنابه عن غيره ، وكذلك قولك : « ما جاعني من أحد » ، ميّزت الذي نفيت عنه المجيء ^(١) . وعليه فإنّ الشيخ الرازي ينفي فكرة الزيادة في « من » ، ويعود بها والمعاني الأخرى المذكورة فيها إلى التمييز . ويمثل هذا يبطل - أيضاً - القول بزيادتها ، وأنها مفيدة التوكيد في ضوء وجود معنى آخر لها يخرجها على الأصالة وقد ذكر الإربلي من معاني « من » الاستغراقية « وهي الداخلة على نكرة منفية ، يمكن أن يكون النفي فيها لواحد من ذلك الجنس ، ويمكن أن يكون مستغرقاً لجميع أفرادها ، فإذا دخلت « من » عليها صارت نصاً في الاستغراق للجميع ، فلذلك سُميت بها ، كقولك : ما جاعني رجل ، فإنه يجوز أن تقول : بل رجلان ، أو ثلاثة ، فإذا قلت : من رجل ، امتنع الإضراب ، وبعض النحاة لجعلها من قسم الزائدة ، وهو سهو ، أما لو قلت : ما جاعني من أحد ، فإن « من » هنا زائدة بالإجماع ، لما في « أحد » من العموم المفقود في « رجل » ^(٢) . وهكذا فإنّ دلالة « من » على الاستغراق يخرجها من دائرة الزيادة ، ويجعل هذا المعنى أحد معانيها الأصلية ، بل ووصف القول بزيادتها بأنه سهو . وقد عاد وأكد هذا المعنى في « من » وخروجها من دائرة الزيادة عندما نقل إنكار الأخفش على من عدها في قولهم : ما جاعني من رجل - من الزوائد ، وأنها حيث أفادت الاستغراق في النفي لجميع الأفراد ، ووجد هذا المعنى عند وجودها كانت مفيدة معنًى مستجداً فلا تسمى زائدة ، فلا نقول - للكلمة - زائدة إلا حيث لم تؤثر لا لفظاً ولا معنًى ^(٣) . وكلامه هذا الأخير يتدافع مع ما نقله من إجماعهم على

(١) (المحصول في علم أصول الفقه) ١ : ٥٣ . تحقيق : د . طه جابر فياض

العلواني ، ط ١ ، لجنة البحوث والتأليف والترجمة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

(٢) (جواهر الأدب) ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٣٤٣ .

كون « مِنْ » زائدة مع « أحد » ، فما دامت قد أفادت فلا مجال للقول بزيادتها .
ومسألة الإجماع هذه مرئود عليه فيها بما نقلناه من نصوص عن المبرد
والزمخشري والرازي ارتضوا فيها العود بـ « من » الزائدة حسب ما قرروا
على الترتيب إما على الابتداء أو التمييز ، فضلاً عن إنكار المبرد والطبري
زيادتها حسب ما سقنا من نصوص .

ونشير أخيراً إلى ما نكره بعض العلماء كابن هشام والزركشي من
إفادة « مِنْ » الزائدة التنصيص على العموم ، وهي الداخلة على ما لا يفيد
العموم ، نحو : ما جاغي من رجل ، فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس
ونفي الوحدة ، فإذا دخلت « من » تعين نفي الجنس^(١) . ومؤدى هذا الكلام أن
وجودها متعين لازم ؛ لأنه يُزال به التوهم ويدفع به الاحتمال . والأولى بهذا
المعنى أن يكون أحد معاني « من » الأصلية ، لأن وجودها في مثل هذا غير
عدم وجوده من حيث المعنى .

كما نشير إلى ما نكره من إفادتها توكيد العموم ، وهي الداخلة على
الصيغة المستعملة في العموم ، نحو : ما جاغي من أحد ، أو ديار ؛ لأنك
لو أسقطت « من » لبقى العموم على حاله ؛ لأن « أحداً » لا يستعمل إلا
للعوم في النفي^(٢) . وبتقدم خطوة أخرى مع « مِنْ » هذه قبل صيغ العموم ،
فالمعنى بوجودها خلاف المعنى بعدم وجودها ، فقد أفادته فضل قوة وتوكيد فلم
لا يكون توكيد العموم أو توكيد الاستغراق معنى أصلياً من معاني « من » ،
كما جعل العلماء معنى الاستغراق أو نفي العموم معنى مستجداً أصلياً في
« مِنْ » وقد نص المبرد والإربلي فيما نقل عن الأخفش وفيما اختاره هو
على ذلك .

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٣٢٢ ، و (البرهان) ٤ : ٤٢١ - ٤٢٢ .

هذا وقد وقعت « من » كثيراً في القرآن الكريم مسبوقه بنفي أو شبهه ، وتنوعت لذلك طبيعة المقامات التي وردت فيها ، وستقف الدراسة إزاء بعضها بما يكشف عن إفادة « مِنْ » فيها معنى مستجاداً لا يكون لو قلنا بزيادتها وأن دخولها كخروجها لا يؤثر لفظاً ولا معنى ، غير أن هذه المقامات التي أتت فيها « من » اتسمت بالقوة والجزالة ؛ لأنها - حسب مقام النفي الذي تقع في سياقه - لا بد أن يكون مقامها قوياً يواجه موقفاً متعنّتا ما ، أو يصحح نظراً ، أو يعبر عن موقف رافض متعننت على لسان بعض الطوائف الرافضة أو المجادلة ، وبيان بعض ذلك :

مجبتها في مقامات زهجده تعالی بصغاته : كتحقيق الغيب لله

تعالی وحده وتفرد به ، وكذا علمه المطلق ، كما في قوله تعالی :

(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعَلِّمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي
الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ
فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ^(١))

فالآية تنص على إحاطة وشمول علم الله المطلع على كل شيء ، وأتت « مِنْ » الاستغراقية ؛ لتستغرق كل ورقة تسقط من منبتها استغراقاً يحيط باختلاف الأزمنة والأمكنة فيأخذ القلب والعقل من هذا العلم المطلق ، ولذا عبر القرآن الكريم بالفعل المضارع إشارة إلى استمرارية الحركة وتجديدها ، وبالتالي إحاطة علم الله على هذا التجدد والحدوث . (ولا حبة) أيضاً استغراقاً لجنس الحبة باختلاف ألوانها وطعومها وأجناسها في ظلمات الأرض حيث لا يقع عليها البصر ، وإنما يعرف موطنها الخبير العليم ، (ولا رطبٍ ولا

(١) الأنعام : ٥٩ .

يابس) إيجاز مستغرق أيضاً . ومن مواطن الإعجاز في هذه الآية أن الصورة على الرغم من كونها صورة واسعة تشمل البر والبحر والورقة والحبة والرطب واليابس فإنها قد طوت كل ذلك بإيجاز مستغرق وسط هذا الطباق المتعدد الذي يستولي على أحوال النفوس إجلالاً وإعظماً لعلم الله المطلق المحيط بكل ما هو كائن وما سيكون .

وكالدلالة على عظم قدرته ولطف علمه ، كما في قوله تعالى :

(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ

مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ تُشِيرُ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ) (١)

والآية تواجه المعرضين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، المكذبين بآيات الله بأنه تعالى غير غافل عما يعملون ؛ فما من دابة تمشي على الأرض ولا طائر يطير في الهواء إلا أمم أمثالهم وقد أثبت لهم أعمالهم . فهو استغراق مذهب شامل لكل دابة تدب في الأرض وطائر يطير بجناحيه ، ولو لم تأت «من» لم يكن في الكلام هذا العموم والاستغراق المستوعب ولذا ناسب أن يعبر القرآن الكريم بـ (أمم) جمعاً تلاوفاً مع الاستغراق العام في (دابة) و (طائر) واختلاف أجناسها؛ وفائدته الإشارة إلى سلطان الله تعالى، وأنه حافظ لما لها ولما عليها . وقوله : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) إثبات لتكفل الله تعالى بحفظ ما كتب على عباده ، فكل شيء عنده مكتوب ومحفوظ (ومن شيء) استغراق لجنس كل شيء قليل أو كثير صغير أو كبير ... الخ .

وكالدلالة على استواء خلقه ، كما في قوله تعالى :

(الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ) (١).

فمن صفاته تعالى أنه خلق سبع سماوات بعضها فوق بعض ، وتكبير (طباقاً) إشارة إلى عظمتها . وقوله : (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) خطاب لكل حي فناسب ذكر (الرحمن) الذي خلق كل شيء في سماء أو أرض رحمة بهذا الحي ، و (من فطور) استغراق لكل ألوان التفاوت وأشكاله المنفي عن خلق الرحمن . وقوله : (فارجع البصر هل ترى من فطور) أمر لكل من يتأتى منه ردّ البصر ومعاودته المرة تلو المرة هل يرى من فطور ، أي : شقوق وصدوع ، وعليه فهو نفي مستغرق لكل أجناس الفطور وألوانه كثيرة أو قليلة كبيرة أو صغيرة ظاهرة أو خفية . والصلة بين الجملتين (ما ترى ...) و (فارجع ...) كما يقول الرازي : كأنه قال : لعلك لا تحكم بمقتضى ذلك بالبصر الواحد ، ولا تعتمد عليه بسبب أنه قد يقع الغلط في النظرة الأولى ، ولكن ارجع البصر واردد النظر مرة أخرى ، حتى يتيقن أنه ليس في خلق الرحمن من تفاوت ألبتة (٢) .

وكالدلالة على نفي الشويك عنه تعالى عن طريق ضرب المثل ،

كما في قوله تعالى :

(ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ

أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي

مَا رَزَقْتُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ

أَنْفُسِكُمْ كَذَلِكَ نَفِصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (٣) .

(١) الملك : ٣ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣٠ : ٥٨ .

(٣) الروم : ٢٨ .

ذكر الزمخشري أن « مِنْ » « الأولى للابتداء ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : أَخَذَ مِثْلًا وَانْتَزَعَهُ مِنْ أَقْرَبِ شَيْءٍ مِنْكُمْ وَهِيَ أَنْفُسُكُمْ وَلَمْ يَبْعُدْ . وَالثَّانِيَةُ لِلتَّبْعِيضِ ، وَالثَّلَاثَةُ مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ الْاسْتِفْهَامِ الْجَارِي مَجْرَى النَّفْيِ ، وَمَعْنَاهُ : هَلْ تَرْضَوْنَ لِأَنْفُسِكُمْ وَعِبِيدِكُمْ أَمْثَالَكُمْ بِشَرِّ كَبِشْرٍ وَعَبِيدٍ كَعَبِيدِ أَنْ يَشَارِكَكُمْ بَعْضُهُمْ » (١) .
وعليه فكيف ترضون لله شريكاً . و (من شركاء) استغراق ينفي الشركاء عنهم في أموالهم وأزواجهم من عبيدهم ، ولو حُذِفَتْ مِنْهُ « مِنْ » لم يكن فيه معنى العموم والشمول .

وكالدلالة على ألوهيته تعالى ونفي الخلق عمن اتخذ شريكاً له

تعالى من الأصنام ، كما في قوله تعالى :

(اللَّهُ الَّذِي

خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ كُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) (٢)

ف (من شيء) مفيدة شيوع وعموم نفي جنس شيء من خلق أو رزق أو إحياء أو إماتة ، وهو نفي مستغرق لجميع هذه الأحوال ، ولو لم تأت « من » لم يكن ليوجد هذا المعنى المستغرق .

ومجيئها في سياقات تفضح دواخل أهل الكفر وأساليب الجدل التي

اصطنعوها في الآخرة عند المحاسبة والجزاء ، كما في قوله تعالى .

(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ

الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا

(١) (الكشاف) ٣ (٢٣)

(٢) الروم ٤٠

مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ
قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ^(١)

وقد قالوا ما قالوا عند رؤيتهم الحق ومجيء توبيخه فتمنوا وجود شفعاء أو الرجوع إلى الدنيا ، أو أن المعنى ليس لنا شفعاء ندماً وحسرة على ما كان منهم ، و (من شفعاء) تنفي وجود أي جنس من أجناس الشفعاء وقد غلبت عليهم شقوتهم فتخيلوا غير الواقع واقعاً واستروحوا بهذا الأمل الموهوم .

وبعد دخول النار كما في قوله تعالى :

(قَالُوا رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ) (٢)

ومعناه أنه لا سبيل لنا إلى خروج ، وقد قالوا ما قالوا وقد أحاط بهم عذاب الله تعالى في النار ، و « من » وسط هذا السياق المعذب المصطرخ الذي يكشف دواخلهم اليائسة ، تفيد استغراق وشمول كل سبيل ممكن يخرجهم من النار .

وبعد رؤية العذاب ، كما في قوله تعالى :

(وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ وَلِيٍّ مِنْ بَعْدِهِ وَتَرَى الظَّالِمِينَ

لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ) (٣)

أي لا سبيل لنا ، وقد قالوا ما قالوا وقد عاينوا عذاب الله ، و (من سبيل) استغراق يشمل جميع أصناف السبل وأجناسها التي تكفل لهم الخروج والرجوع إلى الدنيا ، وهو سؤال اليائس المطلع على فظيعة ما حلَّ به .

هذه بعض مقامات « من » بعد النفي أو شبهه وما لم أذكره لا يخرج

عما ذكرته .

(١) الأعراف : ٥٣ .

(٢) غافر : ١١ .

(٣) الشورى : ٤٤ .

مواقع « أن » وأسرارها

أ - « أن » بعد « لها » التوقيتية :

قصص الأنبياء - عليهم السلام - :

قصة لوط - عليه السلام -

قصة يوسف - عليه السلام -

قصة موسى - عليه السلام -

ب - « أن » قبل « لو » :

التيئيس للمؤمنين

قصة سليمان - عليه السلام -

ج - « أن » بعد « وما لنا » و « ما لهم » :

مع بني إسرائيل

مع الذين كفروا

ذكر ابن هشام من معاني « أن » مجيئها زائدة ، ولها في ذلك مواضع (١) . وستعنى الدراسة التالية ببيان هذه المواقع ، ومحاولة تصنيفها وضم النظر إلى نظيره بما يمثل نمطاً تركيبياً متشابهاً ، وعرض آراء العلماء ، وبيان الوجه الذي يترجح فيها وارتباط ذلك بالسياق ، ونقول وبالله التوفيق :

١ - « أن » بعد « لما » التوقيتية :

وقد جاء هذا التركيب القرآني في قصص ثلاث من أنبياء الله ، هي :

قصة لوط - عليه السلام - :

وقد جاءه الملائكة رسل الله ، وضاق ذرعاً من هذا المجيء لسابق علمه بما سيلاقونه من قومه الذين يأتون الفاحشة في قوله تعالى :

(وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرًا نَكَ كَانَتْ مِنْ الْغَيْرِيبِ) (٢) .

ترادف كلام العلماء على زيادة « أن » بعد « لما » ؛ فذكر الرماني أنه جيء بها للتوكيد ، والمعنى : لما جاءت رسلنا . وكرره الهروي (٣) . وفسره الزمخشري بأن « أن » صلة أكدت وجود الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، وكأنهما وجدوا في جزء واحد من الزمان ، كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساعة من غير ريث خيفة عليهم من قومه (٤) . وقد شاعت مقولته عند من بعده ؛ فنقلها النسفي ، وأبوحيان الذي

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٢ - ٢٤ .

(٢) العنكبوت : ٢٢ .

(٣) انظر : (كتاب معاني الحروف) ١٦٢ ، و (كتاب الأزهية) ٦٨ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ١٩٠ .

نبه إلى أن ما ذكره الزمخشري من إفادة « أن » الترتيب هنا هو مذهب سيبويه الذي يرى أن « لماً » حرف لا ظرف خلافاً للفرسي (١) . وأشار ابن هشام إلى أنه لا معنى لـ « أن » الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد ، ثم نقل عن أبي حيان زعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، وذلك أنها دخلت في قصة لوط في العنكبوت ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً) هكذا وردت- تنبيهاً وتأكيداً على أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصة إبراهيم ؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وقال الشلوبين : لما كانت « أن » للسبب في « جئت أن أعطي » أي للإعطاء ؛ أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه . وقد رد أبو حيان ما ذكره الزمخشري والشلوبين بأنه لا يعرفه كبراء النحويين . وعقب ابن هشام على هذا بأن الذي رآه في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ليس فيه « تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه . ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده ، و « لماً » تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه ؛ فالحرف الزائد يؤكد ذلك ، ثم إن قصة الخليل التي فيها (قالوا سلاماً) ليست في السورة التي فيها (سيء بهم) بل في سورة هود ، وليس فيها « لماً » ، ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء ؟ وإنما يحسن اعتقاد تأخر الجواب في سورة العنكبوت ؛ إذ الجواب فيها :

(قَالُوا إِنَّمَا مَهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ) (٢) .

(١) انظر: (تفسير النسفي) ٢ : ٦٨٣-٦٨٤، و(تفسير البحر المحيط) ٧ : ١٥٠ .

(٢) العنكبوت : من آية ٣١ .

ثم إن التعبير بالإساءة لحن ؛ لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل ، والصواب المساءة ، وهي عبارة الزمخشري (١) . وهكذا فقد رد ابن هشام على أبي حيان ما نقله عن الزمخشري - بأنه ليس في كلامه تعرض للفرق بين القستين ، وهذا صواب ، وبأنه ليس في كلامه مخالفة لكلام النحويين ؛ لأن « أن » مزيدة لتأكيد الكلام الذي دخلت عليه ، و « لماً » تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه ، وقد أتت « أن » لتأكيد هذا المعنى ؛ معنى وجود الفعلين واتصالهما المستفاد من « لماً » ، لا كما فهم أبو حيان من كلام الزمخشري من أنها لتوكيد الاتصال واللزوم ، أي أن الإساءة كانت تعقب المجيء . وقد التمس محمد الأمير في حاشيته لأبي حيان العذر في مأخذ ابن هشام عليه بقوله : ليست في السورة التي فيها (سيء) ، بأنه الظاهر فيه أن القلم سبقه فقط، وإنما مراد أبي حيان (قالوا إنا مهلكوا) (٢) . ونضيف بأن ما نقله ابن هشام عن أبي حيان من زعم الزمخشري ، لم نجده أصلاً في تفسير أبي حيان ، ولعله في كتاب آخر له .

وقد أشار ابن قيم الجوزية إلى زيادة « أن » بعد « لماً » ، وذلك أن « لماً » ليست ظرف زمان ، ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وأن أحدهما كالعلة للآخر، بخلاف الظرف إذا قلت : حين قام زيد قام عمرو، فجعلت أحدهما وقتاً للآخر على اتفاق لا على ارتباط ، فلذلك زادوا « أن » بعدها صيانة لهذا المعنى وتخليصاً له من الاحتمال العارض في الظرف إذ ليس الظرف من الزمان بحرف فيكون قد جاء لمعنى كما جاءت « لماً » . ثم بين أن « لماً » من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق ، وإشارة إلى

(١) (مغني اللبيب) ١ : ٢٤ - ٢٥ .

(٢) انظر : (حاشية الشيخ محمد الأمير) ١ : ٢٣ .

مادة هي مأخوذة منها ؛ لأنك تقول لمت الشيء لماً إذا ضمنت بعضه إلى بعض ، وهذا المعنى موجود في « لماً » ؛ لأنه ربط فعل بفعل على جهة التسبب أو التعقيب ، فإذا كان التسبب حسن إدخال « أن » بعدها زائدة إشعاراً بمعنى المفعول من أجله ، وإن لم يكن مفعولاً من أجله نحو قوله :

(وَكَمَا جَاءَتْ رَسُولَنَا لُوطًا) (١)

وإذا كان التعقيب مجرداً من التسبب لم يحسن زيادة « أن » بعدها (٢). وهكذا فهو يحسن إدخال « أن » زائدة بعد « لماً » إشعاراً بمعنى المفعول من أجله ؛ وقد أشار الشلويين إلى مثل هذا المعنى في كلام ابن هشام السابق والذي نقله عن أبي حيان .

وعلى الزركشي لزيادة « أن » بعد « لماً » ؛ لأنها ظرف زمان ، ومعناها : وجود الشيء لوجود غيره ، وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد ، و « أن » تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد ؛ فلم تبق « لماً » مضافة إلى الجمل ، فلذلك حكموا بزيادتها (٣) .

وما يترجح عندي أن دلالة المقام هي الحاسمة في أصالة « أن » وعدمها ، فقد ذكر الزمخشري ومن تابعه أنها لتأكيد وجود الفعلين واتصالهما ، والسؤال المطروح بناء على ذلك . لماذا أكد الكلام بـ « أن » الزائدة هنا في سورة العنكبوت ، ولم يؤكد في سورة هود مع أن المقام والسياق واحد ؟ ولا يبقى إلا القول بأن « أن » ليست زائدة هنا ، وأنها أفادت فائدة ما ترتبط أشد الارتباط بسياق الآية . وقد أوما علماء المتشابه القرآني إلى هذه الفائدة التي

(١) هود : من آية ٧٧ .

(٢) انظر : (بدائع الفوائد) ١ : ٩٣ .

(٣) انظر : (البرهان) ٢ : ٧٦ .

لا يخلو الكلام منها ، حين عقدوا موازنة بين ذكرها في آية العنكبوت وعدمه في آية هود ، يقول الأسكافي : « والجواب أن يقال اقتران « أن » بها في سورة العنكبوت تكملة لمعناها في نفسها؛ ليدل بذلك على أنه قد قارن جوابها متصلًا به ما يكمله ويخلصه لتحقيق أو بطلان ؛ فالتي في سورة العنكبوت قد اتصل بجوابها وهي (سيء بهم وضاق بهم ذرعاً) ما يكمله ويخلصه لبطلان الذرع السابق إليه وهي في قوله في سورة هود لم يتصل بجوابها ما يخلصه لتحقيق أو بطلان إلا في الآية الخامسة عند قوله : (قالوا يا لوط إنا نرسل ريك لن يصلوا إليك) فبعد هذا عن الجواب ولم يتصل به ما يكون من تمامه « (١) .

وقد صاغ الكرمانى كلام الأسكافي صياغة دقيقة حين علل بأن « لَمَّا » يقتضي جواباً ، وإذا اتصل به « أن » دل على أن الجواب وقع في الحال من غير تراخٍ كما في هذه السورة ، وهو قوله : (سيء بهم وضاق بهم ذرعاً) . . . وفي هود اتصل به كلام بعد كلام إلى قوله : (قالوا يا لوط إنا نرسل ريك لن يصلوا إليك) فلما طال لم يحسن دخول « أن » « (٢) . وكرر الفيروزابادي كلامه (٣) .

ووضع الدكتور صباح دراز أن المراد بالجواب هنا ليس جواب « لَمَّا » النحوي ، بل النتيجة والهدف من مجيء الملائكة وهو تدمير قوم لوط ، وقد طال الكلام في هود والمقابلة بين الرسل وبين لوط ، أمّا في العنكبوت فقد جاء بعد الآية مباشرة :

(١) (درة التنزيل) ٣٦١ .

(٢) (أسرار التكرار في القرآن) ١٦٤ .

(٣) انظر : (بصائر ذوي التمييز) ١ : ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(إِنَّمَا نُزِّلُوا عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا

كَانُوا يَفْسُقُونَ) (١)

وليس فيها ما يدل على إمهال ، فهذا من الدقة المعجزة بمكان (٢) .
وننقل آيات هود - على طولها - ليظهر الفرق بين مجيء النتيجة والهدف من
مجيء الملائكة متراخياً ، وبين مجيئه في العنكبوت بلا تراخ : (وَلَمَّا

جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا

يَوْمٌ عَصِيبٌ (٧٧) وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا

يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَتَقَوْمٌ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ

فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ

(٧٨) قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَمَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ

(٧٩) قَالَ لَوْ أَن لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَىٰ إِلَيَّ رُكْنٌ شَدِيدٌ (٨٠) قَالُوا

يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ

مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا إِنَّهُ مُصِيبُهَا

مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ (٨١)

فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَنِهَا سَاقِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا

حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ (٨٢) مُسَوِّمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ

وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِعِيدٍ) (٣)

(١) العنكبوت : ٣٤ .

(٢) انظر : (البلاغة القرآنية عند الإمام الخطابي) ٦٥ ، ط ١ ، مطبعة الامانة ،

مصر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٣) هود : ٧٧ - ٨٢ .

وكانُ « أن » هنا في سورة العنكبوت أومأت إلى أحداث التي فصلتها سورة هود من المحاورات بين لوط وقومه ثم بينه وبين الرسل ، واختصرتها اختصاراً شديداً ، رغبة في تحقيق النهاية المحتومة بسرعة واضحة لا تراخي فيها ولا بقاء . ومثل هذا لا يفسر إلا في ضوء التلازم القرآني ، وأن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً . ثم إن هذا الاختصار للأحداث في قصة لوط في سورة العنكبوت يتلاءم أيما تلازم مع الاختصار الكائن في سائر القصص الأخرى في السورة نفسها والتي فيها تعرض لابتلاءات أنبياء الله مع أقوامهم . والله أعلم .

وقد عقد الرازي موازنة دقيقة عميقة بين مجيء « أن » في قصة لوط في هذه السورة وعدم مجيئها في قصة إبراهيم في ذات السورة في قوله تعالى :

(وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّا أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ) (١)

فقال : « الواقع في وقت المجيء هناك قول الملائكة (إنا مهلكوا) وهو لم يكن متصلأ بمجيبهم ؛ لأنهم بشروا أولاً ولبثوا ، ثم قالوا إنا مهلكوا ، وأيضاً فالتائي واللبث بعد المجيء ، ثم الإخبار بالإهلاك حسن ؛ فإن من جاء ومعه خبر هائل يحسن منه أن لا يفاجيء به ، والواقع هنا هو خوف لوط عليهم ، والمؤمن حين ما يشعر بمضرة تصل بريئاً من الجنابة ينبغي أن يحزن ويخاف عليه من غير تأخير . إذا علم هذا فقله هنا (ولما أن جاءت رسلنا) يفيد الاتصال يعني : خاف حين المجيء » (٢) . وفكرة الاتصال وعدمه هذه التي يستند

(١) العنكبوت : ٢١

(٢) (التفسير الكبير) ٢٥ : ٦١ - ٦٢ .

عليها الرازي لعلها مقابل لفكرة التراخي وعدمه . وقد عقب الرازي بعد ذلك بقولته المشهورة بأنه : « ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة ، ثم إن العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها ، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلاً » (١) .

قصة يوسف - عليه السلام - :

جاءت « أن » في مقطع من مقاطع قصة يوسف - عليه السلام - حينما جاء البشير ملقياً بقميص يوسف على وجه أبيه فارتد بصيراً ؛ وذلك في قوله تعالى :

(فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ

لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (٢) .

والقائلون بأصالة « أن » إما على أنها بمعنى التراخي والإبطاء ، ذكره ابن الأثير بقوله : « إذا نظر في قصة يوسف - عليه السلام - مع إخوته منذ ألقوه في الجب إلى أن جاء البشير إلى أبيه - عليه السلام - وجد أنه كان ثم إبطاء بعيد ، وقد اختلف المفسرون في طول تلك المدة ، ولو لم يكم ثم مدة بعيدة وأمد متطاوّل لما جيء بـ « أن » بعد « لماً » وقبل الفعل ، بل كانت تكون الآية : فلما جاء البشير ألقاه على وجهه » (٣) . وقد ذكر الزركشي مثل هذا المعنى ولكن على زيادة « أن » ولعله يريد بها هنا الذكر لا الحذف بدليل قوله : « فجيء بـ « أن » ولم يأت على الأصل من الحذف ؛ لأنه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ناسب ذلك زيادة

(١) (المصدر السابق) ٢٥ : ٦٢ .

(٢) يوسف : ٩٦ .

(٣) (المثل السائر) ٣ : ١٨ - ١٩ .

« أن » لما في مقتضى وصفها من التراخي^(١) . وجعل الرافي فائدة « أن » لتصوير الفصل الذي كان بين قيام البشير بقميص يوسف وبين مجيئه لبعده ما كان بين يوسف وأبيه -عليهما السلام- ، وأن ذلك كأنه كان منتظراً بقلق واضطراب تؤكدهما ، وتصف الطرب لمقدمه واستقراره هذه الغنة الكائنة في نون الكلمة الفاصلة ، وهي « أن » في قوله (أن جاء)^(٢) .

وإمّا على أنها دالة على جواب « لمّا » من غير تراخ ، وإلى هذا أشار الأسكافي والكرماني عند حديثهما عن « أن » بعد « لمّا » في آية العنكبوت سابقة الذكر ، ومثلها هذه الآية ، فقوله (ألقاه) جواب (لمّا) ، وقوله : متصلاً به (فارتد بصيراً) تكملة للجواب^(٣) .

وإمّا على أنها مع « ما » في موضع رفع بالفعل المضمر ، تقديره : فلما ظهر أن جاء البشير ، أي ظهر مجيء البشير فأضمر الرفع . نقله الرازي عن البصريين أحد قولين دون اختيار^(٤) ، وردّه الدكتور صباح دراز : لأنه يدفع القول بزيادة الحرف بتكلف ظاهر ، ولا يبين أسرار البلاغية التي يقتضيها المقام^(٥) .

والقائلون بزيادة « أن » يتمثلون فيما نقله الطبري عن بعض أهل الكوفة من أن سقوطها ومجيئها بمعنى واحد ، فهي صلة لا موضع لها^(٦) .

(١) (البرهان) ٤ : ٢٢٧ .

(٢) انظر : (إعجاز القرآن) ٢٣١ .

(٣) انظر : (درة التنزيل) ٣٦٠ - ٣٦١ ، و (أسرار التكرار في القرآن) ١٦٤ .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ١٧ : ٢٠٨ .

(٥) انظر : (البلاغة القرآنية عند الإمام الخطابي) ٦٣ .

(٦) انظر : (جامع البيان) ٨ ، ١٢ : ٦٣ - ٦٤ .

وهذه من المواطن التي نقل فيها الطبري الزيادة دون اختيار فيه . وفيما ذكره النحاس من أنها زائدة هنا للتوكيد^(١) ، وفيما نقله ابن عطية عن الطبري دون اختيار أيضاً^(٢) ، وفيما نقله الرازي أحد قولين من غير اختيار^(٣) . وقد اختار أبو حيان كونها زائدة وأن ذلك مطرد بعد « لماً »^(٤) . وذكر البقاعي أنها زيدت لتأكيد مجيء البشير على تلك الحال^(٥) . وبين ابن عاشور فائدة التوكيد بـ « أن » المزيدة ؛ وهي تحقيق هذه الكرامة الحاصلة ليعقوب - عليه السلام - لأنها خارق عادة ، ولذلك لم يؤت بـ « أن » في نظائر هذه الآية مما لم يكن فيه داعٍ للتأكيد^(٦) .

والوجه الذي ذكره العلماء في زيادة « أن » وإفادتها التأكيد ، غير خافٍ ضعفه استناداً للمعاني التي ذكرها غيرهم من العلماء والتي يحتملها السياق بأصالة « أن » . أمّا التوكيد ، فما الذي تؤكد « أن » ؟ إن مجيء البشير على تلك الحال ليس أمراً خارقاً لعادة أو غريباً حتى يتعين توكيده . وما يترجح أن تكون « أن » على ما ذكر ابن الأثير وتابعه فيه الرافعي من إفادتها معنى التراخي والإبطاء إذ أن ثمة أمداً متطاولاً اختلف فيه المفسرون بين إلقاء يوسف في الجب وبين مجيء البشير ، فأنت « أن » لتعبر عنه ، ولتعبر عن لواعج الأب يعقوب وقد استتبطن غياب ولده . وللدكتور صباح دراز رأي في « أن » هذه ، وأن لها « دوراً خطيراً في الأحداث ، وتحكماً في زمنه فـ « لماً »

(١) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٣٤٥ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٧٥ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ١٧ : ٢٠٨ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣٤٥ .

(٥) انظر : (نظم الدرر) ١٠ : ٢١٤ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٣ : ٥٣ .

تفيد توقع الحدث ، وترقبه ، والشوق إليه ، وهذا داع لسرعة حدوثه رغبة نفسية ظاهرة ، فتأتي « أن » مفيدة للبطء والتراخي والتمهل ، فنحس بالمجازبة بين دلالة الأداة : إثارة للنفس والوجدان ، وتوهجاً في الأسلوب ، وأن هذا التأخير قد أشعل الشوق إلى تحقيق الحدث واستنفذ طاقة النفس ، فإذا ما وقع بعد ببطء ، كان تخفيفاً من عبء نفسي كبير . إن « أن » هنا بما أفادته من تمهل وتراخ ، اقتضت رحلة البشير ، زادت عاطفة الحب أواراً ، وأثارت كوامن يعقوب وأشجانه ، وجعلت انتظاره ناراً (١) .

وقد راجعتُ إشارة الأسكافي والكرماني إلى أن « أن » هنا دالة على أن الجواب وقع في الحال من غير تراخ ، وهذا مؤداه أن إلقاء القميص وقع بعد مجيء البشير من غير بطء ولا تراخ ، وكان ارتداد البصر تكلمة للجواب كما أشارا . وكأن « أن » - وهي حرف - لها دالتان متباينتان ، إحداهما : تصور التراخي والبطء والتمهل . والأخرى : تصور السرعة والفورية في وقوع الجواب بدون تراخ ولا بطء . ولا يفسر مثل ذلك إلا في ضوء المشاعر المتراحمة داخل القلب البشري ، وما يطويه من رغبات متباينة ورؤى متقابلة .

قصة موسى - عليه السلام - :

وردت « أن » في قصة موسى - عليه السلام - وقد استصرخه يهودي غوي مبين على عدو له ليقته ، وذلك في قوله تعالى :

(فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اَسْتَنْصَرَهُ

بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِي مُبِينٌ ﴿١٨﴾

فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى

(١) (البلاغة القرآنية عند الإمام الخطابي) ٦٣ - ٦٤ .

أُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا
 أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ
 الْمُصْلِحِينَ (١)

والرأي القائل بأصالة « أَنْ » بعد « لَمَّا » هنا هو ما ذكره ابن الأثير من إفادتها التراخي والبطء ، وفسره بأن في تكرير « أَنْ » مرتين دليلاً على أن موسى - عليه السلام - لم تكن مسارعته إلى قتل الثاني كما كانت مسارعته إلى قتل الأول ، بل كان عنه إبطاء في بسط يده إليه ، فعبر القرآن الكريم عن ذلك بـ « أَنْ » المفيدة البطء والتراخي (٢) .

والرأي القائل بزيادتها هنا هو ما ذكره أبو حيان فيها ، وأن ذلك مطرد بعد « لَمَّا » (٣) . من غير إشارة إلى فائدة الزيادة .

وأرجح أن تكون « أَنْ » أصلية لا زائدة ، تفيد المعنى الذي ذكره ابن الأثير وهو بطء موسى عليه السلام وتردده في البطش ، وكأن زماً متطاولاً قد امتد وهو يعالج في نفسه مشاعر الإقدام أو التراجع ؛ نظراً لما عرف عنه من نصرته للمظلومين، ونفاره من العدوان . وأنت « أَنْ » لتعبر عن هذا الزمن والأمد المتطاول ، ولولم تكن « أَنْ » موجودة لما تحقق هذا المعنى . وهي من جانب آخر على رأي الأسكافي والكرماني من حيث دلالتها على أن جوابها واقع من غير تراخٍ أو بطء - فيها إشارة إلى السرعة في وقوع الجواب وهو قول المصري : (أتريد أن تقتلني) ، وهو جواب لا يخلو من مخاتلة ونكاء ، وتذكير لموسى بما عرف عنه من رد للظلم، واستعطاف له . إن « أَنْ » هنا عبرت عن هذه المشاعر المتباينة : استئثاره للقتل ، وحث عليه من الغوي ، وبقظة من

(١) القصص : ١٨ - ١٩ .

(٢) انظر : (المثل السائر) ٢ : ١٧ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ١١٠ .

موسى - عليه السلام -، وصحوةً من نهمول ، ونظرةً لما مضى ، واستشعاراً
بفداحة الجرم ، ولذعٌ من الندم على ما فات ، وتهذيبٌ نفسي من تجربة
مضت . لا ريبُ أن زمنًا طويلًا يستغرق أمثال هذه المشاعر ، وكان « أن »
طوت زمنًا استغرقه موسى في التفكير ليأتيه جواب المصري في سرعة شديدة .
والله أعلم .

ب - « أن » قبل « لو » :

ذكرت زيادة « أن » قبل « لو » في موطنين ، أحدهما : التيتيس
للمؤمنين ، وذلك في قوله تعالى :

(وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانَ سُرِّتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُفِّرَتْ
بِهِ الْمَوْتَىٰ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَأْتِسَّ الَّذِينَ آمَنُوا
أَنْ لَّوَيْسَاءُ اللَّهِ لَهْدَىٰ النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا
تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ
وَعَدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ)^(١)

ولم ينقل زيادتها في هذه الآية قبل « لو » سوى أبي حيان حيث قال :
« و (أن لو يشاء) قبله قسم محنوف تقديره : وأقسم أن لو يشاء الله ..
و « أن » زائدة في هذا التركيب نصُّ على ذلك سيبويه »^(٢) .
والذي يبدو أن الكلام ليس بحاجة لتقدير القسم الذي تكون به « أن »

(١) الرعد : ٣١ .

(٢) (تفسير النهر الماد) ٥ : ٣٩١ .

زائدة قبل « لو » ، وإنما هي « أن » المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف ، كما ذكر أبو السعود^(١) . واليأس على بابه في هذه الآية ، فكأنه قال تعالى : « أفلم ييأسوا علماً ، يقول : يؤيسهم العلم ، فكان فيهم العلم مضمراً » . ذكره الفراء رافضاً أن يكون ييأس بمعنى : يعلم^(٢) ، وإنما هو على أصل معناه ومتعلقه محذوف ، وقدره ابن عطية : أفلم ييأس المؤمنون من إيمان هؤلاء الكفرة علماً منهم أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً^(٣) . وجوز فيه على ذلك الزمخشري أن يتعلق (أن لو يشاء) بـ (آمنوا) على أن المعنى : أولم يقنط عن إيمان هؤلاء الكفرة الذين آمنوا بأن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ولهداهم^(٤) . وبقاء (ييأس) على معناه مما رجّحه أبو حيان بعد أن عرض خلافهم فيه بقوله : « ويحتمل عندي وجه آخر غير ما ذكروه : وهو أن الكلام تام عند قوله : (أفلم ييأس الذين آمنوا) إذ هو تقرير ، أي : قد ينس المؤمنون من إيمان هؤلاء المعاندين ، و (أن لو يشاء) جواب قسم محذوف ، أي : وأقسموا لو شاء الله لهدى الناس جميعاً »^(٥) . ويرى الدكتور صباح دراز أن التبييس على حقيقته كما توضح الدلالة المعجمية للقرآن : فقد كان المؤمنون يرغبون في تحقيق أمانى الكفار طمعاً في إيمانهم ، فأكد لهم كما أكد لنبيهم الكريم أنهم أموات لا حس لديهم ، والحذف في تكوين العبارة مقصود ، ولذا حذف متعلق اليأس ، وهو إيمانهم - كما قرر الفراء وابن عطية : لأنه غير

(١) انظر : (تفسير أبي السعود) ٥ : ٢٢ ، وكذا : أبا حيان (تفسير البحر

المحيط) ٥ : ٣٩١ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٦٣ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ١ : ٤٣ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٢ : ٢٨٩ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣٩٢ .

واقع تلاؤماً بين الواقع الخارجي وواقع الأسلوب ، كما حذف الفعل من الجملة الثانية وهو « ويعلمون أن لو يشاء الله لهدى » ، وهكذا فقوام الأسلوب على الاحتباك ؛ أي : ذكر الفعل : ييأس ، وحذف متعلقه وهو هدايتهم ، وحذف الفعل يعلم ، وأثبت متعلقه وهو جملة الشرط ، ولا حاجة لتقدير القسم كما يرى أبو حيان؛ لأنها حقيقة لم يقسم على نظائرها ، ودلالة اليأس على حذف العلم ، وهو شبه مقابل ، كحذف الطاعة لدلالة الأمر عليها في : (أمرنا مترفياً)^(١) .
والحق أن هذا الحذف وبناء الكلام على الاحتباك متسق مع الحذف الكائن لجواب (لو) ؛ إذ المعنى في الآية : ولو أن قرأتاً سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى لكان هذا القرآن . والحذف كما يقول الإمام الخطابي أبلغ من الذكر في مثل هذا ؛ لأن النفس تذهب فيه كل كذهب ، ولو ذكر الجواب لكان مقصوراً على الوجه الذي تناوله الذكر ، وإنما جاز حذف الجواب في ذلك وحسن ؛ لأن المذكور منه يدل على المحنوف^(٢) . وقد ذكر الدكتور محمد أبو موسى أن الذكر في مثله كأنه عبث يثقل به الكلام ويذهب ماؤه^(٣) . وهذا الحذف متسق أيضاً مع الحذف الكائن لإحدى نوني « أن » المشددة وهي النون الثانية المفتوحة ، وترك الأولى ساكنة ، لتصير مخففة « أن » ، ومتسق مع حذف اسمها وهو ضمير الشأن ، وتأمل هذه الوقفة بالغنة على النون وكيف وقف الكلام عندها لافتاً إلى ما في حيزها وهو خبرها مؤكدة على حقيقة هامة طالما ذهل عنها المؤمنون من شدة طمعهم في إيمان أهل الكفر ، هذه الحقيقة هي : أن هداية الله ورحمته ترتبط بصلاح القصد ، وأنه لو شاء لهدى

(١) انظر : (من الإعجاز البلاغي للقرآن) ٧٨ - ٧٩ .

(٢) انظر : (بيان إعجاز القرآن) ٤٧ . المنشور ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) .

(٣) انظر : (الإعجاز البلاغي - دراسة تحليلية لتراث أهل العلم) ٦٣ ، ط ١ ،

مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

الناس جميعاً . وكان في هذا الحذف للنون الثانية تخفيفاً لوطأة ما أثقل
دواخل المؤمنين ، وتقليلاً من شأن العناية بأهل الكفر والحرص عليهم ، وفي
ذلك كفتح لهم ، فهم ليسوا أهلاً لذلك . ولا يخفى أن القول بزيادة « أن » وأن
دخولها كخروجها مفسدٌ لهذا المعنى الذي يومض به ذكرها . وتأمل الكلام لو
حذفت « أن » : أفلم ييأس الذين آمنوا لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً -
كيف ذهب منه هذه الإشارة اللافته بـ « أن » ، والتي قصد إليها القرآن
الكريم قصداً على نحو معجز لافت . والله أعلم .

قصة سليمان - عليه السلام - :

وذلك عندما خرَّ سليمان - عليه السلام - والجن مسخرة في عملها لا
تدري بوفاته ، يقول تعالى :

(فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ
إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ
أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُبِينِ)^(١)

وقد ذكر زيادة « أن » قبل (لو) ابن عطية فيما حكاه عن « مذهب
سبويه أن » « أن » في هذه الآية لا موضع لها من الإعراب ، وإنما هي مؤذنة
بجواب ما تنزل منزلة القسم من الفعل الذي معناه التحقق واليقين ؛ لأن
هذه الأفعال التي تبينت وتحققت وعلمت وتيقنت ونحوها تحل محل القسم
في قولك : علمت أن لو قام زيد ما قام عمرو ، فكأنك قلت : والله لو قام
زيد ما قام عمرو ، فقلوه : (ما لبثوا) على هذا القول جواب ما تنزل منزلة

(١) سبأ : ١٤ .

القسم لا جواب (لو) « (١) . ونقل أبو حيان كلام ابن عطية عن مذهب سيبويه هذا (٢) .

والذي عليه العلماء أن « أن » هي المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، يقول أبو عبيدة : « مجازه مجاز المختصر الذي فيه ضمير لـ « أن » » (٣) . وقد اختلفوا في موضع « أن » : أهى في موضع رفع بـ (تبينت) على أنها وما في خبرها بدل اشتغال من الجن ، والمعنى : فلما خرَّ تبين أمر الجن أنهم لا يعلمون الغيب (٤) . أم هي في موضع نصب إِمَّا على أن (تبين) متعدي بمعنى أدرك وعلم ، وحينئذ يكون المراد بالجن ضعفتم ، وبالضمير في (كانوا) كبارهم ومردتهم ، و (أن لو كانوا) مفعول به ، ويكون معنى الكلام : فلما خرَّ سليمان تبينت السفلة من الجن أن الرؤساء منهم لو كانوا يعلمون الغيب كما ادعوا ما مكثوا في العذاب (٥) . وإمَّا على أن « أن » وما في حيزها بدل اشتغال من الجن ، والمعنى : تبينت الإنسُ الجنُّ ، وقد رده الطبري بأنه يجب على هذه القراءة أن تكون (الجن) منصوبة ، ولم يقرأ أحد من قراء الأمصار بنصبها (٦) .

(١) (المحرر الوجيز) ١٣ : ١٢٣ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٣) (مجاز القرآن) ٤ : ١٤٥ - ١٤٦ .

(٤) انظر : الفراء (معاني القرآن) ٢ : ٣٥٧ ، والطبري (جامع البيان) ١٢ ،

٢٢ : ٧٦ ، والزمخشري (الكشاف) ٣ : ٢٥٤ ، وابن الأنباري (البيان)

٢ : ٢٧٧ ، وأبا السعود (تفسير أبي السعود) ٧ : ١٢٦ ، والشهاب (حاشية

الشهاب) ٧ : ١٩٦ ، وابن عاشور (تفسير التحرير والتنوير) ٢٢ : ١٦٥ .

(٥) انظر : السمين (الدر المصون) ٩ : ١٦٧ - ١٦٨ .

(٦) انظر : الفراء (معاني القرآن) ٢ : ٣٥٧ ، والطبري (جامع البيان)

١٢ ، ٢٢ : ٧٦ .

والوجه الذي يترجح فيها أن تكون المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، لا زائدة كما يقول سيبويه مؤذنة بجواب قسم محذوف ؛ إذ ليس بالكلام حاجة لتقدير القسم ، والحمل على نظائر الآية في القرآن الكريم

أولى حيث لم يرد قسماً ، كما في قوله تعالى : (**أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ**

يَرْتُوبُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ

بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ) (١)

وقوله تعالى :

(**وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا**) (١٥) **وَالْوَالِ اسْتَقَمُوا**

عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا) (٢)

فلا وجه لتقدير قسم محذوف ، و « أن » على أصلها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف .

ويبقى أن نشير إلى سر مجيء « أن » مؤكدة مخففة ، وهو مرتبط بسياق الآية التي تتحدث عن موت سليمان - عليه السلام - والجن تقوم بما كلفت به من عمل وهي لا تعلم عن هذا الموت شيئاً فلماً خرَّ أي سقط ميتاً ، تبينت الجن ؛ أي علمت علماً بيناً ، كما يقول النسفي (٣) . والحقيقة التي في حيز « أن » المخففة يحتاج إدراكها إلى قدر من الوثاقة وفضل قوة ؛ لأنها حقيقة طالما ذهل عنها العبد من الجهال . وهي من الحقائق التي شغلت

(١) الأعراف : ١٠٠ .

(٢) الجن : ١٥ - ١٦ .

(٣) انظر : (تفسير النسفي) ٣ : ٩٢ ، وكذا : أبا السعود (تفسير أبي السعود)

الناس قديماً وحديثاً وهي طلب الغيب وكشف أسرارهِ من الجن وأدعيائهم ، فصحح القرآن الكريم هذا الفهم العقدي بأن الغيب بيد الله تعالى وحده ، وأن الجن ما هم إلا مسخرون لا يملكون من أمرهم شيئاً ، ولو ملكوه لدفعوا عن أنفسهم العذاب المهين من العمل الذي كانوا يقومون به . ويصح أن يكون داعية التوكيد مواجهة استجهاال الجن بما يدعونه من علم الغيب بصورة لا تدعو إلى الإنكار . وأنت « أن » مخففة لافتة بجرسها وبغنتها التي فيها إلى هذه الحقيقة التي قذفها القرآن الكريم في وجوه المدعين بالإطلاع على حجب الغيب المستور ، والمتعلقين بالحطام والوهم . وحذف ضميرهم تفادياً لتكرار نكرهم - وقد نكروا قبلُ باسمهم - سخريةً منهم وتقليلاً لشأنهم . إن هذه الآية توجهنا إلى ما ينبغي أن يكون عليه المسلم الحق من شعور بقوة اليقين في داخله فلا يفزع إلى مدعي علم الغيب ولا قارئي الكف ولا دجالي العصر .

ج - « أن » بعد (وما لنا) و (ما لهم) :

نُكرت زيادة « أن » ، في مواطن وسياقات ؛ أحدها : مع بني إسرائيل ، وذلك في قوله تعالى :

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ آتِنَا مَائِكًا نَتَّقِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ^(١))

(١) البقرة : ٢٤٦ .

والعلماء القائلون بأصالة « أن » على أنها المصدرية : إما على أن
 المعنى : وأي شيء لنا في أن لا نقاتل في سبيل الله ، أي : أي شيء لنا في
 ترك القتال ، و « أن » لا تلغى هنا ، ذكره الزجاج ، وعدّه النحاس الأجود ،
 و « أن » في موضع نصب . كما ذكره ابن عطية^(١) .

وإما على أن المعنى : وأي داع لنا إلى ترك القتال ، وأي غرض لنا
 فيه . ذكره الزمخشري ، ولعله امتداد للرأي السابق ، وكرره الشهاب
 والأوسمي على معنى : ما الداعي لنا إلى أن لا نقاتل ، أي إلى ترك القتال^(٢) .

وإما على أن المعنى : ما منعك ، ذكره الطبري ، ونقله الزجاج ،
 ونسبه النحاس إلى الفراء ، وكذا الرازي بأنّه : محمول على المعنى : إي : وما
 منعنا كما تقول : مالك ألا تصلي ، أي : ما منعك ، فلما ذهب إلى معنى المنع
 حسن إدخال « أن » فيه^(٣) .

وإما على أن المعنى : وما لنا في أن لا نقاتل ، فحذف « في » ، نقله
 الزجاج ، وكذا البغوي عن الكسائي ، كما نقله الرازي عنه ، الذي بين ترجيح
 أبي علي الفارسي قول الكسائي على قول الفراء السابق ؛ لأنه على قول
 الفراء لا بد من إضمار حرف الجر ، والتقدير : ما يمنعنا من أن نقاتل ، ولا
 بد من إضمار حرف الجر على القولين ، إلا أنه على قول الكسائي يبقى اللفظ

(١) انظر : (معاني القرآن وإعراجه) ١ : ٢٢٧ ، و (إعراب القرآن) ١ : ٢٢٥ ،

و (المحرر الوجيز) ٢ : ٢٥٣ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ١٤٨ ، و (حاشية الشهاب) ١ : ٢٢٨ ، و (روح

المعاني) ٢ : ١٦٥ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ٢ : ٥٩٩ ، و (معاني القرآن وإعراجه) ١ : ٢٢٧ ،

و (التفسير الكبير) ٦ : ١٧١ .

مع إضمار حرف الجر على ظاهره ، وعلى قول الفراء لا يبقى ، فكان قول الكسائي لا محالة أولى وأقوى . ونقل السمين الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه مع حذف « في » ، أتكون « أن » في محل جر أم نصب ؟ (١) .

وإمّا على أن المعنى : ما لنا ولأن لا نقاتل ، ثم حذفت (الواو) فتركت ، نقله الطبري ، كما نقل إنكار آخرين له ، وردّه أبو حيان على الطبري بأنّه ليس بشيء ، وعده السمين أضعف الوجوه . ونقله الألويسي مضعفاً (٢) .

والقائلون بالزيادة ، لم يكن سوى الأخفش الذي ذكر أنّها تزداد في هذا المعنى كثيراً ، ومعناه : ما لنا لا نقاتل ، فأعمل « أن » وهي زائدة ، ونقله الطبري ، كما نقل إنكار آخرين لهذا القول بأنه غير جائز أن تجعل « أن » زائدة في الكلام وهو صحيح في المعنى ، وبالكلام إليه الحاجة ، فلا وجه لدعوى مدع أن « أن » زائدة ، وله معنى مفهوم ، ووسمه الزجاج بأنه زعم من الأخفش ، ونقله النحاس غير مختار له ، وضعّفه الرازي : لأنّ القول بثبوت الزيادة في كلام الله خلاف الأصل ، وردّه أبو حيان بأنه ليس بشيء ؛ لأنّ الزيادة والحذف على خلاف الأصل ولا نذهب إليهما إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف . يريد بالزيادة زيادة « أن » ، والحذف حذف (الواو) في الرأي السابق الذي رده على الطبري . وضعّف القول بالزيادة السمين ؛ لأنّ الأصل عدم

(١) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٢٢٧ ، و (تفسير البغوي) ١ : ٢٢٧ ،

و (التفسير الكبير) ٦ : ١٧١ - ١٧٢ ، و (الدر المصون) ٢ : ٥١٧ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٢ ، ٢ : ٦٠٠ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٥٦ ،

و (الدر المصون) ٢ : ٥١٨ ، و (روح المعاني) ١ : ٢ ، ١٦٦ .

الزيادة ، فلا يصار إليها دون ضرورة . ونقله الألويسي واسماً إياه بأنه دعوى من الأخفش^(١) .

وغير خافٍ تهافت القول بزيادة « أن » في الآية ، فلم يقل به سوى الأخفش ، وقد رده عليه جل العلماء الذين أجمعت كلمتهم على أن الزيادة خلاف الأصل ولا يصار إليها إلا عند الضرورة ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك مع صحة المعنى . وعليه فهي المصدرية وتقدير الكلام : أي شيء لنا في أن لا نقاتل ، أو أي شيء لنا في ترك القتال ، وإيثار المصدر المنسب من أن والفعل المنفي بعدها إشارة إلى أنه ليس المراد مجرد الإخبار عن الحدث ، وهو مجرد رغبتهم في القتال - وهذا مما يفيد التعبير بالمصدر الصريح هنا^(٢) - وإنما المراد الإشارة إلى زمن الفعل خاصة ، وهو المضارع ، وفيه لمحٌ إلى قوة عزائمهم وتجدد رغبتهم وشدة بواعثهم في القتال وتدافعهم إليه ، ولعله مشاكلة لقول نبيهم (ألا تقاتلوا) ، وقد أعقبوه بما يؤكد : فقولهم : (في سبيل الله) إغراء شديد لنبيهم ، وقولهم (وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا) مسوغ للقتال . وقد رسم الاستفهام على أسنتهم وجهة نظرهم المستنكرة على نبيهم تعجبه من رغبتهم الخروج للقتال ، وأتت النتيجة متمشية مع مراعاتهم فما أن كتب عليهم القتال حتى تولوا إلا قليلاً منهم ، وهكذا فقد راقب القرآن الكريم مسالكهم وما يلبسهم من عواطف وانفعالات ، فالقتال طاعة محضة إلا أنهم لم يؤدوها حق أدائها ، لكن الله تعالى المطلع على خبايا نفوسهم ، العارف بحركاتهم

(١) انظر (معاني القرآن) ١ : ١٨٠ . و (جامع البيان) ٢ : ٢ ، ٥٩٩ - ٦٠٠ . و (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٢٢٧ ، و (إعراب القرآن) ١ : ٢٢٥ ، و (التفسير الكبير) ٦ : ١٧١ ، و (الدر المصون) ٢ : ٥١٧ - ٥١٨ ، و (روح المعاني) ٢ : ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) انظر ابن قيم الجوزية (بدائع الفوائد) ١ : ١١٠ - ٩٢ .

وسكناتهم كشف زيفهم وما حوته طواياهم التي لم تكن مجردة للإخلاص في القتال . وهكذا فإن الآية الكريمة ترشد إلى ما ينبغي أن يكون عليه المسلم في موقفه من اليهود ، وهو أخذ جانب الحيطة والحذر والاحتراس ؛ لما عرف عنهم من خلف لليهود ونكت للمواثيق .

وثاني مواطن « أن » بعد (وما لهم) ، في خطاب الذين كفروا ، في قوله تعالى :

(وَمَا لَهُمُ الْأَيْدِيَّاتُ إِلَى اللَّهِ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائُهُمْ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (١)

والرأي القائل بأصالة « أن » إما على أنها المصدرية وما استفهامية ، إما على أن المعنى : أي شيء لهم في ترك العذاب ، أي في دفعه عنهم ، ذكره الزجاج ، وقدره الزمخشري : وأي شيء لهم في انتفاء العذاب عنهم ، يعني لا حظ لهم في ذلك وهم معذبون لا محالة ، وفصل أبو حيان في أن معنى الاستفهام التقرير ؛ أي : كيف لا يعذبون وهم متصفون بهذه الحالة المقتضية للعذاب ، وهي صدهم المؤمنين عن المسجد الحرام وليسوا بولاة البيت ولا متأهلين لولايته ، ونص على أن « أن » مصدرية هنا . وعد السمين كونها مصدرية هو الظاهر ، وموضعها : إما نصب أو جر على حذف حرف الجر ؛ إذ التقدير : في أن لا يعذبهم . وكرر الشهاب كلام الزمخشري ، وكذا الألويسي (٢) .

(١) الأنفال : ٣٤ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٤١٢ ، و (الكشاف) ٢ : ١٢٤ ، و (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٤٩٠ ، و (الدر المنون) ٥ : ٥٩٩ ، و (حاشية الشهاب) ٤ : ٢٧٢ ، و (روح المعاني) ٩٠ : ٢٠١ .

وإمّا على أن المعنى : ما يمنعهم من أن يعذبوا ، فدخلت « أن » لمعنى صحيح هو هذا المعنى ، ذكره الطبري ، ونقله النحاس وابن عطية^(١) .

وإمّا على أنها المصدرية أيضاً غير أن (ما) نافية ، والمعنى : وليس لهم ألا يعذبوا وهم يصدون ، ذكره ابن عطية مصححاً على أن القول إخباراً ، إلا أنه رجح أن تكون (ما) استفهامية على جهة التقرير والتوبيخ والسؤال ، وأن هذا أفصح في القول وأقطع لهم في الحجة . ونقل الشهاب كونها نافية مضعفاً ، والمعنى : ليس ينتفي عنهم العذاب مع تلبسهم بهذه الحالة^(٢) .

والرأي القائل بزيادة « أن » هو ما ذكره الأخفش فقط من أنها زائدة -والله أعلم- وقد عملت . ونقله الطبري عن بعض نحويي البصرة -ولعله يريد الأخفش- كما نقل إنكار بعض أهل العربية لذلك ، وأنها دخلت لمعنى صحيح والذي ذكر قبل وهو : ما يمنعهم من أن يعذبوا . ورد النحاس زيادتها بأنه لو كان كما قال الأخفش لرفع (يعذبهم) ، فالزائد لا يعمل عنده ، و« أن » هنا عملت النصب في الفعل بعدها ، كما نقل أبو حيان زيادتها عن الأخفش ، ورد النحاس عليه . وعلق السمين على ذلك بأنه لا يلزم من الزيادة عدم العمل^(٣) .

وهكذا فإن القول بزيادة « أن » ورد عن الأخفش فقط ، ورد عليه ؛ لأنه مخالف لمذهب النحاة . ويبقى القول الذي يترجح به أن تكون « أن » أصلية مصدرية ينسب منها والفعل بعدها مصدر ، و (ما) استفهامية ، وتقدير

(١) انظر : (جامع البيان) ٦ ، ٩ : ٢٣٩ ، و (إعراب القرآن) ٢ : ١٨٥ ، و (المحرر الوجيز) ٨ : ٥٥ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ٨ : ٥٥ ، و (حاشية الشهاب) ٤ : ٢٧٢ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٢٢ ، و (جامع البيان) ٦ ، ٩ : ٢٣٩ ، و (إعراب القرآن) ٢ : ١٨٥ ، و (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٤٩٠ ، و (الدر المصون) ٥ : ٥٩٩ .

الكلام : أي شيء لهم في ترك العذاب ؟ والاستفهام توبيخ للكافرين ، واستجهاال لهم ، وتعجب من حالهم ، ثم إن فداحة الجرم وهو الصدّ عن بيت الله الحرام يقتضي سوء العذاب وتجده ، ولذا أثر القرآن الكريم العبارة بالمصدر المؤول نون الصريح ؛ لأن القصد ليس مجرد الإخبار عن الحدث وهو العذاب ، وإنما الإشارة إلى زمنه وأنه يتجدد من الله تعالى لهم فلا مجال للرافة والرحمة ، فإنهم أذل من أن يمنعوا شيئاً لم يرض الله عنه ، ولو تجردت نياتهم لخدمة الحرم وخدمة بيت الله لما توعدهم بالعذاب الشديد ، ولذا عقبه بما يسوغ له ويغري عليه وهو (وهم يصدون عن المسجد الحرام) .

وما قلناه هنا يقاس على نظائره في القرآن الكريم في هذا الأسلوب القرآني الكريم الذي ادعى زيادة « أن » فيه .

مواقع « لا » وأسرارها

الوصايا

العتاب

إثبات البعث

التوبيخ لإبليس

ذكر ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » لـ « لا » ثلاثة أوجه : منها :
 الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده وذكر لذلك شواهد من القرآن
 الكريم والشعر ، كما أشار إلى مواطن وقع بين العلماء خلاف حول أصلاتها أو
 زيادتها^(١) ، والدراسة التالية ستحاول الوقوف على بعض المواضع التي قيل
 بزيادة « لا » فيها ، معتمدة على كلام العلماء نحويين ومفسرين وبلاغيين ، مبينة
 عن وجه بناء الحرف والمجيء به وسط سياق الكلام ، متخذة الموازنة وسيلة
 كاشفة فيما كان الأمر فيه كذلك ، حسب الأغراض المسوقة فيها « لا » ، على
 النحو التالي :

الوصايا :

جاءت « لا » في سياق الوصايا للذين كفروا بعدما رفض القرآن
 الكريم ما يحدونه من المحرمات ببيان ما حدده لهم من محرمات وأوامر
 إلهية ، وذلك في قوله تعالى :

(قُلْ)

تَعَالَوْا أَنل مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ
 شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ
 إِمْلَانِ تَحْنُ نَرزُقْكُمْ وَإِيَاهُمْ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ
 مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي
 حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ كُرِّهًا وَصَّيْنَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (١)

ورأي العلماء في « لا » (ألا تشركوا) على وجهين :

أحدهما : القول بأصلاتها :

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٤٨ - ٢٥٢ .

(٢) الأنعام : ١٥١ .

إمّا على أن (أن) تفسيرية ، و « لا » ناهية ؛ أي لا تشركوا ، وقد اختار هذا الرأي الزمخشري ، ونقله الرازي^(١) ، وجعله أبو حيان الظاهر ، وسوّغ له بأن : (أتل) بمعنى القول ، وما بعد (أن) جملة فاجتمع في (أن) شرطاً التفسيرية ، وهي أن يتقدمها معنى القول وأن يكون بعدها جملة^(٢) . وقد ورد إشكال حول عطف الأوامر على المناهي المحرمة كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف النهي ، وردّه الزمخشري من حيث إن هذه الأوامر لما وردت مع النواهي وتقدمهن جميعاً فعل التحريم واشتركن في الدخول تحت حكمه علم أن التحريم راجع إلى أضداد الأوامر^(٣) . وجعل أبو حيان هذا الرد بعيداً جداً وإلغائاً في المعاني ولا ضرورة تدعو إلى ذلك ، وخرّج هذا العطف على وجهين ؛ أحدهما : أن هذه الأوامر معطوفة على قوله تعالى : (تعالوا أتل ما حرم) أمرهم أولاً بأمر يترتب عليه ذكر مناه ، ثم أمرهم ثانياً بأوامر . وهذا معنى واضح . والثاني : أن تكون الأوامر معطوفة على المناهي وداخلة تحت (أن) التفسيرية على تقدير محنوف ، وتكون (أن) مفسرة له وللمنطوق قبله الذي دل عليه حذفه ، والتقدير : وما أمركم به فحذف لدلالة ما حرم عليه ؛ لأن معنى ما حرم ربكم عليكم ما نهاكم ربكم عنه ، وعليه فالمعنى : قل تعالوا أتل ما نهاكم ربكم عنه ، وهكذا فيصح أن تكون (أن) تفسيرية لفعل النهي الدال عليه التحريم وفعل الأمر المحنوف^(٤) . وقد نقل ابن هشام إجازة ابن الشجري لكون (أن) تفسيرية ، و « لا » ناهية^(٥) .

(١) انظر : (الكشاف) ٢ : ٤٨ ، و (التفسير الكبير) ١٣ : ٢٢٢ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٢ : ٤٨ ، وكذا : أبا السعود (تفسير أبي السعود) ٣ : ١٩٨ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٢٥٠ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥١ .

وإمّا على أن (أن) مصدرية في موضع نصب ، و « لا » نافية ، وقد نقله أبو حيان ، على أن النصب من وجوه ؛ أحدها : أن يكون منصوباً بقوله (عليكم) ويكون من باب الإغراء ، وتم الكلام عند قوله : أتل ما حرم ربكم ، أي : التزموا انتقاء الإشراف ، وردّه أبو حيان على أنه بعيد؛ لتفكيك الكلام عن ظاهره . والثاني : أن يكون مفعولاً من أجله ، أي: أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا، وردّه أيضاً على أنه بعيد؛ لأنّ ما جاء بعده أمر معطوف به «الواو» ومناه هي معطوفة به «الواو» فلا يناسب أن يكون تبييناً لما حرم، أمّا الأوامر فمن حيث المعنى، وأمّا التواهي فمن حيث العطف. والثالث: أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره : أوصيكم أن لا تشركوا ؛ لأنّ قوله (وبالوالدين إحساناً) محمول على أوصيكم بالوالدين إحساناً ، وردّه أيضاً ؛ لأنّ الإضمار على خلاف الأصل^(١) .

والثاني : القول بزيادتها على أن (أن) مصدرية : إمّا في موضع نصب على البدل من (ما حرم) ، أو من الضمير المحذوف من (ما حرم) : إذ تقديره : ما حرمه . نقله أبو حيان وعدّه ضعيفاً لانحصار عموم المحرم في الإشراف إذ ما بعده من الأمر ليس داخلاً من المحرم ، ولا بعد الأمر مما فيه « لا » يمكن ادعاء زيادة « لا » فيه؛ لظهور أن « لا » فيها للنهي . وإمّا في موضع رفع على إضمار مبتدأ دل عليه المعنى ، أو التقدير : المتلو أن لا تشركوا^(٢) . وقد نقل ابن هشام هذين الموضعين النصب والرفع في (أن) وما بعدها على زيادة « لا » عن ابن الشجري ، واستصوب أنّها نافية في الأول ، وزائدة على الثاني^(٣) .

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٤ : ٢٥١ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥٠ .

وبين أن القول بزيادة « لا » إدعاء لا تعويل عليه ، وقد أقام أبو حيان الحجة الناصعة على ضعف القول بالزيادة ؛ لأنه يلزم منه أن الله تعالى حرم الإشرار ، فماذا نقول في الأوامر المعطوفة عليه وهي ليست داخلة في حيز التحريم ، ثم هذه النواهي المعطوفة عليه والتي يتعين كون « لا » ناهية فيها ؟ إن ذلك لا يستقيم إلا على كون « لا » ناهية في (أن تشركوا) ليتحقق صحة العطف .

والوجه عندنا في أصالة « لا » ما ذكره أبو حيان أيضاً من التعويل على الحذف ، ولعل الذي دفع إلى القول بزيادة « لا » عدم التفات العلماء إلى هذه الظاهرة وتلازمها - في الغالب - مع المواطن التي قيل فيها بزيادة الحرف إجمالاً ، وبيان ذلك أن القرآن الكريم أتى ببعض النواهي، ثم عطف عليها ببعض الأوامر الداخلة في حيز (أن) التفسيرية على تقدير محذوف هو : أتل ما حرم ربكم عليكم وما أمركم به ، وكان في النهي المذكور المفهوم معناه من (حرم) دلالة على الأمر المحذوف ، فـ (حرم) تختص بالمناهي ، وأمر تختص بالأوامر ، وكأن عندنا نهياً ومنهياً عنه ذكراً ، ومأموراً به ذكر بون أمر فكان في النهي المذكور قرينة على الأمر المحذوف ، ولذا حسن عطف الأوامر على النواهي للتناسب ، وكانت « لا » أصلية دالة على النهي لا زائدة كما يدعي قائل ذلك ، ولا نعلم أحداً يقول إن « لا » الناهية زائدة . وأما الحذف فالغرض منه الإيجاز والاختصار وهو مقصد من مقاصد البلاغيين فكيف إذا وقع في القرآن الكريم وأتى في موضعه الأمثل . ونظن أن لحذف الأمر قرينة أخرى هي المأمور به المذكور لا النهي المذكور فقط .

العتاب :

جاءت « لا » في سياق العتاب للمؤمنين على موقفهم من الكافرين

الجاحدين لآيات الله في الكون ، في قوله تعالى :

(وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا

بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ

لَا يُؤْمِنُونَ) (١).

وأراء العلماء في « لا » (لا يؤمنون) تبعاً لقراءة النصب في (أن)

على النحو التالي :

فالقائلون بالأصالة : إما على أن (ما) استفهامية ، و (أن)

مصدرية ، و « لا » على معناها من النفي ، ذكره ابن عطية على احتمال « أن

يكون المعنى يتضمن الإخبار أنهم لا يؤمنون ، وقيل لهم وما يشعركم بهذه

الحقيقة ، أي لا سبيل إلى شعوركم بها وهي حق في نفسها ، وهم لا يؤمنون ان

لوجأت . و (ما) استفهام على هذا التأويل « (٢) . واختاره أبو حيان وجعله

أولى وقدره : وما يشعركم ويدريككم بمعرفة انتفاء إيمانهم لا سبيل لكم إلى

الشعور بها (٣) .

وإما على أن (أن) بمعنى لعل ، ذكره سيبويه عن الخليل (٤) ، وعده

الفراء وجهاً جيداً (٥) ، وجعله الطبري أولى التأويلات في الآية ، وأن ذلك كذلك

(١) الأنعام : ١٠٩ .

(٢) (المحرر الوجيز) ٦ : ١٢٩ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٢٠٢ .

(٤) انظر : (الكتاب) ٢ : ١٢٣ .

(٥) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٥٠ .

في قراءة أبيّ بن كعب ، ومعنى الآية : وما يدريكم أيها المؤمنون لعلّ الآيات إذا جاءت هؤلاء المشركين لا يؤمنون فيعاجلوا بالنقمة والعذاب عند ذلك ، ولا يؤخروا به (١) . وعدّ الزجاج هذا القول أقوى وأجود في العربية ، كما نقل إجماعهم على أنّ معنى (أن) ههنا إذا فتحت معنى لعل ، والإجماع أولى بالإتباع (٢) . ونقل ابن عطية تضعيف أبي علي هذا الرأي بأنّ التوقع الذي فيه لا يناسب الآية بعد التي حكمت بأنهم لا يؤمنون (٣) . وردّه أبو حيان لعدم حاجة الكلام إليه وخروجه عن الظاهر (٤) .

وإمّا على أنّ في الآية حذفاً يستغنى به عن زيادة « لا » ، نقله ابن عطية فيما حكاه بعض المفسرين وتقديره عندهم : أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون ، وضعّفه : لأنّه لا يعضده لفظ الآية ولا يقتضيه (٥) . كما نقل هذا الرأي أبو حيان وتفسيره ، أي : ما يدريكم بانتفاء الإيمان أو وقوعه - عن النحاس وغيره ، وردّه بأنّ فيه خروجاً عن الظاهر لفرضه (٦) .

والقاتلون بالزيادة ، الفراء (٧) ، وذكر ابن قتيبة أنّ « لا » تزداد في الكلام والمعنى طرحها لإباء في الكلام أو جحد ، ونظّر لذلك ب « لا » في الآية ، والمعنى : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، فزاد « لا » لأنهم لا

(١) انظر : (جامع البيان) ٥ : ٧٠ ، ٣١٤ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٢٨٣ .

(٣) انظر : (الحرر الوجيز) ٦ : ١٢٩ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٢٠٢ .

(٥) انظر : (الحرر الوجيز) ٦ : ١٢٩ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٢٠٢ .

(٧) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٥٠ .

يؤمنون إذا جاءت^(١) . ونقل الطبري كونها صلة^(٢) . وغَطَّ الزجاج القائل بأنها لغو ؛ لأنَّ ما كان لغوًّا لا يكون غير لغو فليس يجوز أن يكون معنى لفظه مرة النفي ومرة الإيجاب^(٣) . كما خطأ النحاس الكسائي للقول بزيادتها بناء على رأي البصريين ، لأنها إنَّما تزداد فيما لا يشكل^(٤) . ونقل ابن عطية التزام بعضهم زيادتها ؛ لأنها لو لم تكن زائدة لعاد الكلام عذراً للكفار وفسد المراد بالآية^(٥) . وأصل ما نقله هنا جواب من الخليل لسيبويه بعد ما سأله عن قراءة الفتح في (أن) ولم لا يجوز أن يكون التقدير : وما يدريك أنه لا يفعل ؟ فقال الخليل : إنَّه لا يحسن ذلك ههنا ؛ لأنه لو قال (وما يشعركم أنَّها) بالفتح لكان ذلك عذراً لهم^(٦) . وفسرهُ الرازي بأنَّ معناه على ذلك : أنَّها إذا جاءت آمنوا ، وذلك يوجب مجيء هذه الآيات ويصير هذا الكلام عذراً للكفار في طلب تلك الآيات ، والمقصود من الآية دفع حجتهم في طلب الآيات^(٧) . ولذا سلبت من « لا » دلالة النفي وحكم بزيادتها . وردَّ زيادتها أبو حيان لعدم حاجة الكلام إليه وخروجه عن الظاهر لفرضه^(٨) .

(١) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٧٠ ، ٥ : ٣١٣ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٢٨٣ .

(٤) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٩٠ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ٦ : ١٢٩ .

(٦) انظر : (الكتاب) ٢ : ١٢٣ .

(٧) انظر : (التفسير الكبير) ١٣ : ١٤٤ .

(٨) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٢٠٢ .

وأما قراءة الكسر في (أن) فـ « لا » ليست بلغو فيها ، على أن (وما يشعركم) كلاماً مكثفياً و (إنها إذا جاءت) مستأنفة ، ذكره الفراء ، وأبو عبيدة ، وابن قتيبة ، والطبري^(١) ، ونقل الزجاج أنها إذا جاءت بالكسر فالإجماع على أن « لا » غير لغو ، والكسر أحسن وأجود^(٢) . وعدّها الرازي القراءة الجيدة^(٣) .

وهكذا فإنّ القول بزيادة « لا » لم يرد إلا في قراءة النصب فيما حكاه الفراء والكسائي ، وقد غلظ زيادتها نفرٌ غير قليل من العلماء ، ويكفي في ضعف القول بذلك تعدد الآراء في أصلاتها ، وهي في قراءة الكسر لم يقل أحد بزيادتها .

والوجه أنّها « لا » النافية على أصل معناها على ما اختاره أبو حيان ، والخطاب فيها للمؤمنين الذين أنسوا من الكافرين استجابة لوعاي الحق عندما حلفوا على الإيمان إن جاءتهم آية ، فطلبوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم آية ليؤمن بها الكافرون فأنزل الله فيهم : وما يشعركم أيها المؤمنون بأنّ الآيات إذا جاءت هؤلاء المشركين باللّه أنهم لا يؤمنون . وأفاد الاستفهام بـ (ما) عتياً شفيفاً للمؤمنين ، واستجهاً لوقفهم ، وإزالة

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٥٠ ، و (مجاز القرآن) ١ : ٢٠٤ ، و (تأويل

مشكل القرآن) ٢٤٤ ، و (جامع البيان) ٧ : ٣١٢ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٢٨٣ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ١٣ : ١٤٤ .

لما لبس عليهم من شأن الكافرين ، وفضحاً لستار الكافرين المتشبهين بكفرهم
المكذبين بآيات ربهم في الكون من حولهم ، ونفيًا لإدراكهم بحقيقة أهل الكفر ،
وتحقيقاً لعلم الله المطلق عمومًا وبمسالك أهل الكفر - هنا - خصوصاً ، ولذا
ناسب هذا أن تكون « لا » نافية ، نافية إيمان الكافرين ، وكأنَّ المعنى : إنكم لا
تدرون ما سبق به علمي من أنَّهم لا يؤمنون إذا جاءتهم الآيات، ولا سبيل لكم
إلى ذلك . وهذا المعنى في فهم الآية ودلالة « لا » تؤكد قراءة الكسر وكأنَّ
الكلام قد تم وتوقف عند (وما يشعركم) وكان قوله : (إنها إذا جاءت لا
يؤمنون) استثناءً يعكس خفايا الكافرين، ويكشف دواخلهم القاتمة، ويبصرُ
المؤمنين بهذه الخفايا والدواخل عن طريق نفي إيمانهم وسبق علم الله تعالى
بذلك . وقد عاودني سؤال مثاره التوكيد الذي يطلقه القائلون بالزيادة، أين هو؟
حتى إنَّ عالماً ولو واحداً من القائلين بالزيادة لم يشر إلى هذا المعنى ولم
يوميء إليه ؟ وما موطنه في بناء الكلام إنَّ أشار إليه ؟ ولو سلمنا بأنَّ « لا »
أفادت التوكيد ، فهي تؤكد النفي ، وكيف تؤكد وقدمت « لا » من دلالتها
على النفي إذا قيل بزيادتها ؟ . وعليه فلا يعقل أن تكون « لا » مؤكدة ثبوت
المعنى في موضع نفي .

إثبات البعث :

أنت « لا » في مقام التكذيب والرد على من ينكر البعث ، في
قوله تعالى :

(وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كَمَا كَلَّ الْأَسْنَانُ رِجْمُونَ ﴿٩٣﴾
 فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَكْفُرْ
 لِسَعِيهِ، وَإِنَّا لَهُ كَنُيُوتٌ ﴿٩٤﴾ وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيبٍ
 أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ (١)

ومجمل آراء العلماء في « لا » (لا يرجعون) بقراءة الفتح في (أنهم)

على ما يلي :

الرأي القائل بأصالة « لا » وأنها باقية على بابها في النفي ؛ إما على أن (وحرام) بمعنى وممتنع ، ذكره ابن عطية وفصله بقوله : « ويتجه في الآية معنى ضمنه وعيدٌ بين ؛ وذلك أنه ذكر من عمل صالحاً وهو مؤمن ، ثم عاد إلى ذكر الكفرة الذين من كفرهم ومعتقدهم أنهم لا يحشرون إلى رب ولا يرجعون إلى معاد ، فهم يظنون بذلك أنه لا عقاب ينالهم ؛ فجاءت الآية مكذبة لظن هؤلاء ، أي : وممتنع على الكفرة المهلكين أن لا يرجعون ، بل هم راجعون إلى عقاب الله وأليم عذابه فتكون « لا » على بابها ، والحرام على بابها « (٢) . وقد ذكر هذا المعنى الرازي من تأويل لأبي مسلم بن بحر ، ومعناه : « أن رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة واجب ، ويكون الغرض منه إبطال قول من ينكر البعث ، وتحقيق ما تقدم أنه لا كفران لسعي أحد؛ فإنه سبحانه سيعطيه الجزاء على ذلك يوم القيامة،

(١) الأنبياء : ٩٣ - ٩٥ .

(٢) (المحرر الوجيز) ١١ : ١٦٤ .

وهو تأويل أبي مسلم ابن بحر «(١)». وقد نقل أبو حيان كلام ابن عطية دون تعليق منه (٢).

وإمّا على أن (وحرام) بمعنى وواجب، أي: وواجب على أهل كل قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون، واختلف في الرجوع؛ فقيل: إنهم لا يرجعون عن الشرك ولا يتولون عنه، وهو قول مجاهد والحسن، وقيل: إنهم لا يرجعون إلى الدنيا، وهو قول قتادة ومقاتل. وهذان الرأيان ذكرهما الرازي (٣). وقيل: وجب (أنهم لا يرجعون) أي لا يتوبون، ذكره النحاس عن ابن عباس، وجعله أحسن ما قيل فيها وأجله (٤).

وإمّا على أن المعنى: وحرام على قرية أهلكتها أن نتقبل منهم عملاً لأنهم لا يرجعون؛ أي: لا يتوبون. ذكره الزجاج مؤكداً أنه لا يعلم أحداً من أهل اللغة ولا من أهل التفسير بيّنه (٥). كما ذكره الزمخشري، إلا أنه جعل (وحرام) خبراً لمبتدأ تقديره ذاك (٦)، ونقل ابن الأنباري أن الخبر تقديره: كائن أو محكوم عليه، وحذف الخبر أكثر من زيادة «لا»، وأنه أوجه الوجهين عند أبي علي الفارسي (٧). فيما نقل ابن عطية عن أبي علي أيضاً احتمال كون (وحرام) خبراً، كانه قال: والإقالة والتوبة حرام بأنهم لا يرجعون (٨).

(١) (التفسير الكبير) ٢٢ : ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) انظر: (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٢٣٩ .

(٣) انظر: (التفسير الكبير) ٢٢ : ٢٢١ .

(٤) انظر: (إعراب القرآن) ٣ : ٧٩ .

(٥) انظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٦) انظر: (الكشاف) ٣ : ٢٠ .

(٧) انظر: (البيان) ٢ : ١٦٥ .

(٨) انظر: (المحرر الوجيز) ١١ : ١٦٤ .

والرأي القائل بالزيادة ، ذكره ابن قتيبة على أنه يريد أنهم يرجعون ، فزاد « لا » ؛ لأنهم لا يرجعون^(١) . ونقل الطبري زعم بعضهم أنها في هذا الموضع صلة ، وأن معنى الكلام : وحرام على قرية أهلكتها أن يرجعوا^(٢) . ونسب النحاس زيادتها إلى أبي عبيدة ، ونقل رد جماعة عليه ذلك : « لأنها لا تزداد في مثل هذا الموضع ولا فيما يقع فيه إشكال ، ولو كانت زائدة لكان التأويل بعيداً أيضاً ؛ لأنه إن أراد : وحرام على قرية أهلكتها أنهم يرجعون إلى الدنيا ، فهذا ما لا فائدة فيه ، وإن أراد التوبة فالتوبة لا تُحرم »^(٣) . ونقل زيادتها ابن عطية على احتمال أن يرتفع (حرام) بالابتداء ، والخبر رجوعهم و « لا » زائدة وفاقاً لأبي علي^(٤) . كما نقل كونها صلة زائدة الرازي على معنى : وحرام على قرية أهلكتها رجوعهم إلى الدنيا ، أو رجوعهم عن الشرك وترك الإيمان^(٥) .

وقراءة الكسر (إنهم) ليست « لا » فيها زائدة ، وإنما يتم الكلام قبل (إن) ، ولا بد من تقدير محنوف ، كأنه قيل : وحرام على قرية أهلكتها ذاك وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور غير المكفور ،

(١) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٥ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ ، ٨٧ .

(٣) (إعراب القرآن) ٣ : ٨٠ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ١١ : ١٦٤ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٢٢ : ٢٢١ .

ثم علل فقيل: إنهم لا يرجعون عن الكفر . وهذا الرأي ذكره الزمخشري ، ونقله الرازي ، وكذا أبو حيان (١).

وقد قرأت عامة قراء أهل الكوفة (وحرمٌ) بكسر الحاء ، بمعنى : وعزْمٌ ، وعليه فلا تكون « لا » صلة ، إذ المعنى : وعزمٌ منا على قرية أهلكتها أن لا يرجعوا عن كفرهم ، فتكون بمعنى النفي ، على ما ذكر الطبري (٢).

وما نرتضيه في « لا » أن تكون أصلية باقية على معناها وهو النفي استناداً إلى جوانب عديدة ؛ هي : تعدد آراء العلماء القائلين بأصلاتها ، وتصدي جمهرة أخرى منهم لنفي زيادتها ، وتواتر القراءات الأخرى على أصلاتها بما يعضد قراءة الفتح في (أن) ، ويبقى الجانب الأهم الذي نتخذه حجة لنا وهو سياق الآية وارتباط المعنى المراد من « لا » بذلك ؛ فالآيات -قبل- تتحدث عن مال الأمر إلى الله تعالى (كل إلينا راجعون) ، كما تتحدث عن عمل الصالحات والجزاء المرتقب (فلا كفران لسعيه) ترغيباً فيها ، غير أن هذا الأمر غير مسلم به عند بعض أهل الكفر ممن ينكرون البعث بعد الموت ورجوع الخلائق إلى الله في الآخرة لمحاسبتهم ومجازاتهم ، فأتت الآية لتصحيح هذا الوهم ، ولتزيل هذا الظن ، ولتؤكد أن هناك بعثاً وجزاء ورجوعاً إلى الله ، فكل شيء إلى مال ، وكل غاية إلى انتهاء ، ومن الخير أن يعلم

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ٢٠ ، و (التفسير الكبير) ٢٢ : ٢٢١ ، و (تفسير

البحر المحيط) ٦ : ٢٣٨ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ ، ٨٦ - ٨٧ .

الإنسان أن عمره محدود على الأرض ، وهذا ما عبر عنه القرآن الكريم في الآية : أي وممتنع منا على أهل قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون إلينا في الآخرة إما منعمين وإما معذبين ، وهكذا فقد أفادت « لا » نفي عدم الرجعة إلى الله ، فعدم العودة ممتنع . وقد أشار سيد قطب إلى أن نفي عدم الرجعة نفيًا قاطعًا والذي أتى في صورة التحريم لوقوعه « تعبير فيه شيء من الغرابة ، مما جعل المفسرين يؤولونه فيقدرون أن « لا » زائدة ، وأن المعنى هي نفي رجعة القرى إلى الحياة في الدنيا بعد إهلاكها . أو نفي رجوعهم عن غيهم إلى قيام الساعة . وكلاهما تأويل لا داعي له . وتفسير النص على ظاهره أولى ؛ لأنَّ له وجهه في السياق »^(١) . وما أظنه أن القول بزيادة « لا » ليس منشؤه من استعمال لفظ (وحرام) الذي لا يخلو من غرابة كما يقول سيد قطب رحمه الله فقط ، فقد يكون مبعثه أيضاً فصل بعض المفسرين - عليهم رحمة الله - بين دلالة الحرف وسياق الآية .

التوبيخ لإبليس :

وأنت « لا » في مقام التوبيخ لإبليس ، وقد امتنع عن تنفيذ أمر الله تعالى له بالسجود ، وذلك في قوله تعالى :

(١) (في ظلال القرآن) ٤ ، ١٧ ، ٢٣٩٨ .

(قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ
وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ) (١)

وقد انقسم العلماء فيها على النحو التالي :

فالقائلون بالأصالة : إِمَّا عَلَى أَنَّ « فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفًا قَدْ كَفَى دَلِيلَ
الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَهُوَ أَنَّ مَعْنَاهُ : مَا مَنَعَكَ مِنَ السُّجُودِ فَأَحْوَجُكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ ،
فَتَرَكَ ذِكْرَ أَحْوَجِكَ اسْتِغْنَاءً بِمَعْرِفَةِ السَّامِعِينَ » (٢) . ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ ، وَنَقَلَهُ ابْنُ
عَطِيَّةٍ مُضَعَّفًا ، وَكَذَا أَبُو حَيَّانٍ (٣) .

وَإِمَّا عَلَى أَنَّ يَقْدَرُ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ يَحْسُنُ حَمْلَ النَّفْيِ عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
مَا أَحْوَجُكَ أَوْ حَمَلَكَ أَوْ اضْطَرَّكَ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ (٤) ، وَلَعَلَّهُ امْتَدَادٌ لِرَأْيِ
الطَّبْرِيِّ السَّابِقِ .

وَإِمَّا عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ ، وَتَأْوِيلَ الْكَلَامِ : مَنْ قَالَ لَكَ لَا تَسْجُدُ
إِذْ أَمَرْتُكَ ، نَقَلَهُ الطَّبْرِيُّ وَرَدَّهُ بِأَنَّ الْمَنْعَ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ قَوْلًا وَفِعْلًا : فَلَيْسَ
الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ اسْتِعْمَالُ الْمَنْعِ فِي الْأَمْرِ بِتَرْكِ الشَّيْءِ (٥) .

وَإِمَّا عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى : أَي شَيْءٍ مَنَعَكَ عَنِ تَرْكِ السُّجُودِ ،

(١) الأعراف : ١٢ .

(٢) (جامع البيان) ٨٠٥ : ١٣٠ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٧ : ١٨ ، و (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٢٧٣ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ٧ : ١٨ .

(٥) انظر : (جامع البيان) ٨٠٥ : ١٣٠ .

ذكره الرازي^(١) .

وإمّا على أنّ المعنى : ما دعاك إلى أن لا تسجد ، ذكره الرازي عن القاضي من حيث ذكر الله المنع وأراد الداعي^(٢) . وفسره الزركشي بأن الصارف عن الشيء داعٍ إلى تركه ، فيشتركان في كونهما من أسباب عدم الفعل^(٣) .

وإمّا على أنّ التقدير ما منعك من ألا تسجد . ذكره الزركشي ، وجعل هذا الوجه والذي قبله أقرب من القول بالزيادة ؛ لأنّ فيه إبقاء المنع على أصله ، وعدم زيادتها أولى ؛ لأن حذف حرف الجر مع (أن) كثير كثرة لا تصل إلى المجاز ، والزيادة في درجتها^(٤) .

وإمّا على أنّه لما كان (ما منعك) بمعنى من أمرك ومن قال لك حسن أن يقول بعدها ألا تسجد ، ذكره ابن عطية مضعفاً^(٥) .

وإمّا على أنّ الممنوع عن الشيء مصروف إلى خلافه ؛ فالمعنى : ما صرفك إلى أن لا تسجد . نقله أبو السعود مضعفاً^(٦) .

وإمّا على أنّ المنع مجاز عن الإلجاء والاضطرار فمعناه ما اضطررك إلى أن لا تسجد ، ذكره الشهاب وجعله أبلغ من حمل ما منعك على ما

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٤ : ٣٢ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ١٤ : ٣٢ .

(٣) انظر : (البرهان) ٣ : ٧٩ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٣ : ٧٩ - ٨٠ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ٧ : ١٨ .

(٦) انظر : (تفسير أبي السعود) ٣ : ٢١٦ .

حملك وما دعاك على ما قرره السكاكي (١).

وإمّا على أن (ما منعك) أي : ما حملك وقيل : وما الذي صدك وحملك على ترك ذلك ؟ ذكره الراغب (٢).

والقاتلون بالزيادة ، على أن (ما منعك ألا تسجد) « مجازه : ما منعك أن تسجد ، والعرب تضع « لا » في موضع الإيجاب ، وهي من حروف الزوائد » (٣). ذكره أبو عبيدة . وذكر الفراء كونها صلة للاستيثاق من الجحد والتوكيد له (٤). وكذا الأخفش الذي عدّها زائدة من غير بيان لفائدة هذه الزيادة (٥). وابن قتيبة الذي علل للزيادة لأنّه لم يسجد (٦). ونقل الطبري زيادتها عن بعض نحويّ البصرة يريد الأخفش ، وبعض نحوي الكوفة يريد الفراء ، الذي وصف تعليله زيادتها بأنه زعم ، وحمل على القائل بالزيادة بأنه غير جائز أن يكون في كلام اللّـه شيء لا معنى له ، وأن لكل كلمة معنًى صحيحاً فتبين بذلك فساد قول من قال « لا » في الكلام حشو لا معنى لها (٧). ونقل الزجاج زيادتها وأنها مؤكدة (٨). وعلل الزمخشري زيادتها بدليل قوله :

(مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) (٩)

(١) انظر : (حاشية الشهاب) ٤ : ١٥٣ .

(٢) انظر : (المفردات) ٤٧٥ .

(٣) (مجاز القرآن) ١ : ٢١١ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٣٧٤ .

(٥) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٩٤ .

(٦) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٤ .

(٧) انظر : (جامع البيان) ٥ ، ٨ ، ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨) انظر : (معاني القرآن واعرابه) ٢ : ٣٢٢ .

(٩) ص : من آية ٧٥ .

وبيّن فائدة زيادتها ؛ وهي توكيد الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه كأنه قيل : ما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك^(١) . ووصف الرازي القول بزيادتها أنه المشهور ونسبه للكسائي والفراء والزجاج والأكثرين ، وإن لم يختره هو ، وجعل الصحيح أنها ليست بلغو ؛ لأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيها مشكل صعب^(٢) . وجعل أبو حيان زيادتها هو الظاهر^(٣) . ونقل الزركشي سر زيادتها : « قالوا : وفائدة زيادتها تأكيد الإثبات ، فإن وضع « لا » نفى ما دخلت عليه ، فهي معارضة للإثبات ؛ ولا يخفى أن حصول الحكم مع المعارض أثبت مما إذا لم يعترضه المعارض ، أو أسقط معنى ما كان من شأنه أن يسقط »^(٤) .

ولا يخفى ما في القول بزيادة « لا » هنا من ضعف استناداً لما قرره العلماء من تقديرات تكون بها « لا » باقية على بابها في النفي ، واستناداً لتضعيف الطبري والرازي زيادتها وهما حجتان في التفسير . وأما ما ذكر من إفادتها التوكيد وتعليل الزمخشري لذلك كأنه قيل : ما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك ، فقد رده الدكتور تاج في سلسلة مقالاته التي نشرها في « مجلة الأزهر » تحت عنوان : « لا » التي قيل إنها زائدة وليست كذلك - درء مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز ، حيث قال : « لا ندري كيف أن الكلام المشتتم على فعل مثبت لا يفيد إلا ثبوت معنى هذا الفعل من غير تقوية ولا تأكيد ، فإذا زيدت عليه « لا » - وهي التي ليس لها في أصل وضعها اللغوي معنى غير النفي والسلب والإزالة - فإنه يفيد بذلك معنىً جديداً هو

(١) انظر : (الكشاف) ٢ ٥٤

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ١٤ ٣١ - ٣٢

(٣) انظر (تفسير البحر المحيط) ٤ ٢٧٢

(٤) (البرهان) ٣ ٨٠

تقوية ذلك الفعل المثبت وتأكيد ثبوته ؟ من الذي يمكنه أن يقول ويقبل منه ... أن (لا تسجد) مؤكد معنى « تسجد » ؟ . إن الإثبات والنفي أمران متنافيان متعارضان ، بل إن النسبة بينهما هي كنسبة المتناقضين ، فكيف يؤكد الثبوت بالنفي مع ورودهما على مورد واحد ؟ . كيف يقال - في الكلام الذي جاء على صورة انتفاء حكم - إن معناه هو ثبوت ذلك الحكم ، بل ثبوته بقوة وتأكيد لم يكونا حاصلين له من قبل ؟ . إلا أن هذا الذي ذهب إليه الإمام الزمخشري لا يسلم له دليل ، ولا ينهض له شاهد من لغة أو عرف ؛ بل إن الشواهد كلها واللغة والعرف على خلافه (١) .

ويمكن تخريج هذه الآية خصوصاً في ضوء قضية التلازم القرآني ، وهي من القضايا القرآنية الهامة ، ونقول ابتداءً إننا نرجح قول الطبري بأصالة « لا » على أن في الكلام محذوفاً تقديره : ما منعك من السجود فأحوجك ألا تسجد ؟ وحذف استغناء بمعرفة السامعين ، فالسؤال في الآية عن المانع عن السجود ، والكلام المقدر السؤال فيه عن الباعث على عدم السجود ، وكان « لا » بدلالتها على عدم السجود ألمحت إلى الفعل المحذوف والذي يُستقيم به الكلام ، وكان الموطن الذي قيل فيه بزيادة « لا » هنا هو في حقيقته موطن حذف ، والمقام معين عليه ؛ إذ هو مقام فيه مواجهة وغضب شديد وعنف متكاثر من جراء عصيان أمر السجود ، فناسب الحذف هذا المقام .

وقد عقد الكرمانى موازنة بين هذه الآية التى أتت فيها « لا » ، وبين قوله تعالى في « ص » :

(قَالَ يَا نَبِيَّسَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) (٢)

بدون « لا » ، وآية الحجر :

(١) (مجلة الأزهر) المجلد ٢٨ ، الجزآن ٩ ، و ١٠ : ٨٩٥ - ٨٩٦ ، السنة ٢٨ ، ذي القعدة - ذي الحجة ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

(٢) ص : من آية ٧٥ .

(قَالَ يٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ اَلَّا تَكُوْنُ مَعَ السَّٰجِدِيْنَ) (١)

و « لا » فيها غير زائدة ، فقال : « لما حذف منها (يا إبليس) واقتصر على الخطاب جمع بين لفظ المنع ولفظ « لا » زيادة في النفي ، وإعلاماً أنّ المخاطب به إبليس ، خلافاً للسورتين ، فإنه صرح فيهما باسمه ، وإن شئت قلت : جمع في هذه السورة بين ما في سورة « ص » وما في سورة « الحجر » ، فقال : ما منعك أن تسجد-مالك ألا تسجد . فحذف (أن تسجد) ، وحذف (مالك) دلالة الحال ودلالة السورتين عليه ، فبقي (ما منعك أن لا تسجد) وهذه لطيفة فاحفظها « (٢) . وفكرة الجمع هذه بين الآيات الثلاث التفت إليها الدكتور تاج وصاغا صياغة مختلفة ولعلها امتداد لرأي الطبري السالف ، فذكر أنّ آية « ص » السؤال فيها واضح عن المانع الذي منع إبليس من السجود ، وآية « الحجر » السؤال فيها عن السبب الباعث على ترك السجود ، ولا شك أنّ السبب الباعث والدافع على ترك الفعل أقوى في التأثير من مجرد المانع من الفعل ، وقد جمعت آية الأعراف السؤالين ؛ وذلك بتضمين (منع) معنى فعل آخر يفيد « الحمل والبعث » بحيث لا يفقد الفعل الأول معناه ولا عمله ، وهو يقتضي طي المفعول الذي كان للفعل الأول للعلم به كما يقتضي التصريح بالمفعول الذي يتطلبه الفعل الآخر بعد أن يطوى هذا الفعل ويحمل الفعل معناه ، ويكون تقدير الكلام : ما منعك من السجود ، وما حملك على ألا تسجد ؟ ، وهذا التضمين قد اشتمل على الاحتباك ، وهو أن يكون في الكلام عبارتان يحذف من كل منهما ما ترشد إليه الأخرى ، والعبارتان اللتان تضمنتهما آية الأعراف هما : « ما منعك أن تسجد » وما اضطرك أو ما دعاك ألا تسجد فحذف من العبارة الأولى المفعول ، وهو : أن

(١) الحجر : ٣٢ .

(٢) (أسرار التكرار في القرآن) ٧٨ .

تسجد ؛ لأن العبارة الثانية - وهي للتوبيخ على ترك السجود - تدل على ذلك المحذوف الذي سنل في العبارة الأولى عن المانع منه ، وحذف من العبارة الثانية الفعل : دعاك أو اضطررك ؛ لأن السؤال عن المانع من السجود في العبارة الأولى يدل على أن ترك السجود في العبارة الثانية لا بد أن يكون له داع وسبب (١) . وكانُ الشيخ تاج جمع بين رأيي الطبري والكرماني ، واعتمد الموازنة وسيلة كاشفة بين ما جاء في الآيات الثلاث .

(١) انظر : (مجلة الأزهر) المجلد ٢٨ ، الجزآن ٩ و ١٠ : ٨٩٨ - ٩٠١ .

مواقع « ما » وأسرارها

قصص الأنبياء :

يوسف - عليه السلام -

داود - عليه السلام -

تسليمة الرسول - صلى الله عليه وسلم -

العتاب

خرَجَ جمهرة من العلماء ؛ نحويين ومفسرين آيات كثيرة من كتاب
اللّه وردت فيها « ما » على الزيادة ، والدراسة التالية تحاول الوقوف إزاء
بعض هذه الآيات واستجلاؤها وتمحيص القول فيها ؛ لتظل قائمة برهاناً
على نفي زيادة حرف في قول أحكم الحاكمين ، في ضوء اختيار ما يقويه
السياق ويقتضيه إحكام بناء الكلام ، والغرض المسوق له ، وذلك على
النحو التالي :

قصص الأنبياء :

يوسف - عليه السلام - :

أتت « ما » في قصة يوسف عليه السلام عندما انقطع طمع إخوته من
محاولة تخليص أخيهم فجلسوا يتناجون ، وذلك في قوله تعالى :

(فَلَمَّا أَسْتَيْسَسُوا مِثَّهُ خَلَصُوا نَجِيًّا
فَالْكَبِيرُ هُمُ الَّذِي تَعَلَّمُوا أَنَّ آبَاءَكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ
مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ
الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ) (١)

وأراء العلماء في « ما » من (ما فرطتم) على النحو التالي :

الرأي القائل بأصلاتها ؛ على أنها المصدرية ، واختلف في موضعها
من الإعراب ؛ إما على أنها في موضع رفع ؛ كأنه قال : ومن قبل هذا

(١) يوسف : ٨٠ .

تفريطكم في يوسف ، نكره الفراء ، والزجاج ، والطبري^(١) ، والزمخشري على أن محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف وهو (من قبل) ، ومعناه : ووقع من قبل تفريطكم في يوسف^(٢) . وقدّر ابن عطية : من قبل تفريطكم في يوسف واقع أو مستقر ، وهذا المقدر متعلق بقوله (من قبل)^(٣) . وقد ردّه أبو حيان عليهما ؛ لأنهما ذهلا عن قاعدة عربية وهو أن هذه الظروف التي هي غايات إذا ثبتت لا تقع أخباراً للمبتدأ جرّت أو لم تجر . ولهذا ذهب أبو علي إلى أن المصدر مرفوع بالابتداء و (في يوسف) هو الخبر ؛ أي كائن أو مستقر في يوسف ، وجعل الظاهر أن (في يوسف) معمول لقوله (فرطتم) لا في موضع خبر^(٤) ، وإمّا على أنها - أي « ما » المصدرية - في موضع نصب ؛ أي : ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبل تفريطكم في يوسف . نكره الفراء على احتمال^(٥) . والزجاج ، والطبري ، والزمخشري ، وابن عطية ، والرازي على أن التقدير : ألم تعلموا أخذ أبيكم موثقكم وتفريطكم في يوسف^(٦) . ونقل العكبري ضعفه ؛ لأنّ فيه فصلاً بين حرف العطف

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٥٣ ، و (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ١٢٤ -

١٢٥ ، و (جامع البيان) ٨ : ١٣ : ٣٥ .

(٢) انظر : (الكشاف) ٢ : ٢٧٠ ، وكذا الرازي : (التفسير الكبير) ١٨ : ١٨٨ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٥٣ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣٣٥ .

(٥) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٥٣ .

(٦) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ١٢٥ ، و (جامع البيان) ٨ : ١٣ : ٣٥ .

و (الكشاف) ٢ : ٢٧٠ ، و (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٥٣ ، و (التفسير الكبير)

١٨٨ : ١٨ .

والمعطوف ، وإن لم يرتضه^(١) ، ووصف أبو حيان هذا التقدير بأنه ليس بجيد ، وذكر رد العكبري الذي سبقه إليه ولم يرتضه^(٢) . وذكر العكبري تقديراً آخر في « ما » المصدرية على النصب ؛ وهو العطف على اسم (أن) ، تقديره : وأن تفريطكم من قبل في يوسف ، ونقله مضعفاً أيضاً ، غير أنه ارتضى في خبر (أن) أن يكون (في يوسف) وهو الأولي لثلاثي يجعل (من قبل) خبراً^(٣) .

أو على أنها الموصولة ، بمعنى : ومن قبل هذا ما فرطتموه ، أي : قدمتموه في حق يوسف من الجناية العظيمة ، ذكره الزمخشري ، ومحل الرفع أو النصب على الوجهين^(٤) ، يريد الذين ذكرهما - قبل - على أن « ما » مصدرية . كما ذكر كونها موصولة ابن عطية مصححاً^(٥) ، وكذا ذكرها الرازي^(٦) ، غير أن أبو حيان رد ذلك بأنه لا يجوز معتمداً على الوجهين في « ما » المصدرية رفعاً ونصباً^(٧) .

أو على أنها موصوفة ، نقله أبو السعود مضعفاً ، وكذا الألويسي^(٨) .

(١) (التبيان) ٢ : ٧٤٢ - ٧٤٣ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣٣٦ .

(٣) انظر : (التبيان) ٢ : ٧٤٢ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٢ : ٢٧٠ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٥٣ .

(٦) انظر : (التفسير الكبير) ١٨ : ١٨٨ .

(٧) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣٣٦ .

(٨) انظر : (تفسير أبي السعود) ٤ : ٣٠٠ ، و (روح المعاني) ٧ : ٣٦ .

والرأي القائل بزيادتها ، كأنه قال : ومن قبل فرطتم في يوسف . ذكره الفراء على احتمال (١) . وجوز الطبري أن تكون « ما » صلة في الكلام ، وتأويله : ومن قبل هذا تفریطكم في يوسف (٢) . وعدّ الزجاج كونها لغواً أجود الأوجه (٣) . وكذا ذكر النحاس كونها زائدة لا موضع لها من الإعراب (٤) . كما نقل الزمخشري وابن عطية والرازي زيادتها ، وبدأوا بها (٥) فيما نصّ أبو حيان على أن أحسن الأوجه كونها زائدة ، وكذا الألويسي (٦) .

ولا يخفى ما في القول بزيادة « ما » من ضعف ، فلم يُنقل قولاً واحداً ، وإنما نُقل مع وجوه أخرى ، ومن حسن زيادتها فإنما لاختلافهم في وجوه إعرابها ، فكان القول بالزيادة أيسر شيء وأسهل كلمة تلقى . ويؤكد ما نذهب إليه أننا لم نجد عالماً واحداً ممن نقل زيادتها يذكر معنى الزيادة هنا ، إن كان الزائد مفيداً عند من يذهب إلى ذلك . والأدق أن تكون « ما » المصدرية التي ينسب منها والفعل بعدها مصدر تقديره : ومن قبل تفریطكم في يوسف ؛ والمقام معين على هذا التقدير ؛ فمقتضاه التذكير بما كان من إخوة يوسف من تفریط في حق أخيهم فتناسب المجيء بـ « ما » المصدرية والفعل بعدها ؛ أي هذا المصدر المؤول وهو التفریط بون المصدر الصريح للدلالة على أن هذا

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٥٣ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٨ ، ١٣ ، ٣٥ . والصواب : « فرطتم » ؛ لأن « ما » زائدة هنا .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٢٤ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٤٠ .

(٥) انظر : (الكشاف) ٢ : ٢٧٠ ، و (الحرر الوجيز) ٩ : ٣٥٣ ، و (التفسير

الكبير) ١٨ : ١٨٨ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣٣٦ ، و (روح المعاني) ٧ ، ١٣ ، ٣٥ .

الحكم وهو التفريط مقصور على المعنى المجرد للفعل من غير نظر إلى أي وصف آخر يلابسه أو شيء آخر يتصل به^(١) ، وهو التفريط من غير نظر إلى قلة أو كثرة مثلاً أو قوة أو ضعف إلى آخر تلك الأحوال . ولو جاء التعبير القرآني بـ « تفريطكم » أي بالمصدر المؤول ، بدون « ما » المصدرية والفعل بعدها لم يكن المعنى كذلك . إذ كان محتملاً لبعض تلك الأحوال من قلة أو كثرة أو قوة أو ضعف ، وهو غير مراد ، وإنما كان الكلام لمجرد التذكير بالتفريط فقط . والله أعلم

داود - عليه السلام - :

وردت « ما » في سياق يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر ويعزيه بما كان من مواقف ابتلاء تعرض لها أنبياء الله قبله ، وذلك في قصة داود عليه السلام عند قوله تعالى .

(قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجِيكَ إِلَىٰ نِجَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ
لَيَبْتَغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ، وَخَرَّ رَاكِعًا
وَأَنَابَ) (٢)

وقد تعرض للابتلاء من شخصين تسوراً عليه المحراب يختصمان إليه

(١) انظر ابن قيم الجوزية (مدافع الفوائد) ١/ ٩٢ - ٩٣

(٢) ص ٢٤

فحكّم بينهما من غير أن يوجه إلى الخصم الآخر حديثاً ، وقد كانا ملكين بعثهما الله امتحاناً له . و « ما » موضع حديثنا هي التي في قوله تعالى : (وقليل ما هم) ، وجاء رأي العلماء فيها على النحو التالي :

فالقائلون بالأصالة ، إماً على أنها الموصولة ، وجوّز الفراء ذلك على « أن تجعل « ما » اسماً ، وتجعل (هم) صلة لـ « ما » ، ويكون المعنى : وقليل ما تجدنهم فتوجه « ما » والاسم إلى المصدر ^(١) . ونقل الطبري كلام الفراء ، كما نقل تأويل ابن عباس في الآية . وقليل الذين هم ، وتأويل ابن زيد : قليل من لا يبيغي ، وقال : « فعلى هذا التأويل الذي تأوله ابن عباس معنى الكلام : إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وقليل الذين هم كذلك ، بمعنى : الذين لا يبيغي بعضهم على بعض ، و « ما » على هذا القول بمعنى : مَنْ ^(٢) . وكأنه بتعقيبه هذا يرتضي كونها موصولة على ما ذكر عن ابن عباس رضي الله عنه .

وإماً على أنها للإبهام ، وفيه تعجب من قلتهم ، ذكره الزمخشري ، وقال : « وإن أردت أن تتحقق فائدتها وموقعها فاطرحها من قول امرئ القيس :

* وحديث ما على قصره *

وانظر هل بقي له معنى قط ^(٣) . ومؤدى كلامه أنها أصلية لا زائدة : لأنه يتحقق بوجودها معنى لم يكن ليوجد بدونها ، وإن ذكر هذا الشاهد على

(١) (معاني القرآن) ٢ : ٤٠٠ .

(٢) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ ، ١٤٥ .

(٣) (الكشاف) ٣ : ٣٢٥ .

زيادة « ما »^(١) عند حديثه عن قوله تعالى :

(. جُنْدٌ مَاهُنَالِكُ .)^(٢)

ونقل الرازي كلام الزمخشري من غير تعقيب^(٣) ، وقد دارت كلمة الزمخشري على إفادة « ما » التعجب ، ولكن نصوا على زيادة « ما » كما سيظهر بعد .

والقائلون بالزيادة على أنها صلة التي دخولها كخروجها فيها سواء . ذكره الفراء على احتمال^(٤) . وقدر الزجاج المعنى بإسقاط « ما » أي وقليل هم^(٥) . ونقل الطبري كلام الفراء أحد قولين فيها على أنها صلة تأدباً^(٦) . وذكر أبو حيان كونها زائدة تفيد معنى التعظيم والتعجب وكذا السمين وأبو السعود والأكوسي وابن عاشور^(٧) .

ومما يضعف القول بزيادة « ما » هنا أن الزيادة ترتبط بالتوكيد عندهم .

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣ : ٣١٨ .

(٢) ص : من آية ١١ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢٦ : ١٩٧ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٩٩ .

(٥) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣٢٧ .

(٦) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ١٤٥ .

(٧) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٢٩٣ ، و (الدر المصون) ٩ : ٣٧٢ .

و(تفسير أبي السعود) ٧ : ٢٢١ ، و (روح المعاني) ١٢ ، ٢٣ : ١٨٢

و(تفسير التحرير والتنوير) ٢٣ : ٢٣٧ .

ولم أعرف وجهاً لإفادتها معنى التعجب والإبهام مع زيادتها ؛ إذ كيف تفيد معنى غير التوكيد الذي جعلوه نصاً في الزيادة ؟ ، إلا أن يكون التعظيم والتعجب هنا معنى قائماً بذاته و« ما » أصلية . ثم إن السياق معين على كونها أصلية موصولة تفيد الإبهام ، وبيان ذلك أن الآية تتحدث عن كثير من الخطاء يبغى بعضهم على بعض ، وفي ذلك إشارة إلى أن بعضهم الآخر لا يبغى على بعض ؛ ولذا استثنى القرآن الكريم (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم) والخطاء الشركاء ، وفي إثارة هذا اللفظ إشارة إلى أن شدة مخالطتهم لبعضهم بعضاً قد عرفتهم خباياهم فوقفوا على أسرار بعضهم ؛ فبغوا وتخاصموا على متاع الدنيا ، ولم تستهواهم الآخرة ، ولم تبرأ صحبتهم من الأغراض ؛ لأنهم اجتمعوا على حب المال ، والتكالب على الدنيا ، والحرص على غنائمها ، فهم وإن لم يجمعهم الحق والخير شعبيهم الباطل والشر ، ويأتي هذا الاستثناء اللطيف (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ، ولا يخفى هذا التلامح العجيب بين استعمال اسم الموصول (الذين) وصلته (آمنوا وعملوا الصالحات) تفضيماً لشأنهم وصفاتهم ، وبين « ما » الموصولة بإبهامها تعجباً من شأنهم ؛ لأنهم وإن كانوا فئة قليلة فقد رسخ في فؤادهم اليقين ، وخالط قلوبهم الإيمان ، واستهواهم نعيم الآخرة ، وانصرفوا عن متاع الدنيا ، ومن كان هذا شأنهم وهذه صفتهم كان حرياً التعجب من أمرهم . وهذا هو المطلوب في الأمة المسلمة ائتلاف القلوب واتحاد الغايات ؛ لأن البغي يضعفها ويذهب بقوتها .

تسليية الرسول - صلى الله عليه وسلم - :

جاءت « ما » في مقام التعزية لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد التعجب مما يرجف به المرجفون من خصوصيته بالذكر دون غيره ، وذلك في قوله تعالى :

(أَمْ نَزَّلَ

عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوُّ فَوَأَعْتَابِ

﴿٨﴾ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ ﴿٩﴾ أَمْ لَهُمْ

مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ ﴿١٠﴾

جُنْدٌ مَاهُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ (١) .

ورأى العلماء في « ما » من (جندُ ما) على قولين .

فأماً القول بأصلاتها : فإماً على جواز « أن تكون صفة أريد به التعظيم على سبيل الهزاء بهم أو التحقير : لأن « ما » الصفة تستعمل على هذين المعنيين » (٢) . وذكره أبو حيان .

وإماً على أنها للإبهام : كقوله : جئت لأمرٍ ما ، وعندى طعام ما . ذكره الرازي (٣) .

وإماً على أنها اسم ، نقله الشهاب مضعفاً (٤) . ولعله يريد الاسم الموصول ، وقد رد كونها كذلك الألويسي على أن « ما » اسم موصول مبتدأ و (هنالك) في موضع الصلة ، و (جند) خبر مقدم ، و (مهزوم) و (من الأحزاب) صفتان هما المقصودان بالإفادة (٥) .

(١) ص : ٨ - ١١ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٧ - ٢٨٦ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢٦ - ١٨٠ .

(٤) انظر : (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٠٠ .

(٥) انظر : (روح المعاني) ١٢ ، ٢٣ ، ١٧٠ .

وإمّا على أنها نافية ، فذكر الشهاب أنه لم يقله أحد من أهل العربية ولا يليق بالمقام (١) .

وأمّا القول بزيادتها ؛ فعلى أن العرب تجعل « ما » صلة في المواضع التي دخولها كخروجها فيها سواء . ذكره الفراء (٢) . وذكر الطبري كونها صلة ولم يعقب (٣) . وجعلها الزجاج لغواً (٤) ، والنحاس زائدة للتوكيد (٥) ، والزمخشري مزيدة فيها معنى الاستفهام إلا أنه على سبيل الهزة (٦) ، وابن عطية زائدة مؤكدة وفيها تخصيص (٧) . ونقل أبو حيان زيادتها مضعفاً (٨) ، وكذا أبو السعود على أنها مزيدة للتقليل والتحقيق وقيل للتعظيم (٩) ، وجعل الشهاب كونها زائدة أحد قولين (١٠) ، ونقل زيادتها الأوسى ؛ قيل للتقليل والتحقيق ، نحو : أكلت شيئاً ما - وقيل للتعظيم والتكثير ، ونقل اعتراضهم بأنه لا يلائمه (مهزوم) ، وأجيب بأن الوصف بالعظمة والكثرة على سبيل الاستهزاء ، فهي بحسب اللفظ عظمة وكثرة وفي نفس الأمر ذلة وقلة . ورجح بأن الأكثر في كلامهم كونها للتعظيم (١١) .

(١) انظر : (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٠٠ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٩٩ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ١٣٠ .

(٤) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣٢٣ .

(٥) انظر : (إعراب القرآن) ٣ : ٤٥٦ .

(٦) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣١٨ .

(٧) انظر : (المحرر الوجيز) ١٤ : ١٣ .

(٨) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٢٨٦ .

(٩) انظر : (تفسير أبي السعود) ٧ : ٢١٦ - ٢١٧ .

(١٠) انظر : (حاشية الشهاب) ٧ : ٣٠٠ .

(١١) انظر : (روح المعاني) ١٢ ، ٢٣ .

وواضح أن العلماء قد ترادفت كلمتهم على زيادة « ما » في الآية الكريمة ، إلا أنهم اختلفوا في دلالة الحرف ؛ فمنهم من جعل دخول « ما » كخروجها ، ومنهم من جعلها مفيدة التوكيد ، ومنهم من جعلها للتقليل ، وآخرين للتعظيم . ونقول : إن « ما » ما دامت قد أفادت هذه الفوائد غير التوكيد فالأولى القول بأصلاتها . والذي دفع إلى القول بزيادتها هو موقعها من الإعراب ، فمن لم يجعل لها محلاً من الإعراب حكم عليها بالزيادة . ومن جوز أصلاتها جعلها صفة . هكذا صنع أبو حيان ووضع هذا الإعراب في مقابل الزيادة ، وكأنه يفرق بين كونها زائدة لا محل لها من الإعراب ، وكونها صفة للتعظيم أو التحقير ، وإن ذكر العلماء هاتين الدالتين على زيادة « ما » والجمع بين القولين يفض إشكال موقع « ما » الإعرابي ؛ فهي صفة أريد بها التعظيم أو التقليل حسب الغرض المسوق له الكلام ؛ فالآيات - قبل - تفند حجج المشركين الواهية في تكذيبهم لمحمد - صلى الله عليه وسلم - ، وتتحدث عن إرجافات المنكرين وحي الله تعالى إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - ، وتسلب عنهم التصرف في خزائن الله ، كما تسلب عنهم ملك السموات والأرض وما بينهما ، وتويخهم ، وتسخر منهم بأن يتكفوا الرقي إن استطاعوا ، ولما سلب منهم كل ذلك صح أن يكشف الله تعالى حقيقتهم وأنهم جندٌ ما ، تعزية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - واسترواحاً له ، وحذف المبتدأ « هم » للعلم بهم وتقليلاً لشأنهم ، وأنهم ليسوا أهلاً لأن يُبتدأ بهم حديث فغيب ضميرهم المعبر عنهم لغيبة ذكرهم وقلة شأنهم ، وتتكير (جندٌ) تقليلاً لهم أيضاً وأنهم بعضُ وفئةٍ من جند ، وأنت « ما » صفة لهم للإشارة إلى

حقارتهم ، وأنهم قليلون قلة لا يلتفت إليها ، ويقوي معنى التحقير التعبير بـ (هناك) إشارة إلى سفالتهم وسقوطهم وأنهم بعيدون مهملون كما يهمل كل شيء لا قيمة له بعيداً عن هذه المرامي السامقة ، وتكثير (مهزوم) تحقيراً لهم ، وإيثار هذه الصيغة وكأنَّ الهزيمة صفة ثابتة لهم وأنها قد خالطتهم حتى صارت صفتهم ، و (من الأحزاب) أي الذين عرفوا بأنهم يشاقون أنبياء الله ، المتحزبون ضد الحق ، المجتمعون على الباطل ، والتعبير بـ (من) كأنهم بعض من الأحزاب ، وكأنَّ الأحزاب فرقة باغية وهؤلاء بعض منهم ينتمون إليهم ، وهذا هزء منهم وتقليل لشأنهم لكونهم من حزب البغي واتباع الشيطان ، فهم على كثرتهم إلا أنهم منهزمون . وهذا هو حال الطغاة البغاة في كل زمن انهزام أمام وجه الحق ، ونكوص عن الجد ، وفرار من التكاليف ، أما الأمة المسلمة فجدير بها أن تجعل حياتها جندية لله موصولة بالجهاد لإعلاء الحق . وهكذا فقد تضام السياق كله لإحداث هذا المعنى المشار إليه في « ما » التي قيل بزيادتها .

العتاب :

وردت « ما » في مقام خطاب الله تعالى الإنسان والعتب عليه ، كما في قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي
خَلَقَكَ فَسَوَّدَكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ) (١)

(١) الانفطار : ٦-٨ .

ورأي العلماء في « ما » من (ما شاء) على النحو التالي :

إمّا الأصالة على أن « ما » إمّا موصولة في موضع نصب على المفعولية المطلقة ، و (شاء) صلة « ما » ، والعائد محذوف ، تقديره : شاء ، والمعنى : ركبك التركيب الذي شاء ، وهذا الرأي جوّزه ابن عاشور ، وعلل العدول إلى « ما » الموصولة بإبهامها للدلالة على تفخيم الموصول بما في صلته من المشيئة المسندة إلى ضمير الرب الخالق المبدع الحكيم^(١) .

وإمّا على أنّها في معنى الشرط والجزاء ، ذكره الزجاج مجوّزاً ، ويكون المعنى : في أي صورة ما شاء أن يركبك ركبك^(٢) . وقد ذكر هذا الوجه الرازي أيضاً^(٣) ، ونقله الشهاب مضعفاً على أن (ركبك) جوابها ، وقيل جوابها محذوف ، وعلق على البيضاوي أنه لبعد هذا الوجه جداً نقله ضعيفاً وأخره ؛ إذ ذكر قبله كونها زائدة^(٤) .

وإمّا على أنّها المصدرية ، وهذا ظاهر كلام الزمخشري ، إذ جوّز تعلق الجار والمجرور (في أي صورة) بـ (عدلك) وتكون « ما » منصوبة بـ (شاء) ، أي : فعدلك في صورة عجيبة ، ثم قال (ما شاء ركبك) ، أي

(١) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ١٧٧ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢١ : ٨١ .

(٤) انظر : حاشية الشهاب (٨ : ٣٣٣) .

ركبك ما شاء من التراكيب^(١) . وقد نقل أبو حيان كلام الزمخشري ناسباً إياه إلى بعض المتأولين من غير اعتراض^(٢) . وقد اعترض عليه السمين ؛ لأنَّ (أي) فيها معنى الاستفهام، فلها صدر الكلام فكيف يعمل فيها ما تقدمها^(٣)؟ . وفسَّره الألويسي بأنَّ (أي) منقولة من الاستفهامية فعمل فيها ما قبلها، ويكون (ما شاء ركبك) مستأنفاً ، و « ما » إما موصولة أو موصوفة مبتدأ أو مفعولاً مطلقاً لـ (ركبك) ، أي : ما شاء من التركيب ركبك فيه أو تركيباً شاء ركبك^(٤) .

وإمَّا الزيادة ، وقد جوَّزها الزجاج على أنها صلة مؤكدة ويكون المعنى : في أي صورة شاء ركبك ، إما طويلاً وإما قصيراً ، إمَّا مستحسناً وإما غير ذلك^(٥) . كما ذكر النحاس كونها زائدة وكذا الزمخشري ، فيما نقله الرازي أحد قولين ، وجعلها أبو حيان زائدة ، وكذا الشهاب ، وجوَّزه ابن عاشور^(٦) .

ويكفي في ضعف القول بزيادة « ما » في هذا الموطن تعدد الآراء القائلة بأصلاتها وإن اختلفت تقديرات الإعراب فيها ، فضلاً عن أنهم عندما

(١) انظر : (الكشاف) ٤ : ١٩٣ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٣٧ .

(٣) انظر : (الدر المصون) ١٠ : ٧١١ .

(٤) انظر : روح المعاني (١٥ ، ٣٠ : ٨٢ .

(٥) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢٩٥ .

(٦) انظر : (إعراب القرآن) ٥ : ١٦٩ ، و (الكشاف) ٤ : ١٩٣ ، و (التفسير

الكبير) ٣١ : ٨١ ، و (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٣٧ ، و (حاشية

الشهاب) ٨ : ٣٣٣ ، و (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ١٧٧ .

ذكروا كونها صلة مؤكدة ، لم يبينوا سر هذا التوكيد ولا وجهه الذي يستقيم به الكلام ، وكيف نقول بزيادتها وقد انكشف بها معنى يومض به السياق ويلقي بظلاله عليها ؛ ففيه العتب على الانسان من اغتراره وانصرافه عن ربه ، ولا يخفى هذا التلامح العجيب بين إقبال الله تعالى على عباده إقبال تفضل وإكرام بهذا النداء الشفيف (يا أيها الإنسان) اللافت بعناصره لكل إنسان حتى يستيقظ من سباته - وبين إدبار هذا الإنسان ذاته باغتراره وتفترقه وراء معاصيه وتوافه أمره وانشغاله عن ربه الكريم ، وأكد معنى العتاب باستعمال اسم الموصول ، وقد أعانت صلته على تعداد نعمه تعالى على خلقه من خلق وتسوية وعدل له ، ومن كان هذا شأنه فحقيق به أن يمثل لأمر ربه ، و (في أي صورة) حال من كاف الخطاب في (فعدك) ، وتكثير (صورة) لعظمتها وتنوعها ، و « ما » الموصولة في محل نصب بـ (ركبك) وإيثارها للإبهام الكائن فيها ؛ إذ هي صورة شاعها الرب تفخيماً لشأنها بما يتناسب وشأن مركبها وخالقها وموجدتها . وغير خاف أن الصورة بتمامها تثير في النفس المتلقية معنى التعجب من حال هذا الإنسان ، ويظل هذا العجب ملحاً قوياً بقاء كلمة الله في الأرض .

مواقع « اللام » وأسرارها

قصة يوسف - عليه السلام - :

نحذير والده له

في مجلس الملك

استجابة الله تعالى له

التذكير

تحدث العلماء عن معاني « اللام » ؛ فذكر سيبويه معنى واحداً لها ؛ فقال : « ولام الإضافة ، ومعناها الملك واستحقاق الشيء . ألا ترى أنك تقول : الغلام لك ، والعبد لك ، فيكون في معنى هو عبدك ، وهو أخٌ له ، فيصير نحو هو أخوك ، فيكون مستحقاً لهذا كما يكون مستحقاً لما يملك . فمعنى هذه « اللام » معنى إضافة الاسم » (١) . ولم يشر إلى زيادتها . وقد أفرد الزجاجي كتاباً سماه : « كتاب اللامات » لمعاني « اللام » ولم يذكر زيادتها ، كما لم يشر الهروي إلى زيادتها عند حديثه عنها (٢) . وأرجع المرادى جميع معاني « اللام » إلى معنى الاختصاص ؛ فقال : « التحقيق أن معنى « اللام » في الأصل ، هو الاختصاص . وهو معنى لا يفارقها ، وقد يصحبه معانٍ أخر . وإذا توملت سائر المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص . وأنواع الاختصاص متعددة ؛ ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل ، قال بعضهم : وهو راجع إلى معنى الاختصاص ؛ لأنك إذا قلت : جئتك للإكرام ، دلت « اللام » على أن مجيئك مختص بالإكرام . إذ كان الإكرام سببه ، دون غيره فتأمل ذلك . والله أعلم » (٣) . ومثل هذه القيسات تعطي تصوراً ما حول « اللام » المسماة زائدة ؛ لأنها عند التحقيق - وكما يقول المرادى - تعود جميع معانيها إلى الاختصاص ، وهو معنى جدير بالنظر ، وأولى من القول بالزيادة التي ينبغي أن يبرأ كتاب الله تعالى منها . لكن نفراً غير قليل من العلماء أشار إلى زيادة « اللام » في مواطن من القرآن الكريم ، والدراسة التالية تعرض لبعض هذه المواطن على ما درجت عليه من نقل خلافهم فيها ، وتوجهات القول حولها ، وبيان ما قد يبدو من نظر في ضوء السياق ، وذلك على النحو التالي :

(١) (كتاب سيبويه) ٤ : ٢١٧ .

(٢) انظر : (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٨٧ - ٢٩٠ .

(٣) (الجنى الداني) ١٠٩ .

قصة يوسف - عليه السلام - :

حظيت قصة يوسف عليه السلام بتكرار « لام » قال بعض العلماء بزيادتها ؛ أحدها : في مقام **لِحذِيرِ وَالِدِهِ** له من قص رؤياه على إخوته ، وذلك في قوله تعالى :

(قَالَ يَبْنِي لَاتَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَيَّ إِخْوَتَكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا
إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ) (١) .

ومجمل أقوال العلماء فيها مايلي :

فالقائلون بالأصالة ؛ إمأ على أن « اللام » لام الاختصاص ، ذكره البقاعي ، والمعنى : فيوقعوا (لك كيداً) إي : يخصك (٢) .

وإمأ على أنها لام التعليل ، واختلف في المعنى ، إمأ على معنى : فيضعون لك أمراً يكيدك ، وهو مصدر في موضع الاسم ، على أن (كيداً) إمأ أن يكون مفعولاً به ، وإمأ مصدراً مؤكداً ، وذكره العكبري (٣) . وإمأ على معنى : فيفعلوا (لك) أي : لأجلك ولإهلاكك (كيداً) متيناً راسخاً أو خفياً ، وذكره أبو السعود (٤) . وكونها للتعليل نوع من أنواع الاختصاص في ضوء فهم نص المرادي السابق الذكر .

وإمأ على تضمين (فيكيدوا) معنى : فيتخنوا ، ذكره الأخفش ،

(١) يوسف : ٥ .

(٢) انظر : (نظم الدرر) ١٠ : ١٧ .

(٣) انظر : (التبيان) ٢ : ٧٢٢ .

(٤) انظر : (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٥٢ - ٢٥٣ .

ونقله الطبري عن بعض نحويِّ البصرة - ولعله يريد الأخفش - من غير اختيار^(١) . وعليه فـ « اللام » للتعدية .

وإمّا على تضمين (فيكيديوا) معنى : فيحتالوا لك ، وذكره الزمخشري ، حين قدر سؤالاً مثاره : « هلا قيل : فيكيديوك ، كما قيل : (فيكيون) ؟ قلت : ضمن معنى فعل يتعدى بـ « اللام » ليفيد معنى فعل الكيد ، مع إفادة معنى الفعل المضمن فيكون أكد وأبلغ في التخويف ، وذلك نحو : فيحتالوا لك . ألا ترى إلى تأكيده بالمصدر^(٢) . ونقله أبو حيان على احتمال^(٣) ، كما نقله أبو السعود مضعفاً ، وفسّره : أي : فيحتالوا لك وإهلاكك حيلة وكيداً^(٤) . وقال الشهاب : إنَّ في إفادة معنى الفعلين معاً توطئة لما سيأتي^(٥) . وفسّره الألويسي بأنه لما كان القصد إلى التأكيد والمقام مقامه أكد الفعل بالمصدر وقرر بالتعليل بعد^(٦) . وذكر الشهاب على هذا التضمين أنه يحتمل أن يراد أن الكيد والحيلة متقاربان فحمل على مناسبة في التعدية ، وذكر أن هذا وجهٌ آخر ولكن الظاهر الأول^(٧) .

وإمّا على أن « اللام » صفة قُدِّمت فصارت حالاً ، ذكره العكبري على أن (كيداً) إمّا أن تكون مفعولاً به ، وإمّا أن تكون مصدرًا مؤكِّداً^(٨) .

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٦٣ - ٣٦٤ ، و (جامع البيان) ٧ ، ١٢ : ١٥٣ .

(٢) (الكشاف) ٢ : ٢٤٢ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٨٠ .

(٤) انظر : (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٥٣ .

(٥) انظر : (حاشية الشهاب) ٥ : ١٥٥ .

(٦) انظر : (روح المعاني) ٦ ، ١٢ : ١٨٣ .

(٧) انظر : (حاشية الشهاب) ٥ : ١٥٥ .

(٨) انظر : (التبيان) ٢ : ٧٢٢ .

وإمّا على أن « اللام » من صلة الكيد ، أي : فيكيديوا كيداً لك ، نقله الرازي مضعفاً (١) . وردّه الألويسي بأنه ليس بشيء (٢) .

والقائلون بالزيادة على أن المعنى : فيكيديوك ، نكره الأخفش على احتمال (٣) ، ونقله الطبري وكذا نقل عن بعضهم أن « اللام » أدخلت على أنها لغتان ؛ مثل : حمدتك وحمدت لك ، وشكرتك وشكرت لك ؛ فكذلك : فيكيديوك ويكيديوا لك (٤) . وذكر الرازي أن هذه « اللام » تأكيد للصلة ، وكقولك : نصحتك ونصحت لك ، وشكرتك وشكرت لك (٥) . ونقل أبو حيان احتمال أن تكون من باب شكرت زيداً وشكرت لزيد (٦) . وردّ الشهاب جعل « اللام » زائدة كجعله مما يتعدى بنفسه وبالحرف بأنه خلاف الظاهر (٧) . وعدّها ابن عاشور لتأكيد صلة الفعل بمفعوله ، كقوله : شكرت لك النعم (٨) .

والذي يقويه النظر أن تكون « اللام » أصلية لا زائدة ؛ استناداً إلى تعدد الآراء في توجيه الحرف على الأصالة . ولقد دفع بعض العلماء إلى القول بزيادتها أنها لغتان عند العرب مثل : نصحتك ونصحت لك ... الخ ما ذكروا من شواهد ، والصواب أن هذه وإن كانت لغتين وردتا عن العرب والقرآن الكريم نزل على سننهم فإن فرقاً بيناً في بناء الكلام بين مجيئه بـ « اللام »

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٨ : ٨٩ .

(٢) انظر : (روح المعاني) ٦ : ١٢٠ ، ١٨٣ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٦٤ .

(٤) انظر : (جامع البيان) ٧ : ١٢٠ ، ١٥٣ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ١٨ : ٨٩ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٨٠ .

(٧) انظر : (حاشية الشهاب) ٥ : ١٥٥ .

(٨) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٢ : ٢١٣ .

وعدم مجيئه بها : ذلك أن « اللام » مشعرة باختصاص المخاطب بالنصح وتمحضه له ، وهو معنى لا يتأتى في : نصحتك ، بدون تعديّة الفعل بـ « اللام » . كما دفعهم إلى القول بزيادة « اللام » هنا موازنتها بأية المرسلات في قوله تعالى :

(فَإِنْ كَانَ لِكُرْكِدِّكَ يَكِيدُونَ) (١)

بدون تعديّة الفعل بـ « اللام » ، وإنما تعديته بنفسه ، والحق أن لكل مقاماً ولكل سياقاً ، وبيان ذلك أن المتتبع للفعل « كاد » ومواقعه في القرآن الكريم يجده يتعدى بنفسه إلى مفعوله أو مصدره عدا موقعين في سورة يوسف خصوصاً أحدهما الآية شاهدنا ، والآخر في قوله تعالى :

(فَبَدَأَ بِأَوْعِنِيهِمْ قَبْلَ وِعَاؤِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاؤِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كَدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ زَرَفُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نُّسَاءٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ) (٢)

حيث تعدى الفعل بـ « اللام » فيهما ، فأما قوله تعالى : (فيكيدوا لك كيداً) على لسان يعقوب لابنه يوسف فقد قاله لما علم الأب بما قد يكون من إخوة يوسف من وساوس الضغينة وثوران الأحقاد إن قص عليهم الأخ رؤياه فنصحه محذراً إياه : خوفاً عليه فقدم العلاج قبل أن يبدأ خطرهم ، وقد صدق حدسه فمال زال الغل يموج في بواخلهم حتى كانوا لأخيهم - أقول : لما كان الأب أعرف بما جبلت عليه نفوسهم من تنافر الود فيها ، وأن متنفسهم كان في الكيد لأخيهم حذره قائلاً له : (فيكيدوا لك كيداً) فجسدت « اللام »

(١) المرسلات : ٢٩ .

(٢) يوسف : ٧٦ .

اختصاص يوسف بالكيد ، وكان ذلك من الأب اهتماماً بالابن وخوفاً عليه ورغبة في انصراف أذاهم عنه ، وكشفاً عن طواياهم الخالية من الود المعمورة بالحقد ، ولعل في تأكيد الكيد ما يقوي هذا المعنى، وكذا المجيء بالجملة المطلقة بعده (إن الشيطان للإنسان عدو مبين) على سبيل الاستئناف البياني . وقد ذكر أبو السعود أن (فيكيديوا لك) أكد من أن يقال : « فيكيديوك كيداً »؛ إذ ليس فيه دلالة على كون نفس الفعل مقصود الإيقاع (١)، وقد رده عليه الألوسي بأنه زعم ؛ لأن فيه نوع مخالفة للظاهر (٢) . وأما الآية الثانية والتي وردت فيها « اللام » مع الفعل « كاد » (كذلك كدنا ليوسف) فقد كانت في سياق يؤكد على كفالة الله تعالى ليوسف وحمايته له وتخصيصه بذلك ، وقد فسّر أبو السعود معنى (كدنا ليوسف) « صنعنا له ودبرنا لأجل تحصيل غرضه من المقدمات التي رتبها من دس الصواع وما يتلوه : فـ « اللام » ليست كما في قوله (فيكيديوا لك كيداً) فإنها داخلة على المتضرر على ما هو الاستعمال الشائع (٣) . يريد أن هذه « اللام » هنا للتعليل ، أما التي في (فيكيديوا لك) للاختصاص ؛ والتعليل نوع من الاختصاص كما ذكر المرادي . أي خصصناه بالتدبير عناية منّا به وإشعاراً بأن ما يقدمه الله له هو خير له . أما آية الرسائل (فكيديون) والتي جاءت بدون تعدية الفعل بـ « اللام » فقد أتت في سياق يخاطب الله فيه الكافرين مهدداً متحدياً معجزاً يوم الفصل ، ذلك اليوم الذي تنقطع فيه السبل ، ولا مجال للدفع بالحيل والكيد كما كانوا يفعلون في الدنيا، فليس المراد تخصيص الله بالكيد ؛ ولذا لم يعدى بـ « اللام » ، وإنما المراد تقريرهم وتحديدهم على فعل أي لون من ألوان الكيد ، وعدم تقييد

(١) انظر : (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٥٢ .

(٢) انتظر : (روح المعاني) ٦ ، ١٢ : ١٨٢ .

(٣) (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٩٦ .

الفعل بحرف الجر دال - واللّه أعلم - على عدم تقييدهم بأنواع من الكيد ، وفي هذا مزيد تعجيز لهم وتوبيخ . وإيثار « إن » ؛ لأن كيدهم نادر الوقوع فقد انقطعت بهم الأسباب .

وثاني اللامات التي قال بعض العلماء بزيادتها في قصة يوسف ، في مجلس الملك وقد أهمته رؤيا رآها فطلب تأويلها ، في قوله تعالى :

(وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ
سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ
يَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونًا فِي رُبِّئِنِّي إِنْ كُنْتُ لِلرُّءْيَا بَاطِلًا) (١)

ومجمل آراء العلماء في « لام » (للرؤيا) على النحو التالي :

فالقائلون بالأصالة ، إمّا على أن « اللام » للبيان ، أو لتبيين المعنى ، كما يقول الزجاج : « إن كنتم تعبرون ، وعابرين ، ثم بين ب « اللام » فقال للرؤيا » (٢) . وذكر الزمخشري (٣) كونها للبيان ، كقوله :

(وَكَأَنؤُفِيهِ مِنَ الرَّهْدِ) (٤) .

وعده أبو حيان وجهاً متكلفاً من الزمخشري ، وفسّره : « إن كنتم أعني الرؤيا تعبرون ، ويكون مفعول (تعبرون) محنوقاً تقديره : تعبرونها » (٥) . وكذا ذكر أبو السعود كونها للبيان ، وفسّره الشهاب : « كأنه لما قيل : (تعبرون) قيل : لأي شيء ؟ قال : للرؤيا ، كما في سقيا لك ، لكن تقديم البيان

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣ : ١١٢) .

(٣) انظر : (الكشاف) ٢ : ٢٥٨ .

(٤) يوسف : من آية ٢٠ .

(٥) تفسير البحر المحيط (٥ : ٣١٢) .

على المبين لا يخلو من شيء»^(١). وكرر الألويسي كلام الشهاب^(٢).

وإمّا على أن يضمّن (تعبرون) معنى فعل يتعدى بـ « اللام » ؛ كأنه قيل : إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا . ذكره الزمخشري^(٣) . ونقله أبو حيان ، وعده وجهاً متكلفاً^(٤) ، وكذا نقله أبو السعود ، والشهاب ، والألويسي الذي عده متكلفاً^(٥) .

وإمّا على أن (للرؤيا) خبر كان ، كما تقول : كان فلان لهذا الأمر ، إذا كان مستقلاً متمكناً منه ، و (تعبرون) خبر آخر أو حال ، ذكره الزمخشري على احتمال^(٦) . ونقله الرازي عن الزمخشري ، وعده أبو حيان وجهاً متكلفاً ، ونقله أبو السعود مجوّزاً ، وكذا نقله الألويسي الذي ذكر أنه لا يخفى ما في ذلك من التكلف^(٧) .

والقائلون بالزيادة على أن العامل قد ضعف بتأخيره عن معموله فدخلت عليه « اللام » تقوية له ، وقد ذكر الزمخشري ذلك دون أن يشير إلى زيادتها^(٨) ، وكذا ابن عطية الذي ذكر أنها دخلت لمعنى التأكيد والربط^(٩) .

(١) حاشية الشهاب (٥ : ١٨١) .

(٢) انظر : روح المعاني (٦ ، ١٢ : ٢٥٠) .

(٣) انظر : (الكشاف) (٢ : ٢٥٩) .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) (٥ : ٣١٢) .

(٥) انظر : (تفسير أبي السعود) (٤ : ٢٨١) ، و (حاشية الشهاب) (٥ : ١٨١) ،

و (روح المعاني) (٦ ، ١٢ : ٢٥٠ - ٢٥١) .

(٦) انظر : (الكشاف) (٢ : ٢٥٩) .

(٧) انظر : (التفسير الكبير) (١٨ : ١٤٧) ، و (تفسير البحر المحيط) (٥ : ٣١٢) ،

(تفسير أبي السعود) (٤ : ٢٨١) ، و (روح المعاني) (٦ ، ١٢ : ٢٥٠ - ٢٥١) .

(٨) انظر : (الكشاف) (٢ : ٢٥٩) .

(٩) انظر : (المحرر الوجيز) (٩ : ٣٠٨) .

ونقل الرازي على قول البعض زيادتها لتقدم المفعول على الفعل^(١) . واختار أبو حيان كونها مقوية لوصول الفعل إلى مفعوله إذا تقدم عليه^(٢) . وذكر أبو السعود كونها لتقوية العامل المؤخر لرعاية الفواصل على احتمال^(٣) . ونقل الألويسي كلام أبي حيان فيها ، وأضاف أن في كونها زائدة أو لا خلافاً^(٤) .

ولا أدل من الخلاف حول زيادة « اللام » ما ذكر من وجوه تكون بها أصلية ، ولولا الاتكاء على القاعدة النحوية من ضعف العامل ما برز القول بزيادتها ، ثم إن لها معنى مستجداً هنا ليس هو مجرد التقوية كما ذكر القائلون بزيادتها ، وإنما هو الاختصاص على أصل معناها بما يلمح إليه السياق ، وبيان ذلك : أنه لما كانت هذه الرؤية مقدّمة لخلص يوسف - عليه السلام - من السجن كما ذكر المفسرون ، لما كانت الرؤية بهذه المثابة وبهذه الصفة ناسب أن تبرز قيمتها وأن يبرز عجز الملأ عن تفسيرها ، وقد أوضح السياق هاتين القضيتين : أفزعت الرؤيا الملك وقضت مضجعه ، فهرع إلى الملأ : وهم الأشراف والنبلاء الذين تملأ العيون مناظرهم والقلوب مخابرههم ومآثرهم كما يقول البقاعي^(٥) ، طالباً منهم كشف رؤياه وإمارة حجبها غير المرئية ، وقال لهم (في رؤياي) مقيداً إياها بقيدتين : بحرف الجر الذي يحدد لهم موطن الجواب فلا يحيدون عنه ، وبإضافة الرؤيا إلى ضميره تعريفاً : لأنها رؤياه التي أرقته وأفزعته تعظيماً لشأنها وبيانا لآثرها في نفسه . و (تعبرون) لم ترد في القرآن الكريم سوى في هذا الموطن ،

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٨ : ١٤٧ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣١٢ .

(٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٨١ .

(٤) انظر : (روح المعاني) ٦ ، ١٢ ، ٢٥٠ .

(٥) انظر : (نظم الدرر) ١٠ : ٩٩ ،

وهي كما يقول المفسرون^(١) : من عبرت النهر ، وهو تجاوزه من شط إلى شط ، وكان عابر الرؤيا ينتهي إلى آخر تأويلها . والمطلوب إذاً تفسيرها وتأويلها . وتلوح بوادر عدم ثقة الملك في الملاك كشف عنها التعبير بكلمة الشك (إن) ، ويبدو أنه كان عجلاً غير ريث في تفسيرها فقدّمها على عاملها عناية بها واهتماماً بشأنها - أي الرؤيا - فضلاً عما أشار إليه أبو السعود من رعاية الفاصلة وهو محمل حذر لا يقتضيه كل مقام ، وغاية التقديم هنا كما يلوح إظهار شدة لهف الملك وقوي رغبته في حل رموز الرؤيا ، ويرشح هذا المعنى تعدية الفعل بـ « اللام » التي تجسد اختصاص الرؤيا بالعبارة عنها ، وتؤذن بإحساس الملك بضعف النفوس التي تفقد صفاء عقلها لفقدانها صفاء إيمانها ، وكيف تجرّوها حتى الرؤى والأحلام . ولو قال : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » لم يكن في الكلام ما فيه . والله أعلم .

وثالث اللامات التي قال بعض العلماء بزيادتها في قصة يوسف ، في مقام يشير إلى استجابة الله له سؤاله عندما طلب من الملك أن يجعله على خزائن الأرض ، فقال تعالى :

(وَكَذَلِكَ

مَكَّنَّا يُوْسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ
بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) (٢)

ولم نجد عند العلماء إشارة إلى زيادة « اللام » في (ليوسف) سوى ما جوزه ابن عطية^(٣) من أن تكون على حد التي في قوله :

(١) انظر : على سبيل المثال ابن عطية (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٠٨ ، والرازي

(التفسير الكبير) ١٨ : ١٤٧ .

(٢) يوسف : ٥٦ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٢٧ .

(رَدِفَ لَكُمْ) (١)

و (لِلرَّثَةِ يَأْتَعْبُرُونَ) (٢)

وما ذكره العكبري من كونها زائدة ، وإن جَوِّزَ وجهاً آخر لا تكون به زائدة ، ويكون المفعول محذوفاً : أي : مَكَّنَا لِيُوسِفَ الْأُمُورَ (٣) . وقد وصف الألويسي قوله بالزيادة بأنه زعم ، وفسر (مَكَّنَا لِيُوسِفَ) أي جعلنا له مكاناً (٤) ، وهو كلام أبي السعود أصلاً الذي بيّن أن في التعبير عن الجعل المذكور بالتمكين في الأرض مسنداً إلى ضميره تعالى تشريفاً له - عليه السلام - ومبالغة في كمال ولايته ، وإشارة إلى حصول ذلك من أول الأمر لا حصوله بعد السؤال (٥) . وفي تعدية الفعل بـ « اللام » مزيد اختصاص ليوسف وتشريف له ، وقد تكررت هذه « اللام » - قبل - في قصة يوسف ومع هذا الفعل في قوله تعالى :

(وَقَالَ)

الَّذِي اشْتَرَيْتُهُ مِنْ مِصْرَ لَا مَرَأِيَهُ أَكْرَمِي مَثْوَاهُ عَسَى
 أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَخْذَهُهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسِفَ فِي
 الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلِيمٌ
 أَمْرُهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (٦)

وفسره أبو السعود بأنه : جعلنا له فيها مكاناً ، والمعنى : كما جعلنا له

(١) النمل : من آية ٧٢ .

(٢) يوسف : من آية ٤٣ .

(٣) انظر : (التبيان) ٢ : ٧٣٦ .

(٤) انظر : (روح المعاني) ٧ ، ١٣ : ٦ .

(٥) انظر : (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٨٧ .

(٦) يوسف : ٢١ .

مثنوى كريماً في منزل العزيز ، أو مكاناً علياً في قلبه ، وجعلنا له مكانة رفيعة في أرض مصر . والمهم أن « اللام » أصلية أفادت مزيد اختصاص ليوسف بهذا التمكين إن في القلوب وإن في الأرض . وقد وقع في نفسي عجبٌ من هذه الوشيجة القائمة بين تكرر « اللام » التي قيل بزيادتها وإفادتها الاختصاص على الأرجح عندي ، وبين مجيئها في قصة نبي من أنبياء الله هو يوسف - عليه السلام - وهو نبي قضى مراحل حياته يخرج من ضائقة ليدخل في أخرى ، وقد تكفل الله تعالى في كل أحواله بخلاصه وخروجه من ضوائقه ، ولعل معنى الاختصاص يفسر في ضوء تكريم الله تعالى له وولايته عليه وتمكينه وتمكين عز واقترار

التذكير :

ذكر العلماء زيادة « اللام » في مقام يُذكَرُ بالبيت والحج إليه، ويقرَع ويوبَّخ من أشرك بالله ، وذلك في قوله تعالى :

(وَأَذْبُونا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئاً وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) (١)

وأراء العلماء في « لام » (لإبراهيم) على النحو التالي

فأماً الأصلة ، فعلى أن « السلام » للتعدية ، بتضمين (بوأنا) معنى « جعلنا » و (مكان) مفعول به ، ذكره الفراء على احتمال وذكر أنه سمعه في التفسير ، كما ذكره الزجاج ، والنحاس أحد وجوه ، واختاره القيسي ، وأبو السعود ، والشهاب ، والألوسي (٢)

(١) الحج ٢٦

(٢) انظر (معاني القرآن) ٢ ٢٢٣ . و (معاني القرآن وإعرابه) ٤٢٢:٣ .

(إعراب القرآن) ٣ ٩٤ ، و (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٩٧ .

(وتفسير أبي السعود) ٦ ١٠٢ ، و (حاشية الشهاب) ٦ : ٢٩٢ ، و (روح

المعاني) ٩ ١٧ ، ١٤١

وإمّا على أن المعنى : وطّأنا له مكان البيت ، ذكره الطبري^(١) .

وإمّا على أن المعنى : هيّأنا ، نقله العكبري مضعفًا^(٢) .

وإمّا على أن المفعول محذوف تقديره : بوأنا الناس ، و « اللام »

للعلة ، أي : لأجل إبراهيم . نقله أبو حيان مضعفًا ، وكذا الألويسي^(٣) .

وإمّا على أنّها « لام » العلة : لأنّ (إبراهيم) مفعول أول لـ (بوأنا) ،

الذي هو من باب أعطى ، وفي ذكر « اللام » ضرب من العناية والتكرمة ، ذكره

ابن عاشور^(٤) .

وإمّا على أن « اللام » متعلقة بالمصدر ، ذكره النحاس أحد وجوه ،

وأضاف القيسي بأن المصدر محذوف^(٥) .

وأمّا الزيادة ، فقد ذكر الفراء احتمال كونها بمنزلة (رَدَفَ لَكُمْ)^(٦) ،

كما نقل النحاس زيادتها عن الفراء ، وكذا القيسي مضعفًا ، واختار العكبري

كونها زائدة ، ونقلها أبو حيان مضعفًا ، وأبو السعود ، وكذا الشهاب لأنّه

ليس محالّ زيادتها ، والألويسي^(٧) .

(١) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ ، ١٤٢ .

(٢) انظر : (التبيان) ٢ : ٩٣٩ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ ، و (روح المعاني) ٩ ، ١٧ ، ١٤١ .

(٤) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٧ : ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٥) انظر : (إعراب القرآن) ٣ : ٩٤ ، و (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٩٧ .

(٦) النمل : من آية ٧٢ .

(٧) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٢٢٣ ، و (إعراب القرآن) ٣ : ٩٤ ، و (كتاب

مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٩٧ ، و (التبيان) ٢ : ٩٣٩ ، و (تفسير البحر

المحيط) ٦ : ٣٦٣ ، و (تفسير أبي السعود) ٦ : ١٠٣ ، و (حاشية الشهاب

٦ : ٢٩٢ ، و (روح المعاني) ٩ ، ١٧ ، ١٤١ .

وواضح أن القول بزيادة « اللام » هنا ضعيف جداً ؛ نظراً لتعدد الآراء التي يخرِّج بها الحرف على الأصالة ، ونقل العلماء الزيادة بصيغة التمريض . والذي أغرى على القول بزيادتها موازنتها بأية يونس وقد خلت من « اللام » في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبَاوِئَ صِدْقٍ) (١).

غير أن المعول عليه هو السياق في سر مجيء الحرف مرة وعدم مجيئه أخرى ، فإية الحج كان الغرض منها التذكير للذين كفروا وصدوا عن سبيل الله والمسجد الحرام بأن هذا البيت قد كرمه الله تعالى: فهو موطن عدم الإشراك وبيت التطهير للطائفين والقائمين والركع السجود ، ولما كان البيت بهذه الصفة ، ولما كان علم الله تعالى سابقاً من حيث استجابة إبراهيم عليه السلام لدواعي الحق التي دُعي إليها - فقد خصَّصه الحق تبارك وتعالى بهذا البيت وجعله مباءة له ، أي منزلاً يبيء إليه أي يرجع . وفي ذلك تكريم لإبراهيم عليه السلام ومزيد خصوصية وشرف وفضل . أما أية يونس فقد أتت عقب حديثه تعالى عن خاتمة فرعون وجنوده وجاء قوله تعالى (ولقد بوأنا بني إسرائيل مَبَاوِئَ صِدْقٍ) وما بعده بياناً لعاقبة بني إسرائيل وخاتمة أمرهم فلا مجال لتخصيصهم نفوراً منهم وإعراضاً عنهم ، وعليه فإن ثمة فرقاً بين المباءتين تلك مباءة عز وإكرام وإجلال ، وهذه مباءة ذل وقهر وعقاب .

(١) يونس من آية ٩٢ .

الفصل الثاني الحروف الأقل استعمالاً

- * مواقع « في » وأسرارها
- * مواقع « الكاف » وأسرارها
- * مواقع « ثم » وأسرارها
- * مواقع « إن » و « إلى » و « عن » وأسرارها

مواقع « في » وأسرارها

اقتداره تعالى

الوصايا

زجاة المؤمنين

البشارة

قال بعض العلماء بزيادة « في » وأشاروا إلى ذلك في مواضع قليلة بلغت فيما وقعت عليه خمسة مواطن ، وإذا كنا نجد من بعض أئمة النحو واللغة عموماً موقفاً حازماً في إثبات الزيادة لبعض الحروف فإننا نجد لهم هنا ومع « في » خصوصاً موقفاً آخر صلباً في نفي الزيادة ، ويتمثل هذا في أشكال شتى لعل أبرزها ما ذكره المبرد من أنها للوعاء أصلاً ، وقد يتوسع فيها (١) . وهو يريد بالوعاء الظرفية . وجاء الرماني فعبر عن معناها بأنها تلتي للوعاء (٢) من نون إشارة إلى معنى الزيادة ، وكذا المالقي الذي لم يذكر أنها تأتي زائدة ، وإنما تجيء بمعنى حروف أخرى إذا حققت رجع معناها إليها (٣) ، أي إلى الوعاء . وتبعه المرادي الذي نبه إلى مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة من أنها لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً ، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه (٤) . ولم يعدها الزركشي من حروف الزيادة والتي نص عليها (٥) . وهذا كلام محكم في إثبات الأصالة لـ « في » فضلاً عما سنراه مبنوئاً في تضاعيف آراء العلماء من تضعيف لزيادتها فيما سنورده من آيات .

ولا تعني هذه التوطئة نفياً للزيادة اعتماداً على أقوال أئمة النحو وإعجاز القرآن الكريم فقط ، وإنما ندعمه ببيان سر الحرف التعبيري في بناء الكلام وإحكام سبكه من خلال التنوق البلاغي له . ونفصل ذلك حسب

-
- (١) انظر : (كتاب المقتضب) ٤ : ١٣٩ .
 (٢) انظر : (كتاب معاني الحروف) ٩٦ .
 (٣) انظر : (رصف المباني) ٤٥٠ - ٤٥١ .
 (٤) انظر : (الجنى الداني) ٢٥٢ - ٢٥٣ .
 (٥) انظر : (البرهان) ٣ : ٧٥ .

السياقات والأغراض القرآنية على النحو التالي :

اقتداره تعالى :

ويتمثل في قوله جلّت قدرته :

(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا) (١)

والآية تعقيب وردّ وبيان لجهل وضلال من افترى على الله الكذب بادعاء أن الله تعالى اتخذ من الملائكة إناثاً ؛ إذ تبين أن القرآن الكريم يشتمل على الهدى الكافي ، والدلائل البيّنة ، والآيات القوية التي صرفها تعالى ليتدبروا فيها ويتذكروا بها ، ولكنهم ما يزدادون إلا إعراضاً ونفوراً .
ومجمل آراء العلماء في حرف الظرف « في » على النحو التالي :

١ - أنه أصلي ؛ إما على حذف المفعول ، وتقديره : العبر والآيات والحجج . وأشار إليه الطبري والزمخشري ، وغيرهما (٢) .

وإما على تنزيل الفعل الخاص منزلة الفعل العام بتنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم وتعديته بـ « في » ، أي : أوقعنا التصريف فيه ، كما ذكر الزمخشري ، والشهاب (٣) .

٢ - أنه زائد ، وقد نقله ابن عطية عن بعض من شدد الرأء ، ثم ضعفه (٤) ، وعلل أبو حيان هذا التضعيف بأن « في »

(١) الإسراء : ٤٨ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٩ ، ١٥ ، ٩١ ، و (الكشاف) ٢ : ٣٦٢ ، وكذا : ابن عطية (المحرر الوجيز) ١٠ : ٢٩٨ ، و الرازي (التفسير الكبير) ٢ : ٣٦٢ ، وأبا حيان (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٩ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٢ : ٣٦٢ ، و (حاشية الشهاب) ٦ : ٣٥ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ١٠ : ٢٩٨ .

لا تسزاد (١) .

ونقول : إن الفعل (صرّف) تكرر في القرآن الكريم ١٠ مرات ، عدّي في أربع منها بحرف الجر « في » مع عدم نصب المفعول ، وما عدا ذلك تخلف حرف الجر مقابل ذكر المفعول منصوباً ، في توازن عجيب وبتقيق على نحو لا يتأتى إلا في كلام الحق تبارك وتعالى .

وأصل التصريف فيما ألح إليه الرازي : « عبارة عن صرف الشيء من جهة إلى جهة نحو تصريف الرياح وتصريف الأمور . هذا هو الأصل في اللغة ، ثم جعل لفظ التصريف كناية عن التبيين ؛ لأن من حاول بيان شيء فإنه يصرف كلامه من نوع إلى نوع آخر ، ومن مثال إلى مثال آخر ، ليكمل الإيضاح ويقوى البيان » (٢) .

والواقع أن للفعل (صرّف) هنا مذاقاً خاصاً ؛ فهو بدلالته يشير إلى ضروب شتى وطرق متنوعة سلكها القرآن الكريم لتمكين الهداية والعقيدة في القلوب ، خاصة إذا علمنا أن هذه السورة - وهي مكيّة - تدور معظم آياتها حول العقيدة . وهو بحذف مفعوله وإبهامه يشير إلى أنواع تصاريف الكلام من الخبر والعبر وضرب المثل ، والأوامر والنواهي والمواعظ والإرشادات على رأي الأسكافي (٣) . وهو بينائه على التشديد يشير إلى التأكيد والتكرير على ما ذكر الخازن (٤) . وعليه ؛ فهذا الفعل يدل به على إعجاز الآيات وقوتها على أنحاء مختلفة وهو دال على قهر القرآن وإعجازه واقتداره حينما يواجه

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٩ .

(٢) (التفسير الكبير) ٢٠ : ٢١٦ .

(٣) انظر : (درة التنزيل) ٢٧٤ .

(٤) انظر : (لباب التأويل) ٣ : ١٦٥ .

المسار ويوضح جانب الحق ، لأنه يردُّ على كفار العرب الذين وهبوا من أساليب البيان وطرق الفصاحة ما تفوقوا به على غيرهم . أمَّا حرف الجر « في » فهو على أصل معناه الظرفية من حيث إنُّ هذا القرآن وعاء ، وأنه قد اشتمل على ضروب الآيات والعظات ، وأنها متمكنة فيه غاية التمكن .

كما يتمثل اقتداره في قوله جلَّت صفاته :

(لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) (١) .

وفي هذه الآية تتأتى أصالة حرف الجر « في » :

على أنُّ (في أحسن تقويم) ، إمَّا في موضع الحال من (الإنسان) على حذف المضاف ، أي كائنًا في قوام أحسن ما يكون التقويم ، كما ذكر العكبري ، وغيره (٢) .

وإمَّا في موضع النعت لمخزوف ، وهو في تقويم أحسن تقويم ، كما ذكر الطبري ، وغيره (٣) .

وقيل : إنه زائد ، على أنُّ ما بعده في موضع المفعول المطلق ، وناب فيه عن المصدر صفته ، أي : قومناه تقويمًا أحسن تقويم ، وقد جوز هذا العكبري ، وبعض المفسرين (٤) .

(١) التين : ٤ .

(٢) انظر : (التبيان) ٢ : ١٢٩٤ ، وانظر : أبا السعود (تفسير أبي السعود) ٩ : ١٧٥ ، والشهاب (حاشية الشهاب) ١ : ٣٧٧ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٥ : ٣٠ ، ٢٤٤ ، وانظر : النحاس (إعراب القرآن) ٥ : ٢٥٦ ، وأبا حيان (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٠ .

(٤) انظر : (التبيان) ٢ : ١٢٩٤ ، وانظر : الألوسي (روح المعاني) ١٥ : ٣٠ .

والآية واقعة جواباً للقسم قبلها ، وهي تؤكد على فطرة الله تعالى القويمة التي فطر الإنسان عليها ، وتعالج قضية خلقه .

والفعل (خلق) في القرآن الكريم شأنٌ ، فلقد تكرر مسنداً إلى الخالق تبارك وتعالى واقعاً على الإنسان خصوصاً ست مرات : ثلاث منها تتحدث عن أصل خلق الإنسان فأعقب الفعل بـ « مِنْ » دلالة على المبدأ . وواحدة أعقبته بجملة حالية أغنت عن حرف الجر ، وثنتان تتحدثان عن أحوال الإنسان ، إحداهما الآية موضع حديثنا والأخرى في سورة البلد ، وقد عدِّي الفعل معهما بـ « في » ، وكتاهما واقعتان جواباً للقسم .

وفعل الخلق كما عرفه الراغب : « التقدير المستقيم ، ويستعمل في إبداع الشيء من غير أصل ولا احتذاء » (١) .

وهو هنا بتركيبه الخاص تدليل من الله تعالى على وجوده وقدرته وحكمته وهميته وعلمه فهو الخالق المتصرف . وخلق الإنسان خصوصاً وتمييزه بحسن الصورة واعتدال القامة واستواء الخلقه واكتمالها - فيه مزيد عناية بهذا المخلوق ، وتكريم له أيما تكريم .

ولما كانت الآية تصف حال خلق الإنسان وأنه خلق في أحسن تقويم على هيئة مخصوصة - ناسب أن يفيد « في » معنى الظرفية مشيراً إلى تمكن التقويم الأحسن من هذا الإنسان وتغلغله فيه ، وهيمنتته عليه . أما لو جعل دخول الحرف كخروجه فإنه لا يفيد قوة هذا التمكن ، ولا إحكام هذا التغلغل . ومن هنا نرى أصالة « في » لما تُخرَجُ عليه من معانٍ نحوية أصيلة ، وما تقيده من دلالة دقيقة لا تتأتى مع حذفها .

(١) (المفردات) ١٥٧ .

الوصايا :

ويمثله قوله تعالى في مقام الوصية بالإحسان إلى الوالدين :

(وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ
 كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفَصَّلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ
 أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ
 عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي
 ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنِّيتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (١)

والآية لاحقة للكلام عن العقيدة ، وآراء العلماء في حرف الجر « في »
 في قوله تعالى (وأصلح لي في ذريتي) تدور حول أصالته وزيادته :

فالقول بأصالته يتأتى على أن معناه الظرفية ، وإليه أشار الزمخشري
 عند إجابته عن تساؤل حول معناه ، وهو أن « يجعل ذريته موقعا للصلاح
 ومظنة له ، كأنه قال : هب لي الصلاح في ذريتي وأوقعه فيهم » (٢) . وذكر
 هذا كثير من المفسرين (٣) .

ولأبي حيان رأي في إفادته الظرفية على تضمين (وأصلح لي) معنى :
 والطف بي في ذريتي ، والوجه في ذلك أن (أصلح) يتعدى بنفسه (٤) ،
 واستدل بقوله تعالى :

(١) الأحقاف : ١٥ .

(٢) (الكشاف) ٣ : ٤٤٦ .

(٣) انظر : الرازي (التفسير الكبير) ٢٨ : ٢١ ، والعكبري (التبيان)

٢ : ١١٥٦ ، وأبي حيان (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٦١ ، وابن عاشور

(تفسير التحرير والتنوير) ٢٦ : ٣٣١ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٦١ .

(وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ) (١) .

وذكر هذا الشهاب والالوسي (٢) .

وأما القول بزيادة « في » فنقله أبوحيان في سياق حديثه عن « في »

في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ) (٣)

وضَعَفَهُ بِأَنَّ « في » لا تزداد (٤) ، كما ألمح إلى أن (أصلح)

يتعدى بنفسه ، وعليه فـ « في » زائدة ، إلا أنه خرجها على التضمين ، كما ذكرت أنفأ .

وهكذا يبدو القول بزيادة « في » هنا غير مقبول ؛ فقد نفاه أبوحيان

على الإجمال - وعدّه رأياً ضعيفاً ، وعليه فلا يبقى إلا الوجه القوي ، وهو أصالة هذا الحرف .

وفعل الأمر : (أصلح) تكرر مرتين في القرآن الكريم ؛ إحداهما : في

هذه الآية ، والأخرى : في قوله تعالى :

(وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْ فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ

وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ) (٥) .

وبيّن حذف « في » هنا اكتفاءً بدلالة « في » الأولى عليها ، وفي هذا

(١) الأنبياء : من آية ٩ .

(٢) انظر : (حاشية الشهاب) ٨ : ٣١ - ٣٢ ، و (روح المعاني) ١٣ ، ٢٦ : ١٩ .

(٣) الإسراء : من آية ٤١ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٩ .

(٥) الأعراف : من آية ١٤٢ .

إيجاز بديع ، وتجنب لتكرار الأداة المؤدي إلى التطويل في النظم بلا داع .
 أما إشارة أبي حيان إلى أن (أصلح) متعدي بنفسه كما في قوله
 تعالى على لسان زكريا عليه السلام :

(فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَوَهَّبْنَا لَهُ الْمُرْيُومَ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ) (١) .

فإن له وجهاً نراه فيه ؛ ذلك أن سياق الآيتين وإن كان دعاءً ، فإن آية
 الأنبياء خبرية تبين تحقق الدعاء ووقوع الاستجابة وإتمام إصلاح الزوج
 بفضل الله ومنته فلم تذكر فيها « في » ، أما آية الأحقاف فإنشائية ليس
 فيها ما يدل على وقوع الاستجابة ، وإنما تظل دعوات ضارعات وأمنيات
 حبيسات وרגائب حميمات داخل كل قلب حي مؤمن ، يتوجه إلى مولاه سائلاً
 إياه أن يصلح له في نريته . وذكر « في » هنا يقتضيه المقام الضارع ؛ لأنها
 تدل على وثاقة الرغبة في الإصلاح ، وتمكنها في الذرية ، وإحاطتها بهم إحاطة
 الظرف بالمظروف ، فهي من أجل النعم على الوالد ، وهي من آثار صلاح عمل
 الوالد السابق . والأوامر المتعاقبة خرجت إلى معنى الضراعة والابتهاال .
 والدعاء بجملته يمثل خشوعاً مبتهلاً إلى الله ضارعاً ، فيه تذلل وتقرب شديد
 بإسقاط حرف النداء ؛ ولذا فاض الأسلوب خضوعاً وخنوعاً . وقدم شكر
 النعمة ؛ لأنه الأشرف فهو عمل القلب ، أما عمل الصالح من الطاعات فهو
 عمل الجوارح ، وأخر صلاح الذرية ؛ لأن الأولين اشتغال بتعظيم أوامر الله ،
 والثالث اشتغال بالشفقة على خلق الله ، وتعظيم أمر الله مقدم على الشفقة
 على خلق الله . وهذا الذي قلناه في سر التقديم مستتب من كلام الرازي (٢)
 عليه رحمة الله .

(١) الأنبياء : من آية ٩٠ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٨ : ٢٠ .

نجاة المؤمنین :

ويتمثل في قوله تعالى على لسان نوح - عليه السلام - :

(وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَمَعَ بِهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) (١) .

والآيات قبلها تعرض لمسيرة دعوة التوحيد ابتداء بنوح - عليه السلام - ، مبيّنة بعد ذلك مال المكثبين من النعم ، وما يلقاه المؤمنون من النجاة .

وأصالة الحرف « في » تخرج هنا على وجوه :

إمّا على حذف المفعول ، والتقدير : اركبوا الماء في السفينة . نقله الرازي عن الواحدي ، كما نكره جمع من العلماء (٢) .

وإمّا على تضمين (اركبوا) معنى : صيروا فيها ، أو معنى : ادخلوا فيها . نكره أبو حيان ، وغيره (٣) . وعليه يكون الفعل قد عدّي بـ « في » لاعتبار الصيرورة أو الدخول .

وإمّا على أنها من صلة الركوب ، أي للتعدي ، وقد نقله الرازي عن الواحدي الذي لم يجزه ، ثم نكر الرازي فائدة هذه الزيادة ، أي التعدي : أنه أمرهم أن يكونوا في جوف الفلك لا على ظهرها فلو قال : اركبوها ، لتوهموا أنه أمرهم أن يكونوا على ظهر السفينة ، كما نقله النيسابوري (٤) .

(١) هود : ٤١ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ١٧ : ٢٢٨ ، وانظر : القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٩ : ٣٦ ، و أبو حيان (تفسير البحر المعيط) ٥ : ٢٢٤ ، و السمين (الدر المنصون) ٦ : ٣٢٤ .

(٣) انظر : أبو حيان (تفسير البحر المعيط) ٥ : ٢٢٤ ، وانظر : السمين (الدر المنصون) ٦ : ٣٢٤ ، والشهاب (هاشية الشهاب) ٥ : ٩٨ .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ١٧ : ٢٢٨ ، و (فرائد القرآن) ١٢ : ٢٧ .

أما زيادته ؛ فقد نقل القرطبي أنه قد قيل : المعنى : اركبها ، و « في »
للتأكيد (١) . كما ذكر الزيادة المرادي ، وأبو حيان مضعفاً ، وغيرهم (٢) .

وهناك تناقضٌ بين القول بالزيادة ، وبين هذه المعاني المستفادة من
الحرف ، وهي معانٍ دقيقة يقصدها النظم القرآني ؛ إذ كيف يكون الحرف
مفيداً لهذه المعاني ثم يكون زائداً دخوله كخروجه ؛ ومن هنا نرى أن
الحرف أصلي ولا مجال للقول بزيادته . ثم إنهم عندما أطلقوا التوكيد ، لم
يبينوا لنا مقام التوكيد والغرض منه والداعي إليه ، وإنما هي كلمة أحسبها
تُلقي جزافاً عندما لا يظهر للحرف وجه عند بعضهم .

وقد رأى أبو السعود وجهاً في ذكر الحرف غير ما سبق بقوله :
« والركوب : العلو على شيء متحرك ويتعدى بنفسه ، واستعماله هنا بكلمة
«في» ليس لأن المأمور به كونهم في جوفها لا فوقها كما ظن ، فإن أظهر
الروايات أنه - عليه السلام - جعل الوحوش ونظائرها في البطن الأسفل ،
والأنعام في الأوسط ، وركب هو ومن معه في الأعلى ، بل لرعاية جانب المحلطة
والمكانية في الفلك ، والسرف فيه أن معنى الركوب العلو على شيء له حركة إما
إرادية كالحيوان ، أو قسرية كالسفينة والعجلة ونحوهما ، فإذا استعمل في
الأول يوفر له حظ الأصل فيقال : ركبنا الفرس ، وعليه قوله عز من قائل :

(١) انظر : (الجامع لأحكام القرآن) ٩ : ٣٦ .

(٢) انظر : (الجنى الداني) ٢٥٢ ، و (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٢٢٤ ، وانظر

كذا : السمين (الدر المصون) ٦ : ٢٢٤ ، وابن هشام (مغني اللبيب)

١٧ : ١ ، والشهاب (حاشية الشهاب) ٥ : ٩٨ .

(وَالْحَيْلَ وَالْإِغَالَ وَالْحَمِيرَ لَتَرَ كِبُوهَا) (١) .

وإن استعمل في الثاني يلوح بمحلية المفعول بكلمة « في » ، فيقال ركبت في السفينة . وعليه الآية الكريمة . وقوله عز قائلأ :

(فَإِذَا رَكَّجُوهَا فِي الْفُلِّ) (٢) .

وقوله تعالى :

(فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكَّجَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا) (٣) « (٤) .

وهو رأي طيبٌ يلوح بما لـ « في » من دلالة على الحلية والمكانية .

ويتتبع مادة الفعل «ركب» في القرآن الكريم مع السفينة خصوصاً نجده تكرر خمس مرات؛ ثلاث منها عدِّي الفعل معها بـ « في » ، والرابعة : بدون تعدية ، في قوله تعالى :

(وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ) (٥)

وقد عدّه الرازي من باب تغليب المتعدي بغير واسطة وهو « ركبوا » ركبوا الأنعام « لقوته على المتعدي بواسطة وهو : « ركبوا في الفلك » (٦) .
وما يذهب إليه توجيه جيد للكلام .

(١) النحل : من آية ٨ .

(٢) العنكبوت : من آية ٦٥ .

(٣) الكهف : من آية ٧١ .

(٤) (تفسير أبي السعود) ٤ : ٢٠٩ .

(٥) الزخرف : ١٢ .

(٦) انظر : (التفسير الكبير) ٢٧ : ١٩٨ .

ونقول : إن الآية التي معنا من الآيات التي تشع بالمعاني الغزيرة :
لأنها تصوّر الحدث وقد أمر نوح - عليه السلام - من معه بركوب السفينة ،
وذكر « في » منبئاً عن شدة رغبته - عليه السلام - في نجاة قومه بتمكنهم
من ركوب السفينة تمكن الظرف من المظروف وإن كانوا في أعلاها ؛ فالتنور
قد فار ، والركوب فيها متحتم على وجه يؤمن به الفرق ، وعليه فـ « في »
أدل على شدة التمكن وقوة الإحاطة بهم حتى كأن السفينة وعاء لهم .

البشارة :

في قوله تعالى مبيناً حال سارة ، وقد استقبلت بشارة إسحاق
غلاماً عليمًا :

(فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَفةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ) (١)

نقل الألويسي القول بزيادة « في » مضعفًا (٢) . والوجه أن الحرف
هنا أدل على بيان حالة هذه العجوز العقيم ، وقد صاحت صيحة مفادها
التعجب والدهش من هول ما تسمع ، صيحة مدوية تمكنت منها واحتوتها وأحاطت
بها إحاطة الظرف بالمظروف حتى كأنها في داخلها ، أو حتى كأن الصيحة
منتزعة من نواخل نفسها وباطن أمرها ، وهذا يدل على استغراقها في
الصيحة من عجب ما سمعت .

(١) الذاريات : ٢٩ .

(٢) انظر : (روح المعاني) ١٤ ، ٢٧ ، ١٣ .

مواقع « الكاف » وأسرارها

قدرة الله تعالى

الترغيب في الإنفاق

تصحيح العقيدة

تفرد الله تعالى

نذكر بعض العلماء زيادة « الكاف » في مواطن معدودة ، وسنعرض لأرائهم ، وما يقابلها مجتهدين في بيان سر الحرف ، وأثر السياق على هذا المعنى المختار ، وذلك على النحو التالي :

قحرة الله تعالى :

في مقام يتحدث عن المعاد ويثبته تعجيباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما في قوله تعالى :

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ

أَن آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ وَاللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا الْحَمَاءَ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾)

ومجمل آراء العلماء في « كاف » (كالذي) على النحو الآتي :

أنها أصلية ؛ إما على أنها للتشبيه وموضعها النصب على إضمار فعل لدلالة (ألم تر) عليه ، وتقدير الكلام : أو رأيت مثل الذي مرّ؟ ذكره الزمخشري ، ونقله العكبري ، والنسفي ، وكذا أبو حيان الذي ذكر أنه تخريج حسن ؛ لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى - وهو الرأي الذي سنذكره بعد - . وعلم السمين لرأي الزمخشري بأن الحذف ثابت كثير بخلاف العطف على المعنى ، واختاره الشهاب (١) .

وإما على أنها للتشبيه ، والكلام معطوف على معنى الكلام الأول ، والمعنى : هل رأيت يا محمد كالذي حاج إبراهيم في ربه ؟ ، ثم عطف ، وإن خالف لفظه لفظه لتشابه معنييهما . ذكره الطبري ، وكذا الزجاج ، ونقله الزمخشري مجوزاً ، وذكره ابن عطية قولاً واحداً ، وابن الأنباري أحد قولين ، كما ذكره الرازي ضمن وجوه أخرى غير مختار ناسباً إياه إلى الكسائي والفراء وأبي علي الفارسي وأكثر النحويين . ووضّح أبو حيان بأن العطف على المعنى هذا موجود في لسان العرب غير أنهم نصّوا على عدم قياسه . وكذا قال السمين ، فيما نقله الألويسي مضعفاً (٢) .

وإما على أن نضمّر في الآية زيادة ، والتقدير : ألم تر إلى الذي

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ١٥٦ ، و (التبيان) . ١ : ٢٠٨ ، و (تفسير النسفي) ١ : ١٧٣ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٩٠ ، و (الدر المصون) ٢ : ٥٥٦ - ٥٥٧ ، و (حاشية الشهاب) ٢ : ٣٣٧ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٣ ، ٢ : ٢٨٠ ، و (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٣٤٢ ، و (الكشاف) ١ : ١٥٧ ، و (المحرر الوجيز) ٢ : ٢٩٠ ، و (البيان) ١ : ١٧٠ ، و (التفسير الكبير) ٧ : ٢٨ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٩٠ ، و (الدر المصون) ٢ : ٥٥٦ ، و (روح المعاني) ٢ : ٢٠٠ .

حاج إبراهيم ، وألم تر إلى من كان كالذي مرَّ على قرية . نقله الرازي عن المبرد^(١) . ولعل رأي الزمخشري الأول امتداد لهذا الرأي .

وإما على أن « الكاف » اسم لا حرف بمعنى «مثل» ، فتكون في موضع جر معطوفة على (الذي) ، والتقدير : ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم أو إلى مثل الذي مرَّ على قرية ، ذكره أبو حيان عن أبي الحسن وعده الأولى وصحَّحه . وكذا عده السمين الصحيح من جهة الدليل ، وذكر أبو السعود أنها على هذا جيء بها للتنبية على تعدد الشواهد وعدم انحصارها فيما ذكر كما في قولك : الفعل الماضي مثل نصر^(٢) .

أو أنها زائدة ، ذكره الأخفش ، والمعنى : ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أو الذي مرَّ على قرية . ونقل الطبري عن بعض نحويي البصرة زيادتها - يريد الأخفش - ، وردّه بأنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له . كما نقله ابن الأنباري أحد قولين دون اختيار ، ونقله الرازي على أنه اختيار الأخفش ، ونقله أبو حيان مضعفاً ، وكذا السمين الذي ضعفه ؛ لأن الأصل عدم الزيادة ، وكذا نقله الألويسي مضعفاً^(٣) .

ولا أدل على ضعف القول بزيادة « الكاف » في هذا الموطن من أنه لم يرد سوى عن الأخفش الذي لم يذكر لها فائدة والذي اتسع لديه القول بالزيادة عموماً في القرآن الكريم ، ثم إنَّ هذا القول عندما نُقل نُقل

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٧ : ٢٨ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٩٠ ، و (الدر المصون) ٢ : ٥٥٧ ، و (تفسير أبي السعود) ١ : ٢٥٢ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١٨٢ ، و (جامع البيان) ٣ : ٢٨ ، و (البيان) ١ : ١٧٠ ، و (التفسير الكبير) ٧ : ٢٨ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٩٠ ، و (الدر المصون) ٢ : ٥٥٧ ، و (روح المعاني) ٢ : ٢٠٠ .

مضعوفاً غير مُرَجَّح وسط آراء أخرى . ويبقى عندنا القول بأصالتها، وأن لها أثراً في نسق الكلام والغرض المسوق له ؛ فالآيات تتحدث عن المعاد والخلق والإحياء بعد الإمامة واقتدار الله تعالى في هذا الخلق والاحياء . وتقدير الكلام : ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أو أرايت كالذي مرَّ على قرية ؟ فحذف الفعل الثاني « أرايت » لدلالة الأول عليه ، اختصاراً ، وأتت « الكاف » كما ألمح أبو السعود منبهة إلى أن ثمة نماذج أخرى وقصصاً أخرى وشواهد أخرى غير ما ذكر، وإنما أتت ببعضها هنا تنبيهاً لوجود غيرها . وإنما سكت القرآن الكريم عنها تخفيفاً على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ لأن دورة الحياة تتمخض دائماً عن قصص وأحداث وأحوال جديدة ، وما هذه إلا نموذج منها ، فليمض المسلم مقدراً قيمة الحياة . إن « الكاف » هنا تلذع الكفار الذين توهموا عدم قدرة الله على الخلق والإحياء بعد الإمامة، وتومض وسط هذا الموت والخراب والدمار تنبيهاً للناس الذين ينظرون إلى الأحداث في ظواهرها فيجهلون ، وإيقاظاً للغفلة عن أقدار الله وقدرته في عباده . وهكذا فإن لـ« الكاف » بجرسها وتحدرها وما تعطيه من معنى أثراً في بناء الكلام ، ولو أسقطت وادعي زيادتها لذهب المعنى الذي أتت به ولضاع كثير من جرس الكلام وتحدره ، وحاشا كلام الله تعالى ذلك . وعجيب أن الموطن الذي قيل فيه بزيادة الحرف هو في حقيقته موطن إيجاز بالحذف فكيف يجتمعان وهما ضدان ؟ !

الترغيب في الإنفاق :

وذلك في قوله تعالى :

(مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ
أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ
لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (١) .

لم نجد عند جميع العلماء - الذين وقعت مؤلفاتهم بين أيدينا وكانوا مصادرنا في الدراسة - إشارة إلى زيادة « الكاف » سوى ما نقله أبو حيان من أن المثل هنا بمعنى الصفة ، ولذلك قال (كمثل حبة) ، أي : كصفة حبة ، وأن تقدير زيادة « الكاف » أو (مثل) قول بعيد ، وإلى ذلك نحا السمين وعقب بأنه لا يلتفت إلى قائله (٢) .

وواضح أن القول بزيادة « الكاف » هنا ضعيف جداً : لعدم إشارة العلماء إلى ذلك ، وما ذكره أبو حيان من زيادتها غير منسوب لأحد ووصفه له بأنه بعيد ، وما ذكره السمين بأنه لا يلتفت إلى قائله - مما يرد زيادة « الكاف » جملة وتفصيلاً . وتبقى في الآية دلالة « الكاف » على التشبيه ، وأن « المثل » بمعنى الصفة ، فصفة مضاعفة جزاء النفقة في سبيل الله كصفة الحبة تلقى في الأرض الخصبة فتنتب سبع سنابل ، في كل سنبل مائة حبة . يقول الدكتور محمد أبو موسى : « هكذا يتوالد الطيب ويتضاعف .. والسنابل غذاء الحياة وقوامها ، وأعمال البر الموصولة بالله كهذه السنابل في أنها قوام الحياة في جانبها الروحي » (٣) . ولعل في ذكر « الكاف » إشارة إلى أن ثمة

(١) البقرة : ٢٦١ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٣٠٣ ، و (الدر المنصون) ٢ : ٥٧٩ .

(٣) (التصوير البياني) ٩٨ .

أمثال أخرى وأحوال أخرى غير أن القرآن الكريم سكت عنها اكتفاء بما هو مذكور هنا ؛ وتوتيرها بذلك التلامح الدقيق بين صورة المشبه والمشبه به .

تصحيح العقيدة :

وذلك حين حضر وفد نجران على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من جملة شبههم : أن عيسى لما كان لا أب له من البشر ، وجب أن يكون أبوه هو الله تعالى ، فرد عليهم بأن عيسى عليه السلام كآدم ليس له أب فقد خلقه من تراب^(١) ، وذلك في قوله تعالى : (إِنَّ

مَثَلُ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (٢)

وقد ذكر العلماء هنا أصالة « الكاف » على أنها حرف تشبيه ، والمعنى إماً على أن شأن عيسى وحاله الغريبة كشأن آدم . ذكره الزمخشري ، ونقله النسفي ، وأبو حيان ، والسمين^(٣) .

وإماً على أن صفة عيسى كصفة آدم ، نقله ابن عطية عن بعض الناس ، وعده ضعفاً في فهم الكلام ، وإنما المعنى : إن المثل الذي تتصوره النفوس والعقول من عيسى هو كالتصور من آدم ؛ إذ الناس كلهم مجمعون على أن الله تعالى خلقه من تراب من غير فحل ، وعليه فـ « الكاف » عنده

(١) انظر : الرازي (التفسير الكبير) ٨ : ٧٤ .

(٢) آل عمران : ٥٩ .

(٣) انظر : (الكشاف) ١ : ١٩٢ ، و (تفسير النسفي) ١ : ٢٢٠ ، و (تفسير

البحر المحيط) ٢ : ٤٧٧ ، و (الدر المنون) ٣ : ٢٢١ .

اسم على ما ذكر من المعنى . كما نقل الرازي أن المثل بمعنى الصفة ، وكذا نقله أبو حيان الذي بين أنه لا يظهر له فرق بين كلام الزمخشري السابق وكلام ابن عطية وكلام من قال : إن المثل بمعنى الصفة ، وفي « ري الظمان » قيل : المثل بمعنى الصفة ، وقولك صفة عيسى كصفة آدم كلام مطرد وعلى هذا جل اللغويين والمفسرين . ثم أشار إلى مخالفة أبي علي الفارسي الجميع وقوله إن المثل بمعنى الصفة لا يمكن تصحيحه في اللغة ، وإنما المثل الشبه ، وعلى هذا تدور تصاريف الكلمة ، ولا معنى للوصفية في التشابه . وقد نقل السمين هذا الخلاف مشيراً إلى أن المثل قد يعبر به عن الصفة، وأن الأظهر في « الكاف » كونها على بابها من الحرفية وعدم الزيادة . كما اختار الشهاب هذا المعنى على أن المثل هنا ليس هو المستعمل في التشبيه و « الكاف » زائدة كما قيل بل بمعنى الحال والصفة العجيبة ، أي : أن صفة عيسى عليه الصلاة والسلام كصفة آدم - صلى الله عليه وسلم - في خلقه من غير أبوين ، وكذا اختاره الألويسي (١) .

وإما على أن شبه عيسى كشبه آدم ، ذكره الطبري (٢) .

وذكر العلماء زيادة « الكاف » فيما نقله أبو حيان عن بعضهم ، وكذا السمين (٣) .

وغير خافٍ ضعف القول بزيادة « الكاف » هنا ، فهو فضلاً عن أنه

(١) انظر : (الحرر الوجيز) ٣ : ١٠٨ - ١٠٩ ، و (التفسير الكبير) ٨ : ٧٤ ، و

(تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٧٧ ، و (الدر المصون) ٣ : ٢٢١ ، و (حاشية

الشهاب) ٣ : ٣١ ، و (روح المعاني) ٢ : ٣٠٢ ، ١٨٦ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٣ : ٢٩٥ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٧٧ ، و (الدر المصون) ٣ : ٢٢١ .

نقل قولاً مضعوفاً غير منسوب لأحد ، فقد اتفقت كلمة جل العلماء والمفسرين هنا كما نصُ سيبويه على أن المراد بـ « الكاف » التشبيه ، والمثل بمعنى الصفة أو الحال العجيبة ، والتقدير : إن صفة عيسى وحاله العجيبة كصفة آدم وحاله العجيبة في خلقه من تراب . ويدل على أصالة « الكاف » أيضاً أنها أتت في سياق يصحح ما قرأ في بعض العقول من كون عيسى ابن مريم ابن الله تعالى فاحتاج إلى قدر من الوثاقة والوكادة مواجهة لهذا الكلام الغريب العجيب والزمع غير المبين ، فأتت (إن) مؤكدة لما في حيزها من قضية تتعلق بالاعتقاد القلبي ، فالله فرد صمد ليس له ولد ولم يولد . وتكرير (مثل) تأكيداً للتماثل ، وأما « الكاف » فهي منبهة إلى هذا التلامح الشديد والتلاؤم الدقيق والتناسب المثير بين المشبه والمشبه به . ونتقدم خطوة أخرى فنقول : إن هذا البناء القرآني هو أحد الأساليب القرآنية العالية التي اصطنعها وسيلة كاشفة بالتنبيه على اللحمة القوية بين المشبه والمشبه به ؛ عن طريق تكرير لفظ (المثل) المستعمل في غير التشبيه والمراد به الصفة أو الشأن أو الحال ، و« الكاف » المفيدة التشبيهية .

تغرد الله تعالى :

وذلك في قوله تعالى :

(فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (١)

(١) الشورى : ١١ .

وقد تنوعت آراء العلماء في « كاف » (كمثلته) على النحو التالي :

فالقائلون بالأصالة : إمّا على أن المراد بـ (مثله) ذاته ، والمعنى قائم على نفي المماثلة عن ذاته تعالى مبالغة في النفي عن طريق الكناية ، وقد ذكر هذا المعنى الزمخشري بقوله : « قالوا : مثلك لا يبخل ، فنفوا البخل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية : لأنهم إذا نفوه عن مسده ، وعنّ هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ، ونظيره قولك للعربي : العرب لا تخفر الذم ، كان أبلغ من قولك : أنت لا تخفر ، ومنه قولهم : قد ايفعت لداته وبلغت أترابه ، يريدون إيفاعه وبلوغه . وفي حديث رقيقة بنت صيفي في سقيا عبد المطلب : ألا وفيهم الطيب الطاهر لداته ، والقصد إلى طهارته وطيبه ؛ فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله شيء ، وبين قوله : (ليس كمثلته شيء) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها ، وكأنهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد ، وهو نفي المماثلة عن ذاته ، ونحوه قوله عز وجل (بَلِّدَاهُ مَبْسُوطَتَيْنِ)^(١) فإنّ معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها ؛ لأنها وقعت عبارة عن الجود ، لا يقصدون شيئاً آخر حتى أنهم استعملوها فيمن لا يد له ، فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له »^(٢) . ونقل الرازي هذا المعنى عن العلماء على حد قوله ، ثم عقب بأنه على هذا التقدير لم يكن هذا اللفظ - أي « الكاف » - ساقطاً عديم الأثر بل كان مفيداً للمبالغة كما نقله الإربلي ، وعدّه المرادي من الفائدة المعنوية لزيادة « الكاف » ، ولا يخفى ما فيه من تدافع ؛ إذ كيف يكون الحرف مفيداً للمبالغة عن طريق الكناية وزائداً ؟

(١) المائدة : من آية ٦٤ .

(٢) (الكشاف) ٣ : ٢٩٩ .

ولعله من قبيل النقل عن السابقين دون تمحيص وفحص . ونقل هذا المعنى أبو حيان وعده أغوص ، وكذا نقله ابن هشام على الزيادة ، ولا يخفى ما فيه من تدافع أيضاً . كما نقله الزركشي مضعفاً على الأصالة . واختار أبو السعود هذا المعنى وكذا الشهاب الذي وضّح أن : ليس كذاته شيء ، وقولنا : ليس كمثل شيء عبارتان عن معنى واحد ، وهو نفي المماثلة عن ذاته ؛ لكن الأول صريح في ذلك ، والثاني كناية مشتملة على مبالغة ، وهي أن المماثلة منفية عما يكون مثله ، وعلى صفة فكيف عن نفسه ، وهذا لا يستلزم وجود (المثل) ؛ إذ الغرض إلى المبالغة . وقد نقل الألويسي هذا الوجه أيضاً مختاراً له^(١) .

وإمّا على أن المراد بـ (مثله) : صفة ، ومعناه : ليس كصفته صفة تنبيهاً على أنه وإن وصف بكثير مما يوصف به البشر فليس تلك الصفات له على حسب ما يستعمل في البشر ، وقد ذكر هذا المعنى الراغب مضعفاً ، كما نقله الإربلي والمرادي مع وجوه أخرى ، ونقله أبو حيان على احتمال وعده محملاً سهلاً ؛ والمعنى : ليس مثل صفة تعالى شيء من الصفات التي لغيره ، ونقله ابن هشام مضعفاً ، وكذا الألويسي عن الراغب مضعفاً أيضاً^(٢) .

وإمّا على أن معناه : ليس هو كشيء ، فـ « الكاف » للتشبيه ،

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٢٧ : ١٥٢ - ١٥٣ ، و (جوهر الأدب) ١٤٩ ، و (الجنى الداني) ٨٨ ، و (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٥١٠ ، و (مغني اللبيب) ١ : ١٧٩ ، و (البرهان) ٤ : ٣١٠ ، و (تفسير أبي السعود) ٨ : ٢٥ ، و (حاشية الشهاب) ٧ : ٤١٢ - ٤١٣ ، و (روح المعاني) ١٣ : ٢٥ ، ١٨ .

(٢) انظر : (المفردات) ٤٦٢ ؛ و (جواهر الأدب) ١٤٩ ، و (الجنى الداني) ٨٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٥١٠ ، و (مغني اللبيب) ١ : ١٨٠ ، و (روح المعاني) ١٣ : ٢٥ ، ١٨ .

وَأَدْخَلَ الْمَثَلُ فِي الْكَلَامِ تَوْكِيدًا إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظُ بِهِ وَبِـ « الْكَافِ » ، وَهَمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ . وَعَلَيْهِ فـ (مِثْلُهُ) هِيَ الزَّائِدَةُ . وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْمَعْنَى الطَّبْرِيُّ أَحَدَ وَجْهَيْنِ . وَنَقَلَ الْعَكْبَرِيُّ مُضْعَفًا وَعَدَّهُ قَوْلًا بَعِيدًا . وَكَذَا نَقَلَ الْمُرَادِيُّ وَرَدَّهُ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَزَادُ ، وَكَذَا أَبُو حَيَّانَ الَّذِي وَسَمَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَزَادُ ، وَابْنُ هِشَامِ الَّذِي رَدَّهُ فَإِنَّ زِيَادَةَ الْأِسْمِ لَمْ تَثْبُتْ ، كَمَا نَقَلَ هَذَا الْوَجْهَ الْأَلُوسِيُّ غَيْرَ مُخْتَارٍ لَهُ (١) .

وَأَمَّا عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ مِثْلُ مِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَإِذَا نَفَيْتِ التَّمَاثُلَ عَنِ الْفِعْلِ ، فَلَا مِثْلَ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، نَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ ابْنِ فُورَكَ (٢) .

وَالْقَائِلُونَ بِالزِّيَادَةِ ، فَمَجْمَعُهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ مِنْ أَنَّهَا قَدْ تَزَادَتْ ، وَمِثْلُ بِهَذِهِ الْآيَةِ . وَمَا ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى : لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ ، أَحَدَ وَجْهَيْنِ . وَمَا ذَكَرَهُ الزَّحَّاجُ مِنْ أَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : الْمَعْنَى مِثْلُ مِثْلِهِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ قَالِ هَذَا فَقَدْ أَثْبَتَ الْمَثَلُ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا . وَقَدْ شَاعَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عِنْدَ الْمُحْتَجِّينَ بِزِيَادَةِ « الْكَافِ » ، وَذَكَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّهُ لَكَ أَنْ تَزْعُمَ أَنَّ كَلِمَةَ التَّشْبِيهِ كُرِّرَتْ لِلتَّأْكِيدِ ، يَرِيدُ الزِّيَادَةَ . وَقَدْ رَدَّهُ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُنَيَّرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَلِيْقُ هُنَا تَأْكِيدَ نَفْيِ الْمَمَاتَّةِ ، وَ« الْكَافِ » عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا تُؤَكِّدُ الْمَمَاتَّةَ ، وَفَرَقُ بَيْنَ تَأْكِيدِ الْمَمَاتَّةِ الْمُنْفِيَةِ ، وَبَيْنَ تَأْكِيدِ نَفْيِ الْمَمَاتَّةِ ؛ وَعَلَّلَ لِذَلِكَ بِأَنَّ نَفْيَ الْمَمَاتَّةِ الْمَهْمَلَةِ مِنَ التَّأْكِيدِ أْبْلَغُ وَأَكْدُ فِي الْمَعْنَى مِنْ نَفْيِ الْمَمَاتَّةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالتَّأْكِيدِ ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْمَمَاتَّةِ الْغَيْرِ الْمُؤَكَّدَةِ نَفْيَ كُلِّ مَمَاتَّةٍ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ مَمَاتَّةٍ مُحَقَّقَةٍ

(١) انظر : (جامع البيان) ١٣ ، ٢٥ : ١١٢ ، و (التبيان) ٢ : ١١٣١ ، و (الجنى الداني) ٨٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٥١٠ ، و (مغني اللبيب) ١٧٩ : ١٨٠ ، و (روح المعاني) ١٣ ، ٢٥ : ١٨ .

(٢) انظر : (البرهان) ٤ : ٣١٠ .

متأكدة مبالغة نفي مماثلة دونها في التحقيق والتأكيد . وعليه فـ « الكاف » عند ابن المنير لتأكيد التشبيه لا لتأكيد النفي . ورد الرأزي زيادة « الكاف » بأنه ضعيف ؛ لأن الأصل صون كلام الله عن اللغو . وذكر المرادي أن فائدة زيادتها تأكيد نفي المثل ، وإن نقل وجوهاً أخرى على الأصالة ، كما نقل أبو حيان إجماع المفسرين على أن « الكاف » والمثل يراد بهما موضوعهما الحقيقي من أن كلاً منهما يراد به التشبيه وذلك محال ؛ لأن فيه إثبات مثل لله تعالى وهو محال . وكذا نقل زيادتها ابن هشام والزركشي ، وإن ذكرا وجوهاً أخرى . وقد رد الألويسي زيادتها وقبل وجهاً على علاقته في الأصالة وعده أحسن من القول بالزيادة^(١) .

وما يترجح في « كاف » (كمثلته) أن تكون أصلية لا زائدة ، استناداً إلى ذلك التعدد في الآراء القائلة بأصالتها ، فضلاً عن رد كثير من العلماء زيادتها ، والذي دفعهم إلى القول بزيادتها أنها لو لم تكن كذلك - كما يقولون - لأفضى ذلك إلى المحال ، وهو إثبات المثل لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً . وقد أضاء الزمخشري بثاقب بصره فائدة مجيء « الكاف » في الآية وأن المعنى بوجودها غير المعنى بعدمه ؛ وبيان ذلك أن القرآن الكريم اصطنع في هذا المقام الكناية من غير تعريض وسيلة كاشفة لإثبات تفرد تعالى في هذا الخلق البديع ، وهو مما حفلت به هذه السورة المكية القائمة على أساس

(١) انظر : (تأويل مشكل القرآن) . ٢٥٠ ، و (جامع البيان) ١٣ ، ٢٥ : ١٣ ، و (الكشف) ٣ : ٢٩٩ ، و (الانتصاف) ٣ : ٢٩٩ ، و (المطالب العالية من العلم الإلهي) ٩ : ١٤٠ . تحقيق : د . أحمد حجازي السقا ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، و (الجنى الداني) ٨٦ ، و (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٥١٠ ، و (مغني اللبيب) ١ : ١٧٩ ، و (البرهان) ٤ : ٢١٠ ، و (روح المعاني) ١٣ ، ٢٥ : ٢٠ .

تثبيت العقيدة ؛ ومن ذلك نفي المماثلة عن الله تعالى ، أي ليس كذاته شيء قصداً إلى المبالغة في النفي . فالآية تنفي مثل المثل لله تعالى ، والمراد نفي المثل له بطريقة التزامية ، وهذا وجه الكناية فيها ، ولم يقصد القرآن الكريم التعريض بأحد أنه يماثل الله تعالى فهي كناية عن غير تعريض . والكناية كما يقول البلاغيون أبلغ من التصريح ، وعليه فإيثارها مبالغة في النفي أبلغ من مجرد النفي . والله أعلم .

وقد أوضح الدكتور محمد أبو موسى أن الذي أفضى بهم إلى المحال « كان بسبب أنهم وقفوا بالتركيب عند دلالاته المباشرة ، يعني نفي شبه المثل ، ولم يجعلوا هذا المعنى المباشر طريقاً واصلة بالذهن إلى معنى آخر هو لازمه ؛ لأنه يلزم من نفي شبه مثله نفي المثل نفسه ؛ لأنه لو وجد هذا المثل لكان لهذا المثل شبه ، وهو الله سبحانه ، وكان التعبير مفيداً نفي مثل المثل ، أعني الله تعالى وجل سبحانه هو الأول والآخر والظاهر والباطن » (١) وقد نقل الخطيب في هذه الآية القول بأصالتها أحد وجهين ؛ على أن هذا « غاية لنفي التشبيه ، إذ لو كان له مثل ، لكان مثله شيء يماثله وهو ذاته تعالى ، فلما قال : (ليس كمثل) دل على أنه ليس له مثل . وأورد أنه يلزم منه نفيه تعالى ؛ لأنه مثل مثله ، ورد بمنع أنه تعالى مثل مثله ؛ لأن صدق ذلك موقوف على ثبوت مثله ، تعالى عن ذلك » (٢) . وعليه فقد أبان الخطيب إفادة « الكاف » أنه ليس لله مثل عن طريق اللزوم بنفي شبه المثل الذي يستلزم نفي المثل .

(١) (التصوير البياني) ٤٠٢ .

(٢) (الإيضاح في علوم البلاغة) ٢ : ٤٦٤ - ٤٦٥ . تحقيق : د . محمد عبد

المنعم خفاجي ، ط ٥ ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

وقد تصدى الدكتور محمد عبدالله دراز لإبطال القول بزيادة « الكاف » في هذه الآية ، معتمداً في ذلك على ما ذكره الزمخشري وابن المنير والشهاب فصاغ أراهم صياغة طيبة؛ فنكر أن تأكيد المماثلة ليس مقصوداً ألبتة، وأن تأكيد النفي بحرف يدل على التشبيه هو من الإحالة بمكان، وقرر أن لهذا الحرف معنى مقصوداً ولو أسقط لسقطت معه دعامة المعنى . وبين أن ذلك إنما يتأتى من طريقتين أحدهما أدق مسلماً من الآخر ، الأول منهما وهو أدنى الطريقتين إلى فهم الجمهور ، أنه لو قيل « ليس مثله شيء » لكان ذلك نفيًا للمثل المكافي ، وهو المثل التام المماثلة فحسب ، فكان وضع هذا الحرف إقصاءً للعالم كله عن المماثلة وعمّا يشبه المماثلة وما يدنو منها ، وكأنه قيل : ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلاً لله ، فضلاً عن أن يكون مثلاً له على الحقيقة . والطريق الثاني : وهو أدقها مسلماً ، أن المقصود الأولي من هذه الجملة وهو نفي الشبيه وإن كان يكفي لأدائه أن يقال « ليس كالله شيء » أو « ليس مثله شيء » لكان هذا القدر ليس هو كل ما ترمي إليه الآية الكريمة؛ فإنك إذا أردت أن تنفي عن امرئ نقيصة فقلت « فلان لا يكذب ولا يبخل » أخرجت كلامك عنه مخرج الدعوى المجردة عن دليلها . فإذا زدت كلمة فقلت « مثل فلان لا يكذب ولا يبخل » لم تكن بذلك مشيراً إلى شخص آخر يماثله مبرأ من تلك النقائص ، بل كان هذا تبرئة له ببرهان كلي ، وهو أن من يكون على مثل صفاته وشيمه الكريمة لا يكون كذلك ؛ لوجود التنافي بين طبيعة هذه الصفات وبين ذلك النقص الموهوم . وهكذا فإن الآية تعني أن من كانت له تلك الصفات الحسنى ، وذلك المثل الأعلى لا يمكن أن يكون له شبيه ، فلا جرم جيء فيها بلفظين كل واحد منهما يؤدي معنى المماثلة ؛ ليقوم أحدهما ركناً في الدعوى ، والآخر دعامة له وبرهاناً ، فالتشبيه المدلول عليه بـ « الكاف » لمّا تصوّب إليه النفي تأنى به أصل التوحيد المطلوب ، ولفظ « المثل » المصرح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره نبه على برهان ذلك المطلوب . وبين أن

البرهان الذي ترشد إليه الآية برهان طريف في إثبات وحدة الصانع لا يعلم أحداً من علماء الكلام حام حوله ؛ فكل براهينهم في الوجدانية قائمة على أبطال التعدد بإبطال لوازمه وآثاره العلمية ، أما أية الشورى فإنها ناظرة إلى معنى وراء ذلك ينقض فرض التعدد من أساسه ؛ ويقرر استحالته الذاتية في نفسه بقطع النظر عن تلك الآثار . فكأننا بها نقول لنا : إن حقيقة الإله ليست من تلك الحقائق التي تقبل التعدد والاشتراك والتماثل في مفهومهما : كلا ، فإن الذي يقبل ذلك إنما هو الكمال الإضافي الناقص ، أما الكمال التام المطلق الذي هو قوام معنى الألوهية فإن حقيقته تأبى على العقل أن يقبل فيها المشابهة والإثنية ؛ لأنك مهما حققت معنى الإلهية حققت تقدماً على كل شيء وإنشاء لكل شيء ، وحققت سلطاناً على كل شيء وعلواً فوق كل شيء . فلو ذهبت تفترض اثنين يشتركان في هذه الصفات لتناقضت ؛ إذ تجعل كل واحد منهما سابقاً مسبقاً ، ومنشئاً منشأ . ومستعلياً مستعلي عليه ، أو لأحلت الكمال المطلق إلى كمال مقيد فيهما ؛ إذ تجعل كل واحد منهما بالإضافة إلى صاحبه ليس سابقاً ولا مستعلياً . فأنى يكون كل منهما إلهاً وللإله المثل الأعلى؟^(١) وهكذا فإن إبطال التعدد عند الدكتور دراز - رحمه الله - قائم على أساس الكمال المطلق لله تعالى في صفاته ، وعليه فإن مثله سبحانه لا يوجد له مثل ، وكأن معنى نفي المثلية هنا نفي المرتبة التي تلي الألوهية وهي أن يكون لله مشابه وهو مما قد تتوهمه بعض العقول ، فنفت الآية هذا ، نفت المثل للألوهية أو ما يقاربها .

(١) انظر : (النبأ العظيم) ١٣٢ - ١٣٥ .

مواقع « ثم » وأسرارها

فضل الله تعالى :

في غزوة أحد

في عام العسرة

« ثُم » حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهلة ، وفي كل منها خلاف ، على رأي ابن هشام (١) . وقد نقل بعض العلماء زيادتها في موضعين اثنين فقط ، والظن في مثل ذلك ألا يلتفت إليه لقلته ، إلا أننا أثرنا الوقوف ازاءه حتى لا يترك فيه مجال لقائل . ويضاف إلى هذه القلة التي ربما لا يلتفت إليها ، أننا لا نجد عند علماء حروف المعاني إشارة إلى زيادتها ، فلم يذكرها الرماني ولا المألقي ولا المرادي ولا الإربلي . ولا يبقى أمامنا سوى ما ذكره ابن يعيش من أن الكوفيين يرون زيادتها (٢) ، وما ذكره الرضي من أنها تجيء زائدة عند الأخفش، ويتأول البصريون ما يقبل التأويل صيانة للحرف من الزيادة (٣) ، وما نقله ابن هشام من زعم للأخفش والكوفيين بزيادتها (٤) . وكلُّ مردود عليه كما سيأتي .

والموضعان اللذان وقعنا فيه - على ما قيل - « ثُم » زائدة ، يمثلان في الحقيقة نمطاً بنائياً متشابهاً إذ أنها في كلِّ أمت بعد « حتى » الابتدائية و « إذا » الشرطية التي حذف جوابها ، وعطف على شرطها عدة جمل بـ « الواو » ، ثم أتت « ثم » التي قيل بزيادتها على أن ما بعدها جواب « إذا » المذكور عند من يرى ذكره لا حذفه ، ثم أعقب الفعل الذي بعد « ثم » بتعليل له . وقد أحصى الشيخ عضيمة لإذا الشرطية بعد « حتى » (٤٢) موضعاً صرَّح فيها بجواب « إذا » ما عدا أربعة مواضع حذف فيه الجواب (٥) . منها اثنان

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١١٧ .

(٢) انظر : (شرح المفصل) ٨ : ٩٦ .

(٣) انظر : (شرح الرضي) ٤ : ٣٩٢ .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١١٧ .

(٥) انظر : (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ١ ، ٢ : ١٣٧ ، ١٥٧ .

نكرت «ثم» فيهما . وتتقدم خطوة أخرى فنقول : إن غرضي الموضعين اللذين حكم فيهما بزيادة « ثم » يكادان يكونان واحداً ؛ وهو فضل الله تعالى ورحمته ومنه على عباده المؤمنين في غزوة أحد وقد تحقق الوعد بالنصر ، وفي عام العسرة وقد كشف الله تعالى ما ابتلي به الثلاثة الذين خلفوا .

فالأول ، في غزوة أحد ، قوله تعالى :

(وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ۗ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا أُرْسِلْتُمْ مَأْتِحِبُونَ ۗ مِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۗ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ ۗ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ)^(١)

وقد عرضنا لهذه الآية عند حديثنا عن « واو » (وتنازعتم) (٢) ، ونؤكد ما قررناه هناك من أصالة « الواو » وحذف جواب « إذا » وتقديره : كان ما كان من انقسام وابتلاء وهزيمة . وأشرنا - أيضاً إلى أنهم ذكروا زيادة « ثم » لما اختلف في جواب « إذا » ، وذلك فيما نقله ابن عطية عما حكاه « المهدي عن أبي علي أنه قال : الجواب قوله : (صرفكم) ، و« ثم » زائدة » (٣) . وعلق عليه ابن عطية بأنه « قول لا يشبه نظر أبي علي وسيبويه والخليل وفرسان الصناعة » (٤) . وهذا من دقة ابن عطية فهو نحوي عارف بمناحي تفكير العلماء الكبار ، ولذا رفضه لأنه لا يستقيم وطرائقهم في التفكير ، وكان

(١) آل عمران : ١٥٢ .

(٢) انظر : ص ٥١١ - ٥١٢ من البحث .

(٣) و (٤) (المحرر الوجيز) ٢ / ٢٦٢ .

القول نسب إلى أبي علي فهو خطأ في السند والنقل . وهكذا فقد شكك فيما حكى .

كما نقل القول بزيادة « ثم » الرازي عن أبي مسلم ، ولكنه رده وجعله في غاية البعد (١) ، كما نقله أبو حيان وعدّه ضعيفاً ، وكذا السمين (٢) ، ونقل ابن هشام زعم بعضهم أن الجواب (صرفكم) بناء على زيادة « ثم » ، ولكنه قال : إن ذلك لم يثبت (٣) . كما عدّه الشهاب ضعيفاً جداً (٤) .

وقد جوز الزمخشري أن تكون « إذا » ظرفية ، وعليه فلا زيادة لـ « ثم » ؛ لأن المعنى : صدقكم الله وعده إلى وقت فشلكم (٥) . وتكون « حتى » غاية مجردة ، كأنه قال : إلى أن فشلتم (٦) . إلا أن الأرجح أن تكون « إذا » شرطية من حيث الوفاء بالمعنى ببناء الكلام على الشرط .

وواضح مما سبق أن القول بزيادة « ثم » ضعيف جداً ؛ لأنه حتى عندما نقل كان مضعوفاً مشككاً فيه فلا أدل على دعواه من ذلك ، فضلاً عن أن لـ « ثم » معنى مستجاداً لو حذفت أو أسقطت لضاع هذا المعنى ، وهو كما بيناه سابقاً الدلالة على استبعاد إحساس المؤمنين بالهزيمة بعدما رأوا من أمارات النصر ، كما أنها تفيد ترتب الإنصراف على ما قبله بعدما كان ما كان من الابتلاء والانقسام والامتحان ، وبعدم أراهم تعالى ما يحبون في أعدائهم من ظهور عليهم . وقلنا إن « ثم » عاطفة على جواب الشرط المقدر ،

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٩ : ٣٦ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٧٩ ، و (الدر المصون) ٣ : ٤٣٧ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٢٩ .

(٤) انظر : (حاشية الشهاب) ٣ : ٧١ .

(٥) انظر : (الكشف) ١ : ٢٢٣ . وكذا : (التفسير الكبير) ٩ : ٣٥ .

(٦) انظر : (المحرر الوجيز) ٣ : ٢٦٣ .

وقد قصد القرآن الكريم قصداً إلى حذف الجواب ، حتى تقديره الذي قدره العلماء هو في حقيقته تحييز وتضييق لهذا الجواب ووضع له في نطاق معين فهو تقدير معنى ، لكن حذفه أفضل . و (صرفكم) دال على أن الصرف كان من عند الله تعالى بقوته وقدرته ورحمته ، و (ليبتليكم) تعليل للصرف يظهر به صدق الإيمان من زيفه .

والثاني ، في عام العسرة ، قوله تعالى :

(لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى
النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي
سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ
مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١١٧﴾
وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ
بِمَآرِحِهِمْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ
مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ
الرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾) .

وجاء القول بزيادة « ثم » في قوله تعالى : (ثم تاب عليهم ليتوبوا)

لما اختلف في جواب « إذا » .

فالقائلون بالأصالة على أن « ثم » هي العاطفة ، إما على أن الجواب

محذوف وهو المعطوف عليه ، وإنما اختلف في تقديره :

فقدّره الرضي : ألهمهم الإنابة (٢) .

(١) التوبة : ١١٧ - ١١٨ .

(٢) انظر : (شرح الرضي) ٤ : ٣٩٤ .

وقدّره النيسابوري : تاب عليهم ، وعلل لحذفه لتقدم ذكره (١) . ونقله أبو حيان على أن يكون (ثم تاب عليهم) نظير قوله (ثم تاب عليهم) بعد قوله (لقد تاب الله على النبي) الآية (٢) .

وقدّره البقاعي : تداركهم بالتوبة فردهم إلى ما كانوا عليه قبل الواقعة الذنب ، وذكر أنه دل على المحذوف صدر الكلام (٣) .

ونقل بعض المحدثين عن النحاة أنه : رحمهم الله وغفر لهم (٤) ، إلا أنني لم أعثر على هذا التقدير عند النحاة في حدود مراجعاتي .

ونشير إلى أن بعض العلماء سكت عن تقديره كابن هشام ، والشهاب (٥) .

وإمّا على أن الجواب محذوف ، والمعطوف عليه قوله تعالى : (ضاقت عليهم الأرض) وما بعده ، أي حتى وقع ذلك كله ثم تاب عليهم ، وما بعد « ثم » مغن عن جواب (إذا) ؛ لأنه يفيد معناه ، فهو باعتبار العطف تنهية للغاية ، وباعتبار المعطوف دال على الجواب . وقد ذكره ابن عاشور (٦) ، من غير تقدير للجواب المحذوف . إلا أن قول ابن عاشور بأن العطف تنهية للغاية مشعر بكون « حتى » عنده غائية لا ابتدائية ، وعليه فما بعدها غاية لها و « إذا » ظرفية ، وهذا متدافع مع ما ذكره من حذف جواب « إذا » .

(١) انظر : (غرائب القرآن) ١١ : ٣٣ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١١٠ .

(٣) انظر : (نظم الدرر) ٩ : ٤٠٠ .

(٤) انظر : د . د . عفت الشرقاوي (بلاغة العطف في القرآن الكريم - دراسة أسلوبية) ٦٤ - ٦٥ ، ٦٩ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت . ١٩٨١ م .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١١٧ ، و (حاشية الشهاب) ٤ : ٣٧٢ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١١ : ٥٣ .

والقائلون بالزيادة على أن (تاب) جواب « إذا » ، وقد نقله ابن يعيش عن الكوفيين ، والرضي عن الأخفش ، كما نقله أبو حيان واسماً إياه بالدعوى وأنه بعيد جداً ، وغير ثابت من لسان العرب زيادة « ثم » ، وكذا ابن هشام الذي نقله عن الأخفش والكوفيين واصفاً إياه بالزعم ، والزرکشي الذي نقله مضعوفاً (١) .

وهناك رأي بأصالة « ثُمَّ » على أن (حتى إذا ضاقت) غاية للتخفيف ، وقد ذكره ابن عطية (٢) ، ووصفه أبو حيان بالزعم على « أن « إذا » بعد « حتى » قد تجرد من الشرط ، وتبقى لمجرد الوقت ، فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها ، وهو قوله : (خَلَّفُوا) أي : خلفوا إلى هذا الوقت « (٣) . إلا أن الأظهر عندنا وكما اختار أئمة النحو أنها شرطية .

ولا يخفى ما في القول بزيادة « ثم » من ضعف فقد نقل مضعوفاً مردوداً على الأخفش والكوفيين ، ثم أضرب عنه كثير من العلماء . فضلاً عن أنه اقتصر على آيتين فقط وهي قلة لا يعتد بها . ولقد ذكر الرضي أن كل ما جاء من مثل هذه الآية فإن أمكن الإعتذار عنه فهو أولى ، وإلا فليحكم بزيادة الحرف (٤) . وهذا الكلام واضح في بيان أن القول بالزيادة على إطلاقه كان يمثل هاجساً مؤرقاً عند النحاة ، فما أن يظهر للحرف وجه حتى يعتذر به عن الزيادة وهو أولى ، وكاننا إزاء حالين ، إما القول بالزيادة بلا وجه

(١) انظر (شرح المفصل) ٨ ٩٦ . و (شرح الرضي) ٤ ٣٩٤ . و (تفسير البحر المحيط) ٥ ١١٠ . و (مغني اللبيب) ١ ١١٧ . و (البرهان)

(٢) انظر (المحرر الوجيز) ٨ ٢٩٥

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٥ ١١

(٤) انظر (شرح الرضي) ٤ ٣٩٤

وعلى إطلاقه ، وإما إمكان الاعتذار عنه وهو أولى . وكان القول بالزيادة شيء مما ينبغي أن يعتذر عنه . ثم إن في كلامه السابق ما يفهم منه الرد على من يقول إن الزيادة لفائدة ؛ لأنه فرق تفريقاً بيناً ما هو أصلي له معنى ينهض به ، وبين ما هو زائد ليس له معنى فلا قيمة له . وكان الرضي يوميء إلى قصور النظرة المعنوية البلاغية عند بعض النحاة لعدم إمكان الإعتذار عن القول بالزيادة عندهم .

وعودُ إلى سياق الآية فهي تتحدث - كما مر - عن رحمة الله تعالى بعباده المؤمنين وهم هنا الثلاثة الذين خَلَّفُوا في عام العسرة ؛ كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع ، وقد وردت قصتهم في كتب الآثار والتفسير، ونكتفي هنا بما أورده ابن كثير من قصة كعب كما رواها (١) ، وكيف تقاعس عن الخروج مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى غزوة تبوك ، وما كان منه عليه الصلاة والسلام من نهي للمسلمين عن كلام الثلاثة حتى تنكرت لكعب في نفسه الأرض فما هي بالأرض التي كان يعرف ، وقد كان أشد صاحبيه جلدأ؛ يخرج للصلاة، ويطوف فيسلم بالأسواق فلا يكلمه أحد، ويحضر مجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ويكلم نفسه أحرك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شفتيه راداً أم لا ؟ ، ويسارق النظر له قريباً منه ، ثم أمره باعتزال امرأته ، حتى جاءت البشرية بعد (٥٠) ليلة أن قد جاء الفرج من الله عز وجل بعد طول الكرب بالتوبة .

وقوله تعالى (وعلى الثلاثة) متعلق بما قبله ، أي : ولقد تاب الله على الثلاثة . وقوله (الذين خَلَّفُوا) غناء عن ذكر أسمائهم بذكر صفتهم التي استحقوا بها ما لاقوه ، وكان المهم الصفة لا الاسم . ويعضد هذا المعنى بناء

(١) انظر : (تفسير القرآن العظيم) ٢ : ٦١٦ - ٦١٩ .

الفعل للمجهول تركيزاً على مطلق التخليف الكفيل بخلع القلوب كما قال البقاعي(١) . وإيثار صيغة « فعل » دال على شدة ذلك عليهم لكثرتهم . وأياً كان معنى (خَلَّفُوا) أي : عن الغزو أو عن أبي لبابة وأصحابه حيث تيب عليهم بعدهم ، أو خَلَّفَهُم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالهجران ونهى الناس عن كلامهم(٢) - فإن معنى التأخر لنقصان أو قصور منهم كائن فيهم ، وهو ما عبر عنه الراغب في تعريفه الخالف ، أي : المتأخر لنقصان أو قصور كالتخلف(٣) . وقوله تعالى : (حتى إذا ضاقت) دال على استمرار التخليف تركباً وهجرأ في امتحان يفتح طريق الوجل والحرج . والضيق ضد السعة . وضيق الأرض مع سعتها ورحبها « مثل للحيرة في أمرهم كأنهم لا يجدون فيها مكاناً يقرون فيه قلقاً وجزعاً مما هم فيه (وضائق عليهم أنفسهم) أي : قلوبهم لا يسعها أنس ولا سرور لأنها خرجت من فرط الوحشة والغم » كما قال الزمخشري(٤) . وقد فسّر أبو حيان كلام الزمخشري هذا بأن في (حتى إذا ضاقت عليهم أنفسهم) استعارة : لأنّ الهم والغم ملأها بحيث لا يسعها أنس ولا سرور(٥) ، فذكر الضيق وأريد الغم والحزن . وقال الشهاب : إن جعل الزمخشري (وضائق عليهم الأرض) مثلاً : لأن المكان الضيق لا يسع ولا يكون مقراً لأحد فالمراد مجازاً أنهم لم يقرؤا في الدنيا مع سعتها(٦) . و (ظنوا) أي : أيقنوا ، وكأنّ اليقين الذي في بواخلهم المتباينة

(١) انظر : (نظم الدرر) ٩ : ٣٩ .

(٢) انظر : (الكشاف) ٢ : ١٧٥ ، و (نظم الدرر) ٩ : ٣٩ .

(٣) انظر : (المفردات) ١٥٧ .

(٤) (الكشاف) ٢ : ١٧٦ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١١٠ .

(٦) انظر : (حاشية الشهاب) ٤ : ٣٧٢ .

الخواطر قد اختلط عليهم فصار كأنه ظن لفرط ما هم فيه من ضيق وكدر ، فلم يبيق أمامهم إلا الإحتماء بالله تعالى واللجأ إليه لأنه السبب في فلّ حد الحوادث فيقل أثرها عليهم . وقد فصل أبو حيان في بيان سر تعاقب الجمل التي في كنف « إذا » وأنها في غاية الحسن والترتيب بقوله : « فذكر أولاً ضيق الأرض عليهم وهو كناية عن استيحا شهم ونبوة الناس عن كلامهم ، وثانياً (وضائق عليهم أنفسهم) وهو كناية عن تواتر الهم والغم على قلوبهم حتى لم يكن فيها شيء من الانشراح والاتساع فذكر أولاً ضيق المحل ثم ثانياً ضيق الحال فيه ؛ لأنه قد يضيق المحل وتكون النفس منشرجة .. ثم ثالثاً لما ينسوا من الخلق عذقوا أمورهم بالله وانقطعوا إليه وعلموا أنه لا يخلص من الشدة ولا يفرجها إلا هو تعالى » (١) .

وجواب « إذا » محذوف مدلول عليه بصدر الكلام كما قالوا ، وكأن تنامي ما بحيز الشرط من عطف عليه أنبأ عن الجواب ، وكأن الجملة المشروطة امتدت فأغنت عن الجواب المقدر « تداركهم بالتوبة » ، و (ثم تاب عليهم) العطف فيه على الجواب المقدر ، و « ثم » تدل على التراخي الشديد لزمن الكرب وطول المدة وتكاثر المحن والابتلاء وانتظار النتائج مهما بعدت ومواجهة الأعباء مهما ثقلت حتى جاء الفرج وانداحت التوبة . ويؤيد الواقع معنى التراخي هذا فقد لبث الابتلاء (٥٠) ليلة . ولابن يعيش تحليل لمعنى التراخي الكائن في « ثم » عموماً ننقله لداقته وهو أنه « لما تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها ؛ لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى » (٢) . وذكر البقاعي أن التعبير بـ « ثم » يمكن أن يكون إشارة إلى عظيم ما قاسوا من

(١) (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١١٠ .

(٢) (شرح المفصل) ٨ : ٩٦ .

الأهوال وما ترقوا إليه من مراتب الخوف ، وامتناناً عليهم بالتوبة من عظيم ما ارتكبوا(١) . وقال ابن عاشور إن « ثُمَّ » هنا للمهلة والتراخي الزمني وليست للتراخي الرتبى ؛ لأن ما بعدها ليس أرفع درجة مما قبلها بقريئة السياق(٢) . وكلامه مخالف لقريئة السياق ؛ لأن ما بعد « ثُمَّ » كما قال البقاعي منبئاً عن ترقية الله تعالى لهؤلاء الثلاثة في رتب الكمال بأن جعل توبتهم سبباً لتطهيرهم من جميع الأدناس باستعمال أداة الاستبعاد « ثم » ، ودلالة (تاب عليهم) أي : رجع بهم بعد التوبة إلى مقام من مقامات سلامة الفطرة الذي هو أحسن تقويم(٣) . ومما قرأته - وهو مثير للعجب - أن استعمال « ثم » للتعبير عن المفاجأة والتراخي في وقت واحد(٤) . ولا نعرف أن من معاني « ثم » المفاجأة . وقد جعل أبو حيان (ثُمَّ تاب عليهم) نظيراً لـ (ثُمَّ تاب عليهم) في الآية السابقة لآية الثلاثة الذين خلفوا . وما نرجحه أن لكل مقامه ، فكأن التوبة في الآية الأولى توبتان : توبة أولى عامة من النبي - صلى الله عليه وسلم - والمهاجرين والأنصار . وتوبة ثانية خاصة من الذين كاد أن يزيغ قلوب فريق منهم ، والتعبير بأداة التراخي « ثم » دليل على أنهم لما « صاروا كمن لم يقارب الزيغ أعلامهم إلى مقام آخر عبر عن عظمتها بأداة التراخي فقال : (ثُمَّ تاب عليهم) (٥) . وكأن التوبة في الآية الثانية توبتان : توبة أولى خاصة من الثلاثة الذين خلفوا لذنب خاص ارتكبوه فهو مقام قلق وجل مرتقب يرجو رحمة ربه بقبول توبته . وتوبة ثانية عامة والمعبر عنها

(١) انظر : (نظم الدرر) ٩ : ٤٠ - ٤١

(٢) انظر (تفسير التحرير والتنوير) ١١ : ٣٠

(٣) انظر : (نظم الدرر) ٩ : ٤٠

(٤) انظر (بلاغة العطف في القرآن الكريم) ٧

(٥) (نظم الدرر) ٩ : ٣٧

بـ (ليتوبوا) عن جميع الذنوب وكل ما مضى وكل ما سيأتي ، والمراد المداومة على التوبة .

هذا ما أراه من التلامح بين التوبتين في الآيتين والله أعلم .

ويبقى بعد ذلك هذا الدرس العالي الذي علمه الرسول - صلى الله عليه وسلم - أصحابه ليجتث عوامل التقاعس والخوف من قلوبهم ، وليكشف عنها الضيق فتستأنس بالتوكل على الله والإنصراف إليه ، وليغرس عوامل العزة في طاعة الله ورسوله فكل جلوس عن الحق يفوت إعلاء كلمة الله جريمة لا يغفرها إلا التوبة الصادقة .

مواقع « إنْ » و « إلسِ » و « عن » وأسرارها

الحرف « إنْ » :

التخويف للكفار

الحرف « إلسِ » :

الضراعة إلس اللّٰه

الحرف « عن » :

التهديد والوعيد

حكم بعض العلماء بزيادة « إن » المخففة في موطن واحد ، وكذا بزيادة حرفي الجر « إلى » و « عن » ، ولم يرد هذا الحكم - فيما أحصيت - إلا في آية واحدة لكل منهما ، وعلى الرغم من هذه القلة التي لا يُعتدّ بها بل ويتجاوز عنها ؛ فإنني قد أثرت الوقوف أمامها تأكيداً لدفع القول بالزيادة ، وبياناً لقيمة الحرف في السياق :

الحرف « إن » :

أتى في سياق التخويف لكفار مكة ، والتحذير بما حصل لقوم عاد ، وذلك في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنَّمَا مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ

وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ

وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ

بَيَّاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (١) .

وصلة الآية بما قبلها كما يقول الرازي أنه تعالى أورد قبل أنواع الدلائل في إثبات التوحيد والنبوة ، غير أن أهل مكة أعرضوا عنها بسبب استغراقهم في ملذاتهم ، فذكرهم تعالى بقصة قوم عاد لأخذ العبرة والعظة والتخويف لهم فقد كانوا أكثر أموالاً وقوة ، ومع ذلك فإن الله قد سلط عليهم العذاب بسبب كفرهم (٢) .

(١) الأحقاف : ٢٦ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٨ : ٢٦ - ٢٧ .

والرأي القائل بأصالة « إن » إما على أنها النافية ، و (ما) إما موصولة ، والمعنى : في الذي لم نمكنكم فيه ، و « إن » بمنزلة (ما) في الجحد . ذكره الفراء . ونقل ابن قتيبة عن بعضهم هذا المعنى . وذكر الطبري أن المعنى : ولقد مكنا أيها القوم عادةً الذين أهلكتناهم بكفرهم فيما لم نمكنهم فيه من الدنيا ، وأعطيناها من الذي لم نعطكم منها من كثرة الأموال ، وبسطة الجسم ، وشدة الأبدان . ثم بيّن أن هذا المعنى قال به أهل التأويل : فعن ابن عباس : لم نمكنكم ، وعن قتادة : أنباكم أنه أعطى القوم ما لم يعطكم . وعليه ف « إن » نافية على هذين التأويلين . وعلل الزجاج لإيثار « إن » في النفي مع (ما) التي في معنى الذي وأنها أحسن في اللفظ من (ما) ؛ لاختلاف اللفظين . وحسنه الزمخشري لما فيه من تجنب التكرير المستبشع . ونقل الرازي عن المبرد كونها نافية . وجعله أبو حيان هو الوجه ، وفسره بقوله : أي في الذي ما مكناهم فيه من القوة والغنى والبسط في الأجسام والأموال ، وعلل بأن النفي لم يكن بلفظ (ما) كراهة لتكرير اللفظ وإن اختلف المعنى . واختار هذا الوجه السمين وجعله الصحيح ، وإنما عدل عن لفظ (ما) النافية إلى « إن » كراهية لاجتماع متماثلين لفظاً . وكذا ذكره الزركشي وأبو السعود والشهاب والألوسي وابن عاشور^(١) . و (ما) إما

(١) انظر (معاني القرآن) ٢ ٥٦ . و (تأويل مشكل القرآن) ٢٥١ - ٢٥٢ .
 و (جامع البيان) ١٣ ٢٦٠ ٢٨ . و (معاني القرآن وإعرابه) ٤ ٤٦٦ .
 و (الكشاف) ٣ ٤٤٩ . و (التفسير الكبير) ٢٨ ٢٩ . و (تفسير البحر
 المحيط) ٨ ٦٥ . و (الدر المصور) ٩ ٦٧٦ . و (البرهان) ٣ ٧٥ . و ٤
 ٢١٨ . و (تفسير أبي السعود) ٨ ٨٧ . و (حاشية الشهاب) ٨ ٣٥ .
 و (روح المعاني) ١٣ ٢٦ ٢٧ . و (تفسير التحرير والتنوير) ٢٦ ٥٢ .

نكرة موصوفة ذكره العكبري ، وفسر أبو السعود المعنى : في شيء ما مكناكم فيه . كما ذكره الشهاب والألوسي (١) .

وإما على أن « إن » هي الشرطية ، وجوابها محذوف ، نقله أبو حيان مضعفاً ، والتقدير : إن مكناكم فيه طغيتم . وزاد السمين بأن الجملة الشرطية صلة (ما) . ونقل الزركشي كونها الشرطية مضعفاً عن ابن عطية ، وأنه مطروح في التأويل . ورد أبو السعود بأنه مما لا يليق بالمقام . ونقله الألوسي مضعفاً (٢) .

والرأي القائل بزيادة « إن » نقله ابن قتيبة عن بعضهم ، على أن المعنى : فيما مكناكم فيه . ونقله الزمخشري ، وجعل الوجه هو الأول ؛ أي كونها نافية . كما نقله الرازي عن ابن قتيبة ، وغلطه من وجوه : الأول : أن الحكم بأن حرفاً من كتاب الله عبث لا يقول به عاقل . والثاني : أن المقصود من هذا الكلام أنهم كانوا أقوى منكم قوة ، ثم إنهم مع زيادة القوة ما نجوا من عقاب الله فكيف يكون حالكم ، وهذا المقصود إنما يتم لو دلت الآية على أنهم كانوا أقوى قوة من قوم مكة . والثالث : أن سائر الآيات تفيد هذا المعنى ، قال تعالى :

(١) انظر : (التبيان) ٢ : ١١٥٨ ، و (تفسير أبي السعود) ٨ : ٨٧ ، و (حاشية

الشهاب) ٨ : ٣٥ ، و (روح المعاني) ١٣ ، ٢٦ : ٢٧ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٦٥ ، و (الدر المنون) ٩ : ٦٧٥ ، ٦٧٦ ،

و (البرهان) ٤ : ٢١٨ ، و (تفسير أبي السعود) ٨ : ٨٨ ، و (روح المعاني)

١٣ ، ٢٦ : ٢٧ - ٢٨ .

(هُمْ أَحْسَنُ أُنثَاوَرِيَا) (١)

وقال :

(كَانُوا أَكْثَرُ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَارًا فِي الْأَرْضِ) (٢)

ونقل أبو حيان زيادتها مضعفاً ولم يختره . وكذا الزركشي . ووصف أبو السعود كونها زائدة مما لا يليق بالمقام ، كما نقل الألويسي هذه الزيادة مضعفاً مبيناً أن الوجه كونها نافية (٣) .

ولا أدل على ضعف القول بزيادة « إن » هنا من أنه لم ينقل سوى في موطن واحد ، حتى إنه عندما نُقل نُقل غير منسوب لقائل ، وإنما من بعضهم على حد ما ذكر ابن قتيبة ، ثم إنَّ جُلَّ العلماء كالفرء والزجاج والطبري والزمخشري وغيرهم أجمعوا على أن « إن » هي النافية ، وإيثارها - كما ذكروا - بون (ما) تجنباً لتكرار اللفظين وإن اختلف معناهما . وقد ألمح الزمخشري ومن بعده الرازي ومن تابعهما إلى أن المقصود ببيان قوة قوم عاد ، وأنهم أقوى من كفار مكة ومع ذلك لم يكونوا بمنجاة من عقاب الله الديني والذي حاق بهم ، وقد أكد القرآن الكريم هذا المعنى في مواطن

(١) مريم من آية ٧٤

(٢) غافر . من آية ٨٢

(٣) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٢٥١ ، و (الكشاف) ٣ : ٤٤٩ ، و (التفسير

الكبير) ٢٨ : ٢٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٨١ : ٦٥ ، و (البرهان) ٣ : ٧٥ .

و (تفسير أبي السعود) ٨ : ٨٨ ، و (روح المعاني) ١٢ : ٢٦ ، ٢٨

أخرى نكروها . ولو قيل بزيادة « إن » لفسد هذا المعنى الذي حرص القرآن الكريم على توكيده ؛ وكان تمكين كفار مكة أقوى من تمكين قوم عاد ، وهذا غير مراد ألبتة ؛ لأن المعنى على الزيادة : أي مكناهم في مثل الذي مكناكم فيه ، على ما ذكر الألويسي (١) .

والظاهر أن الآية دعت كفار مكة إلى الالتفات إلى هزائم الأمم وأخذ العبرة والاتعاظ ليتعلم الجاهلون ويصحو الذاهلون فيتوبون إلى الله عن طريق هذا التقابل المثير بين كلا التمكينين ؛ فقد أُعطي قوم عاد كثرة الأموال وبسطة الجسم وشدة الأبدان ، أما كفار مكة فقد سلبت « إن » عنهم ما أُعطيهم قوم عاد ؛ فهؤلاء الكفار أمام حالين : إما أن تكون لهم تجاربتهم الخاصة التي تدفعهم إلى الإيمان بدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد صُممت آذانهم عن ذلك . وإما أن يستمعوا إلى ما حدث لغيرهم من قصص السابقين وتجاربتهم للاتعاظ والاعتبار لأنها مهمة وقت الخطر . ولم يكن لـ « إن » دلالة السلب فقط ، فإنها بالوقوف على غنتها ومقطعها المغلق مشعرة بشبهها بـ « إن » المخففة من الثقيلة فتعطي الكلام وكادة ، وأن مدخولها محقق الوقوع ثابت الجزم ، وإيثارها دون (ما) لأنها تطوي قدرًا من الوكادة والاجتهاد في النفي لا تجده لو ذكرت (ما) ، فضلاً عما في مجيئها من صون للكلام عن التكرار كما ذكر العلماء ، وهكذا فلا ينبغي أن تحذف « إن » لأنه يضيع المعنى بذهابها ، ولا أن تحل محلها أداة أخرى لأنها لن تؤدي ما تؤديه « إن » وإن تشابهت دلالتاهما . والله أعلم .

(١) انظر : (روح المعاني) ١٣ ، ٢٦ ، ٢٨ .

الحرف « إلس » :

أتى في سياق الضراعة إلس الله تعالى على لسان إبراهيم - عليه

السلام - ، في قوله تعالى :

(رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ
 الْمُحْرَمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْعِدَةً مِنَ النَّاسِ
 تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الشَّمْرِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾
 رَبَّنَا إِنَّكَ تَعَلَّمَ مَا خَفِيَ وَمَا تَعَلَّنَ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ
 فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ) (١) .

في قوله تعالى : (تهوي) قراءتان ، وعلى إحداهما جاء القول بزيادة

«إلى» ونجمل ذلك فيما يلي :

القراءة الأولى : (تهوي) بكسر « الواو » ، ولا قول بالزيادة على هذه

القراءة ، وإنما اختلف في معنى (تهوي) ؛ فقد ذكر الفراء أنها بمعنى تريد ،

والطبري بمعنى تنزع (٢) . وذكر الزجاج أنها بمعنى ترتفع ، وقد رده محقق

الكتاب وعده سهواً ؛ إذ هوى سقط ووقع (٣) . وذكر الزمخشري أنها

(١) إبراهيم : ٢٧ - ٢٨ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٧٨ ، و (جامع البيان) ١٢ : ٨ ، ٢٢٣ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٦٥ .

بمعنى تسرع إليهم وتطير نحوهم شوقاً ونزاعاً (١) . ونقل أبو حيان أنه لما ضمن (تهوي) معنى تميل عُدِّي بـ «إلى» ، وأصله أن يتعدى بـ «اللام» (٢) . أما ابن عاشور فقد ذكر أن (تهوي) أطلق هنا على الإسراع في المشي استعارة ؛ إذ الأضل سقط ، ولذلك عُدِّي بـ «اللام» بـ «على» (٣) .

القراءة الثانية : (تهوى) بفتح «الواو» ، وعليها كان القول بالزيادة : فقد نقل الفراء عن بعض القراء هذه القراءة على أنها بمعنى : تهواهم ، وقال الزجاج : إنها بمعنى أحب (٤) . وخرَّجها الزمخشري على تضمين الفعل معنى تنزع فعدِّي تعديته ، فلا زيادة عليه (٥) . وأضاف المرادي إلى هذا التخريج أن الأولى : «من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل (تهوي) بكسر «الواو» ، فجعل موضع الكسرة فتحة ، كما يقال في «رضي» رضَى ، وفي «ناصية» : ناصاة . وهي لغة طائية» (٦) .

ونخلص مما مضى إلى أن القول بزيادة «إلى» لا وزن له ؛ من جهة

-
- (١) انظر : (الكشاف) ٢ : ٣٠٥ ، وانظر : (التفسير الكبير) ١٩ : ١٣٧ ،
(وتفسير أبي السعود) ٥ : ٥٢ .
- (٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٤٣٣ .
- (٣) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٣ : ٢٤٢ ، هكذا ورد في الكتاب
ولعل الأصوب عُدِّي بإلى إذا أراد بـ «عُدِّي» تهوي .
- (٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٧٨ ، و (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ١٦٥ .
- (٥) انظر : (الكشاف) ٢ : ٣٠٥ ، وانظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٤٣٣
و(مغني اللبيب) ١ : ٨٦ .
- (٦) (الجنى الداني) ٢٩٠ ، وانظر : (مغني اللبيب) ١ : ٨٦ .

أنه لم يأتِ إلا في قراءة (تهوى) بفتح « الواو » ، وهي قراءة حكم ابن جني بشنوذها (١) . ومن جهة أن هذه القراءة وإن كانت شاذة ، فقد خرَّجها بعضهم على تضمين معنى تنزع فعُدِّي تعديته ، أو على إبداله الحركة كما مر . ويبقى القول بأصالة « إلى » قوياً لا تشويه شائبة .

والمتتبع لمفهوم الفعل (تهوي) في القرآن الكريم لا يجده يخرج عن إطار دلالة اللغوية : السقوط أو الخلو ، وما يجري مجراها من ميل نفسي وخلافه ، وهما معنيان أشار إليهما ابن فارس (٢) . والفعل هنا في هذه الآية لا ينفك عن معنى الانحطاط والانحدار وما يلزم عنهما ؛ فأبو الأنبياء إبراهيم - عليه السلام - يدعو الله تعالى في هذا السياق المبتهل الخاشع المتضرع المتذلل لبعض نزيته ، وقد أسكنهم بهذا الوادي المقفر غير ذي زرع عند بيته المحرم ، يدعو أن تهوي إليهم ، أي : تسرع نحوهم وتتحدر إليهم أفئدة من الناس من الجبال والوهاد إلى هذا الوادي الجديب متزاحمة متدافعة مسرعة شوقاً وتحناناً ووداداً ؛ لتزيل الوحشة وتعمر المكان ، وكأنَّ منتهى غاية الأمل والشوق ، ومنتهى حد الرغائب التي تتنامى ولا تكاد تنتهي هو الوصول إلى هؤلاء الساكنين في هذا الوادي عند بيته المحرم .

وهذا هو بعض ما يوميء إليه الحرف « إلى » . وإن شاء المرء المزيد لتدافعت إليه المعاني تدافع الأفئدة إلى هذا المكان .

(١) انظر : (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)

٣٦٤:١ ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وآخرون . لجنة إحياء التراث

الإسلامي ، القاهرة ، ١٢٨٦ هـ .

(٢) انظر : (معجم مقاييس اللغة) مادة : هوى

الحرف « عن » :

جاء في سياق التهديد والوعيد لمن يخالف عن أمر الله تعالى أو

أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في قوله تعالى :

(لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ
يَلْتَكِمُكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ
يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لَئِذَا فَلِيَ حَذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ
أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)^(١)

والآية قبلها تعرض لما ينبغي أن يكون عليه المؤمنون من أدب مع

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فإذا كانوا معه على أمر جامع لم

يذهبوا حتى يستأذنه ، وهي هنا تحذر الذين ينصرفون مستترين خفية مما

أعده الله تعالى لهم جزاء فعلهم الشنيع .

وأراء العلماء في حرف الجر « عن » على النحو التالي :

١ - أنه أصلي، إماً على أنه بمعنى المجاوزة ؛ لأنهم إذا خالفوا أمره

بعدوا عنه وتجاوزوه ، كما نكر الزركشي (٢) ، وألح إليه الزمخشري في

مقاماته حين قال : خالف عنه ، إذا تركه (٣) .

وإماً على أنه بمعنى « بَعْدَ » ، أي ، يقع خلافهم بعد أمره ،

(١) النور : ٦٣ .

(٢) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٨٦ .

(٣) انظر : الشهاب (حاشية الشهاب) ٦ : ٤٠٣ .

ذكره النحاس (١) ، وكما تقول : « كان المطر عن ربح ، و » عن « هي لما عدا الشيء » ، كما ذكر ابن عطية (٢) .

وإمّا على تضمين (يخالفون) معنى : يلونون ويدبرون ، كما ذكر الطبري (٣) .

وإمّا على تضمينه معنى : يصدون ، والمفعول محذوف ، أي : يصدون عن أمره دون المؤمنين ، وهم المنافقون ، كما ذكر الزمخشري وغيره (٤) .

وإمّا على تضمينه معنى : يعرضون أو نحوه كيميالون ويعدلون ويخرجون ويحيون (٥) .

وبهذا تكثر وجوه تخريج الحرف على الأصالة وتتعدد مما يجعل القول بزيادته لوناً من التعسف .

٢ - أنه زائد ، وهذا ذكره أبو عبدة (٦) ، ونقله الرازي عن الأخفش ،

(١) انظر : (معاني القرآن الكريم) ٤ : ٥٦٧ ، تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني ، ط ١ ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٩م .

(٢) انظر : (الحرر الوجيز) ١١ : ٣٣١ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٨ : ١٧٨ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ٨٧ . وانظر : أبا حيان (تفسير البحر المحيط) ٤٧٧ : ٦ ، والألوسي (روح المعاني) ٩ ، ١٨ : ٢٢٦ .

(٥) انظر : الرازي (التفسير الكبير) ٢٤ : ٤٠ ، وأبا السعود (تفسير أبي السعود) ٦ : ١٩٨ ، والألوسي (روح المعاني) ٩ ، ١٨ : ٢٢٦ .

(٦) انظر : (مجاز القرآن) ٢ : ٦٩ ، وانظر : ابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن) ٢٥١ .

ثم عاد فنفاه بقوله : « والأصل في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى أن لا يكون زائداً » (١) .

ونقول : إن القول بزيادة « عن » ضعيف من وجوه : منها ما ذكرناه من تعدد وجوه أصالته ، ومنها ما نقل عن العلماء من رد للزيادة ؛ فقد خطأ النحاس أبا عبيدة اعتماداً على مذهب الخليل وسيبويه ؛ لأن « عن » و « على » لا تزدان (٢) . ونقل المرادي عن البصريين عدم إثباتهم غير معنى المجاوزة لـ « عن » كما ذكر تنصيص سيبويه على أن « عن » لا تزدان (٣) . كما أن الرماني والمالقي والزركشي لم يذكروا من معاني « عن » الزيادة (٤) . فضلاً عن أن الزركشي أشار بملحه الذكي إلى تخريج الحرف على الأصالة وأن معناه المجاوزة من حيث إنه يقتضي مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره ، وتعديه عنه (٥) ، وهؤلاء المتسللون قد خالفوا عن الأمر فبعدوا عنه وتجاوزوه إلى غيره ؛ فلو قيل « يخالفون أمره » لم يكن فيه إشارة إلى مجاوزة وبعد عنه وإنما مجرد مخالفة ، أما (يخالفون عن أمره) ففيه تنصيص على المجاوزة والبعد بإيثار المخالفة على الطاعة ، حيث اجتنبهم طريقها فلاجأوا إليها .

والسياق يفيض غضباً من قبل الله تعالى ؛ فالتعبير بـ (يتسللون) فيه تصوير حركي لفعل الجبان الخائف . وكذا (لوأذا) من حيث استتارهم

(١) (التفسير الكبير) ٢٤ : ٤١ .

(٢) انظر : (معاني القرآن الكريم) ٤ : ٥٦٧ .

(٣) انظر : (الجنى الداني) ٢٤٨ .

(٤) انظر : (كتاب معاني الحروف) ٩٥ ، و (رصف المبانى) ٤٢٩ - ٤٣٢ ،

و (البرهان) ٤ : ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٥) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٨٦ .

واختبائهم خلف غيرهم ، يمضون الواحد تلو الآخر ، على ما ذكر الراغب (١) ،
 وفيه إيحاء إلى بشاعة هذا السلوك . والأمر هنا للتهديد الشديد والوعيد
 العنيف . وإيثار الفعل (فليحذر) تأكيد لهذا المعنى فهو حَذَرٌ مما يخيف ، وهو
 أن تصيبهم فتنة أو عذاب أليم ، وهو من جانب آخر لمح إلى علم الله المطلق
 بخوافي الأعمال ، ويقدره يكون الجزاء وفقاً نكالاً .

(١) انظر (المفردات) ٤٥٩

خاتمة

لما كانت قيمة أي عمل ترجع قبل كل شيء إلى طبيعة البواعث التي دفعت إلى الخوض فيه ، ولما كنت وقفتُ على مقولة القول بالزيادة في القرآن الكريم ، وهي مقولة لها شأنها وخطرها ؛ لأنها لا تتفق وحقائق نظم بلاغة القرآن الكريم ، فكان أن توفرت عليها بياناً وتحقيقاً ، وقد وجدت أنه من التسرع غير الجائز وغير المقبول الحكم بأن الزيادة مما وقع في القرآن الكريم هكذا بإطلاقه ، والأمر في واقعه غير ذلك إذ من الممكن صياغة نظرية ترد المسألة إلى جنورها الأولى ، وتستخلص مجموعة من المفاهيم قاد إليها النص القرآني ، وقاد إليها ما فهم من كلام العلماء حول هذه الظاهرة .

ففي التمهيد ، ذكرتُ أن ظاهرة الزيادة في القرآن الكريم وهي من المظاهر التي شغلت عقول الدارسين قديماً وحديثاً - ليست مطلقة ، والعبرة في ذلك بطبيعة السياق وموقع الكلام ووظيفته البلاغية ؛ إذ ثبت أن القول بالزيادة قول فاسد ، وأن القول بها أبعد عن مفهوم البيان وأقرب إلى الإيهام .

وما ذكره العلماء عن الزيادة لفائدة يتعارض مع بناء القرآن الكريم كله على الإيجاز ، فحتى مواطن تفصيله وإطنابه هي في الحقيقة مواطن إيجاز ، كما أنه يتعارض مع فكرة التطويل والتي يعاب بها الكلام ، وقد تنزهه كلام الله تبارك وتعالى عن ذلك ، ويتعارض مع نظرية النظم التي وضعها الشيخ عبدالقاهر الجرجاني ومؤداها أن كل حرف في العبارة له دلالة . ثم إن معظم المواطن التي قال فيها العلماء بالزيادة هي في حقيقتها عند التدقيق مواطن إيجاز بحذف كلمة أو جملة ، فكيف يجتمع الإيجاز والإطناب وهما ضدان ؟ فضلاً عن أن طبيعة المقام تقتضي نسقا من الكلام محكماً لو حذف منه حرف أو ادعى

زيادته وأن معناه الطرح أو الإلقاء أو النزح أو السقوط ... الخ ما قالوا لاختل البناء تماماً ، ولضاع المعنى ، وقد بريء كلام الله تعالى من ذلك .

وفي الباب الأول ، وهو : « الحروف بين الأصالة والزيادة » في فصله الأول : « القائلون بالزيادة » تبين أن الترويض في فهم كلام علمائنا يكشف لنا أنهم يكاون يجمعون على الحكم بعدم الزيادة ، إلا أنهم يتعاملون مع النصوص بطرق مختلفة أو من زوايا متعددة فيقولون بالزيادة أحيانا ، ولهذا فليس من المستغرب أن تتكون لكل عالم نظرتة الخاصة بحسب منظوره وتتنظم مع عدد كبير من العلماء الآخرين .

وقد كنت أضييق ذرعاً في بعض الأحيان من إطلاق القول بالزيادة من غير ضابط ؛ لأنها تخالف ظاهر السياق أو ما استقر عند العالم من معرفة بإثبات الأصالة . وقد ظهر في هذا الفصل أن العالم قد يقع في كلامه ما يفهم منه الإشارة إلى لونين من الزيادة ؛ إما ما معناها السقوط وأن دخول الحرف كخروجه لا يؤثر لفظاً ولا معنى . وإما ما هي لفائدة والتي ترتبط بالتوكيد غالباً . وقد يذكر العالم اللغو ويريد به لغو اللفظ والإعراب والعمل والذي يعني انقطاع لحمة الإعراب لا لغو المعنى . كما وجدت العالم قد يرفض القول بالزيادة والمنسوبة إلى عالم آخر سبقه ؛ لأنها لا تتناسب وطرائق تفكيره ، وهكذا . كما لحظت مواطن اختلف فيها القول عند العالم تجاه الظاهرة الواحدة ، فقد يذكر الزيادة في مواطن ، ثم يعالني في مواطن أخرى بإثبات الأصالة معتمداً على معنى كلي للحرف ، أو ربطه بلفظ قبله ، أو تضعيفه الزيادة مراعاة لقواعد النحو لأنه ليس محال زيادة الحرف ، أو توجهه لبيان الأثر المعنوي للحرف بون إشارة إلى زيادته ، أو حكمه على القول

بالزيادة أنه مفسد للمعنى ، أو أن الأصالة أولى من الزيادة درأً للتناقض . . . الخ ما قالوا . ولم أجد لذلك مسوغاً إلا الالتزام بقواعد النحو وأصوله مع أن لنا عن ذلك مندوحة لوجود وجوه أخرى يكون بها الحرف أصلياً إعراباً ومعنى . ولا يخفى أن فرط العناية بالعمل الإعرابي من غير نظر إلى وظيفة أخرى للحرف كان له أثر كبير في القول بالزيادة ، وليس هذا هجوماً على النحو ولا على أصوله وإنما هو بيان للموقف وشرح له ، وقد استقام هذا الوجه في ضوء نظرية النظم ومؤداها أن لكل كلمة مع أختها معنى ، ولكل حرف معنى يستجد ، فلا وجه للقول بالزيادة ، وأن دخول الحرف كخروجه ، وحسب أولئك العلماء الأجلاء تدقيقهم في الجانب الإعرابي الذي عنوا به ، وقد وصفوا اللغة أجل وصف ، وبيّنوا طرائق التركيب .

وفي الفصل الثاني ، وهو : « القائلون بالأصالة » ثبت فيه أن القول بأصالة الحرف هو الأصل ، وأنه لا زائد في القرآن الكريم ، فما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة ، ثم إن العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها ، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلاً ، وأنه ليس في القرآن ما لا معنى له ، وأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيها مشكل صعب ، وأن الزيادة مما لا يليق أن يحمل كلام الله تعالى عليه وغير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه ، وذلك من وجوه : أبرزها :

أن القول بالزيادة يوسّع دائرة التطول الذي ينقل من الحرف إلى الجملة فالجملتين فيبطل الكلام ، كما قال الطبري ، وهو كلام حسن جداً ودليل قوي على بطلان فكرة الزيادة عنده . وأنه لا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى التطويل بغير حجة يجب التسليم بها ، وله في الصحة مخرج . وأن الله تعالى وصف القرآن الكريم بكونه هدىً

وبياناً وكونه لغواً ينافي ذلك . وأن القول بالزيادة فكرة نحوية من غير نظر إلى بلاغة الحرف وقيمته المعنوية. وأن القائلين بالزيادة لفائدة يطلقون فكرة التوكيد في كل موطن يحتمله المقام أو لا يحتمله . وأن القول بالزيادة يتناقض مع كون القرآن الكريم معجزاً والذي أحد شرائطه أو أوجهه إيجازه لا تطويله والذي يعاب به الكلام . وأن القول بالزيادة يغفل بيان الأثر الصوتي للحرف فضلاً عن الأثر المعنوي إذا ما عد دخول الحرف كخروجه .

وفي الباب الثاني ، وهو : « الأسرار البلاغية في الحروف التي قالوا إنها زائدة » وفي :

فصله الأول : « الحروف الأكثر استعمالاً » ظهر في :

- « مواقع » الباء « وأسرارها » في الإثبات تباين المقامات التي أتت فيها نظراً لكثرة مواقعها، وبالتالي تباينت المعاني التي أفادتها . وأظهر المقامات : صفات الله تعالى ، وقصص بعض الأنبياء - عليهم السلام - : كسليمان ويعقوب وموسى وعيسى ، وفي مقامات تشريعية خاصة بالوضوء وبديله التيمم في الطهارة ، وكذا الطلاق . وفي مقامات التبليغ للرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - ، والجزاءات نبيوياً لبني إسرائيل وأخروياً للأبرار والمعذبين بطوائفهم المنافقين والمنافقات والمسيئين . . . الخ ، وبيان أحوال الكافرين . وأظهر المعاني لـ « الباء » في هذه المقامات : الإلصاق - وهو معنئ لا يبرحها في الغالب - والملابسة والمصاحبة والسببية والاستعانة . كما لحظت تكرار نمط بنائي واحد مع « الباء » وهو « كفى بـ . . . » وقد جاء تذييلاً متلائماً أيما تلاؤم مع السياق خارجاً مخرج المثل في معظم مواقعها ، مقررراً لموقف سابق حيناً ، وفاصلاً بين موقفين متعنت ومسالماً حيناً آخر ، ومسبوقةً بجملة من الأوامر والنواهي حيناً آخر . وأتت « الباء » فيه مفيدة إصطاق

الكفاية بالله تعالى ، أو دالة على المدح ، أو على أن الأسلوب إنشائي لفظاً خبرياً معنى لتحقق وقوع الفعل .

وظهر في « الباء » بعد النفي القول بأصالتها استناداً على ما ذكره العلماء من أن « الباء » في النفي بحذاء « اللام » في الإثبات ؛ فجيء بها لتوكيد النفي ، وقد وقفت إزاء بعض مقاماتها ؛ وهي : خطاب منكري البعث الذي تكاثرت فيه عناصر التوكيد وجاءت « الباء » لتعطي الجحد فضل قوة . وخطاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تسلياً له ، وقد أكسبت « الباء » النفي قوة ووكادة .

- وقادتني الدراسة لـ « مواقع » الواو « وأسرارها » إلى جملة من الأنماط التركيبية المتشابهة بدا فيها جلياً أصالة « الواو » ، وهي :

« الواو » قبل « لام » التعليل ، ومعلوم أن « لام » التعليل تأتي معلة لفعل قبلها ، ومن بديع نظم القرآن الكريم ، ومع « الواو » خصوصاً أنها أتت علة لفعل بعدها وهو محذوف ، من الإيجاز بالحذف للجملة . وأفادت « الواو » الاستئناف أو عطف مضمون كلام على كلام .

و « الواو » بعد « لا » ، ومن عجيب مواقعها أنها أتت في قصص ثلاثة أنبياء فقط وهم صالح وإبراهيم ويوسف عليهم السلام ، وقد حذف جواب « لا » لغرض بلاغي يقتضيه المقام ، وهي مقامات لها خطرها لأنه لا يحيط بها وصف ولا بيان ، وأتت « الواو » لتوميء إلى المحذوف وتنبئ عنه ، إما عاطفة أو حالية .

و « الواو » بعد « حتى إذا » في مقام إجلال وسلطان تعجز فيه العبارات ، وقد أومأت جملة الشرط بما طوته إلى الجواب المحذوف . و « الواو » حالية أو استئنافية أو عاطفة مضمون كلام على كلام ،

أو عاطفة بين السبب ومسببه ، وهذا من دقائق استعمالات القرآن الكريم لـ « الواو » فيه .

و « الواو » بين الصفات ، وذلك في قصة موسى -عليه السلام- ، وكان العطف بـ « الواو » منبئاً عن معنى التغيرات بين الصفات ، وعليه فـ « الواو » مؤسسة لمعنى مغاير مستقل عن سابقه ، والتأسيس خير من التوكيد الذي يفهم من القول بزيادتها .

وفي أنماط متفرقة أتت « الواو » بعد « إذا » التي حذف جوابها لتوميء إلى الجواب مستأنفة كلاماً جديداً . كما أتت قبل « لو » ، وكانت من قبيل عطف الخاص على العام ، وهو من بديع عطف القرآن الكريم .

- وظهر في « مواقع « الفاء » وأسرارها « تنوعاً في المقامات التي وردت فيها ، وهي : مقامات خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إماً توجيهياً أو تسرية أو بشارية ، وخطاب المؤمنين ، وخطاب اليهود ؛ إماً وعيداً أو توبيخاً ، والجزاء الأخرى للمنفقين والمنافقين والطاغين ، وصفات المكذّبين بالدين ، والوعيد للكافرين ، وقد أفادت « الفاء » في هذه المقامات التعقيب والترتيب والتسبيب والإشارة إلى الفورية في الحدث بلا مهلة ولا تراخ ، كما أتت في جواب الأمر وجواب الشرط المقدر أو الذي حذف ، وهي « الفاء » الفصيحة التي تطوي كلاماً قبلها ومجيئها للترتيب أو لإحداث أثر تشويقي من حيث دلالتها على الشرط المحنوف إيجازاً ، والمسارعة إلى الجواب بون ورود الشرط ؛ لشدة الحاجة لمعرفة الجواب . وجاءت لتحدث أثراً صوتياً خاصاً أكسب الأسلوب خفة فلا ثقل في الكلمة .

ويدأ جلياً في « مواقع » من « وأسرارها » في الإثبات إفادتها
معنى مستجاداً فيما عرضت له من مواطن ذكر فيها الأخفش زيادتها
خروجاً على إجماع النحاة ، فأتت في الغالب - مبعضة لما دخلت عليه ؛
وذلك عند حديث القرآن الكريم عن أطماع بني إسرائيل وطلبهم بعض
الأطعمة ، وقد أتت بعدها « من » أخرى فصلت ما أجملته « من » الأولى
المبعضة . وعند الحضّ على الصدقة المحاة لبعض الذنوب لا كلها ،
مشيرةً إلى ملمح نفسي عميق في طبائع البشر حتى لا يركنوا إليها
وحدها دون سائر سبل البر الأخرى . وعند الحديث عن الحلال من الطعام
أثحت « من » إلى ذلك القدر الطيب الذي أباحه الشارع الحكيم للأكل مما
أمسكته الجوارح بون ما حرّم من خبائثه . وعند التسليّة لرسول الله
- صلى الله عليه وسلم - حين ذكر القرآن الكريم قصص بعض الرسل
تخفيفاً عليه - عليه الصلاة والسلام - ودفعاً للاستئقال عنه . وعند خطاب
الكافرين بمغفرة بعض الذنوب كلها تفرقة للخطاب بينهم وبين المؤمنين
وعدم تسوية في الوعد . كما أفادت « من » ابتداء الغاية في مقام يتحدث
عن صورة من صور القيامة والملائكة حافين من حول العرش إلى ما لا
نهاية . وقد اعتمدت الموازنة وسيلة كاشفة في معظم ما ذكرت لبيان سر
مجيء الحرف .

كما بدأ جلياً في مواقع « من » بعد النفي أو شبهه فيما عرضت
له إفادتها الاستغراق أو عموم النفي ، وهو معنى نص بعض العلماء
كالأخفش والإربلي على عدّه من معاني « من » الأصلية لا الزائدة ،
وهي الداخلة على النكرة المنفية . وأمّا « من » الداخلة على الصيغ
المستعملة في العموم مفيدة توكيده فالأولى أن تجعل كالاستغراقية من
معاني « من » الأصلية . فضلاً عن أن بعض العلماء قد أرجع معاني
« من » ومنها الزائدة إلى ابتداء الغاية أو التمييز . وقد تميّزت المقامات

التي أتت فيها « من » بعد نفي أو شبهه بالقوة والجزالة تناسباً مع النفي القائم الذي يُصحح نظراً أو يواجه موقفاً متعنّتا أو يعبر عن موقف رافض . ومن هذه المقامات : تمجيده تعالى بصفاته ؛ من علمٍ مطلق ، وعظم قدرة ، واستواء خلق ، ونفي للشريك عن طريق ضرب المثل ، ودلالة على ألوهيته تعالى . ومنها فضح دواخل أهل الكفر وأساليب الجدل التي اصطنعوها في الآخرة عند المحاسبة ، وبعد دخول النار ، وبعد رؤية العذاب .

- ولاح في « مواقع » أن « وأسرارها » بعض أنماط تركيبية متشابهة ؛ هي « أن » بعد (لَمَّا) التوقيتية ، وقد جاءت في قصص ثلاثة أنبياء ، وهم لوط ويوسف وموسى - عليهم السلام - ، ولها دالتان متباينتان ؛ إحداهما : تصور التراخي والبطء والتهمل ، حسب ما أشار ابن الأثير . والأخرى : تصور السرعة والفورية في وقوع الجواب بدون تراخ ولا بطء ، حسب ما أشار علماء المتشابه القرآني كالأسكافي والكرماني .

و « أن » قبل (لو) ، المخففة من الثقلية والتي حذف اسمها ضمير الشأن ، وقد أتت مؤكدة على حقيقة هامة في حيزها طالما ذهل عنها المؤمنون من شدة طمعهم في إيمان أهل الكفر؛ وهي أن هداية الله ورحمته ترتبط بصلاح القصد وأنه لو شاء لهدى الناس جميعاً . والحقيقة الأخرى التي أكدتها « أن » طالما ذهل عنها العبد من الجهال في طلب الغيب وكشف أسرارهِ من الجن وأدعيائهم ؛ وهي أن الغيب بيد الله تعالى وحده ، وأن الجن ما هم إلا مسخرون . وقد أشارت « أن » بغنتها وجرسها والوقف عليها إلى هذه الحقيقة التي تطويها .

و « أن » بعد (وما لنا) و (ما لهم) وقد أفادت بالمصدر المنسب منها والفعل المنفي بعدها الإشارة إلى أنه ليس المراد مجرد

الإخبار عن الحدث ، وإنما الإشارة إلى زمنه خاصة ، وذلك في سياقات ؛
منها : مع بني إسرائيل وفي خطاب الذين كفروا .

- ووضح في « مواقع » لا « وأسرارها » على اختلاف سياقاتها
بين الوصايا والعتاب وإثبات البعث والتوبيخ لإبليس - وضع القول
بأصالتها وأنها باقية على بابها نهياً أو نفيًا حسب المعنى القائم في
الآية ، وارتبطت المواطن التي قيل فيها بزيادتها - في الغالب -
بظاهرة الحذف ، وكان ذلك الحذف إيجازاً واختصاراً ودلالة المقام عليه
في موطن ، وفي موقف مواجهة وغضب شديد وعنف متكاثر من جراء
العصيان في موطن آخر ، ولذا ناسب الحذف في كليهما .

- وبان في « مواقع » ما « وأسرارها » مجيئها في قصص
بعض الأنبياء ؛ فكانت المصدرية التي تكون مع الفعل بعدها مصدرًا
مؤولاً ، وكان في إثارة على المصدر الصريح الحكم على الفعل مجرداً
دون نظر إلى أي وصف آخر يلبسه ، وذلك في قصة يوسف عليه
السلام . أو الموصولة مفيدة الإبهام تعجباً من شأن الذين آمنوا في
قصة داود عليه السلام أو عتاباً على الإنسان المغتر . أو التي تأتي صفة
أريد بها التحقير للمتحدث عنهم والتقليل من شأنهم ، تسلياً لرسول الله
صلى الله عليه وسلم - وتعزية له واسترواحاً .

- وقادت الدراسة لـ « مواقع » اللام « وأسرارها » إلى إفادتها
الاختصاص فيما درست ، وقد ترادفت في قصة يوسف - عليه السلام -
في مقام - يحذره فيه والده من قص رؤياه على إخوته ، وأنت مشعرة
باختصاصه - عليه السلام - بالكيد من إخوته . وفي مقام آخر في
مجلس الملك أنت مجسدة لاختصاص الرؤيا بالعبارة عنها . وفي مقام
يشير إلى استجابة الله له سؤاله أنت مفصحة عن مزيد اختصاص

ليوسف بتمكين الله له . ولعل معنى الاختصاص يفسر في ضوء تكريم الله تعالى له وولايته عليه وتمكينه تمكين عز واقتدار . كما أتت « اللام » مفيدة الاختصاص في مقام يُذَكَّرُ بالبيت والحج ، ويخصص إبراهيم - عليه السلام - بهذا البيت ، ويجعله مباءة له . مصطنعةً الموازنة وسيلة كاشفة لبيان قيمة الحرف في السياق .

وفي الفصل الثاني ، وهو : « الحروف الأقل استعمالاً » :

- عرضت لـ « مواقع » في « وأسرارها » وظهر القول بأصالتها ليس اعتماداً على أقوال أئمة النحو وإعجاز القرآن الكريم فقط ، وإنما ببيان سر الحرف وملاعمته للمقام ، وهي مقامات اقتداره تعالى ، وبعض الوصايا ، والبشارة ، ونجاة المؤمنين . وكانت أدل على شدة التمكن والاحتواء وقوة الإحاطة إحاطة الظرف بالمظروف .

- كما عرضت لـ « مواقع » الكاف « وأسرارها » ، وانتهيت إلى جملة من الحقائق قاد إليها النصّ القرآني وما فهم من كلام العلماء : فقد أتت في مقام الحديث عن قدرته تعالى في الخلق والإحياء ، والترغيب في الإنفاق ، وتصحيح العقيدة ، مفيدة التشبيه مبيحة أن ثمة نماذج وشواهد وأحوال أخرى ، وإنما أتت ببعضها تنبيهاً لوجود غيرها ، ومنوّهةً بالتلامح الدقيق بين صورة المشبه والمشبه به . وأتت في مقام يثبت تفردته تعالى ، وأنه ليس كمثل شيء : كناية من غير تعريض مبالغة في النفي . والكناية - كما يقول البلاغيون - أبلغ من التصريح .

- وكذا عرضت لـ « مواقع » ثُمَّ « وأسرارها » وقد أتت في موضعين فقط تمثلان نمطاً بنائياً متشابهاً؛ إذ أن كليهما جاءت بعد «حتى» الابتدائية و« إذا » الشرطية التي حذف جوابها وتعاطف على

شرطها عدة جمل بالواو ، ثم أتت « ثُمَّ » التي قيسل بريادتها على أن ما بعدها جواب « إذا » المذكور عند من يرى ذكره ، ثم أعقب الفعل الذي بعد « ثُمَّ » بتعليل له . ومقامهما فضل الله ورحمته بعباده المؤمنين في غزوة أحد وعام العسرة ، وأفادت ترتب ما بعدها على ما قبلها والتراخي الشديد ، وكان الجملة المشروطة امتدت فأغنت عن الجواب المقدر

- وظهر في « مواقع » إن « و » إلى « و » عن « وأسرارها » دلالة الأولى وهي « أن » على النفي والسلب ، وإيثارها دور (ما) كما قالوا صوتاً للكلام عن التكرار ، ودلالة الثانية وهي « إلى » على انتهاء رغائب النفوس . ودلالة « عن » على المجاوزة والبعد لا مجرد المخالفة

وبعد فهذه صفحات قد سطرته في قضية . زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم . . باذلة في ذلك جهدي واجتهادي أمله أن أكون قد أبنت عن هذه القضية . فأضفت إلى المكتبة القرآنية البلاغية شيئاً يساعد على تجلية العوامل التي أسهمت في تشكيل الذوق البلاغي القرآني . وإذا كنت لا أشير إلى الصعوبات التي تواجه مباحث كهذه فلا أقل من أن أذكر أن الطريق لم تكن وطنية ولم تخلو من عثار ، وأن الهدف لم يكن سهلاً ، غير أنها محاولة متواضعة في طريق طويلة . كما أذكر أنني كنت أحاول تجنب الجهل والقصور والزلل ما وسعني ؛ فمعرفة بكتاب الله تعالى صحيحة وطيبة أسبق عنده تعالى وخير من عبادة وعمل مضطرب

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي)

(واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

الفهارس

- ١ - فهرس آيات القرآن العظيم .
- ٢ - فهرس المصادر المراجع .
- ٣ - فهرس الموضوعات .

فهرس آيات القرآن العظيم

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سورة الفاتحة	
٧	﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ .	٩٨ ، ٩١ ، ٨٣ ، ٤٩ ، ٢٧ ٢٧٧ ، ٢٠٥ ، ١٧١ ، ١٦ .
٨	﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ .	١١١ ، ٩٨ ، ٩١
٢٦	﴿ إنَّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها ﴾ .	٨٩ ، ٧٧ ، ٥٩ ، ٥٢ ، ٢٢ ١٨٨ ، ١٤٧ ، ١٢٧ ، ٩١ ٢٧٧ ، ٢٥٢ ، ٢١٨ ، ٢١ . ٢١٥ ، ٢٠٦
٢٠	﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ .	١٩٤ ، ١٨٢ ، ٦٧ ، ٢٢ ٢٧٤ ، ٢٥٢ ، ٢٤٧ ، ٢٢ . ٢١٢ ، ٢٧٨ ٢٩٨ ٢٤٧
٢٨	﴿ فإمّا يأتينكم مني هدى ﴾ .	
٤٩	﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون ﴾ .	
٥٢	﴿ وإن آتينا موسى الكتب والفرقان لعلمك تهتدون ﴾ .	٥٢٤ ، ٨٤

الصفحة	الآية	رقم الآية
٨٧ . ٢٠٠ . ٢٨٠ . ٤١٣ . ٥٩٢	﴿ . وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعَ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْتَبِئُ بِهَا الْأَرْضُ مِنْ بَدَلِهَا وَقِثَّانَهَا وَفُومَهَا وَعَدْسَهَا وَيُصَلِّهَا قَالَ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبُطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مِمَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَازُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بَأْتُهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾	٦١
٤١٢	﴿ . أُولَٰئِكَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾	٧٧
١٢٩ . ٢٥٤ . ٢٧٥ . ٣٦٦ . ٥٨ . ١١٥ . ١٨٩ . ٣١٨ . ٣٣٤ . ٣٧٥	﴿ . وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ رَبِّكُمْ أَنْفَكُمْ شَكَّرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ . ﴿ . فَقَلِيلًا مِمَّا يُؤْمِنُونَ ﴾	٨٧ ٨٨
٤١٦	﴿ . بِنَسَمَاتِهِمْ اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَازُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾	٩٠
	﴿ . وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ . أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ	٩٩-١٠٠

رقم الآية	الآية	الصفحة
	بل أكثرهم لا يؤمنون . ﴿	٢٢ . ٢٧٥ . ٣١٤ . ٥٣٩ .
١٠٢	﴿ . وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق . ﴿	١٤٢ . ٢٣٩ . ٢٤٢ .
١٠٦	﴿ . ما ننسخ من آية أو ننسها . ﴿	٢٤٤ :
١٠٧	﴿ . وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير . ﴿	٢٤٢ :
١٢٥	﴿ . واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى . ﴿	١١٢ . ٢٥٢ :
١٣٧	﴿ . فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم . ﴿	١ . ٩ . ٢ . ٤٤٤ :
١٥٥	﴿ . ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات . ﴿	١١٢ :
١٦٥	﴿ . ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب . ﴿	٢٨ :
١٦٧	﴿ . وما هم بخارجين من النار . ﴿	٢٤ . :
١٨٥	﴿ . يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله . ﴿	٤٤ . ١ . ٨ . ٦ . ٢٢٥ . :
١٩٤	﴿ . فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين . ﴿	٢٤٥ . ٢٩٣ . ٣٢٦ . ٤٨٢ .
		٤٣ . :

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٩٥	﴿ . وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين . ﴾ .	٢٥١ ، ٢٠٩ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ٤٠٠ ، ٢٩٧ ،
٢١٤	﴿ . ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم . ﴾ .	٢١٦ ،
٢٢٨	﴿ . والمطلقات يتربصن بأنفسهن . ﴾ .	٢٨٢ ،
٢٤٦	﴿ . ألم تر إلى الملا من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلون قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا فلما كتب عليهم القتال تولوا إلا قليلاً منهم والله عليم بالظالمين . ﴾ .	٩٠ ، ٨٥ ، ٦٩ ، ٦٥ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٢٥ ، ٢٣٥ ،
٢٥٨-٢٥٩	﴿ . ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيى ويميت قال أنا أحيى وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين . أو كالذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنى يحيى هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوماً أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه وانظر إلى حمارك ولنجعلك آية للناس وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحماً	

رقم الآية	الآية	الصفحة
	فلماً تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير ﴿	٢٢٦، ١٤١، ١٠١، ٤٤ ٤٧٨، ٢٩١، ٢٨٦، ٢٧٦ ٧١٨
٢٦١	﴿ مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم ﴿	٧٢٢، ٢٤٨
٢٦٢	﴿ الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا مناً ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿	٥٧٩
٢٦٦	﴿ له فيها من كل الثمرات ﴿	١١٤
٢٧١	﴿ إن تبدوا الصدقات فنعماً هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير ﴿	٥٩٥، ٥٩٢، ٢٥٠، ٨٨
٢٧٤	﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿	٥٧٧، ٢٥٤، ٩٤، ٢٨
سورة آل عمران		
٣٥	﴿ إذ قالت امرأة عمران ربني إنني نذرت لك ما في بطني محرراً ﴿	٣١٨، ٣١٢، ٢٤٦، ٦٨
٤٢	﴿ . إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين ﴿	٣١٢، ٦٨
٤٦	﴿ . إذ قالت الملائكة ﴿	٣١٢

رقم الآية	الآية	الصفحة
٤٨-٤٩	﴿ . ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل . ورسولاً إلى بني إسرائيل . ﴾ .	٢٤٥ :
٥٠	﴿ . ولاحلّ لكم بعض الذي حرّم عليكم . ﴾ .	١٠٨ ، ٤٤ :
٥٩	﴿ . إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون . ﴾ .	٧٢٢ :
٦٢	﴿ . وما من إله إلا الله . ﴾ .	٢٣٧ :
٧٩-٨٠	﴿ . ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنّبوة ثم يقول للنّاس كونوا عباداً لي من دون الله ولكن كونوا ربّانيين بما كنتم تعلّمون الكتاب وبما كنتم تدرسون . ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون . ﴾ .	١٨٨ :
٨١	﴿ . وإذا أخذ الله ميثاق النبيّن لما آتيتكم من كتاب وحكمة . ﴾ .	٤٢ :
٩١	﴿ . إنّ الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذاب أليم وما لهم من ناصرين . ﴾ .	٥٥٢ ، ٥٤٦ ، ٦٩ ، ٤٥ :
١٠٤	﴿ . ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير . ﴾ .	١٥٤ :
١١٢	﴿ . ضُرب عليهم الذلة أين ما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من النّاس وبأؤوا بغضب من الله وضُرب عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . ﴾ .	٤١٦ :

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٢٧-١٢٦	﴿ . وما جعله الله إلا بشئى ولتطمئن قلوبكم به وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم . ليقطع طرفاً من الذين كفروا أو يكبتهم فينقلبوا خائبين . ﴾	٤٨٨
١٤ .	﴿ . وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين . ﴾	٢٨٦ . ٢٢٥ . ٢ . ٧ . ١ . ٧
١٥٢	﴿ . ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتهم من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين . ﴾	٢٤٦ . ٢٢١ . ١٩٢ . ٤٦ ٧٣٥ . ٥٢ . ٣ . ٥
١٥٣	﴿ . فأتابكم غمّاً بغم لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم . ﴾	٢٤٣ . ١١٣
١٥٤	﴿ . وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحس ما في قلوبكم . ﴾	٢ . ٧
١٥٩	﴿ . فيما رحمة من الله لنت لهم . ﴾	٧٧ . ٧٥ . ٥٩ . ٥٨ . ٥١ ١ . ٣ . ٩٧ . ٩٢ . ٨٨ ١٤٦ . ١٣٨ . ١٢٦ . ١٢ . ١٩٧ . ١٦١ . ١٥٨ . ١٤٨ ٣ . ٦ . ٢٧٥ . ٢٦٩ . ٢١٧ ٢٤٨ . ٢٢٧ . ٢٢٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٨٨	﴿ لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴾ .	١٣٩
١٩٥	﴿ أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ﴾ .	٦٤
سورة النساء		
٦	﴿ فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً ﴾ .	٤٦٢ ، ٤٥٤ ، ٣٣٢
٢٦	﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ .	٣٢١ ، ٢٤٨ ، ١٩٨ ، ١٩١
٤٤-٤٥	﴿ ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل . والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً ﴾ .	٣٣٤ ، ٣٢٦ ، ٢٠١ ، ٤٩
٥٠	﴿ وكفى به إثماً مبيناً ﴾ .	٤٦٦ ، ٤٥١
٥٥	﴿ فمنهم من آمن به ومنهم من صد عنه وكفى بجهنم سعيراً ﴾ .	٢٢٩
٦٤	﴿ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ﴾ .	٤٦٣
٦٥	﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ .	٢٣٨
٧٠-٦٩	﴿ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء	٢٩٢ ، ٢٣٨ ، ١٩٩ ، ١٠٧
		٣٢٩

رقم الآية	الآية	الصفحة
٧٨	والصالحين وحَسُنْ أولئك رفيقًا . ذلك الفضل من اللَّهِ وكفى باللَّهِ عليمًا . ﴿٤٦٥﴾	٤٦٥
٧٩	﴿٢٥﴾ . أينما تكونوا يدرككم الموت . ﴿٢٥﴾ . ﴿٧٩﴾ . وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولاً وكفى باللَّهِ شهيداً . ﴿٧٩﴾	٢٥ : ٣٣ . ١٢٨ . ١٢٥ . ٦٤
٨١	﴿٤٥٣﴾ . ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول واللَّهِ يكتب ما يبيِّتون فأعرض عنهم وتوكل على اللَّهِ وكفى باللَّهِ وكيلًا . ﴿٤٦﴾	٤٥٣ . ٤٥١ ٤٦ .
٨٣	﴿٢٩٧﴾ . وإذا جاءهم أمرٌ من الأمن أو الخوف أذاعوا به . ﴿١١٦﴾	٢٩٧ . ١١٦
١٢٤	﴿٢٧٩﴾ . ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمنٌ . ﴿٢٥١﴾	٢٧٩ . ٢٥١
١٥٥	﴿٥٩﴾ . فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات اللَّهِ وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلفٌ بل طبع اللَّهِ عليها بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً . ﴿٥٩﴾	٥٩ . ٥٤ . ٥١ . ٣٦ . ٢٣ ١٢٠ . ١٠٠ . ٨٨ . ٧٥
١٧١	﴿١٤٨﴾ . يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على اللَّهِ إلا الحق إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول اللَّهِ وكلمته ألقاها إلى مريم وروح	١٤٨ . ١٤٦ . ١٣٥ . ١٢٦ ٢١٧ . ١٩٧ . ١٦٢ . ١٥٨ ٢٢٧

رقم الآية	الآية	الصفحة
	منه فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد له ما في السموات وما في الأرض وكفى بالله وكيلاً . ﴿	٤٦٤ :
١٧٦	﴿ . يبين الله لكم أن تضلوا . ﴿	٨١ :
	سورة المائدة	
٤	﴿ . يسألونك ماذا أجل لهم قل أجل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلّبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إن الله سريع الحساب . ﴿	٦٠٠ . ١٩٢ . ١٥٥ . ٦٢ :
٦	﴿ . وامسحوا برؤوسكم . ﴿	٢١٥ . ٢٠٤ . ١٩٣ . ١١٢ :
٦	﴿ . ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم . ﴿	٢٧١ . ٢٧٠ . ١٦٦ . ٦٢ :
		٢٨١ . ٢٧٩ . ٢٧٨
١٣	﴿ . فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم . ﴿	٠ . ٧٦ . ٥٤ . ٥١ . ٢٣ :
		١٦٢ . ١٥٨ . ١٤٨ . ١٤٦
		١٩٧ .
٤٤	﴿ . فيها هدى ونور . ﴿	٥٢٩ :
٦٤	﴿ . بل يدها مبسوطتان . ﴿	٧٢٦ :
٧٠	﴿ . لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وأرسلنا إليهم رسلاً كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون . ﴿	٥٧٦ :

الصفحة	الآية	رقم الآية
١٥٨ :	﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾ .	٧١
٢٢٧ . ٢٠٦ :	﴿ وما من إله إلا إله واحد ﴾ .	٧٢
١٢٩ :	﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ .	٩٥
٣٥ :	﴿ وإذ علمت الكتاب والحكمة ﴾ .	١١٠
٣٥ :	﴿ وإذ قال الله يا عيسى ﴾ .	١١٦
سُورَةُ الْإِنْعَامِ		
٢٢٤ :	﴿ وما تأتيهم من آية ﴾ .	٤
١٤١ :	﴿ قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾ .	١٩
٢٨ :	﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾ .	٢٧
٢٨ :	﴿ ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا ولا مبدل للكلمات الله ولقد جاءك من نبي المرسلين ﴾ .	٣٤
٢١٦ . ٢٢٢ . ١٥٦ . ٦٣ :		
٦٠٣ :	﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون ﴾ .	٢٨
٦١٧ :	﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾ .	٥٩
٦١٦ . ١٠١ :		
١٩١ :	﴿ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴾ .	٧١
	﴿ وإذ قال إبراهيم لأبيه أزر اتخذ أصناماً	٧٤-٧٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
	آلهة إني أراك وقومك في ضلال مبين . وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين . ﴿	٤٤ . ٩ . ١ . ٨ . ١٩٣ .
		٢٩٣ . ٣٣٨ . ٤٧٩ . ٤٨٣ .
		٥٤٧ .
١٠٧	﴿ . وما أنت عليهم بوكيل . ﴿	٤٧٢ .
١٠٩	﴿ . وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمننَّ بها قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴿	٢٩ . ٧ . ٧٨ . ١٨٧ .
		٢١١ . ٢٦ . ٢٨٤ . ٢٩٣ .
		٦٥٢
١١٥	﴿ . وكذلك نُصِرْفُ الآيات وليقولوا درست ﴿	٤٧٩ .
١١٧	﴿ . إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله . ﴿	٣٦٨ .
١١٩	﴿ . وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه . ﴿	٦٥ .
١٢٢	﴿ . كمن مثله في الظلمات . ﴿	١٣ .
١٢٤	﴿ . : الله أعلم حيث يجعل رسالته . ﴿	٣٦٨ .
١٤٨	﴿ . قل هل عندكم من علم . ﴿	٢١٨ .
١٥٠	﴿ . قل تعالوا أتْلُ ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حَرَّمَ اللهُ إلا بالحق ذلكم وصَّاكم به لعلكم	

رقم الآية	الآية	الصفحة
	تعلقون . ﴿	٦٤٨ . ١٨٧ :
	سورة الأعراف	
٢	﴿ . قليلاً ما تذكرون . ﴿	١١٦ . ٧٥ :
١٠	﴿ . قليلاً ما تشكرون . ﴿	١١٦ :
١٢	﴿ . قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خيرٌ منه خلقتني من نار وخلقته من طين . ﴿	٢٦ . ٥٢ . ٢٧ . ٢٤ . ٢٢ :
		١٤٨ . ١٤٦ . ١٠٣ . ٧٩
		٣٣٨ . ٢٢٤ . ٢٠٠ . ١٨١
		٣٠٣ . ٢٧٦ . ٢٥٩ .
		٦٦٢ . ٢٢٩
٢٠	﴿ . فوسوس لهما الشيطان . ﴿	٣٦٥ :
٥٢	﴿ . هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نردُّ فنعمل غير الذي كنا نعمل قد خسروا أنفسهم وضلَّ عنهم ما كانوا يفترون . ﴿	٦٢ . ٦١٩ :
٥٩	﴿ . ما لكم من إله غيره . ﴿	١٢٨ . ٤٢ :
٦٢	﴿ . وأنصح لكم . ﴿	١٦٦ :
٦٥	﴿ . ما لكم من إله غيره . ﴿	١٢٨ :
٧٢	﴿ . ما لكم من إله غيره . ﴿	١٢٨ :
٨٥	﴿ . ما لكم من إله غيره . ﴿	١٢٨ :
١٠٠	﴿ . أولم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ونطبع على قلوبهم	

رقم الآية	الآية	الصفحة
	فهم لا يسمعون . ﴿	٦٣٩ :
١١٣	﴿ . إن لنا لأجرا . ﴿	٣٥ :
١٣١	﴿ . ألا إنما طائرهم عند الله . ﴿	٣٣ :
١٣٢	﴿ . مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها . ﴿	٣٠٦ . ١١٩ :
١٤٢	﴿ . وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي	
	وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين . ﴿	٧١١ :
١٥٤	﴿ . للذين هم لربهم يرهبون . ﴿	١٠٥ :
	سُورَةُ الزُّنُجُلِ	
١٠	﴿ . وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم	
	وما النصر إلا من عند الله إن الله عزيز حكيم . ﴿	٤٩١ :
٣٤	﴿ . وما لهم ألا يعذبهم الله وهم يصدون عن	
	المسجد الحرام وما كانوا أولياءه إن أولياؤه إلا	
	المتقون ولكن أكثرهم لا يعلمون . ﴿	٦٤٤ . ٦٤ :
٤١	﴿ . واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة	١٠٦ :
٥٧	﴿ . فإمّا تثقفتهم في الحرب فشرّد بهم من	
	خلفهم . ﴿	١٦١ :
٥٨	﴿ . وإمّا تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على	
	سواء . ﴿	١٤٧ . ٣٥ :
٥٩	﴿ . ولا يحسن الذين كفروا سبقوا إنهم لا	
	يعجزون . ﴿	٢٨ . ١١٥ :
	سُورَةُ التَّوْبَةِ	
٦١	﴿ . ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو	
	أذن قل هو أذن حير لكم يؤمن بالله ويؤمن	

رقم الآية	الآية	الصفحة
	للمؤمنين . ﴿	٢٢٢ :
١١٢	﴿ . الأمرين بالمعروف والناهون عن المنكر . ﴿	٢٤٦ :
١١٧-١١٨	﴿ . لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأَنْصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم . وعلى الثلاثة الذين خَلَّفُوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظننوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم . ﴿	٧٢٧ . ١٩١ :
١٢٤	﴿ . وإذا ما أنزلت سورة . ﴿	٢٢٢ :
	سورة يونس	
١٠	﴿ . وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين . ﴿	٢١٤ . ٢٥١ :
٢٦	﴿ . للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون . ﴿	٤٢٨ :
٢٧	﴿ . والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلاماً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . ﴿	١٣ . ١٣ . ١٤ . ٦ . :
		٤٢٦ . ٢٨٩ . ١٨١
٤٦	﴿ . وإما نرينك ﴿	٢٤٩ :
٥١	﴿ . أنتم إذا ما وقع أمتم به . ﴿	٢٤١ . ١٠٦ :

رقم الآية	الآية	الصفحة
٩٣	﴿ . ولقد بوأنا بني إسرائيل مَبِوَأً صدقٍ . ﴾ .	٦٩٩ :
	سورة هود	
٥	﴿ . ألا حين يستغشون ثيابهم . ﴾ .	٢٥٩ :
٦	﴿ . وما من دابة في الأرض . ﴾ .	٢٧٨ :
٨	﴿ . ألا يوم يأتئهم ليس مصروفاً عنهم . ﴾ .	٢٥٩ :
٤١	﴿ . وقال اركبوا فيها بسم الله مجربها ومرساها إن ربي لغفور رحيم . ﴾ .	٧١٣ . ٣٣ . :
٥٠	﴿ . ما لكم من إله غيره . ﴾ .	١٢٨ :
٥٨	﴿ . ولما جاء أمرنا نجينا هوداً والذين آمنوا معه برحمة منا ونجيناهم من عذاب غليظ . ﴾ .	٤٩٢ :
٦١	﴿ . ما لكم من إله غيره . ﴾ .	١٢٨ :
٦٦	﴿ . فلما جاء أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ومن خزي يومئذ إن ربك هو القوي العزيز . ﴾ .	٤٩٢ . ٣٢ . :
٧٥-٧٤	﴿ . فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاعته البشرى يجادلنا في قوم لوط . إن إبراهيم لحليم أواه منيب . ﴾ .	٤٩٤ . ٣٢ . :
٨٣-٧٧	﴿ . ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم وضاق بهم ذرعاً وقال هذا يوم عصيب . وجاءه يومه يهرعون إليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات قال يا قوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزون في ضيقي أليس منكم رجل رشيد . قالوا لقد علمت ما لنا في بناتك من حق وإنك لتعلم ما	

رقم الآية	الآية	الصفحة
	نريد . قال لو أن لي بكم قوة أو أوي إلى ركن رشيد . قالوا يا لوط إننا نرسل ربك لن يصلوا إليك فانسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك إنه مصيبتها ما أصابهم إن مواعدهم الصبح أليس الصبح بقريب . فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضود . مسومة عند ربك وما هي من الظالمين ببعيد . ﴿	٢٢٧ . ٦٢٥ . ٣٠٢
٨٤	﴿ . ما لكم من إله غيره . ﴿	١٢٨
١٢٠	﴿ . وكلاً نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك . ﴿	٦٠٥ . ١٧٤
	سورة يوسف	
٥	﴿ . قال يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيداً إن الشيطان للإنسان عدو مبين . ﴿	٦٨٧
١٣	﴿ . قال إنني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون . ﴿	٣٧٢
١٥	﴿ . فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابات الجب وأوحينا إليه لتبيننهم بأمرهم هذا وهم لا يشعرون . ﴿	٥٠٣ . ٣١٩ . ٢١٦ . ١٥١
١٧	﴿ . وما أنت بمؤمن لنا . ﴿	١٣٥ . ١٢٢
٢٠	﴿ . وكانوا فيه من الزاهدين . ﴿	٦٩٢
٢١	﴿ . وقال الذي اشتراه من مصر لامراته أكرمي	

رقم الآية	الآية	الصفحة
٤٣	<p>مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً وكذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تأويل الاحاديث والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون . ﴿</p>	٦٩٦
٤٤	<p>﴿ . وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان ياكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملا افتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون . ﴿</p>	٦٩٦ . ٢٢٦ . ١٦٦ . ١٠٤
٥٦	<p>﴿ . وما نحن بتأويل الاحلام بعلمين . ﴿</p>	٢٨٦
٧٠	<p>﴿ . وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوء منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين . ﴿</p>	٦٩٥
٧٦	<p>﴿ . فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية . ﴿</p>	٤٦
٨٠	<p>﴿ . فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم . ﴿</p>	٦٩٠
	<p>﴿ . فلما استياسوا منه خلصوا نجياً قال كبيرهم ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقاً من الله ومن قبل ما فرطتم في يوسف فلن أبرح الأرض حتى يأتني لي أبي أو يحكم الله لي وهو خير الحاكمين . ﴿</p>	١٨٥ . ١٤٣ . ٨٨ . ٧٢ . ٤٦

رقم الآية	الآية	الصفحة
٩٦	﴿ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً قال ألم أقل لكم إني أعلم من الله ما لا تعلمون ﴾ .	٦٧ . ٢٩٤ . ٢٤٢ ١٤٩ . ٢٣٩ . ٣٠٢ . ٣٤٤ ٦٢٩ . ٣٥٠ .
	سورة الرعد	
٢٨	﴿ الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب ﴾ .	٥٤٤
٣١	﴿ ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلّم به الموتى بل لله الأمر جميعاً أفلم يئنس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعة أو تحلّ قريباً من دارهم حتى يأتي وعد الله إن الله لا يخلف الميعاد ﴾ .	٦٣٤
٤٣	﴿ ويقول الذين كفروا لست مرسلأقل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب ﴾ .	٤٦٤ . ١٩٢ . ٦١
	سورة إبراهيم	
٧	﴿ وإذ تأذن ربكم ﴾ .	٢٧٨
١٠	﴿ قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السموات والأرض يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصوننا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا	

الصفحة	الآية	رقم الآية
٦٠٦ . ٢٢٢ . ٢١٢ . ١٧٤	بسلطان مبين . ﴿	
١٢٢	﴿ . وما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي . ﴿	٢٢
	﴿ . ربنا إنني أسكنت من ذريتي بوادٍ غير ذي	٣٨-٣٧
	زرعٍ عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل	
	أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات	
٧٥٢ . ٢٢٧ . ١٨٥ . ١٨٢	لعلهم يشكرون . ﴿	
	سُورَةُ الْحَجَرِ	
٢٤٨ . ٢٠٨ . ١٥٢	﴿ . وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم . ﴿	٤
٢١٨	﴿ . ما تسبق من أمة أجلها وما يستأخرون . ﴿	٥
٤٠٤	﴿ . وألقينا فيها رواسي . ﴿	١٩
٦٦٧ . ٥٢	﴿ . قال يا إبليس مالك ألا تكون مع الساجدين ﴿	٢٢
٢٤٠	﴿ . وما هم منها بمخرجين . ﴿	٤٨
٤٤٩	﴿ . إننا كفيناك المستهزئين . ﴿	٩٥
	سُورَةُ النَّحْلِ	
٧٢٥ . ٤٧	﴿ . والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة . ﴿	٨
٤٠٤	﴿ . وألقى في الأرض رواسي أن تُميد بكم . ﴿	١٥
٤١٢	﴿ . لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون . ﴿	٢٣
	﴿ . والله يسجد ما في السموات وما في الأرض	٤٩
٤٨	من دابة . ﴿	
٢٩٢	﴿ . وما بكم من نعمة فمن الله . ﴿	٥٣
١٧٢	﴿ . والله المثل الأعلى . ﴿	٦٠
	﴿ . وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولنن	١٢٦
٥٢٢	صبرتم لهو خير للصابرين . ﴿	

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سورة الإسراء	
١٢-١٤	﴿ . وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً . اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً . ﴾	٤٤٩ . ٤٥٦
١٧	﴿ . وكفى بربك بذنوب عباده خبيراً بصيراً . ﴾	٢٣ . ٢٨٧ . ٤٥١ . ٤٥٤
٢٣	﴿ . وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه . ﴾	٢٤٩
٤١	﴿ . ولقد صرّفنا في هذا القرآن ليعتبروا وما يزيدهم إلا نفوراً . ﴾	٢٢١ . ٦ . ٧ . ٧١١
٦٢-٦٤	﴿ . قال اذهب فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً . واستفزز من استطعت منهم بصوتك واجلب عليهم بخيلك ورجلك وشاركهم في الأموال والأولاد وعدهم وما يعدهم الشيطان إلا غروراً . ﴾	٢٨٩
٦٥	﴿ . إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلاً . ﴾	٤٥٩
٧٢	﴿ . ومن كان في هذه أعمى . ﴾	٤٤٠
٨٦	﴿ . ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك . ﴾	١٤٢
٨٩	﴿ . ولقد صرّفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل . ﴾	٢٤١
٩٩	﴿ . أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم وجعل لهم أجلاً لا ريب فيه فأتى الظالمون إلا كفوراً . ﴾	٤٧١
١١٠	﴿ . أيأما ما تدعوا فله الأسماء الحسنى . ﴾	٢٦ . ١١٩ . ١٤٦

الصفحة	الآية	رقم الآية
	سورة الكهف	
٥١٤ . ٢٠٨ . ١٢٢ :	﴿ . ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم . ﴾	٢٢
١٦٤ . ١٠٧ :	﴿ . أبصر به وأسمع . ﴾	٢٦
٢٢٧ :	﴿ . يُحطُّون فيها من أساور من ذهب . ﴾	٣١
٢٤٧ :	﴿ . ولقد صرَّفنا في هذا القرآن . ﴾	٥٤
٧١٥ :	﴿ . فانطلقا حتى إذا ركبا في السفينة خرقها . ﴾	٧١
	سورة هريم	
٤٨١ . ٢٤٦ :	﴿ . ولنجعله آية للناس . ﴾	٢١
٢٩٨ . ٢٣٨ . ١١٦ . ٦١ :	﴿ . وهزِّي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً . ﴾	٢٥
٢٧٥		
١٠٥ :	﴿ . ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه . ﴾	٣٥
٤٣٧ . ١٦٤ :	﴿ . فاختلف الأحزاب من بينهم فويل للذين كفروا من مشهد يوم عظيم اسمع بهم وأبصر يوم ياتوننا لكن الظالمون اليوم في ضلال مبين . ﴾	٣٨-٣٧
٧٤٩ :	﴿ . هم أحسن أثاثاً ورثياً . ﴾	٧٤
٤٣٩ :	﴿ . قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً . ﴾	٧٥
	سورة طه	
٢٩ :	﴿ . ومن يعمل من الصالحات . ﴾	١١٢
٢٦٥ :	﴿ . فوسوس إليه الشيطان . ﴾	١٢٠

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سورة الأنبياء	
٣٠	﴿ . وجعلنا من الماء كل شيء حي . ﴾	٢٠٢ :
٣٤	﴿ . وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفئد من فهم الخالون . ﴾	٥٦٤ ، ١٠٦ :
٤٥	﴿ . إنما أنزركم بالوحي . ﴾	٥٢٨ :
٤٧	﴿ . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين . ﴾	٤٥٤ ، ١٣٧ :
٤٨	﴿ . ولقد أتينا موسى وهارون الفرقان وضياءً وذكرًا للمتقين . ﴾	٥٢٨ ، ٥٢٦ ، ٨٥ ، ٧١ :
٩٠	﴿ . فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه . ﴾	٧١٢ ، ٧١١ :
٩٥-٩٣	﴿ . وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون . فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وإنَّا له كاتبون . وحرامٌ على قرية أهلكناها أنَّهُم لا يرجعون . ﴾	١٠٥ ، ٨٦ ، ٧٩ ، ٧٠ ، ٢٨٢ ، ٢١١ ، ١٨٩ ، ١٨١ ، ٦٥٧ ، ٣٠٣ :
٩٧-٩٦	﴿ . حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون . واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصةً بصار الذين كفروا يا ويلنا قد كُنَّا في غفلة من هذا بل كُنَّا ظالمين . ﴾	٣٤٥ ، ٢٢٢ ، ١٠٩ ، ٧١ ، ٥٠٦ ، ٢٢٢ ، ٣٠٦ :

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٥	سورة الحج ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾	٢١٩ . ٢٠٤ . ٧٢ . ٦ . ٢٢٤ . ٢٦٥ . ٢٦٤ . ٢٥٢ ٥٤٣ . ٣٩٢
٢٦	﴿ وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئاً وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود ﴾	٦٩٧ . ٩١
٣٠	﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٦١٣
٢٠-١٨	سورة المؤمنون ﴿ وأنزلنا من السماء ماءً بقدر فأسكناه في الأرض وإننا على ذهابٍ به لقادرون . فأنشأنا لكم به جناتٍ من نخيل وأعنابٍ لكم فيها فواكه كثيرة ومنها تأكلون . وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصيغٍ للأكلين ﴾	٩٦ . ٨٣ . ٦١ . ٦ . ٣٢ ٢٠٣ . ١٦٣ . ١٣٨ . ١٣٦ ٣٩٤ . ٣٨٨ . ٢٨٥ . ٢٦٧ ٤٤٣
٣٦	﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾	٢٩٥
٤٠	﴿ عمّا قليل ليصبحن نادمين ﴾	١٤٧ . ١٣٥ . ٧٤ . ٥٤ ٢٤١ . ٢٠٢

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سُورَةُ الثَّوْرِ	
٣٠	﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ .	٣١٧ . ١٥٤
٣١	﴿ وَيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾ .	٤٢٤
٤٣	﴿ وَيُنزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ .	٢٠٥ . ١٥٦ . ٦٢
٦٣	﴿ لَا تَجْعَلُوا دَعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدَعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلِيَحْذَرِ الَّذِينَ يخَافُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .	٧٤٤ . ٣١١ . ٢٢٧ . ٢٠٣
	سُورَةُ الْفِرْقَانِ	
١	﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفِرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ﴾ .	٥٢٦
١٨	﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ .	٢٣
٣١	﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًّا وَنَصِيرًا ﴾ .	٤٥٨ . ٢٢٩
٥٨-٥٥	﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا . وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مَبَشِّرًا وَنَذِيرًا . قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا . وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَىٰ بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا ﴾ .	٤٥٨
٥٩	﴿ فَسَأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ .	٢٣٥
	سُورَةُ الشُّعَرَاءِ	
١١٤	﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .	١٣٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٠٨	﴿ وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون ﴾ .	٢٤٧ ، ٢٠٦ ، ١٥٢
	سورة النمل	
٢٢	﴿ وجنتك من سبأ نبأ يقين ﴾ .	٢٢٠
٦٢	﴿ قليلاً ما تذكرون ﴾ .	٢٠١
٧٢	﴿ عسى أن يكون ردف لكم ﴾ .	١٦٢ ، ١٢١ ، ١١٧ ، ١٠٥
		٢٣١ ، ٢٠٩ ، ١٩٤
		٦٩٦ ، ٢٩٦ ، ٢٦٤
	سورة القصص	
١٠	﴿ وأصبح فؤاد أم موسى فارغاً إن كادت لتبدي به لولا أن ربطنا على قلبها لتكون من المؤمنين ﴾ .	٢٧٢
١٨-١٩	﴿ فأصبح في المدينة خائفاً يترقب فإذا الذي استنصره بالأمس يستصرخه قال له موسى إنك لغوي مبين . فلما أن أراد أن يبطش بالذي هو عبو لهما قال يا موسى أتريد أن تقتلني كما قتلت نفسك بالأمس إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين ﴾ .	٦٢٢ ، ٦٢٢ ، ٢٤٤ ، ٢٠١
٢٨	﴿ أيما الأجلين قضيت ﴾ .	٢٩٨ ، ١٤٢ ، ٩٢ ، ٨٥ ، ٧٠
٢٧	﴿ ربي أعلم بمن جاء بالهدى من عنده ﴾ .	٢٩٦
٨٥	﴿ قل ربي أعلم من جاء بالهدى ومن هو في ضلال مبين ﴾ .	٢٩٦
	سورة العنكبوت	
٤	﴿ أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا ﴾ .	—

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ . ﴿١٧﴾	٨٨ :
١٧	﴿١٨﴾ . وَاشْكُرُوا لَهُ . ﴿١٩﴾	٢٩٦ :
٢١	﴿٢٠﴾ . وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا إِنَّا مَهْلُكُوا أُمَّةَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ . ﴿٢١﴾	٦٢٨ . ٦٢٣ . ١٤٩ :
٢٤	﴿٢٢﴾ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ عَلَىٰ أُمَّةٍ مِّنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رَجُزًا مِّن السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ . ﴿٢٣﴾	٦٢٧ :
٦٥	﴿٢٤﴾ . فَاذْأَبْرَأَ فِي الْفَلَكَ . ﴿٢٥﴾	٧١٥ :
	سُورَةُ الرَّوْمِ	
٢٨	﴿٢٦﴾ . ضَرْبًا لِّكُمْ مِثْلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ . ﴿٢٧﴾	٦١٨ :
٤٠	﴿٢٨﴾ . اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يَمِيتُكُمْ ثُمَّ يَحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ . ﴿٢٩﴾	٦١٩ :
٥٣-٥٢	﴿٣٠﴾ . فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّةَ الدَّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ . وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعَمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تَسْمَعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ . ﴿٣١﴾	٤٧٢ :
	سُورَةُ الْأَحْزَابِ	
٣-١	﴿٣٢﴾ . يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَاتَّبِعْ مَا	

رقم الآية	الآية	الصفحة
٤	يوحى إليك من ربك إن الله كان بما تعملون خبيراً . وتوكل على الله وكفى بالله وكيلاً . ﴿٤﴾	٤٥٩ . ٢٢ .
١٢	﴿٥﴾ من قلبين في جوفه . ﴿٦﴾ ﴿٧﴾ . وإذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض . ﴿٨﴾	٦٢ : ٥٣١ :
٢٥	﴿٩﴾ . وكفى الله المؤمنين القتال . ﴿١٠﴾	٤٤٩ :
٤٨-٤٥	﴿١١﴾ . يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً . وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً . وبشّر المؤمنين بأن لهم من الله فضلاً كبيراً . ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلاً . ﴿١٢﴾	٤٦٠ . ٢٢ .
	سورة سبأ	
١٤	﴿١٣﴾ . فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته فلما خرت تبين للجن أنهم لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين . ﴿١٤﴾	٦٣٧ :
١٧	﴿١٥﴾ . جزيناهم بما كفروا . ﴿١٦﴾	٤٢٩ :
	سورة فاطر	
٢٢-١٩	﴿١٧﴾ . وما يستوي الأعمى والبصير . ولا الظلمات ولا النور . ولا الظل ولا الحرور . وما يستوي الاحياء ولا الاموات . ﴿١٨﴾	٤٧٢ . ٢٢٨ :
٤٣	﴿١٩﴾ . ولا يحق المكر السيء إلا بأهله . ﴿٢٠﴾	١٣ :

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سُورَةُ يَس	
٣٢	﴿ . وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ . ﴾	٢٦ :
٨١	﴿ . أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ	
	عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ . ﴾	٤٧ :
	سُورَةُ الصَّافَّاتِ	
٧	﴿ . وَحَفَظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ . ﴾	٤٧ :
١.٥-١.٣	﴿ . فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهَ لِلْجِبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا	
	إِبْرَاهِيمَ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي	
	الْمُحْسِنِينَ . ﴾	١٩٠ . ١٥١ . ٧٣ . ٤٦ . ٤٥ :
		٣٢٩ . ٣٠٥ . ٣٠٠ . ٢١٦
		٤٩٧ . ٣٤٧
	سُورَةُ ص	
١١-٨	﴿ . أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذُّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ	
	مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَنْزِقُوا عَذَابٍ . أَمْ عَنْدهُمْ	
	خِزَانٌ رَحْمَةٌ رَبِّكَ الْعَزِيزُ الْوَهَّابُ . أَمْ لَهُمْ مَلِكٌ	
	السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي	
	الْأَسْبَابِ . جُنْدٌ مَا هُنَاكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ . ﴾	٢٨٧ . ٢٤٤ . ١٤٧ . ٥٤ :
		٦٧٨ . ٦٧٦ . ٣٢٧
٢٤	﴿ . قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسْؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَى نَعَاجِهِ	
	وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ	
	إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ	
	وَظَنَّ دَاوُدُ أَنْهَا فِتْنَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا	
	وَأَنَابَ . ﴾	٦٧٤ . ٣٠٧ . ١٤٧ . ٥٥ :

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣٢-٣٠	﴿ . ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب . إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد . فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب . ربوها علي فطفق مسحاً بالسوق والأعناق . ﴾	٢٧ .
٥٠	﴿ . جنات عدن مفتحة لهم الأبواب . ﴾	٥١٨ . ٥١ .
٥٧-٥٥	﴿ . هذا وإن للطاغين لشر مآب . جهنم يصلونها فبئس المهاد . هذا فلينقوه حميم وضاق ﴾	٥٨١ . ٩٦ .
٧٥	﴿ . قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي . ﴾	١٠١ . ١٠٢ . ٢٣٨ . ٢٦٤ . ٦٦٦ .
	سورة الرُّم	
٣٦	﴿ . أليس الله بكاف عبده . ﴾	١٢٢ . ١٣٥ .
٤١	﴿ . وما أنت عليهم بوكيل . ﴾	٤٧٢ .
٥٣	﴿ . إن الله يغفر الذنوب جميعاً . ﴾	١٧٤ .
٦٥	﴿ . لنن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين . ﴾	٥٦ .
٦٦	﴿ . بل الله فاعبد وكن من الشاكرين . ﴾	٩٤ . ١٩٢ . ٥٥٨ .
٧١	﴿ . وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يقولون عليكم آيات ربيكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين . ﴾	٤٥ . ٨٧ . ١٩٠ .
٧٣	﴿ . وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً	

رقم الآية	الآية	الصفحة
	حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين . ﴿	٨٧ . ٧٢ . ٦٦ . ٤٥ . ٢٨ :
		١٥١ . ١٢٢ . ١٠٩ . ٩٩
		٢٣١ . ٣٠٠ . ١٩٠ . ١٨٩
		٥١٢ . ٥٠٩ . ٢٣٩
٧٤	﴿ وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده . ﴿	٥١٢ :
٧٥	﴿ وترى الملائكة حافين من حول العرش يسبحون بحمد ربهم وقضى بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين . ﴿	٥٩٨ . ٦٢ :
	سورة غافر	
١١	﴿ قالوا ربنا أمتنا اثنتان وأحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا فهل إلى خروج من سبيل . ﴿	٦٢ :
٧٨	﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك . ﴿	٥٠٤ . ٥٠٢ . ١٧٥ :
٨٢	﴿ كانوا أكثر منهم وأشد قوة وأثاراً في الأرض . ﴿	٧٤٩ :
	سورة قصص	
٢٠	﴿ حتى إذا ما جاؤوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون . ﴿	٢٤١ :
٢٤	﴿ ولا تستوي الحسنة ولا السيئة . ﴿	٢٠٤ . ١٤٨ :
٥٣	﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد . ﴿	٤٦١ :

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سُورَةُ الشُّورَى	
٦	﴿ وما أنت عليهم بوكيل ﴾	٤٧٢
١١	﴿ فاطر السموات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً ينزركم فيه ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير ﴾	١٠٩ ، ١٤ ، ١٢٩ ، ١٢
		٢٢٤ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧٢
		٧٢٥ ، ٣٥٤ ، ٣١٦
٤٠	﴿ وجاء سيئة سيئةً مثلها ﴾	٤٣ ، ٤٢٨ ، ١٢٧ ، ١٠٤
٤٤	﴿ ومن يضلل الله فما له من ولي من بعده وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون هل إلى مرد من سبيل ﴾	٦٢
	سُورَةُ الزُّخْرَفِ	
١٢	﴿ وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون ﴾	٧١٥
٣٥	﴿ وإن كل ذلك لَمَّا متاع الحياة الدنيا ﴾	٢٦١
٤١	﴿ فإمَّا نذهبنَّ بك ﴾	٣٦
	سُورَةُ الْأَحْقَافِ	
٨-٧	﴿ وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا للحق لما جاءهم هذا سحر مبين . أم يقولون افتراء قل إن افتريته فلا تملكون لي من الله شيئاً هو أعلم بما تفيضون فيه كفى به شهيداً بيني وبينكم وهو الغفور الرحيم ﴾	٤٦٤
١٥	﴿ ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً وحمله وفصاله ثلاثون شهراً	

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٦	حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال ربني أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً مرضاه وأصلح لي في ذريتي إنني تبت إليك وإنني من المسلمين . ﴿١﴾ ﴿٢﴾ . ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه وجعلنا لهم سمعاً وأبصاراً وأفئدة فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحق بهم ما كانوا به يستهزون . ﴿٣﴾	٧١٤
٢١	﴿١﴾ . يا قومنا أجيئوا داعي الله وأمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم . ﴿٢﴾	٢٧٠ ، ١٦٥ ، ١٥٥ ، ١٠٢ ، ٤٨
٢٣	﴿١﴾ . أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى بلى إنه على كل شيء قدير . ﴿٢﴾	٧٤٦ ، ٣١٢
١	سُورَةُ مُحَمَّدٍ ﴿١﴾ . الذين كفروا وصنوا عن سبيل الله أضل أعمالهم . ﴿٢﴾	٢٤٠ ، ١٦٣ ، ٩٢ ، ٦١
١٥	﴿١﴾ . ولهم فيها من كل الثمرات . ﴿٢﴾	٧٩
٢٠	سُورَةُ الْفَتْحِ ﴿١﴾ . ولتكون آية للمؤمنين . ﴿٢﴾	١٥٤
٢٩	﴿١﴾ . وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا . ﴿٢﴾	٤٨١
.		١٥٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سُورَةُ ق	
٧	﴿ وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رِوَاسِي . ﴾	٤٠٤
١٦-١٥	﴿ أَفَعَيِّنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ . وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ . ﴾	٢٦٢
	سُورَةُ الدَّارِيَات	
١٧	﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ . ﴾	٢٨٨ . ٢١ . ٧٨
٢٢	﴿ إِنَّهُ لِحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تُنطِقُونَ . ﴾	٥٨
٢٩	﴿ فَأَقْبَلتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَءَةَ فَصَكَتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ . ﴾	٧١٦
	سُورَةُ الطُّور	
٢١	﴿ وَمَا أَلْتَمَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ . ﴾	٢٨
	سُورَةُ الْوَاقِعَةِ	
٢٢-٢٣	﴿ وَحُورٌ عِينٌ . كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ . ﴾	١٧٢
٧٥	﴿ فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . ﴾	٢٢٥ . ٣ . ٧ . ٢١٤ . ٧٩
	سُورَةُ الْحَدِيدِ	
٨	﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ . ﴾	٥٣
١٠	﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا . ﴾	٢٥٠
١٣	﴿ يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْظِرْنَا نَقْتَسِبْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاعِكُمْ فَاَلْتَمِسُوا نُورًا فَضْرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنٌ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قَبْلِهِ الْعَذَابُ . ﴾	٥٨ . ٤٢٣ . ١٢٩ . ١٧
٢٨	﴿ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا	

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٩	تمشون به ويغفر لكم . ﴿ ﴿ . لنلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرّون على شيء من فضل الله وأنّ الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم . ﴿	١٠٢ : ٢٤ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٢٠٤ : ١١٤ ، ١٢٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ : ١٨١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٢ : ٢٧ ، ٢٠٣ :
٥	سورة الحشر ﴿ . ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين . ﴿	٥٦٨ :
١	سورة الممتحنة ﴿ . يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضلّ سواء السبيل . ﴿	٧٣ ، ١٠٢ ، ٢١١ ، ٢٢٩ : ٢٦٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٩ :
٨ ١٠	سورة الصف ﴿ . يريدون ليطفئوا نور الله بأقوامهم . ﴿ ﴿ . يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . ﴿	٩ ، ٦ ، ٢٨٨ ، ٢٢٣ : ٦٠٦ :

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سورة الجمعة	
٥	﴿ . مثل الذين حُمِّلُوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار . ﴾	١٧٢ :
٨	﴿ . قل إنَّ السموت الذي تفرِّون منه فإِنَّه ملائكم . ﴾	١٣٧ . ١٣١ . ٩٥ . ٢٨ : ٥٦٩ . ٢٩٤ . ٢٥٤ . ١٧٦
	سورة الملوك	
٣	﴿ . الذي خلق سبع سماوات طباقاً ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور . ﴾	٦١٨ :
٢٣	﴿ . قليلاً ما تشكرون . ﴾	٢٦ :
	سورة القلم	
٦	﴿ . بأيكم المفتون . ﴾	٣١٧ . ٣٧٧ . ٦ . :
	سورة الحاقة	
٤٠-٣٨	﴿ . فلا أقسم بما تبصرون . وما لا تبصرون . إنَّه لَقول رسول كريم . ﴾	٣٢٨ . ٢١٤ . ١٩٩ :
٤١	﴿ . قليلاً ما تؤمنون . ﴾	٣٢٢ . ١٧٧ . ٩٨ . ٧٦ :
٤٢	﴿ . قليلاً ما تذكرون . ﴾	٣٢٢ . ٩٨ . ٧٦ :
٤٧	﴿ . فما منكم من أحد عنه عاجزين . ﴾	٣٩ . ٣٢ :
	سورة المعارج	
٤٠	﴿ . فلا أقسم برب المشارق والمغرب . ﴾	٢١٤ . ٢٠١ . ١٥٣ :
	سورة نوح	
٤-٣	﴿ . واتقوه وأطيعون . يغفر لكم من ذنوبكم . ﴾	٦ . ٦ . ٣١٩ . ١٥٤ :

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٥	﴿ . مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَاراً . ﴾ .	٢٣٤ . ٢٠١ . ١٤٦ . ١٣٥ . ٨٩ :
	سُورَةُ الْجِنِّ	
١٢	﴿ . فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا . ﴾ .	٢٥٢ :
١٦-١٥	﴿ . وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا . وَأَلْوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا . ﴾ .	٦٣٩ :
	سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ	
٥-١	﴿ . يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ . قُمْ فَأَنْذِرْ . وَرَبِّكَ فَكْبِيرٌ . وَثِيَابِكَ فَطَهِّرْ . وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ . ﴾ .	٥٥٦ :
١٠-٨	﴿ . فَإِذَا نَقَرْنَا فِي النَّاقُورِ . فَذَلِكَ يَوْمُنَا يَوْمُ عَسِيرٍ . عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ . ﴾ .	٥٨٧ :
٤٢-٤٣	﴿ . مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ . قَالُوا لِمَ نَكُ مِنْ الْمَصْلُومِينَ . وَلَمْ نَكْ نَطْعَمْ الْمَسْكِينِ . وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ . وَكُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . ﴾ .	٢٨٢ :
	سُورَةُ الْقِيَامَةِ	
٢-١	﴿ . لَا أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَلَا أَقْسَمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ . ﴾ .	١٣٦ . ١١٩ . ٨٢ . ٨١ . ٤٩ . ٢٠٠٠ . ١٨٦ . ١٦٤ . ١٥٢ . ٢٢٨ . ٢٨١ . ٢٦٢ . ٢١٢ .
٤٠	﴿ . أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى . ﴾ .	٢٦٧ :
	سُورَةُ الْإِنْسَانِ	
٦-٥	﴿ . إِنْ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا . عَمِيًّا يُشْرَبُونَ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ يَفْجَرُونَهَا ﴾ .	

رقم الآية	الآية	الصفحة
	تفجيراً . ﴿	: ١١٧ ، ١٥٧ ، ١٩٢ ، ٢٦٢ .
١٢	﴿ . وجزامهم بما صبروا . ﴿	٤١٧ ٤٢٩ :
٣٩	﴿ . فإن كان لكم كيدٌ فكيونِ . ﴿	٦٩ . :
١٢	﴿ . وإذا الجحيم سُعِّرَتْ . ﴿	٤٦٢ :
٦-٨	﴿ . يا أيها الإنسان ما غرَّك بربك الكريم . الذي خلقك فسواك فعدلك . في أيِّ صورة ما شاء ركبك . ﴿	٦٨١ ، ٧٨ :
٢٢-٢٨	﴿ . إن الأبرار لفي نعيم . على الأرائك ينظرون . تعرف في وجوههم نضرة النعيم . يسقون من رحيقٍ مختوم . ختامه مسكٌ وفي ذلك فليتنافس المتنافسون . ومزاجه من تسنيم . عيناً يشرب بها المقربون . ﴿	٤١٧ :
١-٧	﴿ . إذا السماء انشقت . وأذنت لربها وحقت . وإذا الأرض مُدَّت . وألقت ما فيها وتخلت . وأذنت لربها وحقت . يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه . فأما من أوتي كتاباً بيمينه . ﴿	: ٢٧٩ ، ١٥١ ، ١٠٩ ، ٤٧ ٥٣٨ ، ٥٢٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٦	﴿ . فلا أقسم بالشفق . ﴾ .	٢١٤ . ١٥٢
	سورة البروج	
١٠	﴿ . إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق . ﴾ .	٢٨
	سورة الطارق	
٤	﴿ . إن كل نفس لما عليها حافظ . ﴾ .	٢٦١ . ٤٣ . ٢٦
	سورة البلد	
١	﴿ . لا أقسم بهذا البلد . ﴾ .	٢١٣ . ١٦٥ . ١٥٢ . ٨٢ ٢٦٦
	سورة التين	
٤	﴿ . لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم . ﴾ .	٧٠٨
	سورة العلق	
١	﴿ . اقرأ باسم ربك الذي خلق . ﴾ .	٢٨٤ . ٢١٤ . ٢٠٢ . ٩٦
	سورة الماعون	
٣-١	﴿ . أرأيت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدعُ البيتيم . ولا يحض على طعام المسكين . ﴾ .	٥٨٤
	سورة الكوثر	
٣-١	﴿ . إنا أعطيناك الكوثر . فصل لربك وانحر . إن شانئك هو الأبر . ﴾ .	٥٦١ . ١٩٢
	سورة النصر	
٣-١	﴿ . إذا جاء نصر الله والفتح . ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا . فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا . ﴾ .	٥٦٧
	سورة الناس	
٥	﴿ . الذي يوسوس في صدور الناس . ﴾ .	٢٦٤

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- ١ - الكتب :
 - القرآن الكريم .
 - ابن الأثير ، ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد الشيباني .
«المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» ، تحقيق : د . أحمد الحوفي ود. بنوي طبانة ، ط ٢ ، دار الرفاعي ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .
 - الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، « معاني القرآن » ، تحقيق د . فائز فارس ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
 - الإربلي ، علاء الدين علي بن محمد بن علي ، « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » ، تحقيق : د . حامد أحمد نيل ، مطبعة السعادة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .
 - الأسكافي ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب ، « درة التنزيل وغرّة التوفيل في بيان الايات المتشابهات في كتاب الله العزيز » ، ط ٢ ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٧ م .
 - الألويسي ، شهاب الدين أبو الفضل السيد محمود البغدادي ، « روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
 - الأمير ، الشيخ محمد ، « حاشية الشيخ محمد الأمير » دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، وشركاه .
 - ابن الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، أ - « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
ب - « البيان في غريب إعراب القرآن » ، تحقيق : د . طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي ،
 أ - « تفسير البحر المحيط » ط ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر ،
 والتوزيع ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
 ب - « تفسير النهر الماد » ط ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،
 ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
 - البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود ، « تفسير البغوي المسمى معالم
 التنزيل » ، تحقيق : خالد عبدالرحمن العك ، ومروان سوار ، ط ٢ ،
 دار المعرفة - بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
 - البقاعي ، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ، « نظم الدرر في
 تناسب الايات والسور » ، ط ١ ، أم القرى للطباعة والنشر ، (١٣٨٩ هـ /
 ١٩٦٩ م - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) .
 - التيمي ، أبو عبيدة معمر بن المنثى ، « مجاز القرآن » ، تحقيق : د . محمد
 فؤاد سزكين ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
 - ابن تيمية ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ،
 أ - « التفسير الكبير » ، تحقيق : د . عبدالرحمن عميرة ، ط ١ ،
 دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
 ب - « دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية » جمع
 وتقديم وتحقيق : محمد السيد الجليند ، سلسلة التراث السلفي ، ط ٢ ،
 مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
 ج - « مجموع فتاوي شيخ الاسلام أحمد بن تيمية » ، طبع
 بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين .
 - الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن . « أسرار البلاغة في علم

- البيان « تحقيق السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ابن جماعة ، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ، « كشف المعاني في المتشابه من المثاني » ، تحقيق : د . عبدالجواد خلف ، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الاسلامية ، باكستان ، كراتشي ، ط ١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- الجمل ، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي ، « الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية » مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر .
- ابن جنبي ، أبو الفتح عثمان ،
- أ - « الخصائص » ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط ٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت .
- ب - « سر صناعة الإعراب » ، دراسة وتحقيق : د .حسن هندأوي ، ط ١ ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ج - « المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » ، تحقيق : عني النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- الخازن ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي ، « تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل » ، دار الفكر .
- الخطابي ، أبو سليمان حمد بن محمد إبراهيم ، « بيان إعجاز القرآن »

- ضمن كتاب « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن » ، تحقيق : د . محمد خلف الله و د . محمد زغلول سلام ، دار المعارف .
- الخطيب القزويني ، جمال الدين محمد بن عبد الرحمن ، « الإيضاح في علوم البلاغة » ، تحقيق : د . محمد عبد المنعم خفاجي ، ط ٥ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- دراز ، د . صباح عبيد ،
- أ - « البلاغة القرآنية عند الإمام الخطابي » ط ١ ، مطبعة الأمانة ، مصر ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ب - « من الاعجاز البلاغي للقرآن » ، دار التوفيقية للطباعة بالأزهر .
- دراز ، د . محمد عبدالله ، « النبا العظيم - نظرات جديدة في القرآن » ، ط ٥ ، دار القلم ، الكويت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الرازي ، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر بن حسين القرشي ،
- أ - « التفسير الكبير » ط ٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ب - « المحصول في علم أصول الفقه » ، دراسة وتحقيق : د . طه جابر فياض العلواني ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ج - « المطالب العالية من العلم الإلهي » ، تحقيق : د . أحمد حجازي السقا ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الراغب ، أبو القاسم الحسين بن محمد بن الأصفهاني ، « المفردات في غريب القرآن » ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

- الرافعي ، مصطفى صادق ،
 أ - « إعجاز القرآن والبلاغة النبوية » ، ط ٩ ، دار الكتاب العربي ،
 بيروت ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .
- ب - « تاريخ أداب العرب » ، ط ٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،
 ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الرضي ، محمد بن الحسن الاسترأبأذي النحوي ، « شرح الرضي على
 الكافية » ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، كلية اللغة العربية والدراسات
 الإسلامية ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى ،
 أ - « كتاب معاني الحروف » ، تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل
 شلبي ، ط ٢ ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة ،
 ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ب - « النكت في إعجاز القرآن » ضمن كتاب « ثلاث رسائل في
 إعجاز القرآن » ، ذخائر العرب ١٦ ، تحقيق : د . محمد خلف الله
 و د . محمد زغلول سلام ، دار المعارف .
- زاده ، محي الدين شيخ ، « حاشية زادة على البيضاوي » ، المكتبة
 الإسلامية ، تركيا .
- الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ،
 أ - « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ط ٢ ، تحقيق : إبراهيم
 الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ،
 دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ب - « معاني القرآن وإعرابه » ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده
 شلبي ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ،
- أ - « كتاب حروف المعاني والصفات » ، تحقيق : د . حسن شاذلي
فرهود ، دار العلم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ب - « كتاب اللامات » ، تحقيق : مازن المبارك ، ط ٢ ، دار الفكر
للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبدالله ، « البرهان في علوم القرآن » ،
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، عيسى البابي الحلبي
وشركاه .
- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر ،
- أ - « الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل » ، دار المعرفة ، بيروت .
- ب - « المفصل في علم العربية » ، ط ٢ ، دار الجيل للنشر والتوزيع
والطباعة - بيروت .
- ج - « نكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم » ،
تحقيق : د . محمد أبو الفتوح شريف ، دار المعارف ، القاهرة .
- السامرائي ، د . إبراهيم ، « من أساليب القرآن » ، ط ١ ، دار النشر
للنشر والتوزيع ، عمان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- ١٩٨٢ م .
- أبو ستيت ، د . الشحات محمد عبد الرحمن ، « البحث البلاغي في القرآن
القرآن الكريم » ، ط ١ ، مطبعة الأمانة ، مصر ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- أبو السعود ، محمد بن محمد العمادي ، « تفسير أبي السعود في القرآن
إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم » ، دار إحياء التراث
العربي ، لبنان ، بيروت .

- السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ، « مفتاح العلوم » ، أكرم عثمان يوسف ، ط ١ ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- السَّمِين ، أحمد بن يوسف الحلبي ، « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » ، تحقيق : د . أحمد الخراط ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله ، « نتائج الفكر في النحو » تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، « الكتاب - كتاب سيبويه » تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- السيد الشريف ، علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني « حاشية السيد الشريف » ، ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م .
- الشرقاوي ، د . عفت ، « بلاغة العطف في القرآن الكريم » ، دراسة أسلوبية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ م .
- بنت الشاطيء ، د . عائشة عبد الرحمن ، « الاعجاز البياني للقرآن ومسائر ابن الأزرق » ، مكتبة الدراسات الأدبية ٦٣ ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة .
- ٨٨٤ - الشهاب ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي ، « حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي » ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، دار صادر .

- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، « جامع البيان عن تأويل أي القرآن »
دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- ابن عاشور ، محمد الطاهر ، « تفسير التحرير والتنوير » ، الدار التونسية
للنشر ، تونس ، ١٩٨٤م .
- ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبدالله ، « أحكام القرآن » ، تحقيق : علي
محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٧هـ -
١٩٨٧م .
- عزيمة ، محمد عبد الخالق ، « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » ، ط ١ ،
مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ابن عطية ، أبو محمد عبدالحق بن غالب ، « المحرر الوجيز في تفسير
الكتاب العزيز » ، تحقيق المجلس العلمي بفاس (١ - ١٠) ،
تحقيق المجلس العلمي بمكناس (١١ - ١٢) ، تحقيق المجلس
العلمي بتيارودانت (١٤) ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية -
المملكة المغربية ، (١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م - ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م) .
- العلائي ، صلاح الدين خليل بن كيكلي ، « الفصول المفيدة في الواو
المزيدة » ، تحقيق : د . حسن موسى الشاعر ، ط ١ ، دار البشير
للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين ، « التبيان في إعراب القرآن »
تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الفرناطي ، أبو جعفر أحمد بن ربراهيم بن الزبير ، « ملك التأويل القاطع
بنوي الإلخاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل » ،
تحقيق : د . محمود كامل أحمد ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،
بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، « معجم مقاييس اللغة » ، تحقيق :
عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الفراء ، زبوزكريا يحيى بن زياد ، « معاني القرآن » ، ج ١ ، تحقيق :
أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، ط ٢ ، الهيئة المصرية
العامّة للكتاب ، مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ج ٢ ، تحقيق : محمد
علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ج ٢ ، تحقيق :
د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة علي النجدي ناصف ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .
- فريد ، د . فتحي عبد القادر ، « بلاغة القرآن في أدب الرافعي » ، دار
المنار للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- الفيروز ابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، « بصائر نوي التمييز في
لطائف الكتاب العزيز » ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ،
لبنان ، بيروت .
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم ، « تأويل مشكل القرآن » ،
شرحه ونشره . السيد أحمد صقر ، ط ٢ ، دار التراث ، القاهرة ،
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري ، « الجامع لأحكام القرآن »
ط ٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- قطب ، سيّد ، « في ظلال القرآن » ، ط ٩ ، دار الشروق ، القاهرة ،
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- القيسي ، محمد بن أبي طالب ،

أ - « كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » ،
تحقيق : د . محي الدين رمضان ، ط ٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

ب - « كتاب مشكل إعراب القرآن » ، تحقيق : ياسين محمد
السواس ، ط ٢ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب
الزرعي ،

أ - « بدائع الفوائد » ، تحقيق : إدارة الطباعة المنيرية ، دار الكتاب
العربي ، بيروت .

ب - « طريق الهجرتين وباب السعادتين » تحقيق : أبي حفص :
سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران ، دار الحديث ، القاهرة .

ج - « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان » ، تحقيق :
جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ابن كثير ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الخطيب ، « تفسير القرآن
العظيم » ، تحقيق : حسين بن إبراهيم زهران ، دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- الكرمانى ، محمود بن حمزة بن نصر ، « أسرار التكرار في القرآن » ،
تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، نواذر التراث ٢ ، ط ٢ ، دار
الاعتصام ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- المالقي ، أحمد بن عبد النور ، « رصف المباني في شروح حروف المعاني » ،

- تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، ط ٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، « كتاب المقتضب » ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، ط ٢ ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ .
- ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى التميمي ، « السبعة في القراءات » ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة .
- المرادي ، الحسن بن قاسم ، « الجنى الداني في حروف المعاني » ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، والاستاذ محمد نديم فاضل ، ط ٢ ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م .
- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الخزرجي ، « لسان العرب » ، دار المعارف .
- ابن المنير ، ناصر الدين أحمد بن المنير الاسكندري المالكي ، « الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال » دار المعرفة ، لبنان ، بيروت .
- أبو موسى ، د . محمد محمد ،
- أ - « الإعجاز البلاغي - دراسة تحليلية لتراث أهل العلم » ، ط ١ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- ب - « التصوير البياني - دراسة تحليلية لمسائل البيان » ، ط ٢ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ج - « دلالات التراكييب - دراسة بلاغية » ط ٢ ، مكتبة وهبة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

- النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ،
 أ - « إعراب القرآن » ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط٢ ،
 عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ب - « معاني القرآن الكريم » ، تحقيق : الشيخ محمد علي
 الصابوني ، ط١ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،
 مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،
 ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- النسفي ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ، « تفسير القرآن
 الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل » ، دار الكتاب العربي ،
 بيروت .
- النيسابوري ، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسن القمي ، « غرائب
 القرآن ورغائب الفرقان » ، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض ، ط١ ،
 مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨١هـ -
 ١٩٦٢م .
- الهروي ، علي بن محمد النحوي ، « كتاب الأزهية في علم الحروف » ،
 تحقيق : عبد المعين المألّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،
 ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن
 عبد الله ، « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » ، تحقيق : محمد
 محي الدين عبد الحميد ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى
 البابي الحلبي وشركاه .
- الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد ، « أسباب النزول » ، عالم الكتب ،
 بيروت .

- ابن يعقوب ، المغربي ، « مواهب الفتاح في شروح تلخيص المفتاح »
ضمن كتاب « شروح التلخيص » ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ،
مصر .
- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش ابن علي ، « شرح المفصل » ، عالم الكتب ،
بيروت ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .

ب - الدوريات :

- « مجلة الأزهر » ، المجلد ٢٨ ، الجزآن ٩ ، و ١٠ ، السنة ٣٨ ، ذي القعدة
- ذي الحجة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- « مجلة الأزهر » المجلد ٤٠ ، الجزء ٢ ، السنة ٤٠ ، صفر ، ١٣٨٨هـ -
١٩٦٨م .
- « مجلة الأزهر » ، المجلد ٤٠ ، الجزء ٣ ، السنة ٤٠ ، ربيع أول ،
١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- « مجلة الأزهر » ، الجزء ٦ ، السنة ٤٧ ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١ - ٣	مقدمة
١٧ - ١١	تمهيد
	الباب الأول
٢٥٩ - ٢١	الحروف - بين الأصالة والزيادة
٢٧١ - ٢١	الفصل الأول : القائلون بالزيادة
٢٣	١ - اللغويون والنحاة
٢٣	سيبويه
١١٧ - ٢١	١ - علماء معاني القرآن وأعاريبه
٢١	أبو عبيدة
٤١	الفراء
٥٧	الأخفش الأوسط
٦٧	الزجاج
٨٤	النحاس
٩٤	القيسي
١٠٠	ابن الأنباري
١١١	العكبري
١٩٥ - ١١٨	ب - علماء حروف المعاني
١١٨	الزجاجي
١٢٥	الرماني
١٣٤	ابن جني
١٤٥	الهرودي

الصفحة	الموضوع
١٥٨	المالقي
١٦٩	الإربلي
١٧٧	المرادي
١٨٤	ابن هشام
٢٥٦ - ١٩٦	٢ - المفسرون :
١٩٦	الزمخشري
٢١٦	ابن عطية
٢٣٤	أبو حيان
٢٧١ - ٢٥٧	٣ - علماء البلاغة والإعجاز :
٢٥٧	ابن قتيبة
٢٦٤	الخطابي
٢٦٩	عبد القاهر
٢٧٢	الفصل الثاني : القائلون بالإنصاف
٢٤٠ - ٢٧٢	١ - المفسرون :
٢٧٢	الطبري
٢١٠	الرازي
٢٣٨	العلائي
٢٥٥ - ٢٤١	٢ - علماء البلاغة والإعجاز
٢٤٣	ابن الأثير
٢٤٩	الرافعي
٢٥٢	دراز

الصفحة	الموضوع
٣٥٧ - ٧٥٧	الباب الثاني الأسرار البلاغية في الحروف التي قالوا إنها زائدة
٢٥٧ - ٦٨٩	الفصل الأول : الحروف الأكثر استعمالاً :
٢٥٩ - ٤٧٥	مواقع « الباء » وأسرارها
٢٦٢	١ - « الباء » في الإثبات :
٢٦٢	صفات الله تعالى
٢٦٩	قصص الأنبياء - عليهم السلام - :
٢٧٠	سليمان - عليه السلام -
٢٧٢	يعقوب - عليه السلام -
٢٧٣	موسى - عليه السلام -
٢٧٥	عيسى - عليه السلام
٢٧٨	التشريع :
٢٧٨	الوضوء
٢٨١	التيمة
٢٨٢	الطلاق
٢٨٤	التبليغ الإلهي
٢٨٨	التهديد
١٩٧	التوجيه الخلفي
...	الإنفاق في سبيل الله
...٥	العتاب
١٣	الجزاءات :

الصفحة	الموضوع
٤١٣	١ - الجزاء في الدنيا
٤١٧	٢ - الجزاء في الآخرة
٤١٧	أ - جزاء الأبرار
٤٢٣	ب - جزاء المعذنين بطوائفهم :
٤٢٣	المنافقون والمنافقات
٤٢٦	الذين كسبوا السيئات
٤٣٠	المجازاة تشريعاً
٤٣٣	الترغيب في الإيمان
٤٣٧	أحوال الكافرين
٤٤٣	نعمه تعالى على العباد
٤٤٧ - ٤٦٦	« الباء » بعد الفعل (كفى) :
٤٥٥	- تمدح الله بصفاته
٤٥٧	- تسلية الرسول عليه الصلاة والسلام
٤٦١	- الوعيد
٤٦٥	- الترغيب
٤٦٦	- التحذير
٤٦٧ - ٤٧٣	ب - « الباء » بعد النفي :
٤٦٨	خطاب منكري البعث
٤٧٢	خطاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
٤٧٥ - ٥٥٣	مواقع « الواو » وأسرارها :
٤٧٧ - ٤٩٢	أ - « الواو » قبل (لام) التعليل :

الصفحة	الموضوع
٤٧٧	من مظاهر قدرة الله تعالى
٤٨٣	تثبيت العقيدة
٤٨٨	تحقيق الوعد
٤٩٢ - ٥١٠	ب - « الواو » بعد (لَمَّا) :
٤٩٢	قصص الأنبياء - عليهم السلام - :
٤٩٢	صالح عليه السلام
٤٩٤	إبراهيم عليه السلام
٥٠٢	يوسف عليه السلام
٥٠٦ - ٥٢٤	ج - « الواو » بعد (حتس إذا) :
٤٩٦	من صور القيامة
٥٢٠	صدق الوعد
٥٢٤ - ٥٢٣	د - « الواو » بين الصفات :
٥٢٤	تعداد نعمه تعالى على بني إسرائيل
٥٢٨	التسليية لرسول الله صلى الله عليه وسلم
٥٢٣ - ٥٥٣	هـ - استغفرات :
٥٢٣	من صور القيامة
٥٢٩	التسليية لرسول الله صلى الله عليه وسلم
٥٤٢	الوعيد لأهل الكفر
٥٤٦	جزاء الكفار
٥٥٥ - ٩٠	مواقع « الفاء » وأسرارها :
٥٥٦	خطاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
٦٦٨	خطاب المؤمنين

الصفحة	الموضوع
٥٦٩	خطاب اليهود
٥٧٧	الجزاءات الأخروية :
٥٧٧	أ - جزاء المنفقين
٥٨٠	ب - جزاء المعذبين
٥٨٠	المنافقون
٥٨١	الطاغون
٥٨٤	صفات المكذبين بالدين
٥٨٧	الوعيد للكافرين
٦٢٠ - ٥٩١	مواقع « من » وأسرارها :
٦١٠ - ٥٩٢	أ - « من » في الإثبات :
٥٩٢	أطعام بني إسرائيل
٥٩٣	وعد الله للمتصدقين
٥٩٨	من صور القيامة
٦٠٠	الحلال من الطعام
٦٠٤	التسليية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -
٦٠٦	خطاب الكافرين
٦٢٠ - ٦١١	ب - « من » بعد النفي أو شبهه
٦١٦	تمجيده - تعالى - بصفاته :
٦١٦	العلم المطلق
٦١٧	عظم قدرته
٦١٧	استواء خلقه
٦١٨	نفي الشرك عنه تعالى

الصفحة	الموضوع
٦١٨	ألوهيته - تعالى -
٦١٩	أهل الكفر في الآخرة :
٦١٩	عند المحاسبة والجزاء
٦٢٠	بعد دخول النار
٦٢٠	بعد رؤية العذاب
٦٢١ - ٦٢٦	مواقع « أن » وأسرارها :
٦٢٢ - ٦٢٤	أ - « أن » بعد « لما » التوقيتية :
٦٢٢	قصص الأنبياء - عليهم السلام - :
٦٢٢	قصة لوط - عليه السلام -
٦٢٩	قصة يوسف - عليه السلام -
٦٢٢	قصة موسى - عليه السلام -
٦٢٤ - ٦٢٩	ب - « أن » قبل « لو » :
٦٢٤	التينيس للمؤمنين
٦٢٧	قصة سليمان - عليه السلام -
٦٤٠ - ٦٤٦	ج - « أن » بعد (وما لنا) و (ما لهم) :
٦٤٠	مع بني إسرائيل
٦٤٤	خطاب الذين كفروا
٦٤٧ - ٦٦٨	مواقع « لا » وأسرارها :
٦٤٨	الوصايا
٦٥٢	العتاب
٦٥٦	اثبات البعث

الصفحة	الموضوع
٦٦١	التوبيخ لإبليس
٦٦٩ - ٦٨٤	مواقع « ما » وأسرارها :
٦٧٠	قصص الأنبياء - عليهم السلام - :
٦٧٠	يوسف - عليه السلام -
٦٧٤	داود - عليه السلام -
٦٧٨	تسلياة الرسول - صلى الله عليه وسلم -
٦٨١	العتاب
٦٨٥ - ٦٩٩	مواقع « اللام » وأسرارها
٦٨٧	قصة يوسف - عليه السلام -
٦٨٧	تحذير والده له
٦٩٢	في مجلس الملك
٦٩٣	استجابة الله تعالى له
٦٩٧	التذكير
	الفصل الثاني : الحروف الأقل استعمالاً
٧٠١ - ٧١٦	مواقع « في » وأسرارها :
٧٠٦	اقتداره تعالى
٧١٠	الوصايا
٧١٣	نجاه المؤمنين
٧١٦	البشارة

الصفحة	الموضوع
٧٢٢ - ٧١٧	مواقع « الكاف » وأسرارها
٧١٨	قدرة الله تعالى
٧٢٢	الترغيب في الإنفاق
٧٢٢	تصحيح العقيدة
٧٢٦	تفرد الله تعالى
٧٤٤ - ٧٢٢	مواقع « ثم » وأسرارها :
٧٢٥	فضل الله تعالى :
٧٢٥	في غزوة أحد
٧٢٧	في عام العسرة
٧٥٧ - ٧٤٥	مواقع « إن » و « إلى » و « عن » وأسرارهم :
٧٥٠ - ٧٤٦	الحرف « إن » :
٧٤٦	التخويف للكفار
٧٥٢ - ٧٥١	الحرف « إلى » :
٧٥١	الضراعة إلى الله
٧٥٧ - ٧٥٤	الحرف « عن » :
٧٥٤	التهديد والوعيد
٧٦٩ - ٧٥٨	خاتمة
٨٢٤ - ٧٧٠	الفهارس
٨١٤ - ٧٧٥	فهرس آيات القرآن العظيم
٢٩ - ٨١٥	المصادر والمراجع
٨٢٩ - ٨٢١	فهرس الموضوعات

